

مجموعة رسائل اللكنوي

للإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي

ولد سنة ١٢٦٤هـ، وتوفي سنة ١٣٠٤هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بإخراجه وتنقيحه

نعيم أشرف نور أحمد



٦

المجلد السادس

من منشورات:

إدارة القرآن
كراتشي - باكستان

المكتبة الإمدادية
باب العمرة - مكة المكرمة







مجموعة رسائل اللكنوي

للإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي

ولد سنة ١٢٦٤هـ. وتوفي سنة ١٣٠٤هـ

رحمه الله تعالى

* إبراز الغي الواقع في شفاء العي الملقب بـ
حفظ أهل الإنصاف عن مسامحات مؤلف الحطة والإتحاف
* تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد الملقب بـ
ظفر المُنية بذكر أغلاط صاحب الحطّة
* تنبيه أرباب الخبرة على مسامحات مؤلف الحطة

اعتنى بجمعه وتقديمه وإخراجه

نعيم أشرف نور أحمد

المجلد السادس

الناشر



الطبعة الأولى : .... ١٤١٩ هـ

الصف والطبع والإخراج : .... بإدارة القرآن كراتشي

اعتنى بإخراجه الفني وتصميمه على الكمبيوتر .... نعيم أشرف نور أحمد

أشرف على طباعته : .... فهيم أشرف نور

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

D/٤٣٧ كاردن ايست كراتشي ٥ - باكستان

الهاتف : ٧٢١٦٤٨٨ فاكس : ٧٢٢٣٦٨٨-٠٠٩٢٢١

E. Mail: quran@digicom.net.pk

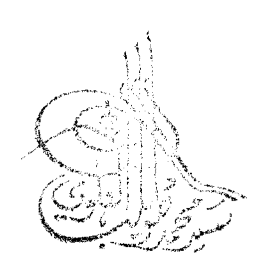
ويطلب أيضا من :

المكتبة الإمدادية .... باب العمرة مكة المكرمة - السعودية

مكتبة الإيمان .... السمانية، المدينة المنورة - السعودية

مكتبة الرشد .... الرياض - السعودية

إدارة إسلاميات .... انار كلي لاهور - باكستان



بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا رب على أن هديتنا إلى سواء السبيل، أشهد أنك لا إله إلا أنت وحدك، لا شريك لك، ولا نظير لك، ولا مثيل، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدًا عبدك ورسولك، المفضّل على جميع خلقك أكبر تفضيل، أللهم صلّ عليه وعلى وآله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، يتميز فيه العزيز من الذليل.

وبعد: فيقول العبد الراجي رحمة ربه القوى، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوى -تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي- ابن مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم -أدخله الله في دار النعيم-: قد وصلت إلى رسالة مسمّى بـ "شفاء العيّ" عما أورده الشيخ عبد الحيي مشتملة على الأجوبة عن بعض إيراداتي على صاحب "الإتحاف" و "الإكسير" والحطة وغيرها من التصانيف الجليلة، وهو العالم الجليل والفاضل النبيل مجمع الكمالات الإنسية، منبع الفضائل الحميدة النوّاب السيد صديق حسن خان بهادر -دام إقباله- ابن المولوى السيد أولاد حسن القنوجي المرحوم، وقد كنت أوردت عليه في تصانيفي ما صدر عنه في تصانيفه وهو غلط قطعًا أو ظنًا، وما كان ردّي له بغضًا وعنادًا، بل حسبما يرد بعض العلماء بعضًا لإبطال الباطل وإظهار الحق، وهو أمر أحق، وذلك لأن تصانيفه وإن اشتهرت وكثرت، وأفادت الخلائق ونفعت، لكنها مع ذلك غير منقحة، ولا مهذبة يعلم من طالعها أن مؤلفها لم يقصد فيها إلا جمع الرطب واليابس، كجمع الغافل والناعس، لا تنقيح الأمور التي يجب تنقيحها، ولا تحقيق الأمور التي يجب تحقيقها، وفيها مسائل بشعة شاذة، ودلائل مطروحة ومخدوشة، وأغلاط فاحشة لا سيما في تصانيفه المتعلقة بتواريخ المواليد والوفيات، وذكر التراجم والطبقات.

ومن المعلوم أن مثل هذه الأمور مفسدة لخلق الله، ومضلة لعباد الله، والواجب

على العلماء المتدينين أن يكفوا الناس عن أمثال هذه الأمور السخيفة، ويحفظوهم من الأحكام الضعيفة، فمن ثم توجهت إلى إبراز بعض أغلاطه الصريحة فى تصانيفه المتفرقة لغرضين:

أحدهما: أن يتحفظ الخواص والعوام عن الخرافات والأكاذيب والأوهام.

وثانيهما: أن يتنبه مؤلفها ويتيقظ مصنفها، فينقد ما فى تصانيفها، ويزيل فى النظر الثانى أغلاطها، ولم أكتب تصنيفا مستقلا فى إبراز أغلاطه، ولا توجهت إلى جميع مسامحاته، ولو شئت لفعلت قصدًا إلى أن ما قلّ وكفى خيرٌ مما كثر وألهى.

وقد حصل الغرض الأول بحمد الله تعالى، ولم يحصل الثانى، وكان أهمهما، حيث لم يتنبه مؤلفها، بل توجه إلى الإصرار بما فيها والجواب عما أورد عليها. فصنّفت رسالة مذكورة مسماة بـ "شفاء العى" بإشارته وبعلمه، والله أعلم بمن ألّفها ومن هذّبها، وقد وجدت فى أولها اسم مؤلفها أبو الفتح عبد النصير، والظاهر أنه اسم لا وجود لمسماه فى بلدة بهوپال، فإن كان فليس من المشهورين بالفضل والكمال، ولعله واحد من طلبة العلوم غير لائق لأن يخاطبه أرباب العلوم، والذى أظنّ حسبما سمعت من الثقات أنه ألّفها محمد بشير السهسوانى مؤلف الرسائل فى بحث زيارة القبر النبوى، فإن كان كذلك فهو مأخوذ بالعود إلى ما يحسبه ذنبا بعد التوبة، وذلك لأنى لما صنّفت رسالتى "الكلام المبرم" فى نقض رسالته "القول المحكم" وأدرجت فى ديباجته اسم بعض تلامذتى أورد على فى رسالته "القول المنصور" بأن مثل هذه الصنيع غير جائز، فلما أوردت عليه فى الكلام المبرور بأنه قد ارتكب هو أيضًا عند مقابلة بعض العلماء بمثله ذكر فى رسالته المذهب المأثور أنى قد تبت منه.

فيا لها من توبة قد جعلها شيئاً فريّا، واتخذها ظهريّا حيث صنّف هذه الرسالة بنفسه، وأدرج فيه اسم أبى الفتح عبد النصير مع علم قبح صنيعه، وأيا ما كان ألفه الشيخ السهسوانى، أو رجل آخر مسمى بـ "عبد النصير"، فلا ريب فى أن صاحب "الإتحاف" قد اطلع عليه، ورضى به، كيف لا ومن ينصر رجلا، ويجيب عن الإيرادات الواردة عليه لابد أن يطلع المنصور عليه، ويفهمه، وقد وقفت على بعض تحريرات صاحب "الإتحاف"، كتبه إلى بعض الأحباب، فيه ما يدل على أنه واقف بهذا الرد، وراضٍ به،

وإذا كان هذا هكذا فلست أخاطب عبد النصير ولا الشيخ السهسوانى فى هذه المباحث ، بل مخاطبتى بصاحب "الإتحاف" ، فإنى أنا وهو بحمد الله أخوان فى العلم والكمال ، وإن فاق هو بالرياسة والإقبال ، ومباحثة الأخ مع الأخ أهون من المباحثة مع الأجانب .

وقد كنت أردت أن أترك التعقبات عليه لما سمعت أنه يحزن منها ، ويحملها على التعصب والعناد ، لكنه لما ألّف واحد من ناصريه هذه الرسالة المستقلة بمقابلتي ، وتأليفه عين تأليفه ، دعاني ذلك إلى تأليف مستقل في جوابه ، وسمّيت هذا التأليف بـ :

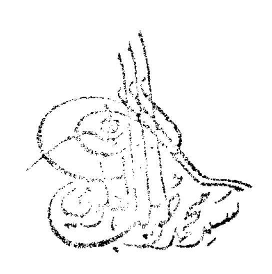
«إبراز الغى الواقع فى شفاء العىّ»

لقّبته بـ :

«حفظ أهل الإنصاف عن مسامحات مؤلف الحطة والإتحاف»

ولنقدم مقدمة تشتمل على ذكر بعض مسامحات صاحب "الإتحاف" في رسائله المتفرقة ، واختياراته غير المرضية ، ليعلم الناظرون صدق ما أسبقنا ذكره ، وليتنبه مؤلفها فينقح تأليفه ، ولئن قام هو أو واحد من ناصريه إلى الجواب عنها ، والإصرار عليها ، أو حمله سوء الخصومة على تأليف رسالة فى إبراز أغلاطى ، وأنا إن شاء الله منها بريء ، وجد فى المرّة الثالثة أضعافًا مضاعفة ، ورسائل متعددة فى أغلاط فاحشة .

وبعد الفراغ من المقدمة نتوجه إلى "إبراز ما فى شفاء العى من الغىّ" ، فنقول :





المقدمة

قد اختار صاحب "الإتحاف" في تصانيفه عادات وطرقا يجب أن يجتنب عنها، فمن ذلك أنه يقلد تقليدًا جامدًا لابن تيمية وتلامذته وللشوكاني وأمثاله مع أنه من أشد المنكرين على المقلدين، فإلى الله المشتكى من مثل هذا الصنع، فما الذي حرّم تقليد المجتهدين والأئمة المتبوعين، وأباح تقليد هؤلاء المستحدثين، وليسوا بجنب المجتهدين المتبوعين إلا كعصافير بجنب الناطقين، ومن طالع تصانيفه علم هذا الأمر، فإنه يرجّح غالبًا ما رجحوه، وإن كان سخيفًا، ويكتب ما سطروه وإن كان غلطًا فاحشًا، ولنذكر في مثاله أمورًا عديدة.

فمنها: إنه افترى على الإمام مالك وعلى الأئمة الأربعة وعلى الجمهور في بحث زيارة القبر النبوي في كتابه "رحلة الصديق إلى البيت العتيق" وخلط فيه بحثا ببحث آخر، وأجرى الخلاف المنقول في شد الرحال بقصد الزيارة في نفس الزيارة. وستطلع على ذلك أثناء البحث عما في "شفاء العيّ".

ومنها: إنه رجح عدم وجوب قضاء الصلاة على الذي تركها عمدًا في رسالته "حل السؤالات المشكلة"، وهو مذهب بعض الظاهرية، ومنشأ قولهم: إن قضاء صلاة فائتة بالنوم والنسيان قد ورد الأمر به في السنن، وأما التارك العامد فلم يرد دليل صريح صحيح على وجوب القضاء عليه، وهم قد جمدوا على ظاهر ما ورد من غير رؤية وفكر، حتى قالوا في حديث: «لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه» أنه لو تغوّط فيه أو بال غير الغاسل والمتوضيء، يجوز فيه الغسل والتوضي لعدم ورود النهي، ولهم مثل هذا كثير يأبى عنه العقل السليم، والفهم المستقيم، وقد تبعهم في مسألة القضاء الشوكاني في بعض تأليفاته، وهو كثير الاتباع لهم. وهذا مذهب شاذ مردود مخالف لجمهور علماء الملة وحملة الشريعة، بل وللطبيعة الوقادة والنفس المدركة.

قال ابن عبد البر في "الاستذكار شرح موطأ الإمام مالك" عند شرح حديث

التعريس، فإن قيل: فلم خص النائم بالذكر فى قوله فى غير هذا الحديث: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلّها إذا ذكرها» قيل: خص النائم والناسى ليرتفع التوهم والظن فيهما لرفع القلم وسقوط المأثم عنهما بالنوم والنسيان، فأبان رسول الله أن سقوط الاثم عنهما غير مسقط لما لزمهما من فرض الصلاة، وأنها واجبة عليهما عند الذكر لها يقضيها كل واحد منهما بعد خروج وقتها إذا ذكرها، ولم يحتج إلى ذكر العامد معهما؛ لأن العلة المتوهمة فى النائم والناسى ليست له، ولا عذر له فى ترك فرض، وسوى الله فى حكمه على لسان رسوله بين حكم الصلاة الموقوتة والصيام الموقوت فى شهر رمضان بأن كل واحد منهما يقضى بعد خروج وقته، فنص على النائم والناسى فى الصلاة، كما وصفنا ونص على المريض والمسافر فى الصوم، وأجمعت الأمة، ونقلت الكافة فيمن لم يصم شهر رمضان عمدًا وهو مؤمن بفرضه، وإنما تركه أشرا وبطرًا، تعمد ذلك، ثم تاب منه أن عليه قضاء، وكذلك من ترك الصلاة عامدًا، فالعامد والناسى فى القضاء للصلاة سواء، وإن اختلفا فى الإثم كالجانى على الأموال المتلف لها عامدًا وناسيًا سواء إلا فى الإثم.

بخلاف رمى الجمار فى الحج التى لا تقضى فى غير وقتها لعامد، ولا ناسٍ لوجوب الدم فيما ينوب عنها، وبخلاف الضحايا، والصلاة والصيام كلاهما فرض واجب، ودين ثابت يؤديان أبدًا وإن خرج الوقت المؤجل لهما، قال رسول الله ﷺ: «دين الله أحق أن يقضى» وإذا كان النائم والناسى للصلاة وهما معذوران يقضيان بعد خروج وقتها، كان المتعمد لتركها أولى بأن لا يسقط عنه فرض الصلاة، وأن يحكم عليه بالإتيان بها؛ لأن التوبة من عصيانه هى أداءها، وإقامتها مع الندم على ما سلف من تركه فى وقتها، وقد شذّ بعض أهل الظاهر، وأقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين، فقال: ليس على المتعمد فى ترك الصلاة فى وقتها أن يأتى بها فى غير وقتها؛ لأنه غير نائم ولا ناس، وإنما قال رسول الله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها» والمتعمد غير الناسى، وظنّ أنه يستند فى ذلك برواية شاذة جاءت عن بعض التابعين، شذّ فيها عن جماعات المسلمين، وهو محجوج بهم مأمور باتباعهم، ولم يأت فيما ذهب إليه من ذلك بدليل يصح فى العقول -انتهى كلامه ملخّصًا-.

ثم قال ابن عبد البر بعد ذكر الأحاديث الدالة على وجوب القضاء مطلقًا، ولو كان التارك عامدًا، وأجمعوا على أن للعاصي أن يتوب من ذنبه بالندم عليه، واعتقاد ترك العود عليه، ومن لزمه حق لله أو لعباده لزمه الخروج منه، وقد شبّه رسول الله ﷺ حق الله بحقوق الآدميين، وقال: «دين الله أحق أن يقضى» -انتهى-.

ثم قال بعد إلزامه من تفوه بهذا من الظاهرية بأصولهم وأقوال إمامهم: ما أري هذا الظاهري إلا وقد خرج عن قول جماعة العلماء من السلف والخلف، وخالف جميع فرق الخلف والسلف، وشذّ عنهم، ولا يكون إمامًا في العلم من أخذ بالشاذ في العلم، وقد أوهم في كتابه أن له سلفا من الصحابة والتابعين تجاهلا منه أو جهلا، وكل ما ذكر في هذا المعنى فغير صحيح، ولا له حجة في شيء منه -انتهى ملخّصًا-.

فظهر بهذا أن قول الشوكاني تبعًا لبعض الظاهرية في هذه المسألة من خرافات الكلام لا له قرار على أصول الظاهرية، ولا على أصول غيرهم من علماء الشريعة، بل هو مخالف برمته عند من له أدنى عقل، ولا يستقيم أمر النقل إلا بالعقل للكتاب والسنة وإجماع من قبل متفوه هذه المسألة، فحرام على حملة الشريعة أن يذكروا رأيه في هذا الباب إلا لرده، ولإظهار الصواب، فضلا عن ترجيحه وتأصيله وتقويته، ولن يصلح العطار ما يفسده الدهر.

ومنها: أنه رجح عدم وجوب الزكاة في أموال التجارة، وأحسن إحسانًا عظيمًا على أرباب التجارة في "مسك الختام شرح بلوغ المرام"، وشرح رسالة الشوكاني تبعًا للشوكاني، وهو قول مخالف لجمهور العلماء من الخلف والسلف، فإنهم يوجبون الزكاة في عروض التجارة إلا داود الظاهري، فإنه خالفهم كما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم وغيره، وهو قول شاذ ضعيف، وقد شهدت الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة بوجوب الزكاة فيها، وليس هذا موضع بسطها، ويكفي في ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُم وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِنَ الأَرْضِ﴾ الآية، فالحذر الحذر من مثل هذه الفتيا المخالفة لظاهر القرآن ولأخبار النبي ﷺ، وضعف بعضنا سندًا ضعف غير مضرّ للاحتجاج، ولآثار الصحابة، كعمر وابن عمر وغيرهما.

وهناك مسائل كثيرة تبع فيها ابن تيمية والشوكاني مع ضعف أقوالهم فيها، وفيما

ذكرناه بطريق النموذج كفاية لمن تأملها .

ومن عاداته التي يجب الاحتراز عنها أنه يجعل ما يوافق رأيه وإن كان مختلفًا فيه مع علمه بكونه مختلفا فيه مجمعا عليه ، وهذا من عادات ابن تيمية وتلامذته ، والناس على دين ملوكهم ، وأمثلته في تصانيفه كثيرة ، ولنكتف بذكر واحد منها ، وهو أنه قال في رسالته "أبجد العلوم في ترجمة الإمام أبي حنيفة" أنه لم يرَ أحدًا من الصحابة باتفاق أهل الحديث ، وإن عاصر بعضهم على رأى الحنفية -انتهى- .

وفيه : أما أولا فهو أن عدم رؤية الصحابة مطلقًا ليس متفقًا عليه بين المحدثين ، بل هو مختلف فيه بينهم ، والمعتمد هو ثبوت الرؤية لأنس رضي الله عنه عندهم ، كما حققته في رسالتي "إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة" بذكر عبارة الذهبي والولي العراقي والحافظ ابن حجر والسيوطي وابن سعد واليافعي وابن الجوزي وعلي القاري والتوربشتي والخزرجي وغيرهم ، وأرجو من المصنف أن لا تبقى له شبهة في تابعيته بعد الاطلاع على تلك العبارات ، وأما المتعسف فكلامه خارج عن بحث الثقات ، فغاية ما في الباب أن يكون رأى مؤلف أبجد العلوم مائلا إلى عدم تابعيته لما عرض له نوع من الشبهة ، لكنه لا يقتضى أن يرتفع خلاف المحدثين في الباب ، وينسب إليهم الاتفاق فيما اختلفوا فيه ألبتة .

وأما ثانيا فهو أن صاحب الأبجد قد نقل بنفسه في رسالته "الحطة" عبارة السيوطي المشتملة لعبارة الولي العراقي ، وابن حجر العسقلاني المفيد لتابعيته ، فما باله جعل عدم تابعيته في الأبجد متفقا عليه مع علمه بأنه مختلف فيه ، فلعله نسى ما كتبه سابقًا ، أو تعمد به مغالطًا ، أو عاد من مراتب الحطة إلى منازل الأبجد متنازلا ، وأيامًا ما كان فمثله عجيب عن مثله ، والله يعفو عنا وعنه .

وأما ثالثا : فهو أن قوله : وإن عاصر . . . إلخ مشتمل على تدليس يجب أن يحترز مثله عن مثله ، فإنه يوهم أن إثبات المعاصرة مختص بالحنفية ، وليس كذلك ، بل جميع الفقهاء والمحدثين وجميع العقلاء والمؤرخين قائلون بمعاصرته لبعض الصحابة ، كيف لا وقد ولد أبو حنيفة على الأصح الأشهر سنة ثمانين ، وكان ذلك العصر عصر الصحابة باليقين .

وأما رابعًا: فهو أن عبارته هذه توهم أن الحنفية مقتصرون على إثبات المعاصرة، وليس كذلك، فإن أكثرهم بل كلهم ذهبوا إلى رؤيته للصحابة، وإنما اختلفوا فى روايته عن الصحابة، فجمع منهم نفوها كجمع من المحدثين، وجمع منهم أثبتوها، وقالوا: هو المذهب المتين.

ولقد اقشعر جلدى، وتوحش فؤادى حين رأيت عبارة الأبجد، وحكم كل من فهمها أنها تجاوزت عن الحد، وهو الذى أزعجنى إلى جمع نبذ من مسامحاته فى تصانيفه لئلا يغتر الجاهلون بأمثال هذه الكلمات فى تأليفاته، والله أسأل أن يجنبنى ويجنبه من أمثال هذه المغالطات، ويوفقنا لاكتساب الباقيات الصالحات.

ومن عاداته التى يجب على المصنفين الاحتراز عنها أن كلامه فى موضع يعارض كلامه فى موضع آخر، وهذا وإن كان أمرًا طبيعيّا للبشر، والسلامة من جميع أنواع التعارض مختصة بخالق القوى والقدر إلا أن من له اهتمام بنشر العلم والتأليف يجب عليه الاهتمام بقدر وسعه الشريف، كيف لا وهو مسؤول يوم القيامة عن كل ما كتبه، ومناقش فى كل ما سطره، والتخالف من عالم بين كلاميه فى تأليفين ليس بمستبعد غاية البعد، إنما المستبعد تخالفهما فى تأليف واحد وفى صفحتين متقاربتين، أو فى صفحة واحدة، ومثل هذا جمع الرطب واليابس يجعل المعتبر غير معتبر، والمعتمد غير معتمد.

ومن عاداته أنه ينقل فى تصانيفه كل ما وجد فى المنقول عنه، ويكتب كل ما وجد فيما أخذ عنه، وإن كان غلطا صريحًا يطلع عليه الطلبة، أو مستحيلا عقليا أو عاديا يعلمه الكملة.

وهذان الأمران ظاهران على من طالع تصانيفه، لا سيما تصانيفه المتعلقة بالتراجم والطبقات المشتملة على ذكر تواريخ المواليد والوفيات، وهما قبيحان جدًا، موحشان لناظر تأليفاته عامًا وخاصًا، ولا ينفع فى هذا البحث أنه ناقل من "كشف الظنون"، أو البستان، أو من غيرهما من كتب الشأن، فإن مثل هذا النقل الصرف ليس إلا من شأن الغافلين، لا من شأن العالمين الهادين، ولنذكر من بعض رسائله بعض أغلاطه ومعارضاته، إيقاظًا للنائمين، وإزالةً لوحشة الهائمين، وليس الغرض منه تنقيصه وذكر معائبه، حاشاه عن ذلك، بل ما أسلفنا ذكره.

ذكر بعض المسامحات والمعارضات الواقعة في «إتحاف النبلاء» في المقصد الأول منه :

الأول: قال في المقصد الأول في باب الألف: "الابتهاج بأذكار المسافر الحاج" للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة ستين وثمانمائة -انتهى-.

وهذا خطأ، فإن وفاة السخاوي كان بعد تسعمائة، ذكره في "النور السافر في أخبار القرن العاشر"، وأرّخ وفاته سنة اثنتين بعد تسعمائة، كما نقلت قدرًا من كلامه في "التعليقات السنية على الفوائد البهية"، وقال ابن روزبهان في شرح شمائل الترمذي: الشيخ أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي المصري رحلة الزمان، وحافظ العصر، فريد عصره، لازم المشايخ، وصاحب الحافظ ابن حجر سنين متطاولة، وأثنى عليه الحافظ في كتبه سيما في الطبقات، وأصله من سخا قصبة من أعمال مصر، وكانت ولادته بالقاهرة، وله تصانيف تنيف على أربعمائة مجلد، كما ذكر لي، وفصل كثيرًا منها في إجازته، وكان له مائة وعشرون شيخًا في "صحيح البخاري"، صحبته بالمدينة الطيبة، ولازمته درسًا وإفادةً وقراءةً وسماعًا، وكان يرحل كل زمان إلى الحجاز، ويسكن بها سنين، ويجاور في الحرمين، ويصنّف تصانيف، ثم يرجع إلى مصر وارتحل في آخر عمره إلى الحجاز واستوطن مكة، وتوفي بها في نيّف وتسعمائة -انتهى ملخصًا-.

الثاني: قال في صفحة أخرى الأجوبة المرضية فيما سئل عنه من الأحاديث النبوية للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة -انتهى- وفيه أنه مناقض لما ذكره قبيله من أنه مات سنة ستين وثمانمائة.

الثالث: قال أذكار الصلاة لزين المشايخ محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة -انتهى-. وفيه أن وفاته كانت سنة ست وسبعين وخمسمائة على ما نصّ عليه الكفوي في "طبقات الحنفية" وغيره.

الرابع: قال عند ذكر الأربعينات أربعين للشيخ محمد بن على البركلى الرومى، المتوفى سنة ستين وتسعمائة -انتهى-. وهذا مخالف لما أرّخه الثقات. قال عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى فى الحديقة الندية شرح كتاب البركلى المسمّى بـ"الطريقة المحمدية" مترجمًا له الشيخ محمد اقتدى الرومي البركلي نشأ في طلب العلم والمعارف حتى برع فيها، واشتغل على محي الدين أخي زاده، وصار ملازما من المولى عبد الرحمن أحد قضاة العسكر في زمن السلطان سليمان، ثم غلب عليه الزهد والصلاح، واتصل بخدمة الشيخ عبد الله القراماني، ثم أمره شيخه بالعود إلى الاشتغال بمدارسة العلوم فانتفع به خلق كثير، وحصل بينه وبين عطاء معلم السلطان سليم محبة، فبنى عطاء مدرسة بقصبة بركل بفتح الباء، وعيّن له في كل يوم ستين درهما، وله مؤلفات: كشرح مختصر الكافية للبيضاوي، ومتن في علم الفرائض، والطريقة المحمدية، وهو من أجل تأليفاته، توفي في الجمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وتسعمائة -انتهى كلامه ملخّصًا- وكذا أرخه صاحب "كشف الظنون" عند ذكر "الطريقة المحمدية".

الخامس: قال أربعين الدارقطنى: هو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى الحافظ البغدادى، المتوفى سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة -انتهى- وهذا خطأ فاحش، فإن وفاته كانت سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، كما ذكره السمعانى فى "كتاب الأنساب"، حيث قال بعد ما ذكر: إن الدارقطنى -بضم القاف- نسبة إلى دارقطن، محلة كبيرة ببغداد، كان أحد الحفّاظ المتقنين، ضرب المثل فى الحفظ، سمع أبا القاسم البغوى وأبا بكر بن داود السجستانى وخلقًا كثيرًا، وعنه الحافظ أبو نعيم صاحب حلية الأولياء وغيره، قال أبو بكر الخطيب فى "تاريخ بغداد" فى وصفه: كان فريد عصره وإمام وقته، أثنى عليه علماء الأثر عارفًا بالأثر والعلل وأسماء الرجال وأحوال الرواة مع الصدق والأمانة والثقة والعدالة وصحة الاعتقاد، وكان يتقن سوى الحديث فنونا، وكانت ولادته سنة ست وثلاثمائة، وتوفى فى ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -انتهى ملخّصا- وكذا أرّخه الذهبى فى "العبر بأخبار من غبر"، واليافعى فى "مرآة الجنان"، وذكرا ترجمته ووفاته فى حوادث سنة خمس وثمانين، وابن الأثير فى "الكامل"، وابن الشحنة فى "روضة المناظر فى أخبار الأوائل والأواخر"، وابن خلكان فى "تاريخه"،

والتاج السبكي في "طبقات الشافعية" وغيرهم في تصانيفهم.

السادس: قال أربعين طاشكبرى زاده أحمد بن مصطفى الرومي، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة -انتهى-. وهذا عجيب، فإن أحمد هذا قد أتم تصنيفه "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" في رمضان سنة خمس وستين وتسعمائة، على ما ذكره صاحب "كشف الظنون" عند ذكره، فكيف يصح موته سنة ثلاث وستين، وأرّخ صاحب "الكشف" هناك وفاته سنة ثمان وستين.

السابع: قال عند ذكر شراح أربعين النووي وشرح ملا على قاري المكي الحنفي، المتوفى سنة أربع وأربعين وألف -انتهى-. وهذا زلة فاحشة، فإن وفاته على ما في "خلاصة الأثر" سنة أربع عشرة وألف، وقد أرّخ هذا المؤلف في رسالته "الحطة" وفاته سنة ست عشرة وألف، فيا لها من مناقضة بينة.

الثامن: ذكر من شراح "أربعين النووي": الزين عبد الرحمن الشهير بـ "ابن رجب الحنبلي"، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما أرّخ هو في رسالته "الحطة" عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة.

التاسع: قال: إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر المصري القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة عشرين وتسعمائة -انتهى-. وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ به وفاته في الحطة غير صحيح. قال محمد بن عبد الباقي الزرقاني في "شرح المواهب اللدنية" أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد القسطلاني المصري ولد كما ذكره شيخه الحافظ السخاوي في "الضوء اللامع" بمصر ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة، وأخذ عن الشهاب العبادي والبرهاني العجلوني والفخر والشيخ خالد الأزهري النحوي والسخاوي وغيرهم، وقرأ "صحيح البخاري" على الشهاوي في خمسة مجالس، وحجّ مرارًا، وجاور بمكة مرتين، وكان يعظ بالغمري وغيره للجم الغفير، ولم يكن له في الوعظ نظير -انتهى كلام السخاوي- وتوفي ليلة الجمعة بالقاهرة سابع محرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وله عدة مؤلفات -انتهى كلامه-.

العاشر: قال: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للحافظ العلامة شيخ الإسلام خادم الكتاب والسنة محمد بن علي الشوكاني، المتوفى سنة خمس ومائتين وألف -انتهى- هذا مخالف لما ذكره في المقصد الثاني من هذا الكتاب عند ذكر ترجمة الشوكاني: أنه مات يوم الأربعاء سادس عشر من الجمادى الأخرى سنة خمس وخمسين ومائتين وألف.

الحادي عشر: قال: أسماء رجال الكتب الستة للحافظ ابن النجار محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وأيضًا للشيخ سراج عمر بن علي المعروف بـ"ابن الملقن"، المتوفى سنة أربع وأربعمائة، وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ وفاة ابن الملقن في هذا الكتاب غير مرّة خطأ فاحش، فإن ابن الملقن وفاته في ابتداء المائة التاسعة.

قال السخاوي في "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع": عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله سراج الدين أبو حفص الواد باشي الأندلسي التكردري الأصل المصري الشافعي، ويعرف بـ"ابن الملقن"، ولد في الربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بالقاهرة، وكان أصل أبيه أندلسيًا فتحول بالتكردر، وأقرأ أهلها القرآن، وتميز في العربية وحصل مالا، ثم قدم القاهرة فأخذ عنه الأسنوي، ثم مات فأوصى بابنه عمر إلى الشيخ عيسى المغربي رجل صالح كان يلقن القرآن بجامع طولون، فتزوّج بأمه ولذا عُرف الشيخ به حيث قيل له: ابن الملقن، ونشأ في كفالة زوج أمه، وحفظ القرآن وعدة كتب، وتفقه بالتقي السبكي والجمال الأسنائي والعز بن جماعة، وأخذ في العربية عن أبي حيان وابن هشام وابن الصائغ، وسمع الحديث على السراج محمد بن محمد بن نمير الكاتب، وأبي الفتح بن سيد الناس، والقطب الحلبي، والعلاء مغلطائي، ودخل الشام سنة سبعين فأخذ عن ابن أميلة وغيره من متأخري أصحاب الفخر، وأجاز له المزّي وغيره من مصر ودمشق، واشتغل بالتصنيف وهو شاب، فمن تصانيفه تخريج أحاديث الرافعي في سبعة مجلدات، ومختصره الخلاصة في مجلد، ومختصره المنتقى في جزء، وتخريج أحاديث "وسيط الغزالي" و"تخريج أحاديث المهذب" المسمّى بـ"المحرر المذهب"، و"تخريج أحاديث منهاج الأصول"، و"تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب"، وشرح

العمدة المسمى بـ "الأعلام"، وقطعة من شرح البخاري، وقطعة من "شرح المنتقى" لابن تيمية، وطبقات الشافعية إلى سبعين وسبعمائة، وطبقات المحدثين، وشرح المنهاج الفرعي ولغاته في مجلد، والاعتراضات عليه، وشرح التنبيه والخلاصة في الحديث، وأمنية النبيه فيما يرد على تصحيح النووي، والتنبيه وشرح الحاوي الصغير في مجلدين لم يوضع مثله، وتصحيحه في مجلد، وشرح التبريزي في مجلد، وشرح زوائد مسلم على البخاري، وزوائد أبي داود على "الصحيحين"، وزوائد الترمذي على الثلاثة، وزوائد النسائي عليها، وزوائد ابن ماجة على الخمسة، سماه "ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه" وشرح أربعين النووي، والخصائص النبوية، وطبقات القراء، وطبقات الصوفية، وتلخيص الوقوف على الموقوف، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح مختصر ابن الحاجب وغيره، واشتهرت تصانيفه في الآفاق، وكان يقال: إنها بلغت ثلاثمائة تصنيف، ومات ليلة الجمعة سنة أربع وثمانمائة -انتهى ملخّصًا-.

الثاني عشر: قال: "إصلاح غلط المحدثين" للإمام أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة -انتهى- وهذا مخالف لما أرّخ وفاته في الحطة عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه مات سنة ثمان وثلاثمائة.

الثالث عشر: قال: "إلزامات على الصحيحين" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -انتهى- هذا مخالف لما أرّخه سابقًا عند ذكر الأربعين أنه مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة.

الرابع عشر: قال: "ألفية في أصول الحديث" للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة خمس وثمانمائة -انتهى-: هذا مخالف لما أرّخ به وفاته عند ذكر "تخريج أحاديث الأحياء": أنه مات سنة ست وثمانمائة، وذلك هو الموافق لتصريحات المعتمدين.

قال السخاوي في "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع": عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الزين أبو الفضل الكردي الأصل المهراني المصري الشافعي، ويعرف بالعراقي، قال: ولده انتسبنا بعراق العرب وإلا فهو كردي الأصل، ولد في حادي عشر من الجمادى الأولى سنة خمس وعشرين وسبعمائة، ومات ليلة

الأربعاء ثامن شعبان سنة ست وثمانمائة بالقاهرة -انتهى ملخّصًا- وله في "الضوء اللامع" مع ترجمة طويلة حسنة، وكذا أرّخ وفاته السيوطي في "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة"، والحافظ ابن حجر وغيرهما، وقد ذكرت نبذا من حاله في "التعليقات السنية على الفوائد البهية".

الخامس عشر: ذكر من شراح الألفية زكريا بن محمد الأنصاري، وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، وهو مناقض لما أرّخ وفاته عند ذكر شراح "جامع مسلم": أنه مات سنة ست وعشرين، وقد ترجمه السخاوي في "الضوء" بترجمة طويلة، وملخصها: أنه شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا زين الدين القاهري الأزهري الشافعي القاضي، ولد سنة ست وعشرين وثمانمائة بسبيكة، وتحوّل إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين، وأخذ عن العلم البلقيني والشمس الونائي والشهاب ابن المجدي والحافظ ابن حجر والشرف المناوي والكافياجي وابن الهمام والشمني وغيرهم، وتصدّى للتدريس في حياة شيوخه، وشرح عدة من الكتب، منها آداب البحث سمّاه فتح الوهاب بشرح الآداب، وفصول ابن الهائم سماه غاية الوصول إلى علم الفصول، وآخر سماه منهج الوصول، وألفية ابن الهائم المسمّاة بـ "الكفاية"، وتنقيح اللباب للولي العراقي، ومختصر الروضة لابن المقرئ، ومقدمة التجويد لابن الجزري، ومختصر إيسا غوجي، والقصيدة المنفرجة وغيرها، واشتهر من تصانيفه كثيرًا شرح البهجة الوردية، وله شرح ألفية العراقي مأخوذ من شرح السخاوي.

ورأيت على هوامش نسخة من "الضوء" التي كان عليها خط السخاوي بمواضع مكتوبًا بيد جار الله بن فهد المكي بعد المؤلف عزل القاضي زكريا عن القضاء في أول سنة ست وتسعمائة، ثم عرض عليه فأعرض عنه لكف بصره، وانتفع به الناس واشتهرت مؤلفاته، وتميزت تلامذته، وألحق الأحفاد بالأجداد، وعمر حتى جاوز المائة، أو قاربها، ومات يوم الجمعة رابع ذي الحجة تمام ست وعشرين، وحزن الناس عليه كثيرًا لمحاسنه الزوائدة، وأوصافه الشهيرة -انتهى-.

السادس عشر: ذكر أنه شرح الألفية مؤلفها شرحًا كبيرًا، وختمه سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وسمّاه بـ "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، وفيه أن هذا الاسم

لشرح السخاوى وهو أحسن شروحه، نص عليه فى "النور السافر فى أخبار القرن العاشر".

السابع عشر: قال عند ذكر الأمالى أمالى القضاعى فى الحديث، هو أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن على بن حكمون بن إبراهيم بن محمد بن مسلم الفقيه الشافعى، المتوفى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة -انتهى- ثم ذكر فى صفحة أخرى عند ذكر الأنباء للقضاعى أنه توفى سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهذا تناقض فاضح وتعارض لائح.

الثامن عشر: ذكر الأمالى لأبى القاسم على بن الحسن بن عساكر الدمشقى، وأرّخ وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وهذا مناقض لما أرّخه به عند ذكر تاريخ دمشق، وسيأتى إن شاء الله ذكره.

التاسع عشر: ذكر فى فصل التاء عند ذكر تواريخ دمشق أن أعظمها تاريخ الحافظ أبى الحسن على بن حسين المعروف بـ"ابن عساكر" الدمشقى، المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة فى ثمانين مجلدًا -انتهى- ثم قال: قال ابن خلكان فى "تاريخه": قال لى شيخنا الحافظ ذكى الدين أبو محمد عبد العظيم المنذرى حافظ مصر، وقد جرى ذكر هذا التاريخ، وأخرج منه مجلدًا، وطال الحديث فى أمره، واستعظامه ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه، وشرع فى الجمع من ذلك الوقت. وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبيه. ولقد قال الحق ومن عرف عليه عرف حقية هذا القول -انتهى- . وهذا مما يفضى العجب العجب، فإن عبارته شاهدة على أن لتاريخ دمشق هذا ومؤلفه ابن عساكر ذكرا فى "تاريخ ابن خلكان"، وأن ابن خلكان وشيخه المنذرى مدحاه، ومن المعلوم المصرّح فى "طبقات الشافعية" لابن شهبة و"مرآة الجنان" لليافعى وغيرهما أن وفاة المنذرى سنة ست وخمسين وستمائة، وأن وفاة ابن خلكان سنة إحدى وثمانين وستمائة، فكيف لا يستبعد مع ذلك وقوع وفاة ابن عساكر سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، والذى فى "تاريخ ابن خلكان" أن وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وعبارته الحافظ أبو القاسم على بن أبى محمد الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين المعروف بابن عساكر الدمشقى، كان

محدث الشام في وقته ومن أعيان الفقهاء الشافعية، غلب عليه الحديث فاشتهر به، وبالغ في طلبه إلى أن جمع منه ما لم يتفق لغيره، ورحل وطوف وجاب البلاد ولقي المشايخ، وكان رفيق الحافظ أبي سعد عبد الكريم بن السمعاني في الرحلة، وكان حافظا دينا جمع بين المتون والأسانيد، سمع ببغداد سنة عشرين وخمسمائة من أصحاب البرمكي والتنوخي والجوهري، ثم رجع إلى دمشق، ثم رحل إلى خراسان، ودخل نيسابور وهراة وإصبهان، وصنّف التصانيف المفيدة، وخرج التخاريج، صنّف التاريخ الكبير لدمشق في ثمانين مجلدًا، أتى فيه بالعجائب على نسق "تاريخ بغداد"، قال لي شيخنا الحافظ عبد العظيم المنذري إلى آخر ما نقله.

ثم قال: وكانت ولادة الحافظ في أول المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة، وتوفي ليلة الاثنين الحادي والعشرين من رجب سنة إحدى وسبعين وخمسمائة بدمشق، ودفن عند أهله ووالده بمقابر باب الصغير، وتوفي ولده أبو محمد القاسم الملقب بهاء الدين في التاسع من صفر سنة ستمائة بدمشق، ودفن خارج باب النصر، ومولده بها ليلة النصف من جمادى الأولى سنة سبع وعشرين وخمسمائة، وتوفي أخوه الفقيه المحدث الفاضل صائن الدين هبة الله بن الحسن بن هبة الله يوم الأحد الثالث والعشرين من شعبان سنة ثلاث وستين وخمسمائة، ومولده على ما ذكره الحافظ بهاء الدين أخوه في العشر الأول من رجب سنة ثمان وثمانين وأربعمائة -انتهى كلامه-.

وهناك ابن عساكر آخر، ذكر ابن خلكان أيضًا، وهو ابن أخي الحافظ أبي القاسم بن عساكر السابق، ذكره وهو أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي الملقب بـ"فخر الدين"، ولد سنة خمسين وخمسمائة، ودرس بالقدس زمانًا وبدمشق، وتوفي في عاشر رجب يوم الأربعاء سنة عشرين وستمائة بدمشق -انتهى-. وكذا أرّخ وفاة ابن عساكر الحافظ المذكور سنة إحدى وسبعين وخمسمائة الذهبي في "العبر بأخبار من غبر"، واليافعي في "مرآة الجنان"، والتقي ابن شهبة الدمشقي في "طبقات الشافعية"، والقاضي مجير الدين الحنبلي في "الإنس الجليل في تاريخ القدس والخليل".

العشرون: قال تاريخ الذهبي هو الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن

أحمد، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة -انتهى- وهذا مخالف لما صرّح به الثقات. فقد صرّح ابن شهبة في "طبقات الشافعية" أن وفاته سنة ثمان وأربعين، وقد نقلت قدرا من ترجمته في "التعليقات السنية على الفوائد البهية". وفي فوات الوفيات للصلاح الكتبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي الحافظ، اتقن الحديث ورجاله، ونظر علله وأحواله، وعرف تراجم الناس، وأبان الإبهام في تواريخهم والإلباس، جمع الكثير ونفع الجمّ الغفير، وقف الشيخ كمال الدين بن الزملكاني على تاريخه الكبير المسمّى بـ "تاريخ الإسلام" جزء بعد جزء، وقال: هذا كتاب جليل، ومن تصانيفه: تاريخ الإسلام في عشرين مجلدًا. وتاريخ البلاد عشرين مجلدًا، والدول الإسلامية وطبقات القراء وطبقات الحفاظ مجلدان، وميزان الاعتدال ثلاثة مجلدات، المثبت في الأسماء والأنساب مجلد، بناء الرجال مجلد، تذهيب التهذيب مجلد، اختصار سنن البيهقي خمسة مجلدات، تنقيح أحاديث التعليق لابن الجوزي المستملي اختصار المحلى المغني في الضعفاء، العبر بأخبار من غبر، اختصار المستدرك للحاكم مجلدان، اختصار تاريخ ابن عساكر عشرة مجلدات، اختصار تاريخ الخطيب مجلدات، اختصار تاريخ نيسابور مجلد، الكبائر جزء تحريم الإدبار جزءان، أخبار السد، أحاديث مختصر ابن الحاجب، توقيف أهل التوفيق على مناقب الصديق مجلد، نعم السمر في معرفة عمر مجلد، التبيان في مناقب عثمان مجلد، فتح الطالب في أخبار على بن أبي طالب، معجم أشياخه هو ألف وثلاثمائة شيخ، اختصار كتاب الجهاد لابن عساكر مجلد، ما بعد الموت مجلد، اختصار كتاب القدر للبيهقي ثلاثة أجزاء، هالة البدر في عدد أهل بدر، اختصار تقويم البلدان لصاحب حماة، نقض الجعبة بأخبار شعبة، فض نهارك بأخبار ابن المبارك، أخبار أبي مسلم الخراساني، وكان مولده في الربيع الأول سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وتوفي في سنة ثمان وأربعين وسبعمائة - انتهى ملخصًا-.

قلت: طالعت من تصانيفه: "الكاشف" مختصر "تهذيب الكمال" و "ميزان الاعتدال" و "تذكرة الحفاظ" و "سير النبلاء" و "العبر" و "كتاب العرش" وغيرها، وكلها مفيدة وافية مشتملة على تحقيقات شامخة.

الحادى والعشرون: أرّخ عند ذكر تبيان الوهم والتخليط الواقع فى حديث الأطيط للحافظ أبى القاسم ابن عساكر الدمشقى وفاة سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وهذا مناقض لما أرّخه به سابقًا من أنه مات سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

الثانى والعشرون: أرّخ وفاة الذهبى عند ذكر التجريد فى أسماء الصحابة سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وهو مناقض لما أرّخه به عند ذكر التاريخ أنه مات سنة ست وأربعين، وما أرّخه به عند ذكر "تذكرة الحفاظ": أنه مات سنة سبع وأربعين.

الثالث والعشرون: أنه أرّخ وفاة القسطلانى عند ذكر تحفة السامع والقارى بختم "صحيح البخارى" سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وقد أرّخ سابقًا عند ذكر "إرشاد السارى" سنة عشرين.

الرابع والعشرون: أرّخ وفاة العراقى عند ذكر تخريج أحاديث "الأحياء" سنة ست وثمانمائة، وقد أرّخ سابقًا سنة خمس.

الخامس والعشرون: ذكر عند ذكر تخاريج أحاديث "الأحياء": أن لزين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفى كتابًا سماه بـ"تحفة الأحياء" فيما فات من تخاريج أحاديث "الأحياء"، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وقد أرّخ قبيله وفاته عند ذكر "تحفة الأحياء" فيما فات من تخاريج "الاحياء" لابن قطلوبغا الحنفى سنة تسع وتسعين وثمانمائة، وهذه مناقضة بينة، وقد ذكره السخاوى فى "الضوء اللامع"، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة.

وقال فى ترجمته: قاسم بن قطلوبغا زين الدين الحنفى هو إمام علامة قوى المشاركة فى فنون، كثير الأدب، واسع الباع فى استحضار مذهبه، متقدم فى هذا الفن طلق اللسان، قادر على المناظرة، وإفحام الخصم، لكن حافظته أحسن من تحقيقه، وقد تفرد من علماء مذهبه الذين أدركناهم بالتقدم فى هذا الفن، وصار بينه وبينهم مع توقف لكثير منهم فى شأنه، وعدم إنزاله منزلته جريا على عادة العصريين، وتعلل الشيخ بعدة أمراض، بمرض حاد، وبحبس البول والحصاة، وتنقل لعدة أماكن إلى أن تحول قبيل موته بقاعة بحارة الديلم، ومات فيها فى الربيع الآخر سنة تسع وسبعين وثمانمائة.

سمعت معه مع ولدى المسلسل بالأولية، وكتبت عنه من نظمه وفوائده، بل قرأت عليه

شرح ألفية العراقي -انتهى- .

وذكر أيضاً أنه ولد سنة اثنتين وثمانمائة بالقاهرة، ومات أبوه وهو صغير، وحفظ القرآن، وكتبها عرضه على العز بن جماعة، وتكسب بالخياطة مدة، وبرع فيها ثم أقبل على الاشتغال، وأخذ علوم الحديث عن التاج أحمد الفرغاني قاضي بغداد، والحافظ ابن حجر، والسراج قاري الهداية، والمجد الرومي، وعبد السلام البغدادي، وعبد اللطيف الكرماني، واشتدت عنايته بملازمة ابن الهمام بحيث سمع عليه غالب ما كان يقرأ عنده -انتهى- .

وذكر أيضاً أن من تصانيفه : شرح قصيدة ابن فرح في الاصطلاح، وشرح منظومة ابن الجزري، وحواشي شرح ألفية العراقي، وحواشي على نخبة ابن حجر، وتخريج أحاديث العوارف، وأحاديث "الاختيار شرح المختار"، وأحاديث البزدوي، وأحاديث الإحياء، وأحاديث الشفاء، وأحاديث أبي الليث، وأحاديث جواهر القرآن للغزالي، وأحاديث منهاج العابدين له، وأحاديث شرح العقائد النسفية، ونزهة الرائض في أدلة الفرائض، وترتيب مسند أبي حنيفة لابن المقري، وتبويب مسنده للحارثي، والأمالي على مسند أبي حنيفة، وعوالي أبي الليث، وعوالي الطحاوي، وتعليق مسند الفردوس، وأسماء رجال شرح معاني الآثار، ورجال موطأ محمد، ورجال كتاب الآثار له، ورجال مسند أبي حنيفة، وترتيب الإرشاد للخليلي، وترتيب التمييز للجوزقاني، وأسئلة الحاكم للدارقطني، والاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي، وزوائد العجلي، وزوائد رجال الموطأ، ومسند للشافعي، وسنن الدارقطني على الستة، وتقويم اللسان في الضعفاء، وحواشي مشتبه النسبة لابن حجر، والأجوبة عن اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، وتلخيص سيرة مغلطائي، وتلخيص دولة الترك، وتبصرة الناقد في كيد الحاسد، وترصيع الجوهر النقي والمنتقى في قضاة مصر، وتاج التراجم فيمن صنّف من الحنفية، وتراجم مشايخ المشايخ، وتراجم مشايخ شيوخ العصر، وشرح المصابيح للبغوي، وشرح مختصر القدوري، وشرح مختصر المنار، وشرح درر البحار، والأجوبة عن اعتراضات ابن العز على "الهداية"، ورفع الاشتباه عن مسألة المياه، والسجدات في السهو عن السجدات، والقول القائم في بيان حكم الحاكم، والقول المتبع

في أحكام الكنائس والبيَع، وتخريج الأقوال في مسألة الاستبدال، وتحرير الأنظار في أجوبة ابن العطار، والأصل في الفصل والوصل، وشرح فرائض الكافي، وشرح مجمع البحرين، وشرح مختصر الكافي لابن المجدي، وشرح جامعة الأصول في الفرائض، وشرح ورقات إمام الحرمين، وشرح رسالة السيد في الفرائض، والفوائد الجلة في اشتباه القبلة، ورسالة في البسملة، ورسالة في رفع اليدين، وتعليق على القصاري في الصرف، وتعليق على شرح العزي في الصرف للتفتازاني، وتعليق على شرح العقائد، وأجوبة عن اعتراضات ابن العز على الحنفية، وتعليق على الأندلسية في العروض، وشرح مخمسة عبد العزيز في العربية، واختصار تلخيص المفتاح، وشرح مناظر النظر في المنطق لابن سينا، وأعمال في الوصايا، وأعمال في إخراج المجهولات، وتعليق على "تقريب ابن حجر"، ورسالة فيمن روى عن أبيه عن جده، وغريب أحاديث شرح الأقطع على القدوري، وغير ذلك.

قلت: طالعت من تصانيفه: فتاواه، وشرح مختصر المنار، وتحرير الأقوال في صوم ست شوال، والقول القائم، والقول المتبع، وتخريج الأقوال وغيرها، وكلها نافعة جدًا.

السادس والعشرون: ذكر عند ذكر "تخريج أحاديث الهداية": أن للشيخ جمال الدين يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة تخريجا، واسمه: "نصب الراية لأحاديث الهداية" -انتهى معربًا- وفيه أن الزيلعي هذا هو جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي تلميذ الفخر الزيلعي شارح "الكنز" وغيره، نص عليه السيوطي في "حسن المحاضرة" وغيره على ما بسطته في "الفوائد البهية في تراجم الحنفية".

السابع والعشرون: قال في صفحة أخرى "تخريج أحاديث الكشاف" الإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مناقض لما ذكره قبيله أن كان في ظنه أن مخرج أحاديث "الكشاف" ومخرج أحاديث الهداية زيلعي واحد، لو أن ظن أنهما اثنان فهو غلط متفق عليه.

الثامن والعشرون: ذكر بعيده أن "الكشاف" تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، المتوفى سنة ثمان وعشرين وخمسمائة -انتهى- وهذا

مخالف لما أرخه الكفوي في "طبقات الحنفية"، وعلى القاري المكي في "طبقات الحنفية"، والسمعاني في "كتاب الأنساب"، والسيوطي في "بغية الوعاة في طبقات النحاة"، والذهبي في "العبر بأخبار من غبر"، واليافعي في "مرآة الجنان"، وابن الأثير في "الكامل"، وابن الشحنة في "روضة المناظر"، وغيرهم من أنه مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم ليلة عرفة، وقول هؤلاء الكبار أحرى بالقول من قول هذا القائل، وقد ذكرت ترجمة الزمخشري في "الفوائد البهية".

التاسع والعشرون: قال التعذيل والتجريح فيمن روى عن البخاري في "الصحيح" لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي الأندلسي الباجي المالكي، المتوفى سنة أربع وسبعمائة -انتهى- هذا خطأ فاحش، فإن وفاة الباجي سنة أربع وسبعين وأربعمائة، هكذا أرّخه ابن خلكان في "تاريخه"، والذهبي في "العبر بأخبار من غبر"، وفي "سير النبلاء"، واليافعي في "مرآة الجنان" وغيرهم، وله ترجمة طويلة في "سير النبلاء"، أوردت قدراً منها في مقدمة "التعليق الممجد على موطأ محمد"، فلتطالع.

الثلاثون: ذكر التحقيق في أحاديث الخلاف لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، وأرّخ وفاته سنة تسع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرّخه الذهبي واليافعي وغيرهما من أنه توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة. وقال ابن خلكان في "تاريخه" أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي بن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي بن عبد الله بن القاسم بن النضير بن القاسم بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، كان علامة عصره وإمام وقته في الحديث وصناعة الوعظ، وصنّف في فنون عديدة: منها: "زاد المسير في علم التفسير" وله في الحديث تصانيف كثيرة: والمنتظم في التاريخ، وله الموضوعات وتلقيح الفهوم، ولقط المنافع في الطب، وكانت ولادته على سبيل التقريب سنة ثمان أو عشرة وخمسمائة، وتوفي ليلة الجمعة ثاني عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد، والجوزي -بفتح الجيم وسكون الواو بعدها زاء معجمة- هذه النسبة إلى فرضة الجوز موطن مشهور -انتهى ملخّصاً-.

وفي شرح الزرقاني للمواهب اللدنية عند بحث مهر حواء على نبينا وعليها الصلاة

والسلام العلامة أبو الفرج عبد الرحمن بن على الحافظ البكرى الصديقى البغدادى الحنبلي الواعظ، قال فى تاريخ الحفاظ ما علمت أحدًا صنّف صنيفه، وحصل له من الحظوة فى الوعظ ما لم يحصل لأحد قط، قيل: حضره فى بعض المجالس مائة ألف، مات يوم الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وقيل له: الجوزى بجوزة كانت فى دارهم لم يكن بواسط سواها -انتهى- وكان من قال: إلى الجوز يبيع، أو غيره لم يحرر -انتهى-.

الحادى والثلاثون: ذكر التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح للحافظ أبى ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبى المشهور بـ "سبط العجمى"، وأرخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وفيه خطأ فى اسمه وتاريخ وفاته، بل هو أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين الطرابلسى الأصل طرابلس الشام الحلبى المولد والدار الشافعى، وإنما قيل له: سبط ابن العجمى لأن أمه ابنة عمر بن محمد بن الموفق أحمد بن هاشم بن أبى حامد عبد الله بن العجمى، ولد فى ثانى عشر رجب سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة بالجلوم -بالفتح ثم التشديد- ومات أبوه وهو صغير جدّا، فكفلت أمه وانتقلت به إلى دمشق، فحفظ بها بعض القرآن، ثم رجعت به إلى حلب فنشأ بها، وأخذ الصرف عن الجمال يوسف الملطى الحنفى، والنحو عن أبى عبد الله بن جابر الأندلسى، والكمال بن العجمى، وطرفًا من البديع عن أبى عبد الله الأندلسى، وفنون الحديث عن الصدر الياسوفى والزين العراقى، وبه انتفع، وعن البلقينى وابن الملقن، وحج سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، وكان الوقوف يوم الجمعة، وزار المدينة وبيت المقدس مرارًا، ولما هجم تمرلنگ بحلب طلع بكتبه إلى القلعة، وكان فيما سلبوه حتى لم يبق عليه شيء، بل أسر، وبقى معهم إلى آن رحلوا إلى دمشق، فرجع إلى وطنه ووجد أكثر كتبه، واجتهد فى فن الحديث اجتهادا كثيرا حتى قرأ "صحيح البخارى" أكثر من ستين مرة، وصحيح مسلم نحوا من عشرين، وكتب تعليقا على سنن ابن ماجة، وشرحا مختصرا على البخارى سمّاه التلقيح، والمقتضى فى ضبط ألفاظ الشفا، ونور النبراس على ابن سيد الناس، وحواشى صحيح مسلم، لكنها ذهبت فى الفتنة، وحواشى سنن أبى داود، وحواشى التجريد الكاشف، وتلخيص المستدرك، وميزان الاعتدال سماه نثل الهميان فى معيار

الميزان، لكنه كما قال: ابن حجر لم يمعن النظر فيه، وحواشى مراسيل العلائى، وحواشى ألفية العراقى وشرحها، وله نهاية السول فى رُواة الستة الأصول، والكشف الحثيث، والتبيين، وتذكرة الطالب المعلم فى من يقال أنه مخضرم، والاغتباط، وتلخيص مبهمات ابن بشكوال.

وكان إمامًا علامة حافظا خيرًا دينًا ورعًا متواضعًا، وذا العقل، حسن الأخلاق، محبًا للحديث وأهله، متعفنا عن التردد لبنى الدنيا، ومات مطعونًا سادس عشرى شوال سنة إحدى وأربعين وثمانمائة وهو يتلو القرآن، هذا خلاصة ما فى "الضوء اللامع" للسخاوى، وكفاك به قدوة، والتفصيل فيه. قلت: طالعت من تصانيفه: الكشف الحثيث عمن رُمى بوضع الحديث، والتبيين لأسماء المدلسين، والاغتباط بمن رمى بالاختلاط.

الثانى والثلاثون: ذكر عند ذكر شروح "صحيح البخارى" شرح أبى سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستى، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، وهو خطأ، فإن وفاة الخطابى ليست فى السنة المذكورة، بل فى سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة على ما نصّ عليه السمعانى فى "الأنساب"، وابن خلكان فى "تاريخه"، والذهبى فى العبر، واليافعى فى "تاريخه" وغيرهم من الثقات، وقد ذكرت نبذا من ترجمته، وأن الصحيح فى اسمه حمد لا أحمد فى مقدمة التعليق الممجد، فلتطالع.

الثالث والثلاثون: ذكر من شروحه شرح قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبى الحنفى، وأرّخ وفاته سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وهذا مناقض لما أرّخ به وفاته قبل ذلك عند ذكر الاهتمام بتلخيص الإمام أنه مات سنة خمس وثلاثين.

الرابع والثلاثون: ذكر من شروح "صحيح البخارى" شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبى المعروف بسبط ابن العجمى، وأرّخ وفاته سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، وهذا مناقض لما ذكره سابقًا من أنه مات سنة أربع وثمانين.

الخامس والثلاثون: ذكر من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بابن رجب الحنبلى، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهذا عجب عجيب، فإنه قد علم أن ابن رجب هذا من تلامذة الشيخ ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم

الحراني، وقد توفي ابن تيمية سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، **أفلا يستبعد أن تلميذه عمر** إلى أن مات قريب المائة الحادية عشر، ومن طالع تصانيف السيوطي والقسطلاني وغيرهما علم كذب ذلك قطعًا، ولعل الصواب ما أرّخه صاحب "الكشف" عند ذكر لطائف المعارف لابن رجب أنه مات سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

السادس والثلاثون: ذكر من شروحه شرح الإمام فخر الإسلام علي بن البزدوي الحنفي، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فاحش يتعجب منه الطلبة أيضًا فضلا عن الكملة، فإن من قرأ التوضيح والتلويح والهداية وغيرها يعلم قطعًا أن البزدوي مقدم على أصحابها، وهم قد مضوا قبل المائة التاسعة، بل بعضهم قبل المائة الثامنة، وبعضهم قبل المائة السابعة، فكيف يكون وفاة البزدوي في المائة التاسعة، أفتراه بعث بعد الموت أو خلد في الدنيا إلى يوم الفوت، وقد أرّخ الكفوي في "طبقات الحنفية" وفاته سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة، وقد ذكرت قدرًا من حاله في مقدمة "الهداية"، وفي "الفوائد البهية".

السابع والثلاثون: ذكر من شراحه القاضي أبا الوليد سليمان الباجي، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة، وهذا مناقض لما ذكره سابقًا أنه مات سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

الثامن والثلاثون: ذكر من شراح "صحيح مسلم" عليًا القاري المكي، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهذا مخالف لما في "خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر" وغيره أنه توفي سنة أربع عشرة وألف، وقد ذكرت ترجمته في "التعليقات السنية على الفوائد البهية".

التاسع والثلاثون: ذكر من شروح جامع الترمذي شرح الحافظ أبي بكر بن العربي محمد بن عبد الله الأشبيلي المالكي، وأرّخ وفاته سنة ست وأربعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما ذكره الثقات كابن خلكان والذهبي واليافعي وابن بشكوال وغيرهم أنه مات سنة ثلاث وأربعين.

الأربعون: ذكر من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهذا مناقض لما مرّ منه سابقًا أنه مات سنة

خمس وتسعين وتسعمائة.

الحادى والأربعون: ذكر جامع المسانيد والألقاب لابن الجوزى، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه سابقًا أنه توفى سنة تسع وتسعين.

الثانى والأربعون: ذكر جامع المسانيد لعماد الدين إسماعيل بن عمر المعروف بـ "ابن كثير" الدمشقى، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن ولادته بعد السنة المذكورة، ووفاته فى المائة الثامنة. قال الحافظ ابن حجر فى "الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة": ولد ابن كثير سنة سبعمائة أو بعدها بيسير، ومات أبوه سنة ثلاث، ونشأ هو بدمشق وسمع من ابن الشحنة وابن الزراد وإسحاق الأمدى وابن عساكر والمزى وطائفة، واشتغل فى الحديث مطالعة فى متونه ورجاله، فجمع التفسير، وشرع فى كتاب كبير فى الأحكام، ولم يكمل، وجمع التاريخ الذى سمّاه بـ "البداية والنهاية"، وعمل "طبقات الشافعية"، وخرج أحاديث أدلة التنبيه وأحاديث مختصر ابن الحاجب، وشرع فى شرح البخارى، ولازم المزّى، وقرأ عليه تهذيب الكمال، وصاهره على ابنته، وأخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه، وامتحن بسببه، وكان كثير الاستحضار، سارت تصانيفه فى حياته، ولم يكن على طريقة المحدثين فى تحصيل العوالى وتمييز العالى من النازل ونحو ذلك من فنونهم، وإنما هو من محدثى الفقهاء، وقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصلاح، قال الذهبى فى "المعجم": الإمام المفتى البارع المحدث ابن كثير، فقيه متقن محدث مفسر، له تصانيف مفيدة، مات سنة أربع وسبعين وسبعمائة، انتهى كلام ابن حجر.

وفى "طبقات ابن شهبة": إسماعيل بن كثير بن ضوأ بن كثير القرشى الدمشقى، مولده سنة إحدى وسبعمائة، وتفقه على الشيخين برهان الدين الفزارى وكمال الدين بن قاضى شهبة، ثم صاحب أبا الحجاج المزى ولازمه، وأقبل على علم الحديث، وأخذ الكثير عن ابن تيمية، وقرأ الأصول على الإصفهانى، وأقبل على حفظ المتون ومعرفة الأسانيد والعلل والرجال والتاريخ حتى برع وهو شاب، وصنّف فى صغره كتاب الأحكام على أبواب التنبيه والتاريخ المسمى بـ "البداية والنهاية"، وصنّف كتابًا فى جمع المسانيد العشرة، واختصر "تهذيب الكمال سمّاه التكميل، و "طبقات الشافعية"، ورتّبه

على الطبقات، لكنه ذكر فيه خلائق ممن لا حاجة لطلبة العلم إلى معرفة أحوالهم، فلذلك جمعنا هذا الكتاب، وشرح قطعة من البخاري وقطعة من التنبيه، وولي بعد موت السبكي دار الحديث بالأشرفية مدة يسيرة، قال الحافظ شهاب الدين بن حجي: كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وتوفى في شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقبرة الصوفية عند شيخه ابن تيمية -انتهى- قلت: قد طالعت تاريخه، وهو نفيس جداً، مشتمل على بسط بسيط في أحوال العلماء والسلاطين والوقائع والحوادث.

الثالث والأربعون: ذكر حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخه عند ذكر جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام له: أنه مات سنة إحدى وخمسين، وهذا هو الموافق لما ذكره السيوطي في "بغية الوعاة في طبقات النحاة" وغيره.

الرابع والأربعون: ذكر الحصن الحصين للشمس محمد بن محمد الجزري، وأرّخ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وهو خطأ فاحش، فإنه ولد بعد هذه السنة، ووفاته في المائة التاسعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، كما ذكره أحمد بن مصطفى الشهير بـ "طاشكبرى زاده" في "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية"، وقد ذكرت نبذا من ترجمته، وترجمة أولاده في "التعليقات السنية"، وفي "الإنس الجليل في تاريخ القدس والخليل" لمجير الدين الحنبلي شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري الدمشقي الشافعي مولده ليلة السبت سادس عشر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، واعتنى بالقراءات فأتقنها ومهر فيها، وله مصنفات: منها: كتاب النشر في القراءات، وذيل طبقات القراء للذهبي، والحصن الحصين والتوضيح في "شرح المصابيح" وغيرها، وجميع مصنفاته مفيدة نافعة، وعيّن لقضاء الشام، فلم يتم له ذلك، وولي تدريس الصلاحية بعد نجم الدين ابن جماعة، ثم توجّه من القدس إلى بلاد الروم، ثم سافر إلى بلاد فارس، وولي قضاء شيراز، وحضر القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة، ثم سافر إلى شيراز، وتوفي هناك نهار الأضحى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة -انتهى-.

قلت: طالعت من تصانيفه: الحصن الحصين، ومختصره المسمّى بـ "العدة"، وشرحه المسمّى بـ "مفتاح الحصن"، وغير ذلك، وذكر في آخر الحصن: أنه فرغ من تصنيفه يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . . . إلخ.

الخامس والأربعون: ذكر في ذكر الحصن أن الجزري لما فرّ حين طلبه تيمور تحصن بهذا الحصن، وهذا يفضي منه العجب، فإنه لما ذكر أنه توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، كيف يصح طلب تيمور وفراره منه، فإن وقعة تيمور في تلك البلاد كانت في آخر الثامنة وابتداء التاسعة، لا في ابتداء الثالثة، أفتراه طلبه بعد موته وفرّ منه في قبره.

السادس والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة ما معربه: أنه فرغ من تأليف الحصن يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وتسعمائة بالمدرسة التي أنشأها برأس عقبة الكتان داخل دمشق . . . إلخ، وهذا أعجب من الأولين، فإنه لما كانت وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يصح إتمامه الحصن في السنة الحادية والتسعين بعد تسعمائة، ولعله ظنّ أنه صنّفه في قبره.

السابع والأربعون: هذا يدل على أنه لم يتفق له مطالعة الحصن الحصين، فضلا عن استفادة بركاته، فإن المؤلف بنفسه ذكر في آخره أنه اتمّه سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.

الثامن والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة أن شرح الحصن الحصين المسمّى بـ "مفتاح الحصن" شرح مفيد لمؤلفه، وفرغ منه سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد تأليف الحصن بأربعين سنة -انتهى ملخّصًا معربًا- وهذا يفضي إلى العجب على العجب، فإنه لما ذكر سابقًا أنه فرغ من تأليف الحصن سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وأنه مات سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يمكن فراغه من تأليف شرح الحصن بعد تزليف الحصن نحو أربعين سنة، وإلى الله المشتكى من مثل هذه الزلات المتتابعة في سطور متقاربة، ومن بلغ إلى هذه المرتبة من الغفلة حرم عليه أخذ القلم باليد وتسويد الورقة.

التاسع والأربعون: ذكر "در السحابة في وفيات الصحابة" لرضي الدين حسن بن محمد الصغاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وستمائة، وهو غلط مخالف لما في "طبقات

الحنفية" للكفوى، وطبقات النحاة للسيوطى، وسبحة المرجان وغيرها أنه مات سنة خمسين وستمائة، ولتطلب ترجمته من رسالتى "الفوائد البهية" ومن رسالتى التى أنا مشتغل فى هذه الأيام بجمعها "أنباء الخلان بأنباء علماء هندوستان".

الخمسون: ذكر دقائق الأخبار لمحمد بن سلامة أبو عبد الله القضاعى، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهو مخالف لما أرّخ به وفاته عند ذكر الأمالى: أنه توفى سنة ثمان وخمسين وثلاث مائة.

الحادى والخمسون: ذكر سنن الدارقطنى على بن عمر الحافظ البغدادى، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وهذا أمر يضحك عليه الطلبة فضلا عن الكملة، فإن أهل العلم قاطبة يعلمون أن الدارقطنى لم يدرك المائة التاسعة، بل ولا الثامنة، ولا السابعة، ولا السادسة، ولا الخامسة، مع أنه أرّخ وفاته عند ذكر الأربعين سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وأرّخ عند ذكر الإلزامات على "الصحيحين" سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهذه أقوال متناقضة، لا يدرى ما هو الصحيح منها، وقد ذكرنا ترجمته سابقًا فتذكره.

الثانى والخمسون: ذكر شرح حديث الأربعين للبركلى الرومى، وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين أنه مات سنة ستين وتسعمائة.

الثالث والخمسون: ذكر شرح حديث عبادة للشيخ ابن أبى جمرة، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعين وستمائة، وهذا مخالف لما أرّخ به جمع من المعتبرين. قال عبد الوهاب الشعرانى فى طبقات الأولياء: منهم الشيخ عبد الله بن جمرة الأندلسى المرسى القدوة الربانى، قدم مصر، وله زاوية بخط جامع المقسم، وكان ذا تمسك بأثار النبى ﷺ رحالة وجمعية على العبادة، وشهرة كبيرة بالإخلاص والفرار من الناس، وابتلى بالإنكار عليه حين قال: إنه يرى رسول الله ﷺ يقظة ومشافهة، وقام عليه بعض الناس، فانقطع فى بيته إلى أن مات سنة خمس وخمسين وستمائة -انتهى-. وذكر السيوطى وفاته سنة خمس وتسعين، حيث قال فى "حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة":

الإمام أبو محمد بن أبى جمرة المقرئ المالكى العالم البارع الناسك، قال ابن كثير: كان

قوالا بالحق أمّارا بالمعروف، مات بمصر فى ذى القعدة سنة خمس وتسعين وستمائة -انتهى- ويوافقه قول محمد بن عبد الباقى الزرقانى فى "شرح المواهب اللدنية" عبد الله بن أبى جمرة المقرئى المالكى البارع الناسك مات بمصر فى ذى القعدة سنة خمس وتسعين وستمائة، وفى التبصير فى تعداد من هو بجيم وراء الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبى جمرة المغربى نزيل مصر كان عالـمًا عابدًا شهير الذكر، شرح منتخبًا له من البخارى نفع الله ببركته، وهو من بيت كبير بالمغرب شهير الذكر -انتهى-.

الرابع والخمسون: ذكر من شروح شفاء عياض شرح أبى ذر أحمد بن إبراهيم الحلبى، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح فى نفسه، كما مر منا ذكره معارض بما أرّخه به عند ذكر شراح "صحيح البخارى": أنه مات سنة إحدى وأربعين وثمانمائة.

الخامس والخمسون: ذكر من شراح الشفاء كمال الدين محمد بن أبى شريف القدسى، المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة، وهذا ليس بصحيح فقد ذكر ترجمته مطولة تلميذه مجير الدين الحنبلى القدسى فى "الإنس الجليل فى تاريخ القدس والخليل"، وأرّخ ولادته سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة، وذكر فى اسمه ونسبه أنه كمال الدين أبو المعالى محمد بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبى بكر على بن أبى شريف القدسى الشافعى، وذكر أنه تلمذ على ابن الهمام، صاحب فتح القدير، وعلى الحافظ ابن حجر، والسعد الديرى وغيرهم، وأنه دخل فى القاهرة سنة إحدى وثمانين واستوطنها، وصنّف الأحاد بشرح الإرشاد، والدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع فى الأصول والفرائد فى "شرح العقائد النسفية"، والمساصرة شرح المسايرة لابن الهمام فى الكلام، وقطعة على البيضاوى، وقطعة على البخاوى، وقطعة على صفوة الزبد، وذكر فى "كشف الظنون": وفاته سنة خمس وتسعمائة.

السادس والخمسون: ذكر أن من شروح الشفاء شرح أبى عبد الله أحمد بن محمد بن مرزوق التلمسانى المالكى، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة، وهذا مخالف لما مرّ عند ذكر شرح "صحيح البخارى"، وشرح العلامة أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى المالكى شارح البردة، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة.

السابع والخمسون: ذكر من شروح شمائل الترمذي شرح علي القاري المكي، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر شراح أربعين النووي أنه مات سنة أربع وأربعين وألف.

الثامن والخمسون: ذكر شهاب الأخبار للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي الشافعي، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر أمالي القضاعي أنه مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

التاسع والخمسون: ذكر صفوة الصفوة لابن الجوزي، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرخه به عند ذكر التحقيق أنه توفي سنة تسع وتسعين.

الستون: ذكر الطريقة المحمدية للبركلي، وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين له أنه مات سنة ستين وتسعمائة.

الحادي والستون: ذكر عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي لأبي بكر ابن العربي، وأرّخ وفاته سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر جامع الترمذي أنه مات سنة ست وأربعين وخمسمائة غير صحيح في نفسه أيضًا على ما مرّ ذكره.

الثاني والستون: ذكر عند ذكر علوم الحديث لابن الصلاح أنه اختصره العماد بن كثير، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما مر منه عند ذكر جامع المسانيد له: أنه توفي سنة أربع وتسعين وستمائة.

الثالث والستون: ذكر عوالي أحاديث الليث بن سعد، وأنه خرجه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهذا معارض لما ذكره عند ذكر تحفة الأحياء: أنه مات سنة تسع وتسعين.

الرابع والستون: ذكر الفائق في غريب الحديث للعلامة جار الله محمود الزمخشري، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر تخريج أحاديث الكشاف أنه مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

الخامس والستون: ذكر فرائد القلائد على أحاديث شرح العقائد لعلى القارى، وذكر أنه قال فى آخره: وقد وقع الفراغ من تسويده فى الحرم الشريف المكى فى شهر صفر ختم بالخير عام ثمان وخمسين بعد الألف، ختم الله لنا بالحسنى، وبلغنا بالمقام الأسنى -انتهى- .

وهذا عجيب جدّا، أما أولا فلأنه لا وجود لهذه العبارة التى ذكرها فى آخر الفرائد، وأما ثانيًا فلأنه أرّخ وفاة القارى فى "الحطة" و "الإتحاف" تارة سنة أربع وأربعين وألف، وتارة سنة ست عشرة وألف، فهلا تنبه على أنه لما مات فى تلك السنة كيف ختم الفرائد فى تلك السنة .

السادس والستون: ذكر كتاب "الأشراف في مسائل الخلاف" للحافظ أبى بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة، وهذا مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر الأوسط فى السنن و الإجماع لابن المنذر أنه توفى سنة تسع أو عشرة وثلاث مائة غير صحيح فى نفسه. فإن وفاة ابن المنذر كانت سنة عشرة بعد ثلاثمائة، أو سنة تسع، نص عليه ابن خلكان واليانعى وغيرهما .

السابع والستون: ذكر المختلف والمؤتلف لعلاء الدين على بن عثمان الماردينى الحنفى، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخه به عند ذكر علوم الحديث لابن الصلاح أنه مات سنة خمسين وسبعمائة، وذلك هو المذكور فى "طبقات الحنفية" للكفوى وغيره، وقد ذكرت ترجمته فى "الفوائد البهية" .

الثامن والستون: ذكر مسند أبى عبد الرحمن بقى بن مخلد القرطبى الحافظ، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وقال ما معربه: إن ابن حزم قال: إن فى هذا المسند روى عن ألف وثلاثة مائة صحابى، ورتب على أبواب الفقه -انتهى- وهذا عجيب جدّا، فإن ابن حزم من رجال الرابعة والخامسة، فإن ولادته كانت فى رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ووفاته فى شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائة، نص عليه ابن خلكان وغيره، فكيف لا يستبعد أن يصف ابن حزم مسند من مات فى المائة الثامنة على ما ذكره، وقد ذكر اليافعى وغيره أن وفاة بقى سنة ست وسبعين ومائتين .

التاسع والستون: ذكر من شروح المشكاة شرح على القارى المكى، وأرّخ وفاته

سنة أربعة عشر بعد الألف، وهذا معارض بما ذكره سابقًا أنه مات سنة أربع وأربعين، وبما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ست عشرة، وبما ذكره سابقًا أنه أتم فرائد القلائد عام ثمان وخمسين وألف.

السبعون: ذكر من شراح "المصابيح" قرة بن يعقوب بن إدريس الحنفي القرماني، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، وفيه أنه ليس هو قرّة بن يعقوب، بل هو يعقوب بن إدريس المشتهر بـ "قرّة يعقوب"، وقد ذكرت ترجمته في "الفوائد".

الحادي والسبعون: ذكر مسند ابن أبي شيبة، وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، كما ذكره اليافعي في "مرآة الجنان"، وذكر في ترجمته قال: أبو زرعة ما رأيت أحفظ منه، وقال أبو عبيدة انتهى علم الحديث إلى أربعة أبي بكر بن أبي شيبة، وهو أسردهم له، وابن معين وهو أجمعهم له، وابن المديني وهو أعلمهم به، وأحمد بن حنبل وهو أفقههم به -انتهى-.

وفي "تذكرة الحفاظ" للذهبي: أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم الكوفي، صاحب المسند والمصنف وغير ذلك، سمع من شريك القاضي وابن المبارك وابن عيينة وجرير بن عبد الحميد وطبقتهم، وعنه أبو زرعة والبخاري ومسلم وأبوداود وابن ماجة، وأبو بكر بن أبي عاصم وبقي بن مخلد والبغوي، قال: أحمد صدوق هو أحب إلي من أخيه عثمان، وقال العجلي: ثقة حافظ، وقال الفلاس: ما رأيت أحفظ من أبي بكر، وكذا قال أبوزرعة الرازي، وقال صالح بن محمد أعلم من أدركت بالحديث وعلله علي ابن المديني، وأحفظهم له عند المذاكرة أبو بكر بن أبي شيبة، قال البخاري: مات سنة خمس وثلاثين ومائتين -انتهى ملخّصًا-.

الثاني والسبعون: ذكر مصنّف ابن أبي شيبة، وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وهذا وإن كان صحيحًا في نفسه لكنه معارض بما ذكره عند ذكر المسند.

الثالث والسبعون: ذكر في باب الواو وظائف النبي لملا عبد الغني بن أحمد بن عبد القدوس الحنفي، وهذا خطأ من كاتبه، فإن اسمه عبد النبي لا عبد الغني، ولتطلب ترجمته من رسالتي "أنباء الخلان"

ذكر قدر من المسامحات الواقعة
فى «الحطة» فى ذكر الصحاح الستة :

الرابع والسبعون: ذكر عند ذكر شراح "صحيح البخارى" أحمد بن محمد الخطابى، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، وهذا خطأ، فإن وفاته كانت سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، كما ذكره السمعانى فى "الأنساب" وابن خلكان والذهبى وغيرهم، وكذا أرّخه صاحب "كشف الظنون" عند ذكر شراح سنن أبى داود، وذكر عند ذكر شراح "صحيح البخارى" وفاته سنة ثمان وثلاثمائة، فلم يصب. وقد ذكرت ترجمته، وأن الصحيح فى اسمه حمد لا أحمد فى مقدمة شرحى لموطأ محمد المسمّى بـ "التعليق الممجد".

الخامس والسبعون: ذكر عند ذكر شراح "صحيح البخارى" فخر الإسلام على بن محمد البزدوى الحنفى، وأرّخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فاحش على ما مر ذكره سابقًا.

السادس والسبعون: ذكر من شراحه ابن رجب الحنبلى، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهو أيضًا خطأ فاحش، كما مرّ ذكره.

السابع والسبعون: ذكر من شروح "صحيح مسلم" شرح على القارى المكى، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره فى المقصد الثانى من "إتحاف النبلاء" أنه مات سنة أربع عشرة، ولما ذكره فى موضع من المقصد الأول منه، إنه مات سنة أربع وأربعين، ولما مرّ منه ذكره فيه أنه أتم بعض تأليفاته سنة ثمان وخمسين غير صحيح فى نفسه أيضًا على ما مرّ ذكره.

الثامن والسبعون: ذكر عند ذكر شروح مسلم، وعلى مسلم كتاب لمحمد بن أحمد بن عباد الخلاطى الحنفى، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين، وهذا خطأ فاحش، بل هو محمد بن عبّاد الخلاطى، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

التاسع والسبعون: ذكر ابن الملقن من مختصرى مسند أحمد بن حنبل، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانمائة، وفيه ما فيه، كما مرّ ذكره.

الثمانون: ذكر في الفصل الخامس من الباب الأول: اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبوحنيفة يقال: بلغت رواياته إلى سبعة عشر حديثًا... إلخ. وهذا وإن كان مذكورًا في مقدمة تاريخ ابن خلدون، وأخذ كلامه بتمامه ههنا، ونقله برمته، لكنه قول مردود، والظاهر أنه ليس من ابن خلدون، بل من غلط الكتاب، ولذا نبّه عليه مصحح نسخة مقدمة ابن خلدون المطبوعة بمصر سنة أربع وسبعين من هذه المائة، وكتب على قوله سبعة عشر حديثا الذي في شرح الزرقاني على "الموطأ" حكاية أقوال خمسة في أحاديثه: أولها: ٥٠٠، وثانيها: ٧٠٠، وثالثها: ألف ونيّف، ورابعها: ١٧٢٠، وخامسها: ٦٦٦، وليس فيه قول بما في هذه النسخة، قاله نصر الهوريني -انتهى- وبالجملة فإيراد مثل هذا القول الباطل والسكوت عليه بعيد عن المحققين والعلماء المتدينين، ومن اطلع على كتب مناقب أبي حنيفة علم كذب هذه الجملة.

ذكر بعض المسامحات الواقعة
في «الإكسير في أصول التفسير»

الحادي والثمانون: ذكر أسماء القرآن لابن القيم، وأرّخ وفاته سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ثم ذكر أمثال القرآن له، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين، وهذه مناقضة واضحة.

الثاني والثمانون: ذكر الاستغناء بالقرآن لابن رجب الحنبلي، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخ به في "الحطة" و"الإتحاف"، كما مرّ ذكره سابقًا.

الثالث والثمانون: ذكر البرهان للإمام الرازي، وأرّخ وفاته سنة ستين وستمائة، وهو غلط فاحش، فإن وفاته سنة ست وستمائة.

الرابع والثمانون: ذكر "بهجة الأريب مما في الكتاب العزيز من الغريب" لعلي بن عثمان علاء الدين التركماني، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة، وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخه في "الإتحاف" غير صحيح في نفسه، فقد ذكر الكفوي في "طبقات الحنفية" أنه

توفى سنة خمسين وسبعمائة، وذكر السيوطى: أنه توفى سنة خمس وأربعين، كما ذكرته فى "الفوائد البهية".

الخامس والثمانون: ذكر "فتح القدير" للشوكانى، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين بعد الألف والمائتين، وهو مخالف لما ذكره غير مرّة فى "الإتحاف": أنه مات سنة خمسين.

السادس والثمانون: ذكر "الكشاف" للزمخشرى وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، وهو معارض لما أرّخه به فى "الإتحاف"، كما مرّ ذكره.

هذا آخر الكلام فى هذا المقام، وكان إتمام هذا المرام فى جلسات خفيفة آخرها يوم الخميس الخامس والعشرين من الجمادى الأولى من السنة السابعة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلوات والتحية، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين.

تنبيه:

هذه المسامحات التى سطرتها إنما هى قطرة من بحر مسامحات "الإتحاف" وغيره، وهى التى تبدت ببادى النظر من غير تفتيش زائد، ولو طبقت تواريخ الوفيات وغيرها المذكورة فى تلك الرسائل بكتب التواريخ المعتمدة لظهرت أضعافًا مضاعفة، بل لو طبق ما فى المقصد الأول من "الإتحاف" مع ما فى المقصد الثانى منه، وطبق ما فيهما مع ما فى غيرهما من تصانيف صاحب "الإتحاف"، لبلغت كثرة كثيرة.

والآن نشرع فى رد ما أجاب به عن إيراداتى السالفة، وما خدش به بعض التقريرات السابقة سوى ما أورد على كلامى الذى أوردته على الشوكانى فى رسالتى "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام" فإنى أتركه حذرا من تطويل الرسالة مع كونه أجنبيًا عما هو المقصود فى هذه الرسالة من المباحث مع صاحب "الإتحاف"، إظهارًا للحق، ودفع الاعتساف، وسنتوجه إلى جوابه فى موضع آخر مناسب له إن شاء الله تعالى. وبالله ثقتى وعليه توكلى.

الجوابات عن كلمات شفاء العيّ

قلت: في منهيات "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" بعدما ذكرت ترجمة ابن الهمام، مؤلف "فتح القدير" وغيره، قد ذكر بعض معاصرينا في كتابه "إتحاف النبلاء" وغيره من تصانيفه: أن ابن الهمام من المتعصبين المتصلبين في المذهب الحنفي، وهو كذب وزور، وحا شاه من ذلك، فإنه من المحققين يرد على كثير من المسائل لكونها مخالفة للأحاديث من غير تعصب مذهبي.

قال في "شفاء العيّ": فيه نظر من وجوه شتى: الأول: أن هذا الإيراد وارد بعينه على ذلك المعترض حيث قال في "الفوائد البهية": وقد سلك -يعني ابن الهمام- في أكثر تصانيفه، لا سيما في "فتح القدير" مسلك الإنصاف، متجنبًا عن التعصب المذهبي والاعتساف إلا ما شاء الله -انتهى-.

بيانه: أن صاحب "الإتحاف" لم يقل: إلا ما قال هذا المعترض، كيف لا وعبارته هكذا: ابن الهمام در حنفيت صلب بود در فتح القدير شرح هدايه در استدلال براى حنفيه بسيار كوشيده، ودر أكثر مواضع جادهء انصاف هم پيموده وجاى طريق تعصب سپرده، انتهت. فلا يغرب عن المنصف اللبيب أن هذه العبارة نص على أن مودى كلام صاحب "الإتحاف" إنما هو أن ابن الهمام قد سلك في كثير من المواضع مسلك الإنصاف، وفي بعضها آثر طريق التعصب والاعتساف وهو عين ما قال المعترض.

أقول: لا ينكر وجود التعصب في بعض المسائل، والصلابة في بعض الدلائل من ابن الهمام، كما لا يخفى على من طالع بحث سور الكلب وغيره، ولا إنصافه في كثير من المواضع، فإنه كثيرًا ما يرجح ما وافق الأحاديث، وإن خالفه الجمهور، ويشير إلى قوة الخلاف، وإلى ما هو المنصور، وهذا لا يصحح إطلاق المتعصب والصاب الذى يؤدى مؤداه عليه، فإن مثل هذا اللفظ إنما يطلق على من كانت عادته ذلك، ويخفى الحق كثيرًا مع ظهور الحق فيما هنالك، وإلا فالتعصب أحيانًا أمر قل من خلى عنه، ولا يطلق على من سلك مسلك التعصب أحيانًا أنه متعصب أو متعسف، وهذا كما أن منكر

الحديث لا يطلق في عرف المحدثين على كل من روى منكرًا، بل على من كان غالب رواياته منكرًا، إذا عرفت هذا علمت أن مفاد عبارة "الفوائد البهية" ليس إلا وجود التعصب منه في بعض المواضع، وهذا لا يستلزم أن يطلق لفظ الصلب أو المتعصب عليه، كما في "الإتحاف"، فبين عبارتي "الإتحاف" و"الفوائد" بون بعيد.

ثم قال في "شفاء العيّ": الثاني: أنا لا نسلم أنه رغب في مسألة فضلا عن المسائل الكثيرة في المذهب الحنفي، وأخذ بمقابلته بالحديث النبوي، نعم إذا كانت في المسألة روايات في المذهب الحنفي، ربما رجّح أقرب بالحديث. وأين هذا من الرد والمخالفة.

أقول: لم يدع أحد أنه أعرض في المسألة من مسائل الحنفية إعراضًا تامًا، وأخذ بمقابلته بالحديث أخذا كاملا حتى يفيد عدم تسليمه، وترجيحه لما قرب من الحديث من بين روايات الحنفية كاف لإثبات أنه غير متعصب، فإن المتعصبين والمقلدين الجامدين عادتهم ترجيح ما ثبت عن أئمتهم في ظاهر الرواية، وإن خالف الأدلة الظاهرة، وترك ما ثبت عنهم بطريق الندرة، وإن وافق الدلائل الصحيحة، واختيار ما رجحه المشايخ المتقدمون، وإن كان دليلهم ضعيفًا، وتسية الأحاديث موافقة للمذاهب، وإن كان سخيفًا، وعدم قبول الخلاف، بل وعدم الإشارة إليه أيضًا، وإن كان قويًا، وابن الهمام بريء عن أمثال هذه الأمور في كثير من المباحث، كما لا يخفى على الباحث، وليس المراد بالمخالفة ترك المذهب الحنفي وهجرانه بلا ضرورة، والدخول في طرق الطوائف غير المقلدة حتى يمنع عدم وجوده فيه.

ثم قال: الثالث: أن طائفة من مسائل الحنفية تخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة، كعدم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وعدم جواز صلاة الفجر إذا أدرك ركعة قبل أن تطلع الشمس، وجواز أداء السنة بعد إقامة صلاة الفجر، وعدم جواز الجمع بين الصلاتين في السفر، وعدم تكرار الركوع في ركعة واحدة في صلاة الكسوف، وتقدير أقل المهر بعشرة دراهم، وعدم طهارة ما بال عليه الطفل الذكر قبل أن يطعم الطعام، وعدم إيتار الإقامة، وعدم الإيتار بواحدة، وعدم أداء ركعتي تحية المسجد في حال الخطبة، وعدم استنان صلاة الاستسقاء بالجماعة، وعدم تقليب الرداء، وعدم ندب الركعتين قبل المغرب، وعدم جواز صيام الولي عن الميت، وعدم كراهة صوم يوم الجمعة

منفردا وغيرها مع أن ابن الهمام لا يرد على شيء منها، بل يؤيد فى كثير منها، ويسكت فى بعض، وحسبك به شاهدا على تعصبه المذهبى.

أقول: فى العبارة إيهام أن هذه المسائل متفق عليها، ومفتى بها عند الحنفية مع أن بعضها ليس كذلك، وهناك مسائل كثيرة للحنفية، مشهورة فى كتبهم الشهيرة، أشار ابن الهمام بقوة ضدها، فلم صار تأييد تلك موجبًا لأن يطلق عليه اسم المتصلب، ولم يصر نقض هذه موجبًا؛ لأن لا يطلق عليه لفظ الصلب.

ثم قال الرابع: إن العلماء صرّحوا بكون ابن الهمام جدليًا، نص عليه محمود بن سليمان الكفوى فى "كتائب أعلام الأخيار"، والسيوطى فى البنبة على ما لخّصه المعترض فى "الفوائد البهية"، والمجادلة هى المنازعة لا لإظهار الصواب، بل لإلزام الخصم، وهذا تصريح بكونه متعصبًا.

لا يقال: ليس المراد بالجدل ما يقابل المناظرة والمكابرة، بل المراد به علم المباحثة، وأن السيوطى صرّح بكونه محقّقًا، فكيف يكون متعصّبًا؟ لأنا نقول: لو كان المراد المباحثة لزم التكرار؛ لأنهم يذكرون فى صفته مع جدلى نظارًا أيضًا، وأما كونه محقّقًا فلا ينافى كونه متعصّبًا، فإنه بالحيثيتين، فإنه محقق فى روايات المذهب يرجح ما هو أقرب بالحديث، ومتعصب من حيث إنه لا يقبل الحق المخالف للمذهب الحنفى، وإن ظهر الدليل.

أقول: هذا عجيب جدّا، أما أولا فلأن صفة كونه جدليًا إنما يذكرونها فى أثناء مدحه، فكيف يكون المراد به الجدل الذى هو موجب لنقصه، أما رأيت كلام الكفوى فى ترجمته: كان إمامًا نظارًا فارسًا فى البحث، فروعى أصولى محدث مفسر حافظ نحوى كلامى منطقى جدلى، وله تصانيف مقبولة معتبرة -انتهى-. أما اطلعت على قول السيوطى: كان علامة فى الفقه والأصول والنحو والصرف والمعانى والبيان والتصوف والموسيقى، محققًا جدليا نظارًا، وكان له نصيب وافر مما لأرباب الأحوال والكرامات -انتهى- فهل يقول عاقل: إن المراد بالجدلى من يرتكب المجادلة، كلا فإن هذه من الصفات القبيحة، فكيف يذكرونها فى سرد الأوصاف الجميلة.

وأما ثانيًا: فلأن تعريف المجادلة بما ذكره من أنها هى المنازعة لا لإظهار الصواب،

بل لإلزام الخصم، وإن كان مذكورًا في الشريفية وغيرها، لكنه مخدوش لعدم كونه جامعًا، لعدم صدقه إلا على المجادلة السائلية، ومن المعلوم أن المجادل كما يكون سائلا يكون مجيبًا أيضًا، والمجيب المجادل ليس غرضه إلزام الخصم، بل غرضه السلامة عن إلزام الخصم، نص عليه القطب الرازي صاحب المحاكمات وصاحب الآداب الباقية.

وأما ثالثًا: فلأن المجادلة والجدل بالمعنى الذي ذكره ينافي المناظرة لكونها بقصد إظهار الصواب، وقد نفى ذلك في المجادلة، أفلم يتنبه لذكرهم النظار في توصيفه الدال على أنه قاصد لإظهار الصواب في بحثه، فمع ذلك كيف يصح جدله بالمعنى الذي ذكره، وإلا تلزم المنافاة البينة، والتزامها أشنع من التزام التكرار الذي فرّ عنه، فحق أن يقال في حقه: فرّ عن المطر، وقام تحت الميزاب.

وأما رابعًا: فلأنه ليس المراد بقولهم: الجدلي ما توهمه، بل المراد بالجدل علم الجدل والخلاف، وهو من فروع أصول الفقه داخل تحت المناظرة، والاتصاف به من الكمالات الإنسانية.

قال المؤرخ ابن خلدون في مقدمة "تاريخه": أما الجدل وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعًا، وكل واحد من المناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صوابًا، ومنه ما يكون خطأً، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آدابًا وأحكامًا يقف المناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب، وحيث يسوغ أن يكون مستدلا، وكيف يكون مخصوصًا منقطعًا، ومحل اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت، ولخصمه الكلام والاستدلال. ولذلك قيل: إنه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ رأي وهدمه كان ذلك الرأي من الفقه وغيره، وهي طريقتان، طريقة البزدوي وهي خاصة بالأدلة الشرعية، وطريقة العميدي، وهي عامة في كل دليل يستدل به من أي علم كان. وهذا العميدي هو أول من كتب فيها ونسبت الطريقة إليه، وضع الكتاب المسمّى بـ "الإرشاد" مختصرًا، وتبعه من بعده من المتأخرين كالنسفي وغيره، وكثرت في الطريقة التأليف، وهي لهذا العهد مهجورة لنقص العلم والتعليم في الأمصار الإسلامية، وهي مع ذلك

كمالية -انتهى كلامه- .

وفي "مدينة العلوم" : علم الجدل علم باحث عن الطرق التي يقتدر به على إبرام أي وضع كان، وعلى هدم أي وضع أريد، وهذا من فروع علم النظر المبني لعلم الخلاف، وهو مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق، لكنه خصّ بالعلوم الدينية ومبادئه بعضها أمور مثبتة في علم النظر، وبعضها خطابية، وبعضها أمور عادية، وله استمداد من علم المناظرة، وموضوعه تلك الطرق، والغرض منه تحصيل ملكة الهدم والإبرام .

قلت : الجدل لإظهار الصواب لا بأس به، وربما ينفع به في تشحيذ الأذهان، وتصقيل الخواطر . والذي منع منه العلماء هو الجدل الذي يضيّع الأوقات، ولا يحصل منه طائل، وعلم الخلاف علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة عن الأدلة الإجمالية والتفصيلية الذاهب إلى كل منها طائفة من العلماء ومبادئه يستنبط من علم الجدل، واعلم أنه يمكن جعل علم الجدل والخلاف من فروع علم أصول الفقه -انتهى ملتقطا- .

وفي "الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية" : يقال : جدل الرجل جدلا فهو جدل، من باب تعب إذا اشتدت خصومته، وجادل مجادلة وجدالا إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب، هذا أصله، ثم استعمل على لسان حملة الشرع في مقابلة الادلة لظهور أرجحها، وهو محمود إن كان للوقوف على الحق، وإلا فمذموم -انتهى- .

وأما خامسا : فلأن حمل الجدلي على المتعصب والمجادل مطلقًا يرده قوله تعالى لنبيه ﷺ : ﴿وجَادلهُم بالتي هيَ أحسَنُ﴾ ومن المعلوم أن الله تعالى لا يأمر أحدًا بالمجادلة التعصبية .

وأما سادسا : فلأن الجدل عند أهل الشرع عبارة عن مقابلة الأدلة بظهور أرجحها، كما مر نقله انفا، فمنه محمود ومنه مذموم، فلا يصح حمل الجدلي على المجادل المتعصب قطعا .

ثم قال : الخامس : إن ابن الهمام مع كونه خارقًا لما أجمع عليه فحول الأئمة من

كون ما فى "الصحيحين" أصح الأحاديث على ما يأتى قد يرجح ما فى "الصحيحين" على ما فى غيرهما لإثبات المذهب الحنفى، ويناقض نفسه... إلخ.

أقول: لم ينكر ابن الهمام تقدم "الصحيحين" مطلقا على ما فى غيرهما، بل حيث وجد شروط الصحة التي اعتبرها البخارى ومسلم فى رواية غيرهما، كما يناديه قوله فى فتح القدير فى بحث الركعتين قبل المغرب قول من قال: أصح الأحاديث ما فى "الصحيحين"، ثم ما انفرد به البخارى، ثم ما انفرد به مسلم. ثم ما اشتمل على شرطهما، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما، تحكم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحية ليس إلا لاشتمال رواتهما على الشروط التى اعتبراها، فإذا فرض وجود تلك الشروط فى رواية حديث فى غير الكتابين، أفلا يكون الحكم بأصحية ما فى الكتابين عين التحكم -انتهى- إذا عرفت هذا سهل عليك الأمر فى دفع المناقضة لإمكان أن يقال: حيث اعترف بتقدم ما فى "الصحيحين" على ما فى غيرهما لم يوجد هناك فى رواية غيرهما شروطهما، ثم قال: السادس: أن ابن الهمام لا يقول: بترجيح أحاديث "الصحيحين" على أحاديث غيرهما، بل ينقص ما اتفق عليه الأمة من أن أحاديث "الصحيحين" أصح الأحاديث.

أقول: كلام ابن الهمام فى هذا المقام غير مقبول عند محققى الأعلام، كما بسطه صاحب "دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبيب"، لكن هذا ليس من التعصب والصلابة من شيء، بل هو اختلاف أصولى اختار فيه ما اختاره لدليل لاح له، وإن ظهر خطأه عند غيره، ولم يزل العلماء مختلفين فى الأصول، ويحققون ما بنوه بالمعقول والمنقول، ولا يكون أحدهما بسببه متعصبًا ولا متصلبًا.

قلت: فى منهيات "النافع الكبير" بعد ذكر مناقب ابن تيمية ومدائحه قد تفرق الناس فى عصرنا فى شأن ابن تيمية فرقتين: فرقة ظنت جملة أقواله كالوحى من السماء، فبالغت فى الأخذ بما ذهب إليه وإن كان مخالفًا للجمهور، أو كان مخالفًا لتصريحات من هو أعلى من ابن تيمية.

وطائفة أخرجته من أهل السنة بسبب ما نقل عنه من المتفردات المخالفة للجمهور، وإنا سالك مسلك بين بين، وأقول كما قال الذهبى: هو عديم النظير، بحر العلوم، شيخ

الإسلام، ومع ذلك فهو بشر له ذنوب وخطأ، فليسد الإنسان لسانه عن تحقيره، وليدقق النظر فيما قال، فإن كان صوابًا فليقبله، وإن كان خطأ فليتركه.

قال فى "شفاء العىّ": لا وجه لصحة هذا الكلام، فإنه لا وجود للطائفة الأولى فى زماننا أصلا إلا فى ذهن المعترض.

أقول: هذا نفى عجيب، ولو طولب هذا النافى بالبرهان على ذلك لعجز عنه، إلا أن يتمسك بأن الأصل فى الأشياء العدم، وهو لا يعارض إثبات المثبت، فإن المثبت معه زيادة علم ليست للنافى، وقد تقرر فى الأصول، وشهد به المعقول والمنقول أن الإثبات مقدّم على النفى، ولعمرى كيف نفى وجود هذه الطائفة فى هذا الزمان مطلقًا، ولم يتيسر له سياحة جميع البلاد، ولا ملاقاة جميع الأفراد حتى يعرف خلو كل بلدة فى هذا الزمان عن وجود هذه الطائفة، والمثبت يكفيه الوقوف على وجودها، ولو فى بعض البلاد، ولا يلزمه الوقوف على أحوال جميع الأفراد. فانعكس ما قاله وصدق أنه لا وجود لهذا النفى المطلق إلا فى ذهنه، نعم لو ادعى أحد فى أشخاص معينين أنهم منهم، وقابله هذا النافى بأنهم ليسوا منهم، لكان للكلام نوع استقرار، وأما هذا النفى العام فليس له ثبوت واستقرار، وهل هذا إلا كما قال فى زماننا رئيس الملاحدة: لا وجود للجن ولا للشياطين لا فى الأعصار الماضية، ولا الحالة، أو قال: مبتدع محسن للبدعات الواهية لا وجود فى هذا الزمان للفرقة المبتدعة الطاغية، وأمثال هذه السلوب الكلية كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، وكبناء أسس بنيانه على شفا جرف هارٍ.

ثم قال: اللهم إلا أن يراد بها المحققون من علماء زماننا الذين يوافقون فى بعض المسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، كمسألة زيارة خير الأنام، ومسألة الاستواء وغيرهما مما دل عليه الكتاب والسنة.

أقول: مسألة زيارة خير الأنام: كلام ابن تيمية فيه من أفاحش الكلام، فإنه يحرم السفر لزيارة قبر الرسول ﷺ، ويجعله سفر معصية، ويحرم نفس زيارة القبر النبوى أيضا، ويجعلها غير مقدورة وغير مشروعة وممتنعة، ويحكم على الأحاديث الواردة فى الترغيب إليها أن كلها موضوعة مع حسن بعضها، ولعلمى علم ابن تيمية أكثر من عقله،

ونظره أكبر من فهمه، وقد شدّد عليه بسبب كلامه في هذه المسألة علماء عصره بالنكير، وأوجبوا عليه التعزير، وذلك سنة ست وعشرين وسبعمائة في شعبان، فاعتقل بالقلعة، ولم يزل بها إلى أن دخل في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة مرتحلا من هذه الدار في أبواب الجنان، على ما بسط الحافظ ابن حجر العسقلاني في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، فرحمه الله رحمة واسعة، نعم الرجل كان لو لا ما نقل منه من المسائل البشعة والتقريرات الشنيعة.

وبالجملة فكلامه في مسألة الزيارة ليس مما يقبله المحققون إلا من أشرب شراب حب ابن تيمية، وهو خارج عن مخاطبات أرباب القرائح السليمة، وقد ذكرت كثيراً مما يتعلق بهذا المبحث في رسالتي "الكلام المبرم في نقض القول المحكم" و "الكلام المبرور في رد القول المنصور" و "السعي المشكور في رد المذهب المأثور" ألفتها رد الرسائل من حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، وحرم زيارة قبره المعهودة في العصور الإسلامية على العالم، فإلى الله المشتكى، وإليه المتضرع والملتجى من أمثال هذه الأقوال، تقشعر منه جلود من يخشى ذا الجلال.

وإذ قد جرى ذكر مسألة الزيارة ناسب أن يذكر ما وقع من صاحب "إتحاف النبلاء" في رسالته "رحلة الصديق إلى البيت العتيق" تبعًا لابن تيمية وتلامذته من المسامحة بالكلمات المختصرة والتفصيل قد فرغت عنه في الرسائل المذكورة.

قوله في الباب الخامس من الرحلة المعقود لذكر زيارة النبي ﷺ في الفصل الأول منه: قد اختلفت فيها أقوال أهل العلم، فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة، وذهب بعض المالكية وبعض الظاهرية إلى أنها واجبة، وقالت الحنفية: إنها قريبة من الواجبات، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها غير مشروعة، وتبعه على ذلك جمع من المحدثين، وروى ذلك عن مالك والجويني والقاضي عياض -انتهى-.

وفيه أن ظاهر كلامه ينادي على أنه يذكر الاختلاف في نفس الزيارة لا في السفر إلى المدينة بقصدها، وحينئذٍ فذكر خلاف القاضي عياض وغيره فيه خلط بحث ببحث آخر.

وتوضيحه: أن ههنا أمرين: أحدهما: نفس زيارة قبر المصطفى ﷺ، والثاني:

السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وأحدهما لا يستلزم ثانيهما، فقد يوجد الأول بدون الثاني. كما للمقيم فى المدينة الطيبة، والآفاقى إذا سافر إلى المدينة بقصد زيارة المسجد النبوى الذى هى أحد المساجد الثلاثة التى تشد إليها الرحال المشار إليه بقوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى» أو سافر إلى المدينة بقصد طلب العلم، أو لملاقاة الأحباب أو للسياحة، إلى غير ذلك من الأغراض المجوزة للسفر، فزار قبر الرسول ﷺ، وقد يوجد الثانى دون الأول، بأن سافر الآفاقى إلى المدينة بقصد الزيارة، فإذا وصل إلى المدينة عرض له عائق سماوى، أو أرضى عن الحضور حضرة قبر الرسول وزيارته، فبين الأمرين عموم وخصوص من وجه تحققا.

إذا عرفت هذا فنقول: السفر إلى المدينة، وشد الرحال إليها بقصد المسجد النبوى جائز بالاتفاق حتى إن من حرّم سفر الزيارة أجازه أيضًا لورود الأحاديث الصحيحة فى ذلك، والسفر إلى المدينة بقصد نفس زيارة القبر النبوى اختلف فيه، فنقل عن الجوينى وعياض حرمته آخذًا من حديث: «لا تشد الرحال» وغيره، وقام لنصرة هذا الرأى ابن تيمية وتلامذته ابن القيم وابن رجب وابن عبد الهاد، وسلكوا فى هذا مسلكه، وحققوا فى زعمعم ما حققوه، لكن صدق عليهم:

تروح إلى العطار تبغى شبابًا   ولن يصلح العطار ما أفسده الدهر

وقد قام نقاد فن الحديث والفقه لإبطال هذا الرأى، وجعلوه سخيفًا، ونقضوا دلائل المنكرين، وجعلوا طريق استدلالهم ضعيفًا، وصنّف التقى السبكى فى هذه المسألة "شفاء السقام فى زيارة خير الأنام" فأفاد وأجاد، وصنّف فى رده ابن عبد الهاد كتابًا سمّاه "الصارم المنكى على نحر ابن السبكى" ملأه بزوائد مستغنى عنها، وأقوال مردودة قد رد عليها، ولعمرى إنه كتاب نفيس فى بابه يشهد بتبحر مؤلفه لو لا ما فيه من دعاوى كاذبة، وإعادة أقوال مردودة من دون أن يجيب عن ردها جوابًا شافيًا، ويأتى فى باب المنع الذى ذهب إليه شيخه دليلا كافيًا، وقد رددت على مواضع من كتابه فى "السعى المشكور"، وفى عزمى إن ساعدنى التوفيق أن أرد كتابه ردًا مستقلا، وأورد فيه كلامًا وافيًا بحيث يتوب روحه وروح شيخه وصاحبيه عما اقترفوه، فرحمهم الله رحمة واسعة، لقد كانوا

عديمى النظير فى تبحرهم، مستحقين لأن يقبل جميع أقوالهم، ويفتخر بتحقيقاتهم لو لا ما كسبوه من الأقوال السخيفة والآراء المردودة.

وأما الإمام مالك فقد نقل ابن تيمية وأتباعه أنه أيضًا ذاهب إلى هذا الرأى، لكنهم مؤاخذون بتصحيح نقل صحيح صريح وكتب المالكية مكذبة لهم، وأصحاب مالك ينكرون أن يكون هذا مذهب إمامهم، وهم أعرف به من غيرهم، وبالجملة فهذا الرأى سخيف جدًا، ولا عبرة فى هذا إلى الذاهب مالكًا كان أو غيره، عياضًا كان أو غيره، ابن تيمية كان أو غيره، فانظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال، وجمهور علماء الأمة وأكثر محققى الملة ينكرون عن هذا الرأى أشد الإباء، ويجوّزون شدّ الرحال بقصد زيارة القبور، لا سيما زيارة سيد القبور قبر سيد أهل القبور، بل صرّح بعضهم بندب السفر إلى المدينة بقصد نفس الزيارة، وتجريد السفر له عن السفر بقصد مسجده.

وقد رأيت فى المنام عند تأليف "السعى المشكور" وبلوغى إلى بحث شد الرحال ما أكد رأى، وأن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب النقى، فللّه الحمد على ذلك، وهذا كله إذا كان المقصود من السفر نفس زيارة القبور على الوجوه الشرعية، وأما الزيارة البدعية والسفر بقصدها المشتمل على أمور محرّمة ومكروهة، كالسفر بقصد الشركة فى مجالس الأعراس المعهودة فى زماننا المشتملة على جعل قبور المشايخ عيدًا، وعلى أمور كثيرة غير مشروعة، كالغناء مع المزامير والرقص، وجعل القبور أوثانًا تعبد، فلا كلام فى عدم جوازه، وأما نفس زيارة القبر النبوى فلم يذهب أحد من الأئمة وعلماء الملة إلى عصر ابن تيمية إلى عدم شرعيته، بل اتفقوا على أنها أفضل العبادات وأرفع الطاعات، واختلفوا فى ندبها ووجوبها، فقال كثير منهم: بأنها مندوبة، وقال بعض المالكية والظاهرية: إنها واجبة، وقال أكثر الحنفية: إنها قريب من الواجب، وقريب الواجب عندهم فى حكم الواجب، وأول من خرق الإجماع فيه، وأتى بشىء لم يسبق إليه عالم قبله هو ابن تيمية، فإنه جعل نفس زيارة القبر النبوى أيضًا غير مشروعة، وكثير من أتباعه وإن أنكروا صحة هذا القول منه، وهو الذى كنتُ أظنه سابقًا، لكن معاينة الصارم لتلميذه جعلنى على يقين إنكاره نفس الشرعية، كما لا يخفى على من طالعه.

ولعلك تفطنت من هذا البحث ما صدر من صاحب الرحلة فى قوله المذكور من

الخلط والمغالطة، أما أولا فلأنه في صدد ذكر الخلاف في نفس الزيارة ذكر خلاف الجويني وعياض مع أن خلافهما في جواز السفر بقصد الزيارة لا في نفس الزيارة، وهما أمران متغايران.

وأما ثانيًا: فلأنه نسب ذلك إلى مالك مع أنه بريء عن هذا القول، فعنده ليس نفس الزيارة غير مشروع، ولا السفر إليه.

وأما ثالثًا: فلأن نفس زيارة القبر النبوي عند ابن تيمية ممتنعة وغير مقدورة، فما معنى كونه عنده غير مشروعة، فإن شرعية الشيء وعدمها فرع إمكانه، كما قال بدر الدين الشبلي القاضي محمد بن عبد الله أبو البقاء الدمشقي الحنفي، المتوفى على ما قيل سنة تسع وستين وسبعمائة، تلميذ المزي والذهبي في الباب الثلاثين من كتابه "آكام المرجان في أحكام الجان" قول الفقهاء: لا تجوز المناكحة بين الجنّ والإنس، وكراهة من كرهه من التابعين دليل على إمكانه، لأن غير الممكن لا يحكم عليه بجواز ولا بعدمه في الشرع -انتهى-.

وأما رابعًا: فلأن ابن عبد الهاد صرّح في الصارم في مواضع أن ابن تيمية لا ينكر زيارة القبر النبوي الشرعية، إنما ينكر الزيارة البدعية، وهذا وإن كان غير صحيح في نفسه، كما بسطته في "السعي المشكور"، لكن يكفي لإلزام صاحب الرحلة المصوب لكلمات الصارم حيث يقول: إنها عند ابن تيمية غير مشروعة.

فإن قال: مرادي ذكر الخلاف في السفر بقصد الزيارة لا في نفس الزيارة.

قلنا: ذلك أبعد وأبعد، فإنه حينئذٍ لا يصح ذكر قول الحنفية: بقرب الوجوب، وقول الظاهرية والمالكية: بالوجوب، فإن هذين القولين إنما هما في نفس الزيارة لا المسافرة، فلم يقل أحد بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وإن ذهب بعضهم إلى وجوب نفس الزيارة، مع أنه يأبى هذا المراد كلامه بعده، فإنه ذكر دلائل كون نفس الزيارة مشروعًا، وأجاب عنها أخذا من الصارم، وقد فرغت عن رد بعض ما في الصارم في "السعي المشكور"، وذلك كافٍ لرد ما أخذه منه.

قوله في الرحلة بعد ورقة: ذكر فيها البحث في الأحاديث الواردة في الزيارة أخذًا من الصارم، وبالجملة هذه الأحاديث التي استدل بها تقي الدين علي بن عبد الكافي

السبكي، المتوفى سنة ست وخمسين وسبعمائة في "شفاء الأسقام في زيارة خير الانام"، و"تسبيح ابن حجر المكي الهيثمي الشافعي في "الجوهر المنتظم في زيارة النبي المكرم" وغيرهما في غيرهما ليس فيها حديث حسن، أو صحيح، بل كلها ضعيفة موضوعة أو منكرة، لا أصل لها -انتهى- وفيه أنه ليس كلها ضعيفة ضعفا لا يصح الاحتجاج به، بل بعضها حسن، كحديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» وغيره، كما بسطته في "السعي المشكور" وغيره.

قوله: فظهر بهذا أن ما ذهب ابن تيمية وأهل الحديث ومالك إمام دار الهجرة والجويني والقاضي عياض ومن تبعه من المحققين من تضعيفها وردها، وعدم قبولها هو الصواب البحت.

فيه أنه افتراء على مالك والجويني وعياض، فإنهم لم يضعفوا الأحاديث الواردة في الزيارة، ولم يردوها، ومن ادعى ذلك فعليه البيان بنقل عباراتهم الصريحة، وإنما تكلم الجويني وعياض في بحث شد الرحال بقصد الزيارة، وهو أمر آخر، وقد غلطهما المحققون في ذلك.

قوله: ولو فرض حسنها، أو صحتها لا دلالة لها على السفر للزيارة، بل على الزيارة فقط، وليس النزاع في زيارة القبور كل في السفر إليها، وشد الرحال إليها وهو مسألة غير هذه المسألة.

فيه أنه لما كانت المسألتان متغائرتين عنده، فلم أجرى الخلاف الذى وقع في شدّ الرحال بقصد الزيارة في نفس الزيارة.

قوله بعد نحو ورقة: لم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمستحب، لا لقبور الأنبياء والصالحين، ولا غير ذلك. فيه افتراء على الأئمة الأربعة والجمهور، كما بسطته في "السعي المشكور".

تنبيه:

ليس الغرض مما أوردنا ههنا البحث بصاحب الرحلة في هذه المسألة، بل الغرض مجرد ذكر مسامحاته وافتراءاه، لئلا يقع العوام في الغلط من كلماته، ومن قصد البحث

نبه ... والجواب عما أوردته، فليطالع "السعى المشكور"، وليجب عنه، ودونه خرط القتاد.

ثم قال في "شفاء العيّ": فإن كان هذا فلا ريب في أنه كذب وافتراء، أما ترى العلماء المذكورين لا يوافقون شيخ الإسلام ابن تيمية في كل مسألة، بل فيما كان ثابتا بالكتاب والسنة الصحيحة، وأما ما كان مخالفًا لهما فيردون عليه، وقد وافق المعترض أيضًا ابن تيمية في بعض فتاواه في مسألة الاستواء.

أقول: إني ما وافقت ابن تيمية في مسألة الاستواء إلا لأنه وافق فيه جماعات الصحابة والتابعين والأيمة المجتهدين، وأما مباحثه الشاذة المردودة، كبحثه في مسألة الزيارة، وأبحاثه في كثير من الأحاديث الجياد في كتابه "منهاج السنة" فأنا مع جمهور علماء الأمة، وأكثر محققي الملة بمعزل عنها، وكثير من علماءنا قد تبعوه في هذه المباحث أيضًا، حبّا بابن تيمية، وحبك في الشيء يعمي ويصم.

قلت: في منهيات "النافع الكبير" بعد ذكر ترجمة السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ذكر بعض المعاصرين في رسالته "الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة" أن السيوطي تلميذ ابن حجر العسقلاني، وهو زلة عن قلمه، فإن وفاة ابن حجر على ما ذكره السيوطي في "حسن المحاضرة" سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وولادة السيوطي سنة تسع وأربعين، فأنّى يصح التلمّذ.

وقلت: أيضًا في "التعليقات السنية على الفوائد البهية" نظير هذا الخطأ ما صدر عن بعض أفاضل عصرنا في رسالته "حصول المأمول من علم الأصول" و"الجنة بالأسوة الحسنة بالسنة" أن السيوطي تلميذ لابن حجر العسقلاني، وقد تعقبت عليه في بعض رسائلي أن وفاة ابن حجر سنة ٨٥٢، وولادة السيوطي سنة ٨٤٩، صرّح به أصحاب التواريخ والطبقات، ونص عليه هذا الفاضل أيضا بنفسه في مواضع من رسائله، فأنّى يصح التلمّذ؟

ثم ذكر هذا الفاضل في رسالته "هداية السائل إلى أدلة المسائل": أن السيوطي تلميذ لابن حجر المذكور، وكتب عليه منهية محصلها أنه هكذا ذكره الشوكاني، ولعل التلمذ منه بالواسطة أو بالإجازة، وكتب على بعض المواضع من رسالته "منهج الوصول

إلى اصطلاح أحاديث الرسول" منهية بهذه العبارة: قال على القارى فى أول "المرقاة شرح المشكاة": وقد حصل لى إجازة تامة، ورخصة عامة من الشيخ العلامة على بن محمد بن أحمد الخبانى الأزهرى الأشعرى، وقد قال: قرأت على شيخ الإسلام وإمام الأئمة الأعلام الشيخ جلال الدين السيوطى كتبًا من الحديث وغيره من العلوم، كالبخارى ومسلم وغيرهما من الكتب الستة وغيرها، البعض قراءة، والبعض سماعًا. وقد أجازنى بجميع مروياته، وبما أجازه به خاتمة المحدثين مولانا الشيخ ابن حجر العسقلانى -انتهى-. وهذا يدل على أن السيوطى أخذ عن الحافظ ابن حجر صاحب "الفتح"، فليعلم -انتهى-.

وأنت تعلم أن أخذ السيوطى عن الحافظ مما يستحيله النقل مع صحة التواريخ المذكورة، نعم له تلمّذ عنه بواسطة، فإن حمل كلام الشوكانى عليه، فلا بأس به، إذ قد يطلق التلميذ على تلميذ التلميذ، وإلا فلا صحة له، وأما كلام القارى فإن حمل على الأخذ، كما ظنه، فهو غير صحيح، نعم يحتمل أن يكون الحافظ أجاز أهالى مصر، وكان فيه السيوطى ابن سنين، فحصلت له الإجازة، أو أحضر والد السيوطى السيوطىَ عنده فى حالةصباه فأجاز، ولكن يختلج بالخاطر أن السيوطى لو كانت له إجازة من الحافظ، ولو فى حال صباه، لذكره فى رسائله، خصوصًا عند ذكره مشايخه ومفاخره، كيف لا وحصول الإجازة من الحافظ مفخر عظيم أي مفخر، فليحرر هذا المقام.

قال فى "شفاء العي": هذا الاعتراض من أعظم الإشكالات، وأقوى الإعضالات فى زعمه، ومن ثمّ بيّنه غير مرّة، فلا بأس لو طوّلنا الكلام فى هذا المقام.

أقول: ليس هذا أعظم الإشكالات، بل أعظمها ما أورد على صاحب "الإتحاف" بتغييره أعوام الوفيات تغييرًا فاحشًا، كما مر نبذ منه سابقًا، والتطويل الذى ذكره بإيراد عبارات الكتب لتأييد الوجوه التى ذكرها مستغنى عنه، لا فائدة فيه إلا زيادة حجم رسالته، ليظن الناظرون جلالته وفخامته.

قال: فاعلم أن صاحب الجنة ليس فيه زلة ولا خطأ ترشدك إليه الوجوه الآتية:
الأول: أن أخذ السيوطى عن الحافظ ليس بالمستحيل، ولا مستبعد، أفلا تعلم أن سنة وفاة ابن حجر وسنة ولادة السيوطى لا تأباه، فإنه يمكن على هذا أن يكون السيوطى ولد

في أول سنة تسع وأربعين، ومات ابن حجر في آخر اثنتين وخمسين، فيكون سن السيوطي في زمان الحافظ نحوا من أربعة أعوام، وهو من يمكن فيه التمييز الذي هو مناط صحة الأخذ والتحمل بطريق السماع، أما قرع سمعك أن علماء الحديث صرّحوا بأنه ليس لأول زمن يصح فيه السماع للصغير حد معين، بل المعتبر التمييز . . . إلخ .

أقول : أمور التاريخ ليست مما يجرى فيها الاحتمال أو ليت ولعل، فقد صرّح السيوطي في "حسن المحاضرة" أن وفاة ابن حجر في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين، وصرّح هو أيضا فيه في ترجمة نفسه أن ولادته مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة، فعلى هذا كان السيوطي حين وفاة ابن حجر ابن ثلاث سنين ونصف تقريبًا، وكون هذا السن سن التمييز المفيد للتحمل والسماع والأخذ مستبعد بلا شبهة، وهو المراد بالاستحالة، ووجود ذلك في بعض الأفراد على سبيل الندرة لا يدفع الاستبعاد والاستحالة العادية .

ثم قال : والثاني : إن من أنواع التحمل والأخذ الإجازة، وهي للطفل الذي لا يميز صحيحة عند كافة المحدثين، والثالث : أن من أنواع التحمل الإجازة العامة، وهي أيضًا جائزة عند جمّ غفير من المحدثين، وهي ممكنة في هذا المقام بلا مرية .

أقول : ذكر هذين الوجهين، وتطويل الكلام لتأييدهما مما لا حاجة إليه، فإني قد جوزتهما سابقًا في "التعليقات السنية"، وقلت في منهيات المقدمة المدرجة في "التعليق الممجد على موطأ محمد" قد ذكر بعض الفضلاء المعاصرين في رسالته الجنة وغيره أنه من تلامذة ابن حجر العسقلاني، وتعقبت عليه في منهيات "النافع الكبير" أن وفاة ابن حجر سنة ٨٥٢، وولادة السيوطي سنة ٨٤٩، فأنّى يصح له التلمذ، ثم أصر على ما كتبه في رسالة، وأظنّها "هدية السائل إلى أجوبة المسائل" وكتب في منهيته : هكذا ذكره الشوكاني فقط، وهو أمر ليس بدافع للتعقب، فإن التواريخ تكذب الشوكاني، ثم ذكر في رسالة أخرى نحوه، وكتب في منهيته عبارة لعلي القاري في "المرقاة شرح المشكاة" دالة على أن السيوطي روى عن الحافظ ابن حجر، وهو أيضًا لم يشف العليل فإن مثل هذا الإيراد وارد عليه أيضًا، ولو اكتفى على النقل عن الشوكاني أو القاري أولا، يعني من دون التزام صحته لسلم من الإيراد، فإن الناقل من حيث إنه ناقل لا يرد عليه شيء .

والقول الفيصل إن السيوطى ليس له تلمذ ولا إجازة خاصة من الحافظ، بل لم يكن له قابلية لذلك عند وفاة الحافظ، لكنه أحضره والده مرة مجلس الحافظ ابن حجر وهو ابن ثلاث سنين، كما ذكره فى "النور السافر" لعل الحافظ فى ذلك المجلس أجاز إجازة عامة لمن فيه، فدخل السيوطى فيه، ويشهد لما ذكرنا أن السيوطى تزحم نفسه فى "حسن المحاضرة"، وذكر أساتذته ومراتبه، ولم يذكر تلمذه من الحافظ مع أنه فخر عظيم أى فخر -انتهى كلامى-.

وبعد كتابتى لذلك وقفت على كلام السيوطى فى "تذكرة الحفاظ" فى ترجمة ابن حجر: ولى منه إجازة عامة، ولا أستبعد أن يكون لى منه إجازة خاصة، فإن والدى كان يتردد عليه وينوب فى المحكم عنه -انتهى- وعلى كلامه فى تدريب الراوى شرح تقريب النواوى الحديث الثانى مسلسل بالحفاظ، أخبرنى الحافظ أبو الفضل الهاشمى، أنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين العراقى، أنا الحافظ أبو سعيد الملائى، أنا الحافظ أبو عبد الله الذهبى، أنا أبو الحجاج المزى وأخبرنى عاليًا بدرجتين حافظ العصر شيخ الإسلام أبو الفضل العسقلانى إجازة عامة، ولم أروِها غير هذا الحديث -انتهى- فشكرت الله على ظهور ما أبرزته احتمالا.

ثم قال: والرابع: أن صاحب الجنة ليس متفردًا فى هذا الباب، بل قد تابعه المحققون من العلماء، كعلى القارى والشوكانى والسيد عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، وتاج الدين بن الدهان، أقول: هذا لا يغنى شيئًا إلا أن يضم به أحد الوجوه السابقة.

ثم قال: والخامس: أن قوله: لكن يختلج بالخاطر أن السيوطى لو حصلت له إجازة من الحافظ، ولو فى حال صباه، لذكره فى رسائله -انتهى- دال على قصور نظره، أما طالعت تدريب الراوى للسيوطى، فإنه صرّح فيه بإجازة الحافظ.

أقول: لم أكن مطلعًا على هذا الكلام الذى مرّ نقله عند تأليف "التعليقات السنية"، ولذا ذكرت التجويز، ثم اطلعت عليه، فتأكد بذلك تجويزى السابق، والاختلاج إنما كان فى صورة الإجازة الخاصة، وهو باقٍ إلى الآن، فإنه لم يظهر من التدريب إلا الإجازة العامة.

ثم قال: والسادس: أن معنى التلميذ فى اللغة المتعلم، وآخذ العلم ولم يشترط أحد من أهل اللغة فى معنى التلمذ البلوغ والعقل، ولا يعرف هذا القيد فى العرف أيضًا، بل أدنى الاستفادة والملابسة كافٍ فى هذه الإضافة والانتساب، وفى المثل السائر: "من علّمنى حرفا فهو مولاى".

أقول: لا شبهة فى أن التعلم والتعليم ولو من وجه معتبران عرفا فى معنى التلمذ والأخذ، والتعلم موقوف على التمييز والقابلية، وإن لم يتوقف على البلوغ، وهذا المعنى هو المقصود بالنفى، وأما مجرد الانتساب بالإجازة العامة ونحوها، وإن لم يوجد التمييز، فلا كلام فى ذلك.

ثم قال: السابع: أن التلميذ قد يطلق على تلميذ التلميذ أيضًا، كما يطلق الابن على ابن الابن... إلخ. أقول: لا فائدة فى ذكر هذا، فإنه مما قد أبديته سابقا.

ثم قال: الثامن: أن بناء هذا الاعتراض وكثير من تعقبات المعترض على الغفلة من علم المناظرة، فإنه قد تقرر فيه أن الناقل لا يرد عليه المنوع الثلاثة، وصاحب الجنة ناقل فى هذا الباب فى كلا الكتابين من الشوكانى.

أقول: هذه المقدمة يعنى أن الناقل لا يرد عليه شىء من المنوع، لهج بها المؤلف لـ"شفاء العىّ" فى تأليفه هذا كثيرًا، كما ستطلع عليه، وهذا أول موضع استعان بها، وهى بإطلاقها باطلة، فإنه ليس أن الناقل مطلقًا لا يرد عليه شىء مطلقًا، بل هو من حيث كونه ناقلا فإذا التزم الصحة يجعل مدعيا ومستدلا، ويؤاخذ بما يؤاخذان به، وصاحب "الإتحاف" والجنة وحصول المأمول لم يذكر تلمذ السيوطى عن ابن حجر على سبيل الحكاية المجردة، بل على سبيل التزام الصحة، فأخذ بما يؤخذ به المدعى.

والدليل على ما ذكرنا قول صاحب الآداب الباقية قالوا: هذا إنما هو مادام الناقل ناقلا، وأما إذا كان مدعيًا فيؤاخذ بما يؤاخذ به المدعىٰ -انتهى-. وقوله فى موضع آخر: وإنما قلت من حيث هما كذلك؛ لأن المنقول إن التزم صحته، فإن كان دليلا صار الناقل مستدلا، فيتوجه عليه ما يتوجه على المستدل، وإن لم يكن فهو مدعى، والحال كالحال، وأن المدعى قد يكون جزء من الدليل لمدعى آخر، فيتوجه عليه المنع -انتهى-.

قلت: فى "التعليقات السنية على الفوائد البهية" بعد ما ذكرت ترجمة علاء الدين

على القوشيجى، شارح "التجريد"، وأن القوشيجى -بالجيم الفارسية- بمعنى حافظ البازى، ما ذكره بعض أفاضل عصرنا فى رسالته "الإكسير فى أصول التفسير" أنه منسوب إلى قوشج، اسم موضع لا أصل له.

قال فى "شفاء العيّ": هذا الاعتراض أيضًا على ما هو دَيدَن المعترض من الاعتراض على الناقل، فإن صاحب "الإكسير" ناقل فى ذلك الباب من الفاضل المفتى ولى الله الفرخ آبادى، ولا ريب فى صحته، فإنه قال فى آخر تفسيره المسمى بـ "نظم الجواهر فى ذكر طبقات المفسرين": إن القوشجى منسوب إلى قوشج، اسم موضع -انتهى-.

لا يقال: إنه لابد فى النقل من إظهار أنه قول الغير، لأنا نقول: الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا أو كناية أو إشارة، كما تقرر فى علم المناظرة، وههنا الإظهار بالإشارة موجود؛ لأن صاحب "الإكسير" أشار فى ديباجته إلى أن معظم ما فيه منقول.

أقول: قد ذكرت فى التعليقات عند ترجمة عبد الرحمن الجامى نقلا عن حبيب السير: أن ألغ بيگ كان يقول للقوشجى: إنه ابنى، وربما يقعد طيرًا من يده على يده بكمال خصوصيته، وهو معنى القوشجى، فاشتهر به -انتهى- وذكرت عند ترجمة مصطفى البرسوى نقلا عن "الشقائق النعمانية": كان أبوه على القوشجى من خدام الأمير ألغ بيگ ملك ما وراء النهر، وكان هو حافظ البازى، وهو معنى القوشجى بلغتهم -انتهى- وبناءً عليه أوردت ما أوردت، فإن صاحب "الإكسير" ذكر أنه منسوب إلى قوشج، اسم موضع، ولم ينسبه إلى أحد، وأما كونه مذكورًا كذلك فى تفسير الفرخ آبادى فلا يفيد شيئًا، أما أولا فلأنه لم يحك عنه صاحب "الإكسير" عند ما ذكره، ولم ينسبه إليه، وأما ثانيًا فلأنه ليس كل ناقل ينجى من الإيراد، كما مر، وكون معظم "الإكسير" منقولا من غيره لا يغنى شيئًا، لاحتمال أن يكون هذا الموضع من البعض الذى هو من زوائده، ولا يكفى فى النقل النسبة الذهنية، ولا الأخذ الواقعى، بل الحكاية الظاهرة، أفرأيت لو تفوّه مسلم بأن الله تعالى اتخذ شريكا أو ولدا، فلما ورد عليه قال: إنه مذكور فى الكتاب الفلانى، أو قال: إن مكة ليس بموجود، وقال: إنه كذلك فى الكتاب الفلانى، ونحو ذلك، هل يحصل له النجاة، فكذا هذا.

قلت: في "التعليقات السنية" عند ذكر فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي، المتوفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة قد أرّخ بعض معاصرينا في كتابه "الحطة" وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهو خطأ فاحش صدر من تقليد صاحب "كشف الظنون"، فإنه أرّخ عند ذكر شراح "جامع البخاري" كذلك، وأرّخ هو عند ذكر الأصول كما أرّخه جماعة سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة، ولا يخفى على من ولع بمطالعة "كشف الظنون" أن فيه أوهامًا كثيرة، ومناقضات كبيرة في تواريخ مواليد العلماء ووفيات الفضلاء، فمن قلده تقليدًا بحتًا من غير أن ينقده نقدًا، فقد وقع في الزلل.

قال في "شفاء العيّ": هذا أيضًا اعتراض على الناقل، أما قرأت ما قال صاحب الحطة في ديباجتها: وجئت بها في أقل زمان على قدر، وابتدرت لنيل المعاني ونظم الدرر والغرر بعد ما التقطتها من الزبر الحوافل الكبار رد ما لاقتناص الأوابد، وغب ما اقتطفتها من نفائس الرسائل والأسفار ضبطًا لبعض الشوارد -انتهى-.

أقول: مثل هذا الحكم أضحوكة عند الفاضلين، ولو سكت عنه لكان أحسن عند الماهرين، فإنه لم يذكر صاحب الحطة عند ذكر ما ذكر أنه مأخوذ من "كشف الظنون"، فكيف النقل، فإنه لابد في النقل من إظهار أنه منقول عن الغير عند ذكر المنقول، وكونه ذكر في ديباجة الحطة ما يدل على أن جلها منقول من الزبر والرسائل لا ينجيه من الإيراد، بل لو ذكر عند ذكره أيضًا أنه منقول من "الكشف" لم يسلم أيضًا من الإيراد، لكونه ملتزمًا للصحة، فإن قال: ليس ذلك صحيحًا عندي، قلنا: فحينئذٍ يجب عليك تصريح هذا لئلا يغتر به، كما قال التاج السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" في ترجمة محمد بن الحسن أبو بكر ابن الفورك، المتوفى سنة ست وأربعمائة بعد نقل كلام للذهبي. نقول لشيخنا: إن كنت تعتقد فيه ما حكيت من انقطاع الرسالة فلا خير فيه البتة، وإلا فلم لا نبّهت على أن ذلك مكذوب عليه لئلا يغتر به -انتهى-.

فإن قال: ليس غرضي التمييز بين الصحيح والغلط، بل مجرد النقل. قلنا: فهل أنت إلا كحاطب ليل، وجارف مسيل، تجمع الغث والسمين، ولا تفرق بين الشمال واليمين. أما قرأ الهداية والتلويح والتوضيح وغيرها ليظهر أن وفاة البزدوي غير ممكن في السنة التي ذكرته، أما علم أن كلام صاحب "كشف الظنون" في هذا الباب وفي غيره من

ذكر التواريخ مختلف اختلافًا فاحشًا، وهو إما من مؤلفه أو من نساخه ومهتممي طبعه، فهل يجوز لعالم أن ينقل كل ما فيه من غير تنقيد، لا سيما لمن يدعى تبحره في الفنون، أرأيت لو كان في "كشف الظنون"، أو في كتاب آخر أن السماء تحتنا، وأن الأرض فوقنا، وأن الشمس ليس بمضيئة، وأن مكة والمدينة غير موجودة، وأنه ليس في كتب الحنفية كتاب مسمّى بـ"الهداية"، وأن مؤلف "شرح الوقاية" و"الوقاية" و"التوضيح" و"نور الأنوار" شافعي إلى غير ذلك من الخرافات التي تقطع بكذبها طلبة العلوم فضلا عن علماء الفنون، بل كنت تجوز نقل أمثالها في تصانيفك من غير تنبه لما قال، وكيف قال، ولعلمي كلامه في تصانيفه في ذكر التواريخ يشهد أنها صنّفها في حالة النوم والغفلة لا في حال الصحو واليقظة، وقد مرّ منّا ذكر كثير من مسامحاته ومعارضاته، وهل مثل هذه التسويدات المشتملة على أمور كاذبة كذبًا قطعيًا نافعة للبرئة، أم مخربة للخليقة، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

ثم قال: وليعلم أن المتعقب قد تعقب صاحب الحطة في غير موضع من المؤلفات بما هو نظير هذا التعقب من التغليظ في سنة الوفاة، وقد ارتكب المتعقب مثله، بل ما هو أكبر، سنبينه إن شاء الله في تأليف مستقل ببيان أوفر، ولكن أذكر ههنا على سبيل الأنموذج ما هو من إحدى الكبر، إيقاظًا وتنبيهًا على الألد الجعظر.

أقول: إيراد مثل هذه الكلمات السخيفة ليس من شأن العلماء، بل من عادات الجهلاء، فليكف عن مثله، وإن لم يكف باء بإثمي وإثمه، وما ذكره من وقوع الخطأ في تصانيفي، فأنا لست بمدع بالعصمة، فإن وقع الخطأ في موضع فالله يغفر لي، ورحم الله من ستره وأصلحه، لكني بحمد الله لست كثير الأغلاط الفاحشة، ولا ممن يصنف في حال الغفلة يعارض كلامه في صفحة بكلامه في صفحة أخرى، بل في آخر تلك الصفحة، ولست أيضًا ممن يصلح كلامه، وإن كان خطأ فاحشًا، ويريد رفع الإيراد عن نفسه، وإن لم يكن مرفوعًا، وليست عادتي أيضًا جمع مجموع جامع للرطب واليابس، كجمع النائم والناعس، بل لا أكتب ما أكتب إلا بعد مطالعة الكتب الكثيرة، وتنقيد الأقوال العديدة، فإن وجد شيء من الخطأ في تصانيفي، ولم يكن ذلك من أهل النسخ والطبع، بل من نفسي فالله يتجاوز عنه ويصلحني.

لا أقول: هذا فخرًا، بل تحدثًا بالنعمة وشكرًا، وما أوعد به من تأليف مستقل فى تتبع التعقبات علىّ، فإنى لم أتعقب صاحب "الإتحاف" فى تأليف مستقل، ولو شئت لفعلت ذلك، بل فى مواضع متفرقة من تصانيف متشتتة، فلو لم يؤلف "شفاء العىّ" مستقلا، وأجاب عن تعقباتى فى تصانيفه متفرقًا، لكان أبهى وأحسن، فلما ألف هو، أو واحد من ناصريه، وجمعه عين جمعه تأليفًا مستقلا، لزم على أن أرده مفصلا، فإن أراد تأليف كتاب آخر مستقل للإيرادات علىّ لأصنف إن شاء الله تواليف متعددة فى تعقبات عليه كثيرة فى مواضع متعددة بحيث يتعسر عليه حصول النجاة منها إلى أن يقبر فيحشر.

ثم قال: بيانه أن المتعقب قال فى "الفوائد البهية" عند ترجمة نظام الدين الحصيرى: قال الجامع: قد أرّخ وفاته ابن خلكان سنة ست وثلاثين إلى قوله: ونظام الدين الحصيرى قتلته التتار فى أول خروجهم بمدينة نيسابور، وذلك سنة ست عشرة وستمائة، وكان يدرس بالمدرسة النورية، ولم يكن فى عصره من يقاربه فى مذهب أبى حنيفة، ومولده ببخارا سنة ست وأربعين وخمسمائة، وتوفى ليلة الأحد الثامن من صفر سنة ست وثلاثين وستمائة -انتهى- وأنت تعلم أن الذى أرّخ وفاته ابن خلكان سنة ست وثلاثين وستمائة ليس هو نظام الدين الحصيرى قطعًا، بل والده محمود بن أحمد بن عبد السيد.

أقول: نعم، هو كما قلت: لكنى إن شاء الله منى برىء، فإنى قد كتبت أولا ما كتبت، ثم فى النظر الثانى كتبت: قد أرخ ابن خلكان وفاته سنة ست عشرة، فإنه قال فى ترجمة ركن الدين محمد العميدى... إلخ إلى أن قلت: وكان أبوه يدرس بالمدرسة النورية، ولم يكن فى عصره من يقاربه... إلخ، ومن شك فى ذلك فلينظر مسودتى بخطى، وقد أصلحت كثيرًا من النسخ المطبوعة، فليبلغ الشاهد الغائب، وليصلح بقية نسخ "الفوائد" المطبوعة.

قلت فى "التعليقات السنية" عند ذكر السيد الشريف على الجرجانى بعد ذكر تصانيفه: وإن منها رسالة فى أصول الحديث، قد شرعت فى شرح لها، وقد نازع بعض فضلاء عصرنا فى كون الرسالة المذكورة من تصانيف السيد، وزعموا أنه من تأليف ابن أبى شريف، لكنهم لم يأتوا عليه ببرهان شافٍ وسند كافٍ.

قال في "شفاء العيّ": لابد من بيان أن هذا النزاع في أي رسالة، وفي أي موضع حتى ينظر إليه ويجاب عنه.

أقول: ليس المراد ببعض فضلاء عصرنا في هذا المقام صاحب "الإتحاف"، بل غيره، فلا حاجة إلى جوابه.

قلت في التعليقات عند ذكر محمد بن عباد الخلاطي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة، ومن عجائب زلة القدم وطغيان القلم ما وقع في الحطة لبعض أفاضل عصرنا عند ذكر جامع مسلم وشروحه، وعلى مسلم كتاب لمحمد بن أحمد بن عباد الخلاطي الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين.

قال في "شفاء العيّ": هذا من سهو الناسخ قطعًا، ومنشأه أن صاحب الحطة ههنا ذكر رجلين أحدهما محمد بن أحمد بن عباد الخلاطي، وثانيهما أبو بكر أحمد بن علي الإصبهاني، فاشتبه الأمر على الكاتب، وخلط عليه.

أقول: الله أعلم بمن اشتبه عليه الأمر، وقد اشتبه عليه أكثر من هذا، كما مرّ نبذ منه سابقًا، فإن كان كل ذلك من الكتاب فالحذر الحذر منهم.

قلت في "التعليقات السنية" بعد ما ذكرت ترجمة الإمام الرازي عند ذكر محمد بن محمد الأقصرائي في "الفوائد": وأن وفاة الإمام سنة ست وستمائة ما وقع في "الإكسير في أصول التفسير" من أن وفاة الإمام الرازي سنة ستين وستمائة فزلة عن قلم ناسخه، مع أنه مخالف أيضًا لما ذكره ذلك الفاضل في موضع آخر من "الإكسير"، وفي "إتحاف النبلاء" أن وفاته سنة ست وستمائة.

قال في "شفاء العيّ": هكذا في "كشف الظنون"، والناقل ليس عليه إلا تصحيح النقل، وقد فعل.

أقول: قد أساء فيما فعل، ولو سكت من مثله لكان أفضل، لأنه لم ينقل في "الإكسير" عند ذكر برهان الرازي ذلك عن "كشف الظنون"، والحكاية الذهنية غير كافية، ولو صرّح بالنقل أيضًا لم يسلم من الإيراد، وناظر "كشف الظنون" غير خاف عليه أن فيه أوهامًا كثيرة، وسقطات كثيرة، فهل يجوز لعالم أن ينقل كل ما فيه من غير تحقيق، وهل يجوز لفاضل أن يصدر منه في كلامه أمور غير واقعية، ومعارضات

صريحية، ويقول: هكذا في الكتاب الفلاني، ولعمري ترك أمثال هذه التصانيف غير المنقحة أولى وألزم من الاشتغال بها، لا سيما لمن يدعي التبحر العلمي.

قلت في "التعليقات السنية" عند ذكر أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي بعد ذكر ترجمة التاج السبكي والبهاء السبكي ابني التقي السبكي: ومن عجائب الخبط ما في "إتحاف النبلاء" لبعض أفاضل عصرنا في ترجمة التقي السبكي، أقول: كان لهذا الشيخ تعصب كثير مع ابن تيمية، ولكنه رجع عنه في آخر عمره، قال الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في "شرح الألفية": كتب أبو الحسن السبكي خطًّا إلى الذهبي، وكتب فيه في حق ابن تيمية: أما قول سيدي في الشيخ فالمملوك محقق كبير قدره وزخارة بحره وتوسعه في العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه في كل ذلك من المبلغ الذي يتجاوز الوصف، والمملوك يقول: ذلك دائمًا، وقدره في نفسي أكبر من ذلك وأجل -انتهى- وإنما كتبت هذه العبارة ليطلع عليها المخالفون الذين لهم اغترار برد السبكي على ابن تيمية، انتهى كلامه معربا. وأنت تعلم أن الراد على ابن تيمية في بحث الزيارة وغيره هو التقي السبكي، وليس رده تعصبا، بل هو مصيب فيما رد به، شهد به الأجلة، وأما صاحب الخط المذكور إلى الذهبي الذي فيه مدائح ابن تيمية فهو ولده تاج الدين، كما لا يخفى على من وسع نظره في كتب التواريخ، ومن ادعى أن الرقعة المذكورة للنفي، فعليه إثبات ذلك بتصريح أصحاب التواريخ والطبقات المعتمدة.

قال في "شفاء العيّ": صاحب "الإتحاف" لا يدعي أن الرقعة المذكورة للتقي السبكي حتى يكون إثبات ذلك عليه، بل إنما هو ناقل عن شرح الألفية للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في التاريخ، وما على الناقل إلا تصحيح النقل. أقول: صاحب "الإتحاف" قد التزم صحة ما نقله حتى فرع عليه ما فرعه، فيردّ عليه ما يردّ على المدعي، إذ لا يحصل له النجاة بمجرد كونه ناقلا على ما مرّ ذكره غير مرة. ثم قال: ما حاصله أن الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في "شرح الألفية" وابن رجب الحنبلي في "الطبقات" ذكرا: أن الرقعة المذكورة لأبي الحسن السبكي، ومن المعلوم أن أبا الحسن كنية التقي السبكي، وكنية ولده التاج السبكي أبو نصر.

أقول: لا يطمئن القلب به ما لم يوجد تصريح أحد من المعتبرين بأن الرقعة

المذكورة لتقي الدين أبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، وإلا فإيراد الكنى كثيرًا ما يمع فيه اختلاف واختلاط، وعبارة الرقعة شاهدة على أنها مكتوبة من الخادم إلى المخدوم، ومن التلامذة إلى الأساتذة، ومن المعلوم أن تلميذ الذهبي الملازم له إنما هو التاج السبكي، كما قال تقي الدين ابن شهبة الدمشقي في "طبقات الشافعية" عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي قاضي القضاة تاج الدين أبو النصر بن تقي الدين شيخ الإسلام أبي الحسن الأنصاري السبكي، مولده بالقاهرة سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة، وقيل ثمان، وحضر بمصر عند جماعة، ثم قدم دمشق، وسمع بها من جماعة، واشتغل على والده وغيره، وقرأ على الحافظ شهاب الدين المزي، ولازم الذهبي، وتخرج به، توفي شهيدًا بالطاعون سنة إحدى وسبعين وسبعمائة -انتهى ملخّصًا-.

قال الذهبي في "المعجم المختص": عبد الوهاب بن شيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي القاضي تاج الدين أبو نصر السبكي الشافعي، ولد سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، كتب عني أجزاء ونسخها، وأرجو أن يتميز في العلم، درس وأفتى -انتهى ملخّصًا- وقد ذكر التاج السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" التي صنّفها بعد تأليف الطبقات الصغرى والوسطى في مواضع الذهبي بلفظ شيخنا، ودفع كثيرًا من مطاعنه على الأشاعرة، كما هو ديدن الذهبي في تصانيفه، حيث يسامح في ذكر مراتب الأشاعرة والصوفية.

منها ما قال في ترجمة أبي الحسن الأشعري بعد ما ذكر أن الذهبي ترجمه ترجمة مختصرة، قد قلت غير مرة أن الذهبي أستاذي، وبه تخرجت في علم الحديث، إلا أن الحق أحق بأن يتبع، ويجب علي تبيين الحق... إلخ، فعلم منه أن التاج السبكي أصغر كثيرًا من الذهبي علمًا، فإنه تلميذه وخريجه ومستفيده وملازمه، وسنًّا أيضًا، فإن ولادة الذهبي على ما ذكرنا سابقًا نقلا عن فوات الوفيات سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وولادة التاج سنة اثنتين وعشرين، أو ثمان وعشرين كما مر، أو تسع وعشرين وسبعمائة، كما ذكره السيوطي في "حسن المحاضرة"، وأما التقي السبكي فهو متقارب السن مع الذهبي، فإنه ولادته سنة ثلاث وثمانين وستمائة على ما في "حسن المحاضرة" وطبقات

ابن شهبة، وأستاذ له في العلم، كما قال ابن شهبة في ترجمته: سمع عليه خلائق منهم الحافظان أبو الحجاج المزي وأبو عبد الله الذهبي -انتهى-.

وقال الذهبي في آخر "تذكرة الحفاظ": وسمعت من العلامة ذي الفنون فخر الحفاظ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي صاحب التصانيف ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وسمع من يحيى بن الصواف والدمياطي، جمّ الفضائل حسن الديانة، صادق اللهجة قوي الذكاء من أوعية العلم، مات سنة ست وخمسين وسبعمائة. ثم ذكر أنه يمكن الاستئناس بما قال الحافظ ابن حجر في "الدرر الكامنة"، وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية، فأجابه ومن جملة جوابه: وأما قول سيدي في الشيخ تقي الدين فالمملوك محقق كبر قدره... إلخ، فإنه وإن لم يصرح بأن صاحب الرقعة هو التقي السبكي، أو ولده، لكن قوله بسبب كلام وقع منه يؤمي إيماء ما إلى أن صاحب الرقعة هو التقي السبكي رحمه الله، إذ الكلام إنما وقع منه لا من ولده.

أقول: ظاهر كلام ابن حجر يشهد بأن الرقعة للتاج، أما أولا فلقوله: كتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه، فإن لفظ العتاب مشير إلى أن الرقعة ليست للتقي الذي هو أستاذ الذهبي، فهل يقال لما كتبه التلميذ إلى أستاذه أنه عاتبه، والتاج السبكي تلميذ الذهبي، فيمكن أن يقال فيما كتبه الذهبي إليه أنه عاتبه، وأما ثانيًا فلأن قوله بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية بتنكير الكلام الدال على القلة، والنكارة مع ضم لفظ وقع منه يشير إلى أن كتابة الذهبي كانت إلى التاج بسبب كلام قليل وقع منه أحيانًا في حق ابن تيمية، فأجابه وبرأ نفسه مما نسب إليه، وأما التقي السبكي فكلامه في حق ابن تيمية كبير، وبحثه كثير، فلا يناسب إطلاق مثل هذا اللفظ عليه.

ثم ذكر أن من شواهده أن الشيخ محمد بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي عد السبكي من خصوم ابن تيمية الذين سموه شيخ الإسلام في كتابه المسمّى بـ"الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر"، ولا ريب في أن السبكي الذي هو من خصوم ابن تيمية هو التقي السبكي، لا ولده تاج الدين، فلا غروَ أن يكون الكتاب الذي كتب إلى الذهبي وفيه مدائح ابن تيمية على التقي السبكي، بل هو الظاهر،

إذ المحتاج إلى الاعتذار ليس إلا من له خصومة، أو وقع كلام منه فيه، وأما من هو برىء من الخصومة، ولم يتكلم فيه أصلا فأى حاجة له إلى الاعتذار.

أقول: لا ريب فى كون التقى السبكى خصمًا لابن تيمية، وبحثه معه، لكن لا يبعد أن يكون وقع كلام فى حق ابن تيمية من ولده التاج أيضًا تبعًا لأبيه ولغيره، فعاتبه الذهبى، فاعتذر عنه، والاعتذار لا يستلزم أن يكون بعد خصومة شديدة، ثم على تقدير صدور الاعتذار عن التقى السبكى لا يدل ذلك على أنه صدر منه بعد طول الخصومة حتى يقال: إنّه رجع عن تعصبه فى آخر عمره، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل المباحثة والخصومة بسبب كلام وقع منه.

ثم ذكر أن من مؤيداته أن معاصرة تقى الدين السبكى للذهبى أكثر من معاصرة تاج الدين السبكى للذهبى، فإن زمان معاصرة الأولين نحو خمس وستين سنة، وزمان معاصرة الأخيرين نحو عشرين سنة، فالتقى السبكى أولى بأن يكون صاحب الرقعة، إذ على هذا لم يدرك تاج الدين السبكى الحافظ الذهبى أزيد من عشرين سنة، وهو فى ذلك العمر كان مشتغلا بتحصيل العلوم وطلبه، ولم يكن معدودا فى عداد العلماء والقضاة الفضلاء حتى يكون تكلمه فى عالم يحط شأنه، ومدحه له يرفع درجته، ويهتم مثل الذهبى بقوله ويعتد به.

أقول: هذا ليس بشىء، فإن اهتمام عالم بقول تلميذه ومن هو أدنى علمًا وشرفًا فى حق عالم جليل: يكون أكثر من اهتمامه، بقول عالم: يماثله ويدانيه، أو يفضل عليه.

ثم قال: ولعل الحامل له على هذا الطعن أمران: الأول: إن التقى السبكى قد وقعت بينه وبين شيخ الإسلام ابن تيمية منازعة ومشاجرة، فكيف يكتب مدائحه، والثانى: إن صاحب الرقعة يكتب كما يكتب التلميذ إلى الأستاذ، والأدنى إلى الأعلى، والتقى السبكى ليس أدنى من الذهبى. والجواب عن الأول: أن وقوع المشاجرة لا تحجر العلماء الربانيين عن التكلم بالحق، والجواب عن الثانى: إن الذهبى أكبر سنا من التقى السبكى بنحو عشرة أعوام، فلو كتب التقى السبكى إليه كما يكتب الأدنى إلى الأعلى فأى بعد فيه.

أقول: نعم فيه بعد كثير بالنسبة إلى كون التقى السبكى أستاذ الذهبى -والله أعلم بحقيقة حاله- وبالجملة فهذه المؤيدات التى ذكرها لا تغنى شيئًا، فإن خرج تصريح صريح بأن الرقعة للتقى على بن عبد الكافى السبكى أستاذ الذهبى، تم البحث، وإلا فلا.

ثم قال: أما قوله: ليس رده تعصّبًا، بل هو مصيب فيما رد به شهد به الأجلة، فمن أباطيل الأقوال، بل رده تعصب بحت وخطأ سحت شهدت به السنة الصحيحة، وأقوال الأكابر من الأمة المرضية، ولو لم تكن مخافة التطويل لبسطته، وإن كنت طالبًا، فارجع إلى "الصارم المنكى" للإمام الجليل أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادى المقدسى الحنبلى، وهو كتاب لطيف فى الرد على السبكى، لم يقدر أحد من المخالفين بعد على معارضته، والرد عليه على تطاول الزمان.

أقول: نسبة التعصب إلى رد السبكى من أباطيل الأقوال، لا يقوله: إلا من أشرب فى قلبه شراب حب ابن تيمية، وظن جملة أقواله كالوحى النازل من السماء إلى البرية، وحاشا ثم حاشا للسنن الصحيحة وأقوال الأكابر من الأمة المرضية أن توافق فى هذا البحث ابن تيمية، وقد رجعت "الصارم المنكى على نحر ابن السبكى"، فوجدته منقلبا على نحر مؤلفه وشيخه، ودعوى أنه لم يقدر أحد من المخالفين على معارضته صادر عن الغفلة، فقد رده على أحسن وجه ابن علان، و رددت كثيرًا من مواضعه فى "السعى المشكور".

قلت: فى "التعليقات السنية" بعدما ذكرت فى "الفوائد البهية" محمد بن يحيى أبو عبد الله الفقيه الجرجانى عده صاحب "الهداية" من أصحاب التخريج. . . إلخ، بهذا يظهر خطأ بعض علماء زماننا حيث ظنّ فى بعض تحريراته أنه ليس من أصحاب التخريج، ولا من المجتهدين، ولا من أصحاب الترجيح، ولا عجب منه، فإنه يجعل فى رسائله المحقق غير محقق، وبالعكس، والمعروف مجهولا وبالعكس، حتى كتب فى رسالته "القول المنصور فى زيارة سيد القبور" فى حق أبى عمران المالكى القائل بوجوب زيارة سيد القبور: أنه مجهول، ولم ينظر شروح "الشفاء" المتداولة فضلا عن طبقات المالكية.

قال في "شفاء العيّ": هذا خلف من القول وزور بوجوه: الأول: أن أصله أن المعترض استدل على مسألة من مسائل الرضاع بقول الجرجاني، فأورد عليه الفاضل الرباني محمد بشير السهسواني عدة إيرادات، منها: إنا لا نسلم أن الجرجاني مجتهد مطلق، أو مجتهد في المذهب، أو من أصحاب التخريج، أو من أصحاب الترجيح، أو من أصحاب المتون، بل يحتمل أن يكون من الطبقة السابعة، فكيف يستند بقوله، وحاصله المنع، وطلب الدليل على أنه من الفقهاء الذين يستند بقوله لا ظن أنه ليس من أصحاب التخريج... إلخ، فجعل المعترض المنع ظنًا، وتخطية المانع في ذلك الظن ناشٍ من الغفلة من علم المناظرة، أفلا تعلم أن المانع من حيث إنه مانع لا يكون ظانًا، نعم لو كان الفاضل يدعي أنه ليس من أصحاب التخريج، لكان لهذا التشنيع مساغ.

أقول: هذا خلف من القول وزور، فإن عبارة الشيخ السهسواني في الورقات التي أرسل إلى بنفسه في تلك المسألة هكذا: از كسانيكه اين مذهب منقول ست نه مجتهد ست ونه مجتهد في المذهب، ونه مجتهد في المسائل، ونه از أصحاب تخريج، ونه از أصحاب ترجيح، ونه از أصحاب المتون، بلكه محتمل ست كه از طبقه سابعه باشد - انتهى- فهل في هذه العبارة أثر للمنع، أو ليس فيه دعوى أنه ليس من المجتهدين، ولا من أرباب التخريج، ولا من أصحاب الترجيح وأرباب المتون. فيا عجبًا لقد نسي ما قدمت يداه.

ثم قال في "شفاء العي": والثاني أن قول صاحب الهداية في تخريج الجرجاني لايدل على أنه من أصحاب التخريج، أما ترى أن صاحب "الهداية" يقول في "تخريج الكرخي" مع أنه ليس من أصحاب التخريج، لا يقال: إنه داخل في العليا، والعليا تكون مشتملة على السفلى، لأنا نقول: هذا ممنوع.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإن الفقهاء عادتهم أن هذا اللفظ يسندونه إلى من يكون من أصحاب التخريج، وهو ظاهر كلامهم، أو إلى من هو أعلى منهم، ولا ينسبونه قطعًا إلى أصحاب الطبقة السابعة، وهذا ظاهر لمن تتبع موارد استعمالهم، ومن منع فيه مجردا، فهو غافل عن كلامهم، فإطلاق صاحب "الهداية" في تخريج الجرجاني دال على أنه من أصحاب التخريج ظاهرًا مع احتمال أن يكون أعلى منهم، وقد اختار الأول

الكفوي وغيره، ولا يمكن احتمال أن يكون في الطبقة السابعة.

ثم قال: الثالث: أنه بعد تسليم أن صاحب "الهداية" عده من أصحاب التخريج لا يلزم أن يكون هو في نفس الأمر كذلك، للعلم بأن الفقهاء قد يختلفون في إدراج شخص في الطبقات، فواحد يدخله في واحدة، وواحد يدخله في أخرى.

أقول: هذا عجب مما مضى، فإن الاعتبار في هذا الباب إنما هو لما صرّح به الفقهاء بحسب تفتيشهم، ولما أدى إليه الظن بحسب تتبع أحوال ذلك الشخص، ولسنا كلفنا في أمثال هذا الباب بعلم ما في نفس الأمر، ولعمري إن مثل هذا التقرير يجري في جميع أوصاف الرجال ومراتبهم، فهل يجوز لمن يقال عنده أن ابن تيمية شيخ الإسلام وفخر الأنام، وكذا وكذا صرح به فلان وفلان أن يقول: لا نسلم أنه كذا، لجواز أن لا يكون في نفس الأمر كذا، ولا اعتماد على قول فلان وفلان، فإن العلماء يختلفون، فتارة يجعلون رجلا شيخ الإسلام، وآخرون يجعلونه مخرب الإسلام، وبالجملة فمثل هذا التقرير ليس إلا كبناء بيت وهدم قصر.

ثم قال: وأما قول المعترض حتى كتب في رسالته "القول المنصور"... إلخ، فجوابه إن مجرد ذكر أبي عمران لا يرفع الجهالة حتى ينقل توثيقه عن كتاب معتمد عليه، أقول: قد فرغنا عن هذا البحث في "السعي المشكور" فتشكر.

قلت: في "التعليقات السنية" عند ذكر ترجمة محمود الزمخشري، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة هكذا أرّخ وفاته غير واحد، فما في "الإكسير" لبعض أفاضل عصرنا أنه توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة مما لا يلتفت إليه.

قال في "شفاء العيّ": هكذا في "كشف الظنون" عند ذكر "الكشاف"، وصاحب "الإكسير" ناقل عنه.

أقول: هذا غير كاف عند أرباب الفهم، أما أولا فلأن النقل الذهني ليس بكاف، ولا أثر في "الإكسير" للنقل، وأما ثانيًا فلأن "الكشف" نسخه المطبوعة مشتملة على مناقضات كبيرة، ومسامحات كثيرة، لا أدري أ هي من مؤلفها أو من مهتممي طبعها، فهل يجوز لفاضل أن ينقل كل ما فيه في حال النوم والغفلة. ولقد أذكرني ما مر وما ههنا من مجرد الحوالة إلى "كشف الظنون" ما رأيت في بعض كتب المعتمدين أن رجلا ممن

كان في طبعه البلادة والغفلة حصل قسطا من العلوم في بلاد متفرقة، ولم يحصل له الغوص فيها بسبب البلادة، وكان قد علم أن الاختلاف في المسائل والأصول كثير، فلما دخل بلده -ولعله بخارى- توجه إليه الناس ظانين أنه تبحر في العلوم، فشرعوا في الاستفادة والاستفتاء منه، فتحير الرجل والتزم لنجاته من المهالك في كل ما يسأل عنه أن يقول: فيه اختلاف، فقوم من العلماء قالو: ا كذا، وقوم قالوا: كذا، ومر على هذه الطريقة من الزمان حتى سئل عن توحيد الواجب تعالى: ما تقول فيه؟ فأجاب حسب عادته القديمة أن فيه قولين للعلماء، فانكشف حاله على الناس، فكفروه وحبسوه وأخرجوه وهجروه، فهذه الكلمة المعتادة هكذا في "كشف الظنون" تشابه كلمة ذلك البليد: فيه اختلاف، وأظن أنه لو وجد في "كشف الظنون" أن السماء تحتنا، وأن الله عز جلاله شريكًا، ونحو ذلك من الخرافات، لنقله صاحب "الإتحاف" و "الإكسير" من غير مبالاة، فإن تعقبه رجل، يقول في جوابه: هكذا في "كشف الظنون"، وأنا ناقل عنه.

قلت في "التعليقات السنية" عند ذكر يوسف بن عبد الله الزيلعي عند ذكر: إن له تخريجًا لأحاديث "الكشاف"، لخّصه ابن حجر، قال بعض أفاضل عصرنا في "الإكسير في أصول التفسير" عند ذكر "الكشاف" ما معربه: إن "تخريج أحاديث الكشاف" للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ولخّص فيه كتاب الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المسمى بـ"الكاف الشاف" في "تخريج أحاديث الكشاف"، وقال: استوعب ابن حجر ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبيين طرقها، وتسمية مخرجيها على نمط ما في أحاديث "الهداية"، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرض غالبًا للآثار الموقوفة -انتهى كلامه بتعريبه- ولا يخفى على من له نظر في "كشف الظنون": أن هذا خطأ فاحش، فإن مفاده أن تخريج الزيلعي ملخّص من تخريج العسقلاني، وليس كذلك، بل الأمر بالعكس. . . إلخ.

قال في "شفاء العيّ": لاشك أن هذا التقديم والتأخير من سهو الناسخ، لا من أغلاط صاحب "الإكسير"، والدليل عليه أمران، الأول أن صاحب "الإكسير" له نظر على "كشف الظنون"، فمخالفته بلا وجه بعيد كل البعد

أقول: هذا الدليل من العجائب، فإن صاحب "الإكسير" كثيرًا ما يخالف صاحب "الكشف" أيضًا، بل قد يكون ما في "الكشف" صحيحًا، وصاحب "الإكسير" يتركه، ويختار ما هو غلط صريحًا، ألا ترى إلى أنه أرّخ صاحب "الإكسير" عند ذكر أسماء رجال الكتب الستة في كتابه "الإتحاف" وفاة ابن الملقن سنة أربع وأربعمائة، والموجود في "الكشف" هناك سنة أربع وثمانمائة، وهو الصحيح، وأرّخ وفاة القضاعي في "الإتحاف" أيضًا عند ذكر أماليه سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، والموجود في "الكشف" هناك سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وأرّخ وفاة ابن عساكر عند ذكر تاريخ دمشق سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، مع أن الموجود في "الكشف" هناك سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وهو الصحيح، وأرّخ وفاة ابن قطلوبغا عند ذكر "تحفة الأحياء" فيما فات من تخاريج أحاديث "الإحياء" سنة تسع وتسعين وثمانمائة، مع أن المذكور في "الكشف" عند ذكر "الإحياء" سنة تسع وسبعين، وهو الصحيح، وأرّخ عند ذكر التعديل والتجريح للباجي وفاته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، مع أن الموجود في "الكشف" هناك سنة أربع وسبعين وأربعمائة وهو الصحيح، وأرّخ وفاة ابن الجوزي عند ذكر التحقيق سنة تسع وتسعين وخمسمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة سبع وتسعين، وأرّخ وفاة الصغاني عند ذكر "در السحابة" سنة خمس وستمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة خمسين.

وذكر عند ذكر فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد لعلي القاري أنه أتمه عام ثمان وخمسين وألف، مع أن المذكور في "الكشف" عند ذكر العقائد النسفية أنه مات سنة أربع عشرة وألف، وأرّخ وفاة الماردينى عند ذكر المختلف والمؤتلف له سنة خمس وسبعمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة خمسين، وهو الصحيح، وأرّخ وفاة الخطابي في الحطة عند ذكر شراح "صحيح البخاري" سنة ست وثلاثمائة، مع أن المذكور في "الكشف" هناك سنة ثمان، وكل منهما غلط، وأرّخ وفاة الماردينى عند ذكر بهجة الأريب في "الاكسير" سنة خمس وسبعمائة، مع أن المذكور في "الكشف" عند ذكره سنة خمسين، وهو الصحيح، هذا نبذ من ذكر مخالفاته بما في "الكشف"، ولو طولع "كشف الظنون" بكله، وطبق معه ما في تصانيف صاحب "الإكسير" بجله، لوجد اختلاف كثير

يتعجب منه البصير، فظهر أن مخالفته لـ "كشف الظنون" بلا وجه ليس بعيدًا كل البعد، بل هو من عاداته الشائعة، يوافق "الكشف" فيما هو غلط صريحًا، ويخالفه فيما يكون صحيحًا.

ثم قال: الثانى إن صاحب "الإكسير" قد كتب فى "إتحاف النبلاء" مخالفًا لهذا، وموافقًا للكشف.

أقول: هذا أعجب من الأول، فإن مجرد ذكره فى "الإتحاف" موافقًا للكشف كيف يكون دليلا لكون ما فى "الإكسير" من غلط الناسخ، فلقائل أن يقول: لعل ما ذكره فى "الإتحاف" عنده من غلط الناسخ، لكونه ذكره فى "الإكسير" مخالفًا له، ومخالفًا للكشف، ومخالفته له عادة مطردة له.

قلت فى التعليقات عند ذكر الخلاف فى تسمية الزيلعى، وأن الصحيح فى اسمه عبد الله، وقد وقع مثل هذا الخلاف تبعًا لصاحب "الكشف" عن بعض أفاضل عصرنا فى "إتحاف النبلاء"، حيث قال فى حرف التاء: تخريج أحاديث الهداية للشيخ جمال الدين يوسف الزيلعى، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، واسمه نصب الراية، ثم قال فى صفحة أخرى: "تخريج أحاديث الكشاف" للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى.

قال فى "شفاء العيّ": جوابه أولا أن صاحب "الإتحاف" ناقل عن "الكشف". والناقل ليس من الدعوى فى شىء حتى يرد عليه إيراد، وقد أشار إليه فى ديباجة النبلاء حيث قال: واين مقصود اول است كه بيشتر استمداد دران از كشف الظنون رفته.

أقول: هذا ليس من النقل فى شىء، فإن إظهار أنه من الغير عند ذكره مفقود، والناقل إنما لا يرد عليه الإيراد، إذا لم يلتزم الصحة، فنقل كل ما وجد على سبيل الحكاية المجردة من دون تنقيد، وأما إذا التزم فهو مؤاخذ، وما أشار إليه فى ديباجة "الإتحاف" لا يغنى شيئا، فإن مفاده أن أكثر ما فيه مأخوذ من "الكشف"، فكل موضع ما لم يصرح فيه أنه من "الكشف" محتمل لأن يكون منه، أو يكون من البعض الآخر، فيؤاخذ به لا محالة، وإن كان فى نفس الأمر أخذه منه، مع أن نقل قولين متخالفين فى صفحتين متقاربتين مع الغفلة عن تناقضهما بعيد عن شأن العلماء، لا سيما لمن يدعى الهداية

والاهتداء.

ثم قال: وثانيًا: إن أكابر العلماء مختلفون في تسميته، فالكفوي اختار الأول، والسيوطي الثاني، ولما لم يكن مرجح لأحدهما سمى صاحب "الكشاف" في موضع موافقًا للأول، وفي آخر موافقًا للثاني، وهكذا صنع صاحب "الإتحاف"، وأي عائبة فيه.

أقول: لفظ "الكشاف" غلط، والصحيح الكشف، وهم وإن اختلفوا في تسميته، لكن المرجح هو الثاني على ما أشرت إليه في "الفوائد البهية"، ويؤيده صنع الحافظ ابن حجر في "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"، وكفاك به قدوة حيث ترجمه في حرف العين، فقال: عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي جمال الدين أبو محمد اشتغل كثيرًا، وسمع من أصحاب النجيب، وأخذ عن الفخر الزيلعي شارح "الكنز"، وعن القاضي علاء الدين التركماني وغير واحد، ولازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث "الهداية" وأحاديث "الكشاف"، فاستوعب ذلك استيعابًا بالغًا، ومات بالقاهرة في المحرم سنة ٧٦٢، ذكر لي شيخنا العراقي: أنه كان مرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها، فالعراقي لتخريج أحاديث "الإحياء"، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب، والزيلعي لتخريج أحاديث "الهداية" و"الكشاف"، فكان كل منهما يعين الآخر -انتهى-.

وهذا القول للحافظ مرجح رجحانًا عظيمًا لكون اسم الزيلعي عبد الله، بل ليس ما سواه إلا غلطًا، كيف لا، وزمان الحافظ قريب من زمان الزيلعي، وشيخه العراقي والزيلعي متصاحبان، فهم أعلم بحاله، واسمه ممن جاء بعده، وذكر كل من القولين المختلفين على حدة على سبيل الجزم من دون إشارة إلى التردد والاختلاف، كما صدر عن صاحب "الكشف" وصاحب "الإتحاف" ليس من شأن العقلاء، ثم هذا التأويل من قبيل النكات بعد الوقوع، وماذا يفعل في الأقوال المتخالفة فيما ليس فيه للعلماء إلا قول واحد، على ما مرّ ذكره، ولنمسك عنان القلم، ونختم الرقم، فخير الكلام ما قل ودل، وكان ذلك في جلسات خفيفة آخرها يوم الخميس العاشر من شهر الجمادى الثانية من شهور السنة السابعة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى تحية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة على رسوله محمد وآله أجمعين.

الخاتمـــــة

ولما بلغ الكلام إلى هذا المقام، أجبت بإشارة بعض أرباب الإنصاف أن أعود إلى ذكر نبذ من مسامحات صاحب "الإتحاف"، ومعارضاته الموجبة لتحير الناظرين، وسلوكهم مسلك الاعتساف، ليكون الختم كالبداية، والخاتمة كالمقدمة اقتضاء لما قال الشاعر الباهر:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتوضع

ولنا إن شاء الله إلى مثل هذا إن لم ينقح تصانيفه، وأصر على ما كتبه، أو عطف عنان خصومته إلى من كشف حاله لعودة، ثم عودة.

فأقول:

الأول: ذكر فى الجزء الثانى من أبجد العلوم المسمى بـ "السحاب المركوم" عند ذكر علم أصول الفقه إرشاد الفحول للشوكانى، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين ومائتين وألف. وهذا مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف": أنه مات سنة خمسين، ومن لا يحقق حال أستاذ أستاذه كيف يحقق حال غيره.

الثانى: ذكر فيه عند ذكر علم رجال الحديث تاريخ ابن كثير الدمشقى، وأن تاريخه انتهى إلى آخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، وهذا مما يفضى العجب بالنسبة إلى ما ذكره فى "الإتحاف" فى المقصد الأول عند ذكر جامع المسانيد لابن كثير أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإنه لا يمكن أن يتم تصنيفه بعد موته إلا أن يكون كله فى برزخه.

الثالث: ذكر فيه عند ذكر علم السير سيرة مغلطائى، وأنه لخصها قاسم بن قطلوبغا الحنفى، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح فى نفسه مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر مخرجى أحاديث "الإحياء": أنه توفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وقد مرّ منا ذكره فى المقدمة.

الرابع: ذكر فيه عند ذكر الضعفاء والمتروكين علاء الدين مغلطائى بن قليج، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف"

عند ذكر شروح "صحيح البخاری" : أنه مات سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة .

الخامس : ذكر هناك أيضاً علاء الدين على الماردينى ، وأرّخ وفاته سنة خمسين وسبعمائة ، وهو مخالف لما ذكر فی موضع آخر علی ما مر ذكره فی المقدمة أنه مات سنة خمس .

السادس : ذكر فيه عند ذكر الطب النبوی تصنيف الحافظ أبی نعيم أن وفاته سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وهو مخالف لما ذكره فی "الإتحاف" عند ذكر حلية الأولياء أنه مات سنة ثلاثين .

السابع : ذكر الخطابی فی بحث غريب الحديث ، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، وهو مخالف لما مر منه فی موضع آخر علی ما ذكر فی المقدمة .

الثامن : قال فيه عند ذكر علم الفقه : اعلم أن أصول الدين إثنان ، لا ثالث لهما ، الكتاب والسنة ، وما ذكروه من أن الأدلة أربعة القرآن والحديث والإجماع والقياس ، فليس عليه إثارة من علم ، وقد أنكر إمام السنة أحمد بن حنبل الإجماع الذی اصطلحوا عليه اليوم ، وأعرض سيد الطائفة داود الظاهری عن كون القياس حجة شرعية ، وخلاف هذين الإمامين نص فی محل الخلاف ، ولهذا قال : بقولهما : عصابة عظيمة من أهل الإسلام قديما وحديثا إلی زماننا هذا ، ولم يرد الإجماع والقياس شيئا مما ينبغی التمسك به سيما عند المصادمة بنصوص التنزيل ، وأدلة السنة الصحيحة . . . إلخ . وهذا عجيب كل العجب منشأوه التقليد الجامد بابن تيمية وتلامذته ، وبالظاهرية مشتمل علی مخالطات .

وأما أولا : فلأنه ماذا أراد بالأصل الذی حصره فی الكتاب والسنة ، إن أراد به مثبت الحكم فی نفس الأمر ، فهو ليس إلا الكلام النفسی القديم للباری تعالی ، لا هذا الكتاب ، ولا هذه السنة ، وإن أراد به مثبت الحكم بحسب علمنا ، فيصدق علی الإجماع والقياس كليهما إن عمّم العلم ، وإن خصص بالقطع يدخل الإجماع دون القياس ، وإن أراد به ما يرجع إليه ، ويكون الأول بالآخرة إليه ، فهو منحصر فی الكتاب ، فلولا أمرنا فيه بإطاعتهم الرسول ، وكون إطاعته موجبا لا طاعة ربنا ، لما وجبت علينا اتباع السنة من حيث هی سنة ، وقد فرغت عن هذا البحث فی "الكلام المبرور" و"السعی المشكور" ، من

شاء فليرجع إليهما .

وأما ثانيا : فلأن قولهم : أدلة الدين أربعة ، ليس مما ليس عليه إثارة من علم ، بل له دلائل واضحة ، وبراهين شامخة من الكتاب والسنة . ومن لم يراجعها ، أو لم يفهمها ، فلا يتهم إلا نفسه . وقد فرغ عن تحقيقه علماء الأصول ، وهو كاف لمن هو من ذوى العقول .

وأما ثالثا : فلأن نسبة إنكار الإجماع الذى اصطلحوا عليه اليوم إلى أحمد من دون بيان ما اصطلحوا عليه مخالطة لا تليق بمن له دراية ، ولو ثبت إنكار أحمد الإجماع الذى هو من أصول الدين ، وحجيته ثابتة بالكتاب والسنة وأقوال السف الصالحين ، فلا عبرة لإنكاره ، انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال .

وأما رابعا فلأن إعراض سيد الطائفة الظاهرية عن كون القياس حجة شرعية غير مضر فى مقام التحقيق ، فقد رد إعراضه فى كتب الأئمة بوجه أنيق .

وأما خامسا : فلأن قوله : وخلاف هذين الإمامين . . . إلخ ، بعيد بمراحل عن درجة الإنصاف ، فإن اعتبار القول المردود الذى دل على كونه مردودا الكتاب والسنة اعتساف أى اعتساف .

وأما سادسا : فلأن قوله ولهذا قال بقولهما : عصابة عظيمة . . . إلخ ، من دون تصريح تلك العصابة العظيمة جرأة عظيمة ، ونقمة كبيرة .

التاسع : ذكر فى الجزء الثالث من أبجد العلوم المسمّى بـ "الرحيق المختوم" فى ترجمة ناصر المطرزى مؤلف المغرب أنه قرأ على الزمخشرى ، وأنه ولد سنة ٥٣٨ ، وهذا يفضى منه العجب ، فإن وفاة الزمخشرى على ما ذكره هو فى هذا الكتاب فى صفحة أخرى سنة ٥٣٨ ، ونص فى موضع أخر على ما مر ذكره فى المقدمة تارة أن الزمخشرى مات سنة ثمان وثلاثين ، وتارة أنه مات سنة ثمان وعشرين ، فهل يعقل أن يقرأ المطرزى على من مات فى سنة ولادته أو قبله ، وقد نص ابن خلكان فى "تاريخه" على أن المطرزى يقال له خليفة الزمخشرى ؛ لأنه ولد فى السنة التى مات فيها الزمخشرى ، وهى سنة ثمان وثلاثين ، وهذا الذى صدر من صاحب "الإتحاف" ههنا أشنع من جعله السيوطى تلميذًا لابن حجر ، وقد وقع مثل هذا الخطأ عن الكفوى ، ووردت عليه فى "الفوائد البهية" .

العاشر: ذكر بعيد هذا عمر النسفي، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وقال في هذه السنة: مات الزمخشري، صاحب "الكشاف"، وهذا مخالف لما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ثمان وعشرين.

الحادي عشر: ذكر سيد الطائفة محيي الدين ابن عربي صاحب "الفصوص والفتوحات" عند ذكر علماء الإنشاء والأدب، وأورد في ترجمته نقلا عن الشوكاني وغيره كلمات تقشعر بالاطلاع عليها جلود الذين يخشون ربهم، ومثله بعيد عن شأن العلماء المتدينين، فإن الواجب أن يسكت عن طعن هؤلاء الأكابر، أو يذكر من مدحه وأثنى عليه أيضًا، فإن الاكتفاء على ذكر معائب هؤلاء الكملة دون ذكر المناقب خيانة كبيرة في الدين، ومن أراد الاطلاع على رد تلك الهفوات التي ذكرها الشوكاني وغيره، فلينظر تصانيف السيوطي وعبد الوهاب الشعراني وغيرهما.

الثاني عشر: ذكر عند ذكر علماء التواريخ ابن كثير الدمشقي، وأنه ولد سنة سبعمائة، وهذا مما يفضي العجب بالنسبة إلى ما ذكره في المقصد الأول من "الإتحاف": أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإن الموت قبل الولادة مستحيل عقلا ونقلا وعرفًا وعادةً.

الثالث عشر: ذكر هناك الحافظ ابن حجر العسقلاني، وأرّخ ولادته سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وأنه توفي ليلة السبت المسفر صباحها عن ثامن عشر ذي الحجة سنة ثمان وخمسين وثمانمائة، وكان عمره إذ ذاك تسعة وسبعين سنة وأربعة أشهر وعشرة أيام.

وفيه خدشة من وجهين: أحدهما: أن وفاة ابن حجر ليست في تلك السنة، بل في سنة اثنتين وخمسين، نص عليه السيوطي والسخاوي ومن بعدهما، وقلدهم في ذلك هذا المؤلف أيضًا في "الإتحاف" وغيره، فيا لله من الخطأ الفاحش مع التعارض.

وثانيهما: إن ولادته لما كانت سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ووفاته سنة ثمان وخمسين وثمانمائة، كيف يكون عمره مقدار ما ذكره، فإن الأطفال أيضًا فضلا عن الرجال يعلمون أن مجموع ثمان وخمسين الذي هو مقدار حياته من المائة التاسعة وثمانية وعشرين إن ولد في أول ثلاث وسبعين، وأقل منه إن كان بعده لا يكون تسعة وسبعين

مع ما ذكره. وبالجملة فهذه الجملة نطقت بمهارة مؤلف الأبجد فى الحساب أيضًا، فضلا عن غيره.

الرابع عشر: ذكر من علماء الفقه الإمام أبا حنيفة نعمان بن ثابت، وأورد فى ترجمته كلامًا مختصرا مشتملا على معائب جلية وخفية، وهذا عادته فى تصانيفه يحط هذا الإمام عن قدره، ويأبى الله إلا أن يتم نوره. ويا للعجب من رجل يتصدى لجمع المختلطات من غير تنقيد، وأخذ المختلفات من غير تسديد، ويقع فى تصانيفه أغلاط فاحشة، ومناقضات فاضحة يتصدى لذكر معائب مثل هذا الإمام الذى أثنى عليه المجتهدون والسلف الصالحون، ولعمرى طعنه على أمثال هؤلاء الأجلة هو الذى صار باعثًا لإبراز مساحان متكثرة، فإن لكل فا ميم، والإشارة تكفى لصاحب العقل السليم، ولئن لم ينته لنسفعًا بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة، فليدع ناديه.

وقد ذكرنا فى المقدمة نبذا مما يتعلق بهذا المقام، والآن نريد أن نستأصل جملة كلماته السخيفة الواقعة فى حق هذا الإمام ذى المناقب الشريفة، فاستمع، قال سلمه الله تعالى: أبو حنيفة نعمان بن ثابت إمام الحنفية، ومقتدى أصحاب الرأى.

أقول: فيه إشارة إلى كونه من أصحاب الرأى، فإن أراد بالرأى العقل والفهم، فهو منقبة شريفة، فإن من لا عقل له لا علم له، ولن يتم أمر المنقول إلا بالعقول، وإن أراد به القياس الذى هو أحد الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلى أنه يقبس، فكل أحد من المجتهدين يقيس، فإن القياس والاجتهاد خصلة جميلة، والحرمان عنها مذمة شنيعة، كيف لا وهو من مناصب النبوة، ومن مراتب الصحابة، فمن فاز من العلماء بملكته فاز بحق الوراثة، وإن قصد به أنه يقدم القياس على الكتاب والسنة، فهو فرية بلا مرية، كما حققه ابن عبد البر وابن حجر وعبد الوهاب الشعرانى وغيرهم فى تصانيفهم، ولو لا خوف الإطالة لأوردت عباراتهم.

ثم قال: ولد سنة ٨٠ من الهجرة، كذا ذكره الواقدى والسمعانى عن أبى يوسف، وقبل عام إحدى وستين، والأول أكثر وأثبت.

أقول: نعم القول الأول ذهب إليه الأكثر، وهو الأصح الأظهر، والقول الثانى غير معتبر، وأيّا ما كان فقد لمحت بقولك معاصرته للصحابة، فإن ذلك العصر كان فيه

جمع من الصحابة، فقد ذكر الحافظ زين الدين العراقى فى شرح ألفيته وغيره أن آخر الصحابة موتًا على الإطلاق أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثى، مات سنة مائة من الهجرة، كذا جزم به ابن الصلاح، وقيل: توفى سنة اثنتين، قاله مصعب بن عبد الله، وجزم ابن حبان وابن قانع بأنه توفى سنة سبع، وصحح الذهبى سنة عشر ومائة، وآخر من مات بالمدينة قيل السائب بن يزيد، توفى سنة ثمانين أو ست وثمانين أو ثمان وثمانين، أو إحدى وتسعين على اختلاف الأقوال، وقيل: سهل بن سعد الأنصارى، مات سنة ثمان وثمانين، أو إحدى وتسعين على الاختلاف، وقيل جابر بن عبد الله توفى سنة اثنتين وسبعين أو ثلاث أو أربع أو سبع أو ثمان أو تسع على الاختلاف، وقيل: محمود بن الربيع توفى سنة تسع وتسعين، وقيل: محمود بن لبيه، توفى سنة ست وتسعين أو خمس وتسعين.

وآخر من مات بمكة قيل: جابر، والمشهور وفاته بالمدينة، وقيل: عبد الله بن عمر توفى سنة ثلاث وسبعين وأربع، آخر من مات بالبصرة أنس سنة ثلاث وتسعين، أو اثنين ومائة، أو إحدى ومائة، أو تسعين على الاختلاف، وآخر من مات منهم بالكوفة عبد الله بن أبى أوفى، وقيل: أبو جحيفة، والأول أصح. فإن أبا جحيفة توفى سنة ثلاث وثمانين، وقيل أربع وسبعين، وبقى ابن أبى أوفى إلى سنة ست أو سبع أو ثمان وثمانين، وعمرو بن حريث أيضًا مات بالكوفة سنة خمس وثمانين أو سنة ثمان وتسعين، وحينئذٍ يكون هو الآخر، وآخر من مات منهم بالشام عبد الله بن بسر المازنى سنة ثمان وثمانين أو ست وتسعين، وآخر من مات بدمشق واثلة بن الأسقع سنة خمس وثمانين أو ثلاث أو ست، وآخر من مات بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء سنة ست وثمانين، أو خمس أو سبع أو ثمان أو تسع، وفى المقام تفصيل ليس هذا موضعه، وليطلب من رسالتى تبصرة البصائر فى معرفة الأواخر، وفقنا الله لختمه كما وفقنا لبدءه.

وبالجملة فكون الإمام معاصرا للصحابة قطعى لا ينكره إلا غبى أو غوى، فظهر أن الحنفية ليسوا بمتفردين بإثبات المعاصرة، بل غيرهم من حملة الشريفة مؤمنون بالمعاصرة، فما وجه تخصيصها بهم فيما يأتى بعد هذه الجملة.

ثم قال: لم يرَ أحدًا من الصحابة باتفاق أهل الحديث، وإن كان عاصر بعضهم

على رأي الحنفية.

أقول: أليس ابن سعد والذهبي عندكم من المحدثين، وهما قد أقرا برؤيته لبعض الصحابة باليقين، انظر إلى قول الذهبي في "تذكرة الحفاظ" في ترجمته مولده سنة ثمانين رأى انس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم بالكوفة، رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة بقوله -انتهى-. وإلى قوله في "الكاشف": رأى أنسا رضي الله عنه -انتهى- أليس الخطيب والنووي من المحدثين، وهما قد نصا على كونه من التابعين، انظر إلى قول النووي في تهذيب الأسماء واللغات: قال الخطيب البغدادي في "التاريخ": هو أبو حنيفة التيمي فقيه أهل العراق رأى أنس بن مالك... إلخ.

أليس الدارقطني وابن الجوزي من أرباب الحديث، وهما أيضا صرّحا وأقرا بهذا الحديث، قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية في باب الكفالة برزق المتفقه، قال الدارقطني: لم يسمع أبو حنيفة أحدًا من الصحابة، وإنما رأى أنس بن مالك بعينه -انتهى- ومثله نقله السيوطي في "تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة" عن حمزة السهمي أنه سمع الدارقطني بقوله: أليس الولي العراقي والحافظ ابن حجر العسقلاني من أجلة المحدثين، وقد نقل السيوطي قولهما في هذا الباب أنهما صرحا بكونه من التابعين، وهذه عبارته قد وقفت على فتيا رفعت إلى الشيخ ولي الدين العراقي. هل روى أبو حنيفة عن أحد من الصحابة؟ وهل يعد في التابعين، فأجاب بما نصه: لم تصح له رواية عن أحد من الصحابة، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفي بمجرد رؤية الصحابي يجعله تابعيًا، ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر، فأجاب بما نصه: أدرك ابو حنيفة جماعة من الصحابة؛ لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين، وبها يومئذ عبد الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة يومئذ أنس، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنسا، وكان غير هذين من الصحابة بعدة من البلاد أحياء، وقد جمع بعضهم جزء في ما ورد من رواية أبي حنيفة عن الصحابة، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمد على إدراكه ما تقدم، وعلى رؤيته بعض الصحابة ما أورده ابن سعد في "الطبقات"، فهو بهذا الاعتبار من التابعين، ولم يثبت ذلك لأحد من أئمة الأعصار المعاصرين له، كالأوزاعي بالشام، والحماد بالبصرة، والثوري بالكوفة، ومسلم بن

خالد الزنجي بمكة، والليث بن سعد بمصر -انتهى-.

فقد ثبت أن جمعا من المحدثين أقروا برؤيته للصحابة وتابعيته، وكذا صرّح به غيرهم ممن ذكرناهم سابقًا، وأوردنا عباراتهم في إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبّد ليس ببدعة، وبهذا ظهر أن ما لهج كثير من منكرى تابعيته بأن الحافظ ابن حجر عده في التقريب من الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقى بأحد من الصحابة ليس كما ينبغي، فإن كلامه في التقريب ليس بأحق بالأخذ من كلامه في جواب السؤال الذى نقله السيوطي، فما الذى جعل كلامه في "التقريب" مرجحًا، وكلامه الآخر غير مرضى إلا أن يكون سوء الفهم، أو كتمان الصواب، وهو لا يليق بأولى الألباب. وقد تقرر أن العالم إذا صدر منه كلامان مختلفان، فأحقهما ما وافق فيه غيره من الأجلة، ودلت عليه الأدلة، وهذا يقتضى أن يرجح كلامه في خير التقريب لكونه موافقًا لجمع من الأجلة.

ولعلك تفطنت من ههنا أن قول طاهر الفتنى في "مجمع البحار" في ترجمة أبى حنيفة كان في أيامه أربعة من الصحابة، أنس بن مالك، وعبد الله بن أبى أوفى، وسهل بن سعد وأبو الطفيل، ولم يلقَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقى جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى- غير لائق لأن يلتفت إليه، فضلا عن أن يحتج به.

ثم قال: وبالغ في "مدينة العلوم" في إثبات اللقاء والرواية عن بعضهم، وليس كما ينبغي. أقول: صاحب المدينة بسط الكلام في إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة والملاقاة، وهو مصيب في ذلك على ما فصلناه لك، وعبارته هكذا: قد اتفق المحدثون على أن أربعة من الصحابة كانوا على عهد الإمام أبى حنيفة في الحياة، وإن اختلفوا في روايته عنهم، منهم أنس وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة، توفى سنة إحدى أو ثلاث وتسعين، فيكون الإمام يوم وفاته ابن ثلاث أو إحدى عشرة، ومنهم عبد الله بن أوفى، وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة، توفى بها سنة ست أو سبع وثمانين، فلا يكون الإمام وقت ولادته أقل من خمس سنة، وهو من السماع عند المحدثين؛ لأنهم قبلوا رواية محمود بن الربيع عن النبى ﷺ حيث قال: عقلت منه مجة مجها في وجهى وأنا ابن خمس سنين، ومن غرائب هذا الباب ما روى عن إبراهيم بن سعيد الجوهرى

قال: رأيت صبيًا ابن أربع سنين حمل إلى المأمون، وقد قرأ القرآن غير أنه إذا جاع بكى، وعن القاضي أبي محمد الإصفهاني قال: حفظت القرآن وأنا ابن خمس سنين.

ومنهم سهل بن سعد الساعدي مات بالمدينة سنة إحدى وتسعين، أو ثمان وثمانين، وهو آخر من مات بالمدينة، والإمام مالك أدرك زمانه، وإن لم يروِ منه، ومنهم أبو الطفيل مات بمكة سنة اثنتين ومائة، وهو آخر من مات في جميع الأرض من الصحابة، والإمام أدرك زمانه لا محالة، وقال بعض المحدثين: إنه لم يرَه، وأصحاب المناقب ذكروا بأسانيدهم أنه رآه، وقد ثبت أن الإمكان ثابت، والناقل عدل، والمثبت أولى من النافي، وهؤلاء الذين ذكرناهم الذين غلب الظن على أن الإمام لقيم، وتحقق أنه أدرك زمانهم.

وههنا رجال شك القوم في أن الإمام أدرك زمانهم، منهم معقل بن يسار؛ لأن معقلا توفي بالبصرة سنة سبع وستين أو سبعين، وولادة الإمام سنة ثمانين، اللهم إلا على قول من قال: إن الإمام ولد سنة إحدى وستين.

ومنهم: جابر بن عبد الله، فإنه مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وسبعين، ومنهم عبد الله بن أنيس، قيل: لقيه، وروى عنه إلا أن فيه إشكالا، إذ قد أجمع أهل التاريخ أنه مات بالمدينة سنة أربع وخمسين قبل ولادة الإمام، ومنهم عائشة بنت عجرو، قيل: لقيها الإمام وروى عنها... إلخ.

ثم قال: قال -أي صاحب المدينة-: وقد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين، وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم، إذ الظاهر أن أصحابه أعرف بحاله منهم -انتهى- وفيه نظر واضح؛ لأن معرفة أهل الحديث بوفيات الصحابة وأحوال التابعين أكثر من معرفة أصحاب الرأي.

أقول: فثبت المطلوب؛ لأن أهل الحديث أيضًا صرّحوا بالمعاصرة والرؤية. ثم قال: وقولهم: إن المثبت أولى من النافي تعليل لا تعويل عليه.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإن المسألة بدلائلها وتفاريعها مبسوطة في كتب الأصول، ومشيدة بالمعقول والمنقول، وقد استند بها المحدثون أيضاً في كثير من مباحثهم وإثبات مطالبهم، ولو لا اعتبارها لاضمحل انتظام الشريعة في أكثر مباحثها، وبها استند

البخاري في رسالته في رفع اليدين، إن شئت فطالعها.

ثم قال: ولا عبرة بكثرة مشايخه بالنسبة إلى مشايخ الشافعي؛ لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة، وقد ضعف المحدثون أبا حنيفة في الحديث، وهو كذلك كما يظهر من الرجوع إلى فقه مذهب هذا الإمام وتصرفاته في الكلام، والإنصاف خير الأوصاف.

أقول: فأنشدك بالله وأسألك بالإنصاف الذي تقول أنه خير الأوصاف، أليس تقرر في مقره أن بعض الجروح عليه مبهمة، والجرح المبهم غير مقبول عند الكملة، لا سيما في حق من تحققت عدالته، وثبتت إمامته، أليس أن بعض الجروح عليه صادر من أقرانه، وقول الأقران بعضهم في بعضهم غير مقبول، أو لا تعلم أن كثيرًا ممن جرحه مجروح في نفسه فجرحه مردود عليه، أما علمت أن كثيرًا من الثقات وثقوه أيضًا، وأجابوا عن جروحه مفصلا، أما طالعت كتب ابن عبد البر والسيوطي والسبكي وابن حجر المكي والشعراني ليظهر لك أن جرحه مردود، وجارحه جارح رجل محسود.

وقد فرغت عن هذا البحث في مقدمة تعليق الموطأ وغيره من تصانيفي، فطالعها إن كنت طالبا للإنصاف، ولو قيل: مطلق الجرح لزم كون أكثر المحدثين حتى البخاري مجروحين، وإن كنت في ريب من هذا فطالع الاستقصاء وغيره من كتب أرباب الاعتساف.

ثم قال: ولم يكن هو عالـمًا حق العلم بلغة العرب ولسانهم.

أقول: ما أدراك إنه لم يكن عالـمًا بها إلا أن تكون طالعت الحكاية المذكورة في تاريخ ابن خلكان"، وجوابه أيضًا مذكور فيه.

الخامس عشر: ذكر عند ذكر علماء العرب القاضي الشوكاني، وترجم له ترجمة حسنة، وأرّخ وفاته سنة خمسين بعد المائتين والألف، وهذا مخالف لما مرّ منه في هذا الكتاب أنه مات سنة خمس وخمسين.

السادس عشر: ذكر في المقصد الثاني من "الإتحاف" في ترجمة شاه عبد العزيز الدهلوي أنه ولد سنة تسع وخمسين بعد الألف والمائة، وأنه توفي بعمر تسعين سنة في سنة تسع وثلاثين بعد الألف والمائتين، وهذا عجيب جدًا، دال على تبحره في الحساب، فإن الصبيان أيضًا يعلمون أن من يولد في سنة ١١٥٩، ويموت في سنة ١٢٣٩ يبلغ عمره

تسين سنة، فإن زمان وجوده من المائة الثانية عشر يكون إحدى وأربعين سنة، وإن أخذ مع سنة الولادة يكون اثنتين وأربعين، وزمانه من المائة الثالثة عشر ثمان وثلاثون، ومع أخذ سنة الوفاة تسع وثلاثون، وإذا جمع هذا المقدار بذلك المقدار لا يبلغ تسعين قطعاً، وهذه صور الجمع: ٤١+٣٨=٧٩، ٤١+٣٩=٨٠، ٤٢+٣٨=٨٠، ٤٢+٣٩=٨١، فالحاصل إما تسع وسبعون أوثمانون أو إحدى وثمانون.

السابع عشر: ذكر فى ورقته أجاب فيها عن سؤال الأوادم والخواتم المشتمل على قول ابن عباس: فى كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيمكم، وعيسى كعيساكم، ونبى كنبيكم، وطبعت تلك الورقة مع رسالته "حل السؤالات المشكلة" أن هذا قول ابن عباس، لا قول الرسول ﷺ، والحجة فيما نحن فيه قول المعصوم لا أقوال الصحابة، وهذا مشتمل على غفلة عما تقرر فى أصول الحديث أن قول الصحابى فيما لا يعقل بالرأى فى حكم المرفوع، لا سيما قول من لا يأخذ عن الإسرائيليات.

الثامن عشر: ذكر فيها أن عند المحققين من أهل التفسير والحديث مأخذ هذا من الإسرائيليات، كما قال به ابن كثير وغيره، وفيه أن هذا الاحتمال ذكره ابن كثير، وتبعه من جاء بعده، لكنه مردود، وعند من له نظر فى "صحيح البخارى"، فإن فيه عن ابن عباس ما يدل على أنه كان لا يأخذ عن الإسرائيليات، ويشدد على من يأخذ منها، ويطعن عليه.

التاسع عشر: أنه نقل فيها عبارة تفسير الجلالين فى تفسير قوله تعالى: ﴿ومن الأرض مثلهن﴾ فى سورة الطلاق، ونسبها إلى السيوطى، وهو خطأ فاحش صدر بتقليد صاحب "كشف الظنون"، فإنه قال تفسير الجلالين من أوله إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى، المتوفى سنة أربع أو سنين وثمانمائة، ولما مات كمله الشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة -انتهى-. وهو خطأ يعلمه الطلبة فضلاً عن الكملة، والصحيح أن المحلى فسّر من أول الكهف إلى الآخر، وكمله السيوطى من الأول إلى آخر سورة الإسراء، وهذا مع قطع النظر عن كونه مصرحاً فى كلام كثير من العلماء، تشهد عليه

العبارة الموجودة فى آخر تفسير الإسراء، هذا آخر ما كملت به تفسير القرآن الذى ألفه الإمام العلامة المحقق جلال الدين المحلى الشافعى . . . إلخ، وعبارة الديباجة هذا ما اشتدت إليه حاجة الراغبين فى تكملة تفسير القرآن الكريم الذى ألفه الإمام العلامة المحقق جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى، وتتميم ما فاته، وهو من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء . . . إلخ، فإن ضمير هو راجع إلى ما فاته، أو التتميم. وبالجملة فالعبارة المذكورة فى تفسير سورة الطلاق للمحلى لا للسيوطى.

تنبيه :

فالمسألة قد وقع فيها من علماء عصرنا آراء مختلفة، وأقوال متساقطة، وأدى النزاع إلى التكفير والتضليل، وليست المسألة مما يحكم فيها لأحد الطرفين بالكفر، وسوء السبيل، وقد صنّفت فيه رسائل ثلاث، اثنتان منها باللسان الهندية، أحدهما الآيات البينات على وجود الأنبياء فى الطبقات، وآخرهما دافع الوسواس فى أثر ابن عباس، حققت فيها الأمر بوجه أنيق، ودفعت شبهات كثير من المشككين على طريق التحقيق، وثالثتهما بالعربية مسمّاة بـ"زجر الناس على أثر ابن عباس" أدرجت فيها مطالب الرسالتين السابقتين، وزدت فيها كثيرًا من كتب مَنّ الله علىّ بمطالعتها فى الحرمين الشريفين، وفرغت من تأليفها بمكة المعظمة فى التاسع والعشرين من ذى القعدة من السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، وقد وقف عليها علماء الحرمين فحسنوها ومدحوا ما فيها، وكتب عليه مصدّقًا ومحقّقًا مولانا الشيخ عبد الغنى المجددى الدهلوى، نزيل المدينة الطيبة، أدخله الله فى الدرجات العلية، كلمات عديدة بأقلامه الشريفة، ومن وقف على هاتيك الرسائل، علم أن ورقة صاحب "الإتحاف" أكثر ما فيها مما ليس تحته طائل، ولو لا خوف التطويل المخل لطولّت الكلام بإحقاق الحق، وإبطال الباطل.

العشرون: أنه ألّف شعرا فيه استمداد بالشوكانى، وأدرجه فى "نفح الطيب من ذكر المنزل والحبيب"، حيث قال:

زمره راى در افتاد بارباب منن شيخ سنت روى قاضى شوكان مددى

وهذا عجيب منه، فإنه ممن يجعل نداء الأموات والاستمداد بهم، لا سيما من

المواضع البعيدة شركًا، ويجعل قولهم: يا رسول الله، ويا شيخ عبد القادر شيئًا لله ونحو ذلك كفرًا، فمن الذى حرّم الاستمداد بالغوث الصمداني والرسول الرباني، وأحل الاستمداد بالشوكانى، وقد صرّح والده الماجد مولانا السيد أولاد حسن القنوجى فى رسالته المشهورة بـ "راه سنت" المنظومة باللسان الهندية أن الاستمداد بالأموات بدعة.

الحادى والعشرون: ذكر فى رسالته الفرع النامى فى الأصل السامى فى ذكر نسبه الشريف: أنه صديق حسن ابن أولاد حسن بن أولاد على بن لطف الله بن عزيز الله بن لطف على بن على أصغر بن سيد كبير بن تاج الدين بن سيد جلال رابع بن سيد راجو بن سيد جلال ثالث بن سيد حامد كبير بن سيد ناصر الدين محمود بن سيد جلال الدين مخدوم جهانيان جهان گشت بن سيد أحمد كبير بن سيد جلال أعظم بن سيد على سويد بن سيد جعفر بن سيد أحمد بن سيد محمود بن عبد الله بن على أشقر بن جعفر ذكى بن على نقى بن محمد تقى بن على رضا بن موسى كاظم بن جعفر صادق بن محمد باقر بن زين العابدين بن حسين بن فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

ثم ذكر لكل اسم من هذه الأسماء ترجمة على حدة على حدة، وابتدأ بالأصل الأعظم النبى المكرم ﷺ، وذكر بعده على بن أبى طالب، وبعده فاطمة الزهراء، وبعده الحسين بن على، ثم زين العابدين، ثم محمد الباقر، ثم جعفر الصادق، ثم موسى كاظم، ثم على رضا، ثم محمد تقى، ثم على نقى، ثم جعفر ذكى، ثم على أشقر، ثم ابنه عبد الله، وذكر فى ترجمته أنه كان له ابن . . . مسمى بمحمد، وجميع نسله منه، ثم ذكر سيد محمود بن سيد عبد الله، وقال فى ترجمته أن له خمسة أبناء، أبو القاسم ويحيى وعلى . . . . ثم ذكر سيد أحمد بن سيد محمد، وذكر أنه كان له ابن واحد عقبى العقب منه اسمه محمد، ثم ذكر سيد محمد بن محمود، ثم ذكر جعفر بن سيد محمد، ثم ذكر بقية الأسماء مرتبًا متنازلا، وغير خفى على كل سليم وقوى ما فى الأسامى التى ذكرها عند سرد أسماء، وما فى الأسامى التى أوردها عند ذكر تراجمهم من الاختلاط والاختلاف.

الثاني والعشرون: ألف أشعار رائقة مدرجة فى نفح الطيب، وذم فيها غاية الذم التقليد مطلقًا من غير فرق بين تقليد المريض وتقليد الطبيب، ومن غير أن يفرق بين

التقليد الجامد وبين التقليد التعصبي، والتقليد الإنصافي، وهذا بعيد عن شأن العلماء المتدينين، والفضلاء المنصفين، ولعمري من فرّ عن مطلق التقليد وقع في الحيرة في هلال العيد.

الثالث والعشرون: ذكر في المسائل الملحقة برسالة الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح مسألة التراويح، وفصل في كيفيته وكميته، وقال في أثناء كلامه: إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة، وأما قوله: "نعم البدعة" فليس في البدعة ما يمدح، بل كل بدعة ضلالة.

وهذا فيه سوء أدب بالناطق بالصواب سيدنا عمر بن الخطاب، وإيراد عليه، وهو مبني على عدم فهم مرامه، وقد كان عمر أعلم بحديث كل بدعة ضلالة، وطريقة نبيه ممن يشير بالإيراد عليه، والذي نص عليه ابن تيمية في منهاج السنة وغيره أن عموم الحديث بالنسبة إلى البدعة الشرعية، والبدعة في قول عمر محمولة على البدعة اللغوية، فلا تخالف بين مدحه البدعة، وذم الرسول ﷺ البدعة.

ومن شاء زيادة التحقيق في هذا البحث، فليرجع إلى رسائلي "إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة" و"تحفة الأخيار في إحياء سنة سيد الأبرار" و"التحقيق العجيب في مسألة التثويب" و"ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان" و"آكام النفائس بأداء الأذكار بلسان الفارس"

الرابع والعشرون: قال بعيد ما مر بعد ذكر حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين» أنه ليس المراد بسنة الخلفاء إلا طريقتهم الموافقة بطريقته من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها، ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة راشد أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبي ﷺ، ثم إن عمر نفسه الخليفة الراشد، سمى أراءه من تجميع صلاته بدعة، ولم يقل إنها سنة، وهذا مأخوذ من كتب الشيعة الشنيعة، كمنهاج الكرامة للحلي الشيعي، والمتكفل لرده منهاج السنة لابن تيمية، وغيره من كتب أهل السنة.

الخامس والعشرون. ذكر في ترجمة نفسه في "إتحاف النبلاء" بالفارسية ألفاظا لا يستحسنها مهرة الفارسية، كقوله كاتب سريع السير، فإن بهذا لا يوصف المنشي الكاتب، بل البريد والمسافر، وكقوله در چشم ناتوان بين، فإن لفظ ناتوان في عرفهم

يستعمل بمعنى الحاسد.

هذه المسامحات التى ذكرتها ههنا، وما ذكرتها فى المقدمة ذكرت بطريق النموذج، وبالنموذج يعرف الأصل. ولاتظنن أنى تعقبته حسدًا أو عنادًا، معاذ الله منه، أو تحقيرا وتذليلا، أعوذ بالله منه، بل حفظًا للخواص والعوام عن الأكاذيب، وسيئات الأوهام. وإن شئت الزيادة فانتظر فى مستقبل الأيام، ولو باحثت معه فى المسائل الشاذة التى اختارها، والدلائل الفاذة التى أوردها فى رسائله، ودفاتره لطال الكلام، والسلام علينا وعليه ورحمة الله وبركاته إلى يوم القيامة. اللهم أصلح حالنا وحاله، ووفر صالحات أعمالنا وأعماله، واغفر لنا ما صدر منا ومنه.

إعلام إلى صاحب «الإتحاف» وناصريه الكرام

يجب عليكم إن أردتم الجواب ترك التعصب، واختيار الصواب، لا إصلاح الكلام، وإن لم يكن قابلا للصلوح، وعدم قبول الحق، وإن كان شديد الوضوح، وأيضا حفظ اللسان والأقلام عن الكلمات الردية، والألفاظ الكريهة التى هى من مستحسنات العوام.

وقد طلب منى بعض الأجلة "شفاء العيّ" لما سمع أنه وصل إلى للمطالعة، فلما رأى ما فى ديباجته من الكلمات الشنيعة، والجُمل القبيحة، طرحه ولم يتوجه إليه، وقال: مثل هذا الكتاب لا يليق أن يلتفت إليه.

وهذا آخر المرام، والحمد لله على التمام، والصلاة على رسوله وعلى آله العظام، وكان ذلك يوم الأحد التاسع من شعبان من السنة السابعة والتسعين بعد الألف والمائتين من الهجرة، على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى تحية.

فهرس
فوائد إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ
الملقّب بـ:
«حفظ أهل الإنصاف
عن مسامحات مؤلف الحطة والإتحاف»

****

تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد

الملقب بـ :

ظَفَرُ المُنية بذكر أغلاط صاحب الحِطَّة

للإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد عبد الحي اللكنوي الهندي

ولد سنة ١٢٦٤هـ . وتوفي سنة ١٣٠٤هـ

رحمه الله تعالى

اعتنى بجمعه وتقديمه وإخراجه

نعيم أشرف نور أحمد



الطبعة الأولى : .... ١٤١٩ هـ
الصف والطبع والإخراج : .... بإدارة القرآن كراتشي
اعتنى بإخراجه الفني وتصميمه على الكمبيوتر .... نعيم أشرف نور أحمد
أشرف على طباعته : .... فهيم أشرف نور

من منشورات
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية
D/ ٤٣٧ گارذن ايست كراتشي ٥ - باكستان
الهاتف : ٧٢١٦٤٨٨ فاكس : ٧٢٢٣٦٨٨-٠٠٩٢٢١
E. Mail: quran@diggicom.net.pk

ويطلب أيضا من :
المكتبة الإمدادية .... باب العمرة مكة المكرمة - السعودية
مكتبة الإيمان .... السمانية ، المدينة المنورة - السعودية
مكتبة الرشد .... الرياض - السعودية
إدارة إسلاميات .... انار كلي لاهور - باكستان

ببسم الله والرحمن فزنا قديمًا والرحيم به قهرنا
وهل تغني جلادة ذي حفاظ إذا يومًا لمعركة نزلنا

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم



يا رب! لك الحمد حمدًا متواليًا، ولك الشكر شكرًا متتاليًا، على أن أسبلت على نعمًا متكاثرة، وأسبغت على مِنَنا متظافرة، أدّبتني من صباى، ونجّيتني من عماى، وعلّمتني ما لم أكن أعلم، وفهّمتني ما لم أكن أفهم، وجعلتني من ورثة الأنبياء، وحملة الشريعة البيضاء.

سبحانك رب ما أعظم شأنك، وأرفع مكانك، أشهد أنك لا إله إلا أنت وحدك، لا شريك لك في مُلكك ومِلكك:

هو الرفيع فلا الأبصار تدركه سبحانه من مليك نافذ القدر
سبحان من هو أنسى إذا خلوت به في جوف ليلى وفي الظلمات والسحر
أنت الحبيب وأنت الحِبّ يا أملى من لى سواك ومن أرجوه يا ذخرى

بأى لسان أحمدك، وبأى جنان أشكرك، على أن جعلتني من العلماء المميّزين، والفضلاء المعزّزين، وشهّرت تصانيفي في العالَمين، ووقّرت تأليفي عند العاملين، ونصبتني في مقام إحقاق الحق الصُراح، والصدق القُراح، وأقمتني في مقام إبطال الباطل الواهى، وإضلال العاطل الساهى، ووفقتني لإزاحة الخطأ وإظهار الصواب، ووفقتني على ما هو القشر وما هو اللباب، وحفظتني من جمع اليابس والرطب، كجمع

حمّالة الحطب[١]، وحرزتنى من تواتر الزلات، وتكاثر الخطيات، وأمسكت لسانى عن الطغيان، وكففت جنانى عن العدوان، وما عوّدتنى بالتكلم بكلمات أصحاب الرذالة، وما أضللتنى بالترنّم بخرافات أرباب الجهالة.

فبك يا رب أجول، وبك أحول، وبك أصول، وبك أقول، وبك أستنصر، وبك أستظهر، وبك أستظفر، وبك أستعذر، إياك نعبد وإياك نستعين فى كل الأمور، فى كل مساء وكل بكور:

سبحان من ذكره عزّ لذاكره ... وإن تحفل فى الأقوال واجتهدا

لم يتخذ سكنًا فى قدم عزته ... ولم يلده أب حقّا ولا ولدَا

ولا أستعان بشىء فى حقيقته ... ولم يزل بعظيم العزّ منفردًا

سبحانه وتعالى فى جلالته ... هو المهيمن لا أشرك به أحدًا

اللّهم لك الحمد، حمدًا لا يدخل تحت العدّ، على أن أعطيتنى نصيبًا من المهارة فى الفنون العقلية والنقلية، وآتيتنى حظا من العلوم الحكمية والشرعية، ورزقتنى حفظًا فى علوم التاريخ والأخبار، ووهبتنى علمًا فى علوم الفقه والآثار، مع بضاعة من التنقيح والترجيح، وحصة من التحقيق والتدقيق، وألهمتنى نشر العلوم المنيفة، والفنون الشريفة، تدريسًا وتأليفًا، وتذكيرًا وتعليمًا، مع التفحص الفائق، والتخلّص اللائق، من دون اتباع الهوى، فمن اتبعه واتخذه[٢] إلهًا فقد غوى، وما أضللتنى مع علم، وما أسمعتنى، وأبصرتنى مع ختم، وما جعلت على بصرى غشاوة، ولا فى قلبى قساوة، كلّ ذلك مع الخشوع والخضوع، وحفظ الأركان، وحرز اللسان، اللّهم إنك تعلم أنى لا أذكره إلا تحدثًا[٣] بالنعمة وشكرًا، لا تخلُّقًا بخُلق طالب الشهرة وفخرًا، وأى فخر، لمن لا يدرى ما يمضى عليه فى الحشر والقبر.

وأشهد أن سيدنا ومولانا محمدًا عبدك ورسولك، وصفيّك وحبيبك، شفيع الخلائق إذا يئسوا، وخطيب الخلائق إذا سكتوا، الفائز بالسعادة الأزلية الأبدية، والسيادة

---

(١) هى امرأة أبى لهب المذكورة فى سورة "تبّت".

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَن اتّخَذَ إلٰهه هَوَاهُ أفَأنت تَكُونُ عَلَيه وَكيلا﴾ وقوله: ﴿أفرَأيت من اتّخَذَ إلٰهه هواهُ وأضلّهُ اللهُ عَلى عِلم وَخَتَمَ عَلى سَمعهِ وَقَلبه وَجعلَ عَلى بَصَره غشَاوَةً﴾.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَأمّا بنعمَة ربّك فَحَدّث﴾

الدهرية السرمدية، هو الذى رفع قُصور الهُدى فى أوان قصوره، وقلع صُخور العمى فى زمان نُشوره، به طلع نجم الهداية بعد أُفوله، ولَمَعَ بدر العناية بعد ذبوله، مهّد قوانين الشريعة، وسدّد أساطين الطريقة، وأوضح سُبل الطريق الأَمَم، وأفصح عن طرق السبيل الأتم، لقد نجى من أخذ بخطٍ من وراثته، وطغى من نبذ حظه من تركته:

ما إن مدحت محمدًا بمقالتى لكن مدحت مقالتى بمحمد

اللّهم فأجزه عنا خير الجزاء، وأبلغه إلى مدارج الانتهاء، أفضل ما جازيت به نبيًا عن حزبه، ورسولا عن قومه، وصلِّ اللّهم صلاة دائمة بدوام السماوات والأرض، قائمة بقيام الجواهر والعرض، عليه وعلى أهل بيته الذين نزلت فيهم آية التطهير، وأصحابه الذين شبّهوا بالنجوم فى الهداية والتذكير، وعلى جميع أتباعه، وأحزابه إلى يوم القيامة، يوم الحسرة والندامة.

وبعد: فيقول الراجى عفو ربه القوى، الداعى حفظه من شر كل غوىّ، الذى لا حرفة له إلا اكتساب السيئات، ولا صنعة له إلا ارتكاب الخطيئات، المكنّى بـ" أبى الحسنات"، والمدعو بـ" عبد الحى" اللكنوى، تجاوز الله عن ذنبه الجلى والخفى، ابن الفاضل الجليل، الكامل النبيل، البحر الزاخر، السحاب الماطر، الغَيث المِدرار، ليث كتائب الأخيار، أستاذ أساتذة الدهر، عماد جهابذة العصر، صاحب التصانيف الكافية، والتأليف الشافية مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم -أدخله الله دار النعيم- هَلُمّوا يا أهل النهى، وتعالوا يا أهل الحِجى، أقصّ لكم أعجب القصص، وأنصُّ بأغرب القِصص، إنى قد كنت نبّهت فى سابق الزمان، فى رسائلى المشتهرة فى البلدان، على بعض المسامحات الواقعة فى تأليفات الفاضل الكامل، زينة المجالس والمحافل، زبدة المآنس والأماثل، ذى التصنيفات الشهيرة، والترصيفات الكبيرة، النواب السيد صديق حسن القِنّوجى ثم البهوفالى، بلّغه الله إلى كواعب الأمانى والعوالى، ولا حرّمه الله عن إبكار الغوالى، وحفظه الله عن غياهب الأيام والليالى، ولا ابتلاه الله بالجمع بين الحصى واللآلئ، وكان ذلك لغرضين، يطلبه أفاضل الثقلين:

أحدهما: أن يتنبه مؤلفها فيرصفها ويهذبها، فإن كثرة الزلات فى الكتب المصنّفة تورث مضرات إلى مصنفها، وإلى الكملة والطلبة ممن يطالعها وينتفع بها، أما إيراثه المضرة إلى مصنفها، فهو أنها تجعله غير معتبر ومستند، لا يعتمد عليه معتمد، ظنّا منهم

أنه حاطب الليل، كاسب الويل، راكب متن ناقة عَمياء، جاذب شاة ثولاء، وستقف على تفصيل ذلك فيما يأتى إن شاء الله تعالى.

وأما إيراثه المضرة إلى الخلق، فهو أنهم يقعون بمطالعة مثل هذا فى الجهل المركب، ويبتلون بالغرق، فإن نقاد الفنون فى هذه الأعصار والأمصار قليلون، وعارفوا الرجال بالحق ندرون، وأكثرهم إنما يعرفون الحق بالرجال، ويعتمدون على ما سطره من اشتهر بالفضل والكمال، ولا يعرجون إلى قُلّة تنقيح المقال، بل يكتفون بما قيل أو يقال، ويكثرون التنقّل، ومن أكثر التنقل وقع فى التغفل، هذا شأن أكثر أهل العلم والفضل، فما ظنّك بمن كان مكنّىً بأبى الإثم والجهل، فهؤلاء إذا وقفوا على هذه التصانيف المشتملة على المغلطة، وقعوا فى المزلقة.

ثانيهما: أن يتحفظ الخواص والعوام، من أكاذيب الأوهام، وأعاجيب الأحلام، لئلا يُعدوا باعتقادها من الأنعام، وهذا الذى ارتكبته، لهذا الغرض الذى أوردته، لست متفردًا فى ذلك، وليس ذلك بأول قارورة، كسرت فى الدورة الإسلامية، بل لم تزل جهابذة النبلاء، وأساتذة الفضلاء، يردّون على من كثرت منه المسامحات والمناكير، والمغالطات والأساطير، ويخطئونه، ويجهلونه، ويعيبون عليه ما صدر عنه، ويقولون: إنه لا له، بل عليه، ويشدّدون النكير عليه، ويحكمون بوجوب التعزير عليه، كل ذلك مع سلامة الصدر من الحقد والحسد والبغض، وسلامة اللسان من السبّ والشتم والفحش، وستطلع على تفصيل هذا، فيما يأتى بعد هذا.

وقد حصل بحمد الله الغرض الثانى الأجل، دون الأول، وكان مهتمّا به غير أهون.

ما كل ما يتمنى المرء يُدركه تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن

فإن أكثر الكملة والطلبة قد حصلت لهم النجاة عن المِحن، ولم يقعوا بتلك المزخرفات فى الفتن، وشكروا صنيعى، وأثنوا على طريقى، فالحمد لخالق السماء والأرض، على حصول هذا الغرض، والحسرة كل الحسرة على عدم تنبيه مؤلفها، وعدم تنقيحه وتهذيبه لها، وليته سكت إذ لم يتيقظ، وصمت ولم يتغلّظ، والحسرة كل الحسرة، والتأسف على التأسف على التبختر والتعنّف، حيث قام بإشارته وارتضاءه، بعض أحزابه وأتباعه للانتصار، ونام عما يترتب عليه من الأوزار، فألّف كتابًا سماه

"شفاء العيّ عما أورده الشيخ عبد الحي"، وأتى فيه بكلمات تتنفر عنها القرائح السليمة، وتفر عنها الطبائع المستقيمة، وملاءه بهزليات الأجوبة، وجدليات الأسئلة، ظنّا منه أن مثل هذا يكفى فى الجواب، وإظهار الصواب، ومبنى جميع مباحثه على أن صاحب "الإتحاف" وغيره، ناقل من غيره، سائر بسيره، والناقل لا يرد عليه شيء من الإيرادات، وتحصل له بمجرد تصحيح النقل النجاة، ولا يخفى على أولى الألباب أن أمثال هذا الجواب، مما يضحك عليه كل صبى وشاب، وإن هو إلا كنعيق الغُراب، أو نُباح الكلاب.

فأمرنى من إشارته عزم، وطاعته غنم، أن أرد عليه ردّا شافيًا، وأبرز ما فيه من الغى إبرازًا وافيًا، فألّفت رسالة مسمّاة بـ"إبراز الغى الواقع فى شفاء العيّ"، ووشحتُها بعبارات لطيفة، وكلمات نظيفة، ورشحتها بإشارات مطربة، ونكات مُعجبة، ولما طُبعت وشاعت فى الأمصار والقرى، جاءت إلىّ من علماء الأطراف والأكناف مكاتيب تترى، تشهد بكونها عديمة النظير فى بابها، فقيدة المثيل فى أمثالها، ولله الحمد بالسر والإجهار، على أن ألبسها لباس الاشتهار، وهبّت عليها رياح القبول من ذوى العقول، وقد دفعت فيها ما فى "شفاء العيّ" من الجواب، وهدمت أساس ما بنى عليه الخطاب، بتشريح كافل، وتوضيح كامل.

وخلاصته أن صاحب "الإتحاف" إن كان ناقلا ملتزم الصحة يكون مَوردًا ومُلزَمًا، وإن لم يكن ملتزم الصحة يكون حاطب الليل جامعًا رطبًا ويابسًا، ومع ذلك زينتها فى البداية والخاتمة بذكر كثير من أغاليطه وأخاليطه فى الفنون التاريخية، وغيرها من العلوم النقلية، فدونك عجالة نافعة، وعلالة رائعة، ينشط بمطالعتها الكسلان، ويكشط بمساعها صدى الأذان.

فلما وصل خبر طبعها ونشرها إلى الأنصار، تحرك عِرق الغضب مع لزوم الكرب آناء الليل وأطراف النهار، فنادى منهم منادٍ، وخاطب كلّ حاضر وبادٍ، باكيًا وشاكيًا، مناداة الهَلوع[1] الجزوع للنصير البشير النصوح، والمستجير المستغيث، للأجير المغيث والمستعين المعين قائلا بلسان المقال والحال: يا عباد الله[2]! أعينونى يا عباد الله أعينونى،

---

(١) قال الله: ﴿إنّ الإنسانَ خُلقَ هَلُوعًا إذا مسّه الشر جزوعًا وإذا مسّه الخير مَنُوعًا﴾.

(٢) إشارة إلى ما أخرجه الطبرانى وغيره مرفوعًا إن أراد أى المسافر عونا فليقل: يا عباد الله

هل من مغيث[1] يغيثنا لوجه الله ، هل من ذاب يذب عن حرم رسول الله ، هل من ناصر ينصرنا ، هل من ماكر يمكر لنا ، هل من بشير يبشرنا ، ويفرّجنا ، هل من نذير يُنذر من يخاصمنا ، هل من أجير يتكنّى بـ" أبى الفرج " ، أو أم الهرج والـمَرَج ، فيسيل علينا الفرج ، ويزيل عنا العَرج ، ويسلُك مسلَك من قد مرج لتحصيل الفَرَج ، ويبرُك مَبرك من خرج عن بيته للاحتيال ، ولو بالـمُحال ، والخدع ولج ، هل من مجير يتسمّى بالفحاش والنبّاش ، والطعّان واللعان ، ويتصف بزنيم اللسان ، خصيم الجنان ، يُسكت المعترض بطلاقته ، ويصمته ببطالته ، ويسب المقترض وأباه ، ويكبّ عليه أكباب الـمُشاحن والُملاعن ولا يسلّم ما أبداه .

هل من وزير يتلقب بالمعتدى والمختفى[2] ، فيسب كل المبتدى والمنتهى ، هل من مشاجر يشاجر المورد بكتمان الحق ، هل من مكابر يكابر مع عرفان الأحق ، هل من حاج غير زائر لقبر سيد الأوائل والأواخر ، يتكفل لإنكار الصدق ، هل من عاجٍ غير ماهر فى إفادات الأول والآخر يتعمل بكلمات الفسق ، هل من مسترزق منّا على أن يعيننا فنغنيه ويغنينا ، هل من مسترفق عنا على أن يغيثنا فنُدنيه من مجلس قُربنا ويدنينا ، هل من فاضل يمشى فى ممشى أصحاب الرذالة ، هل من كامل يسعى فى مسعى أرباب الجهالة ، هل من محرم يحرم بنية اللعن والطعن ، هل من ملزم يلتزم وقوفًا فى موقف الخُيلاء والشحناء ، يطوف بيت الخصومة ، ويطيع جبِت الرعونة ، ويرمى بالجمرات اللسانية ، ويجرى فى الكدرات الجنانية ، فيتم الحج ، ويبرم العجّ ، هل من معين يدفع عنا النوائب ، ويرفع عنا المصائب ، ويسهر فى غياهب الليل الطويل ، ويسفر فى سباسب النيل الجليل ، وينجّى من قواضب المعترض ، وينحّى من ثواقب المنتهض ، ويصيح عليه صياح الأسد الُمغالب ، ويضيع بالرد عليه ضياع عبد المعائب ، ويلدغه لدغ العقارب ، وإن[3] لم يكن من الأقارب ، هل من مبين يبيّن مثالب المورد وأساتذته ، ويشيّن كتائب المورد وتلامذته ، هل

آعينونى يا عباد الله أعينونى .

(١) تضمين لمقولة الحسين رضى الله عنه فى واقعة كربلا حين استشهد أكثر أصحابه .

(٢) الاختفاء وشيدن شدن ، ومنه يقال للنباش المختفى .

(٣) إشارة إلى ما قيل : أقارب كالعقارب فى أذاها ، فلا تغرر بعم أو بخال ، فإن العم زاد الغم منه ، وإن الخال عن خيرات خال .

من مجيب يجيب عن إيراداته، ويعيب عليه زلاته، هل من منيب يخاصمه كخصام من إذا خاصم فجر، وإذا شاتم هجر، وإذا أجاب مكر، وإذا أناب غدر.

ولـمّا وصل هذا النداء والأذان بهذه الكلمات بالجهر والإعلان، إلى كل فج عميق، وكل بيت عتيق، أجاب جمع من الأنصار بالتلبية، قائلين لبيك يا أيها المنادى للتلية، وقام واحد منهم ممن يوسم بالعلم والكمال، ويرسم بالحلم والجمال، فتقمّص بقُمص الاختفاء، وتلبّس بفُرش الاعتداء، فشدّ الرحل إلى هذا العمل، راكبًا كل ضامر سابقًا على كل عابر، وأنشد ما أنشده الحريرى فى مقاماته فى أثناء حكاياته:

لزمت السفار وجبت القفار وعفتُ النفار لأجنى الفرح
وخُضتُ السيولَ ورُضتُ الخيول لجرّ ذيول الصبى والمرح
ومطت الوقار وبعت العقار لحسو العُقار ورشف القدح

وقال لشركاءه وأحزابه: يا أيها الإخوان والأخدان، أنا أُطروفة الزمان، وأعجوبة الأوان، أنا الذى وصفه الحريرى فى مقاماته بقوله:

أنا أُطروفة الزمان وأعجوبة الأمم، وأنا الحُوّل الذى أحتال فى العُرب والعجم، أنا الذى أحتال بالمحال، وأختال فى الخيال، أنا الذى أسارع إلى الجدال، وأدافع بالقتال، أنا الذى حججت، وعن زيارة سيد القبور قبر سيد أهل القبور أبيت، وبحرمتها أفتيت، وفى إبطال شرعيتها رصفت، فهذه خصيصة اختصصت بها من بينكم، ونقيصة اتصفت بها دونكم، فلا يتحمل ذلك الحمل العظيم إلا أنا، ولا يتكفل بذلك الكفل الجسيم إلا أنا، إذ الخصومة بالخسيسة المذكورة، لا تتيسر إلا ممن اختص بالخصيصة المسطورة، ففوضوا إلىّ هذا الانتظام، وأنتم شركائى فى الاهتمام، أعينونى بقوة، أعينونى[1] عند كل شدة، أجعل لكم ردمًا، لا يهدم هدمًا.

فعند ذلك خضعوا رؤوسهم، وأطاعوا رئيسهم، وشدّو الإزار للإعانة فى الانتصار، وتوجه كل منهم إلى ما يليق بهم، وتوجه ذلك النصير المختفى تحت السرير، إلى تأليف رسالة كبيرة الحجم، وعجالة كثيرة السقم، سماها كتسمية العاند الكاسد بـ "تبصرة الناقد برد كيد الحاسد"

(١) تضمين لقوله تعالى حكاية قول ذى القرنين عند بلوغه ما بين السدين: ﴿ما مكننى فيه﴾ إلى أن خير ﴿فأعينونى بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما﴾.

واشتغل فيها على ما سيأتى، فيما يأتى بمكر الغادرين، غافلا عن قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ وَاللهُ خَيرُ الـمَاكِرِينَ﴾ وأتى فيها بما لا يصدر مثله عن أهل الصبى، فضلا عن من عدّ من أهل التُقى، واستعمل اللسان، وهو الذى إذا فسدت فسدت الأركان، وإذا صلح صلحت الأركان فى السب والشتم والطغيان، كاستعمال العاجز عن إقامة البرهان، فإنه إذا يئس الإنسان طال اللسان، وأبى عن قبول النُصح النصيح، والنضح النضيح.

واستقل بإيراد الحشو واللغويات، ولغى بإيراد اللهو والهزليات، واستغل باعتلال الصحيح، وإبطال النجيح، وغوى بتصحيح القبيح وترجيح الشنيع، وتجرّد عن لباس التهذيب الآدمى، فضلا عن التهذيب العلمى، وتعبّد بطريقة الشيعى من سب الشيخين[1]، ومن بهما يقتدى، فسبّ وسب، وكرب وغضب، وشتم وانتقم، وهجر وهدر، وجهد فى طعن الأماثل، وجحد عن عين الأفاضل، وصاح صيحة المباهى، وراح روحة الـمُهاجى، فعرف بـ "الهاجى"، بعد ما كان يعرف بـ "الحاجى"، ولم يميز بين القشر وبين اللُباب، ولا بين الدُر وبين التراب، ولا بين الدَرّ وبين اللعاب، ولا بين القِدر وبين الحِلاب، ولا بين الزُرقة[2] وبين الكُدرة، ولا بين الصُفرة وبين الغُبرة، ولا بين الصوت[3] الحسن، وبين الصوت غير الحسن، ولا بين الغناء وبين البكاء، ولا بين الترنّم وبين التألّم، ولا بين الرُّت وبين الفُرات، ولا بين الغلاة وبين البغاة، وبين الأثبات الثقات، ولا بين الحِبر وبين الصِفر، ولا بين الجَفر وبين الصَّقر.

وخلاصة نصرته مع إطناب كلامه، وإعجابه ببيانه أن الأغلاط الواقعة فى تصانيف المنصور، إما من زلات قلم الناسخ المغرور، وإما من سقطات من نقل عنه المنصور، وأنه ناقل غير ملتزم لصحة ما ينقله، ولا مهتم بحقية ما ينتحله، فكل المباحث المتعلقة بدفع الإيرادات فى "التبصرة"، دائرة بين هذين الأمرين، فتارة يقول: إنه من زلات الناسخ، وتارة يقول: إن صاحب "الإتحاف" ممن هو غير ملتزم الصحة، وقدمه فى العلوم ليس

---

(١) الشيخان اللذان يسبهما الشيعى هو أبو بكر وعمر رضى الله عنهما، والشيخان اللذان سبهما هذا المتعبد هو المراد اللكهنوى وولده.

(٢) نيلكونى وهو أحسن الألوان من لون السماء.

(٣) قال الله تعالى: ﴿إن أنكر الأصوات لصوت الحمير﴾.

براسخ.

ولا يخفى على أهل النهى، أن هذه نصرة لا يرضى بها أهل الحجى، بل يسخط عليها المنصور ويردى، فإن عدم التزام صحة المنقول، وعدم الاهتمام بثقة المنحول، ليس من شأن أرباب العقول، بل من شأن أصحاب الغُفول، وهو وصف لا يرتضى به الفاضل الكامل الواصل العاقل، اليافع النافع الرافع الناصع المعلم المدرّس المكرّم الغير المُلَبس، بل هو وصف لا يتصف به إلا حاطب الليل كاسب الويل شارق الإبل والخيل، غارق أودية السّيل مُطفِّف[1] الوزن والكيل، معرف الوهن والميل، الباعد عن مسلك أحسن القيل، الحائد عن منسك أحسن النيل، السالك مسالك أهل الظلام، الناسك مناسك اللئام، الغير الفارق بين الشمال واليمين، وبين الغثّ والسمين، وبين الشيخ والجنين، وبين البنات والبنين، وبين الخائن والأمين، وبين الضحك والأنين، وبين الصوت العرفى والطَّنين، وبين المنزّه والظنين، وبين السخى والضنين، وبين الرجيح والمهين، وبين القبيح والمتين، وبين الطل والماء المعين، وبين المكان والمكين، وهو الذى يقال: إنه متمائل متجاهل، متغافل متساهل، وأنه ليس بناقل، بل منتحل وسارق، ولإجماع الأمة خارق، وفى بحر التنقل غارق، وفى نهر التغفل شارق، وأنه ليس بمعتمد ولا مستند، ولا منتقد ولا معتضد، وأنه غافل غير عاقل، أو عاقل داجل غير فاضل، وأن تحريراته غير معتبرة، وتقريراته غير مستندة.

والحاصل أن عدم التزام الصحة، وصف يبعد عنه كل ثقة، ولا يقصده إلا المنحطّ عن أعلى الدرجة إلى أسفل الدرجة، نعم لا يستنكر من العلماء طغيان القلم، وزلة القدم أحيانًا، فإن هذا لازم عرفى لمن كان إنسانًا، وأما كثرة ذلك، وعدم التزام ما ينقله هنالك، فهو من أشر المسالك، وأضر المبارك، وأشنع المهالك، وأقبح المناسك، وأنتن المدارك، وأوهن المعارك، لا يسلك عليه إلا من طغى وغوى، ولهى وسهى، وعصى، ولم ينهَ النفس عن الهوى، ولم يختر سبيل الهدى، ولذلك ترى الأفاضل، ينكرون أشد النكير، ويوجبون التعزير، على من اتصف بهذا وإن كان من الأماثل، كما ستطلع على تفصيله فى موضع يليق به.

---

(١) من التطفيف، قال الله تعالى: ﴿ويل للمطففين الذين إذا اكتلوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾

وما أحسن ما أفاد، فأجاد:

وللزنبور والبازى جميعًا لدى الطيران أجنحة وخفق
ولكن بين ما يصطاده باز وما يصطاده الزنبور فرق

والذى يُحلف به مثل هذه النصرة المنجرة إلى سواء الخصلة، لا يصدر إلا من صاحب الغفلة كاسب الفضلة، والليل إذا عسعس، والصبح إذا تنفس، لو نصرنى أحد مثل هذا النصر، لزجرته بأشد الزجر، وهجرته بأسدّ الهجر، وحجرته عن هذا المكر، ومنعته من هذا الغدر، وعزلته عن منصبه إلى أن يدخل فى القبر، ونفيته من بلدتى إلى المكان القفر، وأغرقته فى النهر أو البحر، وأحرقته قبل الحشر والنشر، وقلتُ له: يا أيها الغافل الباقل، المتكبر مقالا، المتصغر فِعالا، اخترتَ توجيه الكلام، بما لا يرضى به قائله، وتمويه المرام، بما لا يسعى به عامله، وأضفت إلىّ وصفًا ليس من شأن النبلاء، ونسبت إلىّ حرفًا ليس من شأن الفضلاء، وجعلتنى متهما عند كل ثقة، حيث لقّبتنى بغير ملتزم الصحة، وأخرجتنى من زمرة أرباب الرشد والسداد، وأصحاب النقد والرشاد، مستحقًا للبعاد عند العباد مُحرَقًا كالرماد.

ظننتَ أنى أنجو من المهلكة، بمثل هذه المفسدة، وارفو خرقتى البالية، بمثل هذه الطريقة الغالية، وقد أخطأت فيما ظننتَ، وغلطت فيما توهمت، وحقّ لك أن يقال فى حقك: أنت أنفٌ فى السماء، وإستٌ فى الماء، هذه طريقة مرمية وغير مرضية، يُشبّه سالكها بمن بنى بيتًا، وهدم قصورًا مبنية، وبمن فرّ عن المطر واستقر تحت المئزابات المجرية.

هذه شريعة منسوخة وممحوّة ومعيوبة ومعتوبة، ومردودة ومطرودة، ومقهورة ومدحورة، ومغبونة غير مصئونه، ومتروكة غير مسلوكة، يشبه عاملها بالفَجرة الفَسقة، عليها غَبَرة تلحقها قترة، هذه نصرةٌ عاطلة باطلة، فاسدة كاسدة، خامدة جامدة، زائغة ضائعة، خافضة خارقة، حالكة هالكة، قاسية عاصية، طاغية باغية، واهية لاهية، ساهية ناسية، كارهة فاسقة، كافرة فاجرة، خائبة خاسرة، وما أدراك ماهية، ناقصة عاوية، ناهقة عادية، حامضة راسبة، حائرة هائمة، حائمة واشمة خالية عارية، داخرة غاوية، كاوية كاسفة ماحية خاسفة حارقة غارقة ناشزة، باردة، حافية عاتية، فاحشة غاشية.

هل أتاك حديث الغاشية هى واقعة قارعة، داهية قامعة، جافية قالعة، ألا وهى الحالقة، لا أقول: حالقة شعر الرأس واللحية، بل حالقة الشرعة الناجية لعمر آلهك أيها الناصر النادر! والله يغفر لك، هذه نصرة لا أرضى به أنا ولا ربى، ولا يرضى به من دونى، من الإدانى والإقاصى، والطلبة والكملة والعوام والكرام، وكيف فإنك ابتدعت لى ما يفر منه كل عادل، واخترعت لى ما لا يقرّ عليه إلا عاطل، وأتيت بما لم يأتِ به أحد من الأنصار، وحكمتَ بما لم يحكم به أحد من الأخيار، وكسرت قصعتى مع ما اشتهر لا تكسر القصعة، وفتحت خزانتى مع ما اشتهر لا تفتح الخزانة، ولحست صحفتى كلحس الهرِة، وصرفتَ أمانتى مع حرمة الخيانة، فإنك لما أقررت لى، وقولك: كقولى: إنى لست بملتزم الصحة، ولست بمهتم بالقوة، وإنى ناقل محض، ليس لى بصحة ما أذكره أو ببطلانه غرض، هلكت كل مجموعاتى، وخربت كل منقولاتى، وفسدت كل منظوماتى، وكسدت كل منثوراتى، وارتفع الأمان عن تصنيفاتى، وامتنع الاطمئنان بتأليفاتى، فإن كل من له أدنى عقل، وله حظ أوفى من النقل، يعلم أن حاطب الليل لا عبرة بما يكتبه، وراكب الويل لا ثقة بما يكسبه، لا سيما إذا غلبت الزلات، وكثرت السقطات، وكبُرت المغالطات، وعظمت المسامحات، فتلك لعمرى داهية كبرى، وواقعة عظمى، وما أحسن قول بعضهم فى شأن إبراهيم بن حسن أبى الحسن البقاعى، المذكور ترجمته فى "الضوء اللامع" للسخاوى:

إن البقاعى البذى لفحشه ... ولكذبه ومحاله وعقوقه

لو قال إن الشمس تظهر فى السماء ... وقفت ذوو الألباب عن تصديقه

وخلاصة المرام فى المقام أن ناصر صاحب "الإتحاف" و"الحطة"، مؤلّف للتبصرة، قد نصره بنصرة صار بها بين الطُلاب ضحكة، وبين الكُتّاب لُعبة، وأمدّه بما صار به ضرب المثل فى الجدل والخذل والخطل، ومشى على طريقه صار به معيوبًا، وسعى فى حديقة صار به معتوبًا، ولا عجب منه، فإن صاحب الغرض مجنون، والأجير المرهون مفتون، إنما العجب من السيد المنصور، كيف ارتضى بمثل هذا النصر المهجور، الذى لا يرتضى به من له أدنى شعور، فضلا عمن له فى بحر العلوم عبور. وقد كنت أسمع من مدة مديدة خير تأليف هذه "التبصرة" وطبعها، وثناءها من أفواه الرجال الجهال ومدحها، فكنت أقول: ليس الخبر كالمعانية، ولا يعتبر بمدح أرباب المزابنة.

وقد مضت على هذا المنوال عدة سنين، وهى تطبع شيئًا فشيئًا فى بلدة دهلى فى مطبع السيد معظم الفاروقى الأمين، وتُبالغ فى إخفاء سطورها وأوراقها، حتى لا يطلع أحد من الناس والأكياس على غرورها وأسقامها، ويدافع عن مطالعة ما فيها، لئلا يوصلها أحد إلى من يمزّقها ويشتتها، ويحرّقها ويفرّقها، ولـمّا فضّ بالاختتام ختامها، وبلغ إلى الإتمام انطباعها واهتمامها، وانتشرت فى الأطراف كانتشار الذباب، كلما ذُبّ آب، واشتهرت فى الأكناف كاشتهار السراب بِقِيعةٍ يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئًا إلا الرمل والتراب، وصلت إلىّ نسخة منها وكنتُ مشتاقًا إلى معاينة جمالها، ومشاهدة كمالها، ورفع نقابها ودفع حجابها، ظنّا منى أنها مخدّرة جميلة معَزَّزة بين أقرانها، ومفرَّجة شكيلة معزّزة بين أشباهها، فبعد ما لمستها بيدىّ، ونظرتها بعينىّ، وجدتها كاسدة غير نافقة لا تباع ولا تشترى فى سوق العلم والعُلى بفلوس رائجة، فضلا عن دراهم ناجزة، ومن يشتريها اغترارًا بشهرة جمالها يردّها إلى بائعها بخيار العيب والرؤية، ويضمّن بائعها ما أدى إليه من القيمة، بل هى حقيقة، بأن لا يقبلها أحد من أصحاب الفقه والسُنن، وإن أعطاه أحد من تجارها بغير ثمن، وهى مملوءة بصنوف من المكر والتزوير، وغيرها مما ينكر عليه أشدّ النكير.

منها: أن مؤلفها اتخذ نفسه عبدا للنصير، واختفى عن ميدان المناظرة كاختفاء المختفى تحت السرير، ونكث بيعته وعهده، ونفث توبته ووعده، رصار من الذين يأمرون الغير بالبرّ وينسَون أنفسهم وهم يتلون الكتاب، وسار مع الذين يرون القذى فى أعين الغير، ولا يرون ما فى أعينهم وهم يدّعون كونهم من أهل السنة والكتاب، وأيُّ صنع أقبح من هذا الصنيع، زجر غيره عن مثله، وتاب عن نحوه، ثم ارتكب هذا القبيح.

ومنها: أنه سمّى رسالته بتسمية أنبأت عن تهذيبه، وأخبرت عن تخريبه، فإن مثل هذه التسمية أى «تبصرة الناقد برد كيد الحاسد» وكذا تسمية الرسالة السابقة بـ "شفاء العى عما أورده الشيخ عبد الحى" ليس مما يختاره أرباب الإنصاف من المناظرين، ولا يختاره إلا أرباب الاعتساف من المكابرين، ممن يَتَفرعَنُ، ويَتَشيطِن، ويُتغفّل، ويتجهّل:

ألا أيها ذا اللائمى فى خليقتى هل النفس فيما كان منك تلوم

كيف ترى في عين صاحبك القذى وتنسى قذى عينيك وهو عظيم

ومنها: أنه سوّد الأوراق من الابتداء إلى الصفحة الثامنة والثمانين بعد المائتين فى المباحثة معى، ومن هناك إلى الانتهاء، أعنى الصفحة الثامنة والتسعين بعد أربعمائة فى المباحثة مع غيرى، وهو الفاضل السلهتى مؤلف "الرد المعقول فى رد النهج المقبول" ومع ذلك شهّر فى العنوان سالكًا مسلك العدوان، إن هذا جواب لـ"إبراز الغيّ": للخصم اللكنوى، وأيّ عيّ أشد من هذا، وأى غيّ أزيد من هذا يردّ على رجلين ويجيب عن خصمين، وينسب كله إلى ثانى اثنين، ويحذف ذكر أحدهما من البَين، وما ذلك إلا ليظن الظانّ الجاهل المشبه بالجانّ الخامل، أن مؤلفها متبحر كامل، ومتبقر كافل، حيث رد "إبراز الغيّ" وهو رسالة صغيرة الحجم بمثل هذا التحرير كبير الحجم.

ومنها: أنه مهّد مقدمة لإصلاح تصانيف صاحب "الحطة" فى الصفحة الحادية والثلاثين، وهى أن التواريخ فيه مساغ كثير للاختلاف والاختلاط والوهم ... إلخ، وذكر لتأييدها من تلك الصفحة إلى الصفحة الخامسة والأربعين مائة وأربعة عشر مثالا، وأىّ مكر أكبر من هذا المكر، وهو من إحدى الكُبر، سوّد الأوراق بما لا نفع فيه، ليظن الناظر الغير النبيه أن مؤلفها رئيس الأفاضل، وأن رده رد كافل.

ولا يُدرى لم اكتفى على هذا القدر من الأمثلة المتفرقة، لعله انكسر قلمه، أو فنى سواده، أو انشق قرطاس المسودة، وإلا فمن الظاهر أنه لو جمع الاختلاف الواقع فى الأمور التاريخيةَ لبلغ تأليفه إلى مجلدات ضخيمة، فيظهر فضله أزيد مما ظهر عند الطوائف السقيمة.

ومنها: أنه مهّد لإصلاح تصانيف صاحب "الحطة" مقدمة ثانية فى الصفحة الخامسة والأربعين دالة على أن نقل الاختلاف من غير ترجيح جائز، وذكر له من السادسة والأربعين إلى الحادية والتسعين ثلاثًا وثلاثين ومائة أمثلة.

وأىّ لهو أوهن من هذا، ضيّع أوقاته، وحرّك أقلامه، وسوّد أوراقه فى كذا وكذا، من غير أن يفيده شيئًا فى الدنيا والعقبى، وما ذلك إلا ليتوهم متخيّل أن كتابه للإحقاق متكفّل.

ومنها: أنه سوّد الأوراق فى تمهيد المقدمة الثالثة من الصفحة الحادية والستين إلى الثالثة والسبعين بما لا يُسمن ولا يغنى، ولا يفيد ولا يعنى، ليكبُر حجم الكتاب، فيظهر فضله عند جهال الطلاب.

ومنها: أنه مهّد فى الصفحة الرابعة والسبعين مقدمة خامسة وسوّد لتأييدها من أوراقه نحو ورقة، وهو لا يجدى نفعًا، ولا يعطى فتحًا، إلا تسويد القرطاس، والتبختر به عند عوام الناس.

ومنها: أنه عقد بابًا ثالثًا لبيان أغلاطى الواقعة فى "إبراز الغىّ" وغيره من تصانيفى، وعدّ منها الصفحة الثالثة والثلاثين بعد المائتين إلى الثانية والخمسين مائة وثمانية وسبعين، ليكثر مدحه عند المتعلّتين، وأكثرها متعلق بتغير النقاط الواقع من أصحاب الكتابة أو بتغير الصلة.

ولَعَمرى لقد أتى بالعجب العُجاب، يضحك عليه كل صبىّ وشاب، ويبكى على ضياع وقته فيما لا ينفعه كل من عُدّ من أولى الألباب، وقد شهد كل من اجتنى ثمرات حديقة الفهم والكمال، واقتنى بركات غَديقة العلم والجمال، أن مثل ذلك يشبه أحاديث خُرافة[1]، لا يصدر إلا ممن بلغ عمر الخَرافة، ووَلَغَ فى إناء البطالة والجهالة، ولنعم ما قال بعض الكرام:

كانوا بنى أمّ ففرق شملهم عدم العقول وخفة الأحلام

ولهذا لم أتعرّض عند التعرض بأغلاط صاحب "الإتحاف" بمثل هذا الاعتساف، فلو عددت أغلاطه الواقعة فى تصانيفه بالعربية والفارسية من حيث تغيير النقاط والصلات، واختلاف التواريخ المهندسة، وانتشار الكلمات، لبلغ الرد إلى منتهى الجُموع، وأشكل الأمر فى الجواب على الجُموع، وإنى بل وكل من له أدنى عقل من أهل عصرى ومن قبلى يعلمون علمًا ضروريًا أن مثل هذه الخدشات والخرافات لا يليق إلا بمن كان عاجزًا آئسًا فخوريًا، فلم تزل عادة الجهلاء أنه إذا عاقبهم أحد من النبلاء، وعجزوا عن الجواب، وتحيروا وبهتوا، وسكتوا وندموا، وصمتوا ووهشوا، وخبطوا، ولم يقدروا على إظهار الصواب، طفقوا يلمزون بخصومهم فيشتمونهم ويطعنونهم ويبرزون مسامحاتهم اللفظية، ومساهلاتهم الحرفية، وإن كان خصمهم برئيًا منها، غير ملتفت إليها ظنّا منهم أن تكثير الإيرادات، ولو كانت من الخرافات، يزيد فى عظمة

---

(١) قال رسول الله ﷺ: "إن خرافة -بالضم- كان رجلا من عدينة أسرته الجن فى الجاهلية، فمكث فيهم زمانا طويلا، ثم ردته إلى الإنس، فكان يحدث الناس بما رآى فيهم من العجائب، فقال له الناس: حديث خرافة"، أخرجه الترمذى فى "الشمائل"، وأحمد فى "مسنده".

ذاكرها في أعين الناس، وليس كذلك، فإن مثل ذلك لا يستحسنه إلا النسناس، ولا يمدحه إلا الخنّاس، ولا يرتضى به إلا ذو وسواس، وأما عقلاء الناس فيشنعونه ويقبحونه، ويجهلونه ويحمقونه، ويخرجونه من عِداد الناس.

ومنها: أنه أطلق عنان اللسان بالطعن على طائفة من الأعيان، ولدغ كلدغ الثعبان، وارتكب عدم الوفاء بالوعد، واكتسب الغُدرة مع أنه ليس من أهل الكوفة، ومشى على مشى النفاق والشقاق، وليس[1] من أهل العراق، وسعى في مسعى السب والشتم والانتقاص مع أنه ليس من الرفّاض، وجاوز الحد، فطعن على الأب والجد، وأكثر الإياب والذهاب في السباب، وتنابز الألقاب غافلا عن قول الماهر: من لم يحفظ لسانه فقد سلطه على هلاكه، وقول الشاعر:

عليك حفظ اللسان مجتهدًا فإن جلّ الهلاك في زلله

وجعل إنكار الحق الواضح إدامَه، وعمل الفرار عن الصدق اللائح شرابه، وأصر في إبدا الاحتمالات لتزييف الواضحات، واغترّ بإنشاء الخيالات لتضعيف الراسخات، وحلف بعزة الله الغفور، بأن لا يسلّم ما نقحه المورد الصبور، وعكف عكوف المعتكف في سيد الشهود، على أن لا يعظم ما حققه المورد ذو المهارة والعبور:

سبحان من سخّر لي عاندي يحدث لي في غيبتي ذكرا
لا أكره الغيبة من حاسد يفيدني الشهرة والأجرا

وأعجب من ذلك كله أنه جعل منصوره من الذين يجمعون الرطب واليابس، كجمع الغافل والناعس، ويكثرون في النقل من دون تعمّل العقل، ويفرحون بكبر المجموع، وإن كان في جمع الحشو واللهو منتهى الجموع، وينصرفون عن تنقيح الأمر الواقعي، وترجيح الشيء النفس الأمري، ويشتغلون بتسويد الأوراق، وإن كان بسوء الخَلاق، ويتوجهون إلى تأليف الكراسة، وإن خلت عن الإفادة، ويأخذون ما يجدون، ويكتبون ما ينظرون، وما الله بغافل عما يعملون، إليه مرجعهم جميعًا ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون.

هم الذين لا يبالون بنقل الأكاذيب والأعاجيب، وثبت المنكرات والـمُفترات، ولا يخافون لومة لائم فاضح، وأخذة عالم ناصح، ويهتمون بتكثير المنقول، وإن كان خلاف

(١) إشاره إلى ما اشتهر من كون العراق معدنا للنفاق.

المعقول، ويجترون على تحرير ما هو باطل بالعيان، أو بالبرهان، وما هو متفق كذبه عند الطلبة والكملة أولي الشأن، من الإنس والجانّ، ويفتخرون بكثرة مجموعاتهم ومنشوراتهم مع الغفلة عن ما يترتب على فعلهم، ونقلهم من الصَغار والبَوار عند أمثالهم وأشباههم، ويمرحون بذكر اسمهم عند ذكر من كثرت تصانيفهم، وشتّان ما بين تصانيفهم وتصانيهم مع الغفلة أن مجرد كثرة العدد ليس مما يمرح بها، ويفتخر عليها، بل إذا كان مع التهذيب والتنقيح والتقريب والترجيح، فإن مجرد الكثرة مع فقدان هذه الصفة لا يليق بشأن العالم، بل بشأن الظالم، وذلك لأنه جعله غير مرة، غير ملتزم الصحة، وتارة ناقلا محضًا، وتارة منتحلا صرفًا، فيا حملة لواء الشريعة، ويا طلبة سواء الطريقة، هل قرع سمعكم خبر ناصر، يُضرب به المثل بكونه أجير من صافر[1]، يجيب من يُنادى: مَن أنصارى، بقوله: أنا حوارى، ويدّعى المناظرة وحسن البيان، ويسقط[2] العشاء به على السرِّحان، ويختار فى نصرته سبيلا، يُتهم به منصوره كثيرًا لا قليلا، ويجتاز فى مدده طريقًا، يكون من نصره به حريقًا.

هل وصل إليكم خبر معين يقوم للإمداد المبين، ويروم الإرشاد المَتين، فيلقّب منصوره بوصف هو به حزين، وفى أنداده وأضداده مَهين، هل سمعتم قصة معاون يتوّج بتاج المشاحن، يتلو سرًا وجهرًا: أنا المدافع عما أُورد على صاحب "الإتحاف" طُراً والمنازع بمن أورد عليه قهرًا وكسرًا، ويُثبت فى أثناء مدافعته ومعاونته له وصفًا نُكرًا، وينسب فى أثناء منازعته ومخاصمته إليه شيئًا إمرًا.

هل رأيتم مدافعًا يشمّر الإزار للمدافعة، ويُضمّر فى مَبرز المنازعة، ويغوص فى بحر المشاحجة، ويخوض فى نهر المداغبة، وينسب إلى المدفوع عنه والمنازَع عنه ما يفر عنه، وهو وأشياعه وأحزابه وأتباعه وأصحابه وأشباهه، وأقرانه وأنداده وأمثاله قائلين:

---

(۱) هو طائر من أنواع العصافير، من شأنه أنه إذا أقبل الليل يأخذ بعض شجرة ويضم عليه رجليه وينكس رأسه، ولا يزال يصبح حتى يطلع الفجر، وذلك خوفًا من سقوط السماء، كذا فى "حياة الحيوان".

(۲) كان رجل فى الأزمنة السالفة خرج يلتمس العشاء، فسقط على ذئب فأكه الذئب، فضرب المثل وقيل: فلان سقط العشاء به على السرحان لمن يسافر فى طلب الحاجة، ويؤدى صاحبها إلى التلف، كذا فى "حياة الحيوان".

حاشاك الله صاحب "الإتحاف"، ثم حاشا أن تتصف بهذا، فمثلك لا يكون ناقلا محضًا، ومثلك لا يكون سارقًا صرفًا، ومثلك لا يكتفى على النقل المجرد، ومثلك لا يرتضى بترك القول المسدد، ومثلك لا يَذر التزام الصحة، ومثلك لا يدع اهتمام الثقة، ومثلك لا يجمع الرطب واليابس، ومثلك لا يجمع بين الكامل والناقص، ومثلك لا يخلط بين الحصباء واللآلىء، ومثلك لا يخبط فى ظلماء الليالى، ومثل لا ينتحل الغلط القطعى، ومثل لا ينقل الشطط اليقينى، ومثلك لا يغفل عن إدراك البطلان الجلى، ومثلك لا يذهل عن إمساك الشأن الخفى، ومثلك لا يعتمد على كتاب واحد، وإن كان مملوءً من تَباب غير واحد، ومثلك لا يستند بما يكون جامعًا للكاسد والفاسد، ومثلك لا يكتب ما شهد العيان بخسرانه، ومثلك لا يكسب ما شهد البرهان بنقصانه، ومثلك لا يبرّئ الذمة بأنى غير ملتزم الصحة، ومثلك لا يجترئ على القول بأنَّ ديدنى عدم التزام الصحة، ومثلك لا يجهل ما فى هذا الوصف من القبائح، ومثلك لا يغفل عن ما فى هذا الهَدف من الشنائع، ومثلك لا يخفى عليك ما لا يخفى على الأدانى، ومثلك لا يذهب عليك ما لا يذهب على مهرة المبانى والمعانى، ومثلك لا يستتر عليك ما لا يستتر على الطلبة، فضلا عن الكملة، ومثلك لا يقتصر على ما لا يقتصر عليه الغِلمة، فضلا عن الأجلّة، وهذا التبرّى كله لا يختص بألسنتنا، بل المنازعون معك والرادّون عليك أيضًا معنا فى هذه البراءة، وشاهدون معنا بهذه الشهادة.

هل اطلعتم على مُجير، هو أجير لا وزير يفترى على المستجير به، ومن استجاره لنصره بأعظم الفرِية، وينتهى فى أثناء نصرته إلى أدهم القرية، ويحكم على مالك أزِمّته أن قربته مملوءة مما ليس فيه منفعة، ولا قُربة من المياه المنتنة الخَربة.

هل وقفتم على مغيث يتعدى على المستغيث به، ويتصدّى لانتساب ما يتهم ويهتم به، هل علمتم مجيبًا عن لبيب، ينسب إليه ما لا يرتضيه نسيب، هل شهدتهم طبيبًا يداوى المريض، بما يهلك أو يزيد فى مرض المريض.

وبالجملة: أن الناصر المختفى للسيّد القنوجى قد تحمّل المشقة فى ظمأ الهواجر، وحمل المحنة فى ظلم الدياجر، فَتأوّه وتضجّر، وترفّه وتفخر، وتصبّى وتَشنّجَ، وتعدّى وتشمّخ، وصاح وصال، وجاب وجال، وعاب ونال، وغاب وبال، وجلجَل وصلصلَ، وقَلقَلَ وخلحلَ، وتَجَسَّسَ وتَحَسّسَ، تَنَغّسَ وتنفس، وتردّى وتبدّى،

وتصدّى وتغدّى، وزَمزَمَ ورَمرَمَ، وحَمحَم ودَمرَمَ، وتكلّم وترنّم، وتقحّم وتنسّم، ومع ذلك كله أتى بما صار به مثلا للأولين ومثلا للآخرين، وذلك كله فى نصرتك وحمايتك، فأكرم مثواه ومضجعه، يا من حماه ونصره، وأسبِلْ عليه سحائب فضلك وكرمك، وأمطر عليه قطرات برّك ولطفك، ووقّره وقرّبه وعظّمه وأكرمه، وتَوجّهُ بتاج العزّ والوقار، ولا تجزه جزاء سنّمار[1]، فإن أهمّك صنعه، وأغضبك قبحه، فأنشد عنده ما أنشده الحريرى طاعنًا على كسبه الشريرى:

ونديم محضتّه صدقَ وُدّى إذ توهمته صديقًا حميمًا
خلته قبل أن يجرب ألفًا ذا ذمام فبان جافًا ذميمًا
وتظنّيته مُعينا رحيمـا، فتبينته لعينا رجيمًا
وتخيرته كليما فأمسى، منه قلبى بما جناه كليمًا
قلتُ لما بلوتُه ليته كان عديمًا ولم يكن لى نديمًا

فلمّا وقفت على ما وقفت من سوء تهذيب مؤلف "التبصرة"، وعلمت ما علمت من سوء تقريب مصنّف "التبصرة"، أنشدت ما أنشده الجزرى فى حصنه شاكيًا لظلم دهره:

ألا قولوا لشخصٍ قد تقوّى على ضَعفى ولم يخش رقيبه
خبأت له سهامًا فى الليالى وأرجو أن تكون له مصيبة

وامتثلت قول رب العالمين: ﴿خُذ العَفوَ، وَأمُر بِالعُرفِ وَأعرِض عنِ الْجَاهِلِينَ﴾ وقوله فى موضع آخر من كتابه: ﴿فَاعفُ عَنهُم وَاصفَح إنّ اللهَ يُحِبّ الْمُحسنِينَ﴾ وقوله فى موضع آخر من كتابه: ﴿فَاصدَعْ بِمَا تُؤمَرُ وَأعرِضْ عَنِ الْمُشركِينَ إنّا كَفَينَاكَ المستهزئين﴾ وقوله فى موضع آخر: ﴿وَلا تَحزَن عَلَيهم وَاخفِض جَنَاحَكَ لِلمُؤمِنِينَ﴾ وقوله تعالى فى موضع آخر: ﴿وَليَجِدُوا فِيكُم غِلظَة وَاعلَمُوا أنّ اللهَ مَعَ المتّقِينَ﴾ وقوله فى موضع آخر: ﴿أُدعُ إلى سَبِيلِ رَبّكَ بِالْحِكمَةِ وَالْمَوعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلهُم بِالّتِى هِيَ أحسَنُ إنّ رَبّكَ هُوَ أعلَمُ بِمَن ضَلّ عَن سَبِيلِه وَهُوَ أعلَمُ بِالْمُهتَدِينَ وَإنْ عَاقَبتُم فَعَاقِبُوا بِمِثلِ مَا عُوقِبتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرتُم لَهُوَ خَيرٌ لّلصّابِرِينَ﴾ إلى غير ذلك من الآيات المرغّبة فى

(١) هو بانى القصر المشهور بخورنق بالكوفة لنعمان بن المنذر، ألقاه النعمان بعد ما بناه وأعجبه من سطحه خشية أن يبنى مثله لغيره.

الأمر بالمعروف، والنهى عن غير المعروف، من دون خوف لومة لائم، وحكومة ظالم، والمرهّبة من ارتكاب ما لا يجوز من التعدى، والتحكم والتردى، وانتصبت لتأليف رسالة اسمها يخبر عن رسمها، وهو:

«تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد»

ولقبها يشعر بفضلها، وهو "ظفَر المُنية بذكر أغلاط صاحب الحِطّة" مشتملة على لطائف ومعارف نافعة شامخة بازغة راسخة، طالعة رافعة، بالغة رائعة، كافية شافية، وافية ثاقبة، دامغة راغبة راضية حاذقة، نامية ناعمة، بارقة شارقة، ناصبة طارقة، حامية سائغة قاضية راشدة، ناسكة عالية، جامعة حاوية، رابية راوية، جارية سارية، حارثة جاذبة، كافلة حافلة، قاصمة كاسرة، فاتحة فاطمة، راغبة راهبة، آمرة ناهية، ظاهرة باهرة، آخذة حاصرة، عاصرة قاشرة، حابسة بادية، تكشف لك ما صدر من الناصر الفاتر من الخلط والخبط، والرداءة والغواية، والجهالة والضلالة، والتغافل والتساهل، وتُعرّف لك ما فى نصرته من القذى والبذى، مما لا يفرح به المنصور، ولا يرضى، وتبيّن لك أن طريقة الناصر فى النصرة طريقة كَدِرَة خربة بها امتاز بين المهاجرين والأنصار، وصار بها ضرب المثل فى الجدل والحدل فى الأمصار، وطار بذكر نصرته الدَّبور إلى الأقطار، وغار بصنعته كل غدّار ومكّار، واستعاذ من خصلته كل حاجّ وزوّار، واستفاد من شرِعته كل ثاج واكّار، وصار بها إمامًا لكل حائك ونائك، وغيرهما من الأراذل، ممن يوصف بالهالك والحالك، وتبرهن لك. على أن ما نصرٍ به أورث إلى الفضيحة لا النصيحة، والتهاتر لا التناصر، والضياع لا الفلاح، والمطعونية لا المأمونية.

وفيها مع كل ذلك غرر الفوائد ودرر الفرائد تنفتح بها أصداف الأذهان، وتنشرح بهما ثقب الآذان، يُروى بها كل قليل، ويشفى بها كل عليل، فدونك عجالة ناصحة، وعلالة رائعة مشتملة على فوائد مستطرفة، وفرائد مستظرفة، وكلمات طريفة، وفقرات لطيفة، ومواعظ شريفة، ونصائح نفيسة، وأمثال نظيفة، وأخبار غريبة، حقيقة بأن ينشد فى حقها كل فاضل معتبر:

ففى كل لفظ منه روض من المنى وفى كل سطر منه عقد من الدرر

أو ينشد:

ففى كل باب منه در مؤلف كنظم عقود زينتها بالجواهر

فإن نظم العقد الذى فيه جوهر على غير تأليف فما الدرر فاخر

التزمتُ فيها الاجتناب عن الفحش والسباب الذى هو شيِمة من هو فى تباب، ممن هو رذيل النسب ذليل الحسب، سخيف الحرفة، كثيف الصنعة، الموصوف بالزائغ المنافق والمخادع المماذق، والمعروف بارتكاب ما يغضب به الخالق، واكتساب ما يكتسبه السارق الآبق، والساقط فى المضائق سقوط الحجر من حالقٍ، والهابط من درجات الحاذق إلى سوء الخلائق، والمضروب به المثل عند كل رجل بوصفه بالحالق لكل وافق، وبراشق كل طارق، واللائق لأن يرمى بالطارق، ويسمّى بـ" الفاسق "، ويلقب بالغاسق الذى أمر بالتعوذ منه سيد الخلائق، والسماء والطارق، وأنه لقسم عظيم رائق، إن الاشتغال بالسب والشتم ليس إلا من شأن من هذه أوصافه، وهذه ألقابه، وهذه أسماءه، وهذه آدابه، لا من شأن أهل العلم والحلم، لا سيما ممن ورث هاتين الصفتين كابرا عن كابر، وحَرَث فى المزرعة حرثَ الآخرة فى النشأتين، حائزا المفاخر عن الأكابر:

ولقد دعتنى للخلاف عشيرتى فعددت قولُهم من الإضلال

إنى امرُؤ منى الوفاء سجية وفعال كل مهذب مفضال

وإنى لألقى المرأ أعلم أنه عدوى وفى أحشاءه الضغن كامن

فأمنحه بشرى فيرجع قلبه سليما وقد ماتت لديه الضغائن

وأتيت فيها من الموارد العلمية والمصادر الفهمية ما يتنبه به كل طالب ومبتدئ، ويتنوه به كل جالب ومنتهى، ويهتدى بها كل معتدى، ويغتذى بها كل مغتذى، ويستلذه كل أحوذى، ويستعزه كل مشرقى ومغربى، وخاطبت فى جملة المباحث بالسيد المنصور، لا الناصر المقهور، لأنه ارتدى برداء الخفاء، واعتدى بذراع الجفاء، وارتضى بأن ينادى بالجنينْ فى بطون نساء المؤمنين، واقتدى بشأن المختفين، فناسب أن لا يخاطب هذا الرجل الأجنبى المخفى، بل منصوره القرشى، ونبهته غير مرة على مكائد ناسره ومفاسده الواهية بالمرّة بعبارات حسنة عذبة غير مُرّة، تنفع المبتلى بفساد الأخلاط، لا سيما السوداء والمِرّة شفقة عليه وعلى سائر المسلمين، حفظهم الله عن كل مكر وغدر فى الدين.

وقد كان جمع من الإخوان والخلان ينصحون لى ترك هذه المباحثة والمدافعة، قائلين فيها تضييع أوقاتك النفيسة، ولمحاتك اللطيفة، وأنت أجل من أن تصرفها إلى رد

مثل "التبصرة"، وتشتغل بدفع ما ليس فيه إلا المكر والفخر، والظلم والشتم، والتعدى والتردى، والهزل والعزل، والنباح والصياح، والرفث والفرث، والوَبال والضلال، والعتاب والتباب، والنجش والنحش والفساد، والعناد واللَجاج، والأجاج والنعيق والنهيق والأذى والقذى، والسفاهة والعداوة، والغبار والعِثار، واللغط والشطط، واللغو والحَشو، والطغيان والعُدوان، والسقوط والهبوط، والخدع والردع، والزيغ واللدغ، والاعتداء والافتراء، والتعشيش والتنفيش، لا فيها مباحث حكميّة، ولا مسائل علمية، ولا فوائد مفيدة، ولا فرائد مجيدة، ولا تقريرات سديدة كتقريرات العلماء، ولا تحريرات مجيدة كتحريرات العقلاء، ولا التهذيب كتهذيب الرجال، ولا التذهيب كتذهيب الكمال، فمثل هذا الذى هو أوهن من نسج العنكبوت، جوابه السكوت، وعتابه الصموت، وخطابه الخفوت.

وقد علمت أنهم صدقوا فيما نصحوا، وخلصوا فيما أبرزوا، لكن خوف تعنت المتعنتين، وتفتُّت المتعصبين، وفساد السالكين، وبِعاد الناسكين، رجّح التوجه إلى كتابة الرد على "التبصرة"، بحيث يكون لكل سائل ونائل تذكرة، ويكون بخلوص النية وصدق الطوية فيه زادًا لى فى الآخرة، والمرجو من الخلان الذين اشميتهم الإنصاف والوفاء، والإخوان الذين شرعتهم التباعد عن الاعتساف والجفاء أن يطالعوا هذه العجالة بعين الاعتدال، لا بعين الاعتلال، ويشاهدوا هذه العلالة بقلب سليم لا بقلب سليم مع التحفظ عن غشاوة التعصب، تعصب من فاز بالعَين بالفاء، والتيقّظ عن سِنَة قساوة التصلب تصلب من حاز بالغين بدل الراء.

وأرجو من السيد المنصور وأحزابه رجاء الفاضل المتبحر عن الكامل المتبقر وأصحابه أن لا يعودوا إلى ما مضى من الهفوات والخطيئات، ويكفوا ألسنتهم وأعنتهم عن السلوك فى مسلك المزخرفات، والمحرّمات، ومن عاد فأولئك هم الظالمون، فمن جاءه موعظة من ربه، فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله، ومن عاد فأولئك هم المارقون. أقول قولى هذا، وأستغفر الله لى ولخصومى مع سائر المهاجرين والأنصار أنه تعالى حليم كريم رحيم غفار.

وهذه الرسالة مرتبة على أبواب خمسة وخاتمة:

الباب الأول: فى رد الأقوال المتفرقة الواقعة فى الديباجة والفاتحة، وفيه

دراستان: الأولى: في رد هفوات الديباجة. والثانية: في رد لغويات الفاتحة.

الباب الثاني: في رد ما في الباب الأول من "التبصرة" من الجواب عن إيرادات التي ذكرتها في مقدمة "إبراز الغي".

الباب الثالث: في رد الأقوال المتفرقة الواقعة في الباب الثاني من "التبصرة" المتعلقة الإيرادات التي ذكرتها في خاتمة "إبراز الغي".

الباب الرابع: في رد الأقوال المتفرقة من "التبصرة" المتعلقة بمباحثة "إبراز الغي" و "شفاء العي" وغيرها.

الباب الخامس: في الجواب عن الإيرادات التي تفوه بها صاحب "التبصرة" في الباب الثالث منها.

والخاتمة: في سرد بعض مسامحات صاحب "الإتحاف" في تصانيفه المتفرقة غير ما أسلفنا ذكره في "إبراز الغي" والرسائل المتشتة، ولئن لم ينته ولن يتنبه لأعودنّ إلى إبراز مسامحاته من تصنيفاته التي هي بحار جارية بالمزخرفات، وأنهار سائلة بالمصعفات شفقة على الجاهلين والعالمين، ورحمة على العالَمين، ونصيحة له ولسائر المسلمين، على ما هو شأن العلماء المتقنين، عصمنا الله وإياه من تكاثر الخطيئات، وتواتر السيئات، وحفظنا الله وإياه من جميع المهملات والمضِلات، ونبّهنا الله وإياه من نومة الغافلين والغافلات، وسلك به وبنا على مسلك القانتين والقانتات، آمين يا أرحم الراحمين، يا مجيب الدعوات، ورافع الدرجات، ودافع السيئات، وولي الحسنات، بحرمة حبيبه وصفيه سيد الكائنات، عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعه ألف تحيات، وأزكى صلوات.

الباب الأول
فى رد الأقوال المتفرقة الواقعة فى «التبصرة»
فى ديباجتها وفاتحتها

وهى متضمنة على دراستين :

الأولى : فى رد الأقوال الواقعة فى الديباجة

قوله فى صفحة ٣ : وقد تجنبت فى هذا الجواب سفساف القول ، فإنه نجس عند الطاهرين من البراز والبول .

أقول : انظر ناصرك يدعى الاجتناب عن اللغويات ، ويرتكب مع ذلك السب والشتم والفحش ، ونحو ذلك من حركات أرباب الهذيانات ، مما يبعد عن شأن الشرفاء ، فضلا عن العلماء ، وكل من طالع تبصرة ناصرك ، سواء كان من أتباع الأئمة ، أو ممن وافقك ، شهد بأن " التبصرة " مملوء من الأمور المزخرفة ، وأن مثل ذلك بعيد عن شأن أهل العلم إلا أن يكون ممن حج ، ولم يزر قبر النبى ﷺ .

قوله : اخترت فى مطاوى هذا الجواب التعبير عن الراد الحاسد بالعدو الباغض والعاند ، وهى ليست من السب والشتم فى شىء .

أقول : لعله لم يسمع قوله تعالى : ﴿وَلا تَنَابَزُوا بِالألقَابِ بِئسَ الاسْمُ الفُسُوقُ بَعدَ الإِيْمَانِ وَمَن لم يَتُب فَأولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وقوله تعالى : ﴿وَيلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ الذى جَمَعَ مَالا وعَدَّدَه﴾ ، وقوله تعالى : ﴿يَا أيُّهَا الّذِينَ آمَنُوا لا يَسخَر قَومٌ من قَومٍ عَسى أنْ يكُونُوا خَيرًا منهُم ولا نِسَاء من نِسَاء عَسى أن يكُن خَيرًا منهُنّ وَلا تَلمزُوا أنفُسكُم﴾ ولم يرَ ما ورد فى ذم المتكلمين بمثل هذه الألفاظ فى كتب الحفاظ .

ولعمرى مثل هذا بعيد عن الطلبة ، فضلا عن الكملة ، لا سيما ممن يظن أنه من متبعى الشريعة ، وأنه ينصر مجدد المائة ، وإنى صفحت النظر عما تكلم به ناصرك فى حقى من الردى ، عملا بقول رب العالمين : ﴿خُذ العَفوَ وَأمُر بِالعُرفِ وَأعرض عَن

الْجَاهِلِينَ﴾ تاليًا :

إذا لم تخشَ عاقبة الليالى ولم تستحىِ فافعل ما تشاء
فلا والله ما فى الدين خير ولا الدنيا إذا ذهب الحياء

وقارئًا قول المتنبئ :

وإذا أتتك مذمتى من ناقص فهى الشهادة لى بأنى فاضل

قوله : قال السيوطى فى "الكنز المدفون والفلك المشحون" . . . إلخ .

أقول : قد كمل اقتداء ناصرك بك ، حيث صدر منه مثل ما صدر منك ، فإن هذه النسبة خطأ بلا ريبة يشهد به كل من طالع "الكنز المدفون" من أوله إلى آخره ، واستفاد من مطالبه ، ويؤيده أنه لم يذكره أحد ممن ألف فى ترجمة السيوطى من تصانيف السيوطى ، وقد نسبه صاحب "كشف الظنون" إلى يونس المالكى ، لا إلى السيوطى ، وقد صدق عليكما ما قلت فى حق أحدكما أنه يخالف صاحب "الكشف" فيما يكون صحيحًا ، ويوافقه فيما يكون غلطًا بديهيّا .

قوله : لم يكن بين الراد وبين السيد الماجد سابقة المعرفة ، ولا واسطة اللقاء ، ولا اتحاد الموطن ، ولا وحدة النسب ، ولا توافق الحسب ولا شىء مما سوى ذلك ، ولا كتب إليه خطأ مبتدئًا منه إليه ، ولا طلب كتابًا من مؤلفاته ، ولا اشتاق إليه ، ولا نظر فى شىء من منصنفاته ، ولا رد عليه ولا ورق من مجموعاته ، فى كتب خزانته ولا مخاطبة الخصوم ، ولا ذكر له فى مجالسه ، بل الراد هو الذى أظهر الخلوص ، وطلب منه مؤلفاته ، وأثنى عليها ، فلما تفضل السيد ببعضها أخذ يؤاخذ على بعض كلامه فى حواشيه على الكتب المطبوعة .

أقول : انظر ناصرك كيف يبكى بكاء الثكلى ، ويشكو شكاية الكَسلى ، ما ذا أذنبتُ إن نبّهت على أغلاطك البينة ، ونبهتك بما صدر منك من مسامحاتك المبينة ، وأزلت بذلك الظلامة ، ودفعتُ به الظلم الذى هو ظلمات يوم القيامة ، وأظهرت المنقولات الصحيحة ، وميّزت بين المردود المقبولات النجيحة ، وقصدتُ به حفظ العوام عن الخطأ والضلال ، وأخلصت نية الهداية والكمال ، ولم يزل العلماء من عهد السلف ، وهلمّ جرّا إلى الخلف ، يردون على من غلط وأخطأ من كل طرف ، ويتعقّبون عليه بكل حَرف ، ويصنفون الكتب فى تضعيف مقوله ، ويؤلفون الخُطب فى تزييف منقوله ، وقد

كانوا يرون ذلك آكد الواجبات، صيانة للخليقة عن الخرافات، ولو جمعت التواليف التى ألّفت فى مثل هذه التصاريف، لبلغت مجلدات، بل خرجت عن حد المعدودات.

ولو كان مجرد الرد على الناس مذمومًا لما فعلت الأئمة ذلك، ولو كان التنبيه على لغويات النسناس معيوبًا لما دخلت حملة الملة تلك المسالك، أفتنكر عليّ أن صنفت ما أدرجت فيه الصواب، راجيًا بذلك الثواب، ونصصت فى ما ألفت على الوقائع والبدائع، وذكرت ما فى تأليفك من القبائح والشنائع.

ولا أدرى ما ذا أراد ناصرك من حديثِ عدم اللقاء والمعرفة، والشركة فى النسب والنسبة، أمَا علمت أن تعقب رجل فيما يصدر عنه من زَلَل، لا يتوقّف على أن يكون بين الراد والمردود عليه تعارف لقائى، أو اتحاد وطنى، أو اشتراك نسبى وحسبى، بل الواجب على العلماء شدّ المئزر للنكير، على من يصدر منه اللغو الكثير، والذنب الكبير، واللهو الخطير، والكسب الحقير، ومحاسبة بكل قليل وكثير، ونقير وقطمير، ولو لم يكن بينهما ملاقاة ومشافهة، ومساواة ومخاطبة.

وأما حديث عدم اشتياقك، ونظرك وتوريقك، فهو عجيب عن مثلك، أعاذك الله من ذلك، فإن عدم الاشتياق إلى مطالعة كتب العلماء المعاصرين، من شأن الجاهلين الذين لا يقصدون جمع البدائع واللطائف، والوقائع والشرائف، والمتكبرين المبتخترين الذين يظنون نفوسهم أكمل الناس أشَرَا وبُطرا ورياءً ونِواء للناس، فلا يرفعون رأسًا، ولا يضعون دون أبواب بيوتهم نِبراسًا.

وأما حديث إظهارى الخلوص وطلب تصانيفك والثناء عليه، فهو لا ينافى الرد عليه، فإن قد قضيت ما هو الواجب عليّ، ورجوت بذلك أن يكون لى لا عليّ، إذ الواجب على العلماء هو أن لا يستنكفوا، عن مطالعة كتب معاصريهم ولا يتكبّروا، ولا يتنزهوا عن معاينة زُبر أدانيهم وأقاصيهم ولا يتفخروا، وأن لا يكونوا بُكمًا عُميًا عن الثناء عليها بمدائح تليق بها، ثم إن وجدوا فيها ما يغلب ضره على نفعه، وخبثه على لطفه، وسقمه على صحته، وخطأه على صوابه، يجب عليهم أن يردوا عليها ردا بليغًا، ويبرهنوا على بطلان ما كان قبيحًا وشنيعًا، وخبيثًا وكثيفًا، ويُخلصوا فيه النية، فإنما الأعمال بالنية، ثم هذا الجواب وإن كان كفايةً لا عينًا، لكن المسارعة إلى الخيرات مرغوب فيها عينًا، فطوبى لمن سارع إلى الخيرات، وصار أبا الحسنات، وبادر إلى تبيين

الجهالات والبِطالات، ردا على من صدر منه تزيين الخرافات.

وبهذا ظهر أنه لا منافاة بين الثناء على كتبك، وبين ذمّ زبرك، فإن الحكم مختلف حسب اختلاف الحيثيات، وكذا لا منافاة بين طلبها ومعاينتها، والرد عليها، فإن الحكم مفترق حسب افتراق الاعتبارات.

قوله: ثم إن السيد لما أخبره الناس بصنيعه هذا فى هوامشه ترك معه الكتاب والخطاب والجواب، وسكت عن إساءاته وسيئاته على عادة أولى الألباب، وهو إلى العام الماضى يكتب إليه الخطوط، ويسعى للناس فى ملازمة الرياسة، فلم يقبل السيد سعيدًا.

أقول: تأمّل ما ذا يتفوّه ناصرك، ويصفك بوصف لا يرتضى به أمثالك، أهذه عادة السادات، كلا والله إن عادات السادات سادات العادات، أ هذه طريقة مجدّدى المائة، كلا والله إن هذه طريقة مجدّدى الخرافات، أهذا منهاج أرباب الهداية والاهتداء، كلا والله إن هذا منهاج أصحاب السعاية والارتشاء، أما علمتَ أن الاطلاع على عيوب الناس مفيد لأصاب العيوب ليتنبهوا عليه، ويزيلوا عن نفوسهم العيوب، أما عرف أن تعقب عالم إذا كان صحيحًا لا يستحق هو به ترك الكتاب والخطاب، بل يجب أداء شكره، فمن لم يشكر الناس لم يشكر نعمة ربه، وإزالة ما به تعقّب، وإصلاح ما عليه تعقب، وترك الخطاب والكتاب عند تعقب الناس من الإرجاف، لا يستحسنه فضلاء الناس، بل حملة الأنجاس، بل هو أول دليل على البغضة والحِقد، والمحاسدة والكَدّ، والتبختر والتفخر، فرحم الله من إذا نُبّه على مسامحاته شكر مُنَبّهَه وأزال مغالطاته، وحفظ الخليقة عن سيئاته، وعد تعقب من تعقب من حسناته.

وويل ثم ويل لمن تجبّر وطغى، وتفخر وغوى، وغضب من إيرادات معاصريه عليه، وكرب من تبيان مسامحات ما لديه، وترك الكتاب والجواب، وحُرم الأجر والثواب، وما أحسن قول عمر بن الخطاب: "لا خير فيهم إن لم يقولوا لنا، ولا خير فينا إن لم نقبل"، أخرجه أبو يوسف فى "كتاب الخراج": عن أبى بكر بن عبد الله عن الحسن البصرى، أن رجلا قال لعمر: اتق الله يا عمر، فأكثر عليه، فقال له قائل: اسكت فقد أكثرت، فقال له عمر: "دعه، لا خير فيهم إن لم يقولوا لنا...." إلخ.

وقال حكيم من الحكماء: "من وعظك فقد أيقظك، ومن بصرّك فقد نصرك" –

انتهى- وقال آخر: "من احمر لونه من النصيحة اسودّ وجهه من الفضيحة" -انتهى-.

أيها الناصر غير الزائر، كذبت فيما كتبتَ، فإن ترك الكتاب كان من هذا الجانب، لا من ذلك الجانب، وذلك لأنى كنت أرسل إلىّ صاحب "الإتحاف" المكتوبات، ظنّا منى أنه من العلماء الثقات، واذكره فيه بأوصاف النبلاء وألقاب الفضلاء، فكتبَ إلىّ وأنا إذ ذاك مقيم بحيدر آباد الدكن -صانها الله عن الفتن- وكان ذلك سنة إحدى وتسعين أو اثنتين وتسعين، يُعلّمنى ذكره بخطاب الرؤساء والسلاطين، ويُرشدنى إلى أن أكتب له لفظ النوّاب مع شرائف الخطاب، فعند ذلك محوته من دفتر العالمين، وحسبت أنه ممن ولج فى روح الإمارة وترفّع بنفسه على العالمين، فعند ذلك غلقت أبواب المراسلة غلقًا لا يفتح بعده، وسدّدت نقبات المكاتبة سدّا لا ينقب بعده، ولم أرسل إلى الآن، إلا مكاتبة واحدة مشتملة على سعى بعض الإخوان، عملا بالحديث الذى حكم بالفضل لقابله، يعنى: «الدال على الخير كفاعله» والحديث الذى خرجوه فى كتبهم وصححوا، يعنى: "اشفعوا تؤجروا"، فبلغ إلىّ الخبر أنه كربَ بتلك المكاتبة، وغضب وسبَّ بلا سبب، وأغلظ المقولة بين يدى حامل تلك المراسلة، فتعجبت من ذلك عجبًا كثيرًا، وقلتُ متعجبًا: الله أكبر كبيرًا لبعد مثل هذه الحركة عن أصحاب البركة.

ثم إنى مع امتداد الزمان فى القدح والجرح بحمد الله إلى الآن صافى الجنان عن البغض والحسد والطغيان، لا أتكلم إلا بعلم، ولا أنطق إلا بحلم، مبالغًا فى حفظ اللسان، محافظًا للأركان، مقتفيًا للسلف بإحسان، ولمن خاف مقام ربه جنتان، وهذه عادتى فى رد كل من أردّ عليه أنى لا أبغى عليه، ولا أتجاوز الحد، ولا ألطم الخد، ولا أشتم الأب والجد، ولا أقتحم موارد اللدّ والكدّ، ولا أتكلم فى حقه بكلمات السب والشتم، ولا أصفه فى رسائلى بصفات الغضب والظلم، وأقِفُ عند ظهور الحق، ولا أجانب، وإن كان المردود عليه من الأجانب، ولا آلو جهدا فى بيان الحق الصُّراح، ولا أقصّر فى تبيان الصدق الصَّحاح مع تصحيح النة وإخلاص الطوية، ولا يرتكز فى قلبى البُغض ممن رد علىّ أو سبَّنى ظنا منى أن مثل ذلك نقصٌ له ولا نقص فيه لمِثلى، ولمثل هذا فليعمل العاملون، ولو كره الجاهلون، وبمثل هذا فليفرح العالمون، ولو كره الناقصون.

والعجب كل العجب منك، ومن أنصارك من غرز جريد المنافسة والمباغضة فى صدوركم، وركز سُترة المخاصمة والمنازعة فى قلوبكم، كما تشهد به أخباركم وآثاركم،

وهذا مستبعد عن كل فاضل، فضلا عمن يدعى أنه متقى ومتديّن، ومستعجب عن كل كامل، فضلا عمن ينادى بأنّه محمدى ومحيى السنن.

قوله: مع أن الراد نفسه قد انتفع بمؤلفات مولانا السيد، وعرف منها ما لم يكن يعرفه قبل ذلك بلا ريب، كما يعلمه أكثر الطلبة.

أقول: هذه المعية لا تفيد شيئًا، فإن الانتفاع بمؤلفاتك على تقدير تسليمه لا يخالف تعقبًا ونقضًا، ألا ترى إلى أن الإمام الشافعى قد استفاد من مالك وأهل المدينة، ثم رد عليهم، والإمام محمد انتفع بعلومهم ثم رد عليهم.

قوله: ثم إن السيد كان فارغ التحصيل فى زمان حياة أبيه، وكان له لقاء منه، وهو بمنزلة أبى الراد باعتبار علو السن وسمو الفن والزاد بمثابة ولده باعتبار صغر العمر وقلة العلم.

أقول: أنشدك بالله أيها المنصور، دفع الله عن ناصرك الغرور، وشرّفه بزيارة سيد القبور، قبر سيد أهل القبور، هل سمعت من عالم مثل ذلك، أو سلك أحد من أهل العلم هذه المسالك، كلا والله لا يبرك فى هذه المبارك، إلا الجاهل الخامل الموصوف بالولوج فى المهالك، ولا يتكلم بمثل هذه المزخرفة إلا الهالك، السالك بغير بصيرة فى الليل الحالك، لا من يتصف بالمنصف والناسك، والمتدين الماسك، كبرت كلمة تخرج من أفواههم، وعظمت جملة تبرز من استاههم، هل هو فى عالم الوجود حق يفتخر على كل موجود، هل إحاطته الملائكة من حوله خاشعين، أم نادى مناد له هذا الرجل مرتضى ومصطفى، فكونوا له خاضعين ماله أتجبّر بالولاية وتبختر بالإمارة، وقد ولّى بمثل رياسته من هو أكثر منك ومنه علمًا، وأوفر فهمًا، وأطول باعًا، وأفضل ذراعًا، وأكرم نجوى، وأعظم تقوى، وأنجب نسبًا من الطرفين، وأطيب حسبًا من الوالدين، وأشهر ذكرًا، وأبهر فخرًا، وأزيد بسطة فى العلم والجسم، وأشد سطوة فى الفهم والحكم، فلم يختر هو ولا أحد من ناصريه، ومقرّبيه مثل هذه الجفوة، ولم يسطر مثل هذه الهفوة.

أما سمع أن النبى ﷺ كان ألطف الخَلق تكلمًا، وأنظف الناس نطقًا، فواحسرتاه وامصيبتاه، قد مضى الرسول المكرم صاحب الخُلق المعظم سبيله، وخَلَفَ من بعده خلفٌ أضاعوا الصلوات، واتبعوا الشهوات، واختلطوا بالخبيثات، وخالطوا

بالمُنجّسات، وتكلموا بالخرافات، ونطقوا بالواهيات، وسوّدوا صحائف أعمالهم بالمزخرفات، وكلّفوا كرامهم كاتبى أفعالهم بكتابة المنهيات، الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات، والطيبات للطيبين والطيبون للطيبات، كلا إن الإنسان ليطغى أن تراه استغنى، قائلا أنه عونكم الأعلى، وبحركم الأقصى، أنا المتشيّخ الأكرم، والمتشمّخ الأعظم، لا أظن أحدًا من المعاصرين يساوينى، ولا أحد من الغابرين يدانينى، وأن من سواى من أهل العصر بالنسبة إلىّ كالأطفال غير البالغين مبلغ الرجال، أنا خير منهم علمًا، وأكبر منهم سنّا، وأنا من الرجال.

ولنُسمعك ما فى كلام ناصرك المختفى من الخبث الردىء لفظًا لفظًا، فقوله: إن السيد كان فارغ التحصيل فى زمان حياة أبيه، كلمة خرجت من فم سفيه غير وجيه ولا نبيه، أما علم أن هذه غير كافٍ للفضل، فكم ممن فرغ من التحصيل فى حياة والدى يعد من أصحاب الجهل، وكم ممن كمل فى حياته لا يليق بأن يحضر مجالس درسى، ويستفيد منى لفقد استعداده، وذهاب محصلاته، وكم ممن فرغ فى حياته اتخذ ما كسبه ظهريّا، وحسب بغيّا، وجعل ما علمه شيئًا فريّا، فعُد شقيّا، وقوله هو بمنزلة أبى الراد باعتبار علو السنّ وسمو الفن كلام يستحسنه اللئام، ويستقبحه الكرام، لكونه مفرعًا على ما مرّ سابقًا، فإذا بطل بطل، ولعلك لم تسمع ما اشتهر بالفارسية: بزرگى بعقل ست نه بسال، أى العلو يكون بالعلم والعقل لا بالعمر، فكم من طويل العمر غبى وضال، ومن هو أقل عمرا منه ذكى بالغ إلى رتبة الكمال.

أما قرع سمعك أن ابن عباس حبر المفسرين وبحر المحدثين كان فى أيام الحياة النبوية من الأطفال، ثم ترقى به الحال، إلى أن عرج معارج الكمال، وفاق على شيوخ الصحابة من النساء والرجال، ومن ثم كان عمر رضى الله يعظمه أكبر تعظيم، ويفخمه فى مجلسه أكثر تفخيم، ولا يفعل مثله فى حق غيره مع علوه طبقة، وكبره سنا، وطوله عمرا.

ثم لقائل أن يرد عليك بمثل هذا بأن أبا حنيفة كان أكبر منك سنّا، وأقدم منك عصرًا، وأكثر منك علمًا، وأوفر منك فهمًا، فهو بمنزلة أبيك، بل جد أبيك، وأنت بمنزلة ولده، بل من هو أدنى منه، وهذا يستدعى الأدب البالغ معه، فمالك تضعّفه وترد عليه، وما الذى أباح ذلك لك وحرم لغيرك؟ ومثل هذا يجرى فى جميع إيرادتك على

كل من مضى قبلك، وقد رددت فى كتبك على أستاذك، وهو بمنزلة والدك، وهو المفتى صدر الدين الدهلوى، وما أحسن ما اشتهر على لسان كل رجل وصبى: من حفر بئرًا لأخيه، فقد وقع فيه.

وقوله: لكن دعوته أهل الرأى لا تدع لأحد قلبًا سليمًا، لا سيما كوفة الهند وقُطّان محلة الفرنج، فإن ديانتهم قد انحصرت فى رد أهل الحق قديمًا وحديثًا.

أقول: ما هذه الرعونة؟ وما هذه الخشونة؟ ما هذا الذى تفعله طريقة المناظرة، ولم يناظر مثله أحد فى الأزمنة الغابرة، وما هذا الذى ترتكبه شريعة المدافعة، ولم يفعل مثله أحد فى الأيام الماضية، وإنما شأن المدافع والمناظر أن يجيب عما ورد عليه أو يسلّم بأنه مخطئ قاصر، ثم إذا عاد إليه خصمه بسيفه حفظ نفسه من جرحه، وهكذا إلى أن يختتم الكلام، وينقضى الملام، كل ذلك مع سلامة النطق والصدر والمجانبة عن اللغو والهذر، لا أن ينتدب المردود عليه مع ناصريه للمهاجرة والمباغضة والمنافسة والمدابرة، والملاعنة والمشاتمة، والمجادلة والمكابرة، والمقاتلة والمفاخرة، فيسب الراد وأباه وأعزّته، ويعيب على من توطن بوطنه، وقطن محلته، وبتنابز بالألقاب الركيكة، ولايترك فى الخبط والحطّ دقيقة، والذى نفسى بيده، وقامت نصرتى بقوته، هذا فعل المجانين المقبوحين، لا فعل المعانين الممدوحين، وما أشبه هذا بصنيع الطائفة الشاتمة اللاعنة الباغضة الشاغبة الصائحة الخافضة الناقضة الملقَّبة بـ "الإمامية" و "الرافضة"، حيث يبالغون فى شتم أهل السنّة خلفهم وسلفهم، ويسبّون من يعاصرهم وآباءهم وأجدادهم، ويعيبون على أعزتهم وشركاءهم مسكنًا وموطنًا وبلدًا ومحلة إلى ما تنتهى إليه آراءهم، وتقف عليه أهواءهم.

قوله: أما رأيت أبا الراد كيف رد فى زعمه الباطل على مسند الوقت الشاه ولى الله الدهلوى فى شق القمر، حتى أفحمه بعض طلبة العلم من أهل رامفور باستكتاب الفتاوى من أمصار العرب والعجم.

أقول: إذا لم تستحى فاصنع ما شئت، وإذا لم تخش ربك فتفوّه بما أردت، وإن كان من المكذوب والسُحت والمعتوب والبُهت، انظر ناصرك وصنيعه، وطريقة من رد عليك وصنيعه، كيف ذكرتُ فى "إبراز الغى": عند البحث عن شعرك المددى اسم والدك الماجد بألقاب تدل على أنه من الأماجد، وكيف ذكر ناصرك والدى الماجد بما

يستنكره كل راكع وساجد، فشتّان ما بينى وما بينكم، فكلامى يدل على مرتبتى وكلامكم على مرتبتكم، وكل فرع يشهد بأصله، وكل زرع يخبر عن نسله.

وما أحسن قول الشاعر الماهر المعروف بـ "حيص بيص":

ملكنا فكان العفو منا سجية ... فلما ملكتم سال بالدم أبطح

وحللتموا قتل الأسارى وطالما ... غَدَونا على الأسرى فنعفو ونصفح

وحسبكم هذا التفاوت بيننا ... وكل إناء بالذى فيه ينضح

ثم نسبة البطلان إلى رد الوالد الماجد على محدث الهند ولى الله فخر الأماجد فى قوله: أما شق القمر فعندنا ليس من المعجزات . . . إلخ، وتصويب تقريرات المولوى أحمد على الرامفوى المرحوم الشهير بـ "مولوى دَنَّا" من الخرافات عند كل من له فهم أدنى، وعقل يفهم به الفرق بين كيف وأنّى.

وإن كنتَ فى ريب مما بينا، فانظر رسالتى التى ألفتها ردّا على الراد الرامفورى المسمّاة بـ "جمع الغرر فى الرد على نثر الدرر"، فقد ذكرت فيها ما صدر منه من اللهو والهذر، واللغو والهدر مما يشبه كلام مجانين البشر، وإن شئت قلت: يشبه الحجر والشجر، والغبار والمدر، وطالع أيضًا رسالتين: إحداهما: فى رده الاستقلالى، وثانيهما: فى رد السيف الماضى للفاضل التونكى، كلتاهما للفاضل الكامل فخر الأفاضل والأماثل، حبيبى وشفيقى المولوى وكيل أحمد السكندرفورى، لا زال موصوفًا بالفضل المعنوى والصورى من أرشد تلامذة الوالد الماجد.

قوله: وكذلك رد على والده الشيخ عبد الحليم المولوى محمد صالح أبو الحسن فى رسالته "تمييز الكلام فى بيان الحلال والحرام".

أقول: قد ارتد ردّه فى ذلك الزمان، وتبين ما زان وما شان، وانكشف من هو ذو خلوص ومن اهتم بالطغيان، ولا أدرى أى فائدة فى هذه الزوائد، فالزوائد يجب حذفه، وأى نكتة فى إيراد هذه الشواهد، فمثله يجب كشطه:

زيادة القول تحكى النقص فى العمل ... ومنطق المرء يهديه للزلل

إن اللسان صغيرٌ جرِمه وله ... جُرم كبير كما قد قيل فى المثل

فكم ندمتَ على ما كنتَ قلتَ به ... وما ندمت على ما لم تكن تقل

وهل هذا إلا كما لو أخبرتك أنه قد رد على والدك فلان وفلان من أفاضل

الدوران، ومنهم المولوى وكيل أحمد السكندرفورى رد عليه ردًا بليغًا مقبولا عند كل منتهى غير فَخورى فى رسالته "السجية الرضية"، وغيره من تأليفه البهية.

لكنى لست أسلك مسلك الثرثارين المتشدقين، ولا أرتضى بمنسك المتعسّفين المتنطّعين، ولو ناظرك غيرى من أفاضل عصرى لفعل وفعل، فقصر وكسر، وقشر وأسر، وحسر وحصر، وزجر وعصر، ونهر ونشر، وكهر وشهّر إلى أن يُقبر فيُحشر، ويُنشر فيُنشر.

قوله: من العجائب أن الراد لا يرد على الرافضة الذين ردوا على أسلافه فى الاستقصاء، بل يمدح بعضهم ويرد على الذين لم يردوا عليه وهم من أهل السنة.

أقول: هذا ليس بعجيب عند الأريب، فإن الواجب على العلماء الإقدام برد أهم فأهم، ومن المعلوم أن خرافات الرافضة، ليست بتلك الضارة لعلم أهل السنة أنهم منهم، بخلاف خرافات من يُعدّ من أهل السنة، ويعدّ نفسه من مجددى الملة، فإن ضررها أسرع وأحكم، فدفعه ورده واجب على علماء العالم.

قوله: وكذلك لا يزال يرد هذا الباغض على غير السيد من أهل العلم والصلاح، كمولانا محمد بشير السهسوانى، وهل هذا إلا شأن الذين يريدون علوًا فى الأرض وفسادًا.

أقول: ما أحسن كلام ناصرك حيث يصف نفسه بفمه، ويطلق عليه مولانا، ويطيل فى مدحه، هل سمعتَ عالـمًا يفعل مثل هذا؟ وهل علمت كاملا يرتضى بمثل بهذا؟

فإن قلت: إن مؤلف "التبصرة" ليس هو الفاضل البشير، بل غيره، وهو عبد للنصير، ملقب بـ"المختفى" تحت السرير، مكنى بأم الفرج وأبى العجب موسوم بـ"ميسر العسير".

قلت: كذب والله من فاه بهذا، وافترى أن مؤلف "التبصرة" غير الذى حج ولم يزر قبر المصطفى، فأنا قد علمت من طرز الكتابة والتقرير فى "التبصرة" أنه هو الفاضل البشير الذى رددت عليه فى بحث الزيارة، قال أبو الطيب المتنبى أحمد بن الحسين أحد الأدباء:

فلق المليحة وَهْيَ مسك هتكها ومسيرها فى الليل وهى ذُكاءُ

وبه شهد عندنا جمع من الأصاغر والأكابر، بحيث بلغ الخبر إلى درجة المتواتر، ويدل عليه دلالة واضحة قول مؤلف "التبصرة"، فى الصفحة التسعين بعد المائة: بقى أن قولى: از كسانيكه اين مذهب منقول است نه مجتهد فى المذهب ونه مجتهد فى المسائل، ونه از اصحاب تخريج، ونه از اصحاب ترجيح، ونه از اصحاب متون، وإن كان بظاهره موهمًا لدعوى سلب الأمور المذكورة عن الجرجانى لكن المراد به ما هو خلاف الظاهر، أعنى أن كونه مجتهدًا وغيره غير معلوم، والدليل عليه قولنا: بلكه محتمل ست كه از طبقه سابعه باشد -انتهى-.

فهذه حجة قاطعة على أن مؤلف "التبصرة" نكث بيعته، وهدم نوبته، ونسى ما قدمت يداه، وسهى ما كتبه فى المذهب المأثور وما أبداه من أنه لا يرتضى بمثل هذه الخصلة أن يرد رجل على رجل بنفسه وينسبه إلى غيره طلبًا للخفية، وأنه قد كان ارتكب مثل ذلك، ثم تاب عنه توبة نصوحًا بعد ذلك.

وا حسرة على العباد يسلكون مسالك الفساد، ويطعنون على الغير، ولا ينظرون ما فى أعينهم من القذى والصير، هذا حال هؤلاء الأفاضل الذين يدعون أنهم من محققى الأماثل، فما ظنك بالغافلين القاصرين، ومكروا ومكر الله، والله خير الماكرين.

ثم إنى ما ذا جنيتُ، وأىّ قبح ارتكبت إن رددت على من افترى على جمهور الحنفية، ونسب إليهم استحباب الزيارة مع أن أكثرهم صرحوا بكونها قريبة من الواجب، والقريب من الواجب فى حكم الواجب، وضعّف جميع الأحاديث الواردة فى بحث زيارة لقبر النبوى مع كون بعضها حسنًا على الرأى النجيح السوى، ثم ترقى مما تفوّه، فتفوه فى رسالة أخرى باستحباب الزيارة إجماعًا، وأنكر القول بالوجوب والسنة رأسًا مع إقراره بقول الوجوب فى الأولى، ثم ألّف رسالة أخرى وأفتى فيها بما لا يفتى به مسلم، فضلا عن عالم، أو متعلم إلا من يكون علمه أكبر من عقله، ونظره أكثر من الفهم، وهو أن زيارة قبر النبى ﷺ غير مقدورة وغير ممكنة، وغير مشروعة، وإنها ممتنعة ومحرمة، وملأ هاتيك الرسائل بلغويات المسائل، وهزليات الدلائل، وأتى فيها بما يتعجب الواقف عليه.

فقلت فى نفسى: والله يعلم خلوص قلبى إن سكت عن هذه التقارير ظن الناس صحة تلك الأساطير، فإن نقاد الفنون فى هذه الأزمنة قليلون، وأكثر من فى عصرنا

مغبون غير مصئون، ومفتون غير مأمون، فإذا رأوا هل النقد ساكتين، ولجدّهم فى إحقاق الرشد تاركين، ظنّت صحتها الأفكار الكليلة، وآمَنَت بها الأنظار العليلة، أفتنكر علىّ إن قمتُ فى مقام الإحقاق، وقلت: يا أهل الخلاف والاتفاق إنى آنست نارًا فى هذه البوادى، فتعالوا أميّز لكم بين العادى وبين الهادى، وأفرّق بين التقرير المقبول الموافق للعقول وبين التحرير المغسول المخالف للنقول.

واعلموا أنه ليس إن كل ما ذهب إليه الفاضل المشار إليه بالأنامل، كالشيخ السهسوانى والسيد القنوجى البهوفالى يكون حقّا لكون مؤلفه مقتدى مُحقِا، فكثيرًا ما يكون للجواد السريع كبوة، وللعماد الرفيع هفوة، وكثيرًا ما تكون للصريع سطوة، وللجريح فى المعركة رَجعة وعَودة، فإنما ينبغى أن يعرف الرجال، ويميز بينهم وبين الأطفال بالأقوال، لا أن تعرف الأقوال بالرجال.

أفتنكر علىّ إن بادرت إلى الذبّ عن سنن سيد المرسلين، وسارعت إلى إحياء مآثر المتقين، أفتنكر علىّ إن نقّحت القول الصحيح، وحققت الفعل الرجيح، وميّزت بينه وبين القبيح والشنيع، أفتنكر علىّ إن أزلتُ الظلامة، ولو لم أقُم للإزالة لم تزل إلى قيام القيامة، وما أحسن قول المتنبى أحد الأمجاد:

أتنكر ما نطقتُ به يديها وليس بمنكر سبق الجواد
أراكض معوصات القول فأقلتها وغيرى فى الطراد

أفتنكر علىّ أن دفعت السُّقم وأثبت صحيح الحكم، كل ذلك مع حلم، وهذه شريعتى مع من أرد عليه، وطريقتى مع من أنازعه وأزجر عليه، فلا أتكلم بفحش وسبّ، ولا أناظر مع غضب وكربٍ، ولا أجهّله ولا أشتمه، ولا أحمّقه ولا أعيبه، ولا أتجاوز عن الحد، فاسبّ الأب والجد، ولا ألقّبه بالألقاب المكروهة كالباغض والحاسد، ولا أطلق عنان اللسان فأقع فى الطغيان الكاسد، وهذا هو الطريق الذى يسلك عليه الأماثل المناظرون والأفاضل المنازعون، وكثيرًا ما أنشد قول الحريرى:

شكرا لربى وفضله الغزيرى لا بطرًا وفخرًا فلست أنا بفخورى
أنا امرُؤ ليس فى خصاءه عيب ولا فى فخَاره رِيب

وشغلى الدرس والتبحر فى العلم طِلابى وحبذا الطلب أغوص فى لجة البيان، فأختار اللآلئ منها وأنتخب، وأجتنى اليانع الجَنىّ من القول وغيرى للعود محتطب، ما

المكر بالمحصنات من خُلقى، ولا شِعارى التمويه والكَذِب، وأما المشاغب المُفاخر، وإن كان ماليًا المعائب خاليًا عن المفاخر، والمخاصم الفاجر والمشاتم الغادر، فيغضب ويغضب، ويكرب ويكرب ويسب الراد وإن كان خيرًا من حاضر وبادٍ، ويلقّبه بالألقاب الخسيسة، ويطلق عليه الألفاظ الكثيفة، فتارة يقول: إنه حاسد وكاسد، وتارة يقول: إنه فاسد وعاند، ولا يكتفى عليه، بل يقول: أنت كذا وكذا، وأبوك كذا وكذا، وعلماء بلدتك ومحلتك طورهم كذا وكذا، فيذكر جملة من المثالب والمعائب، مع صفح النظر عن الفضائل والمناقب، وإن كان أكثر ما يذكره مكذوبًا من نفسه، ومفترى من عنده، وغرضه من هذه القعقعة الـمُلقية فى المَزلفة أن يسكت راده عن رده، طلبًا لحفظ عِرضه، وأن يفتخر هو بذلك بين البَطَلة، ويُمدح بذلك بين الجهلة.

وليس العجب من المشى على هذا الممشى، حفظ الله كل عبد عن هذا المسعى ممن هو جاهل وأعمى، وجادلُ وأدنى، وبأقل لا يموت ولا يحيى، وناقل فى ترويج الأباطيل يسعى، فأخذه الله نكال الآخرة والأولى، أن فى ذلك لعبرةً لمن يخشى، إنما العجب ممن يقول: إنّى مجدّد للدين المتين، ومِحدّد للشرع المبين، أو إنّى أُحق الحق، وأُبطل الباطل، وأنصرُ السيد الشريف سيد الأفاضل، فيسلك على هذا المسلك، ويبرك بهذا المبرك، فليحذر ثم ليحذر من أن يصير من الأخسرين أعمالا، الذين ضلّ سعيهم فى الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا، ولو لا خوف هلاك الهالكين، وضلالة السالكين، لكان ترك الكلام معهم أحرى، والسكوت عن لغوياتهم وهزلياتهم أولى.

قوله: أرسل الراد نسخًا من إبراز غيه إلى مكة من دون انتظار لجوابه ظنا منه أن رسالته هذه لا يكون عليها جواب، وهذا كتابنا "شفاء العى" لم أرسله إلى مكة ولا إلى المدينة، ولا إلى أحد من أهل الكوفة مع كونه مشتملا على المناظرة الحقة... إلخ.

أقول: فيه ما فيه، أما أولا فهو أن نسبة إرسال "إبراز الغى" إلى مكة إلى مؤلفه كاذبة واهية، كاسدة ساقطة، فإنى لم أرسله إلى الحرمين الشريفين، ولا إلى بلاد الشام، ولكن الله أوصله إلى ذلك المقام بوساطة المسافرين الكرام، والواردين العظام، وهذه آية المقبولية، ولله الحمد على ذلك كل بكرة وعشية.

وقد علم الناس من عادتى وإن لم يعلمه النسناس ذو عداوة وعتى أنى كلماأصنّف من الدفاتر والرسائل، ويُطبع فى مطبع من المطابع، لا أرسله إلى جميع الأفاضل، طلبا

للجاه والحشمة، ولا إلى مشاهير المواقع رجاء للرياء والسمعة، فإنما أهديه إلى مشاهير العلماء، وأقسّمه على الطلبة والأذكياء، فيشتهر غاية الاشتهار، وينتشر نهاية الانتشار، تُشَد إليه الرحال، وتتداوله الرجال من الرجال، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من أهل الكمال، وهو العلى المتعال، وكذا لا أهتم بطبع التقاريظ الطويلة العريضة، والمدائح الوسيعة الغفيرة، وألقاب المكاتيب التى يرسلها إلىّ أصحاب العلم، وأرباب الفهم، مع طبع تلك الرسائل والدفاتر، إلا ما يطبع بإصرار بعض الأكابر، أو الأصاغر، وهو قليل نادر، ظنا منى أن تصنيفى إن كان مقبولا عند خالقى، وهو غاية مقصدى، ونهاية مرصدى، فهو حسبى، فهو الذى ينشر رسمه بنفسه، ويشهر اسمه فى جميع الأرض طوله وعرضه، ويذكره بخير فى سماءه وأرضه، ويجعله هاديًا ونافعًا لخلقه، من دون أن يحتاج ذلك إلى ضم ضميمة من تقريظ مدحىّ، أو توصيف حمدىّ، أو ألقاب طويلة عريضة، وإن كان غير مقبول عند الخالق، فالأحرى به أن لا يروج اسمه، ولا يكثر ذكره، ويكون غير نافق.

ومن عاداتى أيضًا أنى كلما أصنف مؤلفًا، سواء لتحقيق مسألة، وللحق منقّحًا، أو كان لترديد رجل، أو امرأة، ولقوله مزيّفا لا أمنعه عن كل طالب وسائل، من غير سعى الوسائل، ولا أجعله كذنب يكتسبه الرجل مخفيا، وعيب يرتكبه الرجل مُخليا، فيهتم فى اختفاءه، ويستحيى من إظهاره وإعلاءه.

وقد شهد الأكياس من الجنة والناس أن هذه العادات سادات العادات، وهى التى ينبغى أن يختارها السادات، فعادات السادات سادات العادات، ولله الحمد بملأ الفم على أن جبلنى على هذه الكرامات، لا أقول هذا فخرًا، بل تحدثًا بالنعمة وشكرًا، تذكر واقعة "التبصرة" فإنه من حين بدأ بطبعها فى دهلى بإدارة السيد معظم مالك المطبع الفاروقى اهتممتَ باختفاءها كاختفاء المخدّرة المبتكرة، وقد انتشر الخبر بذلك فى الأطراف والممالك.

فبينا على ذلك إذ أوصل إلىّ بعض أحبابى الواردين من دهلى إلى بلدتى ورقتين من "التبصرة"، اختطفهما فى دهلى بخفية، فوصل الخبر إليك أن بعض أوراق جمع ناصرك قد وصل إلى من يردّ عليك، فكربت وغضبت، وفحشتَ وسببتَ، ووصل منك إلى السيد المعظم الزجر، ووعيد الهجر، متضمنًا للاستفسار بأنه كيف وصل إلى

الرّاد، ومن أوصله من العباد، مشتملا على التخويف الشديد والوعيد، والترهيب بأنك غفلتَ وما عقلت، وخُنتَ وما ائتمنتَ، وظلمتَ وما أنصفتَ، لعلك أوصلت ما أوصلت، وكسبتَ ما كسبت، فإن لم تكن أرسلته أنت فلا ريب أنك نمتَ وما استيقظتَ، حيث اختطفه رجل من مطبعك ومقرّك، وما علمتَ الحذر الحذر من هذا الغدر، فإن لم تتب فأرسل إليّ كتبى، لا أريد طبعها عندك، وكن معزولا من طبع زُبُرى، لا أذرها لديك.

ولـمّا وصل خبر هذا الخبر إليّ، تعجبت، بل وكل رجل تعجب من ما لديه ولدىّ، وقلنا: ما لهذا يكتب ردًا ويرسله طبعًا، ويخفيه كما يخفى الذى يتجاوز حدًا، ويكتسب ذنبًا، وخلاصة المرام أن عاداتى وعاداتك فى الأبواب المتفرقة، مختلفة غير مؤتلفة، فلا تنسب إليّ ما هو شريعتك، ولا تظنن بى ما هو طريقتك، أسأل الله الكريم ذا الفضل العميم والطول القديم، والحَول الجسيم، أن يُزيل عنى وعنك سيئات العادات، مما تنزّه عن السادات، ويكثر لنا ولك الباقيات الصالحات، ويعفو عنا وعنك الخطيئات، قل لناصرك المختفى يقول: آمين على هذا الدعاء البَهِيّ، ويتوب من الكذب الجلى، والكسب الشقى.

وأمّا ثانيًا: فهو أن قوله: ظنا منه . . . إلخ، عجيب جدًا، فإن إرسال مؤلِّف مؤلَّفه إلى بلد لا يكون مبنيًا على ظن عدم جوابه قطعًا، بل يكون ذلك لينتفع به العالمون فى الحال، ويحترز الجاهلون عن سيّئ المقال، وتحصل لهم الهداية فى البدء والمآل، وتزول عنهم الضلالة بالاستعجال، سواء ظنّ أن المردود عليه يجيب عنه، أو يظن أنه يسكت عنه.

وأما ثالثًا: فهو أن نسبة هذا الظنّ إليّ داخلة تحت الظن الخبيث، فإن الظن أكذب الحديث، وكنتُ لا أظن أنه لا يكون لـ" إبراز الغى" منك جواب، وإنك تترك الخطاب، نعم كنت أظن أمرين، وقد صدق ظنى بتحقق الأمرين: أحدهما: أن جوابه لا يمكن منك وحدك، بل إذا جمعت أعوانك وأنصارك، وناديتَ شيعتك وعشيرتك، فيجتمعوا لك، ويتفقوا لنصرتك، فيكتبوا بائتلافهم جوابًا، وإن كان خرابًا، أمكن وجود الجواب، وإن كان باعثًا للعذاب.

وما أحسن قولي حين أخبرت عن قولك الذى سطرته إلى بعض أحبابك، فإنك

كتبت مرة مغاضبًا عليّ ماله يرد علي، وإني قادر على استئجار عشرين كاملا فيردون عليه، ويكشفون عما لديه، فأنشدتُ في الفور من غير تأمل وغور:

إن قومي تجمّعوا ولقتلي تحدّثوا لا أبالي بجمعهم كل جمع مؤنّث

وقلت: بون بعيد بيني وبينه، فإنه محتاج في الرد عليّ إلى استئجار العشرين، وأنا قادر على الرد على العشرين، بل المئين، من غير احتياج إلى ناصر ومُعين، وذلك فضل الله المبين، يؤتيه من يشاء، ويختص برحمته من يشاء، ولو كره الضنين.

وثانيهما: أن الجواب إن كان لا يكون إلا مملوءً من السبّ والشتم والطغيان، على ما هو مقتضى يأس الإنسان، فإنه إذا يئس الإنسان طال لسانه، وسال لعابُه، وكثر التهابه، وكبر لِعابه، وتفوّه بما لا يعني، وأتى بما لا يُغني.

وأما رابعًا: فهو أن تخيل كون "شفاء العيّ" مشتملا على المناظرة الحقة، ليس إلا كتخيل صاحب الاستقصاء وشيعته بكون جميع كتبه مشتملة على المناظرة الحقة.

قوله: والذي نفسي بيده إني عندما اطلعت على إبراز غيّ الراد، وأحطت علمًا بما فيه من السفروالفساد، استحييت حياءً شديدًا من أن أكتب عليه الجواب، أو أخاطبه بخطاب.

أقول: حق لك ولأنصارك أن تستحييَ من تعقبات الرادّ النقاد حيث تعقبك بما لا يمكن جوابه، ولا يتيسر دفعه، إلا أن يكون بالسبّ بلا سَبَب، وتكلم ألفاظ من هو رذيل النسب، والتشيخ والتشمّخ كعادة خبيث الحَسَب، والإقرار بأني جامع اليابس والرطب، حمّال الحطب، وإن أنجر ذلك إلى العَطَب.

قوله: وها أنا أستغفر الله العظيم من الابتلاء بمثل هذا الرد على ذلك الراد الذي لا يهتدي إلى بياض، ولا إلى سواد.

أقول: هذا الاستغفار يحتاج إلى الاستغفار من المنصور والأنصار، فإن مثل هذا الاستغفار معدود من الذنوب الكبار، فإن التوبة عبارة عن الاستغفار مع الندم، لا عن الاستغفار مع الشتم، هذا عجب عُجاب تستغفر وتصر على السِباب، غافلا عن قول الصادق المصدوق: «سباب المسلم فسوق».

وما أحسن قول ابن الرومي الصادق على من يشتكي سب غيره، وهو يسبح في بحر الطغيان والعدوان:

تُشكى المحبَّ وتشكو وهى ظالمة   كالقوس تُصمى الرَّمايا وهى مِرنان

وإنى بفضل الله الغنى فى عزلة، وإعراض عن حركة أهل زمانى، وقرضهم بالمقراض، لا أبالى من اعتدى منهم ورمانى، ولا أترك إحقاقَ السَّوىّ وإن سبّنى خصمى وآذانى، لا أشتغل بسبّه وشتمه، ولا يسمع أحد منّى له ذكرًا، ولا أقول فى حقه بسبب ذلك: هُجرًا.

والعجب أنك تدعى المناظرة، ولا تتصور ما اشترط للمباحثة، ولا تعلم ما قررت لها الأئمة من الآداب الملتزمة.

قال فى "الآداب الباقية شرح الشريفية": قال الإمام الرازى: يجب على المناظر أن يحترز عن الاختصار فى الكلام عند المناظرة كيلا يخل بالفهم، وعن التطويل فيه لئلا يؤدى إلى الإملال، وعما لا دخل له فى المقصود كيلا يخرج الكلام عن الضبط، ولا يلزم البعد عن المطلوب، وعمّن كان مهيبًا محترمًا، إذ هيبة الخصم واحترامه ربما يزيل دقة نظره وجودة طبعه، وأن لا يستعمل الألفاظ الغريبة أو المحتملة للمعنيين بلا قرينة معينة للمراد، وأن لا يضحك ولا يرفع الصوت، ولا يتكلم بكلام السفهاء عند المناظرة، لأنها من صفات الجهّال ووظائفهم، فإنهم يسترون بها جهلهم، وأن لا يحسب الخصم حقيرًا كيلا يصدر عنه بسببه كلام ضعيف، حتى يغلب عليه الخصم الضعيف -انتهى- .

قوله: ولولا أن السباب شيمة المرتاب من طوائف الشيعة ومن يوافقهم فى الأكل والشرب لأسمعتك منه شيئًا.

أقول: يا أهل النُهى والعقول! انظروا إلى هذا المقول، هل نطق به أحد من أهل المناظرة؟ هل تكلم به أحد ممن تصدى للمباحثة، يبرأ ناصرك من خصال الشيعة، ويتكلم بالكلمات الشنيعة، يفر منهم، ثم يتشبه بهم، وقد قال النبى ﷺ: «من تشبّه بقوم فهو منهم» فهو من الذين ينهون عنه وينأون عنه، وإن يُهلكون إلا أنفسهم، وهل بقى فحش، وهَذَر، ولغو، وهَدَر لم يتكلم به فى "التبصرة"، هل من سب لم يأتِ به فى تلك الأوراق المنتشرة.

أما ترى ما فيها من كلمات المباغضة، والمنافرة تَتْرى، فانظر ما ترى، أما تشعر ما فيها من الهذيانات والهزليات، فمالك تتمارى، وما ذا الذى بقى من ألفاظ السباب الذى يقول فى حقه: لأسمعتك منه شيئًا، إلا أن يكون المراد ألفاظ السباب التى يختارها

الصوّاغون والصبّاغون والصائغون، والحائكون والحَجّامون والحرّاثون والأكّارون والزّارعون فى محاوراتهم عند مخاصماتهم، وقد أخذ من ذلك أيضًا نصيبًا وافرًا وحظًا باهرًا.

وقد نصح لى جمع من أماثل الدهر وأفاضل العصر، وأصابوا فى ذلك وما أخطأوا بأن لا أتوجه إلى رد "التبصرة" الملقبة بـ"المزخرفة" قائلقين أوقاتك النفيسة، أجل من أن تتوجه إلى هذه المزخرفات، ولمحاتك النظيفة، أعز من أن تصرفها فى رد هذه الخرافات، ولما بلغ الأمر إلى ما ترى من تقريرات كريهة، وتحريرات سقيمة، لم يبقَ لطف المباحثة لخروج المنصور وأنصاره عن حيّز أصحاب المناظرة، فقلت لهم: هب صدقتم ونعم ما قلتم، لكن خشية وقوع الجهال فى أودية الضلال تزعجنى وتهيئنى على أن أدخل فى هذه المسالك، فأهدى السالك فى الحوالك، وأميّز بين الناسك والهالك، ولولا خوف ضلالة الناس بالدخول فى الوسواس لتركت الخطاب مع الأنجاش الذين لا يفهمون أمرًا، ولا يعقلون خُبرًا، ولا يعظمون حبرًا، ولا يتفوهون إلا نُكرًا، والله أسأل أن يصفح عن زلاتى ويُخفّف ميزانى بإلقاء سيئاتى على ظهور الهمّازين اللمّازين العيَّابين السبَّابين الثرثارين الفحاشين، وأن يُجنّب أقلامى عن تسطير ما يُذهب بحسناتى، ويُخرّب أُخرياتى، وأن يلهمنى الصبر الجميل، ويُعطينى الجزيل، وهو حسبى ونعم الوكيل، وهو ربى ونعم الكفيل.

الدراسة الثانية: فى رد ما فى الفاتحة

قال ناصرك المختفى فى الصفحة الثامنة: أما الفاتحة ففى بيان أمور وجب الاطلاع عليها زيادة للبصيرة فى المطلوب.

أقول: قد قضيتَ ما وجب عليك، والله يجزيك على صنيعك، وأنا أقضى ما هو الواجب علىّ بل على سائر العلماء، بحيث تنشرح به صدور الفضلاء، ثم قال: الأمر الأول أنى لست أدّعى أن صاحب "الإتحاف" معصوم لا يقع منه غلط خطأ أو نسيانًا، فهذا خصيصة رب العالمين، وكل بنى آدم خطّاء، والتوابون خير الخطّائين، وجحد آدم فجحدت ذريته، ونسى آدم فأكل من الشجرة، فنسيت ذريته، وخطأ آدم وخطأت

ذريته، وأول ناس أول الناس، والإنسان يساوق السهو والنسيان، فصدور الغلط خطأً أو نسيانًا غير بعيد عن البشر أيًا ما كان، نبيًا كان أو رسولا، صحابيًا أو تابعيًا، صديقًا أو محدثًا، صالحًا أو مجتهدًا، ولكن غرضى أن أغلاطه إن تثبت كونها أغلاطًا ليست من جنس أغلاط الطلبة والقاصرين ممن بضاعتهم فى العلم مزجاة، بل من جنس السهوات المنسوبة إلى المهرة الكاملين، البالغين فى العلم أقصى الدرجات، وهى التى تعترى غالب المؤلفين تارة من قبل النسخ، وتارة من قبل الطبع، وأخرى من جهة عدم النظر الثانى، ومرة من جهة أخرى، فكما أن تأليفاتهم مع ذلك ليست مما لا ينتفع به، فيترك ويهجر، فكذلك حال تأليفات الشريف حذوًا بحذو، وسواء بسواء من غير أن يجحد وينكر.

أقول: ههنا كلام من وجوه تبين لك أن هذه النصرة لك من ناصرك غير مقبولة ومصئونة، بل عن سَنَن التديّن معدولة ومغبونة عند أرباب الإنصاف، وإن فى سياقها ما يستنكف عنه عقل العالِم، بل العالَم أشد الاستنكاف:

الأول: أن ذكر خطأ آدم على نبينا وعليه الصلاة والسلام ونسيانه وجحوده فى أثناء نصرته سيده لا يخلو عن سوء أدب بالجد الأعلى، ولا تغرر بإطلاق الله ورسله، فلا يجوز للأدنى ما يجوز للأعلى.

وقد شنع جمع من أهل العلم والفضل على مثل هذا الصنع، وقبحوه أشد القبح، وأوجبوا على فاعله التعزير، وشدّدوا على مرتكبه الزجر والنكير، وشهدوا بأنه منكر من القول وزور، لا يليق ارتكابه لمن له أدنى شعور.

قال القاضى عياض فى "الشفاء": الوجه الخامس أن لا يقصد نقصًا ولا يذكر عيبًا ولا سبًا، ولكنه ينزع بذكر بعض أوصافه. أى النبى صلى الله عليه وسلم، وكذا غيره من الأنبياء، ويستشهد ببعض أحواله الجائزة عليه فى الدنيا على طريق ضرب المثل أو الحجة لنفسه أو لغيره، أو على التشبه به أو عند هضيمة نالته أو غضاضة لحقته ليس على سبيل التأسى والتحقيق، بل على مقصد الترفيع لنفسه أو لغيره، أو على سبيل التمثيل وعدم التوقير لنبيه، أو على قصد الهزل والتنذير بقوله كقول القائل إن قيل فىّ السوء فقد قيل فى النبى ﷺ، وإن كذبتُ فقد كذب الأنبياء، وإن أذنبت فقد أذنبوا، أو أنا أسلم من ألسنة الناس، ولم تسلم منهم أنبياء الله ورسله، أو قد صبرت كما صبر أولو العزم من الرسل، أو كصبر أيوب، أو قد صبر نبى الله على عداه، وحلم على أكثر مما صبرت،

وكقول المتنبى:

أنا فى أمة تداركها الله غريب كصالح فى ثمود

ونحوه كثير فى أشعار المتعجرفين فى القول، المتساهلين فى الكلام، كقول المعرى:

كنت موسى وآفته بنت شعيب غير أن ليس فيكما من فقير

وكذلك قوله:

هو مثله فى الفضل إلا أنه لم يأته برسالة جبريل

ونحو منه قول الآخر:

وإذا ما رفعت راياته خفقت بين جناحى جبريل

فإن هذه وإن لم تتضمن سبا، ولا أضافت إلى الملائكة والأنبياء نقصًا، ولا قصد قائلها ازدراء وغضا فما وقّر النبوة، ولا عظّم الرسالة، ولا عزر حرمة الإصطفاء، ولا عزز خطوة الكرامة حتى شبّه من سبّه فى كرامة نالها، أو معرة قصد الانتفاء منها، أو ضرب مثل لتطييب مجلسه، أو أغلاء فى وصفه بتحسين كلامه بمن عظّم الله خطره، وشرف قدره، وألزم توقيره، وبرّه ونهى عن جهر القول له، ورفع الصوت عنده، فحق هذا إن درئى عنه القتل الأدب وسجن وقوة تعزيره بحسب شنعة مقالة، ومقتضى قبح ما نطق به ومألوف عادته لمثله أو ندوره أو قرينة كلامه، أو ندمه على ما سبق منه، ولم يزل المتقدمون ينكرون مثل هذا ممن جاء به -انتهى ملخّصًا-.

الوجه الثانى: أن صدور الخطأ والنسيان وإن كان غير بعيد عن البشر، لكن الإصرار عليه، وإصلاح ما لم يصلحه الدهر بعيد عن البشر، لا يختاره إلا من عُجنت طينته بالشرّ، لا سيما إذا نبّه الخاطئ على خطئه أحد من أرباب الفهم، وحصل له أيضًا علم أنه لا شبهة فى كونه من زلة القدم وطغيان القلم. قال الله تعالى فى كتابه المعلى: ﴿وهو ألدّ الخصام﴾ وقال فى موضع آخر: ﴿بل هم قوم خصمون﴾ وقال فى موضع آخر: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلا﴾ وقال تعالى فى موضع آخر: ﴿يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون﴾ وفى الباب أخبار شهيرة، وآيات كثيرة تنادي بأعلى النداء على أن الإصرار على ما علم خطأه، وكتمان الحق بعد ما كشف عنه غطاءه من أقبح الصفات الإنسية، وأشنع الأخلاق الرديئة.

الوجه الثالث: أن قوله فى باب أغلاطك: إن تثبُت كونه أغلاطًا ينادى بأنكم ومن نصركم إلى الآن فى شك وريب، ولم يحصل لكم اليقين بكون أغلاطكم أغلاطًا بلا ريب.

وهذا أمر عجاب بلا ارتياب، فإن أغلاطكم فى تصانيفكم وإن كان بعضها مما يحتمل أن يكون موردا للشبهة، ويختص بعلم ذلك الخاصة دون العامة، فإن أكثرها - وللأكثر حكم الكل- مما يحكم بكونها أغلاطًا الكل، ويحصل التيقن بذلك للطلبة، فضلا عن الكملة.

ولنذكر ههنا على طريق النموذج نبذًا منها مما قصصنا عليك فى "إبراز الغى الواقع فى شفاء العى"، ومما لم نقصصه هناك، وبالنموذج يعرف الأصل، والفرع يشهد بحال الأصل، وسنعود إلى ذكر ما نذكره ههنا مما لم نذكره فى الإبراز وفيما قبله مع غيره من المسامحات الواضحة فى الخاتمة من هذه الرسالة، أحسن الله بدايتها وخاتمتها، وجعلها فريدة بين أمثالها وأقرانها.

فمنها: أنكم كتبتم فى ترجمة أبى عبد الله محمد بن أبى نصر الحميدى من المقصد الثانى من "إتحاف النبلاء": وفاتش در سنه ثمان وهشتاد وأربعمائة، وهذه العبارة مما يضحك عليها الأطفال، فضلا عن الرجال.

ومنها: أنك ذكرت فى المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر أمالى محمد بن سلامة القضاعى أنه مات سنة ثمان وخمسين وثلاثة مائة، وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ به وفاته فى ذلك المقصد عند ذكر شهاب الأخبار له غلط فاحش. قال السمعانى فى "كتاب الأنساب" بعد ذكر أن القضاعى نسبة إلى قُضاعة بضم القاف قبيلة عند ذكر من انتسب إليها، ومن المتأخرين القاضى الإمام أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعى قاضى مصر، سمع جماعة كثيرة، وصنّف كتاب الشهاب ومطرح الأسانيد، وتوفى سنة أربع وخمسين وأربعمائة بمصر، قال الخطيب: لقيته بمكة-انتهى- وكذا أرّخ وفاته اليافعى فى "مرآة الجنان"، والسيوطى فى "حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة"، والذهبى فى "تذكرة الحفاظ" وغيرهم.

ومنها: أنك ذكرت فى المقصد الأول منه أيضًا عند ذكر مسند عبد بن حميد: أنه توفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وهذا أمر يحكم بكونه غلطا من تيسرت له مطالعة

صحيح مسلم وغيره من الكتب الحديثية، فقد علّق له البخارى فى صحيحه فى دلائل النبوّة وسمّاه عبد الحميد، وروى عنه مسلم فى "صحيحه" فى كتاب الإيمان وغيره، والترمذى فى جامعه، ومن المعلوم أنهم لم يدركوا المائة الرابعة، بل ماتوا قبلها بكثير. وقال الذهبى فى "تذكرة الحفاظ": وكفاك به حجة عبد بن حميد أبو محمد الكشنى مؤلف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك، واسمه عبد الحميد، رحل على رأس مائتين فى شبابه، فسمه محمد بن بشر العبدى ويزيد بن هارون، وابن أبى فديك وعبد الرزاق وطبقتهم، كان من الأئمة الثقات، مات سنة تسع وأربعين ومائتين -انتهى- ومثله فى "بستان المحدثين" و "أنساب السمعانى" و "طبقات الحفاظ" و "مرآة الجنان" وغيرها.

ومنها: أنك ذكرت فى المقصد الثانى منه فى ترجمة الحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الإصفهانى مؤلف حلية الأولياء وغيره أنه مات فى ثامن المحرم سنة ثلاث بعد أربعمائة وعمره أربع وسبعون، وأن ولادته فى السنة السادسة والثلاثين بعد ثلاثمائة.

وهذا أمر عجيب، وصدوره عن الأديب اللبيب غريب، أما أولا فلأن ولادته لما كانت فى السنة التى ذكرتها، ووفاته فى السنة التى سطرتها لم يكن أن يبلغ عمره إلى مدة قدرتها، فإنه إذا حذف من المائة الرابعة ست وثلاثون بقى أربع وستون، وإن ضمت معه سنة ولادته بقى خمس وستون، وإذا ضم معه مقدار السنتين من المائة الخامسة، أو مقدار ثلاث إذا حسبت سنة وفاته سنة كاملة لم يبلغ المجموع إلى ما ذكر، وهذه صور الجمع على ما يعلمه الأطفال، فضلا عن الرجال ٦٤+٢=٦٦، ٦٤+٣=٦٧، ٦٥+٢=٦٧، ٦٥+٣=٦٨، فالحاصل إما ست وستون، أو سبع وستون، أو ثمان وستون.

وأما ثانيًا: فلأنك ذكرت فى المقصد الأول عند ذكر الحلية ودلائل النبوة وغيرهما أن وفاته سنة ثلاثين بعد أربعمائة، وهذا هو الصحيح، كما ذكره الذهبى واليافعى وغيرهما، فبين كلاميكم تناقض واضح، وتساقط لائح.

فإن قلت: إن ذكر الثلاث ههنا وقع فى الكتاب من الناسخ، وذلك لأن الثلاث تعبيره بالفارسية سه والثلاثون تعبيره سے، فكتب الناسخ لفظ سه مكان سى.

قلنا لك: على تقدير تسليمه فكيف قولك هفتاد وچار سال عمر داشت، يعنى كان عمره أربعًا وسبعين، إذ الثلاثون إذا جمع مع أربع وستين، أو خمس وستين، أو جمع التاسع والعشرون بحذف سنة الوفاة مع أحدهما، لم يصر المجموع بمقدار ما

ذكرت، فإن الحاصل من الجمع إما أربع وتسعون، أو ثلاث وتسعون، أو خمس وتسعون، ومن المعلوم أن تعبير التسعين بالفارسية نود، وتعبير السبعين هفتاد، وهذان اللفظان مما لا يشتبه أحدهما بالآخر على كاتب وناظر، وإن كان موسومًا بالعاهر والعائر.

ومنها: أنك ذكرت في باب الوضوء من "مسك الختام شرح بلوغ المرام" ما معربه: أن ابن خلكان ذكر أن ولادة الدارقطني كانت سنة ست وثلاثمائة في ذي القعدة ووفاته يوم الأربعاء الثامن أو العاشر من ذي القعدة، وقيل: ذي الحجة سنة خمس وثمانين وثمانمائة -انتهى- وهذا أمر لعله صدر في حالة اللهو والغفلة، لا في الصحو واليقظة، أما أولا فلأنه لا وجود لهذا الذي نقلت من تاريخ وفاته في "تاريخ ابن خلكان"، وهذه نسخة المطبوعة متداولة بين الطلبة والكملة، فلينظر فيها من شاء الاطلاع على بطلان هذه النسبة، فهي فرية بلا مرية.

وأما ثانيًا فلأنّ وفاة ابن خلكان سنة إحدى وثمانين وستمائة، كما ذكره اليافعي في "مرآة الجنان" وابن شهبة في "طبقات الشافعية" وغيرهما من أرباب الخُبرة، فهل يعقل أن يذكر ابن خلكان في تاريخه الذي ألّفه في حياته موت الدارقطني في المائة التاسعة، وليس له وجود في دار الدنيا في تلك المائة، إلا أن يقال أنه صنفه في مدفنه وأدرجه في مضجعه.

وأما ثالثً: فلأنه لو كان كذلك لكان أدرك الدارقطني جمع من المحدثين الذين كانوا فيما بين تاريخي ولادته ووفاته، كالنووي وابن الصلاح والقاضي عياض والعراقي وابن الملقن والعيني وابن حجر وابن تيمية وابن القيم وابن رجب وابن عبد الهاد والذهبي والسيوطي والسخاوي وغيرهم، وبطلانه أظهر من الشمس وأبين من الأمس.

وأما رابعًا: فلأنه لو صح ما ذكره من التاريخين المذكورين لزم أن يكون عمر الدارقطني في الدنيا أزيد من خمسمائة سنة، ولم يقل به أحد من أهل الخبرة، ولا عده أحد من المعمرين، وفيمن بقي إلى هذا المقدار من السنين.

وأما خامسًا: فلأنك أرّخت في المقصد الأول من "إتحاف النبلاء" وفاته تارة بستة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو الصحيح كما ذكرته في "إبراز الغي"، وتارة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، فلا يدرى ما هو الصحيح عنده من هذه الأقوال المتخالفة.

ومنها: أنّك ذكرت فى المقصد الثانى من "الإتحاف": أن الشيخ عبد العزيز الدهلوى ولد سنة تسع وخمسين بعد ألف ومائة، وأنه توفى بعمر تسعين سنة فى سنة تسع وثلاثين بعد الألف والمائتين، وهذا أمر خطأه تبيّن عند الصبيان فضلا عن أرباب الشأن.

ومنها: أنّك ذكرت فى "أبجد العلوم": أن ناصر المطرزى قرأ على الزمخشرى، وأنه ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، مع أنك ذكرت أيضًا هناك أن الزمخشرى توفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، أفلا يعلم العاقل اللبيب، أن قراءة مثل هذا المولود من مثل هذا المتوفى لا يدعيها إلا الغافل الكثيب.

ومنها: أنّك ذكرت فى المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر الابتهاج للسخاوى أنه مات سنة ستين وثمانمائة، وهذا غلط قطعًا، كما بيّنته فى "إبراز الغىّ"، وستأتى إقامة البراهين القطعية عليه فيما يأتى إن شاء الله الحىّ.

ومنها: أنّك أرّخت وفاة الدارقطنى عند ذكر أربعينه فى المقصد الأول منه بسنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا باطل قطعًا، كما يعلم من "إبراز الغىّ".

ومنها: أنّك أرّخت وفاة على القارى المكى فى "الإتحاف" وغيره تارة بسنة أربع وأربعين وألف، وتارة بسنة ست عشرة وألف، وكل من القولين باطل بالعين، كما لا يخفى على من طالع "خلاصة الأثر" و"ذيل الكواكب السائرة" وغيرهما من تصانيف أُولى النُهى، وسيأتى ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

ومنها: أنّك ذكرت فى "الإتحاف" عند ذكر أسماء رجال الكتب الستة بأن السراج ابن الملقن، توفى سنة أربع وأربعمائة، وهذا غلط يقينًا، كما لا يخفى على من طالع "الضوء اللامع" وغيره.

ومنها: أنّك أرختَ وفاة ابن عساكر الدمشقى عند ذكر تاريخه سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وهذا باطل قطعًا، كما لا يخفى على من طالع "تاريخ ابن خلكان" وغيره.

ومنها: أنّك أرّخت وفاة الباجى عند ذكر التعديل والتجريح سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذا كونه خطأ لا يشك فيه أحد من العلماء، كما لا يخفى على من طالع "العبر" و"مرآة الجنان" و"سير النبلاء" وغيرها.

ومنها أنّك أرّخت وفاة ابن رجب الحنبلى عند ذكر شُرّاح "صحيح البخارى" سنة

خمس وتسعين وتسعمائة، وهو غلط لا يشك فيه إلا من ابتلى بالخبط.

ومنها: أنّك أرّخت فى "الإتحاف" و "الحطة" وفاة البزدوى الحنفى شارح "صحيح البخارى" سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا أمر لا يشك فى بطلانه أحد من قراء "التوضيح" و "التلويح" و "الهداية"، فضلا عن غيره من أرباب الدراية.

ومنها: أنّك أرّخت عند ذكر "جامع المسانيد" وفاة ابن كثير الدمشقى سنة أربع وتسعين وستمائة، وهذا بطلانه غير خاف على المؤرخين، فضلا عن الفضلاء المعتبرين.

ومنها: أنّك أرّخت وفاة الجزرى عند ذكر "الحصن الحصين": بسنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وهذا يقطع بكونه غلطا كل من نظر "الحصن الحصين" فضلا عن علماء الدين.

ومنها: أنّك أرّخت وفاة ابن أبى شيبة عند ذكر "مسنده" السنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا خطأه بيّن عند من نظر "صحيح البخارى" و "صحيح مسلم"، فضلا عن غيره من حملة العلم، فيا صاحب "الإتحاف" وناصره المقلّد له! ألكما شك فى كون هذه الأغلاط، ونظائرها مما هو مجموع فى "الإتحاف" و "الإكسير" و "الحطة" وغيرها التى لا يشك أحد من الطلبة والكملة فى بطلانها أغلاطًا، أم حصل لكم اليقين بكونها أغلاطًا، بيّنا لى ما فى قلبكما، وأصدِقا لى حديثكما، ولا تكونا ممن يصدق عليه إذا حدَّث كذَب، فإن الكَذِب لا سيما إذا كان لكتمان الحق الساطع أمر خَرِبٌ، أنشدكما بالله الذى ينجى الصادقين، ويهلك الكاذبين، فإن اخترتما الأول، تعجب منكما أرباب العلم والفضل، وإن اخترتما الثانى فما معنى قولكما: إن تثبت كونها أغلاطًا الدال على الاشتباه، والشك بلا اشتباه.

الوجه الرابع: أن حكمه على أغلاطك بأنها ليست من جنس أغلاط الطلبة والقاصرين، بل من جنس السهوات المنسوبة إلى المهرة الكاملين... إلخ كذب وزور، فإن الأغلاط التى سردناها سابقًا، وفى "إبراز الغى" ليست مما يصدر عن الطلبة أصحاب الشعور، فضلاً عن أرباب النظر الوسيع والعبور، أليس القول بكون وفاة الدارقطنى سنة خمس وثمانين وثمانمائة مما تضحك عليه الطلبة، أليس القول بكون وفاة البزدوى سنة أربع وثمانين وثمانمائة مستغربًا عند الطلبة، أليس الحساب الذى ذكرتَه فى ترجمة أبى نعيم الإصفهانى والعلامة الدهلوى مما تتعجب منه الصبيان، أليس التاريخ الذى ذكرت

لوفاة ابن رجب وابن عساكر وابن أبى شيبة وعبد بن حميد والقضاعى وغيرهم بديهى البطلان عند مهرة الشأن، أليس ما صدر منك فى "الإتحاف" عند ذكر "الحصن الحصين" مما لا يصدر مثله عن أحد من المصنفين، فإنّك أرّخت أولا وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وذكرت بعيده أنه صنّفه لما فرّ من تيمور، وذكرت بعد سطور عديدة أنه فرغ من تأليف "الحصن" سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، ثم ذكرت بعد سطور أنه فرغ من "شرح الحصن"، وقد ألّفه بعد أربعين سنة من تأليف الحصن سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة، ونظائر هذه المزخرفات فى تصانيفك كثيرة، وكل أحد يعلم أنها ليست من جنس أغلاط المهرة، بل من جنس أغلاط القاصرين، ومسامحات الغافلين الذين لا يميّزون بين الشمال واليمين، ولا يفرّقون بين المكان والمكين.

الوجه الخامس: أن وقوع الأغلاط والمسامحات وإن لم يكن مضرا بالتصانيف وأهلها، لكن كثرته دالة على عدم تنقيح مؤلفها، فيحكم عليها بكونها غير معتبرة وساقطة ومتروكة، وبكون مؤلفها من المتروكين والساقطين:

إذا لم تكن واعيًاحافظًا فجمعك للكتب لا ينفع

ولذلك ترى المحدثين لا يقبلون روايات المغفلين، ويحكمون على من كثرت منه مخالفة الثقات ورواية المنكرات بأنه من المتروكين. قال ابن حبان البستى فى "كتاب المجروحين" فى شأن موسى العبدى: كان ممّن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار، فوقع المناكير فى روايته، فلما فحش خطأه استحق الترك -انتهى- وكذلك قاله فى حق غيره من المجروحين.

وقال الفاضل السندى فى فوز الكرام: لا تضر النكارة إلا عند كثرة المخالفة للثقات، ففى مقدمة "فتح البارى" ثابت بن عجلان الأنصارى قال: العقيلى لا يتابع على حديثه، وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره، إلا إذا كثرت منه روايات المناكير ومخالفة الثقات، قال الحافظ: هو كما قال -انتهى- وقال أيضًا فيه فى شأن عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى: راوى حديث وضع اليدين تحت السرة، إنما ضعفه؛ لأنه خالف فى بعض المواضع الثقات، وتفرد بعضها بالروايات وهو لا يضر، وإنما تضره كثرة روايات المناكير وكثرة مخالفات الثقات -انتهى-.

وقال شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى فى "فتح المغيب بشرح ألفية

الحديث" : قال ابن دقيق العيد : قولهم : روى مناكير لا يقتضى بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير فى روايته، وينتهى إلى أن يقال فيه : هو منكر الحديث ؛ لأن منكر الحديث وصف فى الرجل يستحق به الترك بحديثه -انتهى- .

ولذلك أيضًا ترى العلماء يحكمون على التصانيف التى كثر فيها من مؤلفها التساهل والتجاهل، ولم يلتزم فيها التنقيد وإيضاح الحق المبين، بل جمع الرطب واليابس، والغث والسمين، بأنها مما لا ينتفع بها، ولا يعتمد عليها، وينكرون عليها صنيعهم ذلك، ويطعنون به فيما هنالك .

انظر إلى قول الحافظ ابن حجر العسقلانى فى شأن "كتاب الموضوعات" لابن الجوزى : فيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعًا عكس الضرر بـ "مستدرك الحاكم" ، فإنه يظن به ما ليس بصحيح صحيحًا، ويتعين الاعتناء بانتقاد الكتابين، فإن الكتابين بتساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا للعالم بالفن ؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه التساهل -انتهى- .

وإلى قول السيوطى فى "وجيزه" : وبعد! فإن "كتاب الموضوعات" جمع العلامة ابن الجوزى قد نبّه الحفاظ قديما وحديثًا على أن فيه تساهلا كثيرًا وأحاديث ليست بموضوعة، بل وفيه أحاديث حسان، وأخرى صحاح، وقد قال شيخ الإسلام ابن حجر : إن تساهله وتساهل الحاكم فى "المستدرك" أعدم النفع بكتابيهما، إذ ما من حديث إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما -انتهى- .

وإلى قول ابن عابدين الشامى الشيخ محمد أمين فى "رد المحتار على الدر المختار" فى "شرح الأشباه" لشيخنا هبة الله البعلى، قال شيخنا العلامة صالح : إنه لا يجوز الإفتاء من الكتب المختصرة كـ"النهر" و "شرح الكنز" للعينى و "الدر المختار" ، أو لعدم الاطلاع على حال مصنفيها، كشرح "الكنز" لملا مسكين، و "شرح النقاية" للقهستانى، أو لنقل الأقوال الضعيفة يها كالقُنية للزاهدى -انتهى- .

وإلى قول على القارى المكّى فى بعض رسائله : قال عصام الدين فى حق القهستانى : إنه لم يكن من تلامذة شيخ الإسلام الهروى، لا من أعاليهم ولا من أدانيهم، وإنما كان دلال الكتب فى زمانه، ولا كان يعرف الفقه، ولا غيره بين أقرانه،

ويؤيده أنه يجمع في شرحه هذا بين الغث والسمين، والصحيح والضعيف من غير تصحيح ولا تدقيق، فهو كحاطب الليل يجمع بين الرطب واليابس في النيل -انتهى-.

وإلى قول البركلي في شأن القنية: القنية وإن كانت فوق الكتب غير المعتبرة، وقد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم، لكنها مشهورة بضعف الرواية -انتهى-.

وإلى قول ابن عابدين في "تنقيح الفتاوى الحامدية": الحاوي للزاهدي مشهور بنقل الروايات الضعيفة، ولذا قال ابن وهبان وغيره: إنه لا عبرة لما يقوله الزاهدي مخالفًا لغيره -انتهى-.

وإلى قول الذهبي في شأن "مستدرك الحاكم" على ما نقله الشيخ الدهلوي في "بستان المحدثين" بما حاصله أنه لا يحل لأحد أن يغتر بتصحيح الحاكم ما لم ينظر تعقباتي عليه -انتهى-.

وإلى قول الذهبي في ديباجة "ميزان الاعتدال": إنما يضر الإنسان الكذب والإصرار على كثرة الخطأ والتجري على تدليس الباطل، فإنه خيانة وجناية -انتهى-.

وبالجملة فكثرة الخطأ وعدم التنقيد، وجمع الرطب واليابس من غير تدقيق وتسديد يخرج المؤلف عن حيّز الاعتبار، ويدخله مع تصنيفه في حيّز عدم الاعتبار، لا سيما إذا أصرّ على ما صدر منه، ولم يتنبه بعد ما نبه عليه، وهذه الصفة موجودة فيك وفي تصانيفك، فلا يفيد قول ناصرك، فكذلك حال تصانيف السيد الشريف . . . إلخ، فإن بين تصانيفك وتصانيف من سبقك من الناقدين بون مبين، نعم لك أسوة بمن سبقك من المتساهلين والمغفلين، فكما أن تصانيفهم جعلت غير معتبرة، وحكم العلماء عليها بأنها غير منقحة، كذلك تصانيفك حكم عليها بأنها جامعة للرطب واليابس غير مهذبة حذو النعل بالنعل من غير تفرقة، فلي أسوة بالحاكمين السابقين، فالحمد لله على ذلك، ولكم أسوة بالمحكوم عليهم السابقين، فبئس الاقتداء فيما هنالك.

فإن قال قائل: إن التساهل في باب الروايات الحديثية والمسائل الفقهية وإن كان مضرًا بصاحبه، وشاهدًا على عدم اعتباره، لكن التساهل في باب تراجم العلماء والتواريخ والحوادث ليس كذلك، والموجود في صاحب "الإتحاف" هو هذا لا ذلك.

قلنا له: أولا: أليس هو الذي أفتى بسقوط الزكاة من مال التجارة، وبحِلِّ ذبيحة كل رجل، مجوسيًا كان أو مشركًا، وبسقوط القضاء عمن ترك الصلاة متعمدًا، وبحل

نكاح ما فوق الأربع من النساء، وبجواز صلاة الجمعة قبل الزوال إلى غير ذلك من المسائل البشعة الشاذة التى قدروها جمهور علماء الأمة مرةً بعد مرّة الموجودة فى تصانيفه التى ألّفها فى الفقه والحديث بالكثرة، ولا ينفعه فى أمثال هذه المسائل تقليد الشوكانى، او ابن تيمية الحرّانى.

وثانيًا: أن فنّ التاريخ فن شريف، وعلم لطيف، يجب فيه التثبت والتنقيح، والتساهل فيه أيضًا مذموم وقبيح، انظر إلى قول ابن الأثير الجزرى فى تاريخه المسمّى بـ "الكامل": لقد رأيت جماعة ممن يدعى المعرفة والدراية، ويظن بنفسه التبحر فى العلم والرواية، يحتقر التواريخ ويزدريها ويعرض عنه، ويلغيها ظنّا منه أن غاية فائدتها إنما هو القصص والأخبار، ونهاية معرفتها الأحاديث والأسمار، وهذه حال من اقتصر على القشر دون اللبّ نظره، ومن رزقه الله طبعًا سليمًا، وهداه صراط مستقيمًا علم أن فوائدها كثيرة، ومنافعها الدينية والدنيوية جمة غزيرة -انتهى-.

وإلى قول أحمد القرمانى فى "أخبار الدول وآثار الأول": لا يجهل نفعه، أى علم التاريخ، إلا ساقط الهمة جامد القريحة بليد الذهن ردىء الطبع -انتهى-.

وإلى قول المؤرّخ ابن خلدون فى "مقدمة تاريخه": اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جمّ الفوائد، شريف الغاية، إذ هو يوقّفنا على أحوال الماضيين من الأمم فى أخلاقهم، والأنبياء فى سيرهم، والملوك فى دولهم وسياستهم حتى تتم الفائدة فى ذلك لمن يرومه فى أحوال الدين والدنيا، فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحسن نظر، وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبان به عن المزلات والمغالط؛ لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال فى الاجتماع الإنسانى، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم، والحيد عن جادة الصدق، وكثيرًا ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط فى الوقائع والحكايات لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثّا أو سمينًا لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة فى الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا فى بيداء الوهم والغلط، سيما فى إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت فى الحكايات، إذ هى مظنة الكذب، ومطية الهذر، ولا بد

من ردها إلى الأصول، وعرضها على القواعد -انتهى-.

وإلى قوله قبيل ذلك: إن فحول المؤرخين فى الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام، وجمعوها وسطروها فى صفحات الدفاتر، وادعوها وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل، وهموا فيها أو ابتدعوها، وزخارف من الروايات المضعفة لفّقوها ووضعوها، واقتفى تلك الآثار الكثير ممن بعدهم، واتبعوها وأدوها إلينا كما سمعوها، ولم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال، ولم يراعوها ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح فى الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق فى الآدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرمى الجهل بين الأنام وخيم وبيل -انتهى-.

وإلى قوله بعد ذكر نبذ من مسامحات المؤرخين والمفسرين: قد زلّت أقدام كثير من الأثبات والمؤرخين فى مثل هذه الأحاديث والآراء، وعلقت بأفكارهم، ونقلها عنهم الكافة من ضعفة النظر والغفلة عن القياس، وتلقوها هم أيضًا كذلك من غير بحث ولا رؤية، واندرجت فى محفوظاتهم حتى صار فن التاريخ واهيًا مختلطًا، وناظره مرتبكا وعد من مناحى العامة، فإذا يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم والبقاع والأعصار فى السير والأخلاق والفوائد والنحل والمذاهب وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل، ومبادى ظهورها وأسباب حدوثها، ودواعى كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم حتى يكون مستوعبًا لأسباب كل حادث واقفًا على أصول كل خبر، وحينئذٍ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحًا، وإلا زيفه واستغنى عنه -انتهى-.

ولعلك تتفطن من هذا الذى ذكرنا أن ما سود به ناصرك الصفحات العديدة من "التبصرة" من آخر الصفحة الثامنة إلى الصفحة الخامسة عشر ببيان مسامحات عديدة واقعة من علماء الأمة المحمدية لا يفيد لكم شيئًا، ولا يجدى نفعا، فإنّا لا ننكر وقوع المسامحات منا وممن قبلنا من العلماء، لكن بين أغلاطكم وأغلاط من سواكم فرق بيّن لا يخفى على النبلاء.

ثم قال ناصرك: الأمر الثانى: أن تعقبات الحاسد الباغض على السيد الشريف جلها مبنية على الحسد والعناد والخصومة واللداد، وليست من قبيل تعقبات العلماء المحصلين المنصفين، بل من جنس تعقبات المتعصبين، ويدل على هذا الوجوه الآتية.

أقول:

سأصبر إن جفوتَ فكَم صبرنا لمثلك من أمير أو وزير

هذا الدعوى غير مسموعة، وعنوانها دال على أنها صدرت عن الحسد وكتمان الحق والبغضة، والوجوه التى أقام عليها كلها مطرودة، كما ستعرف على وجوه إبطالها مفصلة، وقد سبقنا كثير من الأماجد والأماثل ردوا على جمع من الأئمة والأفاضل، فقد رد البخارى إمام المحدثين فى مواضع من صحيحه على أبى حنيفة سيد أئمة الدين، وردّ ابن تيمية على الحلّى، وابن عبد الهاد على السبكى، والسيوطى على السخاوى، والكركى والقسطلانى على السيوطى، وابن حجر العسقلانى على العينى، والعينى على العسقلانى، واليافعى على الذهبى، وغيرهم على غيرهم، ولم يزل هذا دأب العلماء من المحدثين والمفسرين والفقهاء والمؤرخين وغيرهم يردون على من صدر عنه ما لا ينبغى، ويظهرون ما صدر عنه من الاعتساف والبغى، فإن كان مثل ذلك حسداً وخصومة لزم كون هؤلاء الكبراء من أرباب الخصومة، فلى أسوة حسنة بهم وبمن عداهم من النقاد المحقين للحق، والمبطلين للباطل والفساد.

ثم قال: الأول: أنه إذا اطلع رجل على غلط رجل، وكان غلطه من قبيل أغلاط العلماء المحققين، فدأب أهل العلم من أهل الإنصاف فيه أنهم ينبّهون عليه نصحة للمسلمين، وشفقة على العلم والدين، ويحملونه على محمل حسن من سهو الناسخ، والعبور من سطر إلى سطر، واختلاف القول، وما يحذو حذوها، وأما أهل الاعتساف، فصنيعهم أنهم يطعنون عليه ويهمزونه ويلمزونه.

أقول فيه ما لا يخفى على نبيهٍ: أما أولا فهو أن هذا الباب إنما هو فى أغلاط من كانت أغلاطه من قبيل أغلاط المحققين لا مطلقًا، وهذا الوصف مفقود فيما نحن فيه مطلقًا، فإنا قد بيّنا أن أغلاطك ليست كذلك، وحاشا المحققين ثم حاشاهم أن يسامحوا نحو ذلك.

وأما ثانيًا: فهو إأنى لم أتعرض لمسامحاتك سابقًا، إلا فى تعليقاتى المتفرقة

متشتتًا، رجاء أن يحصل لك التنبه على ما هو دأب العلماء، فتصلح تأليفاتك كما هو شأن الفضلاء، فلما لم يحصل لك التنبه بذلك، ولم تسلك أحسن المسالك، بل ألف من جانبك "شفاء العي"، وظهر فيه أنك مصرٌ على الغي، وجب على التوجه ثانيًا إلى إبراز مسامحاتك شفقة على عباد الله ممن ينظر تصانيفك ممن ليست له مهارة في العلوم الشرعية والتاريخية، فيقع في الضلال باعتقاد المزخرفات الرديئة، وإني ما همزت عليك ولا طعنت عليك بما هو مستبعد عن شأن الكملة، وإنما ذكرت في التعليقات المتفرقة، وفي "إبراز الغي" الواقع في "شفاء العي" كلمات لطيفة متضمنة على لطائف شريفة تنشرح بها صدور من يعرف قدر لطائف الأدب والفصاحة، ويختار اللفظ ذا المعنيين والكلم ذوات المطلعين من أرباب البلاغة، وأما أنت فقد أطلقت عنان اللسان، كما هو مقتضى قولهم: إذا يئس الإنسان طال اللسان، فأدرج ناصرك في "شفاء العي"، وفي "التبصرة" ودرجه عين درجك كلمات السب الشتم التي يجتنب عنها أهل العلم، وقد امتثلت في هذا الباب قول رب العالمين ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾

احفظ لسانك أيها الإنسان لا يلدغنّك أنه ثعبان
كم في المقابر من قتيل لسانه كانت تهاب لقاءه الشجعان

ولنا إن شاء الله لعودة بعد عودة إلى إظهار مسامحاتك شفقة على أقرانك إن لم يحصل لك التنبه بسوء خصالك.

ثم قال: الوجه الثاني: أن تواريخ المواليد والوفيات التي تعقب بها الحاسد الباغض على السيد الشريف ليست مما يتعلق به، ويتوقف عليه حكم شرعي من إيجاب وتحريم وتحليل وغيرها مع أن تأليفات السيد مشحونة من مسائل فقه السنة مما يخالف مذهب الحاسد، وهو يرد على الأول دون الثاني مع أن الثاني أحرى بالتنقيح والتحقيق، وهذا أبهر برهان على أن الحامل عليه إنما هو الحسد والبغض دون التحقيق وإظهار الحق الصريح.

أقول:

احفظ لسانك لا تقول فتبتلى إن البلاء موكل بالمنطق

هذا ليس برهانًا مطلقًا فضلًا عن أن يكون أبهر، وبطلان هذا البرهان أبهر وأظهر، [illegible] تعقب شيء دون شيء ليس دليلًا على صدوره عن حسد وبغض، وتأليفاتك أيها

السيد وإن كانت مملوءة من مسائل فقه السنة، لكن ليس شيء منها صادراً من اجتهادك. بل كلها أو أكثرها من تحقيقات غيركم، كالشوكاني وأتباعه والحراني وتلامذته، وكثير منها شاذ مخالف لجمهور أهل السنة، بل بعضها مما لم يذهب إليه إلا أهل البدعة، ولو باحثتك فيها لأشكل الأمر عليك، ولم يتيسر لك نصير ولا ظهير، ولضاقت عليك الأرض بما رحبت، ووقعت في الضيق العسير، وقد مننت ومن لم يشكر الناس لم يشكر ربه بالاكتفاء على مسامحاتك التاريخية، وأغلاطك المتشتة، فإن كان مطلوبك البحث عن تلك المسائل الشاذة المردودة، والنظر في تلك الدلائل المطروحة، فانتظره فإني آنست ناراً في بوادي هذه الفنون، آتيكم منها بخبر أو قبس لعلكم تصطلون.

ثم قال: الوجه الثالث أن مسامحات صاحب "الكشف" أكثر من مسامحات السيد، وهي أصل ومسامحات السيد فرعها، والحاسد الباغض لا يرد على صاحب "الكشف" كما يرد على صاحب "الإتحاف"، فهذا إن لم يكن حسداً وبغضاً فما ذا؟

أقول -لله الحمد-: طلعت شمس الصدق، وأقر ناصرك بمسامحاتك بلسان الصدق، فوا عجبًا تقر بوقوع المسامحات منك، ولا تغيرها بل تصر عليها وتصلحها:

تروح إلى العطّار تبغي شبابها ولن يصلح العطار ما أفسده الدهر

ما ذا أعددت الجواب عند الملك سريع الحساب، إذا أحضرت عندك صحائف أعمالك مملوءة من مغالطاتك، هل ينفعك في ذلك اليوم نصيراً وعبده، أو بشيراً ووُدّه.

وأما الجواب عمّا تفوه به ناصرك، أما أولا فهو أن مثل هذا التقرير يجري في كثير من المعترضين من حملة الدين، ألا ترى إلى البخاري يرد على أبي حنيفة في كثير من المسائل مع أن جلها مما ذهب إليه غيره من أهل الكوفة، كحماد وإبراهيم النخعي وعلقمة وغيرهم، فلقائل أن يقول: هو لا يرد على غيره ويرد على أبي حنيفة، فإن لم يكن هذا حسداً وبغضاً فما ذا؟

وأما ثانيًا: فهو أن مسامحات صاحب "الكشف" لا يدرى أهي من مؤلفه، أو من كتاب نسخه، أو من مهتممي طبعه ومسامحاتك، لا شك أن أكثرها منك. وأنت مصر على ما صدر منك، ولا تتنبه مع التنبيه على خطاء ما سبق منك، فأنت أحق بأن يتوجه العلماء إليك.

وأما ثالثًا: فهو أن الذي يجب على العلماء التعرض بالأهم فالأهم. وأهم

الأمرين هو التعرض بمسامحاتك لا بمسامحات غيرك، لشيوع تصانيفك واعتقاد طائفة من الجهلاء بصحة مكتوباتك.

وأما رابعًا: فهو إن التعرض بمسامحاتك كان الغرض الأصلى منه أن يحصل لك التنبه على ما أخطيت، فتصلح ما أفسدت، وهذا غير مترتب على كشف صاحب "الكشف"، فلذا لم أتوجه إليه مثل ما توجهت إليك، ثم قال ناصرك: الوجه الرابع: أن الحاسد الباغض لا يرد على الرافضة، بل يثنى على بعضهم طلبًا للدنيا، وهم مع كونهم أعداء أهل السنة كلهم رادون على أسلافه ردًا شديدًا، والسيد الشريف من أتباع السنة، فهو أحقاء بالرد عليهم من السيد الشريف، وهذا أدل دليل على الحسد والعناد.

أقول: هذا ليس دليلا مثبتًا لما ادعاه فضلا عن أن يكون أدل، بل هو كلام بَطَل، وذلك لكونه منقوضًا بكثير من المعترضين من علماء الدين، فلقائل أن يقول: البخارى لا يرد على الرافضة والطوائف المبتدعة مع كونهم من أعداءه، وأعداء أسلافه، ويرد على أبى حنيفة وهو من أتباع ملته، وابن عبد الهاد وأشباهه لا يردون على الرفضة مثل ما يردون على السبكى أبى الحسن مع كونه من علماء القرآن والسنن، والسيوطى لا يرد على الطوائف المبتدعة مثل ما يرد على السخاوى والكركى مع كونهما من علماء الدين النقى، وأمثال ذلك أكثر من تحصى، فيلزم دخول كل من هؤلاء فى أرباب الفساد والعناد وبطلانه لا يخفى على أن الطواف المبتدعة قلما تضل بمسامحاتهم ومغالطاتهم أهل السنة بعلمهم بكونهم خارجين عن اتباع السنة، وأما مسامحات من يدعى أتباع الحديث والقرآن، ومغالطاته واختياراته المخالفة لجمهور أهل الحديث والقرآن، فالتخريب بها أكثر، فلذا كان الاشتغال برد مثل هذه أحرى وأجدر.

ثم قال ناصرك: الوجه الخامس: أنه فرّ فى إبراز غيه من جواب المطالب المحكمة التى هى أم الكتاب، كمسألة مدرك الركوع مدرك الركعة وتصدى لذكر الاختلافات الآخر الواقعة فى تأليفات السيد الشريف المتعلقة بتاريخ المواليد والوفيات، وإنما منشأه العجز والحسد.

أقول: ما تركت ذلك البحث فى "إبراز الغى" إلا لكونه مورثًا للتطويل، وقد وعدت التعرض به فى موضع آخر يناسبه التفصيل، ولئن فسح الله فى عمرى، وساعدنى نصرى، لأكتب فى ذلك البحث ما تنشرح به صدور أهل عصرى.

ثم قال ناصرك: الوجه السادس: أنه اعترض على الكتاب الموسوم بـ "الفرع النامى" الذى هو فى نسب مؤلف "الحطة"، وعلى نفح الطيب الذى فيه أشعار فى مدح السنة وذمّ الرأى مع أن هذين الكتابين ليس لهما تعلق بالأحكام الفقهية أصلا، فالمحرّض له عليه إنما هو الحسد.

أقول: ما أكذبك وما أجهلك، أترى الرد مختصّا بما يتعلق بالأحكام الفقهية، أترى الأغلاط الواقعة فى كتب لا تتعلق بها نافعة للبرية، أما دريت أن ذكر مسامحات الفرع والنفح كان المقصود منه التنبيه على كثرة مسامحات مؤلفهما، وعدم تنقيد مرصفهما.

ثم قال ناصرك: الوجه السابع: أنه نقل اختلاف الوفيات الواقع فى تأليف السيد الشريف عن كتب عديدة، وجعله عدة زلات تكثيراً للسواد مع أنه قول واحد، وهذا ليس من دأب المحصلين فى شىء، بل هو سنة الباغضين.

أقول: لا والله بل هو سنة المحصلين الذين يظهرون كثرة فساد المفسدين، ويدفعون مكائد الملحدين، شفقة على أهل الدين ونصيحة للمسلمين.

ثم قال ناصرك: الثامن: أنه أرسل إبراز غيه على يد الحجاج إلى مكة قبل أن يطلع إلى جوابه... إلخ.

أقول: لعنة الله على الكاذبين، بالله الذى ينجى الصادقين ما أرسلته إلى الحرمين، ولا إلى بلاد مصر والشام، ولا علمت من أوصله فى ذلك المقام، وقد وصل ذلك الكتاب فى تلك البلاد بفضل خالق العباد، فالحمد لله على ذلك، فإنه من آثار قبوله، وأنه تعالى جعله خالصًا لوجهه بلطفه، وأقسم بالله الذى هو ابرّ أليّة ويمين، وقد خاب من يفترى عليه ويمينُ أن خُلقى قديـمًا حبّ الخمول والعزلة وبغض الاشغال بما لا يعنى جدّه وهزله، وإنما القدرة الإلهية هى التى أرادت الشهرة لى والظهور كاشتهار الزهرة والنور، ومخاطبتى للناس بما يقصم الظهور، وبلّغت رسائلى ودفاترى إلى بلاد واسعة وأمصار شاسعة العبور على رغم أنف العُداة، وقصم ظهر البغاة، ﴿قُل مُوتُوا بِغَيظِكُم إنّ اللهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصّدُورِ﴾، وإليه المرجع وإليه النشور.

ثم قال ناصرك: التاسع: أنه قد جرى أولا رسم الخط والكتابة بينه وبين صاحب "الإتحاف"، وطلب منه تأليفاته مظهرا أنه يريد الاستفادة منها، فلما أرسل إليه بعض

الوسائل طفق بتعقبها قبل أن يرفع الشكوك.

أقول: عبارة رسم الخط والكتابة مما تستنكف عنها أرباب الدراية، وطلب الرسائل غير منافٍ للتعقب، وقد نبّهتك على بعض أغلاطك فى تعليقاتى المتفرقة قبل ذلك الطلب، فلما لم تتنبه توجهت إلى إظهار ذلك حق الإظهار لتتبصر به أولوا الأبصار، وما معنى رفع الشكوك فى اغلاط واضحة، ومسامحات فاضحة.

ثم قال ناصرك: العاشر: أنه لما اطلع مؤلف الحطة على صنيعه هذا كتب فى جواب خطه أن هذا الطلب، وإن كان لغرض التعقب، ولكنى أرسل الكتاب عملا بما قال الله، وأما السائل فلا تنهر.

أقول: هذا كذب مزوّر، فإيّاك ثم إياك أن تتفخر، وازجر ناصرك عن مثل هذه الأكاذيب التى لا يسطرها إلا من تبختر.

ثم قال: الحادى عشر: أنه أظهر الحب فى الظاهر، وأبطن البغض فى الباطن، فتعقب فى حواشى الكتب تعقبات لا طائل تحتها، ولم يرسلها إلى مؤلف الحطة لكى لا يطلع عليها إلى إن عثر عليها بعض الطلبة، وبلغ خبرها صاحب "الحطة"، وإن هو إلا مسلك الحاسد.

أقول: هذا كله كذب وزور، وحمل مجرد التعقب لا سيما إذا كان واقعًا فى موقعه المناسب على الحسد والبغض لا يرتكبه من له أدنى شعور، فلم يزل العلماء يردون بعضهم على بعض، ويظهر بعضهم مسامحات بعض، ويشنع بعضهم على بعض، ويقبح بعضهم رأى بعض، ولم يقل أحد: إن مثل ذلك صادر عن حسد وبغض، وإنى بحمد الله إلى هذا الآن صافى القلب عن الحسد والبغض والطغيان، نعم هذا صادق عليك يا ناصر من استأجره للّجاج والعناد، واستأثره للعلاج بالبغى والفساد، فإنه لما أُظهرت الأغلاط الفاضحة أُبرزت الأوهام الفاحشة تمعرتَ وتغيرتَ، وتنكرت وتبخترت، وأظهرت البغض والنفاق، وشددت التطلاق على السب والشتم والشقاق، ولنقرء ما قاله سيدنا شعيب على نبينا وعليه الصلاة والسلام فى مواجهة الخاسرين، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين.

ثم قال ناصرك: الأمر الثالث: أن مسامحات هذا الباغض أبغض وأفحش من مسامحات السيد

أقول: ما أبرئ نفسى من السهو والنسيان، فإن ذلك طبع الإنسان، لكن لا يخفى على من له ممارسة بمطالعة كتبى وكتبك أنه لو جمعت المسامحات واقعة فى تصانيفى لم تبلغ العشر العشير بالنسبة إلى أغلاطك، فدعوى الأكثرية باطلة بلا مرية، لا يدعيها إلا أهل الفرية، ولعمرى لو بلغت مسامحاتى فى تصانيفى إلى هذا المقدار لأغرقت تأليفى، وحرقت تصنيفاتى، وخرقت تصنيفاتى، وما توجهت إلى الجواب أنها حياء من الأخيار، ومن الواحد القهّار.

ثم قال: ناصرك الأمر الرابع فى بيان بعض عاداته، فمنها أنه إذا نظر إلى عبارات مختلفة فى كتب القوم فى مسألة وترجمة، ولا يقدر على ترجيح قول وتحقيقه يقول مختارنا فى هذه المسألة: بين بين، كما قال فى منهيات "النافع الكبير" بعد ذكر مناقب ابن تيمية ومدائحه: وأنا سالك مسلك بين بين، وأمثلته كثيرة، وهذا ليس من التوسط المحمود الذى طرفاه الإفراط والتفريط فى شيء.

أقول: سبحان الله لا تدرك حقيقة المرام، وتطيل لسان الملام، ليس من شأنى أن أختار جانب الإفراط أو التفريط، ولا إن ارتكب طريق التغليط، كما هو شأنك يا صاحب "الحطة"، على ما لا يخفى من طالع تحريراتك فى شأن ابن تيمية والإمام أبى حنيفة، فإنك صفحت النظر عن كلمات التقبيح والتشنيع التى صدرت من المحدثين فى شأن ابن تيمية، وبالغت فى مدحه وثناءه إلى الدرجة العلية، وصممت عن سماع مناقب أبى حنيفة، ووضعته عن درجته الشريفة، أهذا شأن العلماء الذين مقصودهم الهداية، أهذا طريق الفضلاء الذين مرادهم النصيحة، كلا والله هذا مسلك من يصير أصم وأعمى، ومن كان فى الدنيا أعمى، فهو فى الآخرة أعمى، فنعوذ بالله من العمى والضلالة، ومن العَمَه وفقدان البصارة.

ثم قال: ناصرك: ومنها أنّه يجعل ما يخالف رأيه وهواه غير مشروع، وإن كان هو مما يثبت بالكتاب والسنة، ولم يقم على خلافه دليل.

أقول: لا أقسم بالشفق، والليل وما وسق، والقمر إذا اتّسق، هذا كذب مختلق، بل هو لا يصدق إلا على من أفتى بعدم وجوب الزكاة فى التجارة، وبحل ذبيحة مشرك وبعدم نجاسة شحم خنزير، وبعدم وجوب القضاء على تارك الصلاة متعمداً، وغير ذلك من المسائل الموجودة فى تصانيف صاحب الإتحاف و الحطة.

ثم قال: ومنها إنه يجترء على تحرير فتيا من غير فهم وتدبر غافلا عما قال رسول الله ﷺ: «أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار».

أقول: هذا ليس إلا وصف من أسقط الإجماع والقياس من الحجج الشرعية، وقلد فى الفتاوى الشوكانى وابن تيمية، وهذه فتاوى قد اشتهرت شرقًا وغربًا، وطارت شمالا وجنوبًا، وبحمد الله وقعت فى جميع الأطراف مقبولة، ومن ليس له نور العلم إن شنع عليها، فلا بأس بذلك، فإن الخفّاش لا يُرى ضوء الشمس ولا يقدح فيها شيء من ذلك.

ثم ذكر ناصرك فتوى منسوبة إلىّ، وحكم بكونها غلطًا، وعبارة من غاية الكلام فى بيان الحلال والحرام للوالد العلام، أدخله الله دار السلام، وحكم بكونها مغلطة، وما أحسن قول البستى:

إذا لم يزد علم الفتى قلبه هدى وسيرتَه عدلا وأخلاقه حُسنا
فبشّره أن الله أولاه فتنةً تُغشّاه حرمانًا، وتوسعه حزنًا

وهل هذا إلا صنيع الأراذل، حيث يقول أحدهم للآخر: إنك غلطت، فيقول هو فى جوابه أنك قد أخطأت وأبوك وجدك أيضًا أخطأوا فى ذاك، أيختار مثل هذا الصنع الشنيع أحد من الأفاضل، لا والله ليس هو إلا ديدن الجاهل والغافل.

والجواب: عما تفوّه به ناصرك أنى لا أتذكر تلك الفتوى التى نسبها إلىّ، فإن كان الخطأ فى ذلك صادرًا من قلمى، فأرجو من الله العفو من ذلك، ولست أنا والغا فى إصلاح الأغلاط الصريحة، ومبالغا فى اختيار الكذب وكتمان الحقيقة، وأما عبارة الوالد العلام فقد كانت وقعت فى غاية الكلام فيما طبع أول مرة، فلما أورد عليها المولوى أبو الحسن محمد صالح، ووقف على إيراده الوالد المرحوم أصلح نسخة غاية الكلام، فطبعت مرة ثانية خالية عن الأسقام، فالأخذ بمثل هذا ليس إلا من شأن الجهلاء، لا يرتكبه من يعد من العلماء، وهذه نسخ غاية الكلام المطبوعة بالمرة الأخرى متداولة فى البلاد والقرى، فانظر فيها وتُب من هذه الجريمة التى ارتكبتها:

نحن الذين غدت رحى أحسابهم ولها على قطب الفخار مدار

ثم قال ناصرك: ومنها إنه يطعن على غيره ممن لا يقلدون ويخالفون الحنفية طعنًا بليغًا، ويرتكب هذا بنفسه، وهذا ظاهر عند من له نظر إلى تأليفاته.

أقول: إني لم أطعن على أحد بمجرد مخالفته الحنفية، نعم طعنت على من خالف جمهور علماء الأمة المحمدية من غير حجة قطعية، أو افترى على الحنفية لإصلاح آراءه الغير المرضية، وبحمد الله أنا بريء من هذه الخصال الرديئة:

لنا نفوس لنيل المجد عاشقة ولو تسلت أسلناها على الأسل
لا ينزل المجد إلا فى منازلنا كالنوم ليس له مأوى سوى المقل

ثم قال ناصرك: ومنها إنه يشنع على غيره ممن يخالف الجمهور تشنيعًا بليغًا، ثم يرتكب بنفسه هذا المحذور، كما قال بوجوب زيارة قبر النبى ﷺ.

أقول: مخالفة الجمهور عند وجدان دليل يبعث الرجل عليها غير مستقبحة عند أرباب الشهور، وقولى بوجوب زيارة قبر النبى ﷺ قد اختاره جمع من الحنفية، بل مال إليه الجمهور، بخلاف القول بحرمة زيارة قبره وعدم مشروعيته الذى اختاره هذا الناصر المختفى، فإنه لا يقول: به إلا شقى وغوى، أو بليد وغبى، فلا يستحسيى من ربه العلى، حيث لا ينظر إلى قوله الخبيث، ويطيل لسان الملام على من ذهب إلى المذهب اللطيف، ولقد صدق من قال فى حق أمثالك: إذا لم تستحيِ فاصنع ما شئت.

ثم قال ناصرك: ومنها: أنه يرتكب الكذب لتأييد مذهبه ومسلكه.

أقول: من يكسب خطيئة ،أو إثمًا ثم يرم به بريئًا، فقد احتمل بهتانًا وإثمًا مبينًا، فتُب إلى الله من هذه الأكاذيب، واستغفر الله تجد الله غفورًا رحيمًا.

ثم ذكر ناصرك المختفى مطاعن آخر أيضًا، كل أحد من الطلبة والكملة يعلم علم اليقين أنى بريء منها، وأن كلامه كله افتراء بلا امتراء، فلا حاجة إلى دفعها، وتضييع الأوقات النفيسة بردها.

ثم قال ناصرك المختفى: الأمر السادس فى بيان حقيقة تأليفات السيد المنيف، وهو أن تأليفات مؤلف "الحطة" و"الإتحاف" على نوعين: أحدهما: ما ألّفه فى ابتداء طلب العلم، وقد أخرجه فى الفهرس المسمّى بـ"إراءة الطريق عن عداد مؤلفاته"، وثانيهما: ما اعتمد عليه، وله حالان، الأول أنه طبع فى كانفور فى المطبع النظامى أو فى اللكهنؤ فى المطبع العلوى وغيره، فهذا كثيرًا ما مسخه الناسخون والمصحّحون، والثانى أنه طبع بعد فى بهوفال ومصر وإسلامبول، وتصحيف الناسخين ومسخهم فيه أقل قليل. . . إلخ.

أقول: بيّن لنا أيها السيد النجيب! هل ما سطره ناصرك المختفى صدق أم فى كذب

مريب، فإن كان عندك كذبًا، فلا حاجة لنا إلى رده، بل يكفى لك أن تنصح الكاذب المختفى بقول الحريرى:

عليك بالصدق ولو أنه ... أحرقك الصدق بنار الوعيد
وابغِ رضى الله فاغبى الورى ... مَن أسخط المولى وأرضى العبيد

وإن كان عندك صدقًا، فهو عذر غير مقبول عند أرباب العقول، فإن النساخ ومهتممى الطبع لا يمسخون مثل هذا المسخ الموجود فى تصانيفك، وحاشاهم من ذلك، وهذه كتب كثيرة ودفاتر غفيرة فى فنون متفرقة وعلوم متشتتة مما طبع فى المطبع العلوى والنظامى وغيرهما، موجودة بأيدى الطلبة والكملة شرقًا وغربًا يدرسونها ويطالعونها صباحًاومساءً، وليس فيها هذا القدر من المسخ المسطور فى صحائفك، أكانت لهم منك عداوة حيث طبعوا كل الكتب مصححة، وجعلوا كتبك ممسوخة.

على أن الأغلاط الواقعة من أرباب الطبع والنسخ تكون من قبيل نقصان حرف، أو كلمة، أو نقطة، أو سطر، أو زيادة، أو نحو ذلك، لا أن يغيّروا من عند أنفسهم تواريخ الوفيات، ويبدلوا سنى الحوادثات مع أنه لو كان هذا العذر صحيحًا فلم لا أقررت من أول الأمر أن كل ما وجد من أغلاطى صادر من نساخ دفاترى وطابعى كتبى، ولم احتجت إلى أن تتشبت بذيل مؤلف "كشف الظنون" أو البستان أو الفرخ آبادى، وتجيب بأنى ناقل محض ليس هذا من متفرداتى.

ثم ذكر ناصرك من الصفحة الثامنة والعشرين إلى أول الحادية والثلاثين كلمات اسودت بها صحائف أعماله، وتعجبت منها كاتبوا أقواله غافلا عن قول ربه المجيد: ﴿مَا يَلفِظُ مِن قَولٍ إلا لَدَيهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ وآمنا من حد المفترى والحساب السوى، فلا حاجة إلى ردها، وتضييع الوقت بالجواب منها.

وقد شهد كل من أعطى العقل على أن مثل هذا السب واللمز والطعن والهمز والافتراء والبهتان، والإنكار عما شهد به العيان لا يصدر إلا ممن تعم بعمامة الجهل، أو ارتدى برداء الجدل:

بلغنا السماء بأنسابنا ... ولو السماء لَحُزنا السماء
إذا ذُكر الناس كنا ملوكًا ... وكانوا عبيدًا وكانوا إماء
هجانى رجال ولم أهجهم ... أبَى الله لى أن أقول الهجاء

ومن المعلوم أن جواب مثل هذه الجهالة لا يليق بأرباب الشرافة فضلا عن حملة رايات الشريعة، ومتبعى الطريقة السنية، نعم لو قابله أحد من الأراذل، وواحد ممن يوسم بالجاهل، ومن ليس له نصيب من العلم وشرافة النسب، لسبّ وسبّ، وكرب وغضب، وانتقم منه بالفحش والشتم، واقتحم عليه كاقتحام الهم والغم، وحصره وسجنه، وعاقبه وضغطه وكهره وزجره، وصارعه وشاتمه حذو النعل، ففر منه إلى موضع لم يجده مفرّا، ونادى هل من مغيث يغيثنا، وهل ناصر ينصرنا ويدفع عنا شرّا.

وإنى عامل بما أمر الله به عباده من الصفح عن الأمر الجاهلى، ومتمثلا بقول أبى الأسود الدؤلى:

وإنى لينهانى عن الجهل والخَنَاء وعن شتم أقوام خلائق أربع
حياء وإسلام وتقوى وإننى كريم ومثلى من يضر وينفع

فشتان ما بينى وبينك، إننى على كل حال أستقيم وتضلع، ولنعم ما قيل:

خذ العفو وأمر بالعرف كما أمرت وأعرض عن الجاهلين
ولن فى الكلام لكل الأنام فمستحسن من ذوى الجاه لين

وأما ما تفوّه به ناصرك المختفى بالنسبة إلى تأليفات الوالد العلام -أدخله الله دار السلام- أنها جاءت جامعة لعظائم الخرافات والمزخرفات، ينطق بذلك لسان عامة الطلبة فضلان الكملة . . . إلخ، فكل أحد يعلم أنه كلام باطل ، صادر عن غافل وجاهل، الله أكبر هل تنـــكر فضائل من: ســادت فضائله كالشمس لم تغب، وأنه حافظ الإسلام عالمة سارت فتاواه فى الآفاق والشعب، له التصنيف دلت فى تفرده بالحفظ والفهم والإتقان والكتب:

وما للشمس ذنب إن لم يرَ ضوءه الخفّا وما على الميت عيب إن سرق كفنه النبّاش

وقد شهد كل من دخل فى سوق العلوم، ونال حظّا من الفهوم من الأدانى والأقاضى فى جميع أطراف الأراضى أن تصانيفه فى فنون المعقول والمنقول لم يوجد لها نظير على ممر الدهور، ولم يثبت لها مثيل على مرور العصور، وأن العلماء فى عصره ومن خلفه كلهم عيال على تآليفاته، وجاثون بركبهم بين يدى تحقيقاته:

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم إذا جمعتنا يا أميرُ المجامعُ

ولعمرى لقد أتى فى ترصيفاته بتحقيقات بديعة، وتدقيقات منيفة، ولطائف

شريفة، وشرائف لطيفة قد عجزت عنها أهل عصره، بل أكثر من سبقه فضلا عن خلفه:

لقد فاق أهل العلم حيًّا وميتًا فأضحت به الأمثال فى الناس تضرب

هو الأصل طاب الفرع منه بطيبه ولِمَ لا يطيب الفرع والأصل طيّب

فالقول فى مثل تصانيف هذا المتبحر، بما صدر من مثل هذا المتفخر، ليس إلا كما قال قدماء الكافرين فى حق كلام رب العالمين: ﴿إنّه لَيسَ إلا أسَاطيرُ الأوّلِينَ﴾ وأن من أتى به شاعر، أو ساحر، أو مجنون، ومن المفترين:

ما ضرّ شمس الضحى والشمس طالعة أن لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

وأما ما تفوّه بالنسبة إلى تصانيفى وتلامذتى إنه لا بركة فيها ولا فيهم، فهو قول يشبه أقوال المخالفين السابين للسلف والخلف، وليس هو منهم، أما عرف أن تلامذتى بحمد الله من يقدر باستعداده التام أن يدرس أمثال الناصر والمنصور بالتمام، وتصانيفى إن لم تكن فيها بركة، فلأى وجه حصلت لها الشهرة، ووقعت عليها أنظار القبول من أرباب العقول، ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور، فهو يتبختر فيما يظنه ويصدّق ما يتوهمه من أوهام القصور والفتور:

إذا رضيت عنى كرام عشيرتى فلا زال غضبانًا علىّ لئامهم

نعم ليس تصنيف من تصانيفى موصوفًا بجمع المهملات، ولا موسومًا بمنبع المزخرفات، وليس فيها انتحال عن كلام الشوكانى أو الحرانى، ولا فيها نقل محض كنقل النقال البطّال الجانى، ولستُ أنا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا، ولا كالذى رجع بخُفَّى حُنين وأحدث أحداثًا، فإن كانت البركة مقتصرة على أن يجمع أحد كتابًا، نقلا محضًا وانتحالا سالكًا فيه مسلك حاطب الليل غير مميز بين الرَّجلِ والخيل، مقرّا أنه لم يلتزم فيه الصحة ولا الإحقاق، بل قصد جمع الرطب واليابس والنقل المحض والارتفاق، فإنى أعوذ بالله من مثل هذه الحركة التى لا يعدها أرباب العقل إلا سفسطة.

وأما ما نسب إلىّ ناصرك المختفى من تكلمى بكلمات شنيعة فى حقك، فالإنصاف فى هذا الأمر بيدك، فانظر بعين الإنصاف، وأزل عنك حجاب الاعتساف، ولا تكن كالذى يلدَغُ ويَصئِي، ويتّقح ولا يستحيى، انظر إلى إيراداتى عليك فى تعليقاتى المتفرقة ليست فيها فى حقك كلمات شنيعة إلا مثل ما يكتب العلماء فى رد العلماء كما كتب الدوانى فى رد الشيرازى وبالعكس، والسخاوى فى رد السيوطى

وبالعكس، والعينى فى رد العسقلانى وبالعكس، والمجد الفيروز آبادى مؤلف القاموس فى حق مؤلف "الصحاح الجوهرى" وغيرهم فى رد غيرهم، بل توجد فى مناقشات السيوطى ومعاصريه كلمات أزيد وأشنع من تلك الكلمات، وليس فى مطاوى إيراداتى مثل تلك الكلمات.

ثم لمّا ألف من قبلك "شفاء العىّ"، ملىء ذلك الكتاب من ألفاظ الغىّ، فمنها قول ناصرك: وقوله: كقولك فيه: بل يعلم أنه غائص فى بحار التعصب بلا مرية.

ومنها قوله: هؤلاء السادة الكبار لا يلتفتون إلى خزعبيلاته وهذراته، ولا يلحظون إلى مزخرفاته وجهلاته.

ومنها قوله ناويا للرد الوافر إن شاء خالق الكونين الكافل لزلات المعترض وأبيه.

ومنها قوله وهذا أبهر برهان على قلة حياء من جاء به.

ومنها قوله: ليس من سيرة الإنسان المهذب.

ومنها قوله: كما قال أبو المعترض فى حق ابن تيمية ما قال وهو من الجاهلين، وأزيد من هذا كله ما درج فى خاتمة طبع "شفاء العى" التى ألفت باسم مهتمم طبعه أبى الفاروق معظم الدهلوى من ألفاظ مستقبحة وعبارات مستنكرة شهدت بأنها صارت خاتمته بالشر والسب، ولا حول ولا قوة إلا بالرب.

فعليك أيها السيد المنيف أن توازن كلماتى مع كلماتك، وتنظر الفرق بين عباراتى وعباراتك:

تلوم على القطيعة من أتاها وأنت سَنَنتها للناس قبلى

ثم جاءت الطامة الكبرى، وهى الرسالة المسمّاة بـ "تبصرة الناقد برد كيد الحاسد"، المملوءة من كلمات السبّ والشتم القصوى، ليس فيها الجواب عن أصل إيراداتى، ولا دفع خدشاتى، وليس فيها إلا المكر والفخر، والفسق والفجور، كما هو شأن من إذا خاصم فجر، وطال لسانه عند ثبوت الخطأ والقصور، أفهذا شأن العلماء المناظرين، أهذا ديدن حُماة الملة والدين، أهذه طريقة متبعى السنة، أهذه خصلة مجددى الملة:

إذا كنت فى أمر فكن فيه محسنًا فعما قليل أنت ماض وتاركه

فكم دحت الأيام أرباب دولة وقد ملكوا أضعاف ما أنت مالكه

وعليك أن توازن كلماتى اللطيفة الصادرة منّى فى هذا التأليف مع كلماته الصادرة

فى ذلك التأليف، تجد بينهما فرقًا ظاهرًا وبونًا باهرًا:

ولو أننا شئنا رددناه بالجهل وجهل رددناه بفضل حلومنا

وأما قول ناصرك المختفى بالله العجب من فرار ذلك العاند من إقرار عناده مع السيد، وهو البادى لهذا الإيراد والبادى أظلم كما ورد فى الحديث . . . إلخ، فعجيب عن مثلك ومثله، صادر عن شدة جهله، فإنه لو كان البادى أظلم جزئية لا تنتج فى الشكل الأول، وإن كانت كلية فهى باطلة لا يتقول بها إلا من جهل، فإنه يلزم على هذا أن يكون البادون لرد أهل البدعة من أهل السنة من الظالمين، ويلزم أن يكون البخارى البادى للرد على أبى حنيفة، والمجد البادى للإيراد على الجوهرى وغيره من أئمة اللغة وغيرهما ممن بدأ وأبرد غيرهما من العادين، وهذا لا يلتزمه إلا أكبر الفاسقين:

ستعلم يا نؤوم إذا التقينا غدًا عند الإله من الظَّلُوم

أما والله إن الظلم لوم وما زال الظلوم هو الملوم

الباب الثانى
فى رد ما فى الباب الأول من الجواب عن إيراداتى التى أوردتها على صاحب «الإتحاف» فى مقدمة «إبراز الغى» على وجه يحقق الحق ويبطل الباطل، ويزيل الْعِىّ

اعلم وفّقك الله لإصلاح تصانيفك أن ناصرك المختفى قد مهّد لإصلاح كلماتك، والجواب عما فى "إبراز الغى" مقدمات ظنها نافعة، وكلها عاطلة وباطلة.

فقال: لابد هناك من تمهيد مقدمات: الأولى: أن التواريخ مما فيه مساغ كثير للاختلاف والاختلاط والوهم، وهذا وإن كان من أجلى البديهيات عند أولى العقل والإنصاف، لكن خفى مشرعها على من تعود الاعتساف، فأجبت على رغم من مشى على خلاف مقتضاه وعكس فحواه أن أذكر ههنا عدة أمثلة، الأولى تاريخ وفاة رسول الله ﷺ. . . إلخ.

وذكر بعده الاختلاف الواقع فى وفاة رسول الله وأبى بكر، وسِنّ عمر، وقتل عثمان، وقتل على، ووفاة طلحة وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن

عوف وحكيم بن حزام وحسان بن ثابت وحوطب بن عبد العزى، وولادة سفيان الثورى، ووفاة مالك وأبى حنيفة والشافعى وأحمد ومسلم والترمذى، وولادة النسائى وأبى نعيم والخطيب، ووفيات أبى الطفيل وأنس وسهل والسائب وجابر وابن عمر وعبد الله بن أبى أوفى وعبد الله بن بسر وأبى أُمامة وواثلة وعبد الله بن الحارث والهرباس ورويفع وسلمة بن الأكوع وسعيد بن مسعدة وهارون بن موسى وأبى إسحاق النديم وإبراهيم الحصيرى، وولادة أبى جعفر الطحاوى، ووفاة أحمد الثعلبى وأحمد بن فارس وأبى العباس النامى، وإمارة أبى نصر مروان، وولادة أشهب، ووفاة أمية بن أبى الصلت والمازنى وابن رشيق، وولادة جعفر الصادق وأبى نواس، ووفاة حماد وخليفة والخليل ورابعة العدوية والسرى وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبى محمد التسترى والصعلوكى والقاضى شريح والأحنف وأبى الأسود وأبى سليمان الدارانى، وولادة الشعبى وعلى الرضا، ووفاة القاضى الجرجانى وابن ماكولا وابن سيدة وابن البوراب وابن الرومى ومنقذ وسيبويه والإمام باقر والزهرى والقفال والعلاف وولادة محمد العسكرى والشهرستانى، ووفاة الجلال الرازى وأبى بكر الجصاص وبكار والحسن والأصطخرى وخليل بن قاسم وصاعد والحلوائى والنسفى والمحبوبى وصدر الشريعة وعلى بن داود والعقيلى وقاسم الهذلى وشمس الأئمة السرخسى ومحمد بن الحسين البخارى وابن النقيب وأبى الليث ويعقوب الكندى ويوسف القره صولى وابن حجر وأبى إسحاق الشيبانى وعلقمة وحفصة أم المؤمنين وميمونة وأبى عبد الرحمن زيد المدنى وعبد الرحمن النخعى وأبى بن كعب وأبى طلحة، وولادة مالك ووفاة الشريف الرضى، وتاريخ وقوع طاعون الجارف ومدة حياة أبى رجاء العطاردى.

أقول: انظر إلى صنيعه هذا حيث سود نحو ثمانية أوراق بكذا وكذا، وطوّل الكلام بتكثير الأمثلة ليطول مدحه عند البطلة، أهذا شأن الكملة، لا بل هو ديدن الجهلة. ولا أدرى لم احتمل المشقة فى تحرير هذه الأمثلة، حيث أخذها من مواضع متفرقة، ومنها رسالتى "الفوائد البهية فى تراجم الحنفية" ولو أخذ كتابًا واحدًا من كتب التاريخ والتراجم، كأسد الغابة أو الإصابة، أو "مرآة الجنان" لليافعى، أو "الكامل" لابن الأثير الجزرى، وكتب ما فيه من الاختلافات الواقعة فى التواريخ والتراجم لسهل عليه الخطب، وكبر حجم ما كتب، وظهر فضله فى أعين النسناس أزيد مما ظهر فضله من هذا

القدر من تسويد القرطاس.

وأعجب منه الانتشار والخلط فى سرد الأمثلة، فقد يذكر تارة واحدًا من الفقهاء، وتارة واحدًا من الصحابة، وتارة واحدًا من المجتهدين، وتارة واحدًا من المحدثين من غير لحاظ الترتب الزمانى أو التقدم الرتبى، وهذا مما يستنكر عند أرباب الفطانة وأصحاب الشرافة.

ولعله اقتدى فى هذا بسيرتك فى تصانيفك، فنعم المقتدى ونعم الهادى ونعم المهتدى.

وأما المقدمة التى مهدها للإصلاح فلا تفيد شيئًا من الإصلاح، وهى وإن كانت فى زعمه كحائط العجوز[1] فلا تنفع من قضاء التمساح، وكيف يُصلح العطار ما أفسده الدهر، وكيف يصلح البيطار ما غلب عليه الضر والشر.

وذلك لأن وجودَ الاختلاف والوهم والاختلاط والسقم فى كتب التاريخ، بل وفى غيرها أيضًا من دفاتر العلم، وإن كان غير مستنكر، عند أرباب النظر، لكن من له بصيرة وبصارة يتفكر ويتبصر، ويذكر ما ترجح من الأقوال المختلفة بالحجج العقلية أو النقلية، ويطرح ما يكون من الأقوال المغسولة، والآراء المزدولة، أو يذكر القول المشهور، والذى مال إليه الجمهور، ويترك ما خالف الجمهور، فإن لم يكن ذلك ولا هذا، يذكر أقوالا مختلفة إشارة إلى أنه وقع فيه الاختلاف، ولم يترجح شىء منها بأحد الوجوه المقررة، وأما من ليس له تمييز بين الصحة والسقم، ولا رزق قوة الحفظ والفهم، فهو يكتب ما يجد، وينقل ما يجد، ويختار فى موضع قولا، وفى موضع آخر قولا، ولا يبالى بذكر ما شهد العيان ببطلانه، أو أيقن الجنان بخسرانه، وهذا الذى يعاتبه العلماء على ما ارتكبه، ويتعقبه الفضلاء بما كسبه، ويردونه ويجهلونه، ويخرجونه من عداد الماهرين، ويدخلونه فى أعداد الغافلين، ويعيبون عليه هذا الوصف القبيح، والصنع الشنيع، ويطعنون عليه بأن فى مثل هذا تخريبًا للطلبة، وإفسادًا للجهلة، ويوسمونه بأنه

---

(١) هو من المبانى العجيبة، بنتها عجوزة اسمها دلوكا القبطية، وسببه أنها ولدت ولدا فأخذت له الرصد، فقيل لها: يخشى عليه من التمساح، فلما شبّ الغلام خافت عليه فبنت الحائط فى مصر، ثم إنها أرادت أن تخوف ولدها أن ولدها من التمساح، حتى لا ينزل البحر، فصورت له صورة التمساح، فرآه شكلا مهولا، فأذهله وأخذه الهم والفزع إلى أن مات، كذا فى المستطرف. (منه)

حاطب الليل لا يعرف الرجل من الخيل، ولا يفرق بين الوادى والسيل، ولا يميز بين الكُمِّ والذيل، فالويل له كل الويل، ويلقبونه بأنه جامع الغثّ والسمين، ولا يعرف الشمال من اليمين، ولا المكان من المكين، ولا يدرك الفرق بين الجواد. والضنين، ولا يشعر بالفرق بين الضعيف والقوى، والشيخ والجنين، ولا بين الخفى والجلى، والبديهى والكسبى والتحريم واليمين، ويشبهونه بمؤذن قيل له ما نسمع أذانك فلو رفعت صوتك، فقال: إنى أسمع صوتى من مسيرة ميل، وبمؤذن أذّن ثم هرول فقيل له: إلى أين؟ فقال: أحب أن أسمع أذانى أين بلغ.

ولنذكر ههنا عدة أمثلة شاهدة لما أسلفنا، وموضحة لما أظهرنا، فمنها: أن العلماء قسّموا الفقهاء على طبقات، وبيّنوا أنهم بحسب تفاوت مراتبهم على درجات، وجعلوا من يجمع الغث والسمين من أدانيهم، وحكموا بعدم اعتبار تحريراتهم.

قال على القارى المكى فى رسالته فى ذم الروافض نقلا عن كمال باشا زاده: إن الفقهاء على سبع طبقات:

الأولى: طبقة المجتهدين فى الشرع، كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم فى تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس من غير تقليد لأحد، لا فى الفروع ولا فى الأصول.

والثانية: طبقة المجتهدين فى المذهب، كأبى يوسف ومحمد وسائر أصحاب أبى حنيفة القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة المذكورة على القواعد التى قررها أستاذهم أبو حنيفة، وهم وإن خالفوه فى بعض الفروع، لكنهم يقلدونه فى قواعد الأصول، وبه يمتازون عن المعارضين فى المذهب، كالشافعى ونظراءه المخالفين لأبى حنيفة فى الأحكام، غير مقلدين له فى الأصول.

الثالثة: طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها عن صاحب المذهب، كالخصاف وأبى جعفر الطحاوى وأبى الحسن الكرخى، وشمس الأئمة الحلوانى، وشمس الأئمة السرخسى، وفخر الإسلام البزدوى، وفخر الدين قاضى خان وأمثالهم، فإنهم لا يقدرون على المخالفة لا فى الأصول ولا فى الفروع، لكنهم يستنبطون الأحكام فى المسائل التى لا رواية فيها على حسب أصول قررها، ومقتضى قواعد بسطها وحررها.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين كأبى بكر الرازى وأضرابه، فإنهم يقدرون على تفصيل قول مجمل ذى وجهين، وحكم مبهم محتمل الأمرين منقول عن صاحب المذهب، أو عن أحد من أصحابه المجتهدين برأيهم ونظرهم فى الأصول والمقايسة على أمثاله ونظراءه من الفروع.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين، كأبى الحسن القدورى وصاحب "الهداية" وأمثالهما.

السادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوى والضعيف وظاهر المذهب وظاهر الرواية والرواية النادرة، كأصحاب المتون المعتبرة من المتأخرين، مثل صاحب "الكنز" و"المختار" و"الوقاية" و"المجمع".

السابعة: طبقة المقلدين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يميّزون الشمال من اليمين، بل ينقلون ما يجدون كحاطب الليل، فالويل لهم، ولمن قلّدهم كل الويل -انتهى ملخّصًا-.

ومنها: أنهم حكموا بكون جامع الرموز والقُنية والحاوى كلاهما للزاهدى غير معتبر، لكون مؤلفها جامعًا لكل شيء من غير فرق بين الأسود والأحمر.

ومنها: أنهم حكموا بكون "موضوعات ابن الجوزى" و"مستدرك الحاكم" مشتملا على تساهل وتشدد أعدم النفع بهما إلا للناقد العالم.

ومنها: أنهم حكموا بكون كتب التاريخ التى فيها نقل محض للغث والسمين دون العرض على الأصول والقوانين مما لا يعتبر به ولا يلتفت إليه. وقد مرّت منا تصريحات العلماء الدالة على هذه الأمور، ولتطلب زيادة تفصيل هذه السطور من رسالتى "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" ومن مقدمة تعليقى المختصر المعلق على "شرح الوقاية" المسمّى بـ"عمدة الرعاية فى حل شرح الوقاية".

والحاصل أن تمهيد كثرة الاختلاف فى الأمور التاريخية لا يفيد شيئًا لمولف "الإتحاف" و"شرح الدرر البهية"، وما مثله إلا كمثل من يكتب فى تصنيفه فى الفقه أن فرض الظهر خمس ركعات، وأن فرض المغرب ست ركعات، وأن الوضوء لا ينتقض بالحدث، وأن الصوم يبطل بخروج الحدث، وأن الزكاة تفرض بعد سنتين، لا فى كل سنة، وأن الحج فرض فى كل سنة إلى غير ذلك من الخرافات الواضحة والمسائل

الواهية، فيورد عليه أن هذه أغلاط فاضحة، فيجيب بأنى ناقل نقلته من الكتب الفلانية معتمداً على ما فيها من المسائل من غير نظر إلى الدلائل، فيرد عليه بأن النقل فى مثل هذا لا ينجى الناقل، ولا يخرجه من عداد الغافل، فيُمهد فى جوابه مقدمة عاطلة، ويشيدها بتحريرات باطلة، ويأخذ كتاباً واحداً أو اثنين فصاعداً كـ "شرح الوقاية" أو "الهداية"، وينقل كل ما فيها من الاختلافات الفقهية من البدء إلى الخاتمة، ويسرد أمثلة كثيرة لذلك، ويقول الاختلاف كثير فى ذلك، فيالله العجب، هل ينفعه مثل هذا التقرير، أو ينجيه هذا التحرير من الورطة الظلماء، لا والله، لا ينجيه ذلك من التهلكة، ولا يخرجه من المهلكة، بل يكون تقريره مضحكة موقعاً له فى المزلقة.

ثم قال ناصرك المختفى: المقدمة الثانية: أن حكم الاختلاف الواقع فى التواريخ حكم الاختلاف الواقع فى سائر الحوادث، وكما يجوز نقل الواقع فى سائر الحوادث إذا لم يكن هناك مرجح من غير ترجيح، كذلك يجوز نقل التواريخ المختلفة إذا لم يكن هناك مرجح من غير ترجيح، بل يجوز نقل القول الواحد والسكوت عليه، لا سيما عند عدم العلم بخلافه، وعدم تيسر كتب ذلك الفن الذى يتضح منها الاختلاف، وليس على أحد من المؤلفين أن لا يبحث عند تحرير تاريخ الولادة أو الوفاة، هل خالف أحد فيه من علماء الدنيا أم لا، بل وافق بيان الأمر الأول منهما إن خبر التاريخ فرد من أفراد مطلق الخبر، فلا يخرج عن حكم مطلقه إلا بدليل يدل على ذلك، وليس هناك دليل كذلك، وبيان الأمر الثانى منهما أن عامة المحدثين من المؤلفين ينقلون فى مؤلفاتهم الحديث المضطرب، ووجوهه المختلفة من غير ترجيح، بل لا يكون هناك مرجح أصلا، ثم سرد الأمثلة بنقل العبارات المختلفة المشتملة على نقل الأقوال المختلفة فى نحو ثمانية أوراق.

أقول: انظر صنيع الناصر المختفى ما ذا جناه يا من برّأه وحماه، هل ينفعك تطويل حجم الكتاب بسرد الأمثلة، هل تفيدك تلك المقدمة الممهدة، وسله لما ذا اكتفى على مائة وثلاث وثلاثين مثالا، لم لا كبّر حجم الكتاب، وكثر مدحه المليح عند أولى الألباب بسرد ستمائة ألف مثالا، فإنه لو أخذ كتاباً من الكتب التاريخية الفقهية، لوجد نحو ما كتب أضعافا مضاعفة، سبحان الله، يملأ كتابه من الحشو والزائد الواجب الحذف، ويشهر بأنه جواب لـ "إبراز الغى"، وليس فيه من الجواب المعتبر نحو حرف.

وبيان أن المقدمة الممهدة لا تفيدك سوى العجز والصموت، وإنها كالأولى ليست

إلا كبيت العنكبوت، اتخذت بيتا خاليًا عن القوة والثبوت من طرق عديدة، وكلها لطيفة وسديدة.

أما أولا: فلأن نقل قول واحد فيما فيه قولان أو أكثر إنما يجوز إذا لم يكن بطلانه أظهر، وأما إذا كان بطلانه جليا، لا يحل نقله إلا للرد عليه ردا مليّا، ولهذا ترى كثيرًا ما يقول الأماثل فى كثير من المسائل أن هذا قول لا يحل نقله إلا للرد عليه، ولا يحل السكوت عليه، مثلا لو وجد فى كتاب أن الظهر خمس ركعات، وأن الفجر ثلاث ركعات، وأن أبا بكر الصديق أو عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان أو عليا أو غيرهم من الصحابة ماتوا في الثامنة، فلا يحل لأحد أن ينقل ذلك فى كتابه إلا بقصد رده، ولا يجوز أن يسكت عليه سكوتا موهما لصحته، لا سيما للعالم الذى ينتفع بعلمه، والحاكم الذى ينتفع بحكمه.

وأغلاطك فى تصانيفك من هذا القبيل، وافق المثيل بالمثيل، فإن موت الدارقطنى والبزدوى فى المائة التاسعة، وموت ابن رجب فى المائة العاشرة، وموت ابن أبى شيبة فى المائة الرابعة، وموت الجزرى فى المائة الثامنة، وموت ابن كثير فى المائة السابعة، وموت ابن عساكر فى المائة الثامنة، وموت عبد بن حميد فى المائة الرابعة، وموت القضاعى فى المائة الرابعة، وموت ابن الملقن فى المائة الخامسة، وموت الباجى فى المائة الثامنة، إلى غير ذلك مما ذكرنا فى "إبراز الغى" وفى فاتحة هذه الرسالة ليست بأدون مما مثلنا آنفًا، فأىّ عالم جوز نقل مثل هذا ساكتًا، وأى حاكم حكم بجواز إيراد مثل هذا من دون التنبيه على كونه غلطا، نعم من كان غالطًا ومغالطًا لا تمييز له بين الخفى والجلى، ولا يعلم بطلان ما بطلانه جلى، يجوز أمثال ذلك، وهو غير لائق لأن يخاطبه العلماء فيما هنالك، وهل هو كامرأة سمعت من محدث أن صوم عاشوراء كفارة سنة، فصامت إلى الظهر ثم أفطرت وقالت: يكفينى كفارة ستة أشهر منها شهر رمضان، ذكره صاحب "المستطرف فى كل فن مستظرف" فى الفصل العاشر من الباب السادس والسبعين.

وأما ثانيًا: فلأن البحث عن وقوع الخلاف فى تاريخ الوفاة أو الولادة، وأنه هل خالف فيه أحد من علماء الملة، وإن لم يكن واجبًا على أحد من المؤلفين، لكن تنقيح ما يسطر، وتنقيد ما يظهر، وترك قول يعلم كونه غلطًا بأدنى التوجه والالتفات، وحفظ كتابه عن الأكاذيب والخرافات، واجب على جميع المؤلفين، لا سيما الفضلاء الذين جُلّ

مرادهم نفع عباد الله ، والعلماء الذين مقصدهم إفادة خلق الله لا تضليلهم ولا تغليطهم .

وأما ثالثًا : فلأن نقل الأقوال المختلفة فى أمر عند ذكر ذلك الأمر ليس بمستنكر ، وأما اختيار قول منها فى موضع ، وآخر فى موضع ، فلا ريب فى أنه مستنكر ، ولهذا يتعقب العلماء بعضهم بعضا بإظهار مناقضات فى كلامه ، ومعارضات فى مرامه ، ويعدونه وصفًا نُكرًا ، وهذا وإن كان وصفًا لازمًا لعامة البشر لا يعصم منه إلا خالق القوى والقدر ، كما يدل عليه قوله تبارك وتعالى : ﴿وَلَو كَانَ مِن عِندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختِلافًا كَثِيرًا﴾ لكن يتفاوت الناس فى هذه الصفة بالكثرة والقلة ، فمن يوجد فى كلامه تعارض فاحش يحكم بأنه متساهل ومتفاحش ومتغافل ومتجاهل ومغفل ومضلّل ، ويلقّب بأنه سيئ الحفظ كثير الخطأ ، ليس له تمييز بين الصواب والخطأ ، وبأنه استحق الترك والهجر ، والطعن والزجر ، ويفتى فى حق تألفياته بأنها غير معتبرة غير منقحة ، لا يحل الاعتماد عليها للكملة ، ولا مطالعتها للطلبة بخلاف من يوجد ذلك فى تصانيفه بالقلة ، فإن ذلك يتحمل ويغتفر ، ويقال إنه من لوازم البشر . ولذلك ترى المحدثين لا يقبلون روايات من كثر نحو ذلك فى مروياته ، وغلب عليه هذا الوصف فى منقولاته ، كما مرّ منا تحقيقه فيما مر .

وأما رابعًا : فلأن نقل كل ما وجد من دون تفكر وتبصر ، يشابه التحدث بكل ما سمع من غير غور النظر ، فإن القلم أحد اللسانين ، وأحد الناطقين ، وقد قال النبى ﷺ : «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم فى "صحيحه" من حديث أبى هريرة ، وفى رواية : «كفى بالمرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع» ، و «كفى بالمرء من الشحّ أن يقول آخذ حقى لا أترك منه شيئًا» ، أخرجه الحاكم فى "مستدركه" من حديث أبى أمامة رضى الله عنه .

وأما خامسًا : فلأن نقل الأقوال المختلفة عبارة عن أن يذكر فى أمر قولا ، ثم بلفظ "قيل" ، أو "يقال" ، أو ما ينوب منابهما قولا ، وهكذا عادة المؤلفين فى نقل الاختلاف عند عدم ظهور الترجيح المتين ، فإنهم يذكرون عند ذكر أمر مختلف فيه أقوالا مختلفة ، ويسردون الآراء المتشتة ، فإن ظهر عندهم ترجيح أحد الأقوال صرّحوا به ، وإلا اكتفوا به ، وهذا هو الموجود فى الأمثلة التى سردها ناصرك المختفى قدر ثمانية أوراق ، وهذا أمر جائز بالوفاق ، لا يختلف فيه أحد من أهل الاتفاق .

وأما إذا ذكر أحد المؤلفين فى أمر قولا فى موضع، وآخر فى موضع، وثالثًا فى موضع، ورابعًا فى موضع من غير أن ينسبه إلى اختلاف أقوال الماضين، فهذا ليس نقل الاختلاف عند الماهرين، بل يعد هذا من صنائع الغافلين، ويُطعن صاحبه بأنه من المغفلين والمتروكين، وأى فاضل حكم بجواز مثل هذه الطريقة، وأى عاقل استحسن هذه الشريعة، بل الحكم بجواز مثل هذا بدعة سيئة، وخصلة قبيحة، والموجود فى تصانيفك هو هذا لا ذلك، فما مهد ناصرك لبراءتك لا يفيد النجاة من ذلك، ولله درّ الشاعر الباهر حيث قال:

إذا انعكس الزمان على لبيب ... يحسّن رأيه ما كان قبحًا

يعانى كل أمر ليس يغنى ... ويفسد ما رآه الناس صلحًا

ثم قال ناصرك: المقدمة الثالثة: أن النقل وإن كان لابد فيه من إظهار أنه قول الغير، ولكن هذا الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً، والدال عليه سبعة أمور.

أقول: هذه المقدمة أيضًا لا تفيدك شيئًا، ولا تعطيك ريعًا، فإن ما سطرت فى تصانيفك لا سيما تواريخ المواليد والوفيات وغيرها من تراجم الثقات ليس نقلا، بل حتمًا وجزمًا، ولا يفهم عند ذكرك بنحو من الاتحاد، وأن هذا منقول من غيرك من العلماء، وإن كان كل ذلك أو أكثر ذلك منتحلا ومسروقًا من غيرك، فلا ينجو مؤلف عن إيراد متعقب بكونه آخذًا عن غيره فى الواقع، أو منتحلا أو سارقًا عن تصانيف غيره فى الواقع ما لم يفهم من كلامه بوجه من الوجوه المعتبرة أن ما أذكره لا أجزم به، ولا أعتمد بصحته، ولا آمن من أن يكون مغلطة، وإنى نقّال صرف، ليس فيه منى حرف، بل كله من غيرى، وإنى منتحل محض، لا ألتزم صحة ما أذكره، ولا آمن من كونه مصداق الغلط المحض، وشىء منه ليس من فكرى.

فإذا كان المؤلف من المؤلفين يجعل نفسه من النقّالين، ويعد تحريره من جنس تحريرات المغالطين، أعرض عنه أهل العلم، وطرحه أهل الفهم، ولقّبوه بالمنتحل النقال، والسارق البطال، ووصفوه بأنه غير معتبر، لا يؤخذ عنه شىء ولا يسطر، وعابوا عليه هذا الفعل المستقبح، وطعنوا عليه بهذا القول المستبشع، ومع ذلك فلا ينجو أيضًا من الإيراد، إذا نقل عن أحد شيئًا تكذبه عقول العباد، ويشهد ببطلانه العيان أو البرهان، إلا

أن يقول إنى أنقل ما أنقل من دون فهم وتبصر، وأذكر ما أذكر من غير علم وتذكر، ولا أبالى بذكر ما ذكره غيرى، وإن كان باطلا بالبداهة، ولا أمسك عن أخذ ما سطره من قبلى وإن كان غلطا عاطلا عند العامة، فضلا عن الخاصة، فعند ذلك يعرض عنه أرباب العقول إعراضًا ثانيًا، ويلقبونه بأنه جَهولَ غفول لا يعلم مستقبلا ولا ماضيًا.

وأما ما ذكره ناصرك لتأييد هذه المقدمة الثالثة، وسوّد ورقات عديدة، فكله لا يعطى فائدة، فإنه ذكر أولا لتأييده عبارة " الرشيدية شرح الشريفية " وكشاف اصطلاحات الفنون الدالة على أن النقل هو الإتيان بقول الغير على ما هو عليه بحسب نفس الأمر مظهرا أنه قول الغير، ولا يلزم فيه الإتيان بقول الغير بحيث لا يتغير لفظه، بل إنما يلزم الإتيان به على وجه لا يتغير معناه، وأما الإتيان بقول الغير على وجه لا يظهر منه أنه قول الغير، لا صريحًا ولا ضمنًا، ولا كنايةً، ولا إشارةً، فهو اقتباس، وبيّن أنه يفهم من ملاحظة هاتين العبارتين أن الإظهار المعتبر فى النقل أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً بمعنى أنه يوجد بوجود فرد واحد . . . إلخ.

وهذا كله لا تخفى سخافته، فإن إظهار أنه قول الغير فى النقل وإن كان أعم من أن يكون صراحةً، أو إشارةً، أو كنايةً، أو دلالةً، لكن أخذه من الغير فى نفس الأمر فقط لا يكفى لكونه نقلا قط، والموجود فى ما ذكرت هو هذا لا ذاك، فإنه لا يفهم من كلامك عند ذكر تواريخ المواليد والوفيات، وتراجم الثقات أنك ناقل من غيرك، وإن كان فى نفس الأمر كذلك، ومن ادعى ذلك فليبين أن أى كلمة من كلماتك، وأى قرينة حالية أو مقالية تدل على ذلك، ولو إشارة أو كناية.

فإن قلت: يدل عليه إنى لم أدرك زمان من ذكرت أحوالهم، فلا أذكر ما أذكر إلا نقلا ممن سبقنى، وكتب أحوالهم.

قلت: لو كفت هذه الدلالة للنقل لزم أن يكون الإيراد على المتأخر وإن كتب الأمر المهمل غير جائز مطلقًا، ولا يطلب منه المناظر شيئًا سوى تصحيح النقل، مثلا إن كتب أحد ممن عاصرنا أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه مات فى المائة التاسعة، أو أن أنس بن مالك رضى الله عنه مات فى المائة العاشرة، أو أن عمر بن الخطاب ولد فى زمان نوح على نبينا وعليه الصلاة والسلام، أو أن رسولنا ﷺ أدرك زمان الخليل عليه الصلاة والسلام، أو نحو ذلك من الجهالات والبطالات، امتنع أن يتعقبه أحد بأنه غلط صريح لظهور أنه

متأخر لا يقول به إلا بنقل عن من تقدم عليه، وصدر منه هذا القول بالتصريح.

فإن قلت: يدل عليه أني ذكرت في ديباجة "الإتحاف": إن استمددت غالبًا في المقصد الأول منه من "كشف الظنون" وفي المقصد الثاني استمددت غالبا من وفيات الأعيان وذيله و"حسن المحاضرة".

قلت: لو كفى مثل هذا للنجاة عن إيراد الموردين، للزم أن لا يورد أحد شيئًا على المتأخرين، كصاحب "الأشباه والنظائر" وشارح "ملخص الجغميني" والتفتازاني والسيد الجرجاني وغيرهم، فإنهم يذكرون في ديباجة كتبهم أن ما نذكره مأخوذ من المتقدمين، ومنقول من المعتبرين، والتزام ذلك لا يصدر من عاقل فضلا عن فاضل.

ثم قال ناصرك مؤيّدًا لمقدمته، ومبيّنا لوجوه تأييد كلامه الثاني ما صرّح به علماء أصول الحديث من أن ما يقوله الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب داخل في الحديث المرفوع، قال الحافظ ابن حجر في "شرح نخبة الفكر" ... إلخ.

ثم قال بعد ذكر عبارة الحافظ ابن حجر والسيوطي الدالة على أن مثل ذلك القول من ذلك الصحابي مرفوع حكمًا: وجه دلالة هذا القول هذا القول على المطلوب أن المرفوع عندهم هو ما أضيف إلى النبي ﷺ ونقل عنه، فلابد من إظهار أنه قول رسول الله أو فعله أو تقريره، وإذ ليس هناك حقيقة فهو إذن متحقق حكمًا، فثبت أن الإظهار المعتبر في النقل أعم من الإظهار حقيقة -انتهى-.

ولا يخفى على الأريب النبيه ما فيه، وأن بطلانه لا ريب فيه، وأن هذا الناصر المختفي لم يصل إلى مراد المحدثين بما صرحوا، ولم يبلغ إلى كنه ما أصّلوا. وذلك لأنه فرق بيّن غير هَيِّن بين كون قول متكلم قول غيره حقيقة وبين كونه قول غيره حكمًا، فإنك إذا قلت مثلا: قال أبو حنيفة: النية في الوضوء ليست بفرض، نقلت كلامه بجنسه، وجعلت مقول القول مرامه، لا أعني أنك أردت أنه قوله بعين هذا اللفظ، فإن النقل لا يشترط فيه نقل اللفظ، بل أعم من أن يكون هذا اللفظ بعينه تكلم به الإمام، أو تلفظ بلفظ آخر متحد به في المرام، وبالجملة لا تريد به إلا أن قائل هذا الذي بعد قال هو أبو حنيفة سيد كل ثقة، وأنه مذهبه ورأيه ومقوله ومرامه، وهذا هو النقل الذي لا يطلب من صاحبه إلا تصحيح النقل، ما لم يجزم ثبته، ولم يلتزم صحته، وإذا قلت مثلا بدون

الانتساب إلى أحد وأنت حنفى: النية لا تفرض فى الوضوء الشرعى، فهو كلامك ومرامك، ليس فيه نقل من غيرك، ومع ذلك هو منسوب إلى الإمام حكمًا بقرينة اتباعك له، وتمذهبك بأقواله وآراءه لزومًا.

إذا تمهد لك فاعرف أن المرفوع حقيقة هو ما رفعه الراوى إلى رسوله ونسبه إليه، وحكاه على أنه قوله، أو فعله، أو تقريره، وهو الذى يقال له: إنه نقله عن رسوله، وحكاه عن نبيه، وأما ما يقوله الصحابى الغير الآخذ عن الإسرائيليات فيما ليس من الاجتهاديات، فهو موقوف حقيقة ومرفوع حكمًا، أما كونه موقوفًا حقيقة فظاهر عند من له نظر غائر، فإنه قوله ومقوله وكلامه ومرامه، وهو الذى أفتى به، وتكلم به من دون أن ينسبه إلى رسوله، ومن غير أن يجعله مقول غيره، وأما كونه مرفوعًا حكمًا فلأن أخباره وحكمه بنحو ذلك يقتضى موقّفا له على ذلك، فإن المفروض أن لا دخل للاجتهاد فى ذلك، ولا موقف للصحابة إلا النبى ﷺ، أو بعض كتب من تقدّم، ومن تدين به، وتمذهب به، فلذلك وقع الاحتراز عمن يأخذ عن أخبار أهل الكتابين، أو ينظر الكتابين، فحكمه ليس مرفوعًا حكمًا، لأنه لا يعلم أنه مأخوذ عن الرسول ﷺ جزما، فمعنى كونه مرفوعًا حكمًا أن هذا الموقوف يعطى له حكم المرفوع، ويدرج فى مسانيد المرفوع، لا أن ما قاله الصحابى منقول عن النبى ﷺ، وإنه مقوله لا مقول ذلك الصحابى الذى أفتى به وتكلم، فإن هذا لا يقوله: عاقل، فضلا عن فاضل.

ونظيره ما ذكر أصحابنا الحنفية أن المقتدى الساكت قارئ حكمًا؛ لكون قراءة الإمام قراءة له جزمًا، فليس معناه أن قراءة الإمام فعل من أفعال المؤتم، وأنه يعدّ قارئًا بالجزم، بل معناه أنه يعد قارئًا حكمًا، ويعطى له الاشتراك فى فضل القراءة والكفاية حتمًا.

وكذا ما ورد بأسانيد مصححة عند الثقات أن المنتظر للصلاة مصل، وأنه يشتركه فى بعض أوصاف الصلاة، فليس معناه أنه مصل حقيقة، وأنها تنسب إليها الصلاة صدورًا ووقوعًا، بل معناه أنه مصلٍ حكمًا، وأنه شريك للمصلى فى الثواب جزمًا، ولهذا نظائر كثيرة، لا تخفى على أرباب القرائح الذكية.

والحاصل أن كون قول الصحابى مرفوعًا حكمًا أمر آخر، وكونه منقولا عن نبيه حكم آخر، ليس أحدهما عين ثانيهما، ولا أحدهما مستلزمًا لآخرهما، فليس المرفوع

حكمًا يطلق عليه أنه مذكور نقلا ليصح عليه تفريع ما فرع الناصر الفاتر بفهمه القاصر.

ثم قال: الثالث الحديث المعلق فإنه يحذف الراوى فيه من مبدأ السند، سواء كان الساقط واحدًا أو أكثر، ويعزى الحديث إلى من فوقه، فالعبارة التى يعبر عن رواية من فوقه فى الحقيقة مقولة الراوى الساقط، لا مقولة الراوى المسقط بالكسر، إذ لا سبيل للراوى المسقط بها إلى العلم بها إلا بواسطة الراوى الساقط لعدم التلاقى بين المسقط ومن فوق الساقط، وللتعليق صور أوضحها فى إثبات المطلوب أن يحذف المصنف جميع السند، ويقول مثلا: قال رسول الله، وهذا موجود فى "الصحيحين"، وفى البخارى كثير، فلاشك أن هذا القول لا يتأتى من المصنف، بل هو تلقاه ممن فوقه، وهو ممن فوقه، وهكذا إلى الصحابى، فهو بالحقيقة قول الصحابى، لا قول المصنف، وليس هناك لفظ يدل على أنه كلام الصحابى، نعم هناك قرينة تدل على أنه كلام الصحابى، فيكون الإظهار حكمًا، وهو المطلوب.

أقول: هذا أعجب من الأول، وأدل على عدم الوقوف على مراد المحدثين، وعدم الممارسة بكتب الدين، فإن من تداول كتب الحديث ووقف على كلماتهم فى أصول الحديث، علم علما ضروريًا أن التعليق والقول المعلق يكون من قول المعلِّق، لا من قول من فوقه تابعيًا كان أو صحابيًا.

أما درى أنهم فرقوا بين ما إذا ذكره المعلق بصيغة الجزم وبين ما إذا أورده بلفظ لا يدل على الجزم، ففى "ألفية العراقى" وشرحها للسخاوى المسمّى بـ"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث": فإن يجزم المعلق بنسبته إلى الرسول ﷺ، أو غيره ممن أضافه إليه، فصحح أيها الطالب إضافته لمن نسب إليه، فإنه لن يستجيز إطلاقه إلا وقد صح عنده عنه، أو لم يأتِ المعلق بالجزء، بل ورد ممرضًا، فلا تحكم له بالصحة عنده عن المضاف إليه بمجرد هذه الصيغة، لعدم إفادتها ذلك، ولكن حيث تجردت، فإيراد صاحب الصحيح للمعلق الضعيف كذلك فى أثناء صحيحه يشعر بصحة الأصل له إشعارًا يؤنس به، ويركن إليه، وألفاظ التمريض كثيرة: كـ"يذكر" و "يروى" و "روى"، و "يقال" و "قيل" ونحوها -انتهى- ونحوه فى "مقدمة ابن الصلاح" و "تقريب النواوى" وشرحه "تدريب الراوى" و "خلاصة الطيبى" و "مختصر ابن جماعة" وغيرها من كتب الفن، فتفطن أيها المنصور القنوجى! ماذا تفوه به ناصرك المختفى، حيث حرف الكلم عن مواضعها، وأتى

بأشياء منكرة يستنكرها من يسمعها.

ولعمرى إذا كان تعليق البخارى مثلا قال رسول الله ﷺ: كذا قول من فوقه، ومنقولا عنه بحذف سنده، لا من قوله، فما وجه الفرق بين جزمه وعدم جزمه، وهذا ظاهر لا حاجة إلى البسط فى تقريره، ولا إلى تكثير عبارات كتب الفن فى تحريره، وبهذا ظهرت سخافة قول ناصرك المختفى الرابع الحديث المرسل، الخامس الحديث المعضل، السادس الحديث المنقطع . . . إلخ، فإن الكلام فيها كالكلام، والبيان كالبيان.

ثم قال ناصرك: السابع ما قال النووى: جرت عادة أهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد فى الخط، وينبغى للقارى أن يلفظ بها . . . إلخ.

ولا يخفى عليك أن هذا أيضًا لا يفيدك، ولا يوصل نفعًا إليك، فإن حذف "قال" ونحوه أمر آخر، إلا أن حذفه إنما هو إذا تعين قائله، وأما عند عدم تعينه فهو مستنكر، وهل يجوز أن يقول أحد من أهل السنة فى أثناء مكالماته: إن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان غاصبًا خائنًا غادرًا، أو يدرج فى تصنيفاته أن عمر رضى الله عنه كان مبتدعًا محدثًا ماكرًا، وعند ورود الإيراد عليه بأنه قول مخالف لأهل السنة، بل هو من أقوال أهل البدعة، يقول فى جوابه: إن جملة قال الطوسى، أو قال الحلّى، أو قال: شيطان الطاق محذوف فى الكلام، وإنى ناقل من أرباب الشقاق.

وهل يجوز لأحد أن يتفوّه بما اختلقه الكذّابون والدجالون، وينسب شيئًا من الأخبار الموضوعة إلى رسول الله ﷺ وملائكته المقربون، كحديث لولاك لما خلقت الأفلاك، فإنه موضوع لفظًا صحيح معنى، كما ستقف عليه، وحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية، وحديث: «ولدت فى زمان الملك العادل»، وحديث: «يكون فى أمتى رجل يسمّى بمحمد بن إدريس هو أضر من إبليس»، وحديث: «يكون فى أمتى رجل يكنى بأبى حنيفة . . .» لخ، وحديث: «من رفع يديه فى الصلاة فلا صلاة له»، وحديث: «من صلى خلف تقى فكأنما صلى خلف نبى»، وحديث: «علماء أمتى كأنبياء بنى إسرائيل»، فإنه موضوع لفظًا صحيح معنى، وحديث عروجه ﷺ ليلة المعراج بنعليه إلى العرش، فإنه موضوع كما بيّنته فى غاية المقال فيما يتعلق بالنعال، وحديث القضاء العمرى، فإنه موضوع كما أوضحته فى رسالتى "ردع الإخوان عما أحدثوه فى آخر جمعة من رمضان" وحديث: «لكل أمة فرعون وفرعون هذه الأمة معاوية رضى الله

عنه»، وحديث: «اتقوا اليهود والهنود ولو بسبعين بطنًا»، إلى غير ذلك من الأحاديث التى اتفق النقّاد على كونها موضوعةً، وأقرّ الواضعون بأنها مكذوبة، فيقول: ذلك المتفوه، أو يكتب، قال رسول الله كذا، ويذكر شيئًا من مثل هذا الكذب، فيرد عليه أنه افتراء على الرسول، فيقول: إنى ناقل عن فلان وفلان ممن نسبه إلى الرسول، ويذكر أسماء وضّاعه، ويحيل الأمر إلى المتفوهين به، ويقول: قال فلان محذوف فى كلامى، وإنى منه برىء وحذف "قال" شائع، نص عليه النووى.

وهل يجوز لأحد أن يكتب أن عصر الصحابة انقرض بعد ستمائة، فيرد عليه أنه مخالف للحديث الصحيح الدال على انقراضه على رأس مائة، فيجب بأن كلامى من قول غيرى، وإن لفظ "قال فلان" محذوف فى كلامى، فيذكر قول واحد من أتباع رتن الهندى الذى ظهر بعد ستمائة، وادعى الصحبة.

والحاصل أن هذا التقرير من ناصرك المختفى يشبه صنع من بنى دارًا، وهدم قصرًا، ويوافق سبيل من فرّ عن المطر وحاذى ميزابًا، فإنه يجوّز أن لا يرد إيراد على من تفوّه بالأباطيل المزخرفة، أو كتب شيئًا من الأساطير المختلقة لسهولة الأمر بأن يجيب أنى لست ملتزم الصحة، وقد قلت ما قلت، وكتب ما كتبت نقلا عن فلان، فيذكر واحدًا ممن تفوه بتلك الأمور المخضرمة، ويقول: قال فلان محذوف فى كلامى، وحذفه جائز، صرح به النووى.

ولعلمى هذا من عجائب الدنيا، لا يقول به ولا يرضى إلا من فاق مجددى الدين فى الدنيا بوصف لم يشاركه فيه أحد من الأولين، وهو كثرة الزلات والمسامحات، وتخريب مسائل الدين.

ثم ذكر ناصرك: الثامن: إثبات ذلك بالكتاب، وبيانه إن حذف لفظ القول وما يحذو حذوه من الألفاظ الدالة على النقل والحكاية شائع فى كلام الله نذكر هناك عدة أمثلة، الأول سورة الفاتحة . . . إلخ.

ثم سرد الآيات القرآنية المشتملة على حكايات كلام الغير مما لم يذكر فيه لفظ قال ونحوه فى قدر ورقتين وزاد عليه ربعه، وذكر لما مهّد أولا تسعة وثلاثين مثالا.

ولا يذهب عليك أيها المنصور القنوجى أن هذا أعجب مما مضى، يضحك عليك كل شاب وصبى، وأن هذه المكيدة التى اخترعها لنصرتك غير مفيد لك، أما دريت أن

حذف الفعل وأمثاله ليس بموسع فى كل موضع، ولا كل أحد يجوز له أن يدعى الحذف فى أى موضع شاء، بأى لفظ شاء، بل له شرائط وأسباب وفوائد ونكات مرجحات لا يجوز، أو يستقبح عند فقدها.

انظر إلى قول السيوطى فى كتابه "الإتقان فى علوم القرآن" عند ذكر شروطه، هى ثمانية: أحدها: وجود دليل، إما حالى نحو: قالوا: سلامًا، أى سلّمنا سلامًا، أو مقالى، ومن الأدلة العقل حيث يستحيل صحة الكلام عقلا إلا بتقدير محذوف، ومنها الشروع فى الفعل، نحو باسم الله، فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له، الشرط، الثانى: أن لا يكون المحذوف كالجزء، ومن ثم لم يحذف الفاعل ولا نائبه، ولا اسم كان وأخواتها، الثالث: أن لا يكون مؤكدا، لأن الحذف ينافى التأكيد، الرابع: أن لا يؤدى حذفه إلى اختصار المختصر، الخامس: أن لا يكون عاملا ضعيفًا، السادس: أن لا يكون عوضًا عن شىء، السابع: أن يؤدى حذفه إلى تهيئة العامل القوى -انتهى ملخّصًا-.

ومثله فى "مغنى اللبيب عن الأعاريب" لابن هشام النحوى، و "المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر" لابن الأثير الجزرى.

إذا عرفت هذا فاعرف أن حذف "قال" ونحوه فى الآيات القرآنية التى سردها، إنما جاز لقيام دليل حالى، أو مقالى دالّ على ذلك، واقتضاء مقام؛ لأن المذكور فيما هنالك، ليس من كلام الرب، بل من كلام غير الرب، وهذا لا يجرى فى تصانيفك، فإنك ذكرت مثلا أن وفاة البزدوى فى المائة التاسعة، وكذا ذكرت فى وفاة الدارقطنى، وذكرت أن وفاة ابن رجب فى المائة العاشرة، ولم تذكر فى موضع من هذه المواضع، ولا فى غيرها أن هذا منقول من غيرك، فإن قدرت، قال ونحوه لا يفيدك لعدم وجود قرينة دالّة عليه، وفقدان شرط مجوز له، ولو سلم حذف فعلٍ يدل على الحكاية، فأى دليل على تعيين من حكى عنه، فإنه لا يدرى أن قائله صاحب "الكشف"، أو "البستان"، أو ابن خلكان، أو غيرهم ممن ذكر تراجمهم، فإن اخترت أن فى بعض الموضع حذف، قال صاحب "كشف الظنون": وفى بعضها حذف، قال ابن خلكان: صار كلامك معدودًا فى السقطات، خارجًا عن اعتبار الثقات.

ولو كفى مثل هذا لدفع الإيراد للزم أن لا يتعقب على من قال من أهل السنة أن أبا بكر رضى الله عنه كان غاصبًا غادرًا بسهولة جوابه بأن لفظ: "قال الرافضى" محذوف فى

كلامى، ولا يرد الإيراد على من تفوّه بأن للعالم خالقين لسرعة جوابه بأن جملة: "قال المجوسى" محذوف فى البين، ولا يرد إيراد على من تفوّه بأن العالم وجد بلا صانع، لتيسر جوابه بأن جملة: "قال الدهرى" محذوف، ومراد فى الواقع، ولا يرد إيراد على من تكلم بأن النبى ﷺ كانت بعثته خاصة بمشركى الأميين لتيسر دفعه بأن فى كلامى حذف: "قال بعض الكافرين"، ولا يرد شيء على حنفى صرّح فى كتابه: أن الزكاة لا تجب فى مال التجارة، لإمكان أن يقال: بحذف: "قالت الظاهرية"، ولا يرد على حنفى تفوه بأن الدم ليس بناقض للوضوء الشرعى لإمكان حذف: "قال الشافعى"، ولا يرد على متكلم تكلم بأن القرآن مخلوق غير أزلى، لاحتمال حذف: "قال المعتزلى".

ولا يرد على شافعى تفوّه، بأن مسّ الذكر والمرأة غير ناقض للوضوء الشرعى لاحتمال حذف: "قال الحنفى"، ولا يرد على محدث كتب بأن الله جل جلاله حل فى سيدنا عيسى لإمكان حذف: "قالت النصارى"، ولا يرد على مسلم قال: بألفاظ الشرك لاحتمال حذف: "قال أهل الشرك"، ولا يرد على مؤمن أنكر البعثة الجسدانية لاحتمال حذف: "قالت الفلاسفة"، ولا يرد على مالكى يكتب بسنية الافتراش فى جميع قعدات الصلاة، لإمكان حذف: "قالت الحنفية"، ولا على الشافعى، قال: بسنية التورّك فى جميع الجلسات لإمكان حذف: "قالت المالكية"، ولا يرد على من تفوّه من فقهاء الأئمة الأربعة بكون الطلقات الثلاث فى مجلس واحد طلقة واحدة لإمكان حذف: "قال ابن تيمية"، ولا يرد على من تفوّه بأن البخارى كان من المجروحين لإمكان حذف: "قال صاحب الاستقصاء وغيره من الإماميين"، ولا يرد على من قرر من أرباب الشريعة أن الأرض متحركة، لاحتمال حذف: "قالت أصحاب الهيئة الفيثاغورثية"، ولا على من أقر بالحركة الفلكية، لاحتمال حذف: "قالت أصحاب الهيئة البطليموسية"، ولا يرد على مسلم تفوّه بأن السماوات السبع غير قابلة للخرق والالتئام، وبينهما تماس والتئام، لاحتمال حذف: "قال أصحاب الحكمة الطبعية الأعلام"، ولا يرد على رجل آمن بإيمان فرعون الجانى لاحتمال حذف: "قال ابن عربى فى الفصوص والجلال الدوانى"، ولا يرد من كتب الكلمات الشنيعة فى حق الصحابة والمجتهدين لإمكان حذف: "قالت الروافض والخوارج وسائر المبتدعين"، ولا يرد على من قرر فى كتابه رجعة سيدنا على لاحتمال حذف: "قال جابر الجُعفى"، ولا يرد على من أدرج فى كتابه أن لا وجود للجن

والشياطين والملائكة، لاحتمال حذف: "قالت الملاحدة"، ولا يرد على من قال بحرمة زيارة القبر النبوية لاحتمال حذف: "قال ابن تيمية"، ولا يرد على من أسقط قضاء الصلاة عن تاركها المتعمد الجانى، لاحتمال حذف: "قال الشوكانى"، ولا يرد على من كتب أن الصحابة بقوا إلى سنة ستمائة لاحتمال حذف: "قال رتن الهندى وغيره من الدجاجلة"، ولا يرد على من تفوه بأن النبوّة لم تختم بنبوة النبى الأمى لاحتمال حذف: "قال مسيلمة الكذاب والأسود العنسى"، ولا يرد على من صرّح بحل نكاح ما فوق الأربع من النساء بلا ريب، لاحتمال حذف: "قال بعض الروافض والخوارج وغيرهم من أرباب الزيغ والريب"، ولا يرد على من نصّ على إباحة اللواطة لاحتمال حذف: "قالت الشيعة"، ولا يرد على من كتب أن سجدة التحية لقبور الأولياء جائزة لاحتمال حذف قال أهل البدعة والضلالة.

وأمثلة ما فى الباب كثيرة غير مخفية على أولى الألباب، ولو أردنا سردها ليكثر حجم الكتاب بلا فائدة، لكتبت نبذًا منها فى أجزاء متعددة، ولكنى لست بحمد الله ممن يضيع أوقاته النفيسة فيما لا يعنى، ولا ممن يكثر بإيراد ما لا يجدى نفعا ولا يغنى.

وبالجملة هذا الذى ذكره ناصرك من حذف: "قيل"، أو "قال"، أو "يقال" لا يستحسنه الأطفال فضلا عن الرجال، وإن هو إلا تقرير من عجز، وبهت وندم، وسكت وتحير وصمت، وتوحّش وتدهش، وترقص وتخلص، وتوهم وتمحل، وتجهم وتخيل، وذلك كله فى طاعتك وخدمتك، فألبسه لباس العزّ والوقار، وتوّجه تاج اللطف والفخار، فلن ينصرك أحد مثل ما نصره، ولن يكتب أحد مثل ما سطره، فالله درك ودره، ولله فخرك وفخره.

ثم قال ناصرك: الأربعون: إثبات ذلك بالسنة المطهرة، وذلك من وجوه: الأول: ما روى البخارى ومسلم... إلخ.

وهذه مكيدة فاضحة عند من لا يخفى عليه خافية، فإنه كان عليه أن يقول: التاسع: إثبات ذلك بالسنة... إلخ، فإنه بعد ما مهّد المقدمة الثالثة أقام لإثباتها دلائل إلى أن قال: الثامن: إثبات ذلك بالكتاب... إلخ، ثم ذكر من القرآن تسعة وثلاثين آية مما حذف فيه "قال" ونحوه، فهذه التسعة والثلاثون كانت من ما اندرج تحت الدليل الثامن، ولم يكن كل منها دليلا مستقلا، فكيف يصح ههنا قوله: الأربعون إثبات ذلك

بالسنة، فإن ما يذكره ههنا ليس مندرجًا تحت الثامن، بل هو مغائر له ينبغى أن يعد تاسعًا.

ولا أدرى هل هذه زلة قلمية، أو مكيدة قصدية ليظن ناظر هذا المقام أنه أقام على إثبات المقدمة الثالثة أربعين دليلا بالتمام، وقد عرفت أن شيئًا من الدلائل المذكورة، ليس مثبتًا؛ لما ذكر فى المقدمة الثالثة، ولا نافعا لرفع الإلزام عن تصانيك الغالطة، وقس عليها هذا الدليل التاسع، فإن ثبوت حذف: "قال" ونحوه عند اقتضاء المقام له فى الروايات الحديثية غير نافع، كما مر بسط ذلك سابقًا، فتذكره آنفًا.

ثم قال ناصرك المختفى: المقدمة الرابعة أنه كثيرًا ما يقع السهو فى الكتابة من الناسخ، أو المؤلف سيما فى الكتب المطبوعة خصوصًا فى التواريخ، وهذه المقدمة ثابتة من كلام المعترض فى مواضع . . . إلخ.

أقول: تمهيد هذا لا ينفع شيئًا، ولا يدفع قدحًا، ولا يرفع جرحًا، ولا يمنع نقصًا، فإن وقوع الأغلاط من أرباب الكتابة والنسخ، وأصحاب الطبع لا يكون بهذه المقدار الموجود فى تصانيفك، وحاشاهم ثم حاشاهم من ذلك، ولو سلم وقوع هذا المقدار عنهم، فالواجب على المؤلفين أن يصححوا كتبهم، ويزيلوا أغلاطها عن مسوداتهم، ويطبعوها مرة أخرى باهتمام الصحة لئلا يلزم إفساد عقائد الكملة، وتخريب معاشر الطلبة، ولا تنعكس الهداية بالإضلال، ولا يقوم مقام النفع ونشر العلم الإخلال، ولو كفى هذه المعذرة فى مثل هذه الأغلاط التى لا يشك أحد أن أكثرها أو كلها من مؤلفها لتوسع الأمر على أرباب البدعة والمحدثة.

ثم قال ناصرك المختفى: المقدمة الخامسة: أن كتاب "كشف الظنون" لم يصرح أحد من المحققين بكونه غير معتبر، بل استندوا به حتى إن المعترض نفسه قد استند به فى غير واحد من المواضع، وأثنى عليه . . . إلخ، ثم ذكر من تصانيفى ثمانية وعشرين موضعًا أخذت فيها عن "كشف الظنون".

أقول: نعم، إنى استندت بـ"كشف الظنون" فى كثير من المقامات، ونقلت منها كثيرًا من العبارات، لكن بينى وبينك بون بعيد، وتفاوت شديد.

وقائل كيف تفرقتما فقلت قولا فيه إنصاف
لم يك من شكلى ففارقته والناس أشكال وآلاف

فإنى أنقل ما أنقل عنه مع التيقظ والتبصر، وآخذ ما آخذ منه مع التنقيد والتسديد والتذكر، ويحصل لى وقوف على مواضع سقطاته، والاطلاع على فلتاته، ولست أنا ممن ينقل منه كنقل النقال، ويأخذ منه كأخذ الغَفّال، ويسرق منه كسرقة البَطال، وينتحل منه كانتحال القوّال، من غير أن يقف على ما فيه من المسامحات والمعارضات، ويطلع على ما فيه من المناقضات والمغالطات، ومن غير أن يعلم ما فيه من الأغلاط الواضحة، لا يدرى أ هى من مؤلفها أم من الطائفة الناسخة والطابعة؟ ومن غير أن يتأمل فيما فيه بعقله، ويضم فهمه إلى نقله، فيعرف بطلان ما شهد العيان ببطلانه، ويذعن بفساد ما شهد البرهان بطغيانه، فلن يتم أمر النقل إلا بالعقل، ولا أمر العقل إلا بالنقل، فالعقل الصرف لا سيما فى الأمور المنقولة يضل الإنسان، والنقل الصرف وإن كان فى الأمور المأثورة يوصله إلى الطغيان، ومن غير أن يميّز بين سقمه وصحيحه ورطبه ويابسه، وغثه وسمينه، وصوابه وغلطه، ومن غير أن يطابق ما فيه من تواريخ وفيات العلماء وأحوالهم بما ذكره النقاد المؤرخون السابقون الأولون فى تراجمهم، كابن خلكان وابن الأثير الجزرى، واليافعى والذهبى والسيوطى والسخاوى والخطيب البغدادى وابن عساكر الدمشقى والمجد الفيروز آبادى والكفوى وابن حجر العسقلانى والنجم الغزى، وعبد القادر اليمنى والمحبى وغيرهم، فيعرف ما فيه من الأقوال الشاذة المردودة، ويعلم ما فيه من الأحوال الفاذة المطرودة، فالأخذ منه مثل هذا الأخذ حرام على آخذه ووبال على فاعله، وأما الأخذ منه مع التنقيد والتحقيق والتسديد والتدقيق مع الامتياز بين الحق والباطل، والصدق والعاطل، والصواب والغلط، والصحيح والسقط، والشاذ والمعروف، والظرف المظروف، فهو جائز بلا ريب، لا نقص فيه ولا عيب.

وما أحسن ما ذكره النووى فى شرح صحيح مسلم النيسابورى: قد ذكر مسلم فى هذا الباب أن الشعبى روى عن الحارث الأعور، وشهد أنه كاذب، وعن غيره حدثنى فلان وكان متهما، وعن غيره الرواية عن المغفلين والضعفاء المتروكين، فقد يقال: لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم، ويجاب عنه بأجوبة: أحدها: أنهم رووها ليعرفوها ويبينوا ضعفها لئلا يلتبس فى وقت عليهم أو على غيرهم، أو يتشككوا فى صحتها. الثانى: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر به أو يستشهد لا ليحتج به على انفراده. الثالث: أن روايات الراوى الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف

والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحفظ والإتقان بعض ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان الثورى حين نهى عن الرواية عن الكلبى، فقيل له: أنت تروى عنه، فقال: أنا أعرف صدقه من كذبه -انتهى-.

فعلم من هذا أن الأخذ من ضعيف جائز لمن يميز بين قوى وضعيف، فنقلى عن "كشف الظنون" جائز؛ لأنى أعرف صدقه من كذبه، وغثه من سمينه، وصحيحه من سقيمه، وصوابه من غلطه، وأما أخذك عنه من غير امتياز فلا يجوز عند من له أدنى امتياز.

ويوافق ما ذكرنا أن الفقهاء جعلوا القنية والحاوى من الكتب الغير المعتبرة، ومع ذلك أجازوا النقل عنهما، وأخذ ما فيهما بشرط أن لا يخالف ما فيهما ما فى الكتب المعتبرة، وأباحوا الاعتماد على ما فيهما من المسائل إذا وافقت الأصول المعتمدة، وهذا إنما يحصل لمن له سعة علم ونظر، وقوة حفظ وبصر، فيباح له الأخذ عن مثل هذه الكتب الغير المعتبرة، وأما من ليس له علم ولا فهم، ولا له امتياز بين الحسن والشؤم، والقوم والثوم، والهُدهُد والبوم، ولا له عرفان بصحته ما فيها، وسقمها وصوابها وخطأها ومعروفها ومنكرها، وجل مقصده إنما هو الجمع والترتيب، والسجع والتأليف من غير التزام الصحة، وتمييز الثقة عن غير الثقة، فلا يحل له النقل بكل ما فيها من دون تنبيه على ما فيها، ولهذا نظائر آخر لا تخفى على أرباب التبصّر.

وأما قوله: إنه لم يصرّح أحد من المحققين بكون "كشف الظنون" غير معتبر، فهو عجيب لا يصدر مثله عن لبيب متبحر، أما درى أن الكتب التى حكموا بكونها غير معتبرة ما وجه كونها غير معتبرة وهو موجود فى "كشف الظنون"، فلا يضر حينئذٍ إن لم يصرّح به المحققون، فقد علمناك غير مرة أن جهالة حال مصنف، وجمعه لكل يابس ورطب، وعدم امتيازه بين باطل وحق، وكذب وصدق، وصحيح وغلط، وصواب وسقط، وعدم تنقيده بين القول المردود والمقبول، والمطرود والمحصول تجعل كتابه غير معتبر عند أرباب الفهم والنظر، وهذا كله موجود فى النسخ المطبوعة لـ"كشف الظنون"، لا يدرى أ هو من مؤلفه، أو مما كسبه الناسخون والمصحّحون.

فمع ذلك كيف يشك فى كونها غير معتبرة، وكيف يجوز انتحال كل ما فيه والنقل عنه بدون التذكرة والتبصرة، فإن لم يصرح أحد ممن سبقنى بهذا، فأنا أول من أحكم

بهذا، وأقيم عليه الدلائل لكل طالب وسائل، وأحمل النظير على النظير، وأطابق بين المثيل والمثيل، فلى أسوة بأول من نص على كون "القنية" و "جامع الرموز" و "الحاوى" وغيرها من كتب الفقه الحنفى، و "مستدرك الحاكم" و "موضوعات ابن الجوزى" و "رسالة الصنعانى" وغيرها من كتب الحديث النبوى غير معتبرة، فمن أنكر هذا الأمر الجلى، وادعى ما هو مخالف له وخفي، فليُقم عليه الشواهد المعتبرة، وليدع شهداءه، وليناد أنصاره وأعوانه، فإن لم يفعل ولن يفعل فليستحيى ربه، ولينكس رأسه إلى أن يقضى نحبه ويتبع سلفه.

تعلّم إذا ما كنت لست بعالم فما العلم إلا عند أهل التعلم
تعلّم فإن العلم أزين للفتى من الحلّة الحسناء عند التكلم

ثم قال ناصرك المختفى: المقدمة السادسة: أن التواريخ التى لم يبلغ نقله مبلغ التواتر ليست من اليقينيات الضروريات حتى يتيقن بكذب ما خالفها تيقن كذب قول القائل: إن الله اتخذ شريكًا أو ولدًا، أو أن السماء تحتنا وأن الأرض فوقنا، وأن الشمس ليس بمضيء، وأن مكة والمدينة غير موجودة.

أقول: حصول اليقين من الأخبار غير متوقف على كونها متواترة، بل قد تفيد المشهورة وأخبار الآحاد أيضًا علما يقينيًا، ولحصول اليقين طرق أخر أيضًا، وقد يختلف حصوله باختلاف العالم والجاهل أيضًا، ففى "نخبة الفكر" وشرحه للحافظ ابن حجر: قد يقع فيها أى أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار خلافًا لمن أبى ذلك، والخلاف فى التحقيق لفظى، فإن من جوّز إطلاق العلم قيّده بكونه نظريًا، وهو الحاصل عن الاستدلال ومن أبى الإطلاق خصّ لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظنى -انتهى- ثم ذكر ابن حجر أنواع الخبر المحتف بالقرائن، وعدّ منها ما أخرجه الشيخان فى "صحيحيهما" والمسلسل بالأئمة الحفاظ والمشهور إذا كانت له طرق مبائنة.

ثم قال: هذه الأنواع التى ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها إلا للعالم بالحديث المتبحر فيه، العارف بأحوال الرواة المطلع على العلل، وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الأوصاف المذكورة لا ينفى حصول العلم للمتبحر المذكور -انتهى-.

وفى "شرح العقائد النسفية": الخبر الصادق المفيد للعلم لا ينحصر فى النوعين،

بل قد يكون خبر الله أو خبر المَلَك أو خبر أهل الإجماع، أو الخبر المقرون بما يرفع احتمال الكذب، كالخبر بقدوم زيد عند تسارع قومه إلى داره -انتهى-.

وفي "مختصر ابن الحاجب": الضروريات منها المشاهدات الباطنة، وهي ما لا يفتقر إلى عقل كالجوع والألم، ومنها أوليات، وهي ما تحصل بمجرد العقل، وهي كعلمك بوجودك، وأن النقيضين يصدق أحدهما، ومنها المحسوسات، وهي ما يحصل بالحس، ومنها التجربيات، وهي ما يحصل بالعادة، ومنها المتواترات -انتهى-.

وفي شرح السعد التفتازاني لشرح المختصر العضدي: التحقيق أن كلا من الإحساس والتجربة والحدس والتواتر قد يكون كاملا يفيد القلع، وقد يكون ناقصًا يفيد الظن فقط، وأن المشهورات منها ما هي قطعية يجب قبولها -انتهى-.

وفي شرح المختصر العضدي: اختلف في خبر الواحد العدل هل يفيد العلم أولا؟ والمختار أنه يفيد العلم بانضمام القرائن -انتهى-.

وفيه أيضًا: لنا فيه أنه لو أخبر ملك بموت ولد له مشرف على الموت، وانضم إليه القرائن من صراخ وجنازة وخروج المخدرات على حال منكرة غير معتادة دون موت مثله، وكذلك الملك وأكابر مملكته، فإنّا نقطع بصحة ذلك الخبر، ونعلم به موت الولد بخد ذلك من أنفسنا، وجدانًا ضروريًا لا يتطرق إليه الشك، واعترض عليه بأن العلم ثمه لا يحصل بالخبر، بل بالقرائن كالعلم بخجل الخجل، و وجل الوجل، وارتضاع الطفل اللبن من الثدي ونحوها، الجواب أنه حصل بالخبر بضميمة القرائن، إذ لولا الخبر لجوزنا موت شخص آخر-انتهى-.

ومثل هذه العبارات في كتب الأصلين كثيرة، ولو أردنا استيعابها وسردها لبلغت إلى دفاتر كبيرة، ولكن اقتصرنا على ذلك، لأن العاقل المنصف يكفيه ما ذكرنا، والغافل المتعسف لا ينفعه شيء وإن طوّلنا، وبالجملة علم مما سردنا أن للعلم الضروري طرقا مختلفة، لا يختص حصولها بالأخبار المتواترة، وأن العلم اليقيني ليس بمختص بالأخبار المتواترة، بل قد تفيده أخبار الآحاد أيضًا والمشهورة، وأنه قد يحصل القطع بخبر الآحاد ونحوه للعالم الممارس فقط، ولا يضر عدم حصوله للهائم، ثم المناقش قط.

وبعد ذلك نقول: هذا الذي دندن به ناصرك من أن التواريخ التي لم يبلغ نقله مبلغ التواتر ليست من اليقينيات الضروريات. إلخ باطل قطعًا، ولايفيدك نفعًا، بل هو

مضر لك جدعًا، ولنوضح ذلك بأمثلة عديدة يظهر به عليك أن نصرتك تبدلت بالمضرة الرديئة، وهذه هى الرزية كل الرزية.

فمنها: أنه وقع فى موضع من "كشف الظنون" وقلدته أنت فى "إتحافك": أن فخر الإسلام البزدوى توفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة.

وهذا كذبه جلى لكل عالم وطالب علم، وبطلانه غير خفى على كل ذى حفظ وفهم، فإن من طالع "الهداية" و "التنقيح"، وقرأ التوضيح والتلويح، واستفاد غيرها من كتب الحنفية الأصلية والفرعية من أصحاب المائة السادسة إلى هذه المائة، واطلع على ما فيها من نقل الأقوال البزدوية مع ما يدل على موته قبلهم، علم علمًا ضروريًا أنه لم يدرك عصرهم، ولا يضر عدم حصول هذا العلم للجاهل الخامل ممن لم ينظر كتب الأفاضل، ولم يطالع تحريرات الأماثل.

ومنها: أنك أرّخت فى موضع من "الإتحاف" وفاة ابن عساكر الدمشقى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

وهذا بديهى البطلان عند مؤرخى الزمان، لا يريب فى كذبه من له ممارسة بالكتب التاريخية، ولا يضر فيه ريب من لم يدخل فى أسواق العلم البهية.

ومنها: أنك أرّخت فى موضع من "الإتحاف" وفاة الباجى سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

وهذا قطعى البطلان عند من مارس كتب الطبقات والتراجم، ودفاتر الحديث وشروحها التى ألّفها العلماء ذووا الخطر والشأن، ولا يقدح عدم حصوله لمن لم يرزق إلا الحرمان، ومنها: أنك أرخت وفاة الدارقطنى فى تصانيفك فى المائة التاسعة، وهو باطل قطعى عند حملة كتب الشريعة، ولا يقدح فيه جهل من لم يمارس الكتب الدينية.

ومنها: أنّك أرّخت وفاة ابن رجب فى المائة العاشرة، وهو قطعى السقوط والغلط، ولا يقدح عدم القطع به لمن اتصف بالخبط.

ومنها: أنك أرّخت وفاة ابن كثير الدمشقى سنة أربع وسبعين وستمائة، وهذا غير خاف بطلانه على من مارس كتب التاريخ التى ألفت فى المائة السابعة والثامنة، ولا يقدح فيه عدم حصوله لمن لم يرزق القوّة الحافظة.

ومنها: أنك أرّخت فى "الإتحاف" عند ذكر الحصن الحصين" وفاة مؤلفه سنة أربع

وثلاثين وسبعمائة، وذكرت بعيده أنه فرغ من تأليفه سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وذكرت بعيده أنه فرّغ من شرحه سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد تأليف الحصن بأربعين سنة.

وهذا يعلم بطلانه كل شيخ وصبى، ويقطع بكذبه كل ذكىّ وغبىّ، ويشهد بسقوطه كل عالم وجاهل، وينادى بسخافته كل فاهم وعاقل.

ومنها إنك أرّخت وفاة بقى بن مخلد سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة. وهذا بطلانه من أجلى البديهيات عند من وفق لقراءة الصحاح الستة وغيرها من كتب الأثبات، ولا يقدح خفاءه على النائم الغافل، والهائم الخامل.

ومنها: أنك أرّخت وفاة ابن أبى شيبة سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا بطلانه من القطعيات عند من قرأ "الصحيحين" وغيرهما من كتب الأثبات، ولا يضر عدم حصوله لمنبع الخرافات ومجمع المهملات.

ومنها: أنك أرّخت وفاة القضاعى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وهذا مقطوع الكذب الخبيث عند من رزق مطالعة كتب التاريخ والحديث.

ومنها: أنك أرّخت وفاة ابن الملقن سنة أربع وأربعمائة، وهذا بديهى كونه غلطًا عند من دخل فى أسواق العلم، وكان ثبتًا، ولا يضر عدم حصوله عند من رزق خبطًا، ونال سقطًا، وكان أمره فُرطًا، وكسبه حبطًا.

ومنها: أنك نسبت تفسير سورة الطلاق من "تفسير الجلالين" إلى الجلال السيوطى، وهو مقطوع الكذب عند كل من قرأ ديباجة "الجلالين" وإن كان موسومًا بالصبى، وموصوفًا بالغوى.

ومنها: أنك ذكرت فى حق الإمام أبى حنيفة أنه لم يروِإلا سبعة عشر حديثًا.

وهذا مقطوع كذبه عند كل فاضل قلّده، أو قلّد غيره، ولا يضر عدم حصوله لمن عمى بصره، أو عمهت بصيرته، ومن لم يربح فى سوق العلم والفضل، ولم يعرف قدره، وقد ذكرنا نبذًا من وجوه بطلانه فى مقدمة "عمدة الرعاية فى حل شرح الوقاية"، وسيأتى ذكر نبذ منه فى هذه الرسالة فى ما يأتى.

والحاصل أن هذه السقطات الموجودة فى تصانيفك وأمثالها مما سردناها فى "إبراز الغى" وفى مفتح هذه الرسالة، ونذكر نبذًا منها فى خاتمة هذه الرسالة المسطورة فى

تأليفك لا يشك أحد ممن رزق الحفظ والفهم، ونال حظا من الفضل والعلم فى بطلانها، ولا يريب فى كونها مقطوعًا بكذبها، فليس مثلها عند العلماء إلا مثل ما يقال: إن الله اتخذ شريكًا أو ولدًا، أو أن السماء تحتنا، وأن الأرض فوقنا، وأن الشمس ليست بمضيئة، وأن مكة غير موجودة، وأن الشوكانى معتزلى غبى، وأن ابن تيمية جهمى وغوى، وأن مصنف "الهداية" شافعى، وأن مؤلف التوضيح حنبلى، وأن آخر الصحابة موتا رتن الهندى، وأن آخر التابعين المنصور القنوجى، وأن الناصر المختفى من تلامذة يزيد الشقى، وأن الحجر الأسود مركوز فى مسجد دهلى، وأن الراد اللكهنوى له حسد وبغض بالقنوجى، وأن الإمام الشافعى مدفون فى بلدة بَريلى، وأن عليًا المرتضى درس جابر الجعفى، وأن شيطان الطاق تلميذ لابن تيمية الحنبلى، وأن الحافظ ابن حجر العسقلانى تلميذ للقاضى مبارك الكوفاموى، وأن مسلمًا النيسابورى تلميذ لحمد الله السنديلى، وأن المنصور القنوجى ووالده ذا المجد العلى من تلامذة الراد اللكنوى، وأن الإمام أحمد بن حنبل قد أدرك الزمن النبوى إلى غير ذلك مما يشبه أكاذيب خرافة، ويشابه أباطيل أرباب الحماقة.

وأما من لم يوفق التمييز بين الحق والباطل، ولا الفرق بين العالم والجاهل، ولم يخرج من مجالس الأراذل، ولم يصاحب الأماثل، ولم يطالع الكتب الدينية، ولم يتعلم العلوم العقلية والنقلية، ولم يأخذ بحظ من الاستعداد العلمى، ولم ينل بنصيب من الفهم العقلى، فيتعجب من هذه التمثيلات، ويفرق بين تلك الأكاذيب وهذه الخزعبيلات.

ثم قال ناصرك المختفى: المقدمة السابعة: أن ترجيح أحد التواريخ المنقولة بلا سند فى كتاب التواريخ على الآخر بأنه قول أكثر المؤرخين لا يصح عمومًا، فإنه ربما يكون فى الواقع قول واحد ينقله الأكثرون . . . إلخ.

أقول: إن لم يصح عمومًا فلا شبهة فى صحته خصوصًا، فإن أكثر النقاد من المؤرخين إذا أجمعوا على أمر، ولم يظهر خلافه بتصريح ناقد معتمد معتبر، لا يشك فى أنه يرجح عند ذلك قولهم على قول غيرهم، نعم إذا ظهر بوجه من الوجوه المعتبرة أن الأكثرين قد تسامحوا فى هذه المقدمة يترك قولهم، ويؤخذ بقول غيرهم.

ثم قال ناصرك المختفى: إذا مهدت المقدمات، فنقول: الجواب عن الإيرادات

المذكورة على نوعين: أحدهما: إجمالى، والآخر: تفصيلى، أما الإجمالى فبيانه أن تعقبات المعترض المتعلقة بتاريخ المواليد والوفيات على كثرتها ترجع إلى أمور: الأول: أن هذا التاريخ مخالف لما ذكر فى التاريخ الآخر، والثانى: أنه مناقض لما ذكره صاحب "الإتحاف" فى موضع آخر. والثالث: أنه يقتضى ما يخالف تاريخ واقعة أخرى. والرابع: أنه يستبعد مع لحاظ وقائع أخر، وعلى كل تقدير فهو إما مطابق لما نقل عنه أو لا؟ فإن كان الأول وهو الأكثر، فلا تضر مخالفة التاريخ الآخر، ولا مناقضة لما ذكره صاحب "الإتحاف" فى المواضع الأخر، ولا اقتضاءه ما يخالف تاريخ واقعة أخرى، ولا استبعاده مع لحاظ وقائع أُخر، فإن الواجب على الناقل من حيث إنه ناقل ليس إلا نقل ما أراد نقله، كما هو ولا يرد عليه، فإن كان التعقب مبنيًا على أنه لم يظهر أنه كلام الغير، فلا يكون نقلا. فجوابه: أنا قد أثبتنا فى المقدمة الثالثة أن النقل وإن لابد فيه من إظهار أنه قول الغير، ولكن هذا الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كتابةً، أو إشارةً، وكلام صاحب "الإتحاف" وإن لم يكن فيه إظهار أنه كلام الغير فى بعض المقام صريحًا، ولكن لا يخلو عن الأقسام الأخر، فإن تاريخ المواليد والوفيات مما لا يعقل بالعقل، فلا بد أن يكون منقولا عن الغير، وإن كان مبنيًا على أن صاحب "الإتحاف" لما سكت عليه، ولم يتكلم فيه، ولم يرجح واحدًا، علم أنه ملتزم صحته.

فالجواب عنه: أن المعترض نفسه نقل الاختلاف كثيرًا، ولم يرجح، وهذا دأب قديم للعلماء، كما ثبت فى المقدمة الثانية بأوضح وجه، فإن فرق بأن المعترض لم ينقل فى موضعين كلامًا مختلفًا من غير ترجيح، إنما نقل الاختلاف إذا نقل فى موضع واحد، فيجاب بأنه لا محصل لهذا الفرق، فإنه إن كان السكوت هالا على التزام الصحة فالموضع والموضعان والمواضع فيه سواء، لا دخل لاتحاد الموضع أو تعدده فى الدلالة على التزام الصحة وعدمها، على أن دعوى دلالة السكوت على أمر على التزام صحته مطالبة بالدليل، فإنه يحتمل أن يكون للتردد، وإن كان الثانى وقليل ما هو، فهو محمول على سهو الناسخ والطابع، والعبور من سطر إلى سطر، وقد ثبت فى المقدمة الرابعة أنه كثير الوقوع، فهو عفو ليس المؤاخذة به من دأب المحصلين، وأما الجواب التفصيلى فنكتبه قولا قولا . . . إلخ.

أقول: انظر ماذا تجشم لك ناصرك، وماذا به لقبك ووسمك، وهذا أول موضع

وصفك فيه بكونك حاطب الليل غير ملتزم الصحة، غير مميز بين الإقرار والعدة، فالله دره، وعليك شكره، وتأمل فيما فى كلامه هذا من الخدشات بعد ما سمعت فساد المقدمات، فإن هذا الجواب الإجمالى وكذا الجواب التفصيلى مبنى على صحة المقدمات التى أسلفها، وإذ قد بينا بطلانها، وعدم اعتبارها، وعدم نفعها ظهر منه فساد ما بنى عليها، فإن الأصل إذا فسد فسد الفرع لا يأخذ به إلا من عرض له الصرع.

وأول خبث الماء خبث ترابه   وأول خبث القوم خبث المناكح

هذا كلام إجمالى لبيان فساد هذا الجواب الأجمالى، وأما التفصيلى فنبينه قولا قولا، فقوله: فإن كان الأول وهو الأكثر فلا تضره مخالفة التاريخ الآخر. . . إلخ مردود، بأن مطابقة ما أخذت لما أخذت عنه لا ينجيك من المهلكة، ولا يخرجك من التهلكة، فهل ينجو من ينقل فى كتابه ابن حجر العسقلانى كان تلميذًا لابن ماجة بقوله: هكذا وجدت مكتوبًا فى الصحيفة، وهل ينجو من يذكر أن قبر سيدنا إبراهيم الخليل فى المدينة الطيبة بقوله: هكذا سمعت من خليل زائر، أو وجدته مكتوبًا فى بعض الدفاتر التاريخية، وهل ينجو من يكتب أن الله اتخذ شريكًا وولدا وزوجة بقوله: هكذا وجدت فى الصحف النصرانية، وهل ينجو من يسطر أن البخارى لم يروِ إلا خمسة أحاديث، وما سواه من ملحقات الزنادقة بقوله: هكذا وجدت مكتوبًا فى كتب الملاحدة، وهل ينجو من ينص على رجعة سيدنا على بقوله: هكذا ذكره جابر الجعفى، وهل ينجو من يسكت يذكر إيمان فرعون اللعين بقوله: هكذا ذكره ثلة من الأولين، وهل ينجو من ينطق بإنكار الملائكة والشياطين بقوله، هكذا وجدت فى تفسير سيّد المنكرين، وهل ينجو من يدندن بأن أبا حنيفة قلب الشريعة، وخالف الله والرسول بقوله: هكذا ذكر الغزالى فى المنخول.

وهل ينجو من يتفوّه بأن أكثر الصوفية كانوا من أرباب البدعة بقوله: هكذا يفهم من تلبيس إبليس الذى ألّفه ابن الجوزى النفيس، وهل ينجو من يقول: إن آخر الصحابة موتا رتن الهندى بقوله: هكذا ذكره بعض معتقدى ذلك الشقى، وهل ينجو من يتكلم بإنكار المعراج النبوى بقوله: هكذا ذكر فلان الفلسفى، وهل ينجو من ينكر الجنة والنار، وينص على كونهما من الأمور الخيالية بقوله: هكذا وجدت فى تفسير سيد الدهرية، وهل ينجو من يشهر أن البخارى كان من المدلسين المجروحين بقوله: هكذا وجدت فى

الاستقصاء وغيره من كتب الإماميين، وهل ينجو من يسكت بذكر أن فى "مسند أحمد" و "جامع الترمذى" و "صحيح مسلم النيسابورى" موضوعات بقوله: هكذا ذكره ابن الجوزى فى "الموضوعات"، وهل ينجو من ينقل أن حديث صلاة التسبيح موضوع باتفاق جميع المحدثين بقوله: هكذا ذكره ابن تيمية رئيس النقادين، وهل ينجو من يقول: إن نكاح المتعة حلال عند مالك المدنى، وأن الصلاة مطلقًا غير جائزة فى داخل الكعبة عند الشافعي بقوله: هكذا ذكر صاحب "الهداية" الحنفى، وهل ينجو من ينقل فى ذكر الصحابة أن أبا دجانة توفى فى العصر النبوى بقوله: هكذا وجدت فى "كتاب الهداية" للمرغينانى.

كلا والله لا ينجو أحد من هؤلاء من تعقب الفضلاء، بل يرد عليه، ويبين بطلان قوله: ويقبح رأيه ونقله، وينص على طغيان فهمه، يفتى بأن نقله مردود وانتحاله مطرود، ويسأل عنه إن كان حيا أنت تنقل ما تنقل مع عقل وفهم، وفضل وعلم، أم أنت عار عن هذه الأوصاف، وتأخذ ما مر تحت نظرك وإن كان جلى الاعتساف، فإن اختار الأول بين له بطلان منقولاته وطغيان مجموعاته بأن كثيرًا منها باطل جلى، وكونه غلطا بديهى، يعرفه بأدنى مسكة كل غوى وغبى، وكثيرًا منها بطلانه من أجلى البديهيات عند الفضلاء الأثبات، وإن خفى ذلك على الجاهلين والجاهلات، وإن اختار الثانى وقع الإفتاء بأنه طاغ جانى وباغ ليس له ثانى، وأنه غافل كالقفال، وجاهل كالنقال، يحرم الاعتماد على قوله وفعله، ولا يجزم بأخذه ونقله.

وأيضًا يسأل عنه بأن مقصودك من هذه الأساطير، هل هو مجرد التكثير والتشهير، ومجرد الحكاية كحكاية النقالين والقوالين أم التنقيح والتوضيح والتصريح والتلويح، وإحقاق الحق الصريح ونفع الخلق بذكر الأمر الرجيح، وتعليم الطلبة ما لم يعلموا، وإفادة الكملة ما لم يذعنوا، فإن اختار ثانيهما تعقب بأن فعلك مبائن لقولك، وصنعك مغائر للسانك، فإن نقل مثل هذه الأباطيل من دون تنقيح وتسديد، يوقع فى الضلال البعيد، لا فيه تعليم للطلبة، ولا فيه نفع للكملة، وإن اختار أولهما وقع الإفتاء بأن مطالعة كتبه حرام على المتوسطين، ولا يجوز نقل شىء عن كتبه إلا للمتوقدين، وأنه خارج عن عداد الفضلاء المصنفين، وخارق لعادة الكملاء المؤلفين، وليست سيرته كسيرة أرباب الفضل، بل كسيرة أرباب الجهل.

وأيضًا يسأل عنه هل أنت تحفظ ما قرأت وما كتبت، وتقف على ما قدمت يداك سابقًا، وتعرف الفرق بينه وبين ما تسطر آنفًا، فإن قال: نعم أخذ بما يدل على خلافه من كثرة معارضاته ومخالفاته، وإن قال لأعد من المغفلين والمتروكين، وهُجر كهجر من كثرت عليه رواية الشواذ والمناكير، حتى استحق الترك والنكير، وشُبّه بمؤذن وقاض ذكر قصتهما صاحب "المستطرف من كل فن مستظرف" فى الفصل الثامن من الباب السادس والسبعين بقوله: شوهد مؤذن يؤذن من رقعة، فقيل له: ما تحفظ الأذان، فقال: سلوا القاضى، فأتوه فقالوا: السلام عليكم، فأخرج دفترا وتصفّحه، وقال: وعليكم السلام فعذروا المؤذن -انتهى-.

وعيب عليه الإقدام على صنعة التأليف التى لا يتم أمرها إلا بالحفظ والتمييز بين القوى والضعيف، فإن من لا حافظة له، ولا متصرفة له، لا يجوز له الدخول فى هذه المسالك، فلكل فن رجال، ولكل طريق سالك، وقيل له: التزم أولا قراءة الأدعية المأثورة لقوة الحافظة، وصل صلاة الحفظ المروية فى الأحاديث الثابتة، وتب إلى الله من الذنوب الهالكة، والعيوب الساقطة، ثم أدخل فى هذه المسالك الشريفة، وتحمّل هذه المحامل الثقيلة.

وما أحسن قول تلميذ وكيع الكوفى قيل إنه الإمام الشافعى:

شكوتُ إلى وكيع سوء حفظى ... فأرشدنى إلى ترك المعاصى

وقال: اعلم بأن العلم نور ... ونور الله لا يوتاه عاصى

ويروى بدل الشعر الأخير:

وذلك إن حفظ العلم فضل ... وفضل الله لا يؤتى لعاصى

فإن قال: التعارض والشطط، والتناقض والغلط من اللوازم البشرية، قيل له: كون شيء من لوازم البشر لا يستلزم أن تكون كثرته أيضًا من اللوازم البشرية، فإن اللازم للشيء عبارة عما لا ينفك عن الشيء دائمًا، وهذا فى اللازم الحقيقى، أو غالبًا، وهذا فى اللازم العرفى، وكثرة التهافت والتخالف والتفاوت مما تنفك عنه أفراد البشر غالبا، لا سيما من عُدّ من أولى العلم والخَطَر، وأعطى فهمًا ثاقبًا.

وأيضًا يسأل عنه هل أنت ملتزم لصحة ما تنقله، وغرضك من نقلك الاعتماد على ما تنتحله أم مجرد النقل بدون الاعتماد على ما تسطره، فإن اختار الأول، أُخذ بما جَلَّ

وقَلَّ، ونُوقش بما سطر من الأغلاط، وتُعقب بما كتب من الأشطاط، ولا يكفيه حينئذٍ أن يقول: هكذا فى الكتاب الفلانى، نقلت عنه ما نقلت من دون نظر إلى صحة المبانى والمعانى، وإن اختار الشق الثانى، قيل له: فأنت حاطب الليل، لا تعرف الرَّجل والجيل، بل أسوأ حالا منه، وأفحش مقالا منه، فأنت كالباحث عن حتفه بظِلفه، والجادع مارن أنفه بكفه[1].

وبالجملة فتوهم أن الناقل ينجو مطلقًا يكون منقوله مطابقًا لما انتحله عنه، وإن كان غلطا بيّنا خيال باطل، وإن هو إلا كظل زائل، وإن شئت قلتَ كطَنين ذباب، أو كصرير باب، وإن شئت قلتَ: هو كنسج العنكبوت، وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت، وإن شئت قلت: هو كالركوب على ظهر العَمياء، والخبط كخبط العشواء، ولا يتفوّه به إلا من هو غافل وقائل، أو جاهل باقل[2]، أو من جاب الطرقات مثل جَوب الهائم، وجال فى الحومات جولان الحائم، أو من هو ذو قريحة جامدة وفطنة خامدة.

وقوله: فإن الواجب على الناقل من حيث إنه ناقل... إلخ مطرود بأن كون مجرد نقل ما أراد نقله واجبًا على الناقل، وإن كان من حيث إنه ناقل مردود، فإن الناقل على نحوين، ناقل غرضه مجرد الأخذ والنقل، كسيرة أرباب الجهل، كما ينقش النقاشون، ويصبغ الصواغون، ويصور المصورون، ويكتب المنشئون، وناقل هو من أرباب العلم والفضل، ينقل ما ينقل، بعد فهم المعانى مع لحاظ صحة المبانى، والأول وإن برأ بمطابقة الحكاية للمحكى عنه، فالثانى لا يبرأ به، ولا يسمع هذا العذر منه.

وما اشتهر من أن الناقل ليس عليه إلا تصحيح النقل، فالحصر فيه إضافى، لا حقيقى، كما لا يخفى على أرباب الفضل، فإن الغرض منه ليس إلا أنه لا يؤاخذ بإقامة الدليل على المنقول، ولا يرد عليه شىء من المنوع المتعلقة بالدال والمدلول، لا أنه لا يؤاخذ بشىء، ويبرأ عن كل شىء، فإنه إن نقل شيئًا مع الغفلة عن معناه، وناقض كلامه

---

(١) هذا مثل يضرب لمن يهلك نفسه بيده، ذكره الحريرى فى ديباجة "مقاماته"، وقصته مذكورة فى شروحه. (منه)

(٢) هو اسم رجل ضرب به المثل فى العى والحمق، وكان اشترى عنزا بأحد عشر درهمًا، فقيل له: بكم اشتريت العنز؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه، يريد "حد عشر، فعيّروه بذلك، كذا فى "محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار" لمحى الدين ابن عربى.

فى موضع بما قدمت يداه، لا شبهة فى أنه يؤاخذ ويُعاب، ويتوجه إليه الملام والعتاب، ويحكم بأن كسبه يباب، وصنعه خراب، وفعله تباب، وقوله حُباب، ونقله لِعاب، وسطره لُعاب، يستحق به العقاب لا الثواب من حين يدخل فى التراب، فماله عند ذلك من جواب، إذا سئل عن هذا الصنع المشبه بالذباب، والقبح المشبه بقبح الذياب، فقد خسر وخاب من نوقش فى الحساب، بخلطه بين الخطأ والصواب، وكثرة الإياب والذهاب فى الكِذاب، واختياره شيمة الكلاب فى الشيب والشباب، حتى قيل: شرٌ أهرّ ذا ناب، أليس من وجد فى كتاب أن الظهر خمس ركعات، فنقله من دون الالتفات بمعاتب، أليس من وجد فى سِفر: أن الله ليس بقادر على خلق مثل حبيبه مطلقًا، فنقله من دون أن يتنبه على كونه غلطًا بمعاقب. أليس من رأى فى كتاب أن البخارى من المجروحين، فنقله من دون الإشارة إلى أنه قول المقبوحين بملام عند الأعلام، أليس من أبصر فى دفتر أن الخلفاء الأربعة كل منهم غاصب وغُدر، فنقله من دون التنصيص على أنه من أقوال أهل البدعة والغَدر، معدودًا عند الكرام فى أرباب الظلام، أليس من رأى فى كتاب أن أبا حنيفة لم يرو إلا سبعة عشر حديثًا، فنقله من دون التنبه على بطلانه وكونه قولا خبيثًا مدرجًا عند العِظام فى اللئام، أليس من وجد فى كتاب أن مؤلف "الحصن" مات فى المائة الثامنة، وفرغ من تأليفه هو فى المائة التاسعة، وختم شرحه له فى المائة العاشرة، فنقله من دون فهم المبنى مع ظهور بطلانه عند من له أدنى قوة لفهم المعنى بمفضّل عند أرباب العقل، أليس من يحكم بكون الدارقطنى مات فى المائة التاسعة، وكذلك البزدوى رئيس الحنفية، ويقول: هكذا وجدته فى الكتب الفلانية محكومًا بكونه من أصحاب الجهل عند طلبة العلم والفضل، أليس من يدرج فى أثناء تحريراته أن نبوة النبى ﷺ ختمت بوفاته، أو أن رسالته لم تكن عامة، ولم تبق بعد مماته، ويقول: هكذا وجدت مكتوبًا فى مكاتيب بعض الأفاضل وتسطيراته ممن يقام عليه النكير، أليس من يقول فى تصنيفه: إن فى تصنيفه أن أبا طالب أسلم وسلم، وأن الصحيح هو موته موحدًا ومسلمًا، ويقول: هكذا وجدت فى بعض الكتب مصرحًا ممن يضرب بسياط التعزير، وليطلب تحقيق هذا من رسالتى "درك المآرب فى شأن أبى طالب" وفقنا الله لختمها كما وفقنى لبدءها، وقس على هذا الأمثال على ما بسطنا ذلك فى ما سبق على هذا المنوال.

وبالجملة فيجب على الناقل أن ينظر إلى صحة المنقول لفظًا، ويبصر فى استقامته

معنى، ويتأمل فى براءته عن مخالفة العيان، ومناقضة البرهان، ويتفكر فى سلامته عن مخالفته للبداهة، وعن معارضته للمشاهدة، ويتبصر فى أن فى نقله إفادة لا تضليل، وإفاضة لا تجهيل، فمن نقل بدون هذا لا يدرى ذا من هذا، كنقل الغافل الناعس، والجاهل الناقض، فهو لا يبرأ بمجرد المطابقة، ولا يسمع منه عذر مجرد الحكاية.

وقوله: ولا يرد عليه . . . إلخ، إن أراد به أنه لا يرد عليه ما يرد على المدعى والمستدل فهو صحيح، لكن لا ينفعه، وإن أراد أنه لا يرد عليه شيء من الملامة ولا يعرض له شيء من المأثمة فهو قبيح عند كل من أنصف عقله.

وقوله: فجوابه إنا قد أثبتنا فى المقدمة الثالثة . . . إلخ جوابه أنا قد بينا بطلان ما مهّدت فى الأراق السابقة.

وقوله: هذا الإظهار أعم من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً . . . إلخ مردود بما مر منا صراحة، ولا أدرى لم أكتفى على هذا القدر من التوسيع، لم لا زاد عليه صورًا أخر ليسهل عليه أمر النصر والفرج الوسيع بأن يقول: أو رمزًا، أو تصورًا، أو تخيلا، أو توهّمًا، أو ذهنًا، أو خارجًا، أو ذكرًا، أو عقلا.

وقوله: فإن تاريخ المواليد والوفيات . . . إلخ بناء فاسد تلزم عليه عدة مفاسد، فإنه يستلزم أن لا يرد إيراد مطلقًا على من نقل قولا من الأمور النقلية، وإن كان غلطًا وشططًا لبداهة أن مثل ذلك مما لا مدخل فيه للعقل، لا يقول به قائل إلا على سبيل النقل، والناقل لا يرد عليه شيء بلا فصل.

ولعمرى كيف لم يتنبه على فساد قوله: فلا بد أن يكون منقولا عن الغير مع ظهوره على كل ناطق وطير، فإن ذكر شيء لا يعقل بالعقل كيف يدل على أنه لابد أن يكون بالنقل، لاحتمال أن يكون كذبا افترى به ذاكره من عند نفسه، أو يكون خطأ صدر من زلة قلمه، أو يكون نسيانًا وسهوا عرض له لشدة غفلته إلى غير ذلك من الاحتمالات الواضحة، وهذا ظاهر على أرباب الأفهام القاصرة أيضًا، فضلا عن أصحاب العقول الكاملة، ولو صح ما ذكره لم يرد شيء على الكذابين والدجالين، وعلى من اختلق شيئًا من الأمور النقلية وسطرة.

فالعجب كل العجب من مثل هذه النصرة فيها نصرة لجميع الدجاجلة وأرباب الكذبة، فما أطول طِيَله، وأهول حيَله، وما أسعد جِدّه وأنجح جَدّه، لا بارك الله فى

ضده ونده، ووفقه الله بفهم قبائح رده، وحفظه الله ومنصوره من جدله ولُدّه.

وقوله: وإن كان مبنيًا... إلخ مخدوش بأن التزام صحة صاحب "الإتحاف" لم يؤخذ من السكوت على منقولاته، وعدم التكلم فيه، وعدم الترجيح بشيء من مختلفاته، بل نسب إليه ذلك من حيث إن هذه طريقة المؤلفين، وشريعة المرصفين من أرباب العلم والفضل، الباعدين عن الخَطَل والحَدْل، فإنهم إنما يدرجون فى تصانيفهم فى أى فن كانت تصانيفهم ما صح ووضح، وتنقح وترجّح بعد التنقيد والتحقيق، والتسديد والتدقيق، ويلتزمون صحة ما نقلوا، ويدعون حسن ما كتبوا، ويجيبون عما به تعقبوا، ويزيلون الخدشات عن كلامهم عند ما نوقشوا، وتكون غايتهم منه نفع عباد الله لا تضليلهم، ومقصودهم إفادة خلق الله لا تغليطهم، وهذا هو الواجب على جميع العلماء، لا سيما من قام منهم لتعليم الجهلاء تدريسًا وتأليفًا، ومن ترك سيرتهم وخالف شريعتهم يعد مخالفًا للإجماع الفعلى، وللشرع النبوى، ومن ثمّ ترى العلماء يزجرون عن التدريس والتأليف من لم يتصف بهذا الوصف المنيف، ولم يستأهل للترصيص والتأسيس، ولم يقدر على التنقيح والترصيف، ولا يظن أحد من الأفاضل بواحد من مؤلفى الأماثل أنه غير ملتزم الصحة، ولا فرق عنده بين الثقة وغير الثقة، وغايته ليست إلا مجرد تكثير أعداد التأليفات، وإن كان ذلك بجمع السقطات، وغرضه ليس إلا محض النقل من دون فهم معناه، والتوجه إلى مبناه، والالتفات إلى الفرع والأصل، وأنه لا يبالى بجمع ما كان كَذِبًا جليًا، وما كان خَرِبًا فَرِيًا، وأنه لا يتجنّب من وقوع التهافت فى كلامه، ولا يحترز من التناقض فى مرامه، وأنه ممن يحدث بكل ما يسمع، وإن كان باطلا باليقين، ويسطر كل ما يطلع وإن كان عاطلا ملقبًا بالمهين، فإن مثل هذا ليس من دأب الفضلاء، بل هو مما يستقبحه العقلاء، ولا يستحسنه إلا الجهلاء، ويستنكره الكملاء، ولا يحمده النبلاء.

فانظر أيها المنصور لا زلتَ فى مرح وسرور، ما ذا جنى ناصرك حيث أخرجك من عداد الأماثل، أثبت لك ما تستنكف عنه الأفاضل، وأوقعك فى دار الشرور والتبريح، وأخرجك من دار السرور والتفريح، فإن كان قولك كقوله إنك لست بملتزم الصحة، بل كملتقط الحبّات فى الأودية، فالواجب على العلماء الكفّ عن مطالعة تصانيفك، ومباحثة تراكيبك، كما قد شهد بذلك قولك فى خاتمة رسالتك لف القماط على تصحيح

بعض ما استعملته العامة من المعرب والدخيل والمولد والأغلاط : ليس الاعتماد على كثرة الجمع بل على شرة الصحة -انتهى- وإلا فازجر هذا الذى شهّرك بما لا يليق بك وبأمثالك .

وقوله : فيجاب بأنه لا محصل بهذا الفرق . . . إلخ عجيب ممن يوصف بالأريب ، فإن ذكر الاختلاف عبارة عن أن يذكر فى أمر أقوالا مختلفة ، فإن ظهر ترجيح واحد منها يذكره وإلا يكتفى بذكر تلك الأقوال المتعددة ، وهذا هو دأبى ودأب سائر العلماء فى نقل الاختلاف ، وليس فى جوازه اختلاف ، ولا هو معاب عند أرباب الائتلاف ، وأما ذكر قول منها فى موضع ، وثانيًا فى موضع ، وثالثًا فى موضع ، ورابعًا فى موضع ، وهكذا من دون الإشارة إلى وقوع الاختلاف فى ذا ، فهو الذى يعده الفضلاء تناقضًا وتهافتًا ، ويتعقبون مرتكبه بأن فى كلامك تعارضًا وتساقطًا ، فبين الصورتين بون بيّن ، وبين صنيعك وصنيعى فرق غير هيّن .

وقوله : وهذا دأب قديم للعلماء ، إن أراد به أن نقل الاختلاف فى أمر بدون ترجيح دأب قديم لهم ، فهو غير صحيح غير نافع ، وإن أراد أن ما ارتكبت أنت دأب قديم لهم فهو افتراء واضح ، فلم يزل العلماء شرقًا وغربًا يعدون هذا وصفًا مستبشعًا ، وصنعًا مستشنعًا ، وينادون بأعلى النداء إن من فعل مثله كثير التخليط والتغليط ، فليجتنب عنه أولوا الفضل من الرجال والنساء ، وليسمّ لى واحدًا من العلماء الناقدين فعل مثل فعلك ، واختار سيرتك ، وسار كسير النائمين .

وقوله : على أن دعوى دلالة السكوت . . . إلخ شىء عجاب بلا ارتياب ، فإنه لو لم يدل السكوت على التزام الصحة مطلقًا ، ولو ظاهرًا لارتفع الأمان عن تأليفات علماء الشأن ، لا سيما من العلماء الذين يدعون انتصاب نفوسهم بإحياء السنن وإماتة بدع المبتدعين ، ويرجون أن يلقبوا بمجددى الدين ، فإن كل مسألة ، أو واقعة ، أو رواية حديثية ذكروها ، وسكتوا عليها يسرى احتمال كون السكوت للتردد فيها ، فلا يمكن أن يجزم بانتساب أمر فقهى ، أو حديثى ، أو اعتقادى ، أو تاريخى إلى من ينص عليه ساكتًا لاحتمال أن يكون متردّدًا ، لعمرى هذا القول ليس بأدون من قول من جوّز اجتماع المثلين ، ورفع الأمان عن الحس الصحيح من البين ، ومن قول العنادية والعندية واللاأدرية وغيرهم من أرباب السفاهة .

وقوله: فهو محمول على سهو الناسخ والطابع . . . إلخ مردود بأن مثل هذا العذر لا يسمع ولا ينفع إلا إذا ثبت أن مسودة المؤلف عارية عن هذه البلية، وهذه أصحاب المطبع النظامى العلوى، ونساخ مسودات المنصور القنوجى يحلفون ويقولون هذا افتراء علينا، ونحن بُراء مما نسب إلينا، وكل ما طبعنا ونسخنا، إنما هو على طبق المسودات والمبيضات التى وصلت إلينا، ما مسخنا ولا نسخنا، وما زدنا ولا نقصنا.

وقوله: قد ثبت فى المقدمة . . . إلخ مردود بأن كثرة وقوع مثل هذه المسامحات بالكثرة ممنوعة.

وقوله: فهو عفو إن أراد به أنه معفوّ عند الله لكونه من لوازم العبد، وصادر من غير تعمد، فهو صحيح غير نافع، وإن أراد أنه عفو عند العلماء الناقدين فنافع غير واضح.

وليت شعرى أى ضرورة دعته إلى التشقيق والتخليق، ولم لا أختار من الأول أن كل ما فى تصانيف المنصور من الأغلاط طابقت المنقول عنه أو لم تطابق كلها صادرة من أرباب النسخ والطبع من الآخر إلى الأول، ولعله خشى مناقشة أرباب النسخ، ومخاصمة أرباب الطبع.

هذا ولنشرع فى رد ما أجاب به عن إيرداتى المذكورة فى "إبراز الغى" مفصلا، ونعدّ ما سبق منا مع ما صدر منه مشرحًا.

قلت: عند سرد المسامحات والمعارضات الواقعة فى "إتحاف النبلاء": الأول قال فى المقصد الأول فى باب الألف: الابتهاج بأذكار المسافر الحاج للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى، المتوفى سنة ستين وثمانمائة، انتهى وهذا خطأ، فإن وفاة السخاوى كان بعد تسعمائة، ذكره فى "النور السافر فى أخبار القرن العاشر"، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وتسعمائة . . . إلخ.

قال ناصرك المختفى: صاحب "الإتحاف" دام فيضه نقله من "كشف الظنون المطبوع بمصر، وإنى راجعته فوجدته كما نقل، وإظهار أنه كلام الغير، وإن لم يكن صريحًا، لكن الحال دل عليه، فإن تاريخ الوفاة مما لا يدرك بالعقل، وليس هناك دليل على التزام صحة المنقول على أن دعوى كونه خطأ ما الدليل عليه، فإن كان الدليل عليه قول صاحب "النور السافر" وابن روزبهان فى خلافه فلا يستقيم، فإنا قد أثبتنا فى المقدمة

السابعة أن ترجيح أحد التواريخ المنقولة بغير سند فى كتب التواريخ على الآخر بأنه قول أكثر المؤرخين لا يصح عمومًا، فكيف يصح الترجيح بأنه قول رجلين، لم لا يجوز أن يكون هناك قولان، وقد راجعت "كشف الظنون" المطبوع بلندن، فوجدت عبارته هكذا: المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة. وفى "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" للإمام الشوكاني: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان بن محمد شمس الدين السخاوى كانت وفاته فى مجاورته الأخيرة بالمدينة الشريفة فى عصر يوم الأحد سادس عشر شعبان سنة ٩٠٢هـ -انتهى ما ذكره ابن فهد-.

أقول: سخافته لا تخفى على أرباب الحجى، ولا يتفوه بمثله إلا من امتطى الجهلَ وغوى، واقتعد غاربَ الهوى، ولم تتيسر له مطالعة كتب السخاوى وغيره من ذوى الفضل والعُلى.

إذا ما علا المرء رام العُلا ويقنع بالدون من كان دُونا

وذلك لوجوه:

الأول: أن نقلك من "كشف الظنون" المطبوع بمصر، وكونه كذلك فيه عند ذكر الابتهاج لا يفيد شيئًا من الابتهاج، فإنه لا يسلم أحد بنقل مثل هذا الغلط، وليس هذا من خصال أصحاب العلم والضبط، نعم لو أورد عليك بأنه من مخترعات قريحتك، ولم يوجد مثله فى كتب غيرك، لنفعك قول ناصرك: إنى راجعته فوجدته كما نقل، وإنما كان الإيراد بأن هذا الذى ذكرته خطأ فى الواقع، فلا ينفع لدفعه نقلك من "كشف الظنون" فى الواقع، فإنك لو أخذت هذا عن ألف كتاب حكم بأن كلا من مؤلفيهم وقع فى الخطأ البحت، وأنت أيضًا بتقليدك من غير تَثَبْتٍ.

الثاني: أن دلالة الحال التى ذكرها الناصر على كون ما ذكرته منقولا من الدفاتر مستنكر عند أرباب البصائر، فإنه يلزم أن يعد كل ما لا دخل فيه للعقل، وإن تفوّه به أرباب الجهل، أو من يوسم بكثرة الخطأ، ويلقب بالمغفل من المنقول، ويدفع إيراده بأنه لا يرد شيء على الناقل والمنقول. والتزم هذا لا يصدر إلا عن الجهول الغفول، فمن صرّح فى كتاب له فى فقه أن فرض الظهر خمس ركعات، يلزم بمقتضى ما ذكرت أن لا يتعقب عليه بكونه من السقطات؛ لأنه مما لا دخل فيه للعقل، فيدل ذلك على أنه نقل، والناقل لا يرد عليه شيء، ولا يطلب منه شيء سوى تصحيح النقل، وهذه مسامحات صاحب

"الهداية" قد تعقبه بها شراحها، وجمعتها فى مقدمتها، ومسامحات جمع من الفقهاء الشافعية قد تعقبهم بها النووى وجمعها فى كتابه تهذيب الأسماء واللغات، وأكثرها مما لا دخل فيه للعقل، فيلزم على ما ذكرت من دلالة الحال على النقل أن تكون تعقباتهم من الحركات الباطلات، هذا والله لا يقول به أحد من العقلاء فضلا عن الفضلاء.

الثالث: أن هذا الذى ذكر ناصرك أنه ليس هناك دليل على التزام صحة المنقول تتعجب منه أرباب العقول، فإن التزام الصحة، مما دل عليه حال علماء الأمة، ومن لا يلتزم الصحة فى منقولاته، لا يعد فى زمرة العلماء، وإن اشتهر بكثرة مجموعاته، فإن العالم كالملح فى الطعام إذا فسد فسد الطعام، فبفساد كلامه تفسد الأنام، ولنعم ما قيل:

بالملح نُصلح ما نخشى تغيره فكيف بالملح إن حلّت به الغير

فاختر أيها المنصور أحد الأمرين، فمن ابتلى ببليتين يختار أهون الخصلتين، وكل عاقل يعلم أن إقرار الغلط من القلم، وزلة القدم والندم عليه، والتوبة منه أهون من إنكار التزام الصحة، فإن إنكار هذا الوصف يجعل الثقة غير ثقة، ويجعل مشمول الخلائق مشمول الخلائق عند جميع الخلائق.

الرابع: أنه لا شبهة فى أن كلا من ابن روزبهان ومؤلف "النور السافر" أفضل علمًا، وأوفر تنقيحًا من مؤلف "كشف الظنون" الذى وجدت فى تحريراته مناقضات ومعارضات، فكيف لا يكون قولهما فى تاريخ وفاة السخاوى أرجح على قوله، فإن من مرجحات قول على قول كون قائله ناقدًا بالنسبة إلى غيره.

الخامس: أن كثرة العدد من جملة المرجحات عند الأثبات، كما ذكرته فى رسالتى "الأجوبة الفاضلة للأسألة العشرة الكاملة" فكيف لا يكون قول اثنين مع جلالتهما مرجحًا على قول واحد ممن لم يبلغ درجتهما.

السادس: أن صاحب "كشف الظنون" أرّخ وفاة السخاوى فى مواضع من كتابه موافقًا لغيره، فكيف لا يكون هذا القول مرجحًا على قول تفرد به مخالفًا لغيره ولنفسه.

السابع: أن صاحب "كشف الظنون" وإن جمع فى كتابه هذا وأوعى، وانتفع بكتابه هذا جمع من أرباب النُهى، لكن لا يدرى هل كان من فُرسان هذا الميدان أم لا، وهل كانت له مهارة فى هذا الشأن أم لا؟ وابن روزبهان وصاحب "النور السافر" مهارتهما ثابتة فى الدفاتر، فكيف لا يرجح قولهما على قوله عند الأكابر

الثامن : أنه قد وافق ابن روزبهان وصاحب "النور السافر" جمعٌ من الأكابر، منهم الشوكاني على ما نقلته أنت من كتابه، بل كل من أرّخ وفاة السخاوي في تأليفه أرّخه بعد تسعمائة، فكيف لا يرجح هذا على تلك المغلطة.

التاسع : أن نسخ "كشف الظنون" عند ذكر الابتهاج مختلفة، فوجد في بعضها حسبما ما ذكرته الجماعة، كما ذكرته أنت من المطبوع بلندن، فمع ذلك التردد في كونه مرجحًا ليس بمستحسن.

العاشر : أن قول ناصرك كونه خطأ ما الدليل عليه، يجاب بأنك سقطت على الخبير، وسألت عن البصير، واستفسرت عن بحرٍ لا ساحل له بحمد الله جل جلاله.

يا قادح النار بالزنّاد وطالب الجمر في الرماد

دع عنك شكا وخذ يقينًا واقتدح النار من فوادي

فلنذكر لك أدلة قطعية على أن ما صدر من المنصور القنوجي من أن السخاوي مات سنة ستين بعد ثمانمائة خطأ بالبداهة، يعرفه كل غبي وغوي، وما أحسن قول من أجاد فأحسن :

إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر

الأول : أن السخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن المصري مؤلف "الابتهاج" و "فتح المغيث شرح ألفية الحديث" و "المقاصد الحسنة" وغيرها من التأليفات المستحسنة ذكر بنفسه في كتابه "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع" في ترجمة آدم بن سعد الكيلاني نزيل مكة : مات في ذي القعدة سنة سبع وستين-انتهى- أي بعد ثمانمائة، فإنه يذكر فيه في تواريخ الوفيات عدد السنين الزائدة على المائة، ويريد به ذلك العدد مع ثمانمائة بقرينة أن موضوع كتابه هذا ذكر تراجم من مات بعد ثمانمائة إلى أول المائة العاشرة، وقد نص على هذا هو بنفسه في ديباجته -فاحفظ هذا-

الثاني : أنه قال في ترجمة آدم بن سعيد الحيرتي الحنفي : مات في ليلة الأربعاء خامس ذي الحجة سنة سبع وثمانين، وصلى عليه من الغد ودفن بالمعلاة -انتهى-.

الثالث : أنه قال في ترجمة إبراهيم بن إبراهيم البصري : رأيته بها -أي بمكة- سنة ثلاث وتسعين، مات في رمضان سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الرابع : أنه قال في ترجمة إبراهيم المقدسي النابلسي الحنبلي : عرض على

الخرقى، وقرأ على بعض البخارى كل ذلك فى سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الخامس: أنه قال فى ترجمة إبراهيم القاهرى: ولد بعد ستين وثمانمائة -انتهى- .

السادس: أنه قال فى ترجمة إبراهيم النووى الدمشقى الشافعى: مات تقريبًا سنة خمس وثمانين بدمشق -انتهى- .

السابع: أنه قال فى ترجمة إبراهيم اللخمى الشهير بـ"ابن الميلق" الشافعى: مات فى سنة سبع وستين ثامن عشرى شعبان -انتهى- .

الثامن: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الدمشقى الحنفى: مات فى ليلة الجمعة فى رمضان سنة أربع وتسعين بدمشق -انتهى- .

التاسع: أنه قال فى ترجمة إبراهيم العجلونى المقدسى الشافعى: مات سنة خمس وثمانين-انتهى- .

العاشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الدمشقى الشافعى: مات فى العشر الثانى من شوال سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الحادى عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم القاهرى المالكى: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

الثانى عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم القاهرى: مات قريبًا من سنة ثمانين -انتهى- .

الثالث عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الحلبى المصرى مات سنة اثنتين وستين، أو التى قبلها -انتهى- .

الرابع عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الطباطبى الشافعى: مات بها -أى بمكة- ليلة الجمعة ثالث المحرم سنة ثلاث وستين -انتهى- .

الخامس عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الرقى الشافعى: أقام على طريقة حميدة من الطواف والصلاة وكثرة التلاوة إلى أن أدركه أجله وهو محرم عشية عرفة سنة أربع وثمانين -انتهى- .

السادس عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الخليل الدارى: وكان حيا بعد ثلاث وتسعين -انتهى- .

السابع عشر: أنه قال فى ترجمة البرهان إبراهيم القاهرى: مات فى الربيع الأول

سنة ست وستين -انتهى- .

الثامن عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الكبنانى العسقلانى الشافعى: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

التاسع عشر: أنه قال فى ترجمة إبراهيم السويفى القاهرى: مات فى شوال سنة ثلاث وستين -انتهى- .

العشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم التونسى: مات فى رمضان سنة ثمانين - انتهى- .

الحادى والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الباغونى: مات سنة سبعين - انتهى- .

الثانى والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الحنفى الشهير بـ"ابن القطب": مات فى جمادى الثانى سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الثالث والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الحلبى: مات سنة إحدى وثمانين - انتهى- .

الرابع والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم العينوسى النابلسى الحنفى: مات سنة أربع وستين -انتهى- .

الخامس والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الرهاوى: هو فى سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

السادس والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم المناوى الشهير بـ"ابن عليبة": مات سنة خمس وسبعين ودفن بالمعلاة -انتهى- .

السابع والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الخالدى المخزومى: مات سنة تسع وستين -انتهى- .

الثامن والعشرون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الحلبى الشهير بـ"ابن الملبى": ولد سابع عشر رمضان سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة -انتهى- .

التاسع والعشرون: أنه قال فى ترجمته أيضًا: لازمنى من سنة خمس وتسعين وثمانمائة -انتهى- .

الثلاثون: أنه قال فى ترجمة تلميذه إبراهيم الحربى المالكى: مات فى أول سنة

ثلاث وتسعين -انتهى- .

الحادى والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم السعدى الشهير بـ "ابن قوقب" : مات يوم الثلاثاء سادس عشر ربيع الثانى سنة ثلاث وتسعين ببلد الخليل ، وصلينا عليه صلاة الغائب بعد الجمعة تاسع عشر شعبان بمكة -انتهى- .

الثانى والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم المشهور بـ "ابن القطان" : رأيت من يصفه سنة ست وتسعين بتعاطيه الكيميا -انتهى- .

الثالث والثلاثون : أنه ذكر فى ترجمة البرهان إبراهيم الكركى القاهرى الحنفى ، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعض وقائعه الواقعة سنة خمس وتسعين وسنة ثمان وتسعين بعد ثمانمائة .

الرابع والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم الزرعى : مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

الخامس والثلاثون : أنه قال فى ترجمة القاهرى الشهير بـ "ابن الجيعان" : مات سنة أربع وستين -انتهى- .

السادس والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم الدمشقى : ابتنى بمكة دارًا بالقرب من دار عمه ثم عاد بعد موت عمه بقليل ، فحج سنة ثمان وتسعين ، ثم رجع من الركب وعاد فى التى بعدها -انتهى- .

السابع والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم السلسماسى : لقينى بمكة سنة ست وثمانين -انتهى- .

الثامن والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم الكنانى الشهير بـ "ابن جماعة" : مات فى آخر صفر سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

التاسع والثلاثون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم البرّنيتسى المغربى : مات بإسكندرية فى أواخر رجب سنة ثمانين -انتهى- .

الأربعون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم المرشدى المكى الحنفى : مات عاشر صفر سنة سبع وسبعين -انتهى- .

الحادى والأربعون : أنه قال فى ترجمة إبراهيم البغدادى : مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الثاني والأربعون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الإيجي الشافعي : وُلد بمكة سنة أربع وثمانين وثمانمائة -انتهى- .

الثالث والأربعون : أنه قال في ترجمة إبراهيم بن أبي مدين : سمع مني المسلسل في شوال سنة اثنتين وتسعين -انتهى- .

الرابع والأربعون : أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري : مات قريب التسعين -انتهى- .

الخامس والأربعون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الصالحي الحنفي : حج في سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

السادس والأربعون : أنه قال في ترجمة أبي الصفا إبراهيم المقدسي : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

السابع والأربعون : أنه قال في ترجمة إبراهيم المصري الشهير بـ "ابن بركة" : حج في سنة تسع وسبعين -انتهى- .

الثامن والأربعون : أنه قال في ترجمته : مات سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

التاسع والأربعون : أنه قال في ترجمة إبراهيم القادري : مات سنة ثمانين -انتهى- .

الخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الزهري : مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى- .

الحادي والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الموسكي : لقيني بمكة سنة أربع وتسعين ، فقرأ علي من البيوع من "صحيح البخاري" إلى الصيد والذبائح ، وسمع بقراءة باقيه -انتهى- .

الثاني والخمسون : أنه قال في ترجمته : مات سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الثالث والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم ابن التلواني : مات سنة سبع وتسعين -انتهى- .

الرابع والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم المتبولي : مات سنة سبع وسبعين -انتهى- .

الخامس والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الزمزمي : مات سنة أربع وستين

بمكة -انتهى- .

السادس والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الأنصاري : قدم القاهرة سنة سبع وثمانين -انتهى- .

السابع والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الشهير بـ "ابن ظهيرة" : مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

الثامن والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم النابتي : كانت وفاته سنة ست وسبعين-انتهى- .

التاسع والخمسون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الشرعبي : رجع إلى عدن فمات بها سنة ست وتسعين -انتهى- .

الستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم العقباني : مات بالطاعون سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

الحادي والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم بن جعمان اليمني : مات سنة سبع وتسعين ، وصلينا عليه صلاة الغائب بمكة -انتهى- .

الثاني والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الدهلي : كتب عنه النجم بن فهد في سنة ثمان وستين قصائد -انتهى- .

الثالث والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم القاهري الشهير بـ "ابن فقيه الشافعية : مات سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الرابع والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الخجندي المدني : مات في جمادى الأولى سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الخامس والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الشهير بـ "الخُص" : مات سنة أربع وسبعين -انتهى- .

السادس والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم النِّيني : مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

السابع والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم اليافعي ، المتوفى سنة تسع وتسعمائة : سمع عليّ في سنة سبع وتسعين -انتهى- .

الثامن والستون : أنه قال في ترجمة إبراهيم الدمشقي الشهير بـ "ابن المعتمد" ،

المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة: قدم القاهرة سنة خمس وتسعين -انتهى-.

التاسع والستون: أنه قال في ترجمة إبراهيم اليوسفي: مات بعد سنة تسع وستين بيسير -انتهى-.

السبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الأنباسي القاهري، المتوفى سنة خمس وثلاثين وتسعمائة: حجَّ في سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الحادي والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الدفري: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الثاني والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم القبياني: حجَّ في موسم سنة خمس وتسعين، وجاور التي بعدها، وقصدني غير مرة، وكتبت له إجازة -انتهى-.

الثالث والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الشهير بـ"ابن الديري": مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

الرابع والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم البرهمتوشي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الخامس والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الراميني النابلسي الشهير بـ"ابن مفلح": مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

السادس والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الهادي: فاضل من أدباء صنعاء الموجودين بها بعد سبعين وثمانمائة -انتهى-.

السابع والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن الأشقر: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثامن والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم الرفاعي: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

التاسع والسبعون: أنه قال في ترجمة إبراهيم اللقاني: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثمانون: أنه قال في ترجمة إبراهيم النويري: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الحادي والثمانون: أنه قال في ترجمة إبراهيم بن القطب: مات سنة إحدى وستين انتهى-.

الثاني والثمانون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم السقا: مات بمكة سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثالث والثمانون: أنه قال فى ترجمة إبراهيم الأقصرائى، المتوفى سنة ثمان وتسعمائة: جاور بمكة غير مرة منها فى سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله فى ترجمته: قد أرسل إليّ بولده سنة خمس وتسعين، فعرض عليّ أربعين النووى والمجمع لابن الساعاتى -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمته: ثم إنه جاور فى سنة ثمان وتسعين، وكان يقصدنى بالسلام -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله فى ترجمة إبراهيم الحموى: سافر وولده وعيالهما إلى مكة فى سنة ثمان وتسعين، فأدركته منيته -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله فى ترجمة إبراهيم الشيرازى: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله فى ترجمة إبراهيم بن موسى بن أبى بكر بن على الطرابلسى الحنفى نزيل القاهرة، مؤلف "الإسعاف فى حكم الأوقاف" و "مواهب الرحمن" وشرحه البرهان، المتوفى بالقاهرة سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة: سمع عليّ "شرح معانى الآثار" و "الآثار" لمحمد بن الحسن وغيرهما، وعلّق عنى بعض التأليف، وهو فاضل ساكن دين ممن حضر بعد فى أثناء سنة أربع وتسعين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله: فى ترجمة إبراهيم البدرى: مات فى رجب سنة خمس وتسعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله فى ترجمة إبراهيم بن بنت الملكى: مات فى ليلة سابع جمادى الأولى سنة خمس وتسعين -انتهى-.

التسعون: قوله فى ترجمة إبراهيم البلبيسى: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الحادى والتسعون: قوله فى ترجمة إبراهيم النحوى: مات سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الثانى والتسعون: قوله فى ترجمة إبراهيم السطوحى: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثالث والتسعون: **قوله في ترجمة إبراهيم السيروان: مات سنة أربع وستين -انتهى-**.

الرابع والتسعون: **قوله في ترجمة إبراهيم الشامي: مات بمكة سنة ثمان وثمانين -انتهى-**.

الخامس والتسعون: **قوله في ترجمة إبراهيم الغنّام: مات سنة سبعين -انتهى-**.

السادس والتسعون: **قوله في ترجمة إبراهيم الحاج: مات في سنة سبع وستين -انتهى-**.

السابع والتسعون: **قوله في ترجمة أحمد النابلسي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-**.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة احمد الأعرج: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الخانكي: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

المائة: قوله في ترجمة أحمد العقيبي: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الحادي بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد المحلي، المتوفى سنة خمس وعشرين بعد ثمانمائة: كان له ولد اسمه شمس الدين محمد، ولمحمد ابن اسمه عبد القادر، مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد النابلسي ابن الدرويش: مات سنة ست وستين -انتهى-.

الثالث بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد القليوبي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الرابع بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الصيرفي: كتب عني في الأمالي وغيرها، وحصل "القول البديع" و"ارتياح الأكباد" وأشياء من تصانيفي، مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

الخامس بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد البصري: سمع عليّ بمكة سنة اثنتين وسبعين -انتهى-

السادس بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد الصحراوى : مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

السابع بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد المكى : ولد يوم الجمعة عاشر ذى الحجة سنة خمس وسبعين وثمانمائة -انتهى- .

الثامن بعد المائة : قوله فى ترجمة أبى ذر أحمد الحلبى : مات سنة أربع وثمانين -نتهى- .

التاسع بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد النابلسى : مات قبل التسعين -انتهى- .

العاشر بعد المائة قوله فى ترجمة أحمد الأسيوطي مات فى صفر سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

الحادى عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد القمصى : مات سنة خمس وسبعين -انتهى- .

الثانى عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد القاهرى : حج فى سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الثالث عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد الشرجى : مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

الرابع عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد الربيعى، المتوفى سنة خمس عشرة وتسعمائة : قدم القاهرة سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الخامس عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد الجُدَيدّى : مات بدمياط سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

السادس عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد المقسى : مات سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

السابع عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد البُرنُسى المالكى الشهير بـ زرُّوق : لقينى بمكة سنة أربع وثمان -انتهى- .

الثامن عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد الديسطى : مات سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

التاسع عشر بعد المائة : قوله فى ترجمة أحمد العجيمى : مات بدمشق سنة خمس

وستين -انتهى- .

العشرون بعد المائة: **قوله في ترجمة أحمد بن الضياء: مات سنة سبع وستين** -انتهى- .

الحادى والعشرون بعد المائة: **قوله في ترجمة أحمد بن أسد: مات سنة اثنتين** وسبعين -انتهى- .

الثاني والعشرون: **قوله في ترجمة أحمد بن أبى السعود: وصل المدينة سنة ثمان** وستين -انتهى- .

الثالث والعشرون: **قوله في ترجمة أحمد الجوهرى: مات سنة ثلاث وتسعين** -انتهى- .

الرابع والعشرون: **قوله في ترجمة أحمد الإبشيطى: مات تاسع رمضان سنة** ثلاث وثمانين -انتهى- .

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة أحمد القاهرى الشهير بـ"ابن الصائغ"، المتوفى سنة أربعين بعد تسعمائة: **قد حج سنة ست وتسعين** -انتهى- .

السادس والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الكورانى: **مات في أواخر رجب سنة** ثلاث وتسعين -انتهى- .

السابع والعشرون: **قوله في ترجمة أحمد الفرنوى: مات سنة سبعين** -انتهى- .

الثامن والعشرون: **قوله في ترجمة أحمد الأنيال: مات سنة ثلاث وتسعين** -انتهى- .

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الخرصى: هو ممن أخذ عنى بمكة سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الثلاثون بعد المائة: قوله في ترجمة أحمد الصيرفى: مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

الحادى والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد المرعشى: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: **قوله في ترجمة أحمد الطولونى: مات سنة أربع وسبعين** -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد البابى: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-

الرابع والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد الميدومى: مات سنة ثمان وستين - انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد الحيشى، المتوفى بعد سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة: جاور بمكة ولازمنى فى السماع هناك حين المجاورة الثالثة بعد الثمانين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد الحموى: مات قريبًا من سنة ثمانين - انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد بن تانى بك أحد تلامذته: ولد فى شعبان سنة ثلاث وستين وثمانمائة -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد الصنهاجى: حج غير مرة الثانية فى سنة إحدى وثمانين، وجاور التى تليها، وكذا فى سنة ثمان وثمانين إلى موسم سنة أربع وستين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد الدماطى: مات سنة تسعين -انتهى- .

الأربعون بعد المائة: قوله فى ترجمة أحمد الجازانى: ولد سنة أربع وستين - انتهى- .

الحادى والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الهيثمى: مات سنة اثنتين وثمانين - انتهى- .

الثانى والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الأرميونى: مات سنة تسع وثمانين - انتهى- .

الثالث والأربعون: قوله فى ترجمة المرحومى: حج فى سنة ثلاث وتسعين - انتهى- .

الرابع والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الدمشقى الشهير بـ "ابن اللبودى": مات سنة ست وتسعين -انتهى- .

الخامس والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد البرجوانى: ولد سنة تسع وثمانين

وثمانمائة -انتهى- .

السادس والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الجوردى: مات بها سنة ست وتسعين -انتهى- .

السابع والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد البيجورى: حج فى سنة ست وتسعين -انتهى- .

الثامن والأربعون: قوله فى ترجمته: مات سنة سبع وتسعين -انتهى- .

التاسع والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد بن رمضان: ولد تقريبًا سنة ثمان وثمانمائة، ومات قريب الثمانين -انتهى- .

الخمسون بعد المائة: قوله فى ترجمة أحمد التلمسانى: هو حى فى سنة تسعين -انتهى- .

الحادى والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الكنانى، المتوفى سنة ثلاثين بعد تسعمائة: ولد فى حدود الستين وثمانمائة، وقدم القاهرة سنة تسع وثمانين، وأنشدنى من لفظه قصيدتين فى الحريق والسيل الواقع بمكة والمدينة -انتهى- .

الثانى والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد بن ستوان: مات بغزة سنة إحدى وثمانين -انتهى- .

الثالث والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد بن شعبان: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الرابع والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الأسنائى: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

الخامس والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد العامرى الرملى: مات فى رمضان سنة سبع وسبعين -انتهى- .

السادس والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد بن حرمى: مات سنة خمس وسبعين -انتهى- .

السابع والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الصالحى: ولد تقريبًا سنة خمس وسبعين وسبعمائة، ومات سنة أربع وستين وثمانمائة -انتهى- .

الثامن والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد بن عبد الرحمن الشهير بـ ابن

الجيعان" : مات سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

التاسع والخمسون: قوله فى ترجمة السيد نور الدين أحمد بن عبد الرحمن الإيجى بعد ما أرّخ ولادته سنة أربع وعشرين وثمانمائة: قد رأيته بمكة حين قدومه فى موسم ثلاث وتسعين -انتهى- .

الستون بعد المائة: قوله في ترجمته: كانت منيته بمكة سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الحادى والستون: قوله فى ترجمة الشهير بـ "ابن قاضى عجلون" : مات سنة إحدى وستين -انتهى- .

الثانى والستون: قوله فى ترجمة أحمد التلعفرى، المتوفى سنة اثنتى عشرة وتسعمائة بعد ما أرّخ ولادته سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة: أنه وصل مكة سنة ثمان وتسعين وتكرر الاجتماع معه -انتهى- .

الثالث والستون: قوله فى ترجمة حفيد العينى الشهاب أحمد بن عبد الرحيم بن القاضى بدر الدين العينى الحنفى، المتوفى سنة ثمان بعد تسعمائة: حج فى موسم سنة تسع وتسعين -انتهى- .

الرابع والستون: قوله فى ترجمة أحمد الجوجرى: جاور بمكة سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

الخامس والستون: قوله فى ترجمة أحمد المحبوبى: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

السادس والستون: قوله فى ترجمة أحمد الشاوى: مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

السابع والستون: قوله فى ترجمة أحمد بن عبد القوى: مات بمكة سنة إحدى وستين -انتهى- .

الثامن والستون: قوله فى ترجمة أحمد الشهير بـ "ابن عبادة" : سافر بمكة فجاور بها إلى أن مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

التاسع والستون: قوله فى ترجمة أحمد بن عبد الله الشهير بـ "ابن الموفق" : مات سنة ست وتسعين -انتهى- .

السبعون بعد المائة: قوله فى ترجمة أحمد البصرى المكى: هو الآن سنة ثلاث وتسعين بقيد الحياة -انتهى-.

الحادى والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد الكنانى: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الثانى والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد القلعى: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد بن عبيد السبخى: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد بن عطية المكى: ولد سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وعرض علىّ قبل بلوغه، أو معه سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد المناوى: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد الشيشنى، المتوفى سنة تسع عشرة وتسعمائة بعد ما أرّخ ولادته سنة أربع وأربعين وثمانمائة: أنه عمل مؤلفا سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد المترلى بعد ما أرّخ ولادته سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة: حج سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله فى ترجمته: ثم إنه سافر فى البحر وطلع منه لجدة من سنة سبع وتسعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد الدارى: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الثمانون بعد المائة: قوله فى ترجمة أحمد الشارمساحى: مات سنة خمس وستين -انتهى-.

الحادى والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد العبادى: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الثانى والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد الدمياطى الشهير بـ "ابن الأشمومى": مات بحلب سنة تسعين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد صهر القلقشندى: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد البرلسى: قدم القاهرة غير مرة منها فى سنة ثمانين، وأخذ عنى بقراءته وسماعًا أشياءً -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد التتائى: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد الفاكهى، المتوفى سنة ست وثلاثين وتسعمائة: ولد فى شعبان سنة ثمان وستين وثمانمائة بمكة -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله: فى ترجمة أحمد بن على المصرى المكى: مات سنة خمس وستين.

الثامن والثمانون: قوله فى ترجمة أحمد السكندرى: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله فى ترجمة ابن الشحام أحمد الحلبى: مات ببيت المقدس سنة أربع وستين -انتهى-.

التسعون بعد المائة: قوله فى ترجمة أحمد الدماصى البولاقى: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الحادى والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد الدركوانى الحموى: اجتمع بى فى سنة خمس وتسعين... إلخ.

الثانى والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد العاقل: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد السباك: ولد فى حدود خمس وثلاثين وثمانمائة، ومات فى سنة سبع وثمانين، -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد الخليلى: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد العميرى: مات سنة تسعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد الخوارزمى: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد القلعى: مات وقد قارب السبعين أو جاوزها سنة سبع وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله فى ترجمة أحمد بن مبارك شاه: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله فى ترجمة أبى ذرعة أحمد البيجورى القاهرى: دخل إسكندرية ومنوف والمحلة ودمياط ورسخ قدمه بها من سنة إحدى وستين -انتهى-.

الموفى للمائتين: قوله فى ترجمة أحمد الخجندى: مات بالقاهرة سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الحادى بعد المائتين: قوله فى ترجمة أحمد القرشي المكى: ولد سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثاني: قوله فى ترجمة أحمد المحلى: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث: قوله فى ترجمة الأبيارى: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الرابع: قوله فى ترجمة أحمد الدمشقى الشهير بـ"ابن أبى مدين": ولد فى سنة ست وستين وثمانمائة -انتهى-.

الخامس: قوله فى ترجمة أحمد الزفناوى: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

السادس: قوله في ترجمة أحمد بن أبى جعفر الحلبى: مات بإسكندرية فى أواخر سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السابع: قوله فى ترجمة أحمد الحرازى المكى الحنفى، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة: إنه قدم القاهرة سنة خمس وتسعين ثم عاد لمكة في موسمها -انتهى-.

الثامن: قوله فى ترجمة ابن المهندس أحمد القاهرى: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

التاسع: قوله فى ترجمة أحمد بن أصيل: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

العاشر بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الطوخى: مات سنة تسعين -انتهى-.

الحادى عشر: قولــــه في ترجمة أحمد السكـــندرى: مات سنـــة سبع وتسعين -انتهى-.

الثانى عشر: قوله فى ترجمة ابن الريس أحمد، المتوفى سنة اثنتين وعشرين بعد

تسعمائة : قدم القاهرة فى سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الثالث عشر : قوله فى ترجمة أحمد الضرير : كف بصره فى سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الرابع عشر : قوله فى ترجمة أحمد البنداري : مات فى أول سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الخامس عشر : قوله فى ترجمة أحمد الحكمى اليمانى : مات سنة بضع وستين -انتهى- .

السادس عشر : قوله فى ترجمة أحمد الغِرناطى : مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى- .

السابع عشر : قوله فى ترجمة أحمد الضراسى : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الثامن عشر : قوله فى ترجمة أحمد الزعيفرينى : مات فى سادس ربيع الأول سنة تسعمائة -انتهى- .

التاسع عشر : فى ترجمة أحمد المسيرى : مات سنة خمس وسبعين -انتهى- .

العشرون بعد المائتين : قوله فى ترجمة أحمد السمهودى : مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الحادى والعشرون : قوله فى ترجمة أحمد الهُدوى : مات بمكة سنة أربع وتسعين ، وهو ممن أخذ عنى بمكة -انتهى- .

الثانى والعشرون : قوله فى ترجمة أحمد الگازرونى عفيف الدين : ولد سنة إحدى وستين وثمانمائة بشيراز -انتهى- .

الثالث والعشرون : قوله فى ترجمته : حج فى سنة ثلاث وستين ، ولقينى فى التى بعدها -انتهى- .

الرابع والعشرون : قوله فى ترجمة أحمد السكينى : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الخامس والعشرون : قوله فى ترجمة أحمد المكينى : مات فى سنة أحدى وثمانين -انتهى- .

السادس والعشرون : قوله فى ترجمة تلميذه أحمد القسطلانى مؤلف " إرشاد

الساری شرح صحیح البخاری" وغيره، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة: حج غير مرة وجاور سنة أربع وثمانين، ثم سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله في ترجمة أحمد التركماني: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة أحمد الزبيدی: قدم القاهرة سنة ثمان وثمانين ثم عاد إلى مكة وعاد إلى اليمن سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

التاسع والعشرون بعد المائتين: قوله في ترجمة ابن الصابونی أحمد: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الثلاثون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الغمری المحلی: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الحادی والثلاثون: قوله في ترجمة ابن صلح أحمد القاهری بعدما أرّخ ولادته سنة عشرين وثمانمائة: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثانی والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد السنباطی: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الأشمومی: ولد في ذی الحجة سنة تسع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد البدرانی: هو ممن سمع منی سنة أربع وتسعين -انتهى-.

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد البلقينی: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الطوخی: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة أحمد الفاسی التونسی القسطنطينی بعد ما أرّخ ولادته سنة تسع وعشرين وثمانمائة: قدم القاهرة غير مرة منها في أثناء سبع وسبعين وثمانمائة في البحر إلى أن حج في موسمها، ثم عاد، واستمر إلى أن سافر في الربيع الثانی سنة إحدى وثمانين... إلخ.

الثامن والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد الدرشابى السكندرى بعد ما ذكر ولادته سنة أربعين وثمانمائة: استقل بقضاء الإسكندرية فى شوال سنة أربع وثمانين وصرف ثم عاد سنة تسع وثمانين -انتهى-.

التاسع والثلاثون: قوله فى ترجمة أحمد السعدى: مات سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الأربعون بعد المائتين: قوله فى ترجمة أحمد القمنى: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

الحادى والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الطبندى: مات سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الثانى والأربعون: قوله فى ترجمة ابن الهائم أحمد المنصورى: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد القاياتى: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله فى ترجمة ابن المصرى أحمد المحلى: سمع منى مع ولديه فى سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الخامس والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الجلالى: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

السادس والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد الفاضلى الضرير: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

السابع والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد السبتى: مات فى سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله فى ترجمة ابن الموارينى أحمد الحلبى: مات فى حدود اثنتين وستين -انتهى-.

التاسع والأربعون: قوله فى ترجمة أحمد بن محمد نقيب الجيش: سافر فى خدمة السلطان سنة اثنتين وثمانين، انتهى.

الخمسون بعد المائتين: قوله فى ترجمة أحمد الكازرونى: مات سنة ثلاث وستين

-انتهى-.

الحادى والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الشمنى شارح "النقاية": مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

الثانى والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد القليوبى: مات وأنا بمكة فيها سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله فى ترجمة ابن عبادة أحمد الصالحى: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله فى ترجمة ابن الكاملية أحمد بن محمد: كان بمكة مجاورًا فى سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الكنانى: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الخيضرى، المتوفى فى حدودو تسعمائة: ولد سنة اثنتى وستين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله فى ترجمة ابن أبى حرفوش أحمد القيومى بعد ما أرّخ ولادته بعد سنة خمسين وثمانمائة: سافر فى أثناء سنة أربع وتسعين من مكة إلى الهند ولقينى بالقاهرة، فأخذ عنى شيئًا ثم بمكة فى تلك السنة -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الغزى: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله فى ترجمة أحمد الشعرى: مات قريبًا من خمس وثمانين -انتهى-.

الستون بعد المائتين: قوله فى ترجمة ابن ظهيرة أحمد بعد ما أرّخ ولادته سنة خمس وعشرين وثمانمائة: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

الحادى والستون: قوله فى ترجمة ابن الأخصاصى أحمد: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الثانى والستون: قوله فى ترجمة لسان الدين أحمد الحلبى: مات فى سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث والستون: قوله فى ترجمة ابن الشريفة أحمد الحريرى: لقيه العز بن فهد سنة إحدى وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع والستون: قوله فى ترجمة ابن صدر الدين أحمد القاهرى: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله فى ترجمة أحمد الجلالى الجوهرى، المتوفى سنة عشر وتسعمائة: حج فى سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

السادس والستون: قوله فى ترجمة ابن مهنا أحمد: ولد سنة ثلاث وثمانمائة ومات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السابع والستون: قوله فى ترجمة ابن مصلح أحمد: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الثامن والستون: قوله فى ترجمة أحمد العقبى: مات سنة إحدى وستين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله فى ترجمة أحمد الشوبكى: ولد على رأس القرن، وتوفى سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السبعون بعد المائتين: قوله فى ترجمة أحمد العقبى: كانت منيته بحلب قريبًا من سنة سبعين أو بعدها -انتهى-.

الحادى والسبعون: قوله فى ترجمة ابن قُليب أحمد: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الثانى والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد المتوكل: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد البهنسى المتولد سنة اثنتين وثلاثين بعد ثمانمائة: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد الحيرتى: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله فى ترجمة أحمد الكنجى: مات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة أحمد السكندري: أجاز للنوبي سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد العدوي: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمة ابن الفرفور أحمد الحلبي، المتوفى سنة سبع وثلاثين وتسعمائة: قدم القاهرة في سنة ست وتسعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة أحمد القاهري: ولد سنة أربع وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثمانون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الكازروني: لقيني بمكة سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن مسعود: مات سنة خمس وستين -انتهى-.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن منصور: مات سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن مفرج: ولد سنة أربع وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد الحسيني: مات سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمة المشرع أحمد اليمني: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة ابن الزيات أحمد المقرى: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد بن موسى القاهري: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة أحمد المقدسي: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة أحمد الوداشي: قدم القاهرة في أثناء سنة ست وتسعين، واجتمع بي وسمع مني المسلسل وبعض ارتياح الأكباد، ومولده سنة ست وستين وثمانمائة -انتهى-.

التسعون بعد المائتين: قوله في ترجمة أحمد الزرعي: لازمني حتى قرأ البخاري في سنة ثمانين مع المجلس الذي عملته في ختمه -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الطوخي الأزهري: مات سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة ابن يونس أحمد القسطنطيني المغربي: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الدمشقي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الحجازي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة أحمد العبادي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الفيومي: مات سنة أربع وتسعين أو التي بعدها -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الشهاب المدني: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله في ترجمة أحمد الفامي: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله في ترجمة أحمد المشرقي: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الموفي لثلاثمائة: قوله في ترجمة أحمد المزجز: مات سنة خمس وستين -انتهى-.

الحادي بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة جار الله بن عبد العزيز بن عمر بن فهد

الهاشمى المكى : ولد سنة إحدى وتسعين وثمانمائة وحضر على وهو فى الرابعة فى مجاورتى الرابعة -انتهى- .

الثانى : قوله فى ترجمة جار الله بن جوهد : مات بمكة سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الثالث : قوله فى ترجمة جانباى الأشرف : مات مطعونًا سنة إحدى وثمانين -انتهى- .

الرابع : قوله فى ترجمة جانبك الأشرفى : مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الخامس : قوله فى ترجمة جانبك الطيارى : مات سنة أربع وستين -انتهى- .

السادس : قوله فى ترجمة جانبك الطويل : كانت منيته فى رجب سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

السابع : قوله فى ترجمة جانبك الظاهرى : قتل على يد العرب سنة ثمان وستين -انتهى- .

الثامن : قوله فى ترجمة جانبك الطاهرى : مات مقتولا بيد الأجلاب سنة سبع وستين -انتهى- .

التاسع : قوله فى ترجمة جانبك العلائى : توفى سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

العاشر بعد ثلاثمائة : قوله فى ترجمة جانبك المؤيدى : مات سنة سبعين -انتهى- .

الحادى عشر : قوله فى ترجمة جانم الأشرمى : مات سنة اثنتين وستين -انتهى- .

الثانى عشر : قوله فى ترجمة جانم السيفى : مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

الثالث عشر : قوله فى ترجمة جعفر المكى بعد ما أرّخ ولادته سنة ثمان وخمسين وثمانمائة : مات سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الرابع عشر : قوله فى ترجمة جوهر الحبشى : مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الخامس عشر : قوله فى ترجمة جوهر اليشبكى : مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

السادس عشر : قوله فى ترجمة حبيب الله الشيرازى : مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-

السابع عشر: قوله في ترجمة الحسن الضرير: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثامن عشر: قوله في ترجمة حسن الطولوني الحنفي شارح مقدمة أبي الليث: قد حج في سنة ثمان وتسعين، وقصدني بالزيارة -انتهى-.

التاسع عشر: قوله في ترجمة حسن النائي: حج غير مرة أولها سنة تسع وستين -انتهى-.

العشرون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة الحسن القاري: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الحادي والعشرون: قوله في ترجمة حسن بن زبيري: قد رأيته بالمدينة سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة حسن الشازمساحي: مات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله في ترجمة نقيب الأشراف حسن الأرموي، المتوفى في صفر سنة ثلاث وخمسين: له أخ اسمه حسين في قيد الحياة سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الرابع والعشرون: قوله في ترجة حسن الطلخاوي، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين بعد تسعمائة: ولد سنة ثلاث وخمسين وثمانمائة واشتغل بالقاهرة، وقطن مكة من سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة حسن بك: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

السادس والعشرون: قوله في ترجمة حسن الفيسي: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله في ترجمة حسن المناوي: مات سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة حسن السنباطي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة حسن المغربي، المتوفى بعد تسع وتسعمائة:

دخل القاهرة سنة أربع وسبعين -انتهى- .

الثلاثون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة القلساني: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الحادي والثلاثون: في ترجمة الشريف النسابة حسن القاهري: مات سنة ست وستين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة حسن المرجاني: قد كثر اختلاطه بي في الروضة الشريفة حين مجاورتنا بالمدينة مات سنة تسعمائة -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة حسن القادري: مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة ابن المزلق حسن: مات ثمان وسبعين -انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة حسن البيروتي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة ابن نبهان حسن الدمشقي: مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله في ترجمة حسن الطاهر: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله في ترجمة حسن چلپي محشي "المطول" و "شرح المواقف" و "تفسير البيضاوي" وغيرها بعد ما أرّخ ولادته سنة أربعين وثمانمائة: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله في ترجمة ابن الشويخ حسن القدسي: تكرر اجتماعه علي، وكان مجاوراً بمكة سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الأربعون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حسن البلبسي: مات بمكة سنة ثلاث وتسعين -انتهى- .

الحادي والأربعون: قوله في ترجمة حسن المروي: قدم قريبًا من سنة تسعين، وحج من دمشق، وجاور ثم رجع إلى القاهرة، واستمر حتى اجتمع بي في أثناء ست وتسعين، وسمع مني -انتهى- .

الثاني والأربعون: قوله في ترجمة حسن بن الحمامي: عاد في أواخر سنة تسعين على قضاءه -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله في ترجمة حسن بن غرلو: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله في ترجمة حسن الحصيني: مات سنه ست وتسعين -انتهى-.

الخامس والأربعون: قوله في ترجمة حسن الأدرعي: مات سنة اثنتين وستين -هى-.

السادس والأربعون: قوله في ترجمة حسن الدمياطي: مات سنة اثنتين وثمانين -ى-.

السابع والأربعون: قوله في ترجمة حسين القاهري: ولد بعد القرن ومات سنة ان وسبعين -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله في ترجمة حسين الكيلاني: مات سنة نسع وثمانين -هى-.

التاسع والأربعون: قوله في ترجمة حسين الفتحي الشيرازي: فارقته في موسم بع وتسعين وثمانمائة.

الخمسون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حسين الكلبشاوي: حج مرارًا آخرها سنة ست وستين وثمانمائة -انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة حسين الشامي: مات سنة ست وتسعين -نتهى-.

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة حسين الكتبي: ولد سنة خمس وثمانين -نتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة حسين الفيشي: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة حسين البلبيسي: ولد سنة أربع وثمانين وثمانمائة -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله في ترجمة حسين الشقيف: مات سبع وسبعين - انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة حسين الملقب بـ "مرزا": لقيني سنة خمس وتسعين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة حسين المكي: ولد سنة أربع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله في ترجمة حسين المدني: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

التاسع والخمسون: قوله في ترجمة حسين العقبي: هو حي سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الستون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حسين الغزي: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الحادي والستون: قوله في ترجمة حسين المكي، المتوفى سنة ثمان عشرة وتسعمائة: ولد سنة أربع وستين وثمانمائة، وزار المدينة غير مرة، وكان في قافلتنا سنة ثمان وتسعين ذهابا وإيابًا -انتهى-.

الثاني والستون: قوله في ترجمة حسين المغربي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الثالث والستون: قوله في ترجمة حسين الصحراوي: هو حي في سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الرابع والستون: قوله في ترجمة حسين العجمي: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الخامس والستون: قوله في ترجمة حسين الزمزمي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

السادس والستون: قوله في ترجمة حمزة الدمشقي بعد ما أرّخ ولادته سنة ثمان عشرة وثمانمائة: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السابع والستون: قوله في ترجمة حمزة الزبيدي، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة: لقيني بمكة سنة ست وثمانين، فأخذ عني ومدحني -انتهى-.

الثامن والستون: قوله في ترجمة حمزة الحلبي: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

التاسع والستون: قوله في ترجمة حمزة بن محمد: مات في سنة اثنتين وستين -انتهى-.

السبعون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة حمزة المغربي: قدم القاهرة سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الحادي والسبعون: قوله في ترجمة وزير سلطان كجرات خاصة الكجراتي: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني والسبعون: قوله في ترجمة خالد المنوفي: مات سنة سبعين -انتهى-.

الثالث والسبعون: قوله في ترجمة خالد القاهري: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

الرابع والسبعون: قوله في ترجمة خشقدم: مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

الخامس والسبعون: قوله في ترجمة خشقدم الظاهري: مات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

السادس والسبعون: قوله في ترجمة خشكلدى هو الآن حي سنة تسع وتسعين -انتهى-.

السابع والسبعون: قوله في ترجمة خضر القاهري: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الثامن والسبعون: قوله في ترجمة خضر الحلبي: مات سنة سبعين -انتهى-.

التاسع والسبعون: قوله في ترجمة خطاب القاهري: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثمانون بعد ثلاثمائة: قوله في ترجمة خليل الخليلي: حبس سنة إحدى وتسعين، ثم أفرج عنه في سنة ثلاث ومات سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة خليل بن أبي البركات: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

الثاني والثمانون: قوله في ترجمة خليل بن سيرج: مات سنة سبع أو ثمان وستين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله فى ترجمة خليل بن شاهين: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله فى ترجمة خليل الخليلى وهو أخو الخليلى السابق: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله فى ترجمة خليل العسقلانى: كان مجاورا بمكة سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله فى ترجمة خيربيك الظاهرى: كان وصولهم إلى بلد الخليل فى أوائل ربيع الآخر سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله فى ترجمة داود القاهرى: سمعت بعض دروسه مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله فى ترجمة داود الهدارى: هو ممن حج سنة ثلاث وتسعين مسع مسى -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله فى ترجمة داود الهندى: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

التسعون بعد ثلاثمائة: قوله فى ترجمة دريب: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

الحادى والتسعون: قوله فى ترجمة سرداش: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الثانى والتسعون: قوله فى ترجمة راجح الأحمد آبادى: ولد بأحمد أباد سنة إحدى وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله فى ترجمته: لقينى فى أوائل سنة أربع وتسعين -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله فى ترجمة راجح بن شميلة: مات سنة سبع وثمانين -انتهى.

الخامس والتسعون: قوله فى ترجمة رمضان بن عمر الأتكاوى: مات سنة سبعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله فى ترجمة رمضان اللقانى: مات فى أوائل ثمان وثمانين -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله فى ترجمة زكريا بن على: مات سنة ثمان وثمانين -

انتهى- .

الثامن والتسعون: قوله فى ترجمة شيخ الإسلام زكريا الأنصارى، المتوفى سنة ست وعشرين بعد تسعمائة عند ذكر بعض وقائعه وذلك وقت الزوال يوم الثلاثاء ثالث رجب سنة ست وثمانين -انتهى- .

التاسع والتسعون: قوله: فى ترجمة أمير المدينة زهير: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الموفى لأربعمائة: قوله فى ترجمة الملك زين العابدين: قتل سنة ست وستين -انتهى- .

الواحد بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة زين العباد: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الثانى: قوله فى ترجمة سالم الهندى: توفى سنة سبع وتسعين -انتهى- .

الثالث: قوله فى ترجمة سالم العبادى بعد ما أرّخ ولادته سنة تسع وعشرين وثمانمائة: قد تكرر حجه مراراً منها سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الرابع: قوله فى ترجمة سالم الحموى: مات سنة ست وسبعين -انتهى- .

الخامس: قوله فى ترجمة سالم السكندرى: حج سنة ثمان وثمانين وعاد فى التى تليها -انتهى- .

السادس: قوله فى ترجمة سالم القاهرى: مات سنة تسع وتسعين -انتهى- .

السابع: قوله فى ترجمة سراج الرومى: مات سنة خمس وستين -انتهى- .

الثامن: قوله فى ترجمة سرور الحبشى: مات سنة تسعمائة -انتهى- .

التاسع: قوله فى ترجمة سرور الحبشى الآخر: مات سنة خمس وتسعين -انتهى- .

العاشر بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة سرور الآخر: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الحادى عشر: قوله فى ترجمة سعد المدنى: مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الثانى عشر: قوله فى ترجمة شيخه سعد الدين الديرى: مات سنة سبع وستين -انتهى- .

الثالث عشر : قوله فى ترجمة سعد الزرندى المدنى : مات سنة ثمان وستين ولم يعقب سوى ابن مات سنة بضع وثمانين -انتهى- .

الرابع عشر : قوله فى ترجمة سعد الحضرمى : مات سنة تسع وستين -انتهى- .

الخامس عشر : قوله فى ترجمة سعيد العدنى : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

السادس عشر : قوله فى ترجمة سعيد المغربى : مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

السابع عشر : قوله فى ترجمة سعيد الزرندى المدنى : مات سنة أربع وستين -انتهى- .

الثامن عشر : قوله فى ترجمة سعيد الكردى : مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى- .

التاسع عشر : قوله فى ترجمة سعيد المقرى : مات سنة ثلاث وستين -انتهى- .

العشرون بعد أربعمائة : قوله فى ترجمة سلام الله اليمنى : آخر ما جاور بمكة إحدى وثمانين ومات سنة ست ، أو سبع وثمانين -انتهى- .

الحادى والعشرون : قوله فى ترجمة سلام المصرى : مات سنة أربع وسبعين -انتهى- .

الثانى والعشرون : قوله فى ترجمة سلمان الحنفى : مات سنة إحدى وثمانين -انتهى- .

الثالث والعشرون : قوله فى ترجمة سليمان الفيشى : مات قبل التسعين ظنا -انتهى- .

الرابع والعشرون : قوله فى ترجمة سليمان الدمياطى : مات سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

الخامس والعشرون : قوله فى ترجمة سليمان المكتب : مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

السادس والعشرون : قوله فى ترجمة سليمان العجيسى : مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

السابع والعشرون : قوله فى ترجمة سليمان الأحمد آبادى : أخذ عنى سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الثامن والعشرون : قوله فى ترجمة سليمان الحسناوى : مات سنة سبع وثمانين -

انتهى- .

التاسع والعشرون: قوله فى ترجمة سنان العمري: مات سنة ست وستين -انتهى- .

الثلاثون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة سنان الأرزنجاني: مات فى سنة ست وستين وتسعين -انتهى- .

الحادى والثلاثون: قوله فى ترجمة شاكر المصرى: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: قوله فى ترجمة شاهين الجمالي: كان أمير الركب فى سنة ست وتسعين -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله فى ترجمة شعبان الدمنهورى: مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

الرابع والثلاثون: قوله فى ترجمة شعبان المغربى: مات سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله فى ترجمة سماف: مات سنة سبع وسبعين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله فى ترجمة شيخه علم الدين صالح البُلقيني: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله فى ترجمة صالح المرشدى: مات سنة سبع وتسعين وشهدت والصلاة عليه -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله فى ترجمة ابن الضياء صالح: قد توجه إلى القاهرة سنة سبع وتسعين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله فى ترجمة صدقة المحرقى: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

الأربعون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة صديق الحسيني: مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الحادى والأربعون: قوله فى ترجمة صديق الحديدى: هو حى فى سنة أربع وتسعين -انتهى- .

الثانى والأربعون: قوله فى ترجمة أمير المدينة ضغيم: وليها فى شوال سنة تسع وستين وثمانمائة -انتهى-.

الثالث والأربعون: قوله فى ترجمة مؤذن المدينة: طلحة ولد سنة أربع وستين -انتهى-.

الرابع والأربعون: قوله فى ترجمة ظهيرة المكى بعد ما أرّخ: ولادته سنة إحدى وأربعين وثمانمائة: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

الخامس والأربعون: قوله فى ترجمة عباس الزاهد: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

السادس والأربعون: قوله فى ترجمة عباس القرشى: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

السابع الأربعون: قوله فى ترجمة عبد الأول المرشدى الحنفى بعد ما أرّخ ولادته سنة سبع عشر وثمانمائة: سافر فى سنة سبع وستين إلى اليمن -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله فى ترجمته: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

التاسع والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الباسط المكى: مات ثلاث وتسعين -انتهى-.

الخمسون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة ابن الجيعان عبد الباسط، المتولد سنة ست عشرة وثمانمائة: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الحادى والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط بن شاهين: قتل سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

الثانى والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط بن شاكر بعدما أرّخ ولادته سنة ست عشرة وثمانمائة: مات سنة وتسع وثمانين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط المدنى: مات سنة ثمان وتسعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط البلقينى، المتوفى بعد ثلاث وعشرين وتسعمائة: ولد سنة سبعين وثمانمائة -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط الجعبرى: مات سنة تسع

وثمانين -انتهى- .

السادس والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط المكى المتولد سنة إحدى وخمسين وثمانمائة: كتب كراريس أجاب بها من سأل عن حكمة الاستغفار بعد شم الرائحة الطيبة، قرضتها فى سنة سبع وتسعين -انتهى- .

السابع والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط الفشي: مات سنة خمس وثمانين -انتهى- .

الثامن والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الباسط البقرى: مات ثلاث وتسعين -انتهى- .

التاسع والخمسون: قوله فى ترجمة عبد الحفيظ الزبيدى: أرسل فى سنة سبعين يطلب منى الإجازة له ولولده محمد ولأقاربه فأجزتهم -انتهى- .

الستون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة عبد الحق العقيلى: عرض على بمكة سنة أربع وتسعين الأربعين -انتهى- .

الحادى والستون: قوله فى ترجمة عبد الحق البلقيني: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

الثاني والستون: قوله فى ترجمة عبد الحق الحريرى: مات سنة اثنتين وستين -انتهى- .

الثالث والستون: قوله فى ترجمة عبد الحق السنباطى، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة بعد ما أرّخ ولادته سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة: حج سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الرابع والستون: قوله فى ترجمة عبد الحى القلعي: مات سنة ثمانين -انتهى- .

الخامس والستون: قوله فى ترجمة عبد الخالق الكنانى: مات سنة تسع وستين -انتهى- .

السادس والستون: قوله فى ترجمة ابن العقاب عبد الخالق الصالحى، المتوفى سنة إحدى وتسعمائة: حج فى موسم تسع وثمانين والتى بعدها -انتهى- .

السابع والستون: قوله فى ترجمة عبد الدائم الأزهرى: مات سنة سبعين -انتهى- .

الثامن والستون: قوله فى ترجمة ابن زيتون عبد الرحمن: استنابه الزين زكريا فى قضاء بلده فى سنة اثنتين وتسعين -انتهى- .

التاسع والستون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الطرابلسى: مات سنة ست وستين -انتهى- .

السبعون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الهمامى: لقيته بمكه فى مجاورتى الثانية سنة إحدى وسبعين ومات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الحادى والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن القلقشندى، المتولد سنة سبع عشرة وثمانمائة: مات وأنا بمكة سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

الثانى والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الأسنائى: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

الثالث والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن القمصى: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى- .

الرابع والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الطنتداوى: مات سنة سبع وسبعين.

الخامس والسبعون: قوله فى ترجمة أمام جامع الحاكم عبد الرحمن: رأيته سنة ثمان وتسعين بالمدينة -انتهى- .

السادس والسعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن القمولى مات سنة أربع وستين -انتهى- .

السابع والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن المصرى: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى- .

الثامن والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الدمشقى: استقر فى قضاء الحنفية سنة إحدى وتسعين وهو الآن شبه المقعد سنة سبع وتسعين -انتهى- .

التاسع والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الگازرونى: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

الثمانون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة عبد الرحمن القاهرى: سمع على بمكة سنة ثلاث وتسعين، وهو الآن سنة سبع وتسعين بعدن -انتهى- .

الحادي والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن المصرى: عرض على فى مجاورة سنة ست وثمانين، وسمع منى -انتهى-.

الثانى والثمانون: قوله فى ترجمة جلال الدين السيوطى عبد الرحمن، مؤلف التصانيف المشهورة، المتوفى سنة إحدى عشرة بعد تسعمائة: سافر إلى مكة فى ربيع الآخر سنة تسع وستين -انتهى-.

الثالث والثمانون: قوله في ترجمته أيضًا: لما كان فى سنة ثمان وتسعين قام عليه الشيخ أبو النجا، وأظهر نقصه وخطأه -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله فى ترجمة ابن فهد عبد الرحمن المكى: قدم القاهرة سنة خمس وستين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمته: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الدمشقى الشهير بـ"ابن العينى": مات سنة ثلاث وتسعين، وبلغنا ذلك وأنا بمكة، فتأسفت على فقده -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة عبد الرحمن الحلبى: مات سنة سبع وثمانين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن اليمنى: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الكردى: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

التسعون بعد أربعمائة: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الأذرعى: مات سنة تسع وستين -انتهى-.

الحادى والتسعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الشوبكى: مات سنة سبع وسبعين -انتهى-.

الثانى والتسعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن العزى: مات سنة إحدى وثمانين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن البدوى: قدم القاهرة بعد

السبعين، ومات سنة تسعمائة فى الجمادى الأولى -انتهى- .

الرابع والتسعون : قوله فى ترجمة عبد الرحمن المنهلى : مات سنة خمس وثمانين -انتهى- .

الخامس والتسعون : قوله فى ترجمة عبد الرحمن النابلسى : مات سنة أربع وسبعين -انتهى- .

السادس والتسعون : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الدمشقى : مات سنة سبع وسبعين -انتهى- .

السابع والتسعون : قوله فى ترجمة عبد الرحمن العلوى : مات سنة سبع وثمانين -انتهى- .

الثامن والتسعون : قوله فى ترجمة عبد الرحمن المصرى : مات سنة ست وسبعين -انتهى- .

التاسع والتسعون : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الشهير بـ "ابن الملقن" : مات سنة سبعين -انتهى- .

الموفى لخمسمائة : قوله فى ترجمة عبد الرحمن البلقينى : مات سنة ست وستين -انتهى- .

الواحد بعد خمسمائة : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الزبيدى الشهير بـ "ابن الربيع" ، المتوفى سنة أربع وأربعين وتسعمائة : ولد سنة ست وستين -انتهى- .

الثانى : قوله فى ترجمته أيضًا : وحج مرارًا أولها فى سنة ثلاث وثمانين وزار فى سنة ست وتسعين -انتهى- .

الثالث : قوله فى ترجمة عبد الرحمن المكى : ولد سنة أربع وثمانين وثمانمائة -انتهى- .

الرابع : قوله فى ترجمته أيضًا : سافر فى رمضان لمصر سنة ست وسبعين، فمات بالطاعون سنة سبع وتسعين -انتهى- .

الخامس : قوله فى ترجمة عبد الرحمن المرشدى : مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

السادس : قوله فى ترجمة والده عبد الرحمن بن محمد السخاوى المصرى : مات

سنة أربع وسبعين -انتهى- .

السابع : قوله فى ترجمة ابن أبى شريف عبد الرحمن القدسى : ولد سنة ثمان وستين وثمانمائة -انتهى- .

الثامن : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الشنتاوى : مات سنة ست وتسعين -انتهى- .

التاسع : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الزبيرى : مات سنة أربع وستين -انتهى- .

العاشر بعد خمسمائة : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الإيجى : مات بمكة سنة أربع وستين -انتهى- .

الحادى عشر : قوله فى ترجمة ابن الآدمى عبد الرحمن المصرى : هو إلى الآن سنة تسع وتسعين بتلك النواحى -انتهى- .

الثانى عشر : قوله فى ترجمة ابن النحاس عبد الرحمن المكى : مات سنة خمس وثمانين -انتهى- .

الثالث عشر : قوله فى ترجمة عبد الرحمن المغربى : مات سنة إحدى وثمانين -انتهى- .

الرابع عشر : قوله فى ترجمة عبد الرحمن القاهرى : كان بمكة سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الخامس عشر : قوله فى ترجمة عبد الرحمن المصرى : مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

السادس عشر : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الثعالبى : مات سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

السابع عشر : قوله فى ترجمة عبد الرحمن الكلسى : ولد بعد الستين وثمانمائة -انتهى- .

الثامن عشر : قوله فى ترجمة عبد الرحمن العُليمى المتولد سنة ستين وثمانمائة ، والمتوفى سنة ثمان وعشرين بعد تسعمائة ، وهو مؤلف "الأنس الجليل فى تاريخ القدس والخليل" : كتب إلى فى سنة ست وتسعين يلتمس منى أن أذيل له على طبقات الحنابلة لابن رجب . . . إلخ

التاسع عشر: قوله فى ترجمة عبد الرحمن المعروف بـ"ابن البرهان": مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

العشرون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد الرحمن البهوتى: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الحادى والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن العساسى: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الثاني والعشرون: قوله في ترجمة سيف السيرامى عبد الرحمن: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن الجاناتى: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الرابع والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحمن العجلونى: ولد سنة إحدى وستين وثمانمائة، وقدم القاهرة سنة ست وثمانين -انتهى-.

الخامس والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم الأنباسى، المتولد سنة تسع وعشرين وثمانمائة: حج فى سنة خمس وثمانين -انتهى-.

السادس والعشرون: قوله فى ترجمته: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السابع والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم المكى: مات سنة ثلاث وستين -انتهى-.

الثامن والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم القرشي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

التاسع والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم الحموى: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الثلاثون بعد خمسمائة: قوله فى ترجمة عبد الرحيم الأزهرى: مات سنة ثلاث وسبعين -انتهى-.

الحادى والثلاثون: قوله فى ترجمة ابن الجيعان عبد الرحيم: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الرحيم الحموي: ولد سنة ست وستين

وثمانمائة -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم المقدسى: مات سنة تسعين -انتهى- .

الرابع والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم البالسى: مات سنة أربع وثمانين -انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم البهائى: كانت منيته سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الرحيم زين الدين بن شيخه القاضى بدر الدين محمود العينى: مات سنة أربع وستين -انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الرزاق الحريرى: هو الآن فى سنة سبع وتسعين فى الأحياء -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله فى ترجمته: لقينى سنة تسع وتسعين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الرزاق القبطى: مات سنة أربع وسبعين -انتهى- .

الأربعون بعد الخمسمائة: قوله فى ترجمة عبد الرزاق الحلبى: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

الحادى والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الرزاق السمين: مات سنة تسعين -انتهى- .

الثانى والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الرزاق القبطى: قد جلست معه كثيراً مات سنة ست وتسعين -انتهى- .

الثالث والأربعون: قوله فى ترجمة عبد السلام الزرندى: قطن مكة من سنة إحدى وسبعين، وسمع منى فيها أشياء -انتهى- .

الرابع والأربعون: قوله فى ترجمة عبد السلام الفارسكورى: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الخامس والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الصمد المرشدى: مات سنة خمس وثمانين -انتهى-.

السادس والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد النجمي: مات سنة تسع وسبعين -انتهى-.

السابع والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد المقرافي: لقيني بمكة سنة ثلاث وتسعين -انتهى-.

الثامن والأربعون: قوله في ترجمة عبد الصمد البغدادي: مات سنة سبع وستين -انتهى-.

التاسع والأربعون: قوله في ترجمة عبد العزيز المكي: مات سنة تسع وثمانين -انتهى-.

الخمسون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد العزيز الوفائي: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

الحادي والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز بن ظهيرة القرشي: ولد سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة -انتهى-.

الثاني والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز العقيلي: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى-.

الثالث والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز الحباك: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

الرابع والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز التقوى: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الخامس والخمسون: قوله في عبد العزيز الرفاعي: مات سنة اثنتين وسبعين -انتهى-.

السادس والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز الخليلي: لبس منا الخرقة ورجع إلى بلاده قبيل سنة تسعين -انتهى-.

السابع والخمسون: قوله في ترجمة عبد العزيز أبي فارس ابن النجم عمر بن محمد بن محمد بن محمد المكي الشهير بـ"ابن فهد"، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة على ما ذكره ابنه جار الله في هوامش "الضوء": ارتحل في سنة سبعين من البحر فأكثر بالديار المصرية من القراءة والسماع -انتهى-.

الثامن والخمسون: قوله فی ترجمته أیضًا: رجع سنة خمس وسبعين، وقرأ عليّ وحضر عندی فی الإملاء -انتهی-.

التاسع والخمسون: قوله فی ترجمة عبد العزيز النشاطی: مات سنة إحدى وثمانين -انتهی-.

الستون بعد خمسمائة: قوله فی ترجمة عبد العزيز النمراوی: ممن سمع منی بالقاهرة ومات سنة إحدى وتسعين -انتهی-.

الحادی والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز البلقينی القاهری: مات سنة ثمان وثمانين -انتهی-.

الثانی والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز الشيرازی: لازمنی فی أشياء ومات سنة إحدى وتسعين -انتهی-.

الثالث والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز العبسی: سنة ثمان وتسعين -انتهی-.

الرابع والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز الميقاتی، المتولد سنة إحدى عشرة وثمانمائة: رأيته مرارًا وسمعت من فوائده، مات سنة ست وسبعين -انتهی-.

الخامس والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز المدنی: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهی-.

السادس والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز المستانی: مات سنة أربع وسبعين -انتهی-.

السابع والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز المنهاجی: مات سنة تسع وسبعين -انتهی-.

الثامن والستون: قوله فی ترجمة عبد العزيز المصری: مات سنة اثنتين أو ثلاث وتسعين -انتهی-.

التاسع والستون: قوله فی ترجمة عبد العظيم الخانكی، المتوفی سنة ثلاثين وتسعمائة: استقر فی تدريس الدوادارية بالخانكاه بعد حافظ بن علی اليعقوبی سنة ست وتسعين -انتهی-.

السبعون بعد خمسمائة: قوله فی ترجمة عبد الغفار الكيلانی، المتوفی سنة ثمان

وتسعمائة، قدم مكة بعيد التسعين -انتهى- .

الحادى والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغفار الأزهرى: حج سنة ست وتسعين -انتهى- .

الثاني والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغفار السمديسى: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى- .

الثالث والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى الدميرى المصرى، المتوفى سنة سبع وتسعمائة: استقل بالقضاء فى أواخر صفر، ولبس التشريف فى ربيع الأول سنة ست وتسعين -انتهى- .

الرابع والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى المرشدى: دخل القاهرة سنة سبع وتسعين -انتهى- .

الخامس والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى الشرقى: حج فى موسم سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

السادس والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى القمى: مات سنة سبع وستين -انتهى- .

السابع والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى البساطى: مات فى شوال سنة تسع وتسعين -انتهى- .

الثامن والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى القليوبى: مات سنة تسع وستين -انتهى- .

التاسع والسبعون: قوله فى ترجمة عبد الغنى المقرئ: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

الثمانون بعد خمسمائة: قوله فى ترجمة عبد القادر الدميرى: مات سنة خمس وتسعين -انتهى- .

الحادى والثمانون: قوله فى ترجمة عبد القادر الدماصى: ولد سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة وسمعته فى ذى القعدة سنة تسع وستين ينشد من نظمه . . . إلخ .

الثانى والثمانون: قوله فى ترجمة عبد القادر القليوبى: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

الثالث والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر المحرقي: مات سنة ست وتسعين -انتهى-.

الرابع والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الزبيدي: مات سنة ست وثمانين -انتهى-.

الخامس والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر البكري: مات سنة أربع وسبعين -انتهى-.

السادس والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر السخاوي: مات سنة أربع تسعين -انتهى-.

السابع والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الفاسي: قد رافقته في التوجه من مكة إلى المدينة سنة سبع وثمانين -انتهى-.

الثامن والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر الزيات: مات سنة اثنتين وتسعين -انتهى-.

التاسع والثمانون: قوله في ترجمة عبد القادر المنوفي: لقيني بمنوف سنة اثنتين وتسعين، فقرأ علي -انتهى-.

التسعون بعد خمسمائة: قوله في ترجمة عبد القادر النويري، المتوفى سنة ثلاث وتسعمائة: ولد سنة ثمان وستين وثمانمائة -انتهى-.

الحادي والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر المقسي: مات سنة ثلاث وثمانين -انتهى-.

الثاني والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر الوردري: مات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الثالث والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر العبادي: مات سنة ثمانين -انتهى-.

الرابع والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر النووي: مات سنة إحدى وسبعين -انتهى-.

الخامس والتسعون: قوله في ترجمة عبد القادر المنهاجي: هو ممن سمع علي، مات إحدى وتسعين -انتهى-.

السادس والتسعون: قوله فى ترجمة عبد القادر الطوخى: مات سنة ثمانين -انتهى-.

السابع والتسعون: قوله فى ترجمة عبد القادر ابن ظهيرة المكى، المتوفى سنة ثلاثين وتسعمائة: ولد سنة إحدى وسبعين وثمانمائة بمكة وأنا بها وسمع على فى مجاورتى الثالثة -انتهى-.

الثامن والتسعون: قوله فى ترجمة عبد القادر الكردى الحلبى: مات سنة ست وسبعين -انتهى-.

التاسع والتسعون: قوله فى ترجمة عبد الكريم المقدسى البدرى: لقينى بمكة فى مجاورتى الثالثة، فسمع منى ومات سنة خمس وتسعين -انتهى-.

الموفى لستمائة: قوله فى ترجمة عبد الكريم النيسابورى المكى، المتوفى سنة إحدى وأربعين بعد تسعمائة: ولد بعد السبعين وثمانمائة، وسمع منى بمكة فى مجاورتى الثالثة، ثم لقينى بها أيضًا سنة ثلاث وتسعين، وقد سافر مع السيد ركن الدين الهندى فى سنة أربع وتسعين إلى الهند، فدام بها إلى الآن -انتهى-.

الواحد بعد ستمائة: قوله فى ترجمة عبد الكريم التمار: مات سنة اثنتين وستين -انتهى-.

الثانى: قوله فى ترجمة عبد الكريم الهيتمى: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الثالث: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الزبيدى: لقينى فى أثناء سنة ثمان وتسعين بمكة -انتهى-.

الرابع: قوله فى ترجمة عبد اللطيف المكى: ولد سنة ثمان وستين وثمانمائة -انتهى-.

الخامس: قوله فى ترجمة عبد اللطيف المحبوبى: مات سنة ثمان وستين -انتهى-.

السادس: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الدنجيهى: سافر فى موسم ثمان وثمانين -انتهى-.

السابع: قوله فى ترجمة عبد اللطيف السارمساحى: مات سنة ثمان وثمانين -انتهى-.

الثامن: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الأزهرى: حج سنة تسعين -انتهى-.

التاسع: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الحجازى: مات سنة أربع وتسعين -انتهى-.

العاشر بعد ستمائة: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الفاسى: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الحادى عشر: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الفاسى الآخر: عرض على أربعين النووى سنة سبع وثمانين، ثم مختصر الخليل سنة سبع وتسعين -انتهى-.

الثانى عشر: قوله فى ترجمة عبد اللطيف السنباطى: مات سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثالث عشر: قوله فى ترجمة عبد اللطيف الطويلى: مات سنة ثمان وسبعين -انتهى-.

الرابع عشر: قوله فى ترجمة عبد الله الخجندى: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

الخامس عشر: قوله فى ترجمة عبد الله الحورانى: مات بعد الثمانين -انتهى-.

السادس عشر: قوله فى ترجمة أصيل الدين عبد الله الايجى: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى-.

السابع عشر: قوله فى ترجمة عبد الله الحضرمى: أخذ منى وكتب إجازة بخطه الحسن سنة سبع وتسعين لبعض من أخذ عنه -انتهى-.

الثامن عشر: قوله فى ترجمة عبد الله المدنى: مات سنة أربع وثمانين -انتهى-.

التاسع عشر: قوله فى ترجمة عبد الله الزرعى: مات سنة أربع وستين -انتهى-.

العشرون بعد ستمائة: قوله فى ترجمة أصيل الواعظ عبد الله الشيرازى: مات تقريبًا سنة خمس وسبعين -انتهى-.

الحادى والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الله الدمياطى: ولد سنة أربع وسبعين وثمانمائة بدمياط -انتهى-.

الثانى والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الله بن ظهيرة، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة: لازمنى بمكة سنة تسع وتسعين -انتهى-.

الثالث والعشرون: قوله فى ترجمة عبد الله البصرى: مات سنة ثلاث وتسعين -

انتهى- .

الرابع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الكازروني المدني: ولد سنة أربع وستين -انتهى- .

الخامس والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله المقسي: مات سنة أربع وستين -انتهى- .

السادس والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الصعيدي: ممن سمع مني قريب التسعين -انتهى- .

السابع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الضرير: مات سنة أربع وسبعين -انتهى- .

الثامن والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله الهيتمي: مات سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

التاسع والعشرون: قوله في ترجمة عبد الله القاهري: مات سنة ثمان وستين -انتهى- .

الثلاثون بعد ستمائة: قوله في ترجمة عبد الله المرشدي، المتوفى سنة ثلاث وتسعمائة، هو الآن سنة سبع وتسعين فقير منجمع -انتهى- .

الحادي والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله القاهري: مات سنة إحدى وستين -انتهى- .

الثاني والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الناشري: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الثالث والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الطاهري: قطن بمكة من سنة ثمان وثمانين -انتهى- .

الرابع والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الكردي: مات سنة ست وستين -انتهى- .

الخامس والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الدماصي القاهري: لازمني ومات في المحرم سنة إحدى وتسعين -انتهى- .

السادس والثلاثون: قوله في ترجمة عبد الله الزرندي: مات سنة اثنتين وستين -

انتهى- .

السابع والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الله الحضرمى: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

الثامن والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الله بن الديرى: ولى الرملة سنة أربع وسبعين -انتهى- .

التاسع والثلاثون: قوله فى ترجمة عبد الله الغانمى: مات سنة تسعين -انتهى- .

الأربعون بعد ستمائة: قوله فى ترجمة عبد الله اليمنسى: مات سنة أربع وستين -انتهى- .

الحادى والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الله الناشرى: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

الثانى والأربعون: قوله فى ترجمة عبد المحسن الشروانى: مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

الثالث والأربعون: قوله فى ترجمة عبد المعطى التونسى المغربى، المتوفى سنة أربع وتسعمائة: تودد إلىّ فى المجاورة الثالثة وأظهر فى سنة ثلاث وأظهر فى سنة ثلاث وتسعين الإقبال، وفى التى بعدها حين مجاورتى، واستكتب من تصانيفى -انتهى- .

الرابع والأربعون: قوله فى ترجمة عبد المعطى اليمانى، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة: حضر عندى سنة ثمان وتسعين -انتهى- .

الخامس والأربعون: قوله فى ترجمة عبد المغنى الشاذمى: مات سنة تسع وثمانين -انتهى- .

السادس والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الملك البكرى القزوينى: قدم علينا حاجا سنة سبع وستين -انتهى- .

السابع والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الناصر القاهرى: مات سنة اثنتين وثمانين -انتهى- .

الثامن والأربعون: قوله فى ترجمة عبد النبى المغربى، المتوفى سنة خمس وعشرين وتسعمائة: قدم مكة سنة سبع وتسعين -انتهى- .

التاسع والأربعون: قوله فى ترجمة عبد الوهاب التدمرى: مات سنة تسعين -

انتهى- .

الخمسون بعد ستمائة: قوله فى ترجمة عبد الوهاب الهمامى: مات سنة ست وثمانين -انتهى- .

فانظر أيها الناصر والمنصور! لا زلت فى فرج وسرور إلى هذه الأقوال الخمسين وستمائة من السخاوى، مؤلف الابتهاج والضوء والمقاصد الحسنة، كل منها دليل قطعى على أنه لم يمت سنة ستين وثمانمائة، وإن قول من تفوّه به خطأ بلاشبهة، فإن من يموت فى تلك السنة، كيف يمكن أن يذكر فى تصنيفه تواريخ وفاة من توفى بعدها إلى تسعمائة، وكيف بذكر أحوال تلامذته الذين ولدوا بعد تلك السنة، وكيف يسطر الوقائع والحوادث والواقعة بينها وبين رأس تسعمائة، وكيف يكتب ما جرى له من الملاقاة والإفادات والمصاحيات مع الطلبة والكملة فيما بين هذه المدة، أيظن عاقل أن من وجد فى تصانيفه ذكر الوقائع والحوادث إلى آخر تسعمائة قد مات قبلها بسنين عديدة، لا والله لا يقوله إلا غافل نائم، أو بأقل هائم.

ومما يدل على كون موته فى سنة ستين وثمانمائة خطا وعلى بقاءه إلى اثنتين وتسعمائة قول تلميذه جار الله بن فهد المكى عند ترجمة ابن عربشاه عبد الوهاب بن أحمد الطرخانى الدمشقى الحنفى فى هوامش "الضوء اللامع": أقول: توفى فى حياة شيخنا المؤلف سنة إحدى وتسعمائة -انتهى- .

وأيضًا يدل عليه قوله فى آخر المجلد الثانى من "الضوء" الذى كتبه بقلمه، وقرأه على مؤلفه وعليه خط السخاوى فى مواضع عديدة، ومنه نقلت العبارات السابقة: هذا آخر المجلد الثانى من "الضوء اللامع" لشيخنا العلامة المؤرخ الحافظ شمس الدين أبى الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر السخاوى القاهرى الشافعى -أدام الله بقاءه- انتهى ذلك على يد كاتبه أبى الخير وأبى فارس عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمى المكى فى يوم الخميس سادس عشر رجب سنة سبع وتسعين وثمانمائة بمنزل سلفنا بالقرب من باب زيادة من أبواب المسجد الحرام -انتهى كلامه- .

فإن قلت: إنى ذكرت موت السخاوى سنة ستين وثمانمائة عند ذكر "الابتهاج بأذكار المسافر والحاج" فلعل مؤلفه السخاوى غير السخاوى مؤلف "الضوء"، فلايكون فيما ذكر احتجاج

قلت: هذا قول من لم يقف على كتب السخاوى، ولم يتصف بالفضل الحاوى، انظر إلى قول السخاوى فى "الضوء" فى ترجمة أحمد بن الحسن الخزيمى الكنانى الشافعى، المتوفى سنة تسع عشرة بعد تسعمائة: ولد سنة أربع وستين وثمانمائة، وهاجر بمكة صحبة خاله، وكتب من تصانيفى ترجمة النووى والابتهاج وقرأهما، ولازمنى - انتهى- وإلى قوله فيترجمة جانبك اليشبكى: أهديت له نسخة بمصنفى "الابتهاج بأذكار المسافر والحاج" -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمة عبد الحق العقيلى: سمع على فى الابتهاج وغيره -انتهى- واعترف بأن مؤلف "الابتهاج" و "الضوء" واحد لا اثنان، وأن ما صدر منك بين البطلان قد كذبك فيه السخاوى نفسه، وجمع ممن قرأ عليه وكتب حاله.

ويدل على كون ما ذكرت خطأ أيضًا قول ابن ظهيرة تلميذ السخاوى فى آخر نسخة "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" التى كتبها بيده، وقرأها على مؤلفه، وعليها خط السخاوى فى مواضع عديدة، وفى آخرها إجازته له مكتوبة بخطه، ونصه: انتهى الشرح الميمون المبارك شرح ألفية الحديث للحافظ زين الدين العراقى تصنيف شيخنا الإمام العلامة القدوة الفهّامة بركة المسلمين خاتمة الحفاظ والمحدثين الرحلة شيخ السنة شمس الدين محمد بن الشيخ الصالح المقرى زين الدين عبد الرحمن بن المرحوم شمس الدين محمد بن أبى بكر السخاوى المصرى الشافعى، متّعنا الله والمسلمين بحياته، وأفاض علينا وعلى المسلمين بركاته فى يوم الثلاثاء رابع عشرين جمادى الآخرة عام سنة ثمانين وثمانمائة على يد الفقير إلى رحمة الله ورضوانه أبى المكارم محمد جمال الدين بن أبى القاسم الشهير بـ "الرافعى" ابن أبى السعادات بن ظهيرة الشافعى القرشى المخزومى - انتهى-.

ويدل عليه أيضًا قول السخاوى فى نسخة من شرحه للألفية، وقد نقلته ممن نقله من خطه: قرأ على جميعه الشيخ العلامة الفاضل المتقن الشهاب أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الطوخى ثم القاهرى الشافعى قراءة تحقيق واتقان وتدقيق وعرفان وبيان وإمعان وتحرير وتصوير، وأذنت له فى إفادته وإقراءه وإعادته وإبداءه، وانتهى فى رمضان سنة خمس وثمانين وثمانمائة -انتهى-.

ويدل عليه أيضًا قول السخاوى فى آخر كتابه "القول البديع فى الصلاة على

الحبيب الشفيع" : انتهى بحمد الله وعونه على يد مؤلفه أبى الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى المصرى الشافعى الأزهرى فى شهر رمضان سنة ستين وثمانمائة سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، انتهى على ما فى نسخة من "القول البديع" مقابلة بنسخة مقروءة على المؤلف مزينة بخطوطه عليها.

وفى نسخة منه سنة ٨٦٦، وهناك أقوال آخر للسخاوى ولتلامذته ومعاصريه وأقرانه، ومن جاء بعده كلها تشهد بأن موته لم يكن سنة ستين وثمانمائة، بل سنة اثنتين وتسعمائة، ولو سردناها كلها، وإنى بفضل الله قادر على سردها لارتقت الدلائل إلى ألف أو ألفين، بل تزيد عليه بأعداد كثيرة من غير شَين، وإنما اقتصرنا على ما أوردنا؛ لأن العالم المنصف يكفيه ما ذكرنا، والهائم غير المنصف لا يفيده شيء وإن زدناه.

ثم ما ذكرنا من الأدلة كل منها حجة مستقلة، وإنما لم نكتفِ بواحد منها، أو اثنين، أو ثلاثة مع كفاية ذلك لطالب الحجة ليعلم طالب الدليل على كونه خطأ أن كلامى لا يكون تخميناً وظنّا وهُباء، بل كل ما ادّعى بطلانه أقدر على إقامة أدلة كثيرة يظهر منها بطلانه.

ولست أنا بحمد الله ممن يدعى دعاوى عريضة، ويجازف فى القول والفعل فى الأمور العقلية والنقلية، وعند تعقب الخصم يعجز ويسكت ويتحير ويصمت ويتشبث بالخسيس عملا بما اشتهر الغريق يتشبث بالحشيش.

لطيفة ظريفة القول: بأن السخاوى مات سنة ستين وثمانمائة يشابه ما يحكى: أنه حضر جمع من النقالين المضحكين فى مجلس واحد من السلاطين، فأتوا بالغرائب المضحكة والعجائب المزخرفة سرّ بها كل من حضر ذلك النادى، وضحك كل حاضر وبادى، فأنعم عليهم السلطان كساء غالى الأثمان، وكان فى بعض مواضع ذلك الكساء شق وفتق، فحمله أحد من المضحكين، وأدار عليه النظر من الشمال واليمين، فسأله قرينه ما تنظر فيه، فقال: أرى عجبًا، أظن لا إله إلا الله فيه منقوشًا، فقال له القرين: أليس فيه محمد رسول الله ، فقال: لا، إلا توحيد الأعلى، لأنه نسج قبل محمد ﷺ بسنين، وأيضًا يشابه قول من وصف كتابًا قديمًا، بقوله: إنه كتب قبل مصنفه قطعًا.

تنبيه نبيه مفيد لكل لبيب وجيه، مثل هذه المجازفات والسقطات، كما صدرت منك، وإن كان بتقليد غيرك ممن سبقك يجعل كاتبها غير معتبر، ويحكم على قائلها بأنه

لا عبرة بتحريره وتقريره، وليس له علم ولا خبر.

انظر إلى قول السخاوى فى "الضوء" فى ترجمة أبى الصفا إبراهيم بن على المقدسى الشافعى، المتوفى سنة سبع وثمانين وثمانمائة: رأيته متصنعًا متزيدًا فى أكثر كلامه ذا ترهات وألفاظ منمقة فيها من التناقض ما يحقق أن أكثرها مما اختلقه لا يروج أمره إلا على ضعفاء العقول، ولا يثبت شيئًا من كلماته إلا من لا يدرى ما يقال له، أو لا يتدبر ما يقول -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمة إبراهيم البقاعى صاحب تلك العجائب والنوائب، والقلاقل والمسائل المتعارضة المتناقضة -انتهى- وإلى قوله فى ترجمة أبى العباس أحمد القدسى الواعظ: إلا أنه ينسب إلى مجازفة فى القول والفعل بحيث يحصل التوقف فى أكثر ما يبديه -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمة السيوطى: كل ذلك مع كثرة ما يقع له من التحريف والتصحيف، وما ينشأ من عدم فهم المراد؛ لكونه لم يزاحم الفضلاء فى دروسهم، بل استبد يأخذه من بطون الدفاتر والكتب، واعتمد ما لا يرتضيه من "الإتقان" صحب -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمة أحمد المقريزى مؤلف خطط مصر: كان يكثر الاعتماد على من يوثق به من غير عزو إليه -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمة إبراهيم البقاعى: تعدى فى تراجم الناس، وزاد على الحد خصوصًا فى كتابه عنوان الزمان فى تراجم الشيوخ والأقران الذى طالعته بعد موته وملخصه المسمّى بـ"عنوان العنوان" وناقض نفسه فى كثيرين -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمته: ولتناقضه الناشىء عن أغراضه كان كلامه فى المدح والقدح غير مقبول عند المتقنين من أئمة المعقول والمنقول -انتهى-.

وإلى قوله فى ترجمته عند ذكر مجازفاته: وكأغاليطه فى المواليد والوفيات، والأنساب، وتصحيفه مما أضربت عن بسطه اكتفاء بمصنف حاقل أفروته لها لكثرتها وقبحها -انتهى-.

وإلى قول الحافظ ابن حجر العسقلانى فى كتابه "أنباء الغمر بأبناء العمر" عند ذكر "تاريخ البدر فى أوصاف أهل العصر" من تأليفات معاصره قاضى القضاة بدر الدين

محمود العينى الحنفى شارح "الهداية" و"الكنز" وغيرهما مشيراً إلى الطعن عليه: ذكر العينى أن ابن كثير عمدته فى تاريخه وهو كما قال: لكن منذ قطع ابن كثير صارت عمدته على تاريخ ابن دقماق، أى مؤرخ الديار المصرية إبراهيم بن محمد بن دقماق الحنفى مؤلف "طبقات الحنفية" و"تاريخ الإسلام" و"تاريخ الأعيان"، المتولد فى حدود الخمسين وسبعمائة، والمتوفى بالقاهرة فى ذى الحجة سنة تسع وثمانمائة حتى كان أى العينى: يكتب منه الورقة الكاملة متوالية وإنما قلده فيما يهم فيه أى ابن دقماق حتى فى اللحن الظاهر مثل أخلع على فلان، وأعجب منه أن ابن دقماق يذكر فى بعض الحوادث بما يدل أنه شاهدها، فيكتب البدر كلامه بعينه، وتكون تلك الحادثة وقعت بمصر، وهو بعد فى عينتاب -انتهى كلامه-.

وإلى قول السخاوى فى "شرح ألفية الحديث": المرء قد يضعف بالرواية عن لضعفاء لا سيماء مع عدم تميزهم ومع الاستغناء عنهم بمن عنده من الثقات الأئمة -انتهى-.

ومثله عن العلماء كثير، ونقله عنهم شهير، فلم يزل العلماء يطعنون على من يجازف فى التقرير والتحرير، ويكتب ما يجد ككتابه البصير، ويعارض كلامه فى موضع كلامه فى موضع، ويسرق من كتاب غير موثوق به، أو من أخبار الرجل الذى لا يعقد بنوله من غير عزو إليه، ونسبته إليه، وتقع له كثرة التحريف والتصحيف، وكثرة التناقض والتعارض، وأمثال ذلك من ما لا يرتضى به الفضلاء، ولا يستحسنه النبلاء.

والغرض من هذا البيان أنى لست بمتفرد بالطعن بما صدر منك، بل لم يزل من حاذى حذوى، ومن سبقنى يطعن على من صدر منه مثل ما صدر منك فى "إتحافك" و"إكسيرك" و"أبجدك" و"حطتك" وغيرها من رسائلك، بل إنك بنفسك قد طعنت بمثل ذلك على السيوطى فى "إتحافك" حيث قلت فى ترجمته: آمدم بر اينكه در تصانيف سيوطى با اينهمه جلالت شان علم وعمل وحصول رتبه اجتهاد نوعى تساهل ست زيراكه نظر او بر جمع روايات ودرايات ست، پس بس با تنقيح وتحقيق وتصحيح وتضعيف كارى ندارد الا قليلا ونادر است، وظاهرست كه تبحر واطلاع وعبور چيزى ديگرست وتنقير وتفتيش صحيح از سقيم وقوى از ضعيف ومرجوح از راجح چيزى ديگر، ولهذا علماى محققين تحرير شان رابدون شهادت تحرير مصنفين ديگر واعتضاد

محققين آخر قبول نمى سازند وسرمايهء شوروغوغاى باهل بدعت واهواء از فرقه اهل سنت بلكه از فريق شيعه غالبا تأليف شان ست كه از رطب ويابس وغث وسمين همه حصه وافر دارد -انتهى- فعليك بالإنصاف، وقبول الحق الصراح، وعليك بالتجنب عن الاعتساف واختيار الفلاح.

قلت في "إبراز الغي": الثاني: قال في صفحة أخرى: الأجوبة المرضية للشيخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة، وفيه أنه مناقض لما ذكر قبيله من أنه مات سنة ستين وثمانمائة، قال ناصرك المختفي: هذا منقول عن "الكشف"، وقد راجعت نسختي "الكشف" المطبوعة بمصر وبلندن، فوجدت فيها كما نقل، والناقل ليس عليه إلا تصحيح النقل، فالإيراد بالتناقض بالحقيقة وارد على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف" -انتهى-.

أقول: فأنت لست من فرسان اليراعة، ولا من أرباب البراعة تنقل قولين متعارضين مع العلم ببطلان أحدهما رأي العين، فإن من المعلوم بداهة أن الله لا يجمع على السخاوي موتتين، فإن مات سنة ستين وثمانمائة، فكيف يصح موته في تسعمائة واثنين، والناقل كما يلزم عليه تصحيح النقل، كذلك يلزم عليه فهم ما نقل، فإن نقل ما وجد من دون التنبه لما فيه من المجازفة والمعارضة لا يختاره متعلم إلا بجد، فضلا عن من أوتي علمًا، ورزق فهمًا، وعدّ من زمرة العلماء، وأدرج نفسه في جملة النبلاء، والإيراد عليك في هذا المقام ألزم بالنسبة إلى الإيراد على متبوعك لعدم تنبهك على معارضة قولك: في صفحة بقولك: في صفحة متقارنة، وأما صاحب "الكشف" فقد ذكر ما ذكر عنه ذكر الابتهاج، وذكر قولا آخر عند ذكر الأجوبة، وبينهما فيه أوراق عديدة، فيحتمل إن كان عرض له ذهول أو نسيان، وهو من لوازم الإنسان، وأما الذهول والنسيان في صفحتين متقاربتين، وعدم التفطن لتعارض القولين المتناقضين، فليس من لوازم الإنسان، بل من وصف به يعد مغفلا وخارجا عن زمرة أهل الفضل والسأن.

ولعمري عند الامتحان يكرم الرجل أو يُهان، وبالتصنيف يسبر غور العقل، وتتبين قيمة المرء في الفضل، فمن جمع جمعًا، ولم يعرف غلطًا ولا سقطًا، ولم يهتم للصحة، ولا تجنب المغلطة، ولا ميز بين الحق والباطل، ولا بين الصدق والعاطل وقع في الهباط والمياط، ولم ينفعه العذر بأني ناقل بأقل، لا أعرف الفرق بين الصواب والغلط،

ولا أدرك تفرقة بين الصحيح والشطط، وما على إلا مطابقة ما أنقله لما نقلته عنه، وإن كان مسخًا بعرفه كل من يطلع عليه:

إذا ما أتيتَ الأمر من غير بابه ضللت وإن تقصد الباب تهتدى

قلت فى "إبراز الغى": الثالث: قال: أذكار الصلاة لزين المشايخ محمد بن أبى القاسم البقالى الخوارزمى الحنفى، المتوفى سنة اثنتين وستين وخمسمائة -انتهى- وفيه إن وفاته كانت سنة ست وسبعين وخمسمائة على ما نص عليه الكفوى فى "طبقات الحنفية".

قال ناصرك المختفى: هذا منقول من "الكشف" وقد راجعته، فوجدته كما نقل فى نسخيه المطبوعة بمصر ولندن.

أقول: هذا القدر من الجواب لا يسمن من جوع، وإنما يفيد الرجوع إلى "الكشف" والحوالة إلى نسختيه، لو أورد عليه بأنه من مخترعاته، وليس من "الكشف"، والمفيد فى هذا المقام هو ذكر ترجيح ما فى "الكشف" على ما فى "طبقات الحنفية"، وأنّى له السبيل إلى هذه الشريعة.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع: ما قال عند ذكر الأربعينيات: أربعين للشيخ محمد بن على البركلى الرومى، المتوفى سنة ستين وتسعمائة -انتهى- وهذا مخالف لما أرخه الثقات، قال عبد الغنى النابلسى: توفى فى الجمادى الأولى سنة إحدى وثمانين تسعمائة، وكذا أرخه صاحب "كشف الظنون" عند ذكر "الطريقة المحمدية".

قال ناصرك المختفى: هكذا فى "الكشف" المطبوع بمصر، وأما مخالفة عبد الغنى، فليست دليلا على بطلانه لما ثبت فى المقدمة السابعة أن قول أكثر الثقات ليس بمعتبر عمومًا فضلا عن قول واحد. . . إلخ.

أقول: هذا ليس بشىء عند أولى الأبصار الرامقة والبصائر الرائقة، فإن قول عبد الغنى النابلسى شارح "الطريقة المحمدية": لا ريب فى أرجحيته بالنسبة إلى قول مؤلف "الكشف" لقرب زمانه إليه بالنسبة إلى زمانه، وكونه غير مغفل كثير الخطأ والتعارض دون صاحب "الكشف"، ألم تسمع أن المحدثين يرجحون قول غير المغفلين على المغفلين، ويقدمون روايات من قلّت مناكيره على روايات من كثرت مناكيره، وأيضًا صاحب "الكشف" قد اضطربت أقواله فى موت البركلى، فيرجح عليه قول من لم يقع

الاضطراب فى قوله: كعبد الغنى مع أنه ليس بمتفرد فيما ذكره بل وافقه فى ذلك غيره، كما لا يخفى على من وسّع نظره أدار بصرع.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس: قال: أربعين الدارقطنى: هو أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى الحافظ البغدادى، المتوفى سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة -- انتهى- وهذا خطأ فاحش، فإنه وفاته كانت سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، كما ذكره لسمعانى فى "كتاب الأنساب"... إلخ.

قال ناصرك المختفى: ما ذكره صاحب "الإتحاف" منقول من "الكشف"، وقد راجعت "الكشف" المطبوع بمصر، فوجدته كما نقل، وما على الناقل إلا تصحيح النقل، أما دعوى كونه خطأ فغير ثابتة، إذ الدليل الذى ذكره المعترض ليس إلا أن قول السمعانى والذهبى واليافعى وابن الأثير وابن الشحنة وابن خلكان والتاج السبكى مخالف له، وقد عرفت فى سابع المقدمات أن ما هو كالإجماع لا يصح فكيف فما يكون أدون منه، ويحتمل أن يكون هناك قولان أيضًا، وظنى أن صورة ثلاثين أقرب من ثمانين، فكتب ناسخ "الكشف" أحدهما مكان الآخر، ويدل عليه ما فى "الكشف" المطبوع بلندن حيث قال: المتوفى سنة ٣٨٥.

ولا يخفى على أرباب النهى ما فى كلامه من ما فساده وَضَح، وزُد به النَزَح من دون أن يحصل لك به فرَح ومَرَح، أما أولا فلأن قوله: ما ذكره صاحب "الإتحاف" منقول من "الكشف"، لا يجدى نفعًا، فإن نقل الغلط عن كتاب لا يجوز قطعًا، ولا يسمع هذا العذر عند العلماء جزمًا.

وأما ثانيًا: فلأن قوله: ما على الناقل إلا تصحيح النقل، لا يقبله أرباب الفضل، فإن نقل كل ما مر تحت النظر، وانتحال كل ما وقع عليه البصر ليس من شأن الكملة، ولا يعذر فى هذا النبلاء، نعم من لا مهارة له فى العلوم، ولا عُلالة له من الفهوم، وإنما مقصده الترفع عند أرباب الجهل بتكثير النقل يجعل معذورًا بمثل ذلك، لكنه مع ذلك لا ينجو من الطعن فيما هنالك، فإنه يعاب عليه هذا الصنيع، ويعاقب بهذا الفعل الشنيع.

وأما ثالثًا: فلأن قوله: دعوى كونه خطأ فاحشًا غير ثابتة... إلخ، أضحوكة عجيبة وأغلوطة غريبة، فإنه لا يدرى ما ذا أراد من عدم ثبوتها، إن أراد عدم ثبوتها بالدليل البرهانى القطعى، أو بنزول الوحى الإلهى فصحيح غير مفيد، وإن أراد عدم

ثبوتها مطلقًا فهو قول لا يصدر إلا من متعسّف عنيد، وكيف لا يثبت خطأه، وقد صرح جمع ممن يوثق بقوله ويعتمد على نقله كالسمعانى والذهبى واليافعى وابن الشحنة والتاج السبكى وابن خلكان وغيرهم ممن سبقهم وخلفهم بموت الدارقطنى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وصحته يستلزم كون موته فى سنة خمس وثلاثين فرية بلا مرية، فإن الله لم يجمع على الدارقطنى موتة بعد موتة.

وأما رابعًا: فلأن قوله: قد عرفت فى سابع المقدمات... إلخ بيّن البطلان عند علماء الشأن، كما مرّ فيما مرّ سابقًا، فتذكره آنفًا، والعجب ثم العجب من إنكار حكم الخطأ على ما تفوّه به فى موضع من "كشف الظنون" مع مخالفته لما فى مواضع أُخَر من "كشف الظنون"، ومناقضته لما نص عليه أنقاد المؤرخون.

وأما خامسًا: فلأن قوله يحتمل أن يكون هناك قولان ... إلخ، لا يستحسنه فرسان الميدان، ولو كفى مثل هذا فى مثل هذا لارتفع الأمان عن مظانّ البرهان ومواقع العيان، فلكل متفوه أن يتفوه بما هو صريح البطلان قطعًا، أو ظنّا، ويقول يحتمل أن يكون هناك قولان نقلا، هذا لا يختار أحد من العاقلين، فضلا عن العالمين، فأنصف ولا تتعسف:

ومَيِّز إذا ما اعتصرت الكرم سُلافة عَصرك من خلّه
فعار على الفطن اللوذعى دخولُ العَمِيزة فى عقله

قلت فى "إبراز الغى": السادس: قال: أربعين طاشكبرى زاده أحمد بن مصطفى الرومى، المتوفى سنة ثلاث وستين وتسعمائة -انتهى- وهذا عجيب، فإن أحمد هذا قد أتم تأليفه "الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية" فى رمضان سنة خمس وستين وتسعمائة على ما ذكره صاحب "كشف الظنون" عند ذكره، فكيف يصح موته سنة ثلاث وستين، وأرّخ صاحب "الكشف" هناك وفاته سنة ثمان وستين، قال ناصرك المختفى: هذا منقول من "الكشف"، وقد راجعته، فوجدته كما نقل صاحب "الإتحاف" فى المطبوع بمصر، وأما فى المطبوع بلندن فهكذا المتوفى سنة ٩٦٢، وأما استعجابه فيتوجه على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف".

أقول: استعجابى، بل استعجاب كل من أوتى الفهم النقى يتوجه على صاحب "الإتحاف" لا على صاحب "الكشف"، فإن التعارض والتهافت والتساقط والتناقض لا

يدرى هل هو من مؤلف "الكشف" أم من كتاب كتابه ومهتممى طبعه، نعم لو ثبت أن هذا كله منه لا من غيره، ورد عليه ما أورد على غيره.

وليست شعرى ما ذا يفيد ههنا قوله: هذا منقول من "الكشف". وقد راجعته فوجدته كما نقل صاحب "الإتحاف"، فإنه لما صرّح مؤلف «الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية» بنفسه فى آخر كتابه أنه أتمه سنة خمس وستين، علم يقينًا أنه لم يمت سنة ثلاث وستين، فيكون قول من نطق به صاحب "الكشف" كان أو غيره غلطا باليقين، ونقل مثل هذا الغلط ثم الإصرار عليه ليس من شأن العالمين، بل الغافلين الذين يصرون على ما نطقوا، ويقفون عندما كتبوا، ولو كان بطلانه معلوما بعين اليقين، فتأمل فيما أبدى ناصرك كالقلم الردىء والسيف الصَدِى، وكن على بصيرة تدفع الانهماك فى الغىّ، ولا تكن كمن لا يعرف الحىّ من اللّى(١).

وما أحسن قول شهاب الدين أبى الفتح أحمد بن موسى القاهرى، المتوفى سنة تسع وتسعين وثمانمائة:

من ادعى العلم ولم يوصف به ... فذاك قد عرّض للنقص

فالعلم معروف لأربابه ... يظهر بالنطق وبالفحص

قلت فى "إبراز الغى": السابع: قال عند ذكر شراح أربعين النووى، وشرح ملا على القارى المكى الحنفى: المتوفى سنة أربع وأربعين وألف -انتهى-.

وهذه زلة فاحشة، فإن وفاته على ما فى خلاصة الأثر سنة أربع عشرة وألف، قال ناصرك المختفى: ما ذكره صاحب "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وراجعته فقد وجدت فى كلتا النسختين كما نقل.

أقول: بئس الناقل وبئس المنقول، وبئس المراجع الغفول، وبئس المنازع الجهول، وهل يعذر العالم فى نقل كل ما رأى، والتحدث بكل ما سمع، لا والله، بل يعاب ويستشنع، وقد أخرج مسلم فى صدر صحيحه عن عمر بن الخطاب: بحسب المرء من الكذب أن يحدث بكل ما سمع.

وعن ابن وهب قال: قال لى مالك بن أنس: اعلم أنه ليس يَسلم رجل حدّث بكل

---

(١) هذا مثل يضرب لمن لا يعرف الكلام الظاهر من الباطن، أو المدح من الذم، أو الخير من الشر، أو الحق من الباطل.

ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدا وهو يحدث بكل ما سمع، وعن عبد الله بن مسعود: بحسب المرء من الكذب أن يحدّث بكل ما سمع -انتهى-.

ومن الحجج القاطعة على كون ما ذكرت خطأ أنه ذكره النجم الغنوى فى ذيل كتابه الكواكب السائرة المسمّى بـ "لطف السمر"، وقطف الثمر، وأرّخ وفاته سنة أربع عشرة، كما سيأتى ذكره، وقد ذكر فى ديباجته: أما بعد فهذا ذيل على كتابى المسمّى بـ "الكواكب السائرة بمناقب أعيان المائة العاشرة"، ألّفتُه لتمام سنة ثلاث وثلاثين بعد الألف . . . إلخ، فلو كان موت القارى سنة أربع وأربعين لم يدرج اسمه فى لطف السمر فى الأموات. وحينئذٍ فالقول بموت على القارى سنة أربع وأربعين، يشابه قول المعلّى بن عرفان الأسدى الكوفى أحد المضعّفين: حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفِّين، كما ذكره مسلم فى صدر صحيحه، وأسند عن أبى نعيم رده بقوله: تراه بُعث بعد الموت -انتهى- فهكذا نقول فى قول شقيق المعلّى أن القارى مات سنة أربع وأربعين تراه بعث بعد الفوت.

فإن قلت: بينهما فرق بيّن، فإن موت ابن مسعود قبل صفين أمر بيّن، لأنه مات سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين، وهو قبل انقضاء خلافة عثمان بسنين، ووقعة صفّين كانت فى خلافة على المرتضى حين محاربته مع الشاميين، فلذلك رد عليه أبو نعليم بما رد، ولا يجرى ههنا مثل هذا الرد، فإن موت القارى سنة أربع عشرة لم يعرف باليقين.

قلت: الفرق بين كلام المعلّى وشقيقه الموطّأ إنما يقول به الجاهلون، وأما المؤرخون والناقدون، فيعرفون صدق من أرّخ وفاته سنة أربع عشرة، كما يعرفون صدق من أرّخ وفاة ابن مسعود فى السنة المسطورة، فلا فرق بينهما عندهم، وإن ادعاه غيرهم ممن لم يسر بسيرهم، وأظن أنه لو كان الناصر المختفى فى ذلك الزمان لرد على أبى نعيم بأنه يجوز أن يكون فيه قولان، وبأن المعلى ناقل عن أبى وائل، فالإيراد عليه بلا طائل.

وما أحسن قول جعفر بن ثعلب اللاذقوى فى "الإمتاع بأحكام السماع": اعلم أن من غلب عليه النقليات يقل عنده التحقيق والغوص والتدقيق، فإن الطبع يتعود النقل فيستمر ويجمد عليه -انتهى-.

قلت فى "إبراز الغى": الثامن: ذكر من شراح أربعين النووى عبد الرحمن الشهير بـ "ابن رجب الحنبلى"، وأرّخ وفاته سنة خمسين وتسعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما

أرّخ هو في رسالته "الحطة" عند ذكر شراح "صحيح البخاري": أنه توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكره صاحب "الإتحاف" عند ذكر شراح "الأربعين" منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدته في النسختين كما نقل، وما في رسالة الحطة فهو أيضًا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت في المطبوع بمصر عند ذكر شراح "صحيح البخاري"، كما نقل، والإيراد بالمخالفة وارد بالحقيقة على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف".

أقول: الإيراد على صاحب "الكشف" إنما يرد إذا ثبت أن هذه المخالفة صدرت من نفسه، ولم يثبت ذلك إلى الآن، لجواز أن تكون من ناسخي نسخه، وأما أنت فمقر بصدوره منك، لكن لا تنقيدًا، بل تقليدًا، فيرد عليك ما أوردتُ بلا شبهة، ولا تنفع لدفعه هذه النصرة، فإن مثل هذا التقليد من غير تنقيح وتسديد عن شأن الأفاضل بعيد ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ اليَوْمَ حَدِيدٌ﴾:

لعمري قد نبهتُ من كان نائمًا وأسمعت من كانت له أذنان

قلت في "إبراز الغي": التاسع: قال "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد أبي بكر المصري القسطلاني الشافعي، المتوفى سنة عشرين وتسعمائة -انتهى- وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ به وفاته في الحطة غير صحيح، قال محمد بن عبد الباقي الزرقاني في "شرح المواهب اللدنية": أحمد بن محمد القسطلاني المصري ولد كما ذكره شيخه في "الضوء اللامع" بمصر ثاني ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة . . . إلخ، إلى أن قال الزرقاني: وتوفي سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفي: هذا من سهو الناسخ، وهو كثير الوقوع كما تقرر في المقدمة الرابعة.

أقول: الذي يدل على كون وفاته سنة عشرين خطأ، سوى كلام الزرقاني قول جار الله في هوامش "الضوء"، فإن السخاوي أستاذ القسطلاني ترجمة في "الضوء اللامع" بقوله: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين أحمد بن الجمال محمد بن الصفي محمد بن المجد حسين بن التاج على القسطلاني الأصل المصري الشافعي،

ويعرف بـ "القسطلاني"، وأمه حليمة ابنة الشيخ أبى بكر بن أحمد بن حميد النحاس، ولد فى ثانى عشر ذى القعدة سنة إحدى وخمسين وثمانمائة بمصر، ونشأبها فحفظ القرآن والشاطبيتين ونصف الطيبة الجزرية والوردية فى النحو، تلى بالسبع على السراج عمر بن قاسم الأنصارى النشار وبالثلاث إلى، وقال الذين لا يرجون لقاءنا على الزين عبد الغنى الهيثمى، وبالسبع ثم العشر فى ختمتين على الشهاب بن أسد، وبالسبع بجزء من أول البقرة على الزين خالد الأزهرى، وكذا أخذ القراءات عن الشمس بن الحمصانى، إمام جامع ابن طولون والزين عبد الدائم الأزهرى، وأذن له أكثرهم، وأخذ الفقه عن الفخر المقسى والعبادى، وقرأ ربع العبادات من المنهاج، ومن السبع وغيره من البهجة على الشمس البامى، وقطعة من الحاوى على البرهان العجلونى، ومن أول حاشية الجلال البكرى على المنهاج على مؤلفها ومن العجلونى أخذ النحو قرأ عليه شرح الشذور لمؤلفه، والحديث عن كاتبه، يعنى به السخاى نفسه، قرأ عليه قطعة كبيرة من شرحه على الهداية الجزرية، وسمع مواضع من "شرح الألفية"، وكتبه بتمامه غير مرة، ثم قرأ منه بمكة أكثر من ثلاثة، ولازمنى فى أشياء، وسمع على الملتونى والرضى الأوجاقى وأبى السعود، وقرأ الصحيح بتمامه فى خمسة مجالس على الشاوى، وكذا قرأ عليه ثلاثيات "مسند أحمد"، وسمع عليه مشيخة ابن شاذان الصغرى وغيرها، وحج غير مرّة، وجاور سنة أربع وثمانين، ثم سنة أربع وتسعين وسنتين قبلها على التوالى، ورجع مع الركب، فتخلف بالمدينة وقرأ بمكة على زينب ابنة الشوبكى السنن لابن ماجه وغيرها، وعلى النجم بن فهد وآخرين، وصحب البرهان المتبولى وغيره، وجلس للوعظ بالجامع العمرى سنة ثلاث وسبعين، وكذا بالشريفية، بل وبمكة، وكان يجتمع عنده الجم الغير مع عدم ميله فى ذلك، وولى مشيخة مقام أحمد بن أبى العباس الحرار بالقرافة الصغرى، وأقرأ الطلبة، وجلس بمصر شاهدا رفيقا لبعض الفضلاء، وبعده انجمع وكتب بخطه لنفسه ولغيره أشياء، بل جمع فى القراءات "العقود السنية فى شرح المقدمة الجزرية" و "الكنز فى وقف حمزة وهشام على الهمز" وشرحًا على الشاطبية وعلى الطيبة كتب منه قطعة مزجًا، وعلى البردة مزجًا أيضًا سماه "مشارق الأنوار المضيئة فى مدح خير البرية" قرظتُه أنا وجماعة، وله أيضًا نفائس فى الصحبة واللباس و "الروض الزاهر فى مناقب الشيخ عبد القادر" و "نزهة الأبرار فى مناقب أبى العباس الحرار" و "تحفة

السامع والقارى بختم صحيح البخاري" ورسائل فى العمل بالربع المجيب، وأظنه أخذ عن العز الوفائى، وهو كثير الأسقام، قانع متعفف جيد القراءة للقرآن والحديث والخطابة، شجي الصوت بها مشارك فى الفضائل، متواضع متودد لطيف العشرة سريع الحركة، وقد قدم مكة أيضًا بحرًا صحبة ابن أخى الخليفة سنة سبع وتسعين، فحج ثم رجع معه كان الله له -انتهى كلام السخاوى-.

وقال تلميذه جار الله عبد العزيز بن فهد المكى فى هوامش نسخة "الضوء": وقد رأيته بخطه أقول: وبعد المؤلف كثرت مؤلفاته، واشتهر منها: "المواهب اللدنية" و "إرشاد السارى شرح صحيح البخاري" مزجا فى أربعة مجلدات، و"شرح صحيح مسلم" مثله، ولم يكمله، واشتهر بالصلاح والتقشف على طريق أهل الفلاح، ولما اجتمعت به فى أول رحلة أجازنى بمؤلفاته ومروياته، وفى الرحلة الثانية عظمنى، واعترف لى بمعرفة فنى، وتأدب معى، ثم بلغنى فى رحلتى للشام أنه مات ليلة الجمعة سابع المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وصُلّيَ عليه بعد الجمعة بالجامع الأزهر، انتهى كلامه على ما رأيته بخطه.

وهذا نص جلى، ودليل قطعى على كون ما أرّخته خطأ.

وقد أقر ناصرك المختفى أيضًا بكونه خطأ، لكنه أحاله إلى الناسخ، ولا أدرى ما ذا أراد بالناسخ، إن أراد به ناسخ المسودة وكاتبها فمصداقه أنت لا غيرك، وإن أراد به ناسخ النسخة من المسودة فالعجب منه أنه اتهم الناسخ فى مثل هذا المقام الذى يمكن فيه أن يكون قولان، فإن الفرق بين ما هو الصحيح وبين ما أرّخته ليس إلا مقدار سنتين أو ثلاث، فلا يبعد فيه أن يكون هناك قولان، ولم ينسب إلى سهوه ما هو من الأغلاط القطعية، كوفاة ابن رجب فى المائة العاشرة، ووفاة القارى سنة أربع وأربعين بعد الألف، وغير ذلك مما مرّ، ويأتى مما لا يتأتى فيه اختلاف الأقوال المرضية، بل أبدى فيه احتمال أن يكون فيه قولان، ولم يتنبه على كون أحدهما صريح البطلان.

قلت فى "إبراز الغى": العاشر: قال: إرشاد الفحول للحافظ العلامة شيخ الإسلام محمد بن على الشوكانى، المتوفى سنة خمسين ومائتين وألف -انتهى- هذا مخالف لما ذكره فى المقصد الثانى من هذا الكتاب عند ذكر ترجمة الشوكانى أنه مات سنة خمس وخمسين ومائتين وألف.

قال ناصرك المختفى: هذا مبنى على اختلاف القولين فى ذلك الباب، وقد علمت فى المقدمات أن نقل القولين المختلفين من غير ترجيح سنة كافة المحققين.

أقول: هذا ليس بسنة المحققين، بل هو بدعة سيئة، ومحدثة ضلالة عند كافة العالمين، فضلا عن الناقدين، كما مرّ ذكره عند البحث فى المقدمات، وياللعجب من جعل البدعة التى أجمع على قبحها كافة العقلاء من السنن المرضيات.

قلت فى "إبراز الغى": الحادى عشر: قال أسماء رجال الكتب الستة للحافظ ابن النجار محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وأيضا للشيخ سراج عمر بن على المعروف بـ"ابن الملقن"، المتوفى سنة أربع وأربعمائة –انتهى–.

وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخ وفاة ابن الملقن فى هذا الكتاب غير مرة خطأ فاحش، فإن وفاة ابن الملقن فى ابتداء المائة التاسعة يعنى سنة أربع وثمانمائة كما فى "الضوء اللامع"، وعبارته مبسوطة فى "إبراز الغى".

قال ناصرك المختفى: ما فى "الإتحاف" فى هذا المقام سهو من الناسخ.

أقول: فالناسخ ليس بكاتب وناسخ، بل هو ماحى وماسح، ولا أدرى لِمَ اتهم الناسخ بالقلم بالراسخ، ولم لم يتشبث باحتمال أن يكون فيه قولان لعلماء الشأن.

قلت فى "إبراز الغى": الثانى عشر: قال: إصلاح غلط المحدثين للإمام أبى سليمان أحمد بن محمد الخطابى، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة –انتهى– وهذا مخالف لما أرّخ وفاته فى "الحطة" عند ذكر شراح البخارى: أنه مات سنة ثمان وثلاثمائة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "الإتحاف" ههنا منقول من "الكشف"، وقد راجعته فوجدته، كما نقل... إلخ.

أقول: نعم ذكر فى "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر الإصلاح وفاته سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وعند ذكر شروح "صحيح البخارى" سنة ثمان وثلاثمائة، لكن لا يحصل لك بهذا الفرج بعد الشدة، ولا يكون هذا الاعتذار لك عُدّة، فإن تقليد من أقواله متعارضة، وتحريراته متناقضة كتقليد الأعمى، لا يجوز عند أصحاب النُهى، وهذا ليس من النقل فى شيء، بل هو انتحال وغىّ، كما مرّ بسطه فيما مر.

قلت في "إبراز الغي": الثالث عشر: قال: الزامات على "الصحيحين" لأبي الحسن عمر الدارقطني، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -انتهى-.

هذا مخالف لما أرّخه سابقًا أنه مات سنة خمس وثلاثين.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر في هذا المقام من "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت في كلتا نسختيه كما نقل. وما أرّخ به سابقًا عند ذكر الأربعين، فهو مطابق للكشف المطبوع بمصر، فالاعتراض بالمخالفة إنما يرد على صاحب "الكشف".

أقول: بل يرد على من يقلده أيضًا جامدًا، ولا يعرف صحيحًا ولا فاسدًا، ويجمع في كتابه رطبًا ويابسًا، ويصير عند الإيراد عليه ولو كان حقّا عابسًا، ويصر على ما كتبه وإن كان باطلا، ويعرض عن الصواب جاحدًا، ويسعى في ترويج المناكير جاهدًا، وهذا لوقعة داهية، وواقعة قارعة، وخصلة طاغية، وحركة باغية، عصم الله عنها أرباب العقل والضبط والحافظة.

قلت في "إبراز الغي": الرابع عشر: قال ألفية في أصول الحديث لزين الدين عبد الرحيم العراقي، المتوفى سنة خمس وثمانمائة.

هذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر تخريج أحاديث "الإحياء": أنه مات سنة ست وثمانمائة، وذلك هو الموافق لتصريحات المعتمدين... إلخ.

قال ناصرك المختفي: قد راجعت "الكشف" فوجدت عند ذكر الألفية كما نقل صاحب "الإتحاف" في النسخة المطبوعة بمصر، وأما في المطبوعة بلندن فكما ذكر عند تخريج أحاديث "الإحياء"، ويمكن أن يكون فيه قولان، وبالجملة فهذا الاعتراض لا يرد على صاحب "الإتحاف".

أقول: بل هو وارد عليه بتقليده من غير تمييزه، وإمكان أن يكون فيه قولان إمكانًا ذاتيًا، لا ينفع شيئًا، وقد نص السخاوي في "الضوء اللامع" والسيوطي في "حسن المحاضرة" والحافظ ابن حجر العسقلاني تلميذ العراقي وغيرهم على أن وفاة العراقي سنة ست وثمانمائة، فإن كان فيه قول آخر أيضًا، فهو باطل قطعًا، إذ تلامذة الرجل وتلامذة تلامذته ومن زمانه قريب من زمانه أعرف بحال من ليس كذلك، لا سيما إذا تساقطت أقواله فيما هنالك.

قلت في "إبراز الغي": الخامس عشر: ذكر من شراح "الألفية" زكريا الأنصاري.

وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وتسعمائة، وهو مناقض لما أرّخه به وفاته عند ذكر شراح صحيح مسلم أنه مات سنة ست وعشرين.

قال ناصرك المختفى: كلام صاحب "الإتحاف" مطابق لما فى نسختى "الكشف" فى الموضعين، وهو ناقل عنه، فلا وجه للاعتراض عليه، ويحتمل أن يكون هناك قولان.

أقوال موافقته لموضعى "الكشف" لا يزيل عنك وهن السقف، وهذا ليس بنقل عند أرباب الفضل، بل هو سرقة وانتحال، فلا تنجو من مخمصة الأعضال، واحتمال أن يكون فيه قولان لا ينفع فى ميدان المناظرة عند ذوى الشأن، وقد ذكرنا فى "إبراز الغى" عبارة جار الله المكى تلميذ السخاوى فيه تصريح بموت الأنصارى سنة ست وعشرين، وهو ممن شافهه وعاصره، فيكون قوله أحق من قول المتأخرين، وقد أرّخ صاحب "النور السافر فى أخبار القرن العاشر" وفاته سنة خمس وعشرين، وترجم له ترجمة حسنة.

قلت فى "إبراز الغى": السادس عشر: ذكر أنه شراح "الألفية" مؤلفها شرحًا كبيرًا، وسمّاه بـ"فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، وفيه أن هذا الاسم لشراح السخاوى نص عليه فى "النور السافر".

قال ناصرك المختفى: صاحب "الإتحاف" ناقل عن "الكشف"، وراجعته فوجدت فى نسختيه كما نقل.

أقول: هذا ليس بنقل عند أرباب العقل، وإن كان فلا يفيدك شيئًا، فإن الإيراد وارد عليك وإن كنت مقلدًا؛ لأن مثل هذا التقليد من غير تحقيق وتنقيد عن شأن الفضلاء بعيد.

قلت فى "إبراز الغى": السابع عشر: قال عند ذكر الأمالى للقضاعى: هو أبو عبد الله محمد بن سلامة الفقيه الشافعى، المتوفى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، ثم ذكر فى صفحة أخرى عند ذكر الأنباء للقضاعى أنه توفى سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهذا تناقض فاضح وتعارض لائح.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر صاحب "الإتحاف" عند ذكر الأمالى فهو سهو الناسخ.

أقول: أكثر أغلاط الناسخ إنما تكون بترك لفظ أو جملة أو زيادة كلمة أو تغيير

بتقديم وتأخير ونحو ذلك، لا بأن يبدلوا مائة بمائة، ويكتبوا ثلاثمائة مقام أربعمائة، وإن كان مثل هذا عنه، فالحذر الحذر عنه، وما أحسن قول من أفاد فأجاد.

إذِا المرء لم يعرف مصالح نفسه ولا هو إن قال الأحبّاء يسمع
فلا ترجُ منه الخير واتركه إنه بأيدى صروف الحادثات سيُصفع

قلت فى "إبراز الغى": الثامن عشر: ذكر الأمالى لأبى القاسم على بن الحسن بن عساكر الدمشقى وأرّخ وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

وهذا مناقض لما أرّخه عند ذكر تاريخ دمشق التاسع عشر ذكر عند ذكر تواريخ دمشق أن أعظمها تاريخ على بن حسين المعروف بـ "ابن عساكر" الدمشقى، المتوفى سنة إحدى وسبعين وسبعمائة... إلخ.

قال ناصرك المختفى فى الجواب عن هذين الإيرادين: ما ذكر عند ذكر تاريخ دمشق، فهو سهو من الناسخ.

أقول: فالناسخ قلمه فى الأغلاط راسخ، كما أن قدمك فى الأشطاط شامخ.

قلت فى "إبراز الغى": العشرون: قال تاريخ الذهبى للإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المتوفى سنة ست وأربعين وسبعمائة.

وهذا مخالف لما صرّح به الثقات، فقد صرّح ابن شهبة فى "طبقات الشافعية": أن وفاته سنة ثمان وأربعين... إلخ.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر صاحب "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت في المطبوع بمصر كما نقل.

أقول: قد صرّح جمع ممن يعتمد على قوله، ويستند بنقله، ويؤخذ بتحريره، ويعتبر بتسطيره بموت الذهبى مؤلف "ميزان الاعتدال" وغيره سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، منهم الصلاح الكتبى مؤلف ذيل "تاريخ ابن خلكان" المسمّى بـ "فوات الوفيات"، وقد نقلت عبارته فى "إبراز الغى"، ومنهم تقى الدين الشهير بـ "ابن شهبة الدمشقى مؤلف "طبقات الشافعية"، وقد نقلت عبارته فى "التعليقات السنية على الفوائد البهية"، ومنهم الحافظ بان حجر العسقلانى ذكره فى "الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة" وغيرهم ممن سار سيرهم، فهل يعتبر بمقابلة هؤلاء قول شاذ وقع فى بعض نسخ "كشف الظنون" مع مخالفته لنسخة أخرى منه، ولما اتفق عليها النقادون، وهل

يصح فى مثل هذا أن يقال: يحتمل أن يكون فيه قولان، فلو صح هذا لارتفع الأمان عن توا ريخ الزمان، وما أحسن قول القائل:

رأيت العقل عقلين فمطبوع ومسموع فلا ينفع مسموع
إذا لم يك مطبوع كما لا تنفع الشمس وضوء العين ممنوع

بالجملة فأى فائدة فى كون ما ذكرتَ موافقًا لما فى نسخة من "الكشف"، فإن ذلك لا يفيد شيئًا من الفرج والكشف، وليس هذا إلا صنيع الخابط فى ظلماء الليالى، الجامع الحصباء مع اللآلئ الذى لا يعرف معروفًا من منكر، ولا مسموعًا من مبصر.

وهل ينجو من يسطر فى دفتره أن نكاح المتعة حلال عند مالك بقوله: إنى نقلته من الهداية، وقد راجعتها فوجدت فيها كذلك. وهل يفرج عمن كتب فى زُبره أن المنخول ليس من تصانيف الإمام الغزالى، بل من تأليف محمود المعتزلى بقوله: هكذا وجدت قول البعض منقولا فى "الخيرات الحسان فى مناقب النعمان"، وقد راجعته فوجدته كذلك بالعيان.

وهل يُترك من يذكر أن شيخ الإسلام تقى الدين أبا الحسن السبكى صاحب التصانيف السائرة مات، وعمره خمس وعشرون سنة بقوله: إنى نقلته من "نسيم الرياض شرح شفاء القاضى عياض"، وقد راجعته فوجدته مطابقًا لما فيه، كلا والله لا يحصل النجاة لمن ينقل مثل هذه الأكاذيب التى يعلم بكونها أكاذيب بالقطع أو الظن بنص ذوى الباع الطويل والفضل الجليل على خلافها المُبيّن. وقد مرّ منّا نبذ مما يتعلق بهذا المقام فيما مرّ.

قلت فى "إبراز الغى": الحادى والعشرون: أرّخ عند ذكر تبيان الوهم والتخليط للحافظ ابن عساكر الدمشقى وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

وهذا مناقض لما أرّخه سابقًا من أنه مات سنة إحدى وسبعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفى: ما أرّخ سابقًا، فهو من سهو الناسخ.

أقول: فعليك أن تُصلح المنسوخ وتُترر الناسخ.

قلت فى "إبراز الغى": الثانى والعشرون: أرّخ وفاة الذهبى عند ذكر "التجريد" سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وهو مناقض لما أرّخه به عند ذكر التاريخ أنه مات سنة ست

وأربعين، وما أرخه به عند ذكر "تذكرة الحفاظ" أنه مات سنة سبع وأربعين.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا منقول عن "الكشف"، وراجعته فوجدته كما نقل فى المطبوع بلندن، وأما ما أرّخ به عند ذكر التارسخ فهو كما نقل فى المطبوع بمصر، وأما ما ذكر عند ذكر "تذكرة الحفاظ" فهو أيضًا كما نقل فى المطبوع بمصر.

أقول: هذه النصرة ليست إلا كسراب بقِيعة يحسبه الظمآن ماءً، ولا تُعدّ عند أرباب العقل والفضل إلا هُباء، أما تنبهت بهذا التخالف الواقع فى "الكشف" على أن أحد هذه الأقوال خطأ، أما علمت أن موت الذهبى فى سنين عديدة لا يقوله ولا يستثبته إلا مغفل كثير الخطأ، والتقليد فى مثل هذا التخالف المبين والتهافت البين لا يُنجى المقلد، بل يخرجه عن عداد المنقح والمسدد.

وما أحسن قول من هو من أرباب الفضل:

من أفرط فى المقال زل ومن استخف بالرجال ذلّ

ولنعم ما ينسب إلى الإمام الشافعى:

أخى لن تنال العلم إلا بستة سأنبئك عن تفصيلها ببيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والعشرون: أرّخ وفاة القسطلانى عند ذكر تحفة السامع والقارى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وقد أرّخ عند ذكر إرشاد السارى سنة عشرين.

قال ناصرك المختفى: قد عرفت أن ما ذكر عند ذكر إشاد السارى سهو من الناسخ.

أقول: رحم الله الناسخ الماسخ حيث جعل كتبك منسوخة، وجعلك عرضة للإيرادات المنشورة، وما مثلك فى نسبة السهو إلى الكتاب عند العجز عن الجواب، إلا كما أخبر عن مشاهداته أبو العجب بقوله: وقادرين[1] متى ما ساء صُنعهم، أو قصّروا فيه قالوا: الذنب للحَطَب.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع والعشرون: أرّخ وفاة العراقى عند ذكر تخريج أحاديث "الإحياء" سنة ست وثمانمائة، وقد أرّخ سابقًا سنة خمس.

---

(١) القادر ههنا بمعنى الطابخ، وهو مفعول لقوله: رأيت المذكور فى الأشعار السابقة، وهى مذكورة فى مقامات الحريرى فى المقامة الرابعة والأربعين. (منه)

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت فى المطبوع بلندن كما ذكر، وما ذكر عند ذكر "الألفية"، فمطابق لما هنالك فى المطبوعة بمصر.

أقول: هذا التقرير إنما يورث انتفاعًا لو أورد عليك أحد بأنك كتبت ما كتبت من نفسك اختراعًا، وإذ ليس فليس، وإنى أنصحك بما نصح به مثلى لمثلك، لا تسنّ ما يُعقب الوزر والإثم، ولا تفعل ما يقبح الذكر والاسم، ومن المعلوم أن تفاحش المعارضات وتكاثر الزلات وإن كان صادرًا بتقليد من ليس من الأثبات موجب للوزر العظيم، ولقبح الذكر عند أرباب الطبع السليم.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس والعشرون: ذكر عند ذكر تخاريج "الإحياء" أن لزين الدين قاسم بن قطلوبغا كتابًا سمّاه بـ"تحفة الأحياء"، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وقد أرّخ قبيله وفاته عند ذكر "تحفة الأحياء" سنة تسع وتسعين وثمانمائة، وهذه مناقضة بينة، وقد ذكره السخاوى فى "الضوء اللامع"، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة. . . إلخ.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "الإتحاف" عند ذكر تخاريج أحاديث "الإحياء" مطابق لنسختى "الكشف"، نعم ما ذكر عند ذكر "تحفة الأحياء" مخالف لما فى نسختى "الكشف" فهو سهو الناسخ.

أقول: قد اقتدى ناسخ كتبك بك فى كثرة الزلات، واهتدى بهديك فى تكاثر السقطات، فنعم الإمام، ونعم المؤتم، أوجلك فى العطب والهم، وأدخلك فى التعب والغم، فقل له: ما أقول لك: ناصحًا وذاكر إلام مواصلة السهو ومداومة اللهو، وطول الإصرار وحمل الآصار، فتعسًا لمن جدب التيقظ والأدب، وطوبى لمن جد فى النسخ والتلفظ وعاب، إلى متى هذه الغفلة إلى متى هذه الهفوة، والتناسى والتغاضى، هل يستأهل من يكون كثير الزلات كبير الغفلات أن ينسخ شيئًا، أو يؤلف شيئًا، لا والله لا يستأهله إلا من رزق قوة الباصرة، وأعطى شدة الحافظة، ولم يحرم من إبكار الأفكار، ولا من نواهد الأسرار.

وإنى أتعجب، بل وكل من أعطى العلم والأدب يتعجب من صنيع ناصرك الملقب بأم العجب، حيث يأتى بما هو إحدى الكُبر وأم العبر، وإن شئت قلت: داء عياء وداهية

دهيا، وإن شئت قلتَ كسبٌ بالطَرق، وقِمار بلا فرق، وإن شئت قلت: ثور بلا عيب، وجور بلا ريب، وهو أن كل ما يجد فى تأليفاتك موافقًا لما فى "كشف الظنون" أن من أن يكون صحيحًا أو فاسدًا، نجيحًا أو كاسدًا، يجعلك فيه ناقلا محضًا، ولا يدرك الفرق بين ما يكون لبابًا، وما يكون قشرًا، ويبرّأك عن عهدة الإيراد عليك إذا كان ما نقلته غلطًا قطعًا، أو ظنًا بأنك لست ملتزم الصحة جدعًا، وكل ما يجده فى تأليفاتك مخالفًا لما فى "كشف الظنون"، يتهم الناسخ فيه بالسهو والزّلة، وينسب إليه اللهو والذلّة.

فجلّ مراده أحد الأمرين: اتّهامك بوصف تستنكف عنه الفضلاء، أو اتّهام ناسخ كتبك بوصف تستنكره العقلاء، فإن عجز عن الأول هرب إلى الثانى، فوصف الناسخ بالساهى وإن عجز عن الثانى هرب إلى الأول، ولقبك باللاهى. فأنصف أيها المنصور! وانظر إلى هذا الهباء المنثور والنصر المهجور، والعون المدحور، هل يحصل لك به سرور، أو يدفع عنك شيئًا من القصور.

قلت فى "إبراز الغى": السادس والعشرون: ذكر عند ذكر تخريج أحاديث "الهداية": أن للشيخ جمال الدين يوسف الزيلعى الحنفى، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة تخريجًا، واسمه نصب الراية.

وفيه أن الزيلعى هذا هو جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى تلميذ الفخر الزيلعى شارح "الكنز" وغيره، نص عليه السيوطى فى "حسن المحاضرة" وغيره على ما بسطته فى "الفوائد البهية فى تراجم الحنفية".

قال ناصرك المختفى: ما ذكر هناك مطابق للكشف المطبوع بمصر، والناقل ليس إلا عليه إلا تصحيح النقل، والاعتراض عليه بأنه ليس نقلا والناقل ملتزم الصحة يدفعه ما ثبت فى المقدمات -فتذكر-.

أقول: فيه كلام من وجوه تظهر لك اختلال المرام: الأول: أن مطابقته لما فى "الكشف" إنما تنفع إذا ادعى عليك بأن ما فى تصنيفك فرِيَة بلا مرِية، أو بدعة بلاشبهة، أو مخترع مُحدث، ليس له أثر فى تأليف غيرك ممن قدم، أو حدث، وأما إذا أورد بأن ما ذكرت كذب بلا ارتياب، فلا ينفع هذا الجواب، فإن تطابق كلامٍ كاذب لكلام كاذب، ولو كان من ذوى المناصب لا يدفع عنه العَوار، ولا يزيل عنه العار، بل يحصل منه الصَغار والبوار فى أعين الأخيار والأبرار.

الثاني: أن كلامك ليس فيه نقل بل انتحال، فلا تحصل النجاة من الإشكال.

الثالث: أن كونك غير ملتزم الصحة آفة سقيمة، وعاهة جسيمة، أعاذ الله حملة شريعته عن مثله.

قلت في "إبراز الغي": السابع والعشرون: قال: في صفحة أخرى تخريج أحاديث الكشاف للإمام المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مناقض لما ذكره قبيله إن كان في ظنه أن مخرج أحاديث الكشاف ومخرج أحاديث "الهداية" واحد، وإن ظنّ أنهما اثنان فهو غلط متفق عليه.

قال ناصرك المختفي جوابه من وجهين، أحدهما أن الترديد غير حاصر لجواز إن لم يكن في ظنه شيء وهو المتعين؛ لأنه ناقل غير ملتزم الصحة ولا يلزم الناقل الغير الملتزم الصحة أحد من الظنين، والثاني أنا نختار الشق الأول، وقوله مناقض لا يرد على صاحب "الإتحاف" فإنه ناقل غير ملتزم الصحة، إنما يرد هذه لو أورد على صاحب "الكشف".

أقول: تفهّم أيها المنصور! دفع الله عنك السهو والفتور ما ذا يدندن الناصر الفاتر، ويأتي بما يضحك عليه كل كامل وقاصر، ويلقبك في كل مرة بما يفر عنه أرباب الفضل والعقل بالمرة، فإنه وصفك في غير موضع، بأنك لست بملتزم الصحة، وههنا وصفك بأنك برئي عن القوة المدركة لا تفهم ما تنقله، ولاتعلم ما تنتحله، ولعمري هذه صعوبة شديدة، وكَذوبة عتيدة نجّاك الله عنها، وأزال عنك عارها، حق له أن تقول له قول المهتدي للمعتدي:

رأيتك دائمًا تبني في قطيعتي ولو كنت ذا حزم لهدمت ما تبني

وتوضيحه أنا قد بينا غير مرة أن كون الناقل غير ملتزم الصحة، صفة مستبشعة لا يظن أحد من الأماثل بأحد من الأفاضل، لا سيما من كان منهم قائمًا للتدريس والتأليف، ومهتمّا بالنفع والتصنيف أنه موصوف بهذه الصفة، وأشنع منه كونه غير عالم بمنقولاته، وغير قائم على مكتوباته، فإن معنى كون ناقل غير ملتزم الصحة أنه لا يلتزم صحة ما نقله، ولا يأبى بنقل غلط صريح وشطط قبيح، وإنما حرِفتُه تكثير السواد لا اختيار السداد، وصنعته تسويد القرطاس، وإن كان بالأنجاس والأرجاس لا نفع الناس، لكن لا يلزم منه أن لا يظن ذلك الناقل شيئًا، ولا يعتقد أمرا، ولا يعلم قدرًا ولا تخيل

شقيًا، فإن اتصف ذلك الناقل مع عدم التزام الصحة بهذه الصفة، أخرج من طائفة أرباب العقول، وأولج فى أصحاب الفضول، ولُقّب بذى الريب والعيب، ومسوّد وجه الشيب، وخُوطب بيا من سكر بابنة العنب، و رُعى بثواقب الشهب، وشبّه بسجاح[1] وأبى ثمامة، وقيل إنه خليفة هبنّقة[2].

ولعمرى أنا مع أفاضل عصرى نشهد بعدم وجود هذه الصفات فى ذاتك اللطيفة، وتنزه نفسك من هذه الخرافات القبيحة، وبالجملة كونك غير ملتزم الصحة لا ينجيك من التهلكة، ومع ذلك كونك لا تظن شيئًا من الشقين، ولا تعلم أمرا من الأمرين، وهو أن مخرج أحاديث "الهداية" الزيلعى عين الزيلعى مخرج أحاديث "الكشاف"، أو ثانى اثنين شَين أى شَيْن، يأبى عنه المؤرخون أشد الإباء، ويتّقى عنه المتّقون أشد الاتّقاء.

قلت فى "إبراز الغى": الثامن والعشرون: ذكر بعيده أن الكشاف تأليف أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى، المتوفى سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

وهذا مخالف لما أرخه الكفوى فى "طبقات الحنفية"، وعلى القارى فى "طبقات الحنفية"، والسمعانى فى "كتاب الأنساب"، والسيوطى فى "بغية الوعاة"، والذهبى فى "العبر"، واليافعى فى "مرآة الجنان"، وابن الأثير فى "الكامل"، وابن الشحنة فى "روضة المناظر" وغيرهم أنه مات سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم ليلة عرفة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "الإتحاف" منقول عن "الكشف"، وراجعته فوجدت فى المطبوع بمصر كما نقل، ولا يرد على الناقل الغير الملتزم الصحة شىء.

أقول: كونه نقلا غير مسلّم، بل باطل عند كل مسلم، بل هو انتحال وسرقة، وعدم التزام الصحة بليّة أى بلية، حفظ الله علماء أمة نبيه، وفضلاء عباده عن هذه الشيمة

---

(١) هو اسم رجل يضرب به المثل فى سخافته العقلى، وحكاياته العجيبة مذكورة فى "محاضرة الأبرار ومسامرة الأغيار" لابن العربى. (منه)

(٢) هى المتنبئة التى ادعت النبوة فى عهد أبى ثمامة، وهو كنية مسيلمة الكذاب المتنبّى، ثم تزوجت به وقد ضرب بهما المثل فيقال: أكذب من سجاح وأبى ثمامة، كذا ذكره الحريرى فى مائة مقامته. (منه)

القبيحة، والخصلة الكريهة، ولا تنفع المراجعة إلى "الكشف"، فلا تفيد الحوالة إلى كتاب فيما هو غير صواب شيئًا من الفرج والكشف.

قلت فى "إبراز الغى": التاسع والعشرون: قال: التعديل والتجريح فيمن روى عن البخارى فى الصحيح لأبى الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبى الأندلسى الباجى المالكى، المتوفى سنة أربع وسبعين وسبعمائة، هذا خطأ فاحش، فإن وفاة الباجى سنة أربع وسبعين وأربعمائة، هكذا أرّخه ابن خلكان والذهبى واليافعى.

قال ناصرك المختفى: ما وقع فى "الإتحاف" سهو من الناسخ، ولا بعد أن وقع عدة سهو، ولو كانت من المؤلف فى تأليفات صاحب "الإتحاف" مع كثرتها وعظم حجمها.

أقول: سَل ناصرك لِمَ اتهم الناسخ فى هذا المرام، ولِمَ لا اجترأ على احتمال تعدد القولين فى هذا المقام، وعليك أن تصلح المنسوخ، وتهدد الناسخ الماسخ لئلا يجعل كتبك ممحوة عن عداد دفاتر أهل الوسوخ، وما برّأك به ناصرك بقوله لا بعد. . . إلخ غير مفيد، فإن وقوع زلات عديدة من المؤلف ومن الكاتب وإن كان غير بعيد، لكن كثرتها وتتابعها عنهما بعيد، فمن كثرت زلاته فى تأليفه أو تنسيخه يعد من الماحين والماجنين، لا من الفاضلين والكاملين.

قلت فى "إبراز الغى": الثلاثون: ذكر التحقيق فى أحاديث الخلاف لأبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى، وأرّخ وفاته سنة تسع وتسعين وخمسمائة. وهذا مخالف لما أرّخه الذهبى واليافعى وغيرهما أنه توفى سنة سبع وتسعين وخمسمائة.

قال ناصرك المختفى: ما وقع فى "الإتحاف" ههنا سهو من الناسخ، ولا استبعاد فيه كما تقرر فى المقدمة.

أقول: قد أبطلنا ما قررت فى المقدمة، ونسبة السهو إلى الناسخ تهمة بلا شبهة.

قلت فى "إبراز الغى": الحادى والثلاثون: ذكر التوضيح لمبهمات الجامع الصحيح للحافظ أبى ذر أحمد بن إبراهيم بن محمد الحلبى المشهور بـ"سبط العجمى"، وأرّخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وفيه خطأ فى اسمه وتاريخ وفاته، بل هو أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل بن برهان الدين الطرابلسى الأصل الحلبى المولد، والدار الشافعى. . . إلخ.

قال ناصرك المختفى: هذه جرأة عظيمة، فإن المعترض بمجرد أن أحدهما مشهور

بـ "سبط العجمى"، والآخر بـ "سبط ابن العجمى" حكم جزمًا بأن صاحب "التوضيح" أى هو أبوذر، وصاحب "التلقيح" أى هو أبو الوفاء رجل واحد، ولم يأت ببرهان عليه ضعيف، فضلا عن القوى، والمظنون أنهما رجلان، قال فى "الكشف" . . . إلخ.

أقول: الظن لا يغنى فى أحوال العلماء إلا عند مطابقته لما ترجم به نقادوا الفضلاء، ومجرد كلام صاحب "الكشف" لا يفيد شيئًا، فإن الأمان منه مرتفع قطعًا لكثرة ما فيه من المناقضات والمسامحات، فإن ثبت بكلام غيره من علماء الشأن أنهما اثنان، فأقم مقام الإيراد الحادى والثلاثين والإيراد الرابع والثلاثين والرابع والخمسين المذكورة فى "إبراز الغى" إيرادات أُخر من الإيرادات الجديدة التى سردناها فى مفتح هذه الرسالة ليكمل عدد إيرادات "إبراز الغى".

قلت فى "إبراز الغى": الثانى والثلاثون: ذكر عند ذكر شروح "صحيح البخارى": شرح أبى سليمان أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستى، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاث مائة، وهو خطأ فإن وفاة الخطابى ليست فى السنة المذكورة، بل فى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة على ما نص عليه السمعانى فى "الأنساب" وابن خلكان والذهبى واليافعى وغيرهم.

قال ناصرك المختفى: هذا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته فوجدت فى النسخة المطبوعة بمصر كما نقل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: تدبر فيما ينسب إليك ناصرك مرة بعد أخرى، أعاذك الله وأمثالك عن هذه السِمة البُعدى، والمراجعة إلى "كشف الظنون" لا يكفى لدفع الإيراد، فكم ممن تحصّن بالحصون لا ينجى عن الفساد، إذا كانت الحصون بنفسها غير مصونة ومأمونة، وصنعك ليس بنقل، كما مر غير مرّة، بل انتحال بلا مرية، فلا تنجو من المؤاخذات والتعقبات.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والثلاثون: ذكر من شروحه شرح قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبى الحنفى، وأرّخ وفاته سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وهذا مناقض لما أرّخ به وفاته قبل ذلك عند ذكر الاهتمام بتلخيص الإلمام سنة خمس وثلاثين.

قال ناصرك المختفى: هذا منقول عن "الكشف"، وقد راجعته، فوجدت فى المطبوع بمصر هكذا، وما ذكر عند ذكر الاهتمام مطابق لما هنالك فى النسختين، والناقل غير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: نقل الأقوال المتناقضة من كتاب فيه أقوال متعارضة من دون التنبيه والتنقيح أمر شنيع، وكون الناقل غير ملتزم صحة ما ينقله وصف قبيح يستنكره النبلاء، ويستكرهه العقلاء، نعم من كان جاهلا غافلا، ناعسًا عابسًا هائمًا نائمًا، مجادلا مشاجرا، مساهلا مكابرا، لا يبالى بالاتصاف بهذه الصفة المستقبحة، والسمة المستشنعة، وإنى لا أظن أنك موصوف بهذه الصفات القبيحة، فليتزم كونك غير ملتزم الصحة، فهذه من الناصر الفاتر فرية بلا مرية، فأقم عليه حدّ الفرية، وأزل عن تصانيفك المسامحات التى لقبت منها عرق القربة.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع والثلاثون: ذكر من شروح "صحيح البخارى": شرح برهان الدين إبراهيم الحلبى المعروف بـ "سبط العجمى"، وأرّخ وفاته سنة إحدى وأربعين، وهذا مناقض لما ذكره سابقا من أنه مات سنة أربع وثمانين.

قال ناصرك المختفى: هذا غلط محض

أقول: قد مر جوابه.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس والثلاثون: ذكر من شراحه -أى صحيح البخارى- الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الشهير بـ "ابن رجب الحنبلى"، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهذا عجيب عجيب، فإنه قد علم أن ابن رجب هذا من تلامذة الشيخ ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم الحرانى، وقد توفى ابن تيمية سنة ثمان وعشرين وسبعمائة، أفلا يستبعد أن تلميذه عمر إلى أن مات قريب المائة الحادية عشر، ومن طالع تصانيف السيوطى والقسطلانى وغيرهما علم كذب ذلك قطعًا، ولعل الصواب ما أرّخه صاحب "الكشف" عند ذكر "لطائف المعارف" لابن رجب أنه مات سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفى: أقول هكذا فى "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر شراح البخارى، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شىء، وابن رجب هذا من تلامذة ابن القيم كما صرح به فى طبقاته، أما أنه من تلامذة ابن تيمية فلابد من إثباته.

أقول: هذا كله أجوف ومعتل، وأضعف ومختل، فإن موت ابن رجب فى آخر المائة العاشرة، وهو من تلامذة ابن القيم أو ابن تيمية، وهما قد فاتا فى المائة الثامنة، كذبه بديهى جلى، وبطلانه قطعى عند من له ممارسة بالفن التاريخى، وإن خفى ذلك على من

لم ينزع عنه لباس الجاهلى .

وذلك لأنه لو كان كذلك لذكر ترجمته السخاوى فى " الضوء اللامع " وغيره من تصانيفه ، والسيوطى فى تصانيفه وغيرهما ممن ألف فى تراجم أماثل المائة التاسعة ، كيف لا وقد ذكروا من هو أدون منه علما ، وأصغر منه سنا ، فعدم ذكرهم مع اهتمامهم بذكر أصحاب المائة التاسعة دليل قطعي على أنه لم يدركها ، بل توفى قبلها .

وأيضا لو كان كذلك لذكر ترجمته عبد القادر فى " النور السافر فى أخبار القرن العاشر " والنجم الغزى فى " الكواكب السائرة فى أعيان المائة العاشرة " وغيرهما ممن صنف فى تراجم أعيان المائة العاشرة ، كيف لا وقد ذكروا من هو أنقص منه فضلا ، وأضيق منه ذرعا ، فعدم ذكرهم فى تأليفهم دليل قطعى على أنه لم يدرك المائة العاشرة لا أولها ولا آخرها .

وأيضا : لو كان كذلك لَعُدَّ من غرائب الدنيا ، حيث وجد عمرًا طويلا فى الدنيا ، فيذكرونه عند ذكر المعمرين ، ويدرجونه فى المغتنمين ، وإذ ليس فليس

وأيضا : لو كان كذلك لأدرك عصره السيوطى ، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ، والسخاوى ، المتوفى سنة اثنتين بعد تسعمائة ، والزين العراقى ، المتوفى سنة ست وثمانمائة ، والحافظ ابن حجر المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ، والعينى وابن الهمام والسراج ابن الملقن ، والبلقينى ، والمجد الفيروز آبادى ، والولى العراقى ، وأبوذر الحلبى ، وأبى الوفاء الحلبى الشهير بـ " سبط ابن العجمى " ، ومجير الدين الحنبلى مؤرخ القدس ، وأستاذه ابن أبى شريف القدسى ، وابن عرب شاه مؤلف " عجائب المقدور فى أخبار تيمور " والتقى المقريزى ، وابن خلدون المغربى وغيرهم من علماء المائة التاسعة والعاشرة مع أن تصانيفهم تشهد بخلافه ، وتخبر بموته .

وأيضا : لو كان كذلك لشدّت إليه الرحال ، وأكبّت عليه الرجال ، وألحق الأحفاد بالأجداد ، واغتنمه كل حاضر وبادٍ ، وإذ ليس فليس .

وأيضا : لو كان كذلك لما أرّخ النقاد من المؤرخين موته فى المائة الثامنة ، ولا يدرجونه فى عداد الميتين مع بقاءه إلى آخر المائة العاشرة مع أنهم نصوا على موته فى المائة الثامنة ، وهم براء من المغالطة والمجازفة .

وبالجملة فكل من له ممارسة بالنقل ، ومحافظة للعقل يعلم علما ضروريا بكذب

ذلك التاريخ الذى ذكرتُه. فمع ذلك لا يفيد القول بأنى ما ابتدعته بل أخذته من "الكشف" وسرقته، فإن تقليد عالم فى مثل هذا الباطل لا يصدر إلا من نائم وغافل، وكون الناقل غير ملتزم الصحة ليس معناه أنه ينقل ما يجد من غير فهم، وينتحل ما يجد من غير علم، ولا يدرك بطلان ما ظهر بطلانه، ولا يشعر بطغيان ما اشتهر طغيانه، ولا يتأمل فى معانى العبارات، ولا يستاهل لإدراك ما خالف القطعيات، ولا يتميز بين البديهى وبين الكسبى، ولا يبالى بتقليد من سبقه، وإن كان غلطًا قطعًا، وشططًا جدعًا، ولا يمسك عن كتابة ما كتبه من قبله وإن كان تسامحًا مبينًا، وتساهلا متينًا، ولا يحفظ ما خزن فى صدره عند كتابته، بل يجعله هجرًا مهجورًا، وهباءً منثورًا، فيكتب ما يمر بصره عليه، وإن كان مخالفًا لما قام صدره عليه، ولا يقدر على إقامة الدليل، ولا على إدراك المريض من العليل، فإن مثل هذا لا يعده الأفاضل من الأماثل، وإنما معناه أنه غير ملتزم لكون منقوله صحيحًا، ولا يبالى بكونه سقيمًا، ويبرّى عهدته بتقليده، وينزه ذمّته بتحويله.

وهذا وإن كان أيضًا وصفا قبيحًا وشنيعًا، فمافوقه أشنع وأقبح، فعلى تقدير تسليم أنك متصف بهذا الذى لقبك به ناصرك، وحاشاك ثم حاشاك عن ذلك لا تحصل لك النجاة من طعن الطاعنين فى نقل مثل هذا الذى هو غلط بديهى باتفاق العاقلين:

جهلتَ ولا تدرى بأنك جاهل ومن لى بأن تدرى بأنك لا تدرى

وأما ما عرض لناصرك أن ابن رجب من تلامذة ابن القيم لا ابن تيمية، فيكفى لدفعه ما دندن به ناصرك فى بحث تلمذ السيوطى عن العسقلانى.

قلت فى "إبراز الغى": السادس والثلاثون: ذكر من شروحه شرح الإمام فخر الإسلام على البزدوى الحنفى، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا خطأ فاحش تتعجب منه الطلبة أيضًا فضلا عن الكملة، فإن من قرأ التوضيح والتلويح والهداية وغيرها يعلم قطعًا أن البزدوى مقدم على أصحابها وهم قد مضوا قبل المائة التاسعة بل بعضهم قبل الثامنة وقبل السابعة، فكيف يكون وفاة البزدوى فى المائة التاسعة، أفتراه بعث بعد الموت أو خلد فى الدنيا إلى يوم الفوت، وقد أرّخ الكفوى فى "طبقات الحنفية" وفاته سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل غير الملتزم

للصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: هذا ليس من النقل فى شيء، بل انتحال ملقب بكونه ليس بشيء، وغير ملتزم الصحة فى مثل هذا لا يُترك سُدى، بل يُسأل عنه، هب إنك غير ملتزم الصحة لا تهتم بتميز الأقوال الصحيحة من المختلفة، ولا تريد نفع الخلائق بذكر الأقوال المعتبرة، بل مجرد تكثير حجم الصحيفة، وإن كان بكتابة الأقوال الباطلة والفاسدة، والشاذّة والفاذّة، والمردودة والمطرودة، والمتروكة والمهجورة، والساقطة والكاذبة، وإن كان هذا الصنع موجبًا للبلية أى بلية أعظم به من خطيئة، لكن هل لك عقل، أم أنت عار عن العقل.

وهل قرأت التنقيح وشرحه التوضيح، وحاشيته التلويح والهداية والنهاية والبناية والعناية، ومعراج الدراية، و "كمال الدراية شرح النقاية"، وشرح الوقاية وغيرها من الكتب المتداولة وحواشيها وشروحها، وهل طالعت غير "كشف الظنون" من الكتب التاريخية، وكتب الطبقات والتراجم العلية.

فإن قال: لا عقل لى ولا فهم، ولم أطالع غير "الكشف" من دفاتر أهل العلم، وإنما صناعتى الأخذ منه مع قطع النظر عن غيره، وبضاعتى السير بسيرة قيل له:

إذا لم يكن للمرء عقل فإنه وإن كان ذا بيت على الناس هيّن

فإذا تصنيف الكتب العلمية لا سيما فى الفنون النقلية سيما فى العلوم التاريخية، لا يجوز لك ولا لأمثالك، فإن من بلغ هذه المرتبة لا يتأهل؛ لأن يلج فى هذه المسالك المشرفة، ولا يستأهل لأن يشبع كتبه المؤلفة، فلكل كلام موقع، ولكل مرام موضع، ولكل رجل شأن، ولآخر شأن، فالأدنى لا إيباج له أن يختار صنع الأعلى، وما أحسن قول أبى عمرو بن العلاء:

من تحلّى بغير ما هو فيه فضحته شواهد الامتحان

وإن قال: أنا عاقل عالم، يقظ غير نائم، قيل له: فهلا علمتَ أن صدر الشريعة وصاحب "الهداية" وغيرهما من أرباب الدراية قد نقلوا فى كتبهم قواعد من البزدوى، ووسموه بأوصاف المتوفى، لا بأوصاف الحيّ، هلا تذكرت أن كلا من المؤرخين الناقدين، نص على موت البزدوى قبل المائة التاسعة بسنين، هلا فهمت أنه لو كان البزدوى من الأحياء إلى المائة التاسعة، فلما أن يكون من المعمرين أو غير المعمرين، فلو

كان أولهما لعدوه من المعمرين، وأدرجوه فى المستغربين، ولو كان ثانيهما لم يستقم نقل صاحب "الهداية"، وصدر الشريعة وغيرهما ممن لم يدرك المائة التاسعة عنه شيئًا من المبانى والمعانى، هلا أدركت أنه لو كان موت البزدوى فى المائة التاسعة لذكره السخاوى فى "الضوء اللامع" لأهل القرن التاسع وغيره ممن سبقه، أو عاصره ممن صنّف فى تراجم أعيان المائة التاسعة والثامنة وغيرهما مما قبلهما، هلا أشعرت أنه لو كان كذلك لأدرك البزدوى عيانًا أو زمانًا السيوطى والسخاوى والقسطلانى والعينى والبلقينى والتفهنى، وابن الكركى وابن أبى الشريف القدسى ومجير الدين الحنبلى القدسى، والزين ابن نجيم المصرى، والطرابلسى، وابن الهمام وغيرهم من الأعلام، وإذ ليس فليس، هلا تأملت فى أنه لو كان كذلك لكثرت إليه الرحلة، واغتنمته الأجلة، ووُصف بأنه الحق الأحفاد بالأجداد، وتشرفت بملاقاته علماء البلاد.

وبالجملة فكون ما تفوّهت مخالفًا للعقل والنقل يعرفه كل من أرباب النقل والعقل، فكيف لم تتنبه عليه مع علمك وعقلك.

فإن قال: قد غلب عليّ السهو عن كل ما ذكرتَه عند ذكر ما ذكرتُه.

قيل له: فأنت مُغفّل، لا يعتمد على تحريرك، ولا يعول.

وإن قال: كنت ذاكرا عالما لكني اتبعت ما في "كشف الظنون"

قيل له: فمثل هذا التقليد حرام عند أهل الإسلام لا يرتكبه إلا المفتون، فاحفظ هذا كله ينفعك فيما مضى، وما يأتي ذكره.

ولعمري انهام الطابع فى مثل هذه الصورة كموت البزدوى والدارقطنى فى المائة التاسعة، وابن رجب فى المائة العاشرة وغيرها مما مر، ويأتى ذكرها بالسهو والزلة والافتراء، على الناسخ فى مثل هذه الجريمة بصدور الخطيئة، كان أهون وأنجى من التشبث بذيل "كشف الظنون"، فإن بالتشبث به فى مثل هذه الزلات الفاحشة، والإقرار بتقليده فى مثل هذه السقطات المتفاحشة قد ساءت بك الظنون، فوا حسرتاه على هذه النصرة، و وا أسفاه على هذه العسرة، نجّاك الله وأمثالك عن مثل ذلك، وما أحسن قول واصل بن عطاء:

حتى متى لا نرى عدلا نسرّ به ... ولا نرى لوُلاة الحق أعوانا

مستمسكين بحق قائمين به ... إذا تلوّن أهل الجور ألوانا

يا للرجال لداء لا دواء له وقائد ذى عمى يقتاد عميانا

قلت فى "إبراز الغى" : السابع والثلاثون : ذكر من شرّاحه القاضى أبو الوليد سليمان الباجى، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة، وهذا مناقض لما ذكره سابقا أنه مات سنة أربع وسبعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفى : ما ذكره سابقًا فهو سهو من الناسخ.

أقول : فبئس المنسوخ وبئس الناسخ الذى قدمه فى باب الأغلاط راسخ.

قلت فى "إبراز الغى" : الثامن والثلاثون : ذكر من شراح "صحيح مسلم" عليًا القارى المكى، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهذا مخالف لما فى "خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر" وغيره أنه توفى سنة أربع عشرة وألف.

قال ناصرك المختفى : هذا منقول عن "الكشف" وراجعته فوجدت فى كلتا النسختين كما نقل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه وارد.

أقول : قال محمد بن فضل الله الدمشقى المعروف بـ "المحبى" فى "خلاصة الأثر" : على بن محمد سلطان الهروى المعروف بـ "القارى الحنفى" نزيل مكة وأحد صدور العلم، فرد عصره الباهر، السمت فى التحقيق وتنقيح العبارات، وشهرته كافية عن الإطراء فى وصفه : ولد بهراة ورحل إلى مكة وتدبرها، وأخذ بها عن الأستاذ أبى الحسن البكرى والسيد زكريا الحسينى، والشهاب أحمد بن حجر الهيثمى والشيخ أحمد المصرى تلميذ القاضى زكريا، والشيخ عبد الله السندى، والعلامة قطب الدين المكى وغيرهم، واشتهر ذكره، وطار صيته، وألف التأليف الكثيرة اللطيفة التأدية المحتوية على الفوائد الجليلة، وكانت وفاته فى شوال سنة أربع عشرة وألف، ودفن بالمعلاة -انتهى-.

وفى لطف السمر وقطف الثمر ذيل "الكواكب السائرة فى أعيان المائة العاشرة"، كلاهما للنجم على الغزى : على القارى العجمى العلامة نزيل مكة المشرفة، توفى بمكة سنة أربع عشرة بعد الألف -انتهى-.

وهكذا صرّح به غيرهما من النقّاد، ومن ذكر خلافه عدّ من أصحاب الرُّقاد صاحب "كشف الظنون" كان أو من قلّده، وتقليده فى مثله معيوب عند الكملة، والناقل غير الملتزم مع قطع النظر عما عليه من الوزر والإثم يعاب عليه هذا الوصف القبيح، والوسم الشنيع، أعاذ الله علماء خلقه عن مثله.

قلت فى "إبراز الغى" : التاسع والثلاثون : ذكر فى شروح "جامع الترمذى" شرح الحافظ أبى بكر بن العربى : محمد بن عبد الله الإشبيلى المالكى، وأرّخ وفاته سنة ست وأربعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما ذكره الثقات كابن خلكان والذهبى واليافعى وابن بشكوال وغيرهم أنه مات سنة ثلاث وأربعين.

قال ناصرك المختفى : هذا منقول عن "الكشف"، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه إيراد.

أقول : قول مؤلف "الكشف" فى موضع مع مناقضته لمواضع أخر منه، ومخالفته لقول من هو أوثق منه مردود، والانتحال منه انتحال مطرود، وعدم التزام الصحة خطيئة جسيمة، وجريمة فخيمة، لا يجوز الاعتماد بزُبُر من اتصف بهذه الصفة الرذيلة، ولا الاستناد بكتب من وسم بهذه السِمة الغَسيلة.

قلت فى "إبراز الغى" : الأربعون : ذكر من شراحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلى، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، هذا مناقض لما مرّ منه سابقًا أنه مات سنة خمس وتسعين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفى : ما مرّ سابقًا مطابق لما فى "الكشف" المطبوع، وهذا أيضًا مطابق للنسختين، والناقل لا يعكر عليه بشىء.

أقول : فأنت امرُؤ[1] تعدو على كل غرّة، فتخطى فيها تارة وتصيب.

الناقل وإن لم يكن ملتزم الصحة، والمنتحل وإن لم يكن مميزًا بين العِدة والعدّة، إنما يُعذر إذا كان من الجاهلين، وغرضه ليس إلا شهرته بين الغافلين، وأما إذا كان من العاقلين، معدودًا فى العالمين، فلا يُعذر من هذه الحركة الخالية عن البركة، بل يُطعن عليه بأنه ترك ما هو الواجب عليه، وعلى أمثاله من تنقيد مكتوباته، وبأنه كيف جوّز نقل قولين متعارضين من غير إشارة إلى ترجيح فى البين، وبأنه كيف لم يتنبه على التخالف الواقع فى ما انتحل عنه، وكيف لم يقف على التعارض ا لواقع فى ما سرق عنه، وبأنه كيف لم يحفظ ما قدمت يداه، ونسى ما كتبه وما أبداه، وبأنه كيف جوز تقليد كتاب فيه تحريرات متخالفة، وتسطيرات متساقطة، تقليد الأعمى مع تشنيعه على طائفة التقليد العظمى، وبأنه كيف جوز كتابة قول : "أجمعت كلمات النقاد على خلافه"، وكيف حل

(١) امرُؤ : الرجل، وربما أطلق على الذئب، كذا فى "حياة الحيوان".

له جمع ما وجد مع اتفاق الكل أو الأكثر على بطلانه، وبأنه كيف لم يراجع عند تأليفه دفاتر أهل العلم، ولم يطالع زبر أهل الفهم، وبأنه كيف لم يهذب كلامه ولم ينقح مرامه، ولم يبال بجمع ما وجده فى كتاب، وإن كان غير صواب، وبأنه كيف لم يهتم بمطابقة ما فى "الكشف" بما فى كتب الفن، ولم يخف من نقل ما هو باطل بالقطع والظنّ.

ويكفيك قول الشهاب أحمد المكى الشهير بـ"ابن العُليف"، المتوفى سنة ست وعشرين وتسعمائة نصحًا ووعظًا:

خُذ جانب العليا ودَع ما يُترك فرضى البريّة غاية لا تُدرك

واجعل سبيل الذّل عنك بمعزل فالعز أحسن بابه يتمسك

قلت فى "إبراز الغىّ": الحادى والأربعون: ذكر "جامع المسانيد" والألقاب لابن الجوزى، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه سابقًا أنه توفى سنة تسع وتسعين.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا هو الصحيح، وأما ما ذكره سابقًا، فسهو من الناسخ.

أقول: لم اتهمت الناسخ بهذا الشين مع سهولة احتمال تعدد القولين، فإن التفاوت بين ما ذكرتَه، وبين ما نقحتُه ليس إلا بمقدار سنتين.

تنبيه:

قد زلّ قدم ناصرك، وتم اقتداءه بك، حيث ذكر مقام لفظ تسع وتسعين الواقع فى كلامى لفظ تسع وستين.

قلت فى "إبراز الغىّ": الثانى والأربعون: ذكر "جامع المسانيد" لعماد الدين إسماعيل بن عمر المعروف بـ"ابن كثير" الدمشقى، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن ولادته بعد السنة المذكورة، ووفاته فى السنة الثامنة.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى "الكشف" المطبوع بمصر، ومنه نقل صاحب "الإتحاف".

أقول: قد أثبتنا بنقل عبارة "الدرر الكامنة" للحافظ ابن حجر، و "طبقات

الشافعية" لابن شهبة في "إبراز الغي": أن القول يكون موته سنة أربع وتسعين وستمائة كذب وغيّ، فإنهما ذكرا أن ولادته سنة سبعمائة، أو إحدى وسبعمائة، وهكذا ذكره غيرهما ممن يحذو حذوهما، بل كلهم أجمعوا على أنه من رجال المائة الثامنة لا من رجال المائة السابعة، وهذا بديهي جلي عند من أوتي العلم التاريخي، ودخل في مجالس أهل العلم العقلي والنقلي، وإن جهله من لا علم له، ولا فهم له، ولا فضل له، فهل يُعذر العالم بنقل مثل هذا الغلط بحوالته إلى غيره ممن زل قلمه، ورسخ قدمه في الشطط، وهل تبرأ ذمته بالتشبث بذيل "كشف الظنون"، لا بل نسيء به الظنون.

ويقال: إنه مغبون ومفتون، لا ينبغي أن يلتفت إلى خزعبيلاته العالمون، ولا يستحسن مجموعاته إلا الجاهلون، وهل تعد التصانيف المملوءة من مثل هذه الخرافة موجبة لعلو الدرجة في الدنيا والآخرة، لا بل تحط مؤلفها عن درجات أرباب الفضيلة، وتوجه في دركات أصحاب الرذيلة، وتلقبه بالمحروم عن إبكار الأفكار، والملوم على مرور الأدوار، حفظك الله وأمثالك عن مثل ذلك، وعصمك الله عن عوار ما يصنفك به أعوانك وأنصارك.

قلت في "إبراز الغي": الثالث والأربعون: ذكر حاوي الأرواح لابن القيم، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخه عند ذكر جلاء الأفهام أنه مات سنة إحدى وخمسين، وهذا هو الموافق لما ذكره السيوطي في طبقات النحاة وغيره.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر صاحب "الإتحاف" عند ذكر حادي الأفراح مطابق لـ"كشف" المطبوع بمصر، وأما المطبوع بلندن ففيه هناك أيضًا سنة ٧٥١ كما عند جلاء الأفهام. وهكذا في "طبقات ابن رجب"، قال: توفي وقت عشاء الآخرة ليلة الخميس ثالث عشرين رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ولعل فيه قولين.

أقول: مطابقة بعض مواضع "الكشف" مع مخالفته لمواضع أخر منه، ونسخة أخرى لا تنفعك شيئًا، فإن الطعن بالتغافل وارد عليك قطعًا، ولا سيما إذا خالف ما ذكرته تقليدًا لقول من مهر في هذا الفن، وأوتي تنقيدًا، كالسيوطي والسخاوي وابن حجر العسقلاني وابن رجب الحنبلي وغيرهم ممن صرّح بموته سنة إحدى وخمسين، واحتمال تعدد القول مع تصريح هؤلاء منهم ابن رجب تلميذ ابن القيم احتمال مهين لا يقبله من له عقل متين، وفضل معين، وعلم حصين، وفهم حسين، وإن قنع به ذو رأى

سخيف ممن لا تمييز له بين الربيع والخَريف، ولا إدراك له لتفرقة اللطيف من الكثيف، والقوى من الضعيف:

وإذا رجوت المستحيل فإنما تبنى الرجاء على شفيرة هار

قلت في "إبراز الغي": الرابع والأربعون: ذكر "الحصن الحصين" لمحمد بن محمد الجزري، وأرّخ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، وهو خطأ فاحش، فإنه ولد بعد هذه السنة، ووفاته في المائة التاسعة سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، كما ذكره أحمد بن مصطفى الشهير بـ"طاشكبرى زاده" في "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" . . . إلخ.

قال ناصرك المختفي: هكذا في المطبوع بمصر، ومنه نقل صاحب "الإتحاف".

أقول: بئس النقل وبئس الانتحال، وما مثله إلا مثل ما يكتب الكذب القطعي أو المحال، ثم يحيله على غيره، ويبرّئ ذمته بما قيل ويقال.

ولنا: على بطلان ما ذكرتَ أدلة ساطعة، وبراهين قاطعة:

منها: قول القاضي زين الدين عبد الرحمن بن الشمس محمد العليمي المقدسي الشهير بـ"مجير الدين" الحنبلي مؤرّخ القدس، المتوفى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة في كتابه "الإنس الجليل في تاريخ القدس والخليل" في ترجمة الشمس الجزري مؤلف "الحصن الحصين": مولده ليلة السبت سادس عشر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته: حضر القاهرة سنة سبع وعشرين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته سافر بشيراز وتوفي هناك سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قول مؤلف الشقائق النعمانية في ترجمته: ولد في رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته: حفظ القرآن وصلى به سنة خمس وستين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله في ترجمته: جمع القراءات السبعة سنة ثمان وستين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله رحل إلى الديار المصرية سنة تسع وستين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله أجاز له إسماعيل بن كثير سنة أربع وسبعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله أجاز له البلقيني سنة خمس وثمانين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ولى قضاء الشام سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ثم دخل الروم لما ناله من الظلم فى الديار المصرية سنة ثمان وتسعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لما كانت الفتنة التيمورية فى أول سنة خمس وثمانمائة أخذه تيمور إلى ما وراء النهر -انتهى-.

ومنها: قوله لما مات تيمور فى شبعان سنة سبع وثمانمائة خرج الجزرى من تلك البلاد -انتهى-.

ومنها: قوله فتح الله بالمجاورة بالحرمين سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ثم توجه إلى شيراز سنة سبع وعشرين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله مات بشيراز فى يوم الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله ولد ابنه أبو الفتح بدمشق سنة سبع وسبعين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله مات أبو الفتح سنة أربع عشرة وثمانمائة وكان والده إذ ذاك بشيراز -انتهى-.

ومنها: قوله ولد ابنه الآخر فى رمضان وهو أبوبكر أحمد سنة ثمانين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لما يسّر الله الحج لوالده سنة سبع وعشرين وثمانمائة اجتمعا -انتهى-.

ومنها: قوله فى ترجمة أبى الخير محمد بن مؤلف "الحصن" المذكور: ولد فى جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وسبعمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لما دخل والده الروم سنة إحدى وثمانمائة حضر إليه -انتهى-.

ومنها: قوله أكمل جميع القراءات على والده سنة ثلاث وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قوله لحق أى أبو الخير بوالده إلى مدينة كش فى أيام الأمير تيمور فى أوائل سنة سبع وثمانمائة -انتهى-.

ومنها: قول شهاب الله أحمد الدمشقى الرومى المعروف بـ"ابن عرب شاه"،

المتوفى بالقاهرة سنة أربع وخمسين وثمانمائة فى "عجائب المقدور فى أخبار تيمور" عند ذكر علماء عصر تيمور: ومن المحدثين الشيخ شمس الدين محمد بن الجزرى كان أخذه من الروم، وكان قد هرب إليها من مصر بعد توجهه من بلاد الشام قبل الفتنة، توفى بشيراز -انتهى-.

فخذ هذه الأقوال، واعلم بأن موت الجزرى فى سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، كما وقع فى "الكشف" أمر محال، وتقليدك به لا ينحّيك من بالوعة الإشكال، فإن مثل هذا الانتحال أمر بطّال، لا يختاره إلا من آثر طرق الضلال، وقد اكتفيت على هذا القدر من الأقوال، هربًا عن التطويل المورث إلى الإملال، وإلا فإنى بحمد الله ذى الجلال قادر على أن أقيم من الدلائل على أنه قول باطل بلا اعتلال أزيد من آلاف من غير إعضال.

ويكفيك فى بطلان ما انتحلته قول الجزرى بنفسه فى آخر "حصنه": قال كاتبه محمد بن محمد الجزرى لطف الله به غربته وأخذ بيده فى شدته فرغت من ترصيف هذا "الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين" يوم الأحد بعد الظهر الثانى والعشرين من ذى الحجة الحرام سنة إحدى وتسعين وسبعمائة بمدرستى التى أنشأتها برأس عقبة الكَتّان داخل دمشق المحروسة... إلخ.

فيا للعجب من عالم يعد نفسه من الفضلاء ويدرج اسمه فى الكملاء، ويدعى مهارته فى الفنون التاريخية، وممارسته بالكتب النقلية، ويرتضى بتلقيبه بمجدد الملة على رأس هذه المائة، يقلد صاحب "كشف الظنون" فى أمثال هذه المواضع، ويصر على ما كسبه ويحيله عليه ظنًا أنه له نافع، ولا يشعر بأن مثل هذا التقليد فى مثل هذا الفاسد لا يليق إلا بالعاند المعاند، ولا ينجو أحد من الجهلاء والنبلاء بمثل هذا الأخذ الكاسد، بل يكون كل من التابع والمتبوع مطعونًا، وبوبال ما كتبه مرهونًا، ولننشده ما أنشده الحريرى فى المقامة الحادية عشر من مقاماته:

أيّا من يدّعى الفهم إلى كم يا أخا الوهم تُعبى الذنِب والذَّم، وتُخطّى الخطأ الجَمَّ، أما بان لك العيبُ، أمَا أنذرك الشيبُ، وما فى نُصحه ريبٌ، ولا سُمعك قد صمَّ، أما نادى بك الموت، أما أسمعك الصوت، أما تخشى من الفوت، فتحتاط وتهتمّ، فكم تسدرُ فى السهو، وتختال من الزَّهو، وتنصبُّ إلى اللهو، كأنّ الموت ما عَمَّ، وحَتّام تجافيك، وأبطأ تلافيك طِباعًا جمعت فيك عيوبًا شملُها انضم

قلت في "إبراز الغي": الخامس والأربعون: ذكر في ذكر "الحصن": أن الجزري لما فرّ حين طلبه تيمور تحصّن بهذا الحصن، وهذا يفضي منه العجب، فإنه لما ذكر أنه توفي سنة أربع وثلاثين وسبعمائة كيف يصح طلب تيمور وفراره منه، فإن وقعة تيمور في تلك البلاد كانت في آخر الثامنة، وابتداء المائة التاسعة، لا في الثامنة، أفتراه طلبه بعد موته، وفرّ منه في قبره.

قال ناصرك المختفي: هكذا في "الكشف"، والاستبعاد المذكور يرد على صاحب "الكشف" لا على صاحب "الإتحاف"، فإنه ناقل غير ملتزم لصحة ما ينقله.

أقول: كون الناقل غير ملتزم الصحة أمر آخر، وكونه لا عقل له، ولا فهم له أمر آخر، والأول إن نجى فرضًا فلا ينجو الآخر قطعًا، وهل هذا إلا كما وجدت في كتاب أن في بلدة فلان قرآنا مكتوبًا قبل نبينا ﷺ فنقلته من غير رواية، أو وجدت في كتاب أن عثمان بن عفان مات في العشرة الرابعة من الهجرة، واهتم بجمع القرآن في العشرة الخامسة، أو سمعت من رجل أن سلطان لكهنؤ مات في أيام فتنة الهند، وذهب إلى لندن بعدها، أو رأيت في موضع أن السلطان عالمكير مات سنة تسعمائة وكتب الرقعات في المائة الحادية عشر، أو وجدت في دفتر أن البخاري مات يوم ولادة أبي حنيفة، وصنّف "صحيحه" في المائة الثالثة، أو اطلعت في كتاب على أن سيّدنا إبراهيم الخليل حاجّ نمرود في زمان بخت نصر، فنقلت كل ذلك من غير بصيرة، وقلت عند الطعن عليك بأني ناقل غير ملتزم الصحة.

فأنشدك بالله أتنجو من الطعن بمثل هذه الحركة، أتحل لك مثل هذه السرقة، أيجوز لك مثل هذه المفسدة، أيباح لك مثل هذه المغلطة، أما علمت عند مطالعة "كشف الظنون" والسرقة أنه لما حكم صاحب "الكشف" بموته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، كيف يصح قوله أنه صنّف "الحصن" في الفتنة التيمورية، فإن الأطفال الناظرين لـ "عجائب المقدور في أخبار تيمور" أيضًا يعلمون أن فتنته في تلك البلاد لم تكن في تلك الأزمنة، وهذا لا يشترط لعلمه فضل كبير، بل يطلع عليه كل ذي مسكة، وإن كان ذا باع قصير، فكيف لم تتنبه عليه، ولم تنبه عليه.

وما مثل تحريرك في أمثال هذا المقام إلا مثل ما حكى أن السلطان عالمكير حضر مجلس رجل اشتهر بالزهد والورع والكرامة، فقال له ذلك الرجل في أثناء مكالماته: قد

مضى في هذه الأمة سلطانان عظيمًا الشأن سكندر ذو القرنين ويزيد، فتبسم السلطان، وقال له بعض ندماءه لهذا الرجل مع قطع النظر عن الكشف والكرامة: مهارة تامة في الفنون التاريخية، فظهر بمنطقة جهله عند السلطان فمن دونه.

قلت في "إبراز الغي": السادس والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة ما معربه: أنه فرغ من تأليف "الحصن" يوم الأحد الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وهذا عجب من الأولين، فإنه لما كانت وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يصح إتمامه "الحصن" في السنة الحادية والتسعين وتسعمائة، ولعله ظنّ أنه صنّفه في قبره.

قال ناصرك المختفي: هذا تصحيف من الناسخ، فإنه كتب لفظ تسعمائة موضع سبعمائة، وبينهما من شبه الصورة ما لا يخفى.

أقول: فألبسه خلعة العزة، حيث اقتفى أثرك في كثرة الزلة، وأكرمه على حسب القدرة، حيث سعى في موافقة سيرته بسيرتك في شدة الغفلة.

قلت: في "إبراز الغي": السابع والأربعون: هذا يدل على أنه لم تتفق له مطالعة "الحصن" فضلا عن استفادة بركاته، فإن المؤلف بنفسه صرح في آخره أنه أتمّه سنة إحدى وتسعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفي: كلاهما غلطان، فإنه مد ظله طالعه واستفاد منه... إلخ.

أقول: هذا عجب عجيب، يتعجب منه كل لبيب، فإنك عصمك الله عن غفلتك لما حصلت لك مطالعة الحصن، والاستفادة منه، فلم حكمت بموته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فإن من مات في تلك السنة لا يمكن أن يتم تصنيفه سنة إحدى وتسعين وتسعمائة إلا أن يقال: إنه رصفه في رمثه، وألّفه في قبره. فأن تخلصتَ بأني قد كنت أعلم أنه أتم "الحصن" سنة إحدى وتسعين، وإنما أرّخت موته سنة أربع وثلاثين تقليدًا بصاحب "كشف الظنون". قيل لك: حاشاك عن ذلك ثم حاشاك، فإن مثل هذا التقليد مع مثل هذا العلم نوع من الجنون، وللجنون فنون.

وإن اعتذرت بأني كنت قد نسيته، وصاحب النسيان معذور.

قيل لك: إنما يكون معذورًا إذا صدر ذلك منه أحيانًا لا من تواتر عنه السهو والقصور، واللهو والفتور.

قلت في "إبراز الغيّ": الثامن والأربعون: ذكر بعد سطور عديدة أن "شرح الحصن" المسمّى بـ"مفتاح الحصن الحصين" شرح مفيد لمؤلفه، وفرغ منه سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة بعد تأليف "الحصن" بأربعين سنة، وهذا يفضي إلى العجب على العجب، فإنه لما ذكر سابقًا أنه فرغ من تأليف "الحصن" سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وأنه مات سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، فكيف يمكن فراغه من تأليف "شرح الحصن" بعد تأليف "الحصن" نحو أربعين سنة.

قال ناصرك المختفي: ما قال صاحب "الإتحاف" ههنا منقول عن "الكشف"، فما ورد إن ورد إنما يرد على صاحب "الكشف" لا على الناقل الغير الملتزم للصحة.

أقول: لا حول ولا قوّة إلا بالله من بلغت غفلته إلى هذا القدر حرم عليه التأليف ولو بقدر سطر، أما فهمت كون ما في "الكشف" غلطًا محضًا حيث يؤرّخ وفاته سنة أربع وثلاثين وسبعمائة، ثم يدعي أنه فرغ من تأليف "شرح حصنه" بعد تأليفه بنحو أربعين سنة سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة.

ولعمري هذا كله يعرفه البله والصبيان، فكيف بمن له علو شأن:

لا خير في مَحيا امرءٍ نَشْرُهُ كنشر ميّت بعد عشر نُبِش

قلت في "إبراز الغيّ": التاسع والأربعون: ذكر "در السحابة في وفيات الصحابة" لرضي الدين حسن بن محمد الصغاني، وأرّخ وفاته سنة خمس وستمائة، وهو غلط مخالف لما في "طبقات الحنفية" للكفوي، و"طبقات النجاة" و"سبحة المرجان" وغيرها أنه مات سنة خمسين وستمائة.

قال ناصرك المختفي: هذا قطعا من الناسخ.

أقول: فعليك أن تصلح المنسوخ وتزجر الناسخ، وأنشد عنده ناصحًا وزاجرًا ما ينسب إلى علي المرتضى -رحمه الله وارتضى-:

يا موثر الدنيا على دينه والتَّائهِ الحيران في قصده
أصبحت ترجو الخلد فيها أبرز ناب الموت عن حده
هيهات إن الموت ذو أسهم من يَرْمِه يوما بها يُرْدِهِ

قلت في "إبراز الغيّ": الخمسون: ذكر دقائق الأخبار لمحمد بن سلامة أبو عبد الله القضاعي، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وهو مخالف لما أرّخ به وفاته عند

ذكر الأمالي أنه توفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

قال ناصرك المختفي: قد عرفت سابقًا أن ما ذكر عند الأمالي سهو من الناسخ.

أقول: فقبّل يد الناسخ وقدمه، وعظّم مسلك وقلمه.

قلت في "إبراز الغي": الحادي والخمسون: ذكر سنن الدارقطني علي بن عمر الحافظ البغدادي، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانين وثمانمائة. وهذا أمر تضحك عليه الطلبة فضلا عن الكملة، فإن أهل العلم قاطبة يعلمون أن الدارقطني لم يدرك المائة التاسعة، بل ولا الثامنة ولا السابعة، ولا السادسة ولا الخامسة.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا مطابق في "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: أن هذا الشيء عجاب بلا شك وارتياب لا يتفوه به إلا من لا يميّز بين القشر واللّباب، والجسر والحُباب، والنقمة والثواب، والرحمة والعذاب والباطل والصواب، والصحيح والخراب، ومن لا يؤمن بأن الكل أعظم من الجزء قطعًا مستندًا بأن ذنب الطاوس أعظم منه يقينًا، ومن لا يبالي باجتماع المثلين، ويجوز ارتفاع الأمان عن الحس من البين، ولا من لا يقطع بشيء وإن كان ذائعًا، ولا يعرف بطلان شيء وإن كان شائعًا، ومن لا امتياز له بالفرق بين الضائع والذائع، والحُلوّ والمالح، والصالح والطالح، والمزيل والقالع، والمخلوط والناصع، والعاذل والناصح، والآدمي والناضح، والخفي والواضح، والكاذب والواقع، والطبيب والجادع، ومن لا مُسكة له، ولا درية له، ولا فهم له، ولا علم له ولا وقاية له، ولا دراية له، ومن لم يجالس أهل العلم، ولم يوانس أهل الفهم، ولم يتأهل لترصيف الفوائد النفيسة، ولم يتوغّل في تحصيل الفرائد اللطيفة.

وذلك لأن العلماء بأجمعهم والفضلاء بأسرهم يعلمون علما ضروريا بطلان إدراك الدارقطني المائة الخامسة فما بعدها كعلمهم بأن أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وغيرهم من الصحابة لم يدركوا المائة العاشرة، وبأن أبا حنيفة والشافعي وأحمد ومالكًا لم يدركوا المائة الثامنة، وبأن ذا القرنين ولقمان الحكيم لم يدركَا زمان بعثة خاتم الأنبياء، وبأن آدم أبا البشر سيد الأصفياء لم يدرك زمان غوث الثقلين وغيره من الأولياء، وبأن طوفان نوح لم يكن في زمان أصحاب الفيل، وبأن الإمام الغزالي مؤلف "إحياء العلوم" لم يكن في زمان الخليل، وبأن البخاري ومسلمًا وأبا داود والترمذي وابن ماجة

والنسائى وغيرهم من أصحاب الكتب المعتبرة لم يدركوا الفتنة التيمورية، وبأن ابن حجر العسقلانى والمكى والعينى والسيوطى والسخاوى والقسطلانى والبلقينى والتفهنى والناصر اللقانى وغيرهم ممن نحا نحوهم لم يدركوا فتنة الهند الداهية إلى غير ذلك من الأمور الضرورية القطعية، فهل يباح لعاقل وعالم غير غافل ولا نائم أن يحكم بموت الدارقطنى فى المائة التاسعة ثم يجعل نفسه غير ملتزم الصحة، ويبرئ ذمته بالحوالة إلى غيره ممن زل قدمه وضلّ قلمه.

أما علم أن التقليد فى مثل هذا الباطل من شأن الغافل، أما فهم أن مثل هذا حرام على الفاضل، وإن استحسنه الجاهل، أما أن له أن يتنبه لبطلانه، أما حان له أن ينبّه على خسرانه، أما تذكر عند تأليفه ما يرتدع به عن مثل هذا الصنع، وينزجر عن هذا القبح، أما عقل أن نقل مثل هذه الأباطيل قلب لموضوع التاريخ، وتضليل لا نفع فيه، ولا هدى لسواء السبيل، ولعمرى من بلغت مساهلاته إلى هذه المرتبة حرم الانتفاع بمكاتباته بالمرّة، وإن كان ذا دعوى عريضة ذا مرّة وسطوة وقوة.

عقله عقل طائر وهو فى خلقة الجمل

قلت فى "إبراز الغىّ": الثانى والخمسون: ذكر "شرح حديث الأربعين" للبركلى الرومى، وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين أنه مات سنة ستين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى "الكشف" ههنا من نسختى "الكشف"، وأما ما ذكر عند ذكر الأربعين فمطابق للـ"كشف" المطبوع بمصر، والناقل برىء عن الاعتراض.

أقول: كلا بل يؤاخذ بأنه كيف ترك ما لزم عليه بالافتراض من التمييز بين السكين والمقراض، وكيف نزل عن منصبه من الامتياز بين ابن لَبون وابن مخاض، وكيف جوّز نقل أقوال متخالفة فيها مردود وذو انتقاض، وكيف قلّب موضوع الأمور التاريخية من الاطلاع على الوقائع الواقعية من غير ريب وانقباض، وكيف تحمل الانتحال المنكر عن الكشف من دون الكشف والاهتمام بالتنقيح والانتهاض، وكيف لم يسلك مسلك أمثاله من العلماء وأقرانه من العقلاء بطرح القول المردود واختيار المرتاض، وكيف هجر الاقتصار على الصّحاح والقول الصُراح لئلا يُعد من الرُفاض.

إذا حججت بمال أصله دنس فما حججت ولكن حَجَّت العير

ما كل من حج بيتَ الله مبرور ما يقبل الله إلا كل طيبة

هذا كله إذا كان عالـمًا عاقلا فاضلا، كاملا يافعًا نافعًا، جامعًا رافعًا مدرّسًا، مصنّفًا معلّمًا مرصفًا، موسومًا بالماهر والنبّاض، وأما إن كان غافلا جاهلا، حائمًا نائمًا، يابسًا عابسًا، مشاجرًا مكابرًا، كاسدًا عاندًا، ماجنًا ماحيًا، ساهيًا لاهيًا، هائمًا ناسيًا، فاترًا قاصرًا، ساقطًا غالطًا، متروكًا مهجورًا، مفروكًا مدحورًا، فهو خارج عند العلماء عن عداد العقلاء، ومقرو فى حقه وفى حق أمثاله: ﴿صُمٌّ بُكمٌ عُمىٌ فَهُم لا يرجعُونَ﴾ ﴿فَذَرهُم فِي طُغيَانِهِم يَعمَهُونَ﴾.

لكل داء دواء يستطب به إلا الحماقة أعيت من يداويها

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والخمسون: ذكر شرح حديث عبادة للشيخ ابن أبى جمرة وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعين وستمائة، وهذا مخالف لما أرّخ به جمع من المعتبرين.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر مطابق لنسختى "الكشف".

أقول: هذا لا يفيد شيئًا من "الفتح" و"الكشف".

قلت فى "إبراز الغى": الرابع والخمسون: ذكر من شروح "شفاء عياض" شرح أبى ذر أحمد بن إبراهيم الحلبى، المتوفى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح فى نفسه معارض، بما أرخه به عند ذكر شراح "صحيح البخارى": أنه مات سنة إحدى وأربعين وثمانمائة.

قال ناصرك المختفى: عدم صحته فى نفسه غير مسلّمة كما مرّ منا ذكره.

أقول: قد مرّ منا ما يتعلق بهذا المقام، فتذكر.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس والخمسون: ذكر من شراح الشفاء كمال الدين محمد بن أبى شريف القدسى، المتوفى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة، وهذا ليس بصحيح، فقد ذكر ترجمته مطولة تلميذه مجير الدين الحنبلى القدسى فى "الإنس الجليل فى تاريخ القدس والخليل"، وأرّخ تاريخ ولادته سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة... إلخ.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى هذا المقام فى "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شئ.

أقول: بل يرد عليه أنه ترك مسلك العالمين النافعين، واختار طريق الجاهلين

الغافلين، وقد ذكر السخاوى فى "الضوء اللامع" لابن أبى شريف المذكور ترجمة طويلة، وكذا مؤرخ دمشق صاحب "الإنس الجليل"، كما نقلت عبارته فى "إبراز الغىّ"، وصاحب "النور السافر عن أخبار القرن العاشر" وغيرهم، وكلهم قد أجمعوا على أنه ولد سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة، ونص صاحب "النور" وبعض تلامذة السخاوى فى هوامش "الضوء" وصاحب "الكشف" فى مواضع من كتابه وغيرهم على أنه مات سنة ست أو خمس وتسعمائة، وبالجملة اتفقوا على أنه لم يدرك العشرة الثانية من المائة العاشرة، فضلا عن ما بعدها، فالقول بكون موته فى العشرة السادسة منها باطل قطعًا عند من أوتى ممارسة بكتب التواريخ وفهمًا، ولا ينجو عالم من كونه مطعونًا بتقليد صاحب "الكشف" فى كل شىء وإن كان منقوصًا ومفتونًا.

قلت فى "إبراز الغىّ": السادس والخمسون: ذكر من شروح "الشفاء" شرح أبى عبد الله أحمد بن محمد بن مرزوق التلمسانى المالكى، المتوفى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة. وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر شروح "صحيح البخارى"، وشراح العلامة أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق التلمسانى المالكى شارح "البردة"، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى الموضعين مطابق للكشف فى الموضعين، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شىء.

أقول: بل يرد عليه أنك لما كنت غير موصوف بالحفظ والتنقيح، وغير قادر على الامتياز بين الباطل والصحيح، ولا لك ممارسة بالتراجم، ولا مناسبة بالمعالم، فلم أتعبتَ قلمك، ولم أدخلت قدمك فى هذه الطرق النظيفة التى لا يستحق أن يدخل فيها إلا الموصوف بالمهارة اللطيفة، فإن من لا مهارة له فى علم لا يحل له أن يصنف فيه شيئًا، أو يرصف شيئًا، إلا أن يلتزم التسديد والتحقيق، ويفرق بين العدو والرفيق، ولم قلبت فائدة التاريخ، فإن الغرض الأصلى منه الاطلاع على الأمور النفس الأمرية، والأحوال الواقعية، والوقوف على وفيات العلماء والكبراء ومواليدهم، ودرجاتهم ومراتبهم على ما اتصفوا به فى أزمنتهم ليأمن العاقل من إقامة العالم مقام الجاهل، ولا ينزل الأعلى إلى الأدنى، ولا يصعد بالأدنى إلى الأعلى، وليحترز به عن الخطأ فى نقل الأقوال والأحوال، وهذا كله مفقود فى تصانيف أمثالك، بل انعكس الأمر فى كل ذلك.

فإن قال: إني منقح ومسدّد، قيل له: فما بالك تصنع صنع غير المنقح والمسدد، حيث تقلد صاحب "الكشف" كتقليد البصير، ولا تريد إحقاق الحق، بل مجرد التشهير والتكثير، ولا تعلم غثّ الكشف من سمينه، ولا صحيحه من خطأه، ولا باطله من صوابه، ولا تقف على التعارض الواقع والتناقض اللائح، فمالك خرزت بيدك، وتربتَ يمينك.

فيا للعجب من مؤلف يتصدى لجمع تراجم العلماء كجمع الجهلاء، ويجعل من مائة ميتًا فى مائة أخرى، ويبلغ فى هذا إلى الغاية القصوى، ومع ذلك يدعى أنه مجدد الدين على رأس هذه المائة، وأنه سيد الفئة رئيس كل ثقة.

يا أيها الراقد كم ترقد قم يا حبيبى قد دنا الموعد

قلت فى "إبراز الغى": السابع والخمسون: ذكر من شروح "شمائل الترمذى" شرح على القارى، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف. وهذا مخالف لما أرخه به عند ذكر شراح أربعين النووى أنه مات سنة أربع وأربعين وألف.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى هذا المقام فى نسختى "الكشف"، والناقل غير ملتزم الصحة، وأما ما ذكر عند ذكر شراح "الأربعين" من أنه توفى سنة أربع وأربعين، فمطابق للكشف أيضًا فى ذلك المقام، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شىء.

أقول: بل ترد عليه أشياء لا شىء، فيقال: لم تلتزم الصحة كما هو الواجب على الثقة، ولم لا تنبهت على مناقضات صاحب "الكشف"، ولم قلدته من غير فتح وكشف، ولم لا راجعت عند الانتحال من الكشف غيره من كتب أرباب النقد والكشف، ولم اخترت فعل أرباب المسخ والخسف، وعملت عمل أرباب الفسخ والقذف من التحدث بكل ما سمع، والتجنب بكل ما سُمِع، وقد عرفناك غير مرة أن ما فى "الكشف" فى الموضعين من موت القارى سنة أربع وأربعين وسنة ست عشرة باطلا بلا شبهة، فلا ينفعك تقليده فى مثل هذه المزخرفة. ع

إن اللبيب إذا تفرق أمره فتق الأمور مناظرًا ومشاورًا
وأخو الجهالة يستبدّ برأيه فتراه يعتسف الأمور مخاطرًا

قلت فى "إبراز الغى": الثامن والخمسون: ذكر شهاب الأخبار للقاضى أبى عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن حكمون القضاعى، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين

وأربعمائة. وهذا مخالف لما أرّخه به عند ذكر أمالى القضاعى أنه مات سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا موافق لما فى نسختى "الكشف" فى هذا المقام، وأما ما ذكر عند ذكر الأمالى فقد عرفت أنه سهو من الناسخ.

أقول: فعليك أن تجزيه جزاء الكلاب الغاويات إن لم يتب من مثل هذه العادات، وأصلح ما نسخه لك، وأزل عنه الخرافات، وقل له:

يا من يرى باطن اعتقادى ومنتهى الأمر فى فوادى
أصلح فساد الأمور منى ولا تدع موضع فساد

قلت فى "إبراز الغىّ": التاسع والخمسون: ذكر "صفوة الزبد" لابن الجوزى، وأرّخ وفاته سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وهذا مخالف لما أرّخه عند ذكر التحقيق أنه توفى سنة تسع وتسعين.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى هذا المقام مطابق لما فى "الكشف" فى المطبوع بمصر فى هذا المحل، وأما ما ذكر عند ذكر التحقيق فسهو من الناسخ.

أقول: فازجر الناسخ الجرىء على الزلات، وامحُ عن كتبك السقطات لئلا تؤخذ بجريمة غيرك، وتنسب إليك زلة السائر بسيرك، وانشد عنده شاكيًا باكيًا ما أنشده ابن عربى فى محاضراته ومسامراته:

فقلت لُمْ نفسك أنت الذى ألبستنى الضراء والبؤساء
حتى تحيرت وحيّرتنى بئس الذى فعلته بئسًا

قلت فى "الإبراز": الستون: ذكر "الطريقة المحمدية" للبركلى: وأرّخ وفاته سنة إحدى وثمانين وتسعمائة. وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر الأربعين أنه توفى سنة ستين وتسعمائة.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى هذا المقام من نسختى "الكشف"، وأما ما ذكر عند ذكر "الأربعين" فهو مطابق لـ"كشف" المطبوع بمصر فى ذلك المقام، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شىء.

أقول: بل يرد عليه أنه كيف لم يلتزم الصحة، وخرق إجماع علماء الأمة، وسلك مسلكا لا سلكه أهل السنة، ومشى طريقًا لا يمشى عليه من له أدنى مسكة، وكيف اختار

تقليد مثل هذا الكتاب تقليدًا جامدًا، وسعى فى الانتحال عنه جاهدا، ولم يبال بنقل ما فيه صحيحًا، أو فاسدًا، أو كاسدًا، وكيف لم يتنبه على ما يتنبه عليه العالم، ولم ينبه على ما ينبه عليه الجازم.

قلت فى "إبراز الغى": الحادى والستون: ذكر "عارضة الأحوذى" لأبى بكر ابن العربى، وأرّخ وفاته سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر جامع الترمذى أنه مات سنة ست وأربعين وخمسمائة غير صحيح فى نفسه أيضًا.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا سهو من الناسخ.

أقول: فاعزله عن عهدة النسخ، كيلا يجعل كتبك موصوفة بالمسخ.

قلت فى "إبراز الغى": الثانى والستون: ذكر عند ذكر "علوم الحديث" لابن الصلاح أنه اختصره العماد بن كثير، وأرّخ وفاته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذا مخالف لما مرّ منه عند ذكر "جامع المسانيد" أنه توفى سنة أربع وتسعين وستمائة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا هو المذكور فى نسختى "الكشف" فى هذا المقام، وأما ما ذكر عند ذكر "جامع المسانيد" فمطابق لـ"كشف" المطبوع فى ذلك المقام، كما عرفت سابقًا، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شىء.

أقول: بل يرد عليه غير شىء من أنه كيف اتبع ما فى "الكشف" من غير التنقيح، وكيف قلده من دون الامتياز بين النجيح وغير النجيح، وكيف لم يتيسر له علم ما هو خطأ قطعًا، وكيف لم يتبصر فى ما هو صواب وما هو غلط يقينًا قينا، وكيف شمّر ذيله لترصيف الكتب، وهو أمر جليل الخطب من غير أن يتأهل له، وكيف قصد جمع الجموع من غير تيقظ ونصوح، وكيف نسى ما قدمت أيديه، وسهى ما أبداه وما يبديه، وكيف لم يكتفِ على المنقّح، ولم يقتصر على المجّح والمرصّع، كما هو شأن أرباب الفضل والنفع اللازم عليهم تطهير ذيلهم من الوسخ والنقع.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والستون: ذكر عوالى أحاديث الليث بن سعد وأنه خرجه الشيخ قاسم بن قطلوبغا، وأرّخ وفاته سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهذا معارض لما ذكره عند ذكر "تحفة الأحياء": أنه مات سنة تسع وتسعين.

قال ناصرك المختفى: هذا مطابق لما فى نسختى "الكشف"، وأما ما ذكر عند "تحفة الأحياء" فهو من الناسخ.

أقول: هذا لا يرفع عنك الذمامة، ولا يدفع منك الملامة، وإنما مثله كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابلٌ فتركه صلدا، واستحق الناصر ومن معه بمثل هذا بأن يخاطب يقول ربه: ﴿لَقَد جِئتُم شَيئًا إِدًّا تَكَادُ السَّماوَاتِ يَتَفَطَّرنَ مِنهُ وَتَنشَقّ الأَرضُ وَتَخِرّ الجِبَالُ هَدًّا﴾.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع والستون: ذكر "الفائق فى غريب الحديث" للعلامة الزمخشرى، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهذا مخالف بما أرخه عند ذكر تخريج أحاديث "الكشف" أنه مات سنة ثمان وعشرين.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى هذا المقام مطابق لما فى "الكشف" المطبوع بمصر، وما ذكر عند ذكر تخريج أحاديث "الكشاف" مطابق للـ"كشف" المطبوع بمصر أيضًا فى ذلك المقام.

أقول: ما ذا تفيد المطابقة عند ظهور التناقض البيّن، والتعارض المبين، ونقل الأقوال المتخالفة من دون التنبيه والتنبه ليس بأمر هيّن.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس والستون: ذكر فرائد القلائد على أحاديث "شرح العقائد" لعلى القارى، وقال إنه قال فى آخره: قد وقع الفراغ من تسويده فى الحرم الشريف المكى فى شهر صفر عام ثمان وخمسين بعد الألف -انتهى-.

وهذا عجيب جدًا، أما أولا فلأنه لا وجود لهذه العبارة التى ذكرها فى آخر الفرائد، وأما ثانيًا فلأنه أرّخ وفاة القارى فى الحطة و"الإتحاف" تارة بسنة أربع وأربعين وألف، وتارة سنة ست عشرة وألف، فهلا تنبّه على أنه لما مات فى تلك السنة كيف ختم الفرائد فى تلك السنة.

قال ناصرك المختفى: قد اطلعت على مجموعة رسائل القارى، وبلغنى أن القارى كتبها بنفسه، فوجدت فيها فرائد القلائد، ورأيت فى آخرها مكتوبًا: قد وقع الفراغ من تسويده بعون الله فى شهر صفر عام ثمان وخمسين بعد الألف، وعنه نقل صاحب "الإتحاف"، وسياق هذه العبارة دال على أنه من المؤلف.

أقول: فيه كلام من وجوه:

الأول: أنه لا اعتبار بما بلغك من غير سند ما لم يكن المبلغ موسومًا بـ"المعتمد"، فإن مجرد البلاغ لا يعتمد عليه أهل العلم والإبلاغ.

الثاني : أنه لما بلغك ذلك ، وأعقدت عليه فى ذلك ، فلم أرّخت وفاته تارة بأربع عشرة ، وتارة بست عشرة ، وتارة بأربع وأربعين ، أما علمت أنه كيف يتصور موته فى تلك السنين مع ختمه بعض رسائله عام ثمان وخمسين ، إلا أن تختار أنه مات بموتات عديدة ، أو أنه ختم الفرائد فى تربته الشريفة ، وأرسل إلى بهوفال من قبره تلك المجموعة .

الثالث : أن التصريحات النقلية من جملة الفنون التاريخية نادية بأعلى النداء على أن القارى لم يدرك العشرة السادسة ، بل ولا الخامسة ولا الرابعة ولا الثالثة بعد الألف من هجرة سيد الأنبياء ، فمع ذلك لا يعتمد بالبلاغ المجرد ، إلا من هو غير معتبر ولا معتمد .

الرابع : أن هذا القول منك مع ما سبق منك يشبه صنيع من أخرج كتابًا منسوبًا إلى النبى ﷺ مع مواهير الصحابة منهم معاوية ، وذكر أنه كتب بخيبر ، فكشف العلماء عن كذبه المزور .

قال أبو العباس أحمد بن يوسف القرمانى فى كتابه "أخبار الدول وآثار الأُول" : اعلم أن علم التاريخ هو الإخبار عن الكائنات السابقة فى العالم والحادثات ، سواء عهد حالها أو تقادم ، فهو السبيل إلى معرفة أخبار من مضى من الأمم ، وكيف حل بالمعاند السخط والغضب ، فآل : أمره إلى التلف والعطب ، وكشف عورات الكاذبين وتمييز حال الصادقين ، ولا تخفى حكاية اليهود لما أظهروا كتابًا ، وزعموا أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر ، وفيه شهادة جماعة من الصحابة من كل قبيل ، فإذا هم قد كتبوا فيها شهادة سعد بن أبى وقاص[1] ومعاوية بن أبى سفيان ، فظهر بذلك كذبهم ، لأن فتح خيبر كانت سنة سبع ، وسعد مات يوم قريظة قبل خيبر ، ومعاوية إنما أسلم فى عام الفتح ، وأمثال ذلك أكثر من أن تحصر -انتهى كلامه- .

قلت فى "إبراز الغى" : السادس والستون : ذكر "كتاب الأشراف" للحافظ أبى بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر ، المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة ، وهذا مع كونه مخالفًا لما ذكره عند ذكر الأوسط فى السنن والإجماع لابن المنذر أنه توفى سنة تسع أو

(١) هكذا وجد فى النسخة المطبوعة بمصر ، وهو غلط ، والصحيح سعد بن معاذ ، فإنه الذى مات قبل خيبر ، وأما ابن وقاص فإنه بقى بعد النبى ﷺ إلى زمان ، وأدرك زمان محاربة صفين .

عشرة وثلاثمائة غير صحيح فى نفسه .

قال ناصرك المختفى : سقط من الناسخ لفظ أو .

وأقول : فانهر المُسقِط وشدّد عليه ، واكتب المُسقَط فى كتابك ليعتمد عليه .

قلت فى " إبراز الغىّ " : السابع والستون : ذكر المختلف والمؤتلف لعلاء الدين على بن عثمان الماردينى ، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة ، وهو مخالف لما أرّخه به عند ذكر " علوم الحديث " لابن الصلاح أنه مات خمسين وسبعمائة .

قال ناصرك المختفى : هذا سهو من الناسخ لشدة الشبه بين الخمس والخمسين .

أقول : فقل له ناصحًا وواعظًا قول المؤدب عند زلة المتأدب : أيها الناسخ الماسخ ! إلى متى هذه الغفلة ، إلى متى هذه الزلة ، إلى متى تذهب هذا المذهب ، وتشرب من هذا المشرب ، تمحو الحسنات ، وتُثبت السيئات ، ألا تخشى رقيبك ، أما تخاف حسيبك ، أما تعلم أن شدة الغفلة من صنيع الجهلة وتواتر الخطيئة ، موجب للبلية ، أأنت آمن من الحساب الشديد ، أم أنت مُغترّ بالوعد القديم والجديد ، غير ملتفت إلى الوعيد ، ما هذه السفاهة والسخافة ، ما هذه الجهالة والخرافة ، أما آنَ لك أن تفهم أن مثل هذه الزخرفة توصلك إلى مورد المأثمة ، ويُوقفك موقف مَندَمة ، ألا أنك تخطى وتكسب ، وكُل ذلك إلىّ ينسب :

الحر يأنف مما أنت تفعله تبًا لما جئته فى العُجم والعرب

فبك يتهم البرىء من الذنوب وبك يعاقب الخلّى من العيوب

أهذا جزاء ما أحسنت إليك ، أهذا عوض ما تفضلت إليك ، هلا اخترتَ محَجة الاهتداء ، هلا تجنبت عن الاعتداء ، هلا دفعت عنك حال الكتابة النوم والسِنة ، هلا نسخت فى اليقظة من أيام السَنَة ، هلا تأملت فى أن تتابع المناهى يلقبك باللاهى والساهى ، والناسى والقاسى ، والطاغى واللاغى ، والواشى والراشى ، والواهى والهاجى ، والماحى والجافى ، والعاصى والقاصى ، والعادى والعانى ، والغالى والخالى ، أأمنت من أن تؤاخذ بما يَصدر منك ، وتُعاقب بما اخترت منك ، ألم يقرع سمعك ما اشتهر على لسان غيرك : لكل فرعون موسى ولكل دجال عيسى ، ولكل فاحش مُسكت ، ولكل خصم مُنصت ، وأنه إذا جاء نهر الله بطل نهر عيسى ، ولا مقابلة لسَحرة فرعون مع عصا موسى ، فيا أيها الغافل الجاهل ! أنصحك والدين النصيحة ، دَع عنك هذه الخصلة

القبيحة، ولا تُلقِ نفسي ونفسك في الفضيحة، ولا تُهلك نفسي ونفسك بهذه الرزية، فإن لم تفعل ولن تفعل أجزيك جزاء سمنّار[1]، وإني قادر على ذلك بعون القادر المختار.

فإن اعتذر إليك ناسخك بعدما تنصحه بهذه الجمل الكافية، والكلم الشافية بأني بشر، وقد علم أن الخطأ والنسيان من لوازم البشر، فلا تقهر أيها الأمير! ولا تنهر، ولا تزجر ولا تكهر، فإني عبدٌ معتذر، وخير الموالي من قبل عذر المُقتصِر، فاقبل عذري، واعمل على قول النبي العربي، فقد ورد في السنة أن الخطأ والنسيان مرفوع عن هذه الأمة، فأجبه بأن توبتك تسقط ذنبك فيما بينك وبين ربّك، لا حَقّي على رقبتك، ورفع الخطأ والنسيان ليس معناه أنه يرفع العقاب والعقاب، والعتاب والضمان، إنما معناه دفع العصيان فيما بين كاسبة وبين الرحمن، أيها المتغافل المتساهل تصر على المزخرفات، وتوقعني في المهلكات، ثم تقوم تنصح لي، وتعلّمني وما اعتذرت به مردود، والمعتذر به مطرود، فإن كثرة الزلات ليست من شأن البشر، وإن كان مطلق الخطأ من لوازم البشر، فأنت وإن كنت في صورة البشر، لكنك أضل من الحمر والشر:

ولقد قتلتك بالهجاء فلم تمت ... إن الكلاب طويلة الأعمار

قلت في "إبراز الغي": الثامن والستون: ذكر مسند بقي بن مخلد القرطبي الحافظ، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة، وقال ما معربه: إن ابن حزم ذكر أنه روى في هذا المسند عن ألف وثلاثمائة صحابي، ورتّب على أبواب الفقه -انتهى-.

وهذا عجيب جدًّا، فإن ابن حزم من رجال المائة الرابعة والخامسة، فكيف لا يستبعد أن يصف ابن حزم مسند من مات في المائة الثامنة على ما ذكره، وقد ذكر اليافعي وغيره أن وفاة بقي سنة ست وسبعين ومائتين.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول من الكشف، وراجعته فوجدت في "الكشف" المطبوع بمصر هكذا.

أقول: أيها المتوشّح بالولاية المترشّح للرعاية! لا زلت في حماية محفوظا من

---

(١) كان سنمّار هذا رجلا بنّاءً، فبنى للنعمان بن المنذر الخورنق، وهو قصر لا مثل له بالكوفة، فأعجبه وكره أن يبني مثله لغيره، فقعد النعمان في أعلاه واستدعى سنمّارا، وأخذ يحدثه وغمز بعض خدامه أن يدفعه من أعلاه، فسقط فمات، كذا في كتاب المحاضرات لابن عربي.

جناية، ما ذا تفيدك هذه النصرة، وكيف تزيل عنك الكربة، فإن المحدثين والمؤرخين كافة متفقون على أن بقى بن مخلد لم يدرك المائة الثامنة، بل ولا السابعة، ولا السادسة ولا الخامسة ولا الرابعة، وأهل العلم قاطبة مجمعون على أنه مات فى المائة الثالثة، والعلم بهذا عند الممارسين بكتب الحديث من جملة القطعيات، بل من أجلى البديهيات، لا سيما عند من جمع بين مهارة التاريخ ومهارة دفاتر الحديث، والجهل بهذا لا يتصف به إلا من هو ذو جهالة فاضحة وبطالبة راسخة ردىء خبيث، فالعجب كل العجب كيف خفى عليك هذا مع دعواك بالمهارة فى هذا وذا، هب أنك قلدت فى ذلك "الكشف" المطبوع بمصر مع مخالفته للمطبوع بلندن، لكن لا ينحّيك مثل هذا عن المحن، فإن مثل هذا التقليد هو الذى حكم العلماء بكونه ممنوعًا ومحرمًا، وأفتى الفضلاء بكونه يقارب شركا وكفرا، وهو الذى استند به من قال: ﴿إنّا وَجَدنَا آبَاءَنَا عَلى أمّة وإنّا عَلى آثَارِهِم مّهتَدُونَ﴾، وقيل فى جوابه: ﴿أو لَو كَانَ آبَاءُهُم لا يَعقِلُونَ شَيئًا ولا يَهتَدُونَ﴾.

والذى شرع المناسك للناسك، وأرشد السالك فى الليل الحالك، هذه المعذرة مستحقة؛ لأن يقال: فيها مؤنتها كثيرة، ومعونتها يسيرة، ويدها خرقاء، وفتنتها صمّاء، وعريكتها خشناء، وليلتُها أليَلاء، أرأيت لو وجدت فى "كشف الظنون" أن أبا حنيفة مات سنة ثمان وتسعين وتسعمائة، وأن سفيان الثورى مات سنة عشرين وثمانمائة، وأن مالك بن أنس مات يوم مات أنس رضى الله عنه عام ثلاثين وأربعمائة، وأن الشافعى مات يوم مات الرافعى عام تسعين وأربعمائة، وأن أحمد بن حنبل مات يوم مات أبو الفضل عام أربعين وستمائة، وأن ابن حجر العسقلانى مات سنة خمس وسبعين وتسعمائة، وأن شيخه العراقي مات سنة ثلاثمائة، وأن الجزرى مؤلف "الحصن" مات سنة تسعين بعد ثلاثمائة، وأن معاوية بن أبى سفيان مات سنة خمسين وخمسمائة، وأن ابنه يزيد مات يوم مات الإمام الرازى سنة ستين وستمائة، وأن عمر بن عبد العزيز مات سنة خمسين وأربعمائة، إلى غير ذلك من الأغلوطات المضحكة، والمزخرفات المعجبة، أنقلت كل ذلك من غير فهم ودويّة، وبرأت عهدتك بأنى منتحل غير ملتزم الصحة.

ولعمرى من بلغ فى التقليد هذا المبلغ، ضحك عليه كل من له عقل، وإن لم يكن من أهل الفضل، ولا ممن احتلم وبلغ، ويُقرأ فى حقه وشأنه كلام أفصح وأبلغ:

تساوى لديه الحصا والنُّضار ... وما يستوى الحق والباطل

قلت في "إبراز الغي": التاسع والستون: ذكر من شروح "المشكاة" شرح علي القاري، وأرّخ وفاته سنة أربعة عشر بعد الألف. وهذا مخالف بما ذكره سابقًا أنه مات سنة أربع وأربعين، وبما ذكره في موضع آخر أنه مات سنة ست عشرة، وبما ذكره سابقًا أنه أتم فرائد القلائد عام ثمان وخمسين وألف.

قال ناصرك المختفي: ما ذكر ههنا هو المذكور في هذا المقام من نسختي "الكشف".

أقول: هذا عذر بارد، لا يرتضي به إلا الشارد، فإنه لا ينفع الإيراد الوارد، فلا يكتفي به إلا المارد، فإن مجرد تقليد من تعارضت كلماته، وتناقضت تحريراته ليس من شأن الناقدالراشد، والماجد الراصد، إنما هو من شأن العاند الكاسد، والفاسد الحاسد.

قلت في "إبراز الغي": السبعون: ذكر من شراح "المصابيح" قرة بن يعقوب بن إدريس القرماني، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، وفيه أنه ليس هو قرة بن يعقوب، بل هو يعقوب بن إدريس المشتهر بـ"قرة يعقوب".

قال ناصرك المختفي: هذا سهو من الناسخ.

أقول: فانصح له نصحًا بالغًا ولئلا يلحس تأليفك والغا، ولا يكن لتصنيفك بالمحو صابغا، ولا يصر على ما فعله صائغًا، ولا تؤخذ بحريمة غيرك إن كان عذرك صادقا وسائغا.

إذا خان الأمير وكاتباه	وقاضي الأرض داهَن في القضاء
فويل ثم ويل ثم ويل	لقاضي الأرض من قاضي السماء

قلت في "إبراز الغي": الحادي والسبعون: ذكر مسند ابن أبي شيبة وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا خطأ فاحش، فإن وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، كما ذكره اليافعي... إلخ.

قال ناصرك المختفي: ما ذكره صاحب "الإتحاف" ههنا مطابق لـ"كشف" المطبوع بمصر، والناقل النَّير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: حاشاك الله عن هذا الوصف الموجب للأسف، وبعّدك عن هذا الكشف المنجر إلى التلف، ما ذا يفيد القول في مثل هذه الأمثلة المشتملة على الخطيئات المعضلة بأنك لست بملتزم الصحة. بل لو تأملت لعلمت أن هذه النصرة موجبة للمضرة، فإن

مجرد الانتحال من دون نظر إلى صحة المقال، ولا توجهٍ إلى جلية الحال وتكثير السواد بما قيل، أو يقال من دون الاهتمام بتميز الحق من الضلال، وتوصيف الرسائل من غير الفرق بين الجامد والسيّال، والممكن والمحال أمر لا يختاره أهل الفضل والكمال، بل لا يستحنه إلا أصحاب النكال الغافلون عن ما فيه من الإثم والوبال، ومالهم فى الدارين من ناصر، ولا والٍ، وإن هو إلا حرفة أصحاب الفساد مخربى البلاد والعباد، وأرباب الرقاد، والغافلين عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ ولا أظنّك بجمعك الأمر يدًا للانتفاع، وقاصدًا للامتاع والاستمتاع، كما هو شأن أرباب العلم باسطى الذراع إلى الألماع، فمثلك يبعد عنه مثل هذه الخصلة، يعنى أنك لست بملتزم الصحة، وإن سلمنا ذلك، لكن لا مناص من العجب فيما هنالك، حيث خفى عليك ما لا يخفى على طلبة العلم من ذوى النُهى، فإن طلبة العلم الذين يقرأون "صحيح البخارى" و"مسلم" وكتب السنن الأربعة فضلا عن غيرها من كتب الحديث المشتهرة يعلمون علما كعلم المعلومات القطعية أن ابن أبى شيبة لم يدرك المائة الرابعة، ومن رزق منهم مطالعة مصنف ابن أبى شيبة بلغ علمه بذلك إلى مرتبة الضرورة، فمن خفى عليه مثل هذا الذى لا يخفى على الآحاد، كيف يستأهل لتسويد القرطاس بالسواد، وما أحسن قول المتنبّى فى ديوانه فى بعض مراثيه:

مازلتَ تدفع كل أمرٍ قادح — حتى أتى الأمر الذى لا يُدفع

قُبحا لوجهك يا زمان فإنه — وجه له من كل قبيح برقع

أبقيت أكذب كاذب أبقيته — وأخذت أصدق من يقول ويسمع

قلت فى "إبراز الغى": الثانى والسبعون: ذكر "مصنف ابن أبى شيبة" وأرّخ وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وهذا وإن كان صحيحًا فى نفسه، لكنه معارض بما ذكره عند ذكر المسند.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى هذا المقام فى "الكشف" المطبوع بمصر، وصاحب "الإتحاف" ناقل غير ملتزم الصحة.

أقول: انظر إلى ناصرك ما ذا يتفوه به فى حقك مرة بعد مرة، ويحكم عليك بأنك خارج عن دائرة أرباب النقد والعلم بالمرة.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث والسبعون: ذكر "وظائف النبى" لملا عبد الغنى بن

أحمد بن عبد القدوس الحنفى . وهذا خطأ من كاتبه فإن اسمه عبد النبى لا عبد الغنى .

قال ناصرك المختفى : الإيراد على صاحب "الإتحاف" مع الاعتراف بأنه خطأ من كاتبه بعيد عن الإنصاف .

أقول : المراد بالكاتب هو صاحب "الإتحاف" لا من سلك مسلكه فى تتابع الزلات من أرباب الاعتساف .

قلت فى "إبراز الغى" عند ذكر مسامحات صاحب "الإتحاف" فى كتابه "الحطة" : الرابع والسبعون : ذكر شراح "صحيح البخارى" أحمد بن محمد الخطابى ، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثمائة ، وهذا خطأ ، فإن وفاته كانت سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ، كما ذكره السمعانى فى "الأنساب" وابن خلكان والذهبى واليافعى وغيرهم .

قال ناصرك المختفى : صاحب "الإتحاف" ناقل عن "الكشف" ، وفى "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر شروح "صحيح البخارى" كما نقل ، والناقل الغير الملتزم الصحة لايرد عليه شىء .

أقول : بل يرد عليه إن كان جاهلا بأنّك لست بأهل لأن تُصنّف ، وتركب وتؤلّف ، ولا يجوز لك أن تحمل أعباء النقل الصَّرف من دون امتياز بين الباطل والصدق الصرف ، فإن الله خلق لكل فضيلة أهلا ، وخص بكل خصلة رجلا ، ولم يُبح للأدنى أن يسلك مسلك الأعلى ، ولا للواهى أن يجلس على مسند القاضى :

وما يستوى الرجلان رجل صحيحة وأخرى رمى فيها فشلّت

وإن كان عالمًا يقال له : لِمَ اخترتَ صنعة الجاهلين ، وخرقت إجماع العاقلين ، ولم تركت النصح النصيح ، واختيار القول الفصيح ، ولم سوّدت الأوراق من غير نظر إلى الخلاف والوفاق ، ولم أكثرت من النقل ، وإن كان باللغو والمهمل ، ولم اعتمدت على الكشف ، وما تنبهت على ما فيه من المسامحات والمغالطات تزيد على ألف .

وبالجملة فلا ينفع مثل هذا التقرير أبدًا ، ولا يترك التابع ولا المتبوع سُدى :

وما يستوى الثوبان ثوب به البلى وثوب بأيدى البائعين جديد

قلت فى "إبراز الغى" : الخامس والسبعون : ذكر من شراح "صحيح البخارى" فخر الإسلام البزدوى ، وأرّخ وفاته سنة أربع وثمانين وثمانمائة ، وهذا خطأ فاحش على ما مرّ ذكره .

قال ناصرك المختفى: هكذا فى هذا المقام فى "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: العجب كل العجب يا أبا العجب! جمدت فى التقليد، وأخطأت طرق السديد، وبلغت فى اتباع صاحب "الكشف" الى مرتبة عليا، وبالغت فى إطاعته مبالغة قصوى، بحيث لا تدرك ما تدركه الطلبة، ولا تشعر ما يشعر به من له أدنى مسكة، ولا تفرّق بين الدماغ والرقبة، ولا بين الرجل والمرأة، وتبالغ فى جمع كل ما وجدته فى "الكشف"، وإن علم ببطلانه جم غفير يزيد على الألف، وموت البزدوى فى المائة التاسعة ليس إلا كموت الإمام أبى حنيفة فى المائة الخامسة، وموت الشافعى فى الرابعة، وموت مالك فى المائة الثالثة، وموت أحمد بن حنبل فى السابعة، وموت غوث الثقلين فى المائة الثامنة، وموت ابن الجوزى فى العاشرة، وموت البخارى فى المائة الحادية عشر، وموت تلميذه مسلم فى المائة الثانية عشر، وموت أصحاب السنن الأربعة فى المائة الثالثة عشر، وإن شئت قلت: كإدراك سيدنا آدم زمان طوفان نوح، وإدراك بلعم زمان الغزوات النبوية والفتوح، وكإدراك بنى إسرائيل العهد الإبراهيمى، وإدراك إسرائيل العهد الموسوى، وكإدراك إدريس زمان موسى، وإدراك إلياس زمان عيسى، وقس على هذا كثيرًا من الجهالات والضلالات التى تنادى الطلبة فضلا عن المهرة البررة، بأنها من المكذوبات والمفتريات، وسقوطها من المقطوعات.

قد كنت أعذل فى السفاهة أهلها فأعجب لما تأتى به الأيام
فاليوم أعذرهم وأعلم إنما سبل الضلالة والهدى أقسام

قلت فى "إبراز الغى": السادس والسبعون: ذكر من شراحه ابن رجب الحنبلى وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهو أيضًا خطأ فاحش على ما مرّ ذكره.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى هذا المقام فى "الكشف" المطبوع بمصر، والناقل غير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول: بل يحكم عليه بإطباق العلماء واتفاق العقلاء بأن تصانيفه غير معتبرة، وتأليفه غير معتمدة، قد ارتفع الأمان عن ما فيها لاختلاطها، وعدم ارتباطها، وأنها غير مهذبة، ولا منقحة، غلبت مضرتها على نفعها، وكثر تخريبها على هدايتها.

قلت فى "إبراز الغى": السابع والسبعون: ذكر من شروح صحيح مسلم عليًا

القارى، وأرّخ وفاته سنة ست عشرة وألف، وهو مع كونه مخالفًا لما ذكره فى المقصد الثانى من "إتحاف النبلاء": أنه مات سنة أربع عشرة وألف، ولما ذكره فى موضع من المقصد الأول أنه مات سنة أربع وأربعين، ولما مرّ ذكره فيه أنه أتم بعض تأليفاته سنة ثمان وخمسين غير صحيح فى نفسه أيضًا على ما مرّ ذكره.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا منقول عن "الكشف" . . . إلخ.

أقول: ما ذا تفيد مطابقة "الكشف" فى هذه الأقوال المتناقضة، ما ذا ينفع تقليده فى أمثال هذه المقامات المتساقطة، أنصحك والدين النصيحة بالتجنب عن هذه الحركة الرديئة، وترك هذه العادة القبيحة، فكل عالم مسؤول عن رعيته، ومناقش فى علانيته وخبيته.

قلت فى "إبراز الغى": الثامن والسبعون: ذكر عند ذكر شروح صحيح مسلم وعلى مسلم كتاب لمحمد بن أحمد بن عباد الخلاطى الحنفى، المتوفى سنة تسع وسبعين ومائتين، وهذا خطأ فاحش، بل هو محمد بن عباد الخلاطى، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

قال ناصرك المختفى: قد أجيب عنه فى الشفاء من أنه سهو الناسخ.

أقول: فانصح له نصيحة بليغة، وازجره زجرة شديدة، وقل له: أيها الناسخ! أنت ناسخ أم ماسخ، أنت كاتب أم حاطب، أنت ضيعت كتبى، وخرّبت خطبى، وأهلكت صنعتى، وأفسدت حرِفتى، أنت ظلمتَ على نفسى، وكدّرت رقصى، وأزلت أُنسى بيّن لى، جنّى أنتَ أم إنسى، أذهبتَ بلذة العَيش، وابتليتنى بالحيرة والطيش، ايش هذا يا قُريش، ذلّلتنى فيما بين الجيش، وأنا من سادات قُريش، كتبتَ ما كتبتَ وقد نُسب كل ذلك إلىّ، وسطرت ما سطرت وقد أضيف كل ذلك إلىّ، أنتَ الذى جعلتنى مهمومًا ومغمومًا، ومعيوبًا ومعتوبًا، ومرجومًا ومشؤومًا، وبك صرتُ مُتّهمًا وملزمًا، ومهتمًا ومجرمًا، رُميتُ بشنارك، وأُوذيتُ بشفارك، تلهو وتسهو، وتلغو وتمحو، ولا تتيقظ من النوم، ولا تلحظ إلى ما رمانى به القوم:

رمانى الدهر بالازدراء حتى	فوادى فى غشاءٍ من نبالِ
فصرتُ إذا أصابتنى سهام	تكسّرت النِصال على النصال

أنشدك بالله والرحم أن تترك هذا الجُرم، واسبل على سجال الرحم، ولا تلقنى فى

الهمّ والغمّ"، إسمع منى هذا كسمع العاقل، لا كسمع الأصم، أيها المنشى! ما هذا تكتب وتغصى، ولا تتفكر فى جزاء المعاصى، ولا تتدبر ما يستحقه العاصى، ويستأهله الناشى ويوجبه القاسى، أنت تكتب حالة الصحو واليقظة، أم فى حالة النوم والغفلة، أتخمر عقلك بالعَجوز، فلا يحصل لك التنبيه والبروز، إشرب بولَ العجوز ليصح دماغك وتترك النشوز، ففيه شفاء من كل داء عيّاء، وداهية دُهياء، وتُب إلى الله، ثم إلىّ من هذا الذى اكتسبت بين يدىّ، واهجر هذه العادة السيئة، ولا تعُد إلى هذه الطريقة المقبحة، فإن لم تفعل، ولن تفعل، أسلّمك إلى أبى يحيى، وأشنعك بما لا تموت فيه ولا تحيى.

قلت فى "إبراز الغى": التاسع والسبعون: ذكر ابن الملقن من مختصرى "مسند أحمد"، وأرّخ وفاته سنة خمس وثمانمائة، وفيه ما فيه.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى "الكشف" عند ذكر "مسند أحمد"، والناقل غير الملتزم الصحة لا يرد عليه شىء.

أقول: بل يُردّ عليه ويُطعن عليه إن كان جاهلا غير ماهر، غافلا مشبهًا بعاثر، أنك غاصب لمنصب الغير كالبهيمة تنطِق بنطق الطير، فإن التأليف فى الفنون العلمية منصب شريف لا يستحقه إلا أصحاب المهارة العلمية، لا سيما فى الفنون النقلية والأمور التاريخية، فلا يحل لك السلوك فى هذه الطريقة ولا اختيار هذه الوظيفة، كما قال العراقى فى "ألفيته"، والسخاوى فى شرحه: وقد رأوا أى الأئمة من المحدثين وغيرهم كراهة الجمع والتأليف لذى تقصير عن بلوغ مرتبته، لأنه إما أن يتشاغل بما سبق به أو بما غيره أولى منه، أو بما لم يتأهل به بعد -انتهى-.

وقال السيوطى فى الدوران الفلكى مخاطبًا لابن الكركى: إنك تدعى منصب العلم غصبًا، لا قامت لك عليه حجة، ولا بانت لك فيه محجة -انتهى- وإنما منصبك أن تسأل أهل الذكر، وتستفيد من دفاتر المميزين بين اللباب والقِشر، وتلزم على نفسك حضور مجالس الفضلاء، والتحصيل من مآنس النبلاء، وتسكت عما لا تعلم، وتصمت عما لا تفهم، وما أحسن قول صالح اللخمى:

تعلّم إذا ما كنت لستَ بعالم ... فما العلم إلا عند أهل التعلم
تعلم فإن العلم أزين للفتى ... من الحلة الحسناء عند التكلم

ولا تظن أن فى تأليفك من غير مهارة نفعًا للخليقة، بل تيقنّ أن فيه ضررًا موصلا

إلى الضلالة العميقة، وإن كان عالمًا موصوفًا بالفاضل، وعاقلا موسومًا بـ "الكامل"، ويقال له: لم ترتكب أمرًا محرمًا، وتترك منصبًا معظمًا، وتجترئ على جمع الرطب واليابس، كجمع النائم والناعس، ولا تبالى بالانتحال عن "الكشف"، وإن كان مخالفًا لما اجتمعت عليه كلمات أرباب الشرف، أما قرع سمعك أن العالم مسؤول عما يكتبه قلمه، ومؤاخذ بما ترك التثبُّت قدمه، أما سمعت أنهم حجروا على جامع اليابس والرطب، كملُتقط الخَرق والحطب، وحرّموا عليه تأليفه إذا كان عاريا عن التنقيح، وأفتوا بأن تصنيفه ليس بلائق لأن يتلفت إليه أرباب الرأى النجيح، أما عرفت أن مثل هذا التقليد محرم عند علماء الدين، لا يجوّزه أحد من فضلاء الشرع المبين، ومثل هذا المقلد بين يدى المحقق مثل الضرير بين يدى البصير المحدِّق، وهو الذى يقال فى حقه أنه كالجمل المخشوش[1] له عمل مغشوش، قُصارى أمره اللوح المنقوش والتبرّد بالماء المرشوش، يقنع بظواهر الكلمات، ولا يعرف النور من الظلمات، يركض خيولَ الخيال فى ظلال الضلال، جل مقصوده التورّط فى بادية التنقّل، والتمرّط فى هاوية التجهّل.

قلت فى "إبراز الغى": الثمانون: ذكر فى الفصل الخامس من الباب الأول: اعلم أن الأئمة المجتهدين تفاوتوا فى الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة يقال: بلغت رواياته إلى سبعة عشر حديثًا. . . إلخ.

وهذا وإن كان مذكورًا فى "مقدمة ابن خلدون"، وأخذ كلامه ههنا بتمامه، ونقله برُمّته، لكنه قول مردود، والظاهر أنه ليس من ابن خلدون، بل من غلط الكتاب. . . إلخ.

قال ناصرك المختفى: لا نسلم بطلان هذا القول، ومن يدعى فعليه البيان.

أقول: على الخبير سقطتَ، وعن البصير سألتَ، ولستُ أنا بحمد الله ممن يدعى الدعاوى العريضة، وعند طلب الدليل عنه يسكت، ويتحير ويصمت، ويتبختر وينطق بالكلمات السخيفة. وإنى وإن كنت فرغت عن هذا فى مقدمة تعليقى المختصر المتعلق بـ "شرح الوقاية" المسمّى بـ "عمدة الرعاية" فقد ذكرت فيها أدلة كثيرة على بطلان هذه الجملة السخيفة، لكن لا علىّ أن أذكر نبذًا منه ههنا مع فوائد مفيدة كالدرر الفريدة،

---

(١) هو الذى يجعل فى أنفه خشاش بالكسر، وهو عود يجعل فى أنفه إذا كان صعبًا، ويشد فيه حبل لينتقاد.

يُحصّل الاستغناء، ويدفع عن خلق الله الشر والعَنا.

فاعلم أن الأمور التاريخية المندرجة فى الكتب التاريخية لابد أن توزن بميزان العقول، ولا يُسرع فى الرد والقبول، فلا يؤمن بكل ما فى دفاتر المؤرخين، وزبر الناقلين من غير تأمل وتفكر، وتذكر وتبصر، إلا الجَهول الغَفول المشبّه بمن ليس من ذوى العقول، ومن ليس له تعلق بالمعقول والمنقول، ومن ليس له إدراك الحاصل والمحصول.

وقد نبّه على ذلك ابن خلدون صاحب تلك الهفوة بنفسه فى مواضع من المقدمة، إذا انتقش هذا على صحيفة خاطرك، فاعرف أن لنا أدلة قطعية عقلية ونقلية على أن تلك الجملة وهى أن أبا حنيفة بلغت رواياته إلى سبعة عشر من الجمل الرديئة، والكلم الشقيّة، فهى كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار، أو كبنيان أسّس على شفا جُرف هار، وأنه لاشك فى كونها زلّة فاحشة وذِلّة فاضحة لا يصدّق بها أرباب الأفهام العالية، ولا يتردد فى بطلانها إلا أصحاب الأوهام الواهية:

وهل يستوى ودّ المقلد والذى　　له حجة فى حبه ودلائل

الدليل الأول: قول ابن خلدون نفسه فى موضع آخر من مقدمته: قد تقول بعض المتعصبين أن منهم من كان قليل البضاعة فى الحديث، ولا سبيل إلى هذا المعتقد فى كبار الأئمة، لأن الشريعة إنما تؤخذ من الكتاب والسنة، ومن كان قليل الحديث فيتعين عليه طلبه وروايته، والجدّ والتشمير فى ذلك ليأخذ عن أصول صحيحة، ويتلقى الأحكام عن صاحبها المبلغ لها، وإنما قلل منهم من قلل الرواية لأجل المطاعن التى تعتريه، والعلل التى تعرض فى طرقها -انتهى-.

وقوله: الإمام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدد فى شروط الرواية والتحمل، وضعف رواية الحديث اليقينى إذا عارضها الفعل النفسى، وقلت من أجل ذلك روايته، فقل حديث لا أنه ترك رواية الحديث عمدًا -انتهى-.

وقوله: يدل على أنه يعنى أبا حنيفة من كبار المجتهدين فى الحديث اعتماد مذهبه فيما بينهم والتعويل عليه واعتباره ردّا وقبولا، وأما غيره من المحدثين وهم الجمهور فتوسعوا فى الشروط، فكثر حديثهم، والكل عن اجتهاد، وقد توسع أصحابه من بعده فى الشروط، فكثرت رواياتهم، وروى الطحاوى فأكثر وكتب مسندًا -انتهى-.

فانظر هذه الكلمات لابن خلدون بالنظر المقرون بحسن الظنون، يظهر لك أن تلك

الكلمة الواقعة فى "مقدمة ابن خلدون" زلة قلمية من نفسه، أو نساخ كتابه، أو مهتممى طبعه، أو من دسائس المفتون، فإنه لو كان عنده أنه لم تبلغه إلا سبعة عشر من روايات صاحب الشرع المتين لما عدّه من كبار المجتهدين، ولما شهد بمهارته وعلوه فى الحديث، ولما ذكر العذر فى قلة رواياته الحديث.

الثانى: أن من طالع تصانيف تلامذة الإمام أبى حنيفة التى أسندوا الروايات فيها، وخرجوها بأسانيدها، ورووا فيها عن أبى حنيفة، كموطأ الإمام محمد وكتاب الحجج له، وكتاب الآثار له والسير له، وكتاب الخراج للقاضى أبى يوسف والأمالى له، وغير ذلك مما لا يعد وجد فيها الروايات عن الإمام عن أساتذته بسندهم إلى النبى ﷺ وأصحابه أزيد من مائة، بل مائتين، لا بل تزيد على ألف وألفين، فمع ذلك يقول بأن رواياته بلغت سبعة عشر، ليس إلا كالقول بأن روايات البخارى لم تصل إلى ستة عشر.

الثالث: أن من طالع تأليف ابن أبى شيبة والدارقطنى والحاكم والبيهقى وعبد الرزاق والطحاوى كـ"شرح معانى الآثار" له، ومشكل الآثار له، وغير ذلك من كتب النقاد، وجد فيها من روايات أبى حنيفة ما لا يعد بالأعداد، فمع ذلك التكلم بتلك الكلمة الكليلة ليس إلا كالتكلم بأن مسلمًا النيسابورى لم تبلغه إلا جملة قليلة.

الرابع: أن عهد الإمام أبى حنيفة كان آخر زمان الصحابة وأول زمان التابعين، بل هو معدود فى التابعين عند العلماء الناقدين، كما حققته فى رسالتى إقامة الحجة على أن الإكثار فى العبادة ليس ببدعة، وفى مقدمة "عمدة الرعاية"، وفى "إبراز الغى الواقع فى شفاء العى": وبسط فيه الكلام مع تنقيح المرام بعض أفاضل عصرى فى رسالته "نصرة المجتهدين برد هفوات غير المقلدين" جزاه الله عن سائر المسلمين، ومن المعلوم أن ذلك الزمان كان فيه جم غفير، وجمع كثير من علماء الشأن، وكان فيه العلم شابًا، ويشتغل برواية الأحاديث كل من فيه، شيخًا كان أو شابًا، حتى إن أطفال ذلك العصر كانوا أعلم وأوعى من فضلاء العصر، فمع ذلك القول بأنه لم تبلغه إلا سبعة عشر، لا يؤمن به إلا من عُجن طينه بالشرّ.

الخامس: أن المسائل الفرعية فى المعاملات والعبادات الشرعية التى نقلت عن أبى حنيفة، تزيد على آلاف بلا شبهة، كما لا يخفى على من تيسر له نظر كتب تلامذته، كالصحاح الستة، وهى الجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير، والسير الكبير،

والزيادات، والمبسوط وهى المسمّاة بـ "ظاهر الرواية"، و "كتاب الحجج" و "كتاب الآثار" و "الموطأ" كلها لمحمد الشيبانى، وكتصانيف أبى يوسف وحسن بن زياد اللؤلؤى وغيرهم، ومن المعلوم أن كلها ليست بمنصوصة فى القرآن، ولا تثبت بإجماع أرباب الشأن، وأكثرها مما لا مدخل فيه لاجتهاد المجتهدين، فلابد أن تبلغه الأحاديث الكثيرة والآثار الغفيرة ليصح منه نظم مسائل الدين، فلو لم تكن تبلغه من الأحاديث إلا جملة قليلة لما صح إفتاءه بهذه الفتاوى الجليلة.

السادس: أن المجتهدين والمحدثين، وسائر العلماء المعتمدين اتفقت كلماتهم على أن أبا حنيفة كان من المجتهدين، وأطبقت عباراتهم على أنه معدود فى المنتقدين، ولذلك ترى العلماء يذكرون قوله فى معرض أقوالهم، ويدرجون حاله فى أثناء أحوالهم، ويهتمون بآثاره رفعًا وقدحًا، ويعتنون بشأنه دفعًا وجرحًا، فمع ذلك القول بأنه لم تبلغه إلا سبعة عشر لا يتفوه به إلا من بدماغه الضرر، فإن من لا يبلغه إلا هذا المقدار، لا يكون له اعتبار، ولا يعد من زمرة أرباب الاجتهاد، ولا يلتفت إلى قوله عند ذكر أقوال أرباب الاعتماد.

السابع: أنهم قد وقع منهم على أنه من الفقهاء الاتفاق، ووصفوه بأجمعهم بفقيه أهل العراق، وعدوه من سادات أهل زمانه فى الفقه الشرعى، وأثبتوا له التبحر فى الاستنباط المرعى، ومن المعلوم أن رجلا لا يكون فقيهًا ما لم يكن مجتهدًا، ولا يكون مجتهدًا من لم تبلغه إلا سبعة عشر، فإذا التفوّه به ليس إلا من خرافات البشر.

الثامن: أنه قد ذكره أبو عبد الله الذهبى، وهو من أهل النقد التام باتفاق الأعلام فى كتابه "تذكرة الحفاظ" وعده من الحفاظ، وهكذا فعله غيره ممن رزق التبحر الشرعى، ولا يكون حافظ الحديث قط من لم تبلغه إلا سبعة عشر فقط.

التاسع: أنه ذكر جمع من المعتبرين أن شيوخ أبى حنيفة فى الحديث تبلغ إلى أربعة آلاف، وعدّ منهم المزّى فى تهذيب الكمال وغيره نحو سبعين شيخا بلا خلاف، فلو فرض أنه لم يرو عن كل شيخ منهم إلا الحديث الواحد لبلغ العدد إلى سبعين أو أربعة آلاف، وإن زاد فمع عدد زائد، فما معنى قوله: لم تبلغه إلا سبعة عشر، بل ليس التفوّه به إلا موجبًا للتلف بأيدى تسعة عشر.

العاشر: أنه لو لم تبلغه إلا سبعة عشر، لكان مهجورًا عند الأصغر والأكبر، ولما

حصلت له الشهرة كشهرة الأئمة.

فخُذ هذه العشرة الكاملة الوافية الكافلة، وآمِن بأن تلك الكلمة الخبيثة، قد كذبتها عبارات ابن خلدون بنفسه فى المقامات العديدة، وأنكرتها شهادة الوجود، وأبطلتها دلالة العقل الغير الحَسود، ونادت بكذبها دلالة الإجماع من النقاد، وأخبرت ببطلانها عبارات من به الاستناد، فمع هذا كله لا يشك فى بطلانها إلا العَنود الحَسود، ولا يتأمل فى كذبها إلا الكَنود، حامل رايات الجهل والرُقود، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا حنيفة، والله مُتمّ نوره ولو كرهت الفئة الكثيفة.

ولعلك تتفطن من ههنا أن تلك الكلمة البشعة فى شأن مثل هذا الإمام سيد الكملة لا يحل نقلها إلا للرد عليها، ولا يجوز السكوت عليها المنجر إلى فساد اعتقاد الأنام وسوء الظنّ بمثل هذا الإمام، فمن انتحلها ساكتا، وذكرها خافتا، فعليه إثمه مع إثم الأريسيين ممن يقلده ويشهّرها، ويؤذى روح الإمام ومقلديه الأحياء، ويفسد فى العالمين، وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون، ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون، وسيعلم الذين ظلموا أى منقلبٍ ينقلبون، فذرهم فى طغيانهم يعمهون.

قلت فى "إبراز الغى": الحادى والثمانون: وهو وما بعده مما فى "الإكسير" ذكر أسماء القرآن لابن القيم، وأرّخ وفاته سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ثم ذكر أمثال القرآن له، وأرّخ وفاته سنة أربع وخمسين، وهذه مناقضة واضحة.

قال ناصرك المختفى: هكذا فى "الكشف" المطبوع بمصر فى الموضعين، فلا يرد على صاحب "الإتحاف" شىء، فإنه ناقل محض.

أقول: عصمك الله عن هذه المُثلة المستوجب للمَثُلة المُولجة لموصوفها فى طائفة الجهلة المخرجة من اتصف بها عن جماعة الكملة. وعليك أن تسأل ناصرك ما ذا أراد بما به وصفك، فإن الناقل المحض قد يطلق على من كان غرضه مجرد النقل عن الغير، والسير حسب السير من دون التزام بتصحيحه واهتمام بتنقيحه، وقد يطلق على من كان غرضه مجرد النقش كنقش غيره، وتصوير شره وخيره من دون فهم معناه ومبناه، ومن غير إدراك للتعارض والتناقض، ومن غير تعرّف لما يتعرف بطلانه الطفل والأمّى، والخاصى والعامى.

أما الوصف الأول فهو وصف عالم لا ينتفع بعلمه، ولا ينفع بفضله، ولا غرض له بالتأليف إلا الرياء والسُمعة، ولا قصد له بالترصيف إلا الذكر والشهرة، ومقصده أن يوصف بكثرة التأليفات، وإن خلت عن الإفادات، وإن يُعدّ من مكثرى التصنيفات، وإن جمعت الخرافات، وهو الذى يقال فى حقه: إنه إنسان غير مميّز، وحيوان غير معزز، وأنه كامل متخلق بأخلاق الجاهلين، وعاقل مختار لطريقة الغافلين، وأنه عار عن التهذيب والتنقيح، وخالٍ عن التقريب والترجيح، وأنه لا عبرة بكلامه قولا ونقلا، ولا اعتماد على ما يكتبه نقلا وعقلا، وأنه مرتكب للبدعة التى زجرت عنها العلماء، ومكتسب لما ذمه الفضلاء، وأنه رأس حاطبى الليل، ورئيس كاسبى الويل، وأنه حمّال الحطب تربت يداه وتبّ، ما يغنى عنه ماله وما كسب، وما ينجى جمعه من حفرة العَطب، وأنه خارج عن عداد أهل العلم، ومخرَج عن أعداد أهل الفهم، وأنه لا يحل الاستناد بكتبه، ولا الاعتماد بخُطُبه.

وأما الوصف الثانى فهو وصف من هو غافل غيرعاقل، رافل غير كامل، جاهل غير فاضل، داجل غير واصل، لا له حظ من العلم والعقل، ولا له حصة من الفهم والفضل، وهو الذى يقال فى حقه أنه مفتٍ ماجنٌ، مفترٍ كاهن، حيوان داجنٌ، إنسان شاطن، يؤخذ على يديه، ويُحجر عما لديه، وينادى كل حاضر وبادٍ، وكل مناد، أن كسبه وزُور، وعمله فجور، وفعله غرور، وقوله قصور، مثله كمثل الفرّوج، تسمع الديكة تصوت فيُريد أن يُصوّت وإن عرى عن العروج، وإن شئت قلت كمثل القردة، ترى الإنسان يعمل أعمالا فيقتدى بها، وإن كانت مُهلكة، ومثل تصانيفه كمثل الأساطير، الجامعة للأباطيل والتصاوير، مضرة بخلق الله، ومضلة لعباد الله، حرام على الفاضل أن يطالعها، وحرام على الكامل أن يجتنبها، ولازم على كل عالم أن يمنع العوام، بل الخواص من معانيتها، بل يمحوها، ويحرقها خشية أن يغتر بها من ليست له ملكة، فيقع فى الهلكة.

وبالجملة فهذان الوصفان مما يفر عنه الثقلان، ولا يستحسنه الإنسان، بل ولا الجان، والاتصاف بهما ليس إلا من شأن المنهمك فى الطغيان المرتبك فى العصيان. والذى نفسى بيده وقلبى بعينه، لا أظنك موصوفًا بهذا الذى وصفك به الناصر الفاتر، بل كل كامل وقاصر، يشهد بأنك فاضل ماهر خالٍ عن هذا الوصف النادر.

قلت في "إبراز الغي": الثاني والثمانون: ذكر الاستغناء بالقرآن لابن رجب، وأرّخ وفاته سنة خمس وتسعين وسبعمائة، وهو مخالف لما أرّخه به في "الحطة" و"الإتحاف" كما مر ذكره.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام في "الكشف" المطبوع بلندن، وأما ما ذكر في "الحطة" و"الإتحاف": من أنه توفي سنة خمس وتسعين وتسعمائة فهكذا في "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر شروح "صحيح البخاري"، لكن الصحيح هو الأول، كما ذكره الشوكاني في "البدر الطالع".

أقول: فما ذا يفيد قول ناصرك، هكذا في "الكشف" بعد علمك وعلمه بما هو الصحيح، وما هو المزخرف، وما ذا يفيدك تقليدك صاحب "الكشف" فيما تعلم أنه باطل مضعف، فإن كنت لا تعلم ذلك، ولا تفهم مضار تقليدك، فإنا لله وإنا إليه راجعون، والله المستعان على ما تصفون.

قلت في "إبراز الغي": الثالث والثمانون: ذكر البرهان للإمام الرازي، وأرّخ وفاته سنة ستين وستمائة، وهو غلط فاحش، فإن وفاته سنة ست وستمائة.

قال ناصرك المختفي: هكذا في هذا المقام من "الكشف"، والناقل غير الملتزم لصحة ليس هذا من الإيراد في شيء.

أقول: بل يرد عليه إن كان جاهلا غافلا أنه يحرم عليك تسويد القرطاس، والولوج في مسالك أهل النبراس، فقد خلق الله لكل مرتبة عبادًا، وجعل لكل رتبة أوتادًا، وأمر كلا منهم بأن يقف على موضعه، ويسكن في مستقرة، وحرّم على من ليس بأهل للشيء أن يتكلف للاتصاف به، والفيء فطوبى لعبد عرف نفسه، فمن عرف نفسه فقد عرف ربه، وعلم مقدار نعم الله عليه، فاستكنّ به ووقف لديه، واعترف بالعجز والقصور عما لم يحصل له فيه العبور، وتجنب عن الاختيال والاختلال والشرور والغرور، وحفظ قدمه وقلمه عن الوصول في رفعة القصور، وشكر على ما أعطيه، واكتفى بما أوتيه من دون أن ينسى منزلته، ويذهل مرتبته، وويل ثم ويل لمن تجبّر وطغى، وتفجّر وجفى، وتشنّج وعصى، وتَمشيَخَ وغوى، وأدبر يسعى مناديًا أنا حبركم الأعلى، وتكلف وتنطع وتقشّف وتقطع، وقصد النزول في معارج الأحبار، والوصول إلى مدارج الأخيار من دون قابلية واستعداد، وكاملية واسترشاد، فيا أيها الجاهل

الغافل، لا يحل لك تحمل حملُ الإرشاد والتأليف، وتكلف ما ليس لك من هداية العباد بالتصنيف.

أما وصل إلى سمعك ما ورد فى كتب أرباب النُهى أن عليًا المرتضى دخل يوما فى مسجد من المساجد، فرأى فيه قصّاصًا يقصّون، ووعاظًا يعظون والناس يظنون أنهم من الأماجد، فأخرجهم كلهم، ولم يترك إلا واحدًا منهم لعلمه بأنه أهل للوعظ دونهم، وفى رواية أخرى مسطورة فى الكتب الكبرى أنه سأل واعظًا هل تعرف الناسخ والمنسوخ، فقال: لا، فقال له: فأنت لست بأهل لأن تجلس على منابر أهل الرسوخ، وأخرجه ونهاه عن الوعظ وزجره، أما قرع سمعك ما قال نبيك: لا يقصّ إلا أمير، أو مأمور، أو مختال، هذا لفظ الحديث، أو كما قال.

أما علمت أن العلماء منعوا من الفتيا من ليس بأهل له عند الأخيار، أخذًا من حديث: «أجرأكم على الفتيا أجرأكم على النار» أما عرفت أن الفضلاء حجروا على من ليست له ملكة تامة أن يؤلّف شيئًا، ويضلّ العامة، أما تأملتَ قوله تعالى: ﴿إنّ اللهَ يَأمُرُكُم أنْ تُؤدّوا الأمَانَات إلى أهْلِهَا﴾ كيف يشير إلى الزجر عن ارتكاب حرفة لمن ليس من أهلها:

أمدعيًا علمًا وليس بقارى ... كتابًا على شيخ به يسهل الحزن
أتزعم أن الذهن يوضح مشكلا ... بلا مخبر تالله قد كذب الذهن
وإن ابتغاء العلم دون معلم ... كموقد مصباح وليس له دهن

وإن كان عالـمًا يقال له: ما ذا تجتنى وتكتسب، وتقتنى وترتكب، ما ذا الذى حملك على ارتكاب خصلة محرمة، واكتساب خرقة مخرّمة، من ذا الذى هداك إلى مثل هذا التقليد القبيح الوارد فى حقه الوعيد الصريح من ذا الذى جرّاك على جمع اليابس والرطب كجمع حمالة الحطب امرأة أبى لهب الوارد فى شأنه ﴿تبّت يَدَا أبِى لَهَبٍ وَتَبّ مَا أغنى عَنه مَالُه وَمَا كَسَبَ سَيَصلى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع والثمانون: ذكر بهجة الأريب لعلى بن عثمان علاء الدين التركمانى، وأرّخ وفاته سنة خمس وسبعمائة وهذا مع كونه مخالفًا لما أرّخه فى "الإتحاف" غير صحيح فى نفسه، فقد ذكر الكفوى أنه توفى سنة خمسين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفى: هذا سهو من الناسخ.

أقول: إن صح هذا، فازجره على هذا وذا، وخوّفه بما يرتدع به عن كثرة السهو، وملازمة اللهو، وانصحه شاكيًا وباكيًا، قاهرًا وزاجرًا، ومهدّدًا ومسدّدًا، وقل له: أيها الناسخ الذى قدمه فى السهو راسخ، أنشدك بالله هل أنتَ من الناس، أم أنتَ من مغفل وناسٍ، ومتقّل وعاصٍ، أأدير عليك الكأس، فستر عليك عقلك، وفهمك وجعلك من النسناس، أوصلت إلى سنّ الخَرافة وعمر الرذالة، فغلب عليك جند الوهم والوسواس، فإن كان الأمر كما وصفتُ، وكنتَ كما ذكرتُ، فكُن عن عهدة الكتابة معزولا، واجلس فى بيت أبيك وأمك مجهولا، وابكِ على جنيتَ وعصيت تاليًا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفعُولا﴾ فإن قال لك: إنى لستُ بشيخ فانى، ولا أنا مغفل وذاهب العقل بشرب المسكر الجانى، ولا العزل يليق بى، ولا العَضل يستحق لى، فقل له: فعلك مكذِّب كقولك، وقلمك مخرّب بعملك.

أيها الطاغى الباغى! ما هذا السهو واللغو، ما هذا الرقب واللهو، لئن لم تنته لأرجمنّك وأجلدنّك، ولأصلبنّك على جذوع النخل، فلا تنفع إذا شفاعة الوالد والنَجل، ألا تستحيى تأكل لقمة الأمر، وتُهلك مكتوباته، وتستنفع بمنافع الوزير وتُنهك مسطوراته، لعمرى هذه واهية، وما أدراك ماهية، كاتب خبيث الماكل، وحاطب ضعيف المَعْقل، قلمه وقود النيران، وسواده عقود الطغيان، ويل لك تقلّب الدين من مواقعه، وتحرّف الكلم عن مواضعه، تبّا لك ولأمثالك، تقُصُّ ما قد وصلتُه، وتعُضُّ ما قد نظمته، تربت يمينك هل أنت إلا مُنْشٍ خلقه الخِرِّيت، واستهواه العفريت، تموت مسجونًا وتحشر مجنونًا، وتدفن مرهونًا، وتحيى مطعونًا، أوقعتنى فى الغم، والهم والتعب والكرب، فأنت أجبن من الضبّ، وأضل من الضب، وأخدع من الضب، وأعقّ من الضب، ولولا أنى لا أرتضى بطريقة الشيعة لأسمعتك شيئًا من الشتم والسب بك صرت مضروبًا بى المثل من كل فاضل أجلّ، سمّن كلبك يأكلك. قال الشاعر:

هم سمّنوا كلبًا ليأكل بعضهم ولو ظفروا بالحزم ما سمّنوا كلبًا

وقال:

وإنى وقيسًا كالمسّمن كلبه تخدشه أنيابه وأظافره

أيها المغرور! ما هذا الزلل المدحور، والخلل المنثور، ما هذا الانهماك فى الغفلة، ما هذا الارتباك فى الشقوة، لقد هممتُ أن آمر فتيتى، وأجمع عترتى، فيجمعوا حزم

الحطب، ويوقدوا فيه النار ذات اللّهب، ثم أذهب معهم إلى بيتك، وبيت مثيلك، فأحرّق عليك وعليهم بيوتهم، وأعزّرهم بأخذ أموالهم ومُروطهم، وأشهّرهم بحلق الرأس، والإدارة فى سكك الأرجاس، وأهجرهم هجرًا جميلا، وأحجر عليهم حجرًا وبيلا، وأمنع الناس من إجارتهم لكتابة الأوراق فى سائر بلاد مملكتى والآفاق.

أيها اللاغى والواهى! اعتمدتُ على نسخك فأفسدت مرويّاتى، واعترتُ بنقلك فأهلكتَ منقولاتى، صارت أقلامك فى حق تأليفاتى كالمقاريض، وجعلت أيديك النجسة ترصيفاتى كالمراحيض بخصلتك الشنيعة صرت ملقبًا بين علماء عصرى بمجدد الواهيات، وبحركتك القبيحة صرت موسومًا بين فضلاء دهرى بمجدد الخرافات، قد كنت أظن أنك لى والى، فبدا لى الآن أنك قالى، قد كنتُ أظن أنك تفرج بالى، فظهر لى الآن أنك وبالى، قد كنت أعلم أنك مُنش متدين ومتنسك، فعلمت الآن أنك متشيطن ومتهتك.

أما علمت أن العلماء قاموا علىّ من كل طرف، وتعقّبوا كلامى بكل حرف، ولقّبونى بألقاب خبيثة، ووصفونى بأوصاف كثيفة، كحاطب الليل غير المميّز بين الرَجل والخيل، وجامع اليابس والرطب، حمال الخشب، وجامع الحصباء مع اللآلئ، الخابط فى ظلماء الليالى، وأفتوا عن آخرهم بأن مجموعاتى غير معتبرة، لكثرة المسامحات فيها، وحلفوا بشراشرهم على أن منظوماتى غير منتفعة؛ لكثرة السرقات فيها، وأجمعوا إجماعًا يفيد اليقين على أن كل ما أنتحله غير لائق لأن يستند به الفاضل المتين، فصرتُ مهانًا بعد أن كنت مبجّلا، وبقيتُ مطعونًا وبما كسبته مرهونًا بعد أن كنت مُشَلّلا:

فأذهب الحرّ بَرْدى وأذهب البعض كلى

فيا أيها الهائم النائم، انظر ما ذا ترتب على زلاتك العديدة من المفاسد الشديدة، فانظر ما ذا ترى، هل أنت تارك عادتك السيئة أم لا تزال تلهو وتسهى، وتلغو وتطغى غافلا عن قول ربى الأعلى: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَى وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ فالله اللهَ يا كُتّاب تصانيف خلق الله.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس والثمانون: ذكر "فتح القدير" للشوكانى، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين بعد الألف والمائتين، وهو مخالف لما ذكره غير مرة فى "الإتحاف" أنه مات سنة خمسين.

قال ناصرك المختفى: هذا مبنى على الاختلاف فى تاريخ وفاته.

أقول: فكان الواجب عليك التنبيه عليه عند ذكره، فإن بدونه لا مناص من ورود إيراد التناقض والتعارض فى كلامك عند ذكره.

قلت فى "إبراز الغى": السادس والثمانون: ذكر الكشاف للزمخشرى وأرّخ وفاته سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، وهو معارض لما أرّخه به فى "الإتحاف"، كما مرّ ذكره.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر ههنا هو المذكور فى هذا المقام فى كلتا نسختى "الكشف"... إلخ.

أقول: قد مرّ ما فيه غير مرّة، فلا تفيده إعادته ولو ألف مرة، فإن تكرار القول الساقط بالمرّة لا يجدى نفعًا عند من هو ذو عقل ومرّة.

الباب الثالث
فى رد الأقوال المتفرقة الواقعة فى الباب الثانى من «التبصرة» المتعلقة بالإيرادات التى أوردتُ على صاحب «الإتحاف» فى خاتمة «إبراز الغىّ الواقع فى شفاء العيّى»

قلت فى "إبراز الغى" بعد ما فرغت من ردّ ما فى "شفاء العىّ" من الغى عند ذكر مسامحاته المتفرقة: الأول: وهو السابع والثمانون: ذكر فى الجزء الثانى من "أبجد العلوم" المسمّى بـ "السحاب المركوم" للشوكانى، وأرّخ وفاته سنة خمس وخمسين ومائتين وألف، وهذا مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف" أنه مات سنة خمسين، ومن لا يحقق حال أستاذ أستاذه كيف يحقق حال غيره.

قال ناصرك المختفى: قد مرّ جوابه غير مرة.

أقول: قد مرّ ردّه غير مرة.

قلت فى "إبراز الغى": الثانى وهو الثامن الثمانون: ذكر فيه تاريخ ابن كثير الدمشقى، وأن تاريخه انتهى إلى آخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، وهذا مما يفضى منه العجب بالنسبة إلى ما ذكره فى "الإتحاف" عند ذكر "جامع المسانيد" لابن كثير أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإنه لا يمكن أن يتم تصنيفه بعد موته، إلا أن يكون كمله فى

برزخه.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "أبجد العلوم" منقول عن الكشف المطبوع بمصر، وراجعته فوجدته موافقًا لما نقل منه، وأما ما ذكر فى "الإتحاف" عند ذكر "جامع المسانيد" فهو أيضًا منقول من "الكشف" المطبوع بمصر عند ذكر "جامع المسانيد"، وقد راجعته فوجدته لما نقل عنه فذِمّة صاحب "أبجد العلوم" بريئة عن هذا، لكنه سهو عن صاحب "الكشف"، أو نسّاخه، أو طابعيه... إلخ.

أقول: بئس ما فعل المُراجع المنازع، وبئس ما فعل المنتحل المُدافع، وكيف تبرأ ذمة من ينقل عن كتاب شيئًا هو غلط محض، ويبرأ عهدته بأنى ناقل محض، أفهذا شأن حملة الشرع المبين، أفهذا شأن حماة الملة والدين، لا بل هو طريقة المُفسدين، وشريعة المهلكين، عصمك الله عن مثل هذه الأوصاف، بل جميع علماء الأطراف، ولو صحت براءة ذمة المؤرخين عن مثل هذا الانتحال المَهين، لارتفع الأمان عن تصريحاتهم وتقريراتهم، ولم يبقَ اعتماد على تلويحاتهم وتحريراتهم، وبطل ما وُضع التاريخ له، ولم يترتب غاية هذا الفن لمن اكتسبه.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث، وهو التاسع والثمانون: ذكر فيه عند ذكر علم السيرة "سيرة مغلطائى"، وأنه لخصها قاسم بن قطلوبغا، المتوفى سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وهذا مع كونه غير صحيح فى نفسه مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر مخرجى أحاديث "الإحياء": أنه توفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة.

قال ناصرك المختفى: هذا منقول عن الكشف، وقد راجعته فوجدته مطابقًا للأصل، والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شىء.

أقول: ليس هذا وأمثاله نقلا اصطلاحيًا، بل لا يكون إلا نقلا اختراعيًا، كما مرّ تحقيقه سابقًا، وإن كان نقلا فلا يفيدك أيضًا شيئًا، وعدم التزام الصحة مضر جدعا، فإن الغفلة فى مثل هذا جريمة جسيمة، وخطيئة عظيمة لا يختاره أرباب الطبائع السليمة، وأصحاب الأفهام المستقيمة، ولا تجترئ عليه كملة الطريقة، وحملة الشريعة، بل كل من أعطى العقل الصحيح، والفضل النجيح، ينكر على ارتكاب هذه الخصلة، ويزجر عن مثل هذه الخُصلة، ويقول من لا يلتزم الصحة: ويرتكب النقول الصرفة، لا يستند بمجموعاته ولا يعتمد على مخترعاته، ويخاطبه يقول رفيع:

إذا لم تستطع أمرا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
وصِله بالزماع فكل امر سمالك أو سموتَ له ولوع

ويحكم كل من أوتى علمًا نافعًا، وفهمًا ناصعًا أن هذه سُنّة أرباب السِنة والنوم، وشرِعة أصحاب الغفلة والحوم، حماك الله أيها السيد المنصور عن مثل هذا الوَسم المهجور، ورحم الله الناصر القاصر حيث شدّ الميزر لإخراجك من عداد أرباب القدر، وحلف بالله حلفًا لا يحنث فيه أبدًا مؤبدًا أنه يولجك فى المتصفين بما لا يستحسنه العاقل، ولا يرتضيه خالدًا مخلدًا.

ولقد أعجبتنى هذه النصرة، وأوقعتنى فى الحيرة، كيف رضى فى حقك، بما ليس من شأن مثلك، وكيف رضيتَ بما به لقبك ووسمك، فرحم الله امرءً عرف قدره، وعرف نفسه، فعرف ربه، وأقر بما صدر عنه من الخطيئات، واعترف بما اكتسب من السيئات، وتاب إلى الله مما حَصَّله وكتبه، وأناب إليه فيما حرّره وكسبه، واجتنب عن تحريف الكلم عن مواضعها، وتصحيف الوقائع عن مواقعها، وندم على ما زلّت به قلمه، وضلّت به قدمه، وأصلح ما أفسد وخرّب، وأقلع وحزّب، ولم يصر على ما فعل، واعترف بسوء ما انتحل به، ورحم الله من أوقف أخاه على لَغَطِه وغَلَطه، وسقطه وشطَطه، ونَصَرَه ببيان ظُلمه وسُقمه، وشرّه وضرّه، وعُرفه ونُكره، ليتحفّظ الناس من العوام والخواص عن مغلطاته، ولا يعتمدوا على مزخرفاته.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع: وهو التسعون: ذكر فيه عند ذكر الضعفاء والمتروكين علاء الدين مغلطائى، وأرّخ وفاته سنة اثنتين وستين وسبعمائة، وهذا مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف" عند ذكر شروح "صحيح البخارى": أنه مات سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "أبجد العلوم" موافق لنسختى "الكشف"، وأما ما ذكر فى "الإتحاف" عند ذكر شروح "صحيح البخارى": فلعله إما سهو الناسخ، أو منقول عن "الكشف" المطبوع، ولا غروَ فى أن يكتب التسعين موضع الستين لما بينهما من شبه الصورة.

أقول: وأيّا ما كان فالإيراد بالمخالفة غير ساقط عند أرباب المناظرة.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس، وهو الحادى والتسعون: ذكر هناك أيضًا علا

الدين على الماردينى، وأرّخ وفاته سنة خمسين وسبعمائة وهو مخالف لما ذكره فى موضع آخر على ما ذكره فى المقدمة: أنه مات سنة خمس وسبعمائة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر في الأبجد موافق لنسختى "الكشف"، وأما ما ذكر فى "الإتحاف" فهو من سهو الناسخ.

أقول: فالواجب عليك عزل مثل هذا الناسخ الماسخ لئلا تُنسب إليك خرافات قلمه الكثيرة، وواهيات سواده الكبيرة، ويظن الناس من العوام والخواص أن كتبك مملوءة من الأنجاس، فوا حسرتاه! ووا ويلاه! ينسب إليك ما يكتسبه الكاتب الجَلُوط، ويحكم على ما تحترفه بالبطلان والحُبُوط، تلقى عليك أوزار الغير، وتضاف إليك آصار الضّير، يقولون أن صاحب "الإتحاف" ترصيفه مملوء من الاعتساف كلّ ما فيه يشبه الحاجورة[1] والقاذورة، والعاقورة والقارورة، ويسيئون الظنّ بك وبأمثالك، ويحسبون أن كل ما فيه منك ولك، وبك وعليك، فهددّ الكاتب، وشدّد على ذلك الكاسب، وخاطبه بقولك الكريم مخاطبة الكريم اللئيم، أيها الزنيم الرجيم! ما هذا الذنب العظيم، والخَطْب الجسيم، أما وصل إليك الوعيد الرادع، أما مضى عليك الأمد المديد الصادع، أما تخاف عقابى أما تتجنب عذابى، أما آن لك أن تترك الغفلة، وتتصف باليقظة، انظر إلى ما وصفونى به، ورسمونى به.

انظر إلى ما عابوا به علىّ، وما نسبو إلىّ، وكل ذلك إليك لا إلىّ، وعليك لا علىّ، فارحمنى يا أيها المُنشى، ولا تُهلكنى يا أيها المرجى، ولا تجعلنى متجرّعًا بالغُصص كما تتجرع الطيور فى داخل القفص، ولا تُصيّر بضاعة تصانيفى المسروقة من تصانيف من سبقى مزجاة، وسفينة تأليفى الجارية برياح غيرى مُرساة، فبها حصلت لى الشهرة، وقامت لى النّصرة، وشُبهت بالسيوطى فى كثرة التأليفات، وأولجتُ فى زمرة المجددين على رأس المائة، وبها حصل لى النعيم المقيم، والتنحّى عن الألم المُليم، وبها وصفنى من لا يعرف قدرى بألقاب طويلة الذيل، ونِلت مكارم النّيل، فلا تَغمنِى يا منشى فى بحار الغَلَط، فيكثر على اللّغط، ولا تُحرقنى بنار العَطب، فيكبر علىّ الشغب، أنصحك والدين النصحية مضى ما مضى، فاحذر فيما يستقبل عن الفضيحة.

---

(١) نام بازى كُودكان كه خطے بدورسند وطفلے درميان آن بايستد وديگر كودكان براى كرفتن واز ار طرف حلقه زنند

قلت في "إبراز الغي" : السادس : وهو الثاني والتسعون : ذكر فيه عند ذكر "الطب النبوي" تصنيف الحافظ أبي نعيم : أن وفاته سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة ، وهو مخالف لما ذكره في "الإتحاف" عند ذكر "حلية الأولياء" : أنه مات سنة ثلاثين.

قال ناصرك المختفي : هذا منقول عن الكشف والناقل الغير الملتزم الصحة لا يرد عليه شيء.

أقول : رعاك الله وحماك من هذا الانسلاك ، لقد حلف ناصرك حلفًا لا يحنث فيه أن ينطق في حقك في كل مرة بوصف لا يتصف به العالم ولا يرتضيه ، فهو ممن قال في حقه أحد الأمجاد :

يسعى عليك كما يسعى إليك فلا تأمن غوائل ذي وجهين كياد

أو ممن قال في حقه الملك العلام : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يعجِبُكَ قَولُه فِي الحَيَاةِ الدّنيَا وَيُشهِدُ اللهَ عَلى مَا فِي قَلبِهِ وَهُوَ أَلَدّ الْخِصَامِ﴾ ، والذي بعثه على ذلك أنه ظن أن اختيار التزام الصحة مُوقع في المهالك ، فإن الأغلاط والمناقضات في تصانيف المنصور صاحب المكارم المرتفعات كثيرة ، فالقول بالتزام الصحة يشكل به الجواب عن هذه القبائح الغفيرة ، ولم يدرِ ذلك المسكين عفا الله عنه خالق مكان ومَكين أن اختيارهذا أشنع ، وأقبح من الأولى ، وأن الأولى خير من الأخرى ، وقد استحق ذلك المعين ، بأن يضرب عليه المثل بأنه أجهل من راع ضأن[1] ثمانين ، وذلك لما نبهناك غير مرة أن عدم التزام الصحة وصف يبعد الاتصاف به عند أهل الدُرّية ، بل هو وصفٌ ينبو عنه الجهلاء المتوسطون ، فكيف يرتضى به الفضلاء المقسّطون ، ولعلمي من يتصف به يصير بين العلماء نفسه ضُحكة ، وكلامه لعبة ، فيعرضون عنه إعراضًا بليغًا ، وينسبون إليه الأضلال انتسابًا صحيحًا ، ويتخذون كلامه ومقاله ظِهريًا ، ويعدّونه شيئًا فَريًا ، وينادون

---

(١) وجهه أن أعرابيا بشّر كسرى ببشرى فسرّ بها ، فقال سلني ما شئت ، فقال : أسئلك ضأنا ثمانين ، وقيل : قضى رجل لرسول الله ﷺ حاجة بالمدينة ، فأتاه فقال له رسول الله ﷺ : ائتني بالمدينة فأتاه ، فقال له : أيما أحب إليك ثمانون من الضأن أو أدعو الله أن يجعلك معي في الجنة ، فقال : بل ثمانون من الضأن ، فقال رسول الله ﷺ : أعطوه إياها ، وقال : إن صاحبة موسى كانت أعقل منك ، وذلك أن عجوزا دلته على عظام يوسف ، فقال لها موسى : أيما أحب إليك أسأل الله أن تكوني في الجنة أو مائة من الغنم ، فقالت : الجنة ، أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه ، كذا في "حياة الحيوان".

بأعلى النداء أن مؤلفه لم يكن تقيّا ونقيّا، ولا ذكيّا وزكيّا، ويشكّون فى أنه كان جنيّا أم إنسيّا، وفى أنه كان سويّا أم بغيّا، ويحكمون بأنه مع جمعه لا يليق لأن يستند بكلامه أحد، ولا يستأهل أن يُستمد منه شيء من المدَد، أللهم إن كان هذا الوصف فى المنصور، كما أخبر به الناصر، فأزِله عنه، وارحم عليه، واجعله معززا بين الأصاغر والأكابر، وإن لم يكن فيه، فخذ الناصر بهذا الاتهام الكاسر.

قلت فى "إبراز الغى": السابع: وهو الثالث والتسعون: ذكر الخطابى فى بحث غريب الحديث وأرّخ وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وهو مخالف لما مرّ منه فى موضع آخر منه على ما ذكرته فى المقدمة.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى الأبجد موافق لنسختي "الكشف".

أقول: أىّ فائدة فى هذه الحوالة المملوءة من الجهالة، وأىّ منفعة فى هذه الموافقة الموصلة إلى المتاركة، فإن تقليد مَن كلامُه يعارض كلامه لا يجوز عند الأعلام، ولا تختاره الكرام، إنما هو دَيدَن اللئام، كاسبى الزور والآثام، ولعلمى لما تعارضت الكلمات فى موت الخطابى، فمرة تقول أنه مات سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، ومرة تقول سنة ثمان وثلاثمائة، ومرة تقول سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، كما مرّ ذكر ذلك فى الباب الماضى، فكيف تحصل منها الاستفادة، وكيف تستقير الإفادة، فإن من لا يميز بين ما هو خلاف الواقع، وبين ما هو مطابق للواقع، بل يجمع كل ذلك ظنّا أنه نافع وجامع، فهو خالٍ عن التحصيل غير بالغ مراتب التكميل، كشيخ غير بالغ، وإنسان والغ، ولا يفيده التقليد الجامد، والاتباع الكاسد لإجماع أرباب الشريعة وأصحاب الطريقة أن مثل هذا التقليد والانتحال المنجر إلى الحيرة والإضلال حرام، بلا دفاع من غير اختلافَ ونزاع، ولا عجب من صدور مثل هذا من المقلدين الجامدين الفاسدين الكاسدين الذين يرومون ظواهر المبانى، ولا يصلون إلى بواطن المعانى، يقتدون بآثار آباءهم وأجدادهم، وإن كانت مخالفة للشريعة، ويهتدون بسير سلافهم وأشياخهم، وإن كانت مناقضة للطريقة، ويقولون عند عرض الدليل الصحيح والقول النجيح عليهم: لا ندرى ما هذا، فقد كفانا عن مؤنة هذا أسلافنا وآباءنا، فنحن بهم مقتدون، وباثارهم مهتدون، لظننا أنهم كانوا أعلم منا، وأفضل من غيرنا، فهم الذين يحسبون أنهم يحسنون ويظهر لهم بعد موتهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون.

إنما العجب العجيب لكل أديب ولبيب، من صدور مثل هذا من الطوائف الذين ينكرون على المقلدين تقليدهم، ويقبّحون تشريعهم وتسديدهم، ويفرون من التقليد، واسمه كفرارك من الأسد، ويبعدون عن التقليد ورسمه كبعدك عن القرِد حتى أن منهم من لا يعرف الفرق بين المقلد الجامد وبين غير الجامد، ولا يميّز بين العابد وبين الشارد، بل يطلقون القول لعدم امتيازهم بين الرّد والعول والندّ والبول، ولا قوة ولا حول إلا بالله ذى العزّة والطَول، مع أنهم بجنب علماء المقلدين كالعصافير الطائرة بجنب الناطقين، فيا للعجب من حرّم اتباع الأئمة فى المسائل الشرعية، وأباح تقليد صاحب "الكشف" صاحب المعارضات والسقطات فى الأمور الكاذبة، والأخبار الغير الواقعية، أيها المنصور لا زلت فى فرح وسرور، الإنصاف فى هذا بيدك، فخذ مالك واترك ما عليك.

قلت فى "إبراز الغى": الثامن: وهو الرابع والتسعون: قال فيه عند ذكر علم الفقه: اعلم أن أصول الدين اثنان لا ثالث لهما، الكتاب والسنة، وما ذكروه من أن الأدلة أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، فليس عليه إثارة علم، وقد أنكر أمام السنة أحمد بن حنبل الإجماع الذى اصطلحوا عليه اليوم، وأعرض سيد الطائفة داود الظاهرى عن كون القياس حجة، ولهذا قال بقولهما: عصابة عظيمة من أهل الإسلام قديمًا وحديثًا إلى زماننا هذا، ولم يرد الإجماع والقياس شيئًا مما ينبغى التمسك به سيما عند المصادمة بنصوص التنزيل وأدلة السنة الصحيحة... إلخ.

وهذا عجيب كل العجب منشأه التقليد الجامد بابن تيمية وتلامذته والظاهرية مشتمل على مغالطات: أما أولا: فلأنه ما ذا أراد بالأصل الذى حصره فى الكتاب والسنة، إن أراد مثبت الحكم فى نفس الأمر، فهو ليس إلا الكلام النفسى القديم للبارى لا هذا الكتاب ولا هذه السنة، وإن أراد به مثبت الحكم بحسب علمنا، فيصدق على الإجماع والقياس كليهما أن عمم العلم، وإن خصص بالقطع يدخل الإجماع دون القياس، وإن أراد به ما يرجع إليه ويكون الأول بالآخرة إليه، فهو منحصر فى الكتاب، فلولا أمر ما فيه بإطاعة الرسول، وكون إطاعته موجبًا لإطاعة ربنا لما وجب علينا اتباع السنة من حيث هى سنة، وقد فرغت عن هذا البحث فى الكلام المبرور والسعى المشكور.

قال ناصرك المختفى: فيه كلام من وجوه:

الأول: أن هذا الاعتراض بعينه وارد على الجمهور القائلين بانحصار الأصول فى الأربعة بتغيير يسير، وتقريره أنهم ما ذا أرادوا بالأصل الذى حصروه فى هذه الأربعة، إن أرادوا مثبت الحكم فى نفس الأمر فهو ليس إلا الكلام النفسى القديم، وإن أرادوا به مثبت الحكم بحسب علمنا فيصدق على شرائع من قبلنا والتعامل وقول الصحابى والمعقول وسيرة الشيخين وسنة الخلفاء الراشدين والتحرى والعمل بالظاهر والأخذ بالاحتياط والقرعة والقافة لتطييب والاستحسان ونحو ذلك. وإن أرادوا به ما يرجع إليه ويكون الأول بالآخرة إليه فهو منحصر فى الكتاب.

الثانى: أن المراد بالأصل الدليل، والدليل إنما هو ما يكون مثبتًا للحكم بحسب العلم، لا بحسب نفس الأمر، فالاحتمال الأول ساقط من البين.

الثالث: أنا نختار الشق الثانى، أى أراد مثبت الحكم بحسب علمنا، وقوله: فيصدق على الإجماع والقياس... إلخ ممنوع، فإن هذا عين ما يُنازع فيه.

الرابع: أن قوله فلولا أمرنا فيه بإطاعة الرسول... إلخ ادعاء بلا دليل، فلا يسمع، وأما ادعاءك فى صفحة ٢٣١ من "السعى المشكور" إن علماء الأمة كلهم قالوا فى تصانيفهم: إن حجّية السنة متوقفة على كتاب الله فمردود عليك، وما لم يقم الدليل على ذلك لا يصغى إليه، بل الدليل قائم على نقيضه.

بيانه: أن الكتاب علم للوحى المتلوّ، والسنة عبارة عن الوحى الغير المتلو، وكلاهما صادران من مشكاة واحدة، أعنى النبى ﷺ، فإنه لما ثبت نبوته بالمعجزات وسائر ما يجب تحققه فى النبوة بالعقل وجب اتباعه فيما أظهر أنه من الله، وأنه بعث به، سواء قال: إن جبريل جاء بلفظه من الله، وسواء قال: يجب عليكم اتباعه أو لا، وسواء كان ذلك الإظهار بالقول أو غيره، وسواء كان فيما جاء به جبريل الأمر باتباع ذلك أم لا، إذ نعلم ببداهة العقل أن المقصود من بعثة الأنبياء إنما هو اتباع العباد لما جاء به العباد من الله... إلخ.

أقول: أيها المنصور! لا زلت فى فرح وسرور، قد علمنا من هذا البحث والتقرير ناصرك المختفى تحت السرير أنه هو الذى حج البيت الحرام فى سابق الدهور، ولم يزر سيد القبور قبر البشير والنذير صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الحىّ الحليم القدير، وألّف أولا رسالة أفتى فيها باستحباب زيارته مع اختلاف فيه، وأنه قال بعضهم بوجوبه، ثم

ثنّى برسالة ادعى فيها الإجماع على الاستحباب، وأنكر القول بالوجوب والسنية الذين صرح بهما جمع من أولى الألباب، ثم ثلّث كتثليث القائلين بتثليث الآلهة برسالة، صرّح فيها بحرمة الزيارة، وقد ألفت فى رد أولاها رسالة سميتها بـ" الكلام المبرم فى نقض القول المحقق المحكم" ، وفى رد ثانيتها رسالة سميتها بـ" الكلام المبرور فى رد القول المنصور" ، وفى رد ثالثتها رسالة سميتها بـ" السعى المشكور فى رد المذهب المأثور" ، وقد فُزت بحمد الله الشكور التحقيق المنصور والقول المبرور على ما شهد به جمع من شهداء الله أرباب العقل والشعور، ومن لم يجعل الله له نورًا فماله من نور.

فإن طابقت فراستى للأمر النفس الأمرى، فبلّغ سلامى إليه، وأبلغ لم صرتَ من المخدَّرات بعد ما كنتَ من المبرزات، ولم لبستَ نقاب الاختفاء مع دعواك غاية الاتقاء، ولم أسخيتَ من إبراز اسمك، وإظهار رسمك، وهلا أظهرت وصفك المنيف فى المناظرة، وهلا شهرت لقبك الشريف فى المباحثة، وبأى وجه جبنتَ من المواجهة، ولأى سبب استنكفت عن المشافهة، هلا ناديت بأنى الحاج الغير الزائر، قمتُ لنصرة الأمير الماهر، بل استوجرتُ عنده لهذا المنصب العاهر، وقُررت عنده لإسكات خصومه، ورادّيه بالسب والشتم القاهر.

أما سمعت أن التدليس ليس من شأن العلماء، والتلبيس مما تفر عنه الفضلاء، مالك اخترتَ لنفسك أن تلقّب نفسك بالمختفى أو المختفية، وما دريتَ أن النبى ﷺ لعن المختفى والمختفية على ما أخرجه مالك فى " الموطأ" وغيره من الأئمة كاشفى المغطّى:

هذا له ولسوف يوقف موقفًا	فيه يُرى رب الفصاحة الثغا
ويؤاخذنَّ بما اجتنى ومن اجتبى	ويحاسبنّ على التقصية والشفاء
ويناقشنّ على الدقائق مثل ما	قد كان يصنع بالورى بل أبلغا

ولنُلق عليك أيها المنصور ما فى كلامه من القصور، فإنى مواصل بك لا بغيرك، مواجه بك سائر بسيرك غير ملتفت إلى غيرك، ممن جنى واختفى، وجفى وعصى، وطغى وغوى، فإن من دأب المناظرة أن لا يناظر الرجل من هو دونه علمًا وفضلا، ومن هو فوقه نقصًا وجهلا.

فاعلم أن فيما ذكره للنصرة كلامًا من وجوه تعطى لناظريها النُضرة: الأول: أن الإيراد على الجمهور الذين أرادوا بالدليل ما هو مثبت للحكم بالحيثية العلمية، وحصرو،

فى الأربعة، القياس والإجماع والكتاب والسنة مدفوع بأدنى تأمل عند من له أدنى دربة.

قال السعد التفتازانى فى "التلويح": الدليل الشرعى إما وحى أو غيره، والوحى إن كان متلوّا فالكتاب، وإلا فالسنّة، وغير الوحى إن كان قول كل الأمة من عصر، فالإجماع وإلا فالقياس، أو أن الدليل إما أن يصل إلينا من الرسول أولا، والأول إن تعلق بنظمه الإعجاز فالكتاب، وإلا فالسنة، والثانى إن اشترط عصمة من صدر عنه فالإجماع وإلا فالقياس، وأما شرائع من قبلنا والتعامل وقول الصحابى ونحو ذلك فراجعة إلى الأربعة، وكذا المعقول نوع من استدلال بأحدها، وإلا فلا دخل للرأى فى إثبات الأحكام، وما جعله بعضهم نوعًا خامسًا وسمّاه الاستدلال، فحاصله يرجع إلى التمسك بمعقول النص والإجماع، صرّح بذلك فى الأحكام -انتهى-.

فعلم من ذلك إن حصرهم فى الأربعة ليس لكون ما عداها خارجًا عن الدليل بالمعنى المذكور، بل لكونه ملحقا بأحدها، ومندرجا تحتها من غير فتور، فلا إيراد عليهم، بخلاف غيرهم ممن ينكرون حجية القياس والإجماع مع تفسيرهم الدليل بالمعنى الذى مرّ ذكره، فإن الإيراد وارد عليهم بلا دفاع، إلا أن يُحدثوا فى تفسير الدليل شيئا آخر، ويريدوا بالأصل والدليل الذى أخرجوهما عنه معنى آخر، فحينئذٍ لا يناقش معهم، إذ لا فائدة فى المناقشة فى الاصطلاح، ويكون النزاع حينئذٍ لفظيّا لا حقيقيّا، وهو ليس من شأن الكاملين، بل من شأن الغافلين.

الثانى: أنه لما أريد بالأصل والدليل مثبت الحكم علمًا، لا يشك فى اندراج الإجماع والقياس تحته قطعًا، كما فصله أهل الأصول، وشيّدوه بالمعقول والمنقول.

وهذا أمر قد فرغ عنه فى كتب الشريعة، لا يخفى ذلك على من اشتغل بها وممارسة، فالمنع فى مثل ذلك، كما صدر عن ناصرك الهالك مكابرة واضحة، ومجادلة فاضحة. ولولا خوف الإطالة المملة، لأوردت من ذلك جملة مفيدة، لكنى لستُ بحمد الله ممن يضيّع أوقاته النفيسة بالقيل والقال فيما ثبت فى الكتب المتداولة بالحجج النظيفة.

ويجب على المانع طالب الدليل أن يقرأ بحضرة العلماء ذوى الفضل الجميل كتب الأصول الجامعة بين المعقول والمنقول ككتاب البزدوى وشروحه "كشف الأسرار" وغيره، والتحقيق "شرح المنتخب الحسامى" و "تلويح التفتازانى"، و "مختصر ابن الحاجب" وشرحه العضدى، وتوضيح صدر الشريعة وحواشيه، وتحرير ابن الهمام

وشروحه، لتظهر له جلية الحال، ويتميز عنده المهدى من الضال:

أمدعيا علما وليس بقارى كتابًا على شيخ به يسهل الحزن
أتزعم أن الذهن يوضح مشكلا بلا مخبر تالله قد كذب الذهن
وإن ابتغاء العلم دون معلّم كموقد مصباح وليس له دهن

الثالث: أن التردد فى كون حجية السنة موقوفة على الكتاب، ليس من صنيع أولى الألباب، انظر إلى قول البخارى فى "كشف الأسرار شرح كتاب البزدوى" كونها حجة ثابت بالكتاب -انتهى- وإلى قول قاسم بن قطلوبغا فى "شرح مختصر المنار" أخر السنة عن الكتاب لتوقف حجيتها عليه -انتهى- وإلى قول البخارى فى التحقيق: كونها حجة ثابت بالكتاب لقوله تعالى: ﴿مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُم عَنهُ فَانتَهُوا﴾ -انتهى- ونظائره من نصوص العلماء كثيرة فى كتبهم شهيرة، وقد أقمتُ على ذلك دليلا واضحًا فى السعى المشكور من شاء الاطلاع عليه، فليرجع إليه ليفوز بالقول المنصور.

ولعمرى القول بأن حجية الكتاب موقوفة على السنة، لا يتفوّه به إلا الصبى الغوى، أو الشيخ الغبى، ولا يفتخر به إلا من حج ولم يزر قبر النبى ﷺ، أو من قلده من غير بصيرة وفهم مُسلَّم.

وأما الدليل الذى ذكره ناصرك على كون حجية الكتاب موقوفة على السنة فمردود بوجوه عديدة، فقوله: السنة عبارة عن الوحى الغير المتلوّ مردود، لا يشك فيه إلا الجاهل العَنود، أليس سكوت النبى ﷺ على فعل، أو قول وقع بحضرته أو وقع فى عهده، واطلع عليه داخلا فى السنن، أليس فعل النبى ﷺ معدودًا من السنن، أليس يُعد منها ما أفتى به برأيه واجتهاده على ما يدل عليه قوله: إنى إنما أقضى بينكم برأيى فيما لم ينزل علىّ فيه، أخرجه أبوداود فى كتاب القضاء وغيره من النبلاء، ففى "شرح مختصر ابن الحاجب العضدى": السند لغة الطريقة والعادة، واصطلاحا فى العبادات النافلة وفى الأدلة وهو المراد ما صدر عن الرسول غير القرآن من فعل أو قول أو تقرير -انتهى-.

وفيه أيضًا: إذا فعل فعل بحضرة النبى أو فى عصره وعلم به، وكان قادرًا على الإنكار ولم ينكر، فإن كان كمضى كافر إلى كنيسة، يعنى مما يعلم أنه منكر له، وترك إنكاره فى الحال لعلمه أنه علم منه ذلك، وبأنه لا ينتفع فى الحال، فلا أثر للسكوت، ولا دلالة له على الجواز اتفاقًا، وإن لم يكن كذلك دل على الجواز من فاعله ومن غيره إذا

ثبت حكمه على الواحد حكمه على الجميع -انتهى- .

وفيه أيضًا : النبى ﷺ هل كان متعبّدًا بالاجتهاد فيما لا نص فيه ، قد اختلف فى جوازه وفى وقوعه ، والمختار وقوعه -انتهى- .

وفى "التوضيح" : هى تطلق على قول الرسول وفعله ، والحديث مختص بقوله -انتهى- .

وفى "التلويح" : ما صدر عن النبى ﷺ غير القرآن من قول ، ويسمى الحديث ، أو فعل وتقرير -انتهى- وزيادة التفصيل فى هذا البحث لتطلب من شرحى للمختصر المنسوب إلى السيد الجرجانى المسمّى بـ "ظفر الأمان" ، وفقنا الله لختمه كما وفقنا لبدءه .

وبالجملة فالقول بأن السنة عبارة عن الوحى غير المتلوّ قول من لا ممارسة له بكتب الأصول ، ولا مناسبة له بالمعقول والمنقول . ولعله اغتر بظاهر قوله تعالى فى سورة النجم : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوى إن هُوَ إلا وَحىٌ يوحى﴾ كما اغتر به من أنكر وقوع الاجتهاد من جنابه الأعلى ، وهو اغترار فاضح يشبه اغترار الناضح[1] :

كم من كلام قد تضمن حكمه   نال الكساد بسوق من لا يفهم

فإن الظاهر أنه نزل ردًا لما كانوا يقولون فى القرآن أنه مفترى ، فيختص بما بلّغه من ربه الأعلى ، ويؤيده قوله تعالى متصلا به : ﴿عَلّمَه شَدِيدُ القَوىّ ذُو مِرّة﴾ -انتهى- .

فهو نظير قوله تعالى : ﴿وَإنّه لَتنزيلٌ ربّ الْعَالَمينَ نَزَلَ بِهِ الرّوحُ الأمِينُ عَلى قَلبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الـمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِىّ مبِينٍ﴾ وقوله تعالى : ﴿إنّه لَقولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَولِ شَاعِرٍ قَلِيلا مَا تُؤمِنُونَ وَلا بِقَولِ كَاهِنٍ قَلِيلا مَا تَذَكّرُونَ تَنزِيلٌ مِن رَبّ العَالَمِينَ﴾ وقوله تعالى : ﴿إنّه لَقَولُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِي قُوّة عِندَ ذِى الْعَرشِ مَكِينٌ مُطَاعٍ ثَمَّ أمِينٍ﴾ وغير ذلك من الآيات البينات النازلة لبيان أن القرآن ليس من المفتريات ، ولو سلّم عمومه فلا يكون إلا فيما يتعلق بنطقه وتكلمه ، ولا يدخل فيه ما يتعلق بفعله وتقريره ، ولو سلّم تعميمه ، فهو لا ينافى جواز اجتهاده ، فإن تعبده بالاجتهاد إذا أقر عليه ولم يعاتب به تعبد بوحيه ، وكذا فعله وتقريره إذا انضم بتقرير ربه وسكوته ، صار فى حكم وحيه ، وإن شئت زيادة التفصيل فى هذا المقام ، فارجع إلى كتب الأصول وتفاسير الكرام ، لتتجلى لك جلية الحال ، وينكشف عندك ما غمّ الأمر عليك ، وأوقعك فى أباطيل الخيال .

---

(١) أى الإبل الذى يسقى عليه الماء ، وهو كناية عن البليد .

وقوله: كلاهما صادران من مشكاة واحدة، إن أراد به أن منبعهما القريب بالنسبة إلينا واحد، فهو صحيح لا يجدى نفعًا، وإن أراد به أنهما واحدان حقيقة وحكمًا مطلقًا، فهو قبيح قطعًا.

وقوله: فإنه لما ثبت . . . إلخ كلامٌ إلحادىّ يشبه كلام الأعراب والبادىّ، وذلك لأن من المعلوم عقلا ونقلا أن الحاكم الحقيقى، والآمر التحقيقى ليس إلا الله وحده، ومن سواه مُجاز ومَجاز، وإن كان نبيه أو رسوله، وأن العباد كلهم إنما هم عباد الله وإماءه، ومكلفون بأوامره ونواهيه، لا ينفذ فيهم إلا أمره وقضاءه، وأنه ليس لبشر انقياد بشر إلا بأمر خالق القوى والقدر، فإن عبدًا لا يكلف بأن يختار طريقة عبد آخر، ويتعبد به ويتقلّد باتباعه فيما نهى عنه وزجر، وهذا أمر قد اتفق عليه أهل العقل، وإن كان من أرباب الجهل، وهو الذى أضلّ الكفار عن سواء السبيل، فقالوا لأنبياءهم: ﴿مَا أَنتُم إلا بَشَر مثلُنَا وَمَا أنزَلَ الرّحمنُ مِن شَىءٍ﴾ ونسبتكم إليه من غير دليل، فلا يجب علينا اتباعكم ولا لكم علينا سبيل، إذا تمهّد هذا، فاعرف أن من لم يسلّم نبوة الأنبياء، ولا يفهم ما أقاموا على نبوتهم من الحجة الغرّاء، بل يقول لمعجزاته : هذا سحر مستمر، ولكلامه افترى أم به جنون مستقر، لا ينقاده ولا يتبعه أبدًا، بل ولا يزال يغرق فى بحار الغىّ خالدًا مخلّدًا، كما وقع من الكفار المنكرين، والفجّار المكابرين، ومن يتأمل فى أقوالهم وأفعالهم، وحركاتهم وسكناتهم، ومعجزاتهم ودلائلهم، فيؤمن بأنه نبى مرسل، وأن ما ينسبه إلى ربه ليس من كلامه، بل وحى مُنزّل يهتدى بسيرهم، ويقتدى بأثرهم، لا لأنه طريقتهم وشريعتهم، فإنهم مثلهم فى البشرية، لا يجب على بشر أن ينقاد لأفعاله الخلقية، بل لأن الله بعثهم للهداية، وجعل طريقتهم ناجية عن الضلالة، وأمرنا فى كلامه المتلو أو غير المتلو باقتداءهم، وجعل طاعته مندرجة فى طاعتهم، فلو لا كان كذلك لم يجب انقيادهم فيما هنالك.

وتوضيحه: أنه لما تقرر بالعقل المؤيد بالنقل أن لا حكم إلا لله ، ولا تكليف إلا بما كلّف به، ولا انقياد إلا بأموراته ومنهياته، ولا تعبد إلا بمرضياته ومختاراته، وأن نبى آدم كلهم سواسية فى البشرية، والمقهورية تحت القضايا الإلهية، والتكليف بما شرع لهم من الشرائع البهية، فبعد تسليم نبوة نبى بالنظر فى معجزاته، والإقرار بحقية ما يبلّغه عن ربه

من أحكامه وآياته، لا يجب على مسلم فى أفعاله وأقواله، مما لم يبلغه عن ربه واجتهاداته وآراءه ما لم يأمرنا الله بذلك، ويجعل طاعته سببًا لطاعته عند ذلك، سواء بلغ ذلك أمرنا به إلينا بكلامه المنزل، أو بقول نبيه المرسل، فلو أنّ الله بعث نبيًا وكلّف الناس بأن يطيعوه فيما يبلغه عنه صريحًا، ويمنع من إطاعته فى جميع آثاره، ولا يحكم بالاقتداء فى كل أطواره، لم يكن فيه بأس، ولا يكون زجر بترك موافقته فى غير مبلغاته على الناس، فعلم بهذا أنه لا يلزم علينا الاهتداء بهدى الرسل، إلا لأمر الله تعالى وحكمه بأن هذا هو سواء السبيل من بين السُبل، فثبت أن حجية السنة متوقفة على الكتاب، لا أن حجية الكتاب موقوفة على السنة بلا ارتياب، ولعلمى هذا ظاهر لكل من أوتى الفهم السليم، والطبع المستقيم من أهل الإسلام، فضلا عن الأفاضل الأعلام، فمن لم يفهمه، وأصر على ما يتفوه به ويكتبه، فليبكِ على نفسه إلى أن يلحق برمّته.

ومن ههنا تبين أن قول المستدل إذ نعلم ببداهة العقل أن. . . إلخ غير مجد نفعًا، فإن كون المقصود من البعثة هو اتباع ما جاؤوا به من عند ربهم حق قطعًا، لكن الكلام فى اتباعهم فى سننهم، واقتداءهم فى طرقهم، مما لم يذكروا فيه أنه مما أوحى إليهم ربهم، فليس كل فعل بوحى، ولا كل ماء عين وحى، كما مرّ تفصيلا، فهذا مما لا يعلم ببداهة العقل جزمًا، ما لم يؤيد ذلك بأمر الآمر الحقيقى نقلا.

قلت فى "إبراز الغى": وأما ثانيًا: فلأن قولهم أدلة الدين أربعة ليس مما ليس عليه إثارة علم، بل له دلائل واضحة، وبراهين شامخة من الكتاب والسنة، ومن لم يراجعها، أو لم يفهمها، فلا يتهم إلا نفسه.

قال ناصرك المختفى: قد فرغ العلماء القائلون بعدم حجية الإجماع والقياس عن جواب كلها كالقاضى الشوكانى فى "إرشاد الفحول"، وصاحب "الأبجد" فى حصول المأمول وغيرهما.

أقول: مَن هما؟ وما مقدارهما بجنب العلماء المحققين السابقين والفضلاء المدققين من المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين والأصوليين، كثّرهم الله إلى يوم الدين، وكسر بسيوفهم الشاهرة وأسنّتهم القاهرة وكلمهم القاطعة، وحجتهم الدامغة أدمغة المخالفين المجادلين، أما صاحب "الأبجد" فلا اعتبار لتحقيقه، فإنه مقلد جامد لشيخ

شيخه سائر بسيره، منتهب لخيره وشره، وأما شيخ مشايخه الشوكانى، ذا شَوك دانى، فهو وإن كان أوسع علما وأفضل فضلا، لكن علمه أكبر من عقله، وفهمه أنقص من فضله، فلا يعتبر بتنقيحه من أوتى بصيرة ثاقبة، وغريزة صائبة، لا سيما إذا كان مخالفًا للسلف الصالحين، ومناقضًا لما ثبت فى زبر الصَدر الناصحين، نعم من لبس قلادة تقليده الفاسد فى عنقه، وألقى ربقة اتباعه الكاسد فى رقبته، وأشرب فى قلبه حُبّه، وغذى فى صدره حَبّه ولُبّه يفتخر بتنقيحاته الباطلة، وترصيفاته العاطلة، ويفضّله على سائر من مضى، وإن كان من ذوى الفضل والعُلى، عصمنا الله بل جميع خلقه من مثل هذا الجمود والشرود، ونبهنا من هذا السجود والرُقود.

قلت فى "إبراز الغى": وأما ثالثًا: فلأنّ نسبة إنكار الإجماع الذى اصطلحوا عليه اليوم إلى أحمد من دون بيان ما اصطلحوا عليه مغالطة لا يليق بمن له دراية، ولو ثبت إنكار أحمد الإجماع الذى هو من أصول الدين، وحجيته ثابتة بالكتاب والسنة وأقوال السلف الماضيين، فلا عبرة لإنكاره.

قال ناصرك المختفى: إنكار الإمام أحمد ذكره الشوكانى فى "إرشاد الفحول" وغيره فى غيره، وثبوت حجية الإجماع بالكتاب والسنة محل نزاع، وأما ثبوت حجيتهما بأقوال السلف الماضيين فمع قطع النظر فى ذلك الثبوت أقوال السلف ليست من الحجة فى شىء.

أقول: واعجبًا! أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المتبوعين، ومن اتبعهم من الأجلة المنتقدين لا تكون حجة، ويكون قول الشوكانى ونقله حجة، إن هذا إلا أسطورة محدثة، وأعجوبة مضحكة، وأطروفة مستغربة، وأحدوثة مستشنعة، وإن كنتَ فى ريبٍ من ثبوت حجية الإجماع بالكتاب والسنة، فلتحضر مجلس واحد من أكابر أهل السنة، ولتقرأ عنده قدرًا كافيًا من كتب الأصول كقراءة أذكياء الطلبة، لتفهم بطلان ما أبداه الشوكانى، وتعلم أن تفوهه أمر خيالى لا برهانى، وتؤمن بأن كل ما اخترعه وما نقله خارج عن "الدّور الإيمانى والكور الإيقانى".

وأما نقله إنكار حجية الإجماع عن مثل هذا الإمام الجليل بالإجماع، وتقليدك به فى نقله من غير تأمل، وتشبّثك بذيله فى التنقل، فليس إلا صنع أرباب التغفّل المخرجين

عن عداد أصحاب التعقّل، انظر إلى قول ابن الحاجب فى "مختصره": هو حجة عند الجميع، ولا يعتد بالنظام وبعض الخوارج والشيعة، وقول أحمد من ادعى الإجماع، فهو كاذب استبعاد لوجوده -انتهى- وإلى قول شارحه العضد فى شرحه: إنه حجة عند جميع العلماء، فإن قيل: فقد خالف النظام والشيعة وبعض الخوارج، قلنا: لا عبرة بمخالفتهم لأنهم قليلون من أهل الأهواء والبدع، قد نشأوا بعد الاتفاق.

فإن قيل: فقد قال الإمام أحمد -وهو من أجلة الأئمة-: من ادعى الإجماع، فهو كاذب، قلنا: هو استبعاد لوجوده أو للاطلاع عليه ممن يزعمه دون أن يعلمه غيره، لا إنكار لكونه حجة -انتهى-.

وإلى قول بعض متبحّرى الحنابلة من أتباع ابن تيمية فى رسالة ألّفها ردّا على من رد على ابن تيمية فى مسألة الحلف بالطلاق: هذه الإجماعات كلها مدارها على عدم العلم بالمنازع، لا العلم بعدمه، وقد صرّح أبو ثور وهو أعلمهم وناقدهم بأن هذا هو مراده، ومن لم يصرح بذلك منهم فنحن نعلم أن مراده هذا، فإنه لا يمكن أحد أن يدعى العلم بانتفاء المنازع، أو العلم بأن كل واحد من علماء المسلمين قال: بذلك، بل من ادعى هذا فهو كاذب، كما قال الإمام أحمد فى رواية عبد الله: من ادعى الإجماع فقد كذب، لعل الناس قد اختلفوا هذه دعوى بشر المرّيسى والأصم، ولكن يقول: لا نعلم الناس اختلفوا، أو لم يبلغه، وكذلك نقل المروزى عنه أنه قال: كيف يجوز أن يقول: اجمعوا إذا سمعتهم، يقولون: اجمعوا فاتهمهم، ولو قال: إننى لم أعلم مخالفًا جاز، وكذلك نقل عنه أبو طالب أنه قال: إن هذا كذب ما علمنا أن الناس مجمعون، ولكن نقول: لا أعلم فيه اختلافًا، فهو أحسن من قوله أجمع الناس، وكذلك نقل عنه أبو الحارث: لا ينبغى لأحد يدعى الإجماع لعل الناس اختلفوا، وهذه النقول معروفة عن أحمد، ذكرها الخلال وغيره من أصحابه بأسانيدهم الثابتة عنه، كما ذكر الخلال فى كتاب العلم الذى ذكر فيه أصول الفقه المنقولة عن أحمد، وذكرها القاضى أبو يعلى وغيره من أصحاب أحمد، وهذا القول حق سواء قاله أحمد أو غيره، ومن ادعى بالإجماع فى مثل هذه الأمور الخفية التى لا يمكن النقل فيها من عشرين نفسًا من التابعين فضلا عن الصحابة، لم يمكنه أن يقول إلا إنى لا أعلم منازعًا -انتهى-

فقد وضح بهذه النقول الموافقة للعقول أن الإمام أحمد لم ينكر حجية الإجماع، بل أنكر دعوى عدم النزاع، ومدّ الباع، وبسط الذراع فى نقل الإجماع، فمن نسب إليه إنكار الحجية، فليبكِ على نفسه، شوكانيًا كان أو غيره، وليعلم أنه وقعت منه هذه النسبة الغير المرضية لقصور فهمه، وعدم بلوغه إلى الدرر البهية. وكيف يُسلّم من له أدنى تمييز فضلا عمن وُهب له علم غزير صحةَ قول الشوكانى، ونقله المبنى على قصور نظره وفهمه، ومخالفته لثُلّة من الأولين من تلامذة أحمد، ومقلديه الأكملين، وجماعة من أصحاب المذاهب المعتبرة الناقدين، نعم من لم تتيسر له إلا مطالعة الكتب الشوكانية، ولم يحصل له الاطلاع على المواقف البرهانية، ولا له إحاطة بأقوال الأئمة وكلماتهم المصرحّة فى الأصول الأربعة يُسرع إلى قبوله، ويبادر إلى انتحاله وغُلوله، ويختال فى الخيال ظانًا أنه العلم، وأن ما سواه ضلال، ويقدّم قولَه على قولِ من كذبه غافلا عن أنه أمر مُحال موجب للوزر والنّكال.

قلتُ فى "إبراز الغى": وأما رابعًا: فلأن أعرض سيد الطائفة الظاهرية عن كون القياس حجة شرعية غير مضر فى مقام التحقيق، فقد رد إعراضه فى كتب الأئمة بوجه أنيق -انتهى-.

قال ناصرك المختفى: قد رد على هذا الرد أيضًا فى كتب أهل التحقيق.

أقول: قد رد على هذا الرد أيضًا فى كتب أهل التدقيق، ومن لم يرزق التوفيق فهو بعيد عن إدراك بطلان قول الظاهرية أصحاب العقل الرقيق.

قلت فى "إبراز الغى": وأما خامسًا: فلأن قوله: وخلاف هذين الإمامين... إلخ بعيد بمراحل عن درجة الإنصاف، فإن اعتبار القول المردود الذى دلّ على كونه مردودا الكتاب والسنة اعتساف.

قال ناصرك المختفى: دلالة الكتاب والسنة على كون هذا القول مردودا غير مسلمة.

أقول: من بلغ إلى هذه المرتبة من الجهل، فهو خارج عن مخاطبات أولى الفضل، وليحضر مجالس العلماء، ويستفيد من مآنس الفضلاء، يحصل له التسليم والانقياد، ودونه خرط القتاد.

قلت في "إبراز الغي": وأما سادسا فلأن قوله: وبهذا قال بقولهما: عصابة عظيمة... إلخ من دون تصريح تلك العصابة جرأة عظيمة.

قال ناصرك المختفي: لو أحصينا تلك العصابة لصار كتابًا كبيرًا، فلنقتصر على ذكر أسماء بعضهم، فنقول: منهم ابن عمر وعمر، وأبو قتادة وابن مسعود، وعروة بن الزبير وأبو وائل، والشعبي وشريح وعبدة بن أبي لبابة وابن سيرين، وإبراهيم وعطاء والحسن البصري، ومسروق وعامر وحفص بن عبد الله بن راشد، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن النبيل، وأبو يعلى التميمي وعبد الرحمن بن مندة، ومحمد بن أبي نصر أبو عبد الله الحميدي، ومحمد بن طاهر بن علي، ومحمد بن سعدون أبو عامر العبدري.

أقول: هذا كله من المفتريات الشوكانيات المبنية على عدم البلوغ إلى مرادهم وعدم فهم مرامهم، وحاشاهم ثم حاشاهم أن يتفوّهوا بهذا القول المردود، ولو صحّ ذلك عنهم فقولهم في هذا الباب مطرود، ولا يؤمن به إلا حُرم عن الوَلود الودود[1]، ولم يُرزق أبكار الأسرار ونواهد العُمود.

قلت في "إبراز الغي": التاسع: وهو الخامس والتسعون: ذكر في الجزء الثالث من "أبجد العلوم" في ترجمة ناصر المطرزي مؤلف المغرب: أنه قرأ على الزمخشري، وأنه وُلد سنة ٥٣٨، وهذا يُفضي منه العجب، فإن وفاة الزمخشري على ما ذكره هو في هذا الكتاب في صفحة أخرى سنة ٥٣٨، ونص في موضع آخر على ما ذكره في المقدمة تارة أن الزمخشري مات سنة ثمان وثلاثين، وتارة أنه مات سنة ثمان وعشرين، فهل يعقل أن يقرأ المطرزي على من مات في سنة ولادته أو قبلها، وقد نص ابن خلكان في تاريخه على أن المطرزي يقال له: خليفة الزمخشري، لأنه ولد في السنة التي مات فيها الزمخشري، وهي سنة ثمان وثلاثين، وقد وقع مثل هذا الخطأ عن الكفوي، ورددت عليه في "الفوائد البهية" أي في تعليقاتها المسمّاة بـ"التعليقات السنية"، فقد يطلق اسم الكتاب على ما يشمل منهاته، كما لا يخفى على من طالع كتب القوم، فسقط ما أورد عليه من أن ذلك الرد ليس في "الفوائد"، بل في التعليقات.

قال ناصرك المختفي: هذا منقول من "مدينة العلوم"، وراجعتها فوجدتها كما

---

(١) ورد في الحديث: «تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة» أي التي تلد كثيرا وتودّد زوجها، والمراد بهما في هذا المقام هو العقل الصائب.

نقل، وقد تابعه السيوطى فى "البغية" والكفوى فى "الطبقات" فى ترجمة الزاهدى، والشامى فى حاشية "الدر المختار"، والصواب ما تقتضيه عبارة ابن خلكان من عدم تلمذ الناصر على الزمخشرى، ولكن ذمة صاحب "الأبجد" بريئة، فإنه ناقل غير ملتزم الصحة، والناقل غير الملتزم للصحة لا يرد عليه شىء.

أقول: هذه النصرة كأمثالها نصرة مجروحة، ونشرة مطروحة، تشبه هذيان المتشيّخين وطغيان المتصبّيين، أما أولا فلأن الحوالة إلى كتاب لا تفيد شيئًا فيما هو غلط قطعا، وتبرء ذمة من يتبعه عن التعقب عليه بقوله: إنى ناقل محضًا، وإنما تنفع لو تُعقب عليك بأن هذه الخطيئة من مفتريات طبعك، فتجيب بأنه ليس من مخترعات القريحة، بل من المنتحلات من المدينة.

وأما ثانيًا: فلأن شأنك أجل من أن توصف بالناقل غير ملتزم الصحة الذى هو من أوصاف الفئة المضلَّلة، وإنى بل وكل من يماثلنى قاطع بأن هذا من المفتريات والمكذوبات والمخترعات والمردودات، فأنتَ بل وكلُّ من يشبهك بعيد بمراحل عن هذا الذى أثبت لك.

وأما ثالثًا: فلأن الناقل غير الملتزم للصحة يَنكُر عليه شد النكير، ويُشهّر قبح وصفحه غاية التشهير، ويُهجر هجرةً لا إقالة لها، ويزجر زجرة لا إفاقة معها، ويشدُّ الميزر والنطاق لبيان ما فى هذا الوصف من الشرر والشقاق، ويقال له: قولَ المعلم للمتعلم: أنت لستَ بلائق، ولستَ موصوفًا بالفائق، إن أنت إلا ناهق أو ناعق أو نافق غير ناطق، فاصمت صموتَ الغافلين، وكُن حِلسًا من أحلاس بيتك فى الغابرين.

وما مثلك إلا كمثل رجل عراقى كان يحضر فى مجالس القاضى أبى يوسف الكوفى، وكان الناس يسألونه، ويفتشون ما يفيده، وهو فى زمانه كله لا يتكلم، ولا يسأل ولا يتفهم، فقال له أبو يوسف: ما لك لا تتكلم، ولا تسترشد ولا تتعلم، فقال: نعم أتكلم وأتعلم إن شاء الله الأعلم، فبينا أبو يوسف يقول فى قصصه إذا غربت الشمس أفطر الصائم، وقام القائم إذا تكلم ذلك الصامت الأحمق، وسأل عنه قائلا، وإن لم تغرب الشمس إلى نصف الليل، وإلى غروب الشفق، فعند ذلك عرف الناس مقدار عقله وفضله، ونادوا بحمقه وجهله، وقال له أبو يوسف، وعرض له من سؤاله التأسّف

والتلهّف: سكوتك خير من الكلام، وسماعك كافٍ من التعرض لتفتيش الأحكام، ولذا قال عبد الله بن المبارك فى مثله:

وهذا اللسان بريد الفؤاد يدلّ الرجال على عقله

فيا غير الملتزم! لا تتحمل أثقال التأليف والترصيف، ولا تلتزم، والزم حضور مجالس العلماء، ومطالعة كتب النبلاء ولا تتكلم، فإن فى كلامك عاهات، وأن لكل شيء آفة، ولنظمك ونثرك آفات، وفيه من الضلالات التى لا تحصى ولا تعدّ، والتخريبات الخارجة عن دائرة الإحصاء والعدد:

سجن اللسان هو السلامة للفتى من كل نازلة لها استئصال
إن اللسان إذا حللت عقاله ألقاك فى شنعاء ليس تقال

قلت فى "إبراز الغىّ": العاشر: وهو السادس والتسعون: ذكر بعيد هذا عمر النسفى، وأرّخ وفاته سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وقال: فى هذه السنة مات الزمخشرى، وهذا مخالف لما ذكره فى موضع آخر أنه مات سنة ثمان وعشرين.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "الأبجد" من سنة وفاة الزمخشرى هو الصحيح، وأما ما ذكره فى موضع آخر فهو منقول من الكشف، وقد راجعته فوجدته كما نقل.

أقول: تفضّل أيها المنصور الناصر بالإكرام، وألبِسه لباسَ الفخر والإنعام، واجعله مميّزا بين الأنام، ولا تظننه من العوام والأنعام، فإنه قد تحمل المشقة فى المطالعة، وتجمّل للمراجعة، واهتمّ فى كل موضع تُعقب عليك بالمراجعة إلى "كشف الظنون" ليجعلك ناقلا محضًا، ومنتحلا صرفًا، ويبرئك من سيّئ الظنون، وحمل الآصار، وإن كان مع الأوزار فى الظهائر والدياجر، وبالغ فى المنافحة والمشاجرة، والمطارحة والمفاخرة عنك، وألقى أوزارك على ظهر غيرك، فأعطه أجره قبل أن يجفّ عرقه، كما ورد فى الحديث: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه»، لكن مع كل ذلك لا مناص مما قاله بعض الناس:

تروح إلى العطار تبغى شبابها ولن يُصلح العطّار ما أفسده الدهر

قلت فى "إبراز الغىّ": الحادى عشر: وهو السابع والتسعون: ذكر سيد الطائفة محى الدين بن عربى صاحب "الفصوص" و"الفتوحات" عند ذكر علماء المحاضرة،

وأورد فى ترجمته نقلا عن الشوكانى وغيره كلمات تقشعر بالاطلاع عليها جلود الذين يخشون ربهم، ومثله بعيد عن شأن العلماء والمتدينين، فإن الواجب أن يسكت عن طعن هؤلاء الأكابر، أو يذكر من مدحه وأثنى عليه أيضًا، فإن الاكتفاء على ذكر معائب هؤلاء الكملة دون ذكر المناقب خيانة كبيرة فى الدين.

قال ناصرك المختفى: العلماء المتدينون قد صدر منهم فى حق هؤلاء الأكابر أكبر من هذا، وها أنا أذكر أسماء عصابة من المحققين أنكروا وأوردوا على ابن العربى وغيره من أهل وحدة الوجود منهم الحافظ ابن نقطة ابن الصلاح، إلى أن قال بعد ذكر من أسامى العلماء: أفلم يكن هؤلاء المذكورين عندك من العلماء المتدينين.

أقول: تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، ولا تسئلون عما كانوا يعملون، وما الله بغافل عما تعملون، لا يذهب عليك أنهم اختلفوا فى شأن ابن العربى فرقتين، فمن مادح ومن قادح، ومن مقر بولايته ومن معترف بزندقته، فبإزاء هؤلاء الذامّين الذين ذُكرت أساميهم إن صح عنهم ما نُسب إليهم طائفة عظيمة من الناقدين أقروا بجلالته، ونصوا على ولايته، ولنذكر قدرًا منه، فإن بذكر الصالحين تنزل رحمة الله، ويُستحق الفضل منه.

قال الحبر الطمطام والبحر الهمهام، رأس العلماء الأعلام، رئيس الفضلاء الكرام، والدنا نسبًا وأستاذنا علمًا -أدخله الله دار السلام- فى رسالته "نظم الدرر فى سلك شق القمر": افترقوا فى شأن الشيخ محيى الدين بن العربى فرقتين، فرقة أنكروا على ولايته، وقال: إنه ضالّ، ومنهم شيخ الإسلام تقى الدين على بن السبكى، والحافظ زين الدين العراقى، والحافظ أبو زرعة أحمد، وشيخ الإسلام سراج الدين البلقينى، بل فى كلام بعضهم تكفيره، وقالوا: إنه ملحد، وهذا بسبب بعض الكلمات التى وقعت منه فى مصنفاته، وفرقة اعتقدوا به، وأوّلوا كلماته، وأقروا بولايته، والمحدث مجد الدين الفيروز آبادى صاحب "القاموس" أثنى عليه، وقال: ومن خواص كتبه أنه من واظب على مطالعتها انشرح صدره لفك المعضلات -انتهى- والشيخ العارف عبد الوهاب الشعرانى مدحه فى كتابه "تنبيه الأغبياء على قطرة من بحر علوم الأولياء" وقال الحافظ السيوطى فى رسالته "تنبيه الغبى بتبرئة ابن عربى": إنّا نعتقد ولايته،

ونحرم النظر فى كتبه، فإنه نقل عنه أنه قال: نحن قوم يحرم النظر فى كتبنا، ولعبد الغنى النابلسى كتاب سماه "الرد المتين على منتقص العارف محيى الدين" ومن معتقديه بحرم العلوم مولانا عبد العلى الأنصارى القطبى نسبًا، واللكنوى وطنًا، والمدراسى مدفنًا، وقد مدحه وأثنى عليه فى تأليفاته، ولقبه بخليفة الله فى الأرضين -انتهى-.

قلت: الذى ذكره الوالد الماجد من أن التقى السبكى والسراج البلقينى من المنكرين هو صحيح بحسب بداية أمرهما، وقد ثبت رجوعهما عنه، والإقرار بولايته، كما ذكر عبد الوهاب الشعرانى فى "اليواقيت والجواهر" فى بيان عقائد الأكابر نقلا عن الشيخ سراج الدين المخزومى أنه قال: كان شيخنا سراج الدين المخزومى أنه قال: كان شيخنا سراج الدين البلقينى، وكذلك الشيخ تقى الدين السبكى ينكران على الشيخ فى بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحقّقا كلامه، وتأويل مراده، وندما على تفريطهما فى حقه فى البداية، وسلما له الحال فى ما أشكل عليها عند النهاية... إلخ.

ومن مادحيه المقرين بفضله: النبيه الشيخ سراج الدين المخزومى، والشيخ كمال الدين الزملكانى، والشيخ قطب الدين الحموى، وصلاح الدين الصفدى، والشيخ قطب الدين الشيرازى، ومؤيد الدين الخجندى، وشهاب الدين السهروردى، وكمال الدين الكاشى، والإمام فخر الدين الرازى، ومحيى الدين النووى، وعبد الله بن أسعد اليافعى، والشيخ محمد المغربى الشاذلى شيخ الجلال السيوطى، وبدر الدين بن جماعة، وعز الدين بن عبد السلام، والشيخ تاج الدين الفركاح، والعماد ابن كثير الدمشقى، وقد نقل كلماتهم الدالة على حسن اعتقاداتهم الشعرانى فى "اليواقيت والجواهر"، وبالغ فى مدح الشيخ، والثناء عليه والذبّ عما نسب إليه مما يخالف الشرع الظاهر.

ومنهم عبد الرحمن الجامى، والسيد على بن شهاب الهمدانى، والشيخ داود بن محمود القيصرى، وصدر الدين القونوى، وسعد الدين محمد بن أحمد الفرغانى، والشيخ بايزيد خليفة الرومى، والشيخ بأبى خليفة الرومى، ومظفر الدين على الشيرازى، والشيخ محمد بن صالح الكاتب، والسيد نعمة الله، وصابر الدين بركة، ويحيى بن على المعروف بـ "نوعى الرومى"، وعبد الله أفندى، وابن بهاء الدين، وعفيف

الدين التلمسانى، والناصر الحسينى الكيلانى، والشيخ محبّ الله الإله آبادى وغيرهم، ذكر هؤلاء صاحب "كشف الظنون" عن أسامى الكتب والفنون.

ومنهم الجلال الدوانى، والشيخ شمس الدين محمد البكرى، والحافظ ابن حجر العسقلانى، والبيضاوى، والقاضى شهاب الدين أحمد الرداد اليمنى، والشيخ الزجاجى اليمنى وغيرهم، ذكر كلماتهم على القارى المكى فى آخر رسالته "فر العون عن مدعى إيمان فرعون".

ومنهم ابن النجار وابن العديم وابن نقطة وأبو العلاء الفرضى، والزكى المنذرى وابن أبى المنصور، ذكرهم فى "ميزان الاعتدال" و "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر العسقلانى، وهناك خلق كثير من أجلة الأفاضل وأعزة الأماثل، اعترفوا بجلالة ابن عربى، وشهدوا بأنه ولى مهتدى، ولولا خوف التطويل لأوردت أقوالهم، ونبّهت على أساميهم بالتفصيل، وفيما ذكرنا شفاء للعليل، ورواء للغليل.

إذا تمهد لك هذا فنقول: المنكر له إن كان فى مقام التحقيق، ويحمله تدينه على كشف حاله بنية الهداية والتدقيق، لا ينكر عليه شىء من ذلك، لكونه معذورًا فيما هناك، وأما من كان مثلك فى كونه ناقلا محضًا، ومنتحلا صرفًا، لا يقصد إلا التنقل، ولا يريد إلا التطفل، لا إحقاق الحق وإبطال الباطل، وإثبات الصدق وإزالة العاطل على ما ثبت ذلك بإقرارك وبإقرار ناصرك، فلا يحل له الاكتفاء فى مثل هذا على ذكر أقوال الجارحين، بل يجب عليه أن يسكت عن سوء التكلم فى حق هؤلاء الكاملين، أو يذكر أقوال المدح أيضًا، ويجمع بين نقل أقوال الذامين ونقل أقوال المادحين، فمن اكتفى على الأول، وهو ناقل محض حرفته محض التنقل، فقد خان خيانة كبيرة، وجنى جناية كثيرة.

انظر إلى قول أبى عبد الله شمس الدين الذهبى رئيس نقاد الرجال فى كتابه "ميزان الاعتدال" فى ترجمة أبان بن يزيد: قد أورده أيضًا العلامة أبو الفرج ابن الجوزى فى "الضعفاء"، ولم يذكر فيه أقوال مَن وثقه، وهذا من عيوب كتابه يسرد الجرح، ويسكت عن التوثيق -انتهى-.

وإلى قول شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى فى "فتح المغيث شرح

ألفية الحديث" : لذا تعقب ابنُ دقيق العيد ابن السمعانى فى ذكر تعقب الشعراء والقدح فيه بقوله : إذا لم يضطر فيه إلى القدح فيه للرواية لم يجز -انتهى- .

وإلى قول الشوكانى فى "البدر الطالع" فى ترجمة السيوطى : السخاوى وإن كان إمامًا كبيرًا غير مدفوع، لكنه كثيرًا التحامل على أكابر أقرانه، كما يعرف ذلك من طالع كتابه "الضوء اللامع"، فإنه لا يقيم لهم وزنًا، بلا لا يسلم غالبهم من الحط منه عليه -انتهى- .

وإلى قوله فى ترجمة السخاوى : ليته صان ذلك الكتاب أى "الضوء اللامع" عن الوقيعة فى أكابر العلماء من أقرانه -انتهى- .

وإلى قول جلال الدين عبد الرحمن السيوطى فى رسالته "الكاوى فى تاريخ السخاوى" : الغرض الآن بيان خطئه فيما سلب به الناس، وكشط ما ضمنه فى تاريخه بالقياس، فقد قامت الأدلة فى الكتاب والسنة على تحريم احتقار المسلمين، والتشديد فى غيبتهم بما هو صدق وحق، فضلا عما يكذب فيه الجارح ويمين، فإن قال : لابد من جرح الرواة والنقلة، وذكر الفاسق والمجروح من الحملة، فالجواب أولا أن كثيرًا ممن جرحهم لا رواية لهم، فالواجب فيهم شرعًا أن يسكت عن جرحهم ويهمله .

وثانيًا : أن الجرح إنما جوّز فى الصدر الأول حيث كان الحديث يؤخذ من صدور الأخبار لا من بطون الأسفار، فاحتيج إليه ضرورة للذب عن الآثار ومعرفة المقبول والمردود من الأحاديث والأخبار، وأما الآن فالعمدة على الكتب المدوّنة، فمن جاء بحديث من الكتب لم يتصور فيه الرد، ولو كان الذى رواه من أفسق الفاسقين، ومن جاء بحديث غير موجود فيها فهو رد عليه، ولو كان من أتقى المتقين، غاية ما فى الباب أنهم شرطوا لمن يذكر الآن فى سلسلة الإسناد تصوينه وثبوت سماعه بخط من يصلح عليه الاعتماد، فإذا احتيج الآن إلى الكلام فى ذلك اكتفى أن يقال : غير مصون أو مستور، وبيان أن فى سماعه ريبة أو نوعًا من التهور والزور، وأما مثل الأئمة الأعلام ومشايخ الإسلام كالبلقينى والقايانى والقلقشندى والمناوى ومن سلك فى جوادهم فأى وجه للكلام فيهم، وذكر ما رماهم الشعراء فى أهاجيهم .

فإن قال : هذه أمور صدرت منهم فى الابتداء، وعادوا إلى الإحسان، قلت : تحرم

الغيبة بما تاب منه الإنسان، وإن قال لا صحة لك، وإنما افتراه من افترى، قلنا: أشد وأشد -انتهى-.

وإلى قوله فى الدوران الفلكى على ابن الكركى: الثالث إنه أى السخاوى ألّف تاريخا ثلاه بغيبة المسلمين، ورمى فيه علماء الدين بأشياء أكثرها مما يكذب فيه ويمين، فألفتُ المقامة التى سمّيتها "الكاوى فى تاريخ السخاوى" نزهت فيها أعراض الناس، وهدمت ما بناه فى تاريخه إلى الأساس من غير أن أرميه بعيب، ولا أذكره بغيب - انتهى-.

وإلى قول اليافعى فى المرأة الجنان فى حوادث سنة تسع وثلاثمائة بعد ذكر قصة حسين بن منصور الحلاج: أما ما نقل الذهبى فذكر فيه أشياء فظيعة، وكثر التشنيع عليه، وبالغ مبالغة لا يناسب ما قدمناه عن المشايخ -انتهى- وإلى قوله فى حوادث سنة ثمان وسبعين بعد خمسمائة في ترجمة أحمد الرفاعى: هذه ترجمة الذهبى فى كتابه الموسوم بـ "العبر"، ولم يزد على هذا، وهذا من العجائب -انتهى-.

وإلى قوله فى حوادث ست وخمسين وستمائة فى ترجمة أبى الحسن الشاذلى: اسمع أيها الواقف على هذا الكتاب! كلام هذا الإمام الكبير الهمام علم العلماء الأعلام عز الدين بن عبد السلام وكلام السادة المذكورين من الأولياء المشكورين والعلماء المشهورين فى تعظيم الشيخ أبى الحسن ومدحهم وثناءهم عليه، وقول بعض أهل الشام أى الذهبى فى "تاريخه"، والشيخ أبو الحسن الشاذلى على بن عبد الله بن عبد الجبار المغربى الزاهد شيخ الطائفة الشاذلية سكن بالإسكندرية، وصحبه جماعة، وله عبارات فى التصوف مشكلة يتكلف فى الاعتذار عنها -انتهى- فهل ترجمته هذا مدح له؟ كلا بل هى فى الحقيقة قدح فيه وغض من جميل صفاته، وخفض لعلو منزلته ورفيع درجاته، كما هو عادته فى وضع أوصاف الأكابر -انتهى-.

وإلى قوله فى حوادث سنة ثلاث وثمانين وستمائة: فيها توفى السيد الكبير الشأن الشيخ أبو عبد الله محمد بن موسى بن النعمان التلمسانى، وكان عارفًا بمذهب مالك، راسخ النسك سالكًا فى أحسن المسالك، قال الذهبى: كان أشعريًا منحرفًا عن الحنابلة، هذه عبارة فيها من الغض له ما فيها، كما عرف من عادته من التنقص من أئمة منهج الحق

وساداته -انتهى- .

وإلى قوله فى حوادث سنة تسعين وستمائة فى ترجمة سليمان بن على عفيف الدين التلمسانى : قال الذهبى : أحد زنادقة الصوفية ، قلت : هذا أيضًا مع ما تقدم يدل على سوء عقيدة الذهبى فى الصوفية ، أما كان يكفيه أن يقول : وإن كان كما ذكر زنديقًا أن يقول : أحد الزنادقة ، ولا يضيفه إلى الصوفية -انتهى- .

وإلى قوله فى حوادث سنة تسع وتسعين وستمائة عند ذكر ترجمة عبد الله المرجانى المغربى : أما قول الذهبى فى ترجمته : وأبو محمد عبد الله المرجانى المغربى الواعظ أحد مشايخ الإسلام علمًا وعملا ، مقتصرًا على هذه الألفاظ من غير زيادة ، فغض من قدره كما هو عادته فى مشايخ الصوفية السادة الصفوة أولى الأسرار والأنوار -انتهى- .

وإلى قوله فى حوادث سنة إحدى وعشرين وسبعمائة بعد ذكر ترجمة نجم الدين الإصفهانى : أما ترجمة الذهبى فغاضة من قدره بل طامة لنور بدره حيث يقول فى ترجمته : مات بمكة فى الجمادى الآخرة العارف الكبير نجم الدين عبد الله بن محمد الإصبهانى الشافعى ، تلميذ الشيخ أبى العباس المرسى ، جاور بمكة وما زار النبى ﷺ ، انتقد عليه الشيخ على الزاهد ، هذا جميع ترجمته المقتصرة فى وضعه المنسوب إليه المنكرة فى ترك الزيارة عليه ، وقد قدمت التنبيه على أعظم من هذا فى إنكاره على شيخ شيخه أبى الحسن الشاذلى ، وإنزاله فى الحضيض النازلى من رفيع مرتبته -انتهى- .

وإلى قول تاج الدين السبكى فى "طبقات الشافعية" : هذا شيخنا الذهبى له علم وديانة ، وعنده على أهل السنة تحمل مفرط ، فلا يجوز أن يعتمد عليه ، وهو شيخنا ومعلمنا غير أن الحق أحق بالاتباع ، وقد وصل من التعصب المفرط إلى حد يستحيى منه ، وأنا أخشى عليه من غالب علماء المسلمين وأئمتهم الذين حملوا الشريعة النبوية ، فإن غالبهم شاعرة ، وهو إذا وقع بأشعرى لا يبقى ولا يذر ، والذى أعتقده أنهم خصماءه يوم القيامة ، فالله المسؤول أن يخفف عنه ، وأن يشفعهم فيه -انتهى- .

وإلى قول السيوطى فى "قمع المعارض فى نصرةابن الفارض" : وإن غرّك دندنة الذهبى فقد دندن على الإمام فخر الدين ابن الخطيب ذى الخطوب ، وعلى أكبر من الإمام ، وهو أبو طالب المكى صاحب "قوت القلوب" ، وعلى أكبر من أبى طالب ، وهو

الشيخ أبو الحسن الأشعرى الذى ذكره يجول فى الآفاق ويجوب، وكتبه مشحونة بذلك "الميزان" و"التاريخ" و"سير النبلاء"، أفقابل أنت كلامه فى هؤلاء؟ كلا والله لا نقبل كلامه فيهم، بل نوصلهم حقهم ونوفيهم -انتهى-.

وإلى قول السخاوى فى "الضوء اللامع" فى ترجمة إبراهيم البقاعى: تعدى فى تراجم الناس وزاد على الحد، خصوصًا فى كتابه "عنوان الزمان فى تراجم الشيوخ والأقران" الذى طالعته بعد موته، وملخصه المسمّى بـ"عنوان العنوان"، وناقض نفسه فى كثيرين -انتهى-.

وخلاصة المرام فى هذا المقام أن الاقتصار فى مدح الكبراء على الكلمات اليسيرة، أو الاقتصار على ذكر ذمهم وصفح النظر عمن أثنى عليهم ليس من شأن حملة الشريعة المنيرة، ولم يزل المؤرخون والمحدثون يطعنون على من ارتكب هذا الأمر، ويزجرونه بأشد الزجر، ويحكمون عليه بأنه واجب الهَجر، مستحق للحَجر، ويسمّونه متعديا عن الحدّ، متجنّبا عن سعادة الجَد، مستحقا للرَد، مستأهلا لأن يُشد بأشد الشَدّ، ويُسد عليه الطريق بإحكام السَدّ.

كيف لا؟ فإن كتب التاريخ والتراجم موضوعة؛ لأن يُطلع بها على ما قيل فى الرجل: مدحًا أو ذمّا، ويوقف على الوقائع والمعالم، فإذا كان رجل اختلف فيه أخيار الناس، وتفرقت فيه أخبار الأكياس يجب على المترجم أن يذكر أقوال الطائفتين، ثم لا بأس بعد ذلك أن يرجح قول إحدى الفرقتين المادحة، أو المبالغة فى الشين، بحسب مبلغ علمه، وقوة فهمه مع التأمل بالعَين، فإن اكتفى على ذكر أقوال أحدهما التى مالت طبيعته إليها تحير الناظر فى كلامه، ويكون وباله عليه، ولذلك ترى الذهبى مع تشدده فى حق الصوفية لما ذكر ابن عربى فى "ميزان الاعتدال"، ذكر أقوال ذمه ومدحه كليهما من أرباب الكمال، وذكر أنه ترجمه ابن النجار فى ذيل "تاريخ بغداد"، وابن نقطة فى "تكملة الإكمال"، وابن العديم فى "تاريخ حلب"، والزكى المنذرى، وما رأيت منهم تصريحًا على الطعن -انتهى-.

وإلى الله المشتكى، وإليه المتضرع والملتجىء من صنيع أفاضل عصرنا، وأماثل دهرنا، حيث تركوا طريقة التفُسّط، ورفضوا شريعة التوسط، وجاوزوا فى تراجم النبلاء

الذين اختلفت فيه الفرق إلى حد يوجب الوحشة والقلق، وهذا أمر يستبعده الكاملون، ومن يتعدّ حدود الله فأولئك هم الظالمون.

وبالجملة ففرق بين طريقة العلماء المتدينين الذين ذموا الشيخ محى الدين، وبين طريقتك فى أبجدك وغيره من رسائلك، فلا تحصل لك النجاة من طعن الأفاضل بالتشبث بأذيال هؤلاء الأماثل، فإنهم لم يكونوا نَقَلَة بالنقل الباطل، ولا منتحلة بالانتحال العاطل، فجاز لهم ما حقّقوه فى مقام نصرة الدين المبين، ولم يُعَب عليهم ما نقحوا تقوية للشرع المبين، وأما من هو حامل رايات الناقلية المحضة من دون بصيرة والتزام الصحة، فصدور مثل ذلك منه هفوة أيُّ هفوة، وجَفوة أى جفوة.

قلت فى "إبراز الغى": الثانى عشر: وهو الثامن والتسعون: ذكر عند ذكر علماء التاريخ ابن كثير الدمشقي: وأنه ولد سنة سبعمائة، وهذا مما يفضى العجب بالنسبة إلى ما ذكره فى المقصد الأول من "الإتحاف": أنه مات سنة أربع وتسعين وستمائة، فإن الموت قبل الولادة مستحيل عقلا ونقلا وعرفًا وعادةً.

قال ناصرك المختفى: ما ذكر فى "الأبجد" من تاريخ ولادته هو الصحيح، وأما ما ذكر فى "الإتحاف": فهو وإن كان الصحيح فيها سنة أربع وسبعين وسبعمائة، لكن صاحب "الإتحاف" برىء من هذا الغلط، فإنه ناقل عن "الكشف"، وقد راجعته، فوجدته كما نقل.

أقول: كيف يبرأ من الطعن مَن يتبع صاحب الأغلاط الفاحشة، ويرتع مَراعى صاحب الأشطاط الفاسقة، وقد مرّ ما يناسب هذا المبحث فى المباحث السابقة، والمطالب السالفة، فلتكن لك ذاكرة، ويتقنّ بأن مثل هذا الانقياد والتسليم للكشف وغيره من كتب الكشف العميم خصلة هالكة، وشرِعة حالكة، وطريقة خارقة، وشريعة خافقة، قلّ من يسلك فيها من أرباب التعقّل، وشذّ من ينسلك بها انسلاك أصحاب التغفّل، فالحذر الحذر من هذا السلوك والحُلوك، والنَّجا النجا مّن هذا البُروك المستبعد عن شأن الملوك.

قلت فى "إبراز الغى": الثالث عشر: وهو التاسع والتسعون: ذكر هناك ابن حجر العسقلانى، وأرّخ ولادته سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وأنه توفى ليلة السبت المسفر

صباحها عن ثامن عشر ذى الحجة سنة ثمان وخمسين وثمانمائة ، وكان عمره إذ ذاك تسعة وسبعين سنة وأربعة أشهر وعشرة أيّام ، وفيه خدشة من وجهين : أحدهما : أن وفاة ابن حجر ليست فى تلك السنة ، بل فى سنة اثنتين وخمسين ، نص عليه السيوطى والسخاوى وغيرهما ، وقلدهم فى ذلك هذا المؤلف أيضًا فى "الإتحاف" وغيره .

وثانيهما : أن ولادته لما كانت سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ، ووفاته سنة ثمان وخمسين وثمانمائة كيف يكون عمره مقدار ما ذكره ، فإن الأطفال أيضًا فضلا عن الرجال يعلمون أن مجموع ثمان وخمسين الذى هو مقدار حياته من المائة التاسعة وثمانية وعشرين إن ولد فى أول ثلاث وسبعين ، وأقل منه إن كان بعده ، لا يكون تسعة وسبعين مع ما ذكره ، وبالجملة فهذه الجملة نطقت بمهارة مؤلف "الأبجد" فى الحساب أيضًا ، فضلا عن غيره .

قال ناصرك المختفى : هذا منقول من "مدينة العلوم" ، وكانت نسختها سقيمة ، وقد راجعتها فوجدتها كما نقل .

أقول : هل هذا إلا كما وجدتَ فى كتاب منسوخ أن فلانًا ولد فى أول المائة الرابعة ، ومات فى آخرها ، وعمره خمسون لا يزيد عليها ، أو رأيتَ فى كتاب ممسوخ أن الإمام الشافعى ولد سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين ، وعمره يزيد على الألفين ، أو أن الإمام أبا حنيفة ولد سنة ثمانين ومات سنة خمسين ومائة ، وعمره مائة ، أو أن يزيد بن معاوية ولد بعد الوفاة النبوية ، ومات سنة أربع وستين ، وعمره كان مائة وتسعين ، ونحو ذلك من الأمور الواهية ، فتنقلها من غير فهم وروية ، وتقول : ليست منى فى هذا جريمة ، إنما نقلته من كتاب فلانى ، وكانت نسخته سقيمة ، والذى برأ النسمة ، وفلق الحبّة ، هذا لا يفعله أحد من الأطفال ، فضلا عن البالغين من النساء والرجال .

قلت فى "إبراز الغى" : الرابع عشر : وهو الموفى للمائة : ذكر الإمام أبا حنيفة نعمان ثابت ، وأورد فى ترجمته كلامًا مختصرًا مشتملا على معائب جلية وخفية ، وهذا عادته فى تصانيفه يحط هذا الإمام عن قدره ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، ويا للعجب من رجل يتصدى لجمع المختلطات من غير تنقيد ، وأخذ المختلفات من غير تسديد ، وتقع فى

تصانيفه أغلاط فاحشة، ومناقضات فاضحة يتصدى ذكر معائب مثل هذا الإمام الذى أثنى عليه المجتهدون والسلف الصالحون، ولعمرى طعنه على أمثال هؤلاء الأجلة، هو الذى صار باعثًا لأبرار مسامحاته المتكثرة، فإن لكل فاء ميم، والإشارة تكفى لصاحب العقل السليم، ولئن لم ينتهِ لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة خاطئة، فليدع ناديه، قد ذكرنا فى المقدمة نبذًا مما يتعلق بهذا المقام، والآن نريد أن نستأصل كلماته السخيفة فى حق هذا الإمام ذى المناقب الشريفة، فاستمع.

قال سلّمه الله : أبو حنيفة نعمان بن ثابت إمام الحنفية، ومقتدى أصحاب الرأى.

أقول: فيه إشارة إلى كونه من أصحاب الرأى، فإن أراد بالرأى العقل والفهم فهو منقبة شريفة، فإن من لا عقل له لا علم، ولن يتم أمر المنقول إلا بالمعقول، وإن أراد به القياس الذى هو أحد الحجج الأربعة، فإن قصد به الإشارة إلى أنه يقيس، فكل أحد من المجتهدين يقيس، وإن قصد به أنه يقدم القياس على الكتاب والسنة، فهو فريّة بلا مرية، كما حققه ابن عبد البر وابن حجر وعبد الوهاب الشعرانى وغيرهم.

قال ناصرك المختفى: فى جوابه وجوه: الأول: أن هذا اللفظ قد ذكره غير واحد من أهل العلم، قال الذهبى فى "الميزان": النعمان بن ثابت بن زوطى أبو حنيفة الكوفى إمام أهل الرأى، ضعّفه النسائى من جهة حفظه وابن عدى وآخرون -انتهى-.

أقول: لا أثر لهذه العبارة فى بعض النسخ المصححة من "ميزان الاعتدال"، وعلى تقدير وجودهافيه لا يعرض شيء من الاختلال، فإن ذكر جمع من العلماء هذا اللفظ فى حق أبى حنيفة لا يفيدك، فإنهم إن ذكروه تعييبًا وتنقيصًا، فهم مأخوذون بما أوردنا عليك، وإن كان غرضهم غير ذلك فهم ناجون دونك؛ لأن كلماتك فى حق هذا الإمام فى تصانيفك شاهدة على أنك تريد به تنقيصه وتعييبه، ومن شاء الاطلاع على رد تلك الكلمات والخرافات، فليرجع إلى نصرة المجتهدين رد ظفر المبين، المنسوب إلى الفاضل الأكمل الكامل الأبجل، أرشد تلامذة والدى، شقيقى وحبيبى المولوى الحكيم وكيل أحمد السكندرفورى، لا زال متصفًا بالفضل المعنوى والصورى، وستقف على نبذ منه فى هذه الرسالة أيضًا، فانتظره مفتشًا، ثم قال ناصرك المختفى: الثانى: أن صاحب "الأبجد" فى هذا القول ناقل عن الأئمة الأعلام، والناقل من حيث إنه ناقل لا يردعليه

شيء.

أقول: هذا كلام من لا يعرف كلمات الجمل مطلقًا حتى الأبجد أيضًا، وقد مرّ ما فيه سابقًا، فتذكره آنفًا.

ثم قال ناصرك المختفى: الثالث: أن التشقيق الذى ذكره الحاسد الباغض هل له سند من كلام السلف أم هذا من مختلفات ذلك المبتدع، على الأول لابد من نقل عبارات السلف، وعلى الثانى لا اعتداد به.

أقول: يا من إذا خاصم فجر، اسدد لسانك، وسدّد جنانك، واجتنب من الفحش والسب، ففيه ضرر أى ضرر، وخطر أى خطر، مالك تختار خلّة المنافقين، وتسلك مسلك الأطفال غير المراهقين، أما سمعت قول نبيك رحمة للعالمين، فيماأخرجه أبو داود سيد المتقنين: قال رسول الله ﷺ: «أربع من كنّ فيه فهو منافق ومن كانت فيه خلّة منهن كانت فيه خلة من النفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر».

وأتعجب، بل وكل ذى لُبّ يتعجب من هذا التشقيق الذى ذكرته فى التشقيق، وحكمك على التقدير الثانى بعدم الاعتداد به من غير دليل برهانى، وهل هذا إلا وظيفة من يعجز عن دفع إيراد خصمه فيسكت ويبهت، ويصمت ويخفت، ويقول هو غير معتد به، لا حاجة لى إلى دفعه ورفعه.

ثم قال ناصرك المختفى: الرابع: أنا نختار الشق الأول من الترديد الثانى، وقولك: فكل أحد من المجتهدين يقيس فيه نظر من وجهين: الأول: أنه فرق بين قياس الإمام أبى حنيفة وسائر المجتهدين، فإن القياس غالب على مسائله، وطبعه بسبب قلة وقوفه على السنن بالإضافة إلى باقى المجتهدين، فلذلك يقال له: صاحب الرأى.

الثانى: أن هذه الكلية ممنوعة، فإن من المجتهدين من ينكر القياس، كداود الظاهرى وابن حزم والحميدى وغيرهم، فكيف يتأتى منهم القياس.

أقول فى الجواب عن الثانى: أن من ينكر القياس يعد من سفهاء الناس، فلا اعتداد بقوله: وعمله فى مقام التحقيق، فمخالفته لا تضر فى صدق الكلية المؤسسة بقواعد التدقيق.

قال ملا محمد الملقب بـ "المعين" ابن محمد أمين فى كتابه "دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالحبيب" فى الدراسة التاسعة: لا شك أن فى علماء الأمة ممن تعلق بهذا الحديث الكريم طائفة تسمى ظاهرية، وهو فى التحقيق عبارة عن أصحاب داود الظاهرى خاصة، وعن كل من كان على الظاهرية المحضة التى تسمى جامدة فى إطلاق العلماء، وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقًا، حتى فى العلة المنصوصة والجلية، بل ما يتراءى من أقوالهم إنهم لا يقولون: بالاستنباط رأسًا، وهو مما لا يعبأ بهم أئمة الحديث والفقه، حتى قال السيوطى وغيره: إن الإجماع لا ينخرق بخلافهم، ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وإعمال الفكر فى كتاب الله وسنة رسوله -انتهى-.

ويوافق قولى قول الشعرانى فى "ميزانه" نقلا عن أبى جعفر الشيزامارى: لا خصوصية للإمام أبى حنيفة فى القياس بشرطه المذكور، أى عدم وجدان الحكم من الكتاب والسنة، بل جميع العلماء يقيسون فى مضائق الأحوال إذا لم يجدوا فى المسألة نصًا من كتاب، ولا سنة، ولا إجماع، ولا أقضية الصحابة -انتهى-.

وفى الجواب عن الأول أن كثرة القياس فى مذهب أبى حنيفة ليست فيها منقصة، فإن وقوعها كان للضرورة، ولو لم تكن لقل القياس فى مذهبه أيضًا، كما قلّ فى المذاهب الباقية.

وأما أحسن قول الشعرانى فى "ميزانه": اعتقادنا واعتقاد كل منصف فى الإمام أبى حنيفة بقرينة ما رويناه آنفًا من ذم الرأى والتبرّئ منه، ومن تقديمه النص على القياس أنه لو عاش، حتى دونت أحاديث الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ فى جمعها من البلاد والثغور، وظفر بها لأخذ بها وترك كل قياس كان قاسه، وكان القياس قل فى مذهبه، كما قل فى مذهب غيره بالنسبة إليه، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة فى عصره مع التابعين وتابع التابعين فى المدائن والقرى والثغور، كثر القياس فى مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة لعدم وجود النص فى تلك المسائل التى قاس فيها، بخلاف غيره من الأئمة، فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا فى طلب الأحاديث، وجمعها فى عصرهم من المدائن والقرى، ودونوها فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضًا -انتهى-.

قلت فى "إبراز الغي": ثم قال -أي صاحب "الأبجد"- وُلد سنة ٨٠ من الهجرة،

كذا ذكره الواقدى والسمعانى عن أبى يوسف، وقيل: عام إحدى وستين، والأول أكثر وأثبت، أقول: نعم القول الأول ذهب إليه الأكثر، وهو الأصح الأظهر، والقول الثانى غير معتبر، وأيًا مّا كان فقد ثبت بقولك معاصرته للصحابة، فإن ذلك العصر كان فيه جمع من الصحابة.

قال ناصرك المختفى: لم يصرح صاحب "الأبجد" بعدم كون الإمام معاصرا للصحابة، وإنما استنبطه من قوله، وإن كان عاصر بعضهم على رأى الحنفية، وهذا الاستنباط مبنى على مفهوم المخالفة، والحنفية لا يقولون به، مع أن دعوى قطعية كون الإمام معاصرا للصحابة مطالبة بالدليل لما ترى أن الوارد فى ذلك أخبار آحاد، وهى لا توجب القطع.

أقول: فيه كلام من وجوه تنشط الأعلام:

الأول: أن إنكار عدم حصول القطع بخبر الآحاد مطلقًا لا يصدر إلا ممن لم يطالع كتب أصول الحديث وأصول الفقه رأسًا، ولم يراجع الكتب الدرسية فضلا عن الكتب العلية، فقد بيّنا سابقًا، أن أخبار الآحاد أيضًا تفيد القطع جزمًا، فتذكره آنفًا.

الثانى: أن مطالبة الدليل على قطعية معاصرة أبى حنيفة للصحابة يشبه مطالبة الدليل على قطعية وجود مكة والمدينة، وكون حرب الجمل بالبصرة، وولادة أبى حنيفة بالكوفة، ودُفن نظام الأولياء فى دهلى، وكون بلاد مصر مدفنًا للسيوطى والسخاوى وابن حجر العسقلانى والشمنى، وكون غوث الثقلين مدفونًا ببغداد، وكون النواب أفضل الدولة وآباءه، وأجداده مدفونين فى حيدر آباد، وكون الإمام مالك معاصرًا لأبى حنيفة والشافعى، وكون الشام مسكنًا للأوزاعى، وكون الشافعى أستاذًا لأحمد، وتلمّذ أبى داود من مسدد بن مسرهد، وكون ابن القيم تلميذًا لابن تيمية الحرانى، وكون ابن رجب مدركًا عصر ابن القيم الحنبلى، وكون الشوكانى أستاذ أستاذ المنصور القنوجى، وكون الراد الكهنوى معاصرًا بالأمير البهوفالى، وكون مؤلف المذهب المأثور حاجًا غير زائر، وعدم معاصرة مؤلف الأبجد للفاخر الزائر، إلى غير ذلك من القطعيات المشتهرات واليقينيات المنتشرات، فكما أن مطالب الدليل على قطعية أمثال هذه الأمثلة يُعد مكابرًا ومنافرًا بلا شبهة، كذلك المُطالب على قطعية معاصرة أبى حنيفة للصحابة يُعدّ

مجادلا ومخاصمًا ومجازفًا ومشاتمًا غير قابل لأن يخاطب بالحجة.

الثالث: أن نسبة عدم القول بمفهوم المخالفة إلى الحنفية مطلقًا فرية قطعًا، ومثله لا يصدر إلا ممن لم يتيسر له معاينة كتب فقههم وأصلهم، ولم يرزق وسعة النظر في دفاترهم وزبرهم، فإنهم إنما ينكرون ذلك في الأحكام الشرعية، لا في العبارات العلمية.

انظر إلى ما في "خزانة الروايات" نقلا عن الشاهان ذلك -أي عدم دلالة التخصيص على نفي ما عداه- مختص بخطابات الشرع، أما في متفاهم الناس والأخبارات فإن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه، كذا ذكره الإمام السرخسي في "شرح السير الكبير" -انتهى-.

وفيه أيضًا نقلا عن باب صفة الصلاة من "الكافي": التخصيص في الروايات يدل على نفي ما عداه -انتهى-وفيه أيضًا نقلا عن الحميدي أنه يدل عليه في الروايات، وفي متفاهم الناس -انتهى- وفيه أيضًا عن حاشية أصول البزدوي: القيد في الروايات ينفي ما عداه -انتهى-.

وفي كتاب الحج من "غاية البيان شرح الهداية": مفهوم الرواية حجة -انتهى- وفي حواشي "الأشباه" للحموي نقلا عن أنفع الوسائل: مفهوم التصنيف حجة -انتهى- وفي "جامع الرموز": مفهوم المخالفة في الرواية كمفهوم الموافقة معتبر بلا خلاف -انتهى- وليطلب تفصيل هذا البحث من مقدمة تعليقي المتعلق بـ "شرح الوقاية" المسمّى بـ "عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية".

الرابع: أن تقييد معاصرة أبي حنيفة بالصحابة بقوله: على رأي الحنفية مع كونها مما اتفق عليه جملة الملة الحنيفية إن لم يكن للإشارة إلى خلاف وقع فيه، فهو مهمل عبث لا فائدة فيه، ومثله يجب على العلماء الاجتناب عنه، لا سيما إذا كان موهمًا لما يخالف ما قصد منه.

قلت في "إبراز الغيّ": ثم قال: لم يرَ أحدًا من الصحابة باتفاق أهل الحديث، وإن كان عاصر بعضهم على رأي الحنفية، أقول: أليس ابن سعد والذهبي عندكم من المحدثين، وهما قد أقرا برؤيته بعض الصحابة باليقين، انظر إلى قول الذهبي في "تذكرة

الحفّاظ" فى ترجمته: مولده سنة ثمانين رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة رواه ابن سعد عن سيف بن جابر أنه سمع أبا حنيفة يقوله -انتهى- وإلى قوله فى كاشف: رأى أنسًا -انتهى-.

قال ناصرك المختفي: كون ابن سعد والذهبى من المحدثين ليس معارضًا لقول صاحب "الأبجد" من أنه لم ير أحدًا من الصحابة باتفاق أهل الحديث، فإن المراد بالاتفاق قول الأكثر لا قول الكل، أو يقدر هناك مضاف، أى باتفاق جماعة من أهل الحديث، أو باتفاق جمهور أهل الحديث، ولا ريب أن جماعة من أهل الحديث، بل جمهورهم قد أنكروا ملاقاته مع الصحابة.

أقول: فيه خدشة من وجوه متعددة:

الأول: أن حذف المضاف إنما يجوز إذا دلت قرينة حالية، أو مقالية عليه لا مطلقًا، ووجود القرينة فى عبارتك عليه مفقود قطعًا، قال ابن القيم فى "بدائع الفوائد" عند البحث فى تذكير قريب الواقع فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحمَةَ اللهَ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحسِنِينَ﴾ عند ذكر المسلك الثالث من مسالك توجيهه، وهو أن قريبا فى الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، هذا المسلك ضعيف؛ لأن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاءه مطلقًا، وإلا لالتبس الخطاب، وفسد التفاهم، وتعطلت الأدلة، إذ ما من أمر، أو نهى، أو خبر يتضمن مأمورًا ومنهيًا عنه ومخبرًا إلا ويمكن أن يقدر له مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهى والخبر به، فيقول الملحد فى قوله تعالى: ﴿وَللهِ عَلَى النَّاسِ حِجّ البَيتِ﴾ و﴿كُتِبَ عَلَيكُمُ الصِّيَامُ﴾ أى معرفة الحج والصيام، وإذا صح هذا الباب فسد التخاطب، وتعطلت الأدلة، وإنما يضمر المضاف حيث يتعين، ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة -انتهى-.

وقال أيضًا: قوله ﴿إِنَّ رَحمَةَ اللهَ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحسِنِينَ﴾ ليس فى اللفظ ما يدل على إرادة موضع ولا مكان أصلا، فلا يجوز دعوى إضماره، بل دعوى إضماره خطأ قطعًا، لأنه يتضمن الإخبار بأن المتكلم أراد المحذوف، ولم ينصب على إرادته دليلا لا صريحًا ولا لزومًا، فدعوى المدعى أنه أراده دعوى باطلة -انتهى-.

الثاني: أن حمل الكلام على هذا المراد لا يدفع الفساد، فقد قال ابن حجر المكى

في رسالته "شن الغارة على من أظهر معرة تقوله فى الحنا وعواره": مرادهم كذا ليس من احتمالات اللفظ الدال عليها، وإنما هو صرف عن مراده إلى غيره بضرب من ضرورب التأويل، فالفساد لازم بكل تقدير -انتهى-.

الثالث: أن كون المراد بالاتفاق قول الأكثر، وإن كان جائزًا، لكنه خلاف الظاهر، فلا يجوز إيراد مثله فى تراجم مثل هؤلاء الأكابر.

الرابع: أنه لو أريد بالاتفاق قول أكثر أهل الحديث، أو جمع منهم لدل ذلك على أنه رأى الصحابة وعاصرهم على قول جمع منهم، فلا يصح تقييد المعاصرة برأى الحنفية، في قولك: وإن كان عاصر بعضهم على رأى الحنفية، بل يكون هذا ضائعًا مهملا فاسدًا مبطلا.

الخامس: أنه لو كفى مثل هذه الاحتمالات لرفع الإلزام، لم يستقر إيراد ولا ملام على من يدعى الإجماع فى مسألة أصلية وفرعية لاحتمال أن يكون المراد بالإجماع قول أكثرهم، أو يُحذف لفظ جمع منهم، وبطلانه أظهر من أن يخفى، فلم يزل أهل العلم والنُهى يطعنون على من يدعى الإجماع فى موضع مختلف فيه، ويبطلون قوله ونقله بإبراز اختلاف فيه حتى قال الإمام أحمد -وناهيك به جلالة وقدرًا-: من ادعى الإجماع، فهو كاذب، استبعادًا لوجوده، وردًا على من يتسارع إلى دعواه جزمًا، ولو سهل فى كل موضع حمل الإجماع، والاتفاق على ما حمله عليه الناصر القاصر، لم يستقم التكذيب، ولا الإنكار على مدعى الإجماع بحسب الظاهر.

السادس: أن لفظ الاتفاق المضاف إلى أهل الحديث لا يشك أحد فى أنه موهم لعدم اختلافهم فيه، وإن كان مرادك اتفاق بعضهم أو أكثرهم مع خلاف فيه، فإن هذا المراد إنما يطلع عليه المريد، لا غيره ممن ينظر كلامه ويستفيد، إلا أن يقيم القرينة على هذه الإرادة، وإذ ليست فليست، وإيراد مثل هذا الموهم فى ترجمة مثل هذا الإمام ليس من شأن العلماء الكرام، بل مثل هذه الخدعة لا يرتكبها إلا متعسّف ملام، ومثل هذه المكيدة لا يكتسبها إلا متعصب ذو أوهام.

السابع: أن إنكار جمع من المحدثين كون الإمام أبى حنيفة من التابعين، وإن كان صحيحًا، لكن نسبة ذلك إلى أكثرهم، أو جمهورهم كما صدر من ناصرك فى توجيه

كلامك باطل يقينًا، وليأتِ من يدّعى ذلك، ناصرًا كان أو منصورًا ببرهان نقلى على ذلك ليكون منصورًا، ولا يكفيك فى هذا الباب نقل عبارات بعض الأصحاب الدالة على ذلك الإنكار، ولو بلغت إلى عدد كثير بحسب الإحصاء والإحصار، وإنما سبيل ذلك أحد أمرين: إما أن تنقل عبارة صريحة ممن يعتمد تدل عليه، وإما أن تضبط أسماء المحدثين فى موضع واحد، وتثبت اتفاق أكثرهم، أى ما زاد على نصفهم بذكر عباراتهم الدالة عليه.

ولعلمى هذا الأمران خارجان عن قدرتك وقدرة ناصرك، فإن لم يفعل ولن يفعل حتى يلج الجمل فى سمّ الخياط، فليحذر من مثل هذه الدعاوى الكاذبة المورثة إلى الهباط والمياط، وبهذا حصحص لك أن ما نصره به ناصرك بنقل عبارات بعضهم مما يدل على إنكارهم لا يجدى نفعًا، ولا يفيدك شيئًا.

وتفصيل ذلك أن العبارات التى ذكرها تسع:

الأولى: عبارة الكردرى، ذكرها نقلا عن "شرح مسند الإمام" لعلى القارى: جماعة من المحدثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، وأصحابه أثبتوه -انتهت-.

الثانية: عبارة "أسماء رجال المشكاة" لصاحب "المشكاة": كان فى أيّام أبى حنيفة أربعة من الصحابة، أنس بالبصرة، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلقَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنهم -انتهى-.

الثالثة: عبارة "جامع الأصول": كان فى أيّام أبى حنيفة أربعة من الصحابة: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة، وسهل بالمدينة، وأبو الطفيل بمكة، ولم يلقَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقى جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

الرابعة: عبارة "العلل المتناهية": قال الدارقطنى: لا يصح لأبى حنيفة سماع من أنس ولا رؤية، ولم يلق أحدًا من الصحابة -انتهى-.

الخامسة: عبارة "وفيات الأعيان": أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة، ولم يلقَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنهم، وأصحابه يقولون: لقى جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

السادسة: عبارة طاهر الفتنى فى "التذكرة": كان فى أيّام أبى حنيفة أربعة من الصحابة، ولم يلقَ واحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقى جماعة من الصحابة، وروى عنهم، ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

السابعة: عبارة "تقريب الحافظ ابن حجر": النعمان بن ثابت الكوفى أبو حنيفة الإمام أصله من فارس، وقيل مولى بنى تيم، فقيه مشهور من السادسة -انتهى- أى الذين عاصروا الخامسة ولم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

الثامنة: عبارة "مراة الجنان" لليافعى فى حوادث سنة خمسين ومائة: فيها توفى فقيه العراق الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى، مولده سنة ثمانين، رأى أنسًا، وروى عن عطاء بن أبى رباح وطبقته، وكان قد أدرك أربعة من الصحابة هم: أنس وعبد الله بن أبى أوفى وسهل وأبو الطفيل، قال بعض أصحاب التاريخ: ولم يرَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: لقى جماعة من الصحابة، وروى عنهم ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى-.

التاسعة: عبارة "مدينة العلوم": قد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين، وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم -انتهى- ولايشك من له أدنى مسكة فى أن العبارة الأولى لا تدل الا على أن جمعا من المحدثين أنكروا ملاقاته مع الصحابة، لا أن أكثرهم أنكروها، ولا ان كلهم قالوا بعدم التابعية، فلا فائدة فى إيراد هذه العبارة فى مقام دعوى الأكثرية، أو الكلية، والرابعة منها لا تدل إلا على إنكار الدارقطنى فقط، لا إنكار أكثر المحدثين، ولا كلهم، ولا جمع منهم، فلا يفيد لإثبات الإنكار الكلى، أو الأكثرى فقط.

وكذا السابعة لا تدل إلا على كونه مختارًا لابن حجر مع قطع النظر عن أنه قول الكل، أو الأكثر مع أن قول الدارقطنى، وابن حجر فى هذا المقام متعارض المرام، فقد ثبت عنهما الإقرار بالتابعية لهذا الإمام، كما سيأتى فيما يأتى.

وكذا الثانية لا دلالة لها على الكلية، أو الأكثرية، والتاسعة لا تدل على أن الإنكار قول الكل، أو الأكثر، إلا إذا جعلت إضافة الأصحاب إلى الحديث للاستغراق المشير إلى الوفاق، وهو ليس بأظهر، فيجوز أن يكون لفظ البعض محذوفًا على ما اختاره

ناصرك فى مقام نصرتك كما مرّ سابقًا، ويجوز أن تكون الإضافة عهدية، والظاهر الذى لا يميل القلب إلى ما سواه فى عبارة المدينة هو الأول يدل عليه قول صاحب "المدينة" قبل تلك العبارة، وقال بعض المحدثين: إنه لم يره -انتهى- فليكن هو المُعوّلُ.

وأما العبارات الباقية وهى الثالثة والخامسة والسادسة والثامنة، فالذى يستدل به منها قول أصحابها لم يثبت ذلك عند أهل النقل، ولا يخفى سخافته عند أرباب العقل، أما أولا فلأن المذكور قبل لفظ ذلك فى هذه العبارات هو الرواية والملاقاة معا، لا التلاقى منفردا، فلا تدل هذه العبارة، إلا على أن تحقق هذين الأمرين معًا، كما ذهب إليه جمع ممن قلد أبا حنيفة غير ثابت جزمًا عند أهل النقل.

وأما ثانيًا: فلأن المذكور قبل لفظ ذلك هو لقاءه بجمع من الصحابة، فلا تدل العبارة المذكورة إلا على عدم ثبوت لقاء جمع من الصحابة، كما ادعاه بعض الحنفبة عند أهل النقل، لا على عدم ثبوت رؤية صحابى واحد كأنس أيضا، وهى كافية لكونه تابعيًا عند أهل النقل، لا أن مجرد التلاقى، والرواية الذى هو مدار التابعية على الأقوال الصحيحة غير ثابت عند أهل النقل.

وأما ثالثًا: فلأن المذكور قبل لفظ ذلك إنما هو اللقاء لا الرؤية، وكثيرًا ما يستعمل اللقاء بمعنى أخص من الرؤية، يشهد على ذلك قول الدارقطنى: لم يلقَ أبو حنيفة أحدًا من الصحابة إلا أنه رأى أنسًا بعينه -انتهى- كما نقله السيوطى فى "تبييض الصحيفة بمناقب أبى حنيفة"، وقول الحافظ ابن حجر فى "تقريبه" فى حق بعض من ذكره فيه بمثله، فلا تدل تلك العبارة على إنكار مجرد الرؤية الذى هو مدار التابعية.

وأما رابعًا: فلأن كون الإضافة فى أهل النقل استغراقية غير مسلم من غير دليل متمَّم، فإن الجمع والمفرد المضاف لا يفيد الاستغراق مطلقًا، بل هو مشروط بشروط ذكرها علماء الأدب مفصلا، وقد بسطت الكلام فيه فى رسالتى "السعى المشكور فى رد المذهب المأثور"، وإن شئت زيادة التوضيح فى هذا المبحث النجيح، فارجع إلى "نصرة المجتهدين برد هفوات غير المقلدين" المنسوب إلى الفاضل الأمجد والكامل الأوحد المولوى الحكيم وكيل أحمد -سلّمه الله الصمد-.

قلت فى "إبراز الغى": أليس الخطيب والنووى من المحدثين، وهما قد نصّا على

كونه من التابعين، انظر إلى قول النووى فى "تهذيب الأسماء واللغات": قال الخطيب البغدادى فى "التاريخ" هو أبو حنيفة التيمى فقيه أهل العراق رأى أنس بن مالك . . . إلخ، قال ناصرك المختفى: قد مرّ جوابه من أن قول صاحب "الأبجد" لا يدل على خلافه، فإن المراد بالاتفاق قول الأكثر.

أقول: هو أيضًا كلام أبتر، فإن اتفاق الكل، أو أكثرهم على التابعية لم يثبت إلى الآن بدليل من الأدلة الشرعية.

قلت فى "إبراز الغى": أليس الدارقطنى وابن الجوزى من أرباب الحديث، وهما أيضًا قد صرحا، وأقرا بهذا الحديث، قال ابن الجوزى فى "العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية" فى باب الكفالة برزق المتفقه، قال الدارقطنى: لم يسمع أبو حنيفة أحدًا من الصحابة، وإنما رأى أنس بن مالك بعينه.

قال ناصرك المختفى: القول بأن الدارقطنى أقر برؤية الإمام أنس بن مالك باطل، فإن الدارقطنى من الذين ينكرون رؤية الإمام صحابيا بلا مرية.

أقول: هذه عبارة العلل التى نقلتها من نسخة كانت عندى صريحة فى أن الدارقطنى ليس من المنكرين، وفى بعض نسخة وجدت العبارة المذكورة هكذا: قال المصنف -أى ابن الجوزى- هذا حديث لا يصح عن رسول الله ، والحمامى كان يضع الحديث كذلك، قال الدارقطنى: وأبو حنيفة لم يسمع من الصحابة، إنما رأى أنس بن مالك بعينه -انتهى- وهذه تدل على أن قول الدارقطنى هو ما ذكر أولا، يعنى أن الحمامى كان يضع الحديث، وما بعده من قول ابن الجوزى نفسه، فإن صح هذا فلا يضر من يستدل به، فإنه يثبت منه كون ابن الجوزى من المقرين، ويثبت كون الدارقطنى من المقرين من عبارته السابقة التى نقلها السيوطى عن حمزة السهمى أحد الرواة عن الدارقطنى.

قلت فى "إبراز الغى": أليس الولى العراقى والحافظ ابن حجر من أجلة المحدثين، وقد نقل السيوطى قولهما: إنهما صرحا بكونه من التابعين. قال ناصرك المختفى: الولى العراقى لم يجزم بكونه من التابعين، نعم جزم بأنه رأى أنس بن مالك، وهذا إنما يكفى فى إثبات التابعية لو كان مذهبه الاكتفاء بمجرد الرؤية فى التابعية، والحافظ ابن حجر وإن صرّح فى جواب الفتيا أنه بهذا الاعتبار من التابعين، لكن اختار فى "التقريب": أنه من

الطبقة السادسة الذين لم يحصل لهم التلاقى بأحد من الصحابة، فعلم أن المختار عند الحافظ هو ما قال فى "التقريب".

أقول: عبارة السيوطى هكذا: قد وقفت على فتيا رفعت إلى الشيخ ولى الدين العراقى: هل روى أبو حنيفة من الصحابة، وهل يُعد فى التابعين، فأجاب بما نصه: لم تصح له رواية عن أحد من الصحابة، وقد رأى أنس بن مالك، فمن يكتفى بمجرد رؤية الصحابة يجعله تابعيًا، ورفع هذا السؤال إلى الحافظ ابن حجر، فأجاب بما نصه: أدرك أبو حنيفة جماعة من الصحابة، لأنه ولد بالكوفة سنة ثمانين، وبها يومئذ عبد الله بن أبى أوفى، فإنه مات بعد ذلك، وبالبصرة يومئذٍ أنس، وقد أورد ابن سعد بسند لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنسًا، وكان غير هذين من الصحابة بعدة من البلاد أحياء، وقد جمع بعضهم جُزءً فيما ورد من رواية أبى حنيفة عن الصحابة، ولكن لا يخلو إسناده من ضعف، والمعتمد على إدراكه ما تقدم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد فى الطبقات فهو بهذا الاعتبار من التابعين. انتهت.

فانظر فى هذه العبارة، هل تجد فيها ترددا من العراقى فى التابعية أو الرؤية، والذى بعثه على نسبة عدم الجزم إليه قوله فمن يكتفى... إلخ، ولا يخفى أنه إنما زاد هذا لكونه مختلفًا فيه، لا لأنه ليس مما يختاره ويرتضيه، على أن جزمه بالرؤية كافٍ فى رد كلامك فى "الأبجد" المشتمل على دعوى اتفاق المحدثين على عدم الرؤية، وأما ابن حجر فكلامه فى جواب الفتيا لما عارض كلامه فى "التقريب" ظاهرًا، وجب أن يجمع بينهما جمعًا ناضرًا، أو يهجر كلامه التقريبى، ويؤخذ بكلامه الجزمى، وأما إن المختار عنده هو ما فى "التقريب"، كما ادعاه الناصر المجيب، فمطالَب بالدليل غير الضعيف الكليل، أو التنبيه الوجيه الذى يرتضى به كل نبيه، وبدونه خرط القَتَاد، لا يرتضى إلا ربُّ الفساد والعناد، وما الذى أدراه أن مختار الحافظ هو ما أدرجه فى "التقريب" لا ما نقحه فى جوابه وأبداه، فلعل ذلك الجواب يكون متأخرًا عن "التقريب"، فيكون المختار عنده هو غير ما فى "التقريب".

قلت فى "إبراز الغىّ": وبهذا ظهر أن ما لهج كثير من منكرى تابعية بأن الحافظ ابن حجر عده فى "التقريب" من الطبقة السادسة ليس كما ينبغى، فإن كلامه فى "التقريب"

ليس بأحق بالآخذ من كلامه فى جواب السؤال الذى نقله السيوطى، فما الذى جعل كلامه فى "التقريب" مرجحًا، وكلامه الآخر غير مرضى إلا أن يكون سوء الفهم، أو كتمان الصواب، وهو لا يليق بأولى الألباب.

قال ناصرك المختفى: بيان أن كلامه فى "التقريب" أحق بالأخذ من كلامه فى جواب السؤال من وجوه: الأول: أن كون "التقريب" تأليف الحافظ ابن حجر قد ثبت بالتواتر، وجواب السؤال ليس ثبوته بهذه المرتبة، بل غايته أنه ثبت بخبر الآحاد، والثانى أن الحافظ صرّح فى ديباجة "التقريب": أنه يحكم على كل شخص بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به، ولا يثبت التزام هذا فى جواب السؤال، والثالث أنه أشار فى جواب السؤال إلى التردد فى تابعيته، ولم يجزم بها، حيث قال: إنه بهذا الاعتبار من التابعين.

أقول: كل من الوجوه الثلاثة بَطَلٌ عند العقلاء، ويُطلّ عن الفضلاء، فإنها معارضة بوجه آخر، مقبول عند كل ماهر، وهو أن كلام ابن حجر فى جواب السؤال قد وافقه جمع من أرباب الكمال، من أن أبا حنيفة رأى أنسًا، وصار تابعيًا، منهم المتأخرون، ومنهم المتقدمون، فالأخذ بكلامه هذا أرجح من الأخذ بذا.

انظر إلى قول القارى المكى فى طبقات الحنفية: قد ثبت رؤيته لبعض الصحابة، واختلف فى روايته عنهم، والمعتمد ثبوتها كما بينته فى "سند الأنام شرح مسند الإمام" حال إسناده إلى بعض الصحابة الكرام، فهو من التابعين الأعلام، كما صرّح به العلماء والأعيان، داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَالّذين اتّبَعُوهُم بإحسَان﴾ وفى عموم قوله عليه السلام: «خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم»، رواه الشيخان، ثم اعلم أن جمهور علماء الحديث على أن الرجل بمجرد اللقاء والرؤية يصير تابعيًا، ولا يشترط أن يصحبه مدة - انتهى- وإلى قوله فى شرح "شرح نخبة الفكر" عند البحث فى تعريف التابعى بمن لقى الصحابى: قال العراقى: وعليه عمل الأكثرين، قلت: وبه يندرج الإمام الأعظم فى مسلك التابعين، فإنه قد رأى أنسًا وغيره من الصحابة على ما ذكره الإمام الجزرى فى "أسماء رجال القراء"، والتوربشتى فى "تحفة المرشد"، وصاحب "كشف الكشاف" فى تفسير سورة المؤمنين، وصاحب "مرآة الجنان" وغيرهم من العلماء المتبحرين، فمن نفى

أنه تابعى، فإما من التتبع القاصر، أو التعصب الفاتر -انتهى-.

وإلى قول الذهبى فى "الكاشف": رأى أنسًا -انتهى- وإلى قوله فى "تذكرة الحفاظ": رأى أنس بن مالك غير مرة لما قدم عليهم الكوفة -انتهى-.

وإلى قول أبى الحجاج المزّى فى "تهذيب الكمال": رأى أنسًا... إلخ، وإلى قول أحمد القسطلانى فى "إرشاد السارى شرح صحيح البخارى" فى باب وجوب الصلاة فى الثياب: ومن التابعين الحسن البصرى وابن سيرين والشعبى وابن المسيب وأبو حنيفة -انتهى- وإلى قول اليافعى فى "مرآة الجنان": رأى أنسًا -انتهى- وإلى قوله: بعيده، ذكر الخطيب فى "تاريخ بغداد": أنه رأى أنس بن مالك -انتهى-.

وإلى قول الولى العراقى كما نقله السيوطى: قد رأى أنس بن مالك -انتهى- وإلى قول ابن الجوزى: إنما رأى أنس بن مالك بعينه -انتهى- وإلى قول الدارقطنى كما نقله السيوطى: لم يلقَ أحدًا من الصحابة إلا أنه رأى أنسًا -انتهى- وإلى قول النووى فى "تهذيب الأسماء واللغات": قال الخطيب البغدادى فى "التاريخ": أبو حنيفة إمام أصحاب الرأى وفقيه أهل العراق رأى أنس بن مالك -انتهى-.

وإلى قول ابن حجر المكى الهيتمى فى "الخيرات الحسان فى مناقب النعمان": صح كما قاله الذهبى: إنه رأى أنس بن مالك وهو صغير، وفى رواية: مرارًا، وأكثر المحدثين على أن التابعى من لقى الصحابى وإن لم يصحبه، صححه النووى كابن الصلاح -انتهى-.

وإلى قول ابن عابدين فى "رد المحتار": على كل فهو من التابعين، وممن جزم بذلك الحافظ الذهبى والحافظ العسقلانى وغيرهما، وإلى قوله نقلا عن بعض المحدثين: ما وقع للعينى أنه أثبت سماعه عن الصحابة رده عليه صاحبه الحافظ قاسم الحنفى، والظاهر أن سبب عدم سماعه ممن أدركه من الصحابة أنه فى أول أمره اشتغل بالكتاب، حتى أرشده الشعبى لما رأى من باهر نجابته إلى الاشتغال بالعلم -انتهى-.

وإلى قول السيوطى: قد ألّف أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبرى المقرئ الشافعى جزءً فيما رواه أبو حنيفة عن الصحابة -انتهى- وإلى قول الأزنيقى فى "مدينة العلوم": قد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين -انتهى-.

فهؤلاء العلماء الثقات والأثبات الدارقطني وابن سعد والخطيب والذهبي والولي العراقي وابن حجر المكي وعلى القاري وأكرم السندي مؤلف "إمعان النظر"، فإنه نقل كلام القاري الذي مرّ ذكره وأقره، وأبو معشر وحمزة السهمي، والجزري والتوربشتي والسيوطي، والقسطلاني والسراج والأزنيقي، وابن عابدين الشامي واليافعي والعيني، وغيرهم ممن تقدمهم، وتأخر منهم قد وافقوا ما حققه ابن حجر في جواب السؤال، فمع هذا اختيار كلامه التقريبي لا يخلو عن إضلال وإخلال.

وأما ما ذكره ناصرك من الوجوه الثلاثة، فكلها لا يخلو عن خدشة: أما الأول: فلأن كون "تبييض الصحيفة" من مؤلفات السيوطي، وكون جواب السؤال المذكور مذكورًا فيه غير مختلف فيه بين كل شيخ وصبي، بل كل منهم ثبت بالتواتر، وكون السيوطي حجة في النقل أيضًا ثبت بالتواتر، وهذا كله يعلمه من حمل رايات العلم، وألوية الفهم، ولا يقدح فيه جهل من لم يرزق حظًا وافرًا، ولم يكتسب نصيبًا باهرًا، فكون جواب السؤال المذكور من ابن حجر لا يشك فيه من له سعة نظر.

وأما الثاني: فلأن الالتزام المذكور في "التقريب" لا يستلزم أرجحية ما فيه على ما صدر منه في غيره، لجواز أن يكون ما في غيره متأخرًا عنه مرجوعًا إليه، وما فيه مرجوعًا عنه.

وأما الثالث: فلأنه ليس في عبارته ما يدل على التردد وعدم الجزم، وزيادة قوله بهذا الاعتبار ليست إلا لوقوع الاختلاف يحصل به اسم التابعية فيما بين أهل العلم، وقد نسب إلى الحافظ ابن حجر بعبارته المذكورة الجزم، جمع من أهل الفهم، ولكن من لم يجعل الله له نورًا فيمشي في الظلم، ويظن أن ما خطر في قلبه إلا ظلم، هو الباب العلم الأحكم.

قلت في "إبراز الغي": ثم قال: وبالغ في "مدينة العلوم" في إثبات اللقاء والرواية عن بعضهم، وليس كما ينبغي، أقول: صاحب "المدينة" بسط الكلام في إمكان الرؤية، وإثبات المعاصرة والملاقاة، وهو مصيب في ذلك.

قال ناصرك المختفي: كون صاحب "المدينة" مصيبًا في دعوى إمكان الرؤية وإثبات المعاصرة مسلم، وصاحب "الأبجد" لا ينكره، وأما ما ينكره مما قال به صاحب

"المدينة": هو إثبات لقاء أربعة من الصحابة، فلم يثبت إصابته بعد.

أقول: هذا بهتان وطغيان لا يرتكبه من هو عليّ الشأن، فإن صاحب "المدينة" بعد ما ذكر أن أربعة من الصحابة كانوا فى عهد أبى حنيفة أنس وعبد الله بن أبى أوفى وسهل بن سعد وأبو الطفيل، وذكر الاختلاف فى وفياتهم، قال: وهؤلاء الذين ذكرناهم هم الذين غلب الظن على أن الإمام لقيم، وتحقق أنه أدرك زمانهم -انتهى- فهل ترى فيه أثرًا مما تنكره، وما يدعيه ناصرك ويذكره.

قلت فى "إبراز الغيّ": ثم قال، قال -أي صاحب "المدينة"- وقد ثبت بهذا التفصيل أن الإمام من التابعين وإن أنكر أصحاب الحديث كونه منهم، والظاهر أن أصحابه أعرف بحاله -انتهى- وفيه نظر واضح، لأن معرفة أهل الحديث بوفيات الصحابة وأحوال التابعين أكثر من معرفة أصحاب الرأى، أقول: فثبت المطلوب، لأن أهل الحديث أيضا قد صرّحوا بالمعاصرة والرؤية.

قال ناصرك المختفى: المعاصرة لا ينكرها أحد، وأما الرؤية فإنها وإن صرّح بها بعض أهل الحديث، لكن جمهورهم ينكروها، ولو سلّمنا أن الإمام أبا حنيفة لقى واحدًا، أو آحادًا من الصحابة، وهو تابعى فما الحاصل من ذلك غير أنه رجل صالح لقى رجالا صلحاء، لا يثبت بذلك وجوب تقليده فى الدين، ولا ترجيح قوله على قول أحد المجتهدين، والحنفية مع كونهم أصحاب الرأى قد أخذ الله عنهم العقل السليم والفقه المستقيم، وحرموا من بركات سلوك الصراط القويم. . . إلخ.

أقول: انظر إلى ناصرك ما ذا يُدندن وما يُطنطن، يسبّ آباءك وآباءه، وأجدادك وأجداده، وأمهاتك وأمهاته، وجداتك وجداته، لكونهم كلهم أو أكثرهم من الحنفية، خصّهم الله بألطافه الخفية، وكسر ظهور أعداءهم، وقطع رقاب حسّادهم بسيوفهم القوية، ويدعى إنكار الجمهور تابعية الإمام مع فقدان ما يستشهد به عليه، بحيث يكون مقبولا عند الأعلام.

قلت فى "إبراز الغيّ": ثم قال: وقولهم: إن المثبت مقدم على النافى تعليل لا تعويل عليه، أقول: هذا عجيب جدًا، فإن المسألة بدلائلها وتفاريعها مبسوطة فى كتب الأصول، ومشيّدة بالمعقول والمنقول، وقد استند بها المحدثون أيضًا فى كثير من

المباحث. . . إلخ.

قال ناصرك المختفى: هذه المسألة فيها اختلاف بين العلماء، فكما أن جماعة استندوا بها فى كثير من مباحثهم وإثبات مطالبهم، كذلك أنكرها جماعة، فأى شيء رجّح كلام قائلها على كلام منكريها، وثانيًا: أن هذه المسألة مشروطة بتساوى المثبت والنافى، ولا شك أن الخبر المثبت غير ثابت على ما صرّح به أصحاب النقل، فأين المساواة.

وثالثًا: أن هذه القاعدة كلية أو جزئية، الأول غير مسلم، والثانى غير منتج لما ادعاه صاحب "مدينة العلوم".

أقول: هذه المسألة وإن وقع فيها خلاف بين العلماء، لكن الاعتبار إنما هو لما رجّحه نقاد الكملاء، وعمل به ثقات النبلاء، وما قوى دليله بالنسبة إلى دليل مخالفه وإن هو إلا تقدم المثبت على النافى إلا عند تساويه.

ففى تنقيح الأصول: أما إذا كان أحدهما مثبتا والآخر نافيا، فإن كان النفى يعرف بالدليل كان مثل الإثبات، وإن كان لا يعرف به، بل بناه على العدم الأصلى، فالمثبت أولى، وإن احتمل الوجهين ينظر فيه -انتهى-.

وفى "التلويح" قوله: المثبت أولى، إذ لو جعل الثانى أولى يلزم تكرار النسخ، وأيضا المثبت يشتمل على زيادة علم، كما فى تعارض الجرح والتعديل يجعل الجرح أولى، ولأن المثبت مؤسس، والنافى مؤكد، والتأسيس خير من التأكيد -انتهى-.

وفى "المنار" وشرحه لابن ملك: المثبت وهو الذى يثبت أمرًا عارضًا أولى من النافى عند الكرخى، لأن المثبت يخبر عن حقيقته، والنافى اعتمد الظاهر، كما فى الجرح والتعديل يرجح قول الجارح، وعند عيسى بن أبان يتعارضان ويطلب الترجيح من وجه اخر، والأصل فيه أن النفى إن كان من جنس ما يعرف بدليله، كان مثل الإثبات، وإلا فلا، والحاصل أن النفى أربعة أقسام: الأول: ما يكون من جنس ما يعرف بدليل، والثانى: ما يكون محتملا، وقد علم بالتفحص أنه بنى الأخبار به على دليل دل عليه، والثالث: ما يكون من جنس ما يعرف بدليل، والرابع: ما يكون محتملا، وقد علم بالتفحص عن حال المخبر أنه بنى الأخبار به على ظاهر الحال، فالقسم الأول والثانى مثل

الإثبات في القوة، والثالث والرابع لا يكونان مثل الإثبات، بل يكون الإثبات راجحًا - انتهى - .

وفي "مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول" كلاهما لمحمد بن فراموز الرومي الشهير بـ"ملا خسرو" قد دلت بعض المسائل على تقديم المثبت، وبعضها على تقديم النافي، فاحتيج إلى بيان ضابطة في تساويهما، وترجيح أحدهما على الآخر، وهو أن النفي إن كان مبنيًا على العدم الأصلي، فالمثبت مقدم، وإلا فإن تحقق أنه بالدليل تساويا، وإن احتمل الأمرين ينظر ليتبين الأمر -انتهى- وفي كتب الأصول والحديث غيرما ذكرنا مثله كثير، لا يخفى على من هو بصير إذا انتقش هذا كله على صفحة خاطرك، فاسمع ما في كلام ناصرك.

فقوله: فأي شيء رجح. . . إلخ؟ جوابه أن المرجح هو قوة دلائل من قدم المثبت على المنفي، وضعف هفوات من قدم المنفي، كما يعلم من مراجعة تقريراتهم، ومعاينة تحريراتهم، ولكن من حُرم عن سعة النظر، ولطف الفكر، يكتفي على "لِمَ" و"ما ذا"، نحو قول المحرومين عند ضرب الله الأمثال: ما ذا[1]، وإن كنت في ريب من هذا، فاقرأ كتب الأصول الفقهية والحديثية حضرة عالم متبحر، واتّخذه لوَاذًا، فيهديك إلى طريق الرشاد، ويرشدك سبيل السداد، وينجّيك من كثرة التكلم بأيّ شيء وكيف ولم ولا أفهم هذا

وقوله: وثانيا مع قوله: وثالثًا: لا يعلم ما عطفه عليه، فليس في عبارته ما يعطف عليه سابقًا.

وقوله: الخبر المثبت غير ثابت. . . إلخ عجيب عند كل لبيب وقانت، فإن الخبر الذي ينص على رؤية أبي حنيفة أنسًا رضي الله عنه، قد أخرجه ابن سعد في "طبقاته" إخراجا مستندا، وحكم سنده بكونه لا بأس به الحافظ ابن حجر العسقلاني، وناهيك به جلالة وقدرًا، وصححه الذهبي، وناهيك به نقدًا ورشدًا، ومن يدعي عدم ثبوته لا مناص له من إقامة دليل عليه، وبدونه ما يتفوّه به مردود عليه مع أن الخبر النافي أيضا غير ثابت بسند مستند، ولم يصرح بذلك معتمد.

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لا يَستَحيِي أن يضرِبَ مَثَلا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوقَهَا﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾

وقوله على ما صرح به أصحاب النقل كلام لا يصدر إلا من مبتلىً بالصرع والخَلَل، وذلك لأن الذى ذكروا أنه لم يثبت عندهم، هو رؤية أبى حنيفة جمعًا من الصحابة وروايته عنهم، وهو غير قادح فى المقام وإثبات المرام على أن عدم ثبوت الرؤية عندهم أمر آخر، وعدم ثبوت رواية دالة عليها عندهم أمر آخر، فإن عدم ثبوت الرواية عندهم إنما يكون إذا وصلت إليهم، وحكموا بضعفها وعدم اعتبارها، وعدم ثبوت الرؤية يكون بعدم وصول روايتها إليهم مطلقًا أيضًا، فمن ذا الذى ذكر أن الرواية الناصة على الرؤية المخرجة فى الطبقات غير ثابتة عند أهل النقل الأثبات، وإنما ذكروا أن الرؤية لم يثبت عند أهل النقل الثقات، فهذا لا يستلزم عدم ثبوت تلك الرواية، أو ضعفها عندهم لاحتمال أنها لم تصل إليهم، ولم تقرع سمعهم.

وقوله: فأين المساواة من الخرافات، فإن النافى لا شك فى أنه اعتمد على الأمر الظاهرى، وتمسك بالعدم الأصلى، فحكم بأنه ليس بتابعى، وأنه لم يرَ الصحابى، كما أنه لم يرَه أحد من المعاصرين لأبى حنيفة سيد الأئمة الراشدين، ولم يثبت بعد الفحص الوافر، والفكر الغائر أنه اعتمد فى نفيه على دليل خفى، أو ظاهر، والمثبت لا يشك أحد فى أنه لم يجازف فى قوله، بل اعتمد على دليل واستند، فلابد أن يرجح خبر المثبت على قول النافى، ويُقر برؤية الصحابى، ومن لا يقر بعد هذا التنقيح والتوضيح، فليبك على نفسه إلى أن يستقر برمثه.

وقوله: كلية أو جزئية... إلخ، جوابه أنها كلية فى صورة مرّ ذكرها، وما نحن فيه مندرج تحتها، فلا شبهة فى إنتاجها.

قلت فى "إبراز الغى": ثم قال: ولا عبرة بكثرة مشايخه بالنسبة إلى مشايخ الشافعى لأن الاعتبار بالثقة دون كثرة المشيخة، وقد ضعف المحدثون أبا حنيفة فى الحديث وهو كذلك، كما يظهر من الرجوع إلى فقه هذا الإمام، والإنصاف خير الأوصاف، أقول: فأنشدك بالله وأسألك بالإنصاف الذى تقول أنه خير الأوصاف، أليس تقرر فى مقره أن بعض الجروح عليه مبهمة، والجرح المبهم غير مقبول عند الكملة لا سيما فى حق من تحققت عدالته، وثبتت إمامته، أليس أن بعض الجروح عليه صادر من أقرانه، وقول الأقران بعضهم فى بعض غير مقبول، أوَ لا تعلم أن كثيرًا ممن جرحه

مجروح فى نفسه فجرحه مردود عليه، أما علمت أن كثيرًا من الثقات وثقوه أيضًا، وأجابوا عن جروحه منفصلا، أما طالعت كتب ابن عبد البر والسيوطى والسبكى وابن حجر المكى والشعرانى ليظهر لك أن جرحه مردود، وجارحه جارح رجل محسود.

قال ناصرك المختفى: لا ريب فى أن كثيرًا من المحدثين ضعفوا الإمام، وكثيرًا منهم عدلوه، فلو اختار صاحب "الأبجد" قول المضعفين فأى شناعة فيه.

أقول: تعلم فليس المرء يولد عالـمًا ... وليس أخو علم كمن هو جاهل

فإن كبير القوم لا علم عنده صغير ... إذا التفت عليه المحافل

فيه شناعة عظمى، وجناية كبرى، حيث تختار قولا باطلا، وتنقل نقلا عاطلا، وتذهب إلى مذهب وهاه نقاد المحدثين، وتشرب من مشرب يفر عنه عبّاد المؤرخين، وتغوص فى بحار اللمز والعيب، وتخوض فى أنهار الهمز والرمى بالغيب، ولا تنظر إلى أقوال المزكين ليظهر لك بطلان أقوال المجرّحين، ولا تبصر ما مدحه به جمع من الأولين، وجمع من الآخرين، لتظهر لك سفاهة الذامّين والعائبين.

ورحم الله من أفاد فى حقه فأجاد فى وصفه، والمشهور أنه عبد الله بن المبارك أحد المعتبرين عند المحدثين:

لقد زان البلاد ومن عليها ... إمام المسلمين أبو حنيفة

بأحكام وآثار وفقه ... كآيات الزبور على الصحيفة

فما فى المشرقين له نظير ... ولا بالمغربين ولا بكوفة

أما ما صار فى الإسلام نورًا ... أمينًا للرسول الخليفة

يبيت مشمرًا سهر الليالى ... وصام نهاره لله حنيفة

وصان لسانه عن كل فك ... وما زالت جوارحه عفيفة

يعفّ عن المحارم والملاهى ... ومرضاة الإله له وظيفة

فمن كأبى حنيفة فى عُلاه ... إمام للخليفة والخليقة

رأيت العائبين له سفاها ... خلاف الحق مع حجج ضعيفة

وكيف يحل أن يؤذى فقيه ... له فى الأرض آثار شريفة

وقد قال ابن إدريس مقالا ... صحيح النقل فى حكَمٍ لطيفة

بأن الناس فى فقه عيال على فقه الإمام أبى حنيفة

فلعنة ربنا أعداد رمل على من رد قول أبى حنيفة

أى ردا يبلغ إلى حد تحقيره وتوهينه وحطّه عن مرتبته

وإنزاله عن منزله بحيث يصل إلى حد تأذّى

روحه وتأذى مقلّديه وتحقير متبعيه مع التعصب والقَساوة

والتصلب والغشاوة فإن مثل هذا الرد لا شك

أن فاعله مردود وملعون ومطرود ومطعون

وهو موجب لأن يحل البلاء بمرتكبيه ويجلّ الابتلاء بالخسف أو المسخ أو القذف أو الفسخ بمكتسبيه

كما يعلم من رواية رواها الترمذى فى جامعه عصم الله كافةَ خلقه عن مثل هذه الطريقة القبيحة والشريعة القريحة

ولو صحّ ما ذكره ناصرك فى دفع الشناعة عنك يقال لك : فلم تطعن على من يضلّل ابن تيمية الحرانى ومحمد بن عبد الوهاب النجدى ومن تبعهما، وحاذى حذوهما، فإنه لا شك أن كثيرًا من الأفاضل عدلوهم ووثقوهم. ومدحوهم وأثنوا عليهم، وكثيرًا منهم حمّقوهم وضلّلوهم، وذموهم وقبحوهم، . أخرجوهم من طائفة أهل السنة والجماعة، وأولجوهم فى زمرة أهل البدعة والضلالة، فأى شناعة على من اختار قول الجارحين، وعدهم من الضالين.

ويا للعجب من رجل يختار فى حق الحرانى والنجدى أقوال المعدلين، ويقطع النظر عن أقوال المشنعين، ويذبّ عنهم وعن أتباعهم، ويعيب على من يعيب عليهم مع أحزابهم، ويختار فى حق الإمام أبى حنيفة سيد كل قدوة وثقة أقوال الذامين والمضعفين مع بطلانها، ويصفح عن أقوال الموثقين والمثنين مع وثاقتها.

فأى شناعة أشنع من هذه الخباثة، وأى قباحة أقبح من هذه الحماقة، ولعمرى هى من أكبر بنات الدهر، ودفن البنات من المكرمات، كما ورد به الخبر :

رأيت الذنوب تميت القلوب وقد يورث الذال أدمانها

وترك الذنوب حياة القلوب وخير لنفسك عصيانها

وهل أفسد الدين إلا الملوك وأحبار سوء ورهبانها

قلت فى "إبراز الغى": ثم قال -أى صاحب "الأبجد"- لم يكن هو عالمًا حق العلم بلغة العرب ولسانهم، أقول: ما أدراك أنه لم يكن عالمًا بها إلا أن تكون طالعت الحكاية المذكورة فى "تاريخ ابن خلكان"، وجوابه أيضًا مذكور فيه.

قال ناصرك المختفى عبارة ابن خلكان هذا: فمثل هذا الإمام لا يشك فى دينه، ولا ورعه وتحفظه، ولم يكن يعاب بشىء سوى قلة العربية، فمن ذلك ما روى: أن أبا عمرو بن العلاء المقرئ النحوى سأله عن القتل بالمثقل، هل يوجب القود أم لا؟ فقال: لا كما هو قاعدة مذهبه خلافًا للشافعى، فقال له أبو عمرو: ولو قتله بحجر المنجنيق، فقال: ولو قتله بأبا قبيس، يعنى الجبل المطلّ على مكة، وقد اعتذروا عن أبى حنيفة بأنه قال: ذلك على لغة من يقول أن الكلمات الستة المعربة بالحروف، وهى: أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه وذو مال، إعرابها يكون فى الأحوال الثلاث بالألف، وأنشدوا فى ذلك:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا المجد غايتاها

وهى لغة الكوفيين وأبو حنيفة من أهل الكوفة، فهى لغة -والله أعلم- انتهت.

قلت: وفى هذا الاعتذار كلام من وجوه: الأول: أن القول بأن الكلمات الستة إعرابها يكون فى الأحوال الثلاث بالألف مدخول فيه، فإن لفظ ذا والفم ليست فيهما إلا لغة واحدة، ولفظ الهن ليس فيه إلا لغتان.

الثانى: أنه وإن ثبت من عبارة التصريح أن فى الأب والأخ والحم ثلاث لغات، لكن لا يلزم منه كون جميع تلك اللغات فصيحة، الثالث: أن الاستدلال بالشعر المذكور لا يصح، فإن النظم يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره. الرابع: أن مذهب الكوفيين أنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضًا، وهو أيضًا ضعيف، كذا قال جمال بن نصير فى حاشيته على "شرح الجامى"، وما ذكر فى الاعتذار يخالف هذا، الخامس: أن الجمال قد صرح بأن المذهب الذى بنى عليه الاعتذار ضعيف.

أقول: هذا الذى بنى عليه الاعتذار عن أبى حنيفة قد صرّح به جمع من طائفة النحاة الحنيفة، ففى "البَهجة المرضية شرح الألفية" المتن لابن مالك النحوى، والشرح للسيوطى فى بحث إعراب الأسماء الستة، وهى الأب والأخ والحم والهن والفم وذو،

والنقص فى هذا الأخير وهو هن بأن يكون معربًا بالحركات على النون أحسن من الإتمام، قال عليه الصلاة والسلام: «من تعزّى بعزى الجاهلية، فأعضّوه بهَنِ أبيه» وفى أب وتأليبه وهما أخ وحم يندر، أى يقلّ وقصرها، أى قصر أب وأخ وحم بأن يكون بالألف مطلقًا من نقصهن أشهر، كقوله:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

انتهى

وفى "شرح الألفية" لابن هشام المسمّى بـ"أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" المشهور بـ"التوضيح" مع شرحه المسمّى بـ"التصريح" لخالد بن عبد الله الأزهرى: الأفصح فى الهن إذا استعمل مضافًا النقص، أى حذف اللام منه، وهى الواو، فيعرب بالحركات الثلاث على العين والنون، فتقول: هذا هنُك، ورأيت هنك، ونظرت إلى هنك، ومنه أى من النقص فى الهن الحديث، وهو قوله ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهنِ أبيه ولا تكنوا» قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى -بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاء مشددة- أى من انتسب وانتمى وهو الذى يقول: يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل، فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة، أى قولوا له: أُعضض على هن أبيك أى على ذكر أبيك، أى قولوا له ذلك استهزاء به، ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده، أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسب إليه، عسى أن ينفعك، فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا، أى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن، بل اذكروا له صريح الذكر وهو الاير، وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون، والشاهد فى قوله: بهن أبيه إذا استعمله منقوصًا، أى محذوف اللام بالحركة، وهى أفصح من أن يقال: بهنى أبيه -انتهى- ويجوز النقص وهو حذف اللام والإعراب بالحركات بضعف فى الأب والأخ والحم، ومنه أى من النقص قوله: وهو روبة يمدح عدى بن حاتم الطائى:

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

فأبه الأول مجرور بالكسرة، وأبه الثانى منصوب بالفتحة، وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم، والأب والأخ والحم قصرهن أولى من نقصهن،

والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن ألف المنقلبة عن لامهن فى الأحوال الثلاثة، فيعربن بحركات مقدرة عليها، كقوله وهو أبو النجم فيما قال الجوهرى، وقيل روبة:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وحاصل ما ذكره تبعًا لأصله أن الاسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب، والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن، فإن فيه النقص والإتمام، وما فيه ثلاث لغات وهو الأب والأخ والحم، فإن فيهن الإتمام والقصر والنقص -انتهى ملخّصًا-.

وفى حواشى أحمد السجاعى المتعلقة بـ "شرح الألفية" لبهاء الدين عبد الله الشهير بـ "ابن عقيل" عند قول ناظم الألفية: وارفع بواو... إلخ قضية هذا، وقضية كلام الشارح أولا أن هذه الأسماء الستة معربة بالحروف، لكنه صحح بعد ذلك أنها معربة بحركات مقدرة عليها، وكأنه نظر أولا إلى الصورة الظاهرة، وثانيًا إلى الصورة المعنوية وتلخيص ما ذكروا فى إعرابها عشرة مذاهب بينها المرادى وغيره، قال: وأقواها مذهبان، أحدهما وهو مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة، والثانى أنها معربة بالحروف قال الناظم فى تسهيله أن الأول أصحها، وفى شرحه أن الثانى أسهلها وأبعدها عن التكلف -انتهى ملخّصًا-.

إذا دريت هذا كله، فاسمع أن ما أبداه ناصرك باطل كله، وقد أحسن حيث اقتدى بك فى تشمير الأذيال للطعن على أبى حنيفة، ودفع ما اعتذروا به بمجرد الخيال.

ولقد أعجبنى إيراده الأول، حيث لا يضر الاعتذار المذكور شيئًا عند كل من تأمل وتعقل، فإن مدار صحة الاعتذار كون لفظ الأب ذا لغتين، وإن لم يكن ذو والفم ذا لغتين، فما ذا يضره عدم كون ذو والفم ذا وجهين.

وأما إيراده الثانى فهو أيضًا غير مضر؛ لأن فصاحة تلك اللغات أمر آخر، وعدم صحتها بحسب قواعد العربية أمر آخر، فإن كانت تلك اللغة غير فصيحة لا يلزم منه إلا أنه تكلم الإمام أحيانًا بكلمة غير فصيحة، ولا عائبة فيه، ولا يُطعن مثله بقلة العربية عند لنبيه.

وأما إيراده الثالث فمدفوع، بأنهم صرحوا بأن تلك لغة مستعملة، ومثلوا لها

بالشعر المتقدم، لا أنهم استدلوا على ثبوت تلك اللغة بذلك الشعر حتى يقال: إنه لا يتم.

وأما إيراده الرابع فمدفوع بأنه يمكن أن تكون عن الكوفيين روايتان، أو يكون فيهم اختلاف. فيوجد فيهم المذهبان، فتصح النسبتان من غير تخالف وطغيان.

وأما إيراده الخامس: ففيه بهتان كبير على الجمال بن نصير، فإنه لم يضعف فى حواشى الفوائد الضيائية، هذا المذهب الذى ذكره ابن خلكان فى أثناء المعذرة، وإنما نقل عن الكوفيين أنها معربة بالحركات ما قبل الحروف أيضا، وضعفه جزمًا، وهذا غير المذهب الذى بنى عليه الاعتذار من جانب إمام أئمة الأمصار.

والحاصل أنه لا شبهة فى ذهاب البعض إلى أن الأب ونحوه يكون إعرابه تقديريا مع الألف فى آخره فى الأحوال، فيصح الاعتذار من جانب الإمام بلا اختلال، فإن وجد منه كلام منه فى بعض الأحوال على هذا المنوال لم يكن فى ذلك دليل على قلة العربية فى حال من الأحوال.

وبعد اللّتيا واللّتى نقول: لو سلم كون الإمام قليل العربية، فهو من الأمور الزائدة، لا من الأمور الأصلية، فذكره فى أثناء مطاعن الإمام بعيد عن شأن الأفاضل الكرام، والواجب على الأعلام السكوت عن مثل هذا الطعن الذى يُخرب الظنون والأوهام من العوام كالأنعام، والعمل بما أفاده الحريرى فى المقامة الثالثة والعشرين من مقاماته:

سامح أخاك إذا خلَط ... منه الإصابة بالغلط
وتجاف عن تعنيفه ... إن زاغ يوما أو قسَط
من ذا الذى ما ساء قطَّ ... ومن له الحسنى فقط

قلت فى إبراز الغى: الخامس عشر: وهو الواحد بعد المائة: ذكر عند علماء العرب القاضى الشوكانى، وأرّخ وفاته سنة خمسين بعد المائتين والألف، وهذا مخالف لما مر منه أنه مات سنة خمس وخمسين، قال ناصرك المختفى: قد تقدم جوابه فتذكر، أقول: قد مر رده، فتبصر.

قلت فى إبراز الغىّ: السادس عشر: وهو الثانى بعد المائة: ذكر فى المقصد

الثانی من "الإتحاف" فی ترجمة شاه عبد العزيز الدهلوی: أنه ولد سنة تسع وخمسين بعد الألف والمائة، وأنه توفی بعمر تسعين سنة فی سنة تسع وثلاثين بعد الألف والمائتين، وهذا عجيب جدًا دال علی تبحره فی الحساب، فإن الصبيان أيضًا يعلمون أن من يولد فی سنة ١١٥٩، ويموت فی سنة ١٢٣٩ لا يبلغ عمره تسعين سنة.

قال ناصرك المختفی: سنة الولادة لما كانت مذكورة فی "الإتحاف" بالصحة علم أن زمان عمره عند صاحب "الإتحاف" هو ما حصل من جميع زمان وجوده من المائة الثانية عشر، وزمان وجوده من الثالثة عشر.

أقول: نعم لكن لا يعلم ما مقدار ذلك المجموع عندك، فلما ذكرتَ أنه تسعون أُخذت بإقرارك، ووقوع الزلة فی الحساب إن كان فی موضع يُغتفر ويصفح عنه، فإذا كثر وقوعها، كما لا يخفی علی مطالع تأليفاتك لا يصفح عنه، بل يُطعن به عليه، ويقال: عجبًا لمن يدعی مجدديته علی رأس هذه المائة لا يدری من الحساب ما يعلمه الصبيان والجهلة.

قلت فی "إبراز الغی": السابع عشر: وهو الثالث بعد المائة: ذكر فی ورقة أحاب فيها عن سؤال الأوادم والخواتم المشتمل علی قول ابن عباس فی كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيمكم، وعيسی كعيساكم، ونبی كنبيكم، وطبعت تلك الورقة مع رسالته "حل السؤالات المشكلة" أن هذا قول ابن عباس، لا قول الرسول ﷺ، والحجة فی قول المعصوم لا فی أقوال الصحابة.

وهذا يشتمل علی غفلة عما تقرر فی أصول الحديث أن قول الصحابی فيما لا يعقل بالرأی فی حكم المرفوع، لا سيما قول من لا يأخذ عن الإسرائيليات. قال ناصرك المختفی بعد تسليم كلية هذا القول: لا نسلم أن قول ابن عباس هذا مما لا يعقل بالرأی، لجواز أن يكون ابن عباس فهم هذا من لفظ المثل فی قوله تعالی: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾.

أقول: تأمل أيها المنصور ما فی قول ناصرك من القصور، أما تفهم أن ضمير مثلهن راجع إلی السماوات فی قوله تعالی: ﴿اللهُ الَّذِی خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ فلا يفهم منه إلا أن الأرضين خلقت مثل السماوات فی العدد والمسافة، ولا

يفهم منه بوجه من الوجوه أن فى الطبقات التحتانية يوجد مثل آدم ونوح وإبراهيم وعيسى وموسى ونبينا ﷺ وغيرهم من المخلوقات الموجودة فى طبقة الأرض الفوقانية، ولم يكن ابن عباس وهو حبر المفسرين وبحر المنقحين سيئ الفهم، حتى يفهم من الآية ما يُدل عليه به بوجه ولا يُفهم.

ثم قول ناصرك بعد تسليم كلية هذا القول يُشعر بأنه شاك فيه، فإن كان كذلك فانصحه بما يهديه، وأرشده إلى تحصيل كتب أصول الحديث كمقدمة ابن الصلاح وألفية العراقى وشروحها لزكريا الأنصارى، ولمؤلفه وللسخاوى ونخبة الفكر وشروحها وغيرها من كتب الحديث المطولة والمختصرة، فيزول عنه التردد والوسوسة، ويحصل له الجزم بصدق هذه الكلية المؤسَّسَة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى "شرح نخبته": مثال المرفوع من القول حكمًا ما يقوله الصحابى الذى لم يأخذ عن الإسرائيليات مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلق له ببيان لغة، أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب -انتهى-.

وقال السيوطى فى "تدريب الراوى شرح تقريب النواوى": من المرفوع أيضًا ما جاء عن الصحابى، ومثله لا يقال من قبيل الرأى، ولا مجال للاجتهاد فيه، جزم به الرازى فى المحصول وغير واحد من أئمة الحديث، وقال شيخ الإسلام من ذلك حكمه على فعل من أفعال الله بأنه طاعة الله ورسوله ومعصية، وجزم بذلك الزركشى فى "مختصره"، وأما البلقينى فقال: الأقوى أنه ليس بمرفوع -انتهى-.

وقال السيوطى فى رسالته "طلوع الثريا بإظهار ما كان خفيًا": قال أبوعمرو الدانى: قد يحكى الصحابى قولا ويوقفه فيخرجه أهل الحديث فى المسند لامتناع أن يكون الصحابى قاله إلا بتوقيف، قال الحافظ ابن حجر: هذا هو معتمد كثير من كبار الأئمة، كصاحبى الصحيح، والإمام الشافعى، وأبى جعفر الطبرى، وأبى بكر بن مردويه فى تفسيره المسند والبيهقى وابن عبد البر وآخرين، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أنه مسند، وبذلك جزم الحاكم أبو عبد الله فى علوم الحديث، والإمام

الرازى فى المحصول -انتهى- .

وقال العراقى فى "شرح ألفيته" : ما جاء عن صحابى موقوفًا عليه ومثله لا يقال من قبل الرأى، حكمه حكم المرفوع، كما قاله الرازى فى المحصول، وهو موجود فى كلام غير واحد من الأئمة كأبى عمر بن عبد البر وغيره -انتهى- .

وقال ابن العربى فى "شرح الموطأ" المسمّى بـ "القبس" : إذا قال الصحابى قولا لا يقتضيه القياس، فإنه محمول على المسند، ومذهب مالك وأبى حنيفة أنه كالمسند -انتهى- .

وفى "فتح البارى شرح صحيح البخارى" للحافظ ابن حجر عند شرح حديث تحديث أبى هريرة كعبًا بحديث: فقدت أمة من بنى إسرائيل لا يدرى ما فعلت، وقول كعب له: وأنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ وردّ أبى هريرة رضى الله عنه عليه بقوله: أفأقرأ التوراة؟ أخرجه البخارى فى بدء الخلق، فيه: أن أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب، وأن الصحابى الذى يكون كذلك إذا أخبر بما لا مجال للرأى فيه يكون للحديث حكم الرفع -انتهى- وإن شئت زيادة التفصيل فى هذا البحث فارجع إلى رسالتى "السعى المشكور فى رد المذهب المأثور"، ورسالتى "دافع الوسواس فى أثر ابن عباس"، ورسالتى "زجر الناس على إنكار أثر ابن عباس"، ورسالتى "الآيات البينات على وجود الأنبياء فى الطبقات" .

قلت فى "إبراز الغىّ" : الثامن عشر: وهو الرابع بعد المائة: ذكر فيها أن عند المحققين من أهل التفسير والحديث مأخذ هذا الأثر من الإسرائيليات، كما قال به ابن كثير وغيره، وفيه أن هذا الاحتمال ذكره ابن كثير، وتبعه من جاء بعده، لكنه مردود عند من له نظر فى "صحيح البخارى"، فإن فيه عن ابن عباس ما يدل على أنه كان لا يأخذ عن الإسرائيليات .

قال ناصرك المختفى: لفظ البخارى فى كتاب الاعتصام هكذا: باب قول النبى ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شىء، هكذا عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شىء وكتابكم الذى أنزل على رسوله أحدث تقرأونه محضًا لم يُشَب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيّروه، وكتبوا بأيديهم الكتاب،

وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلا، ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم من مسألتهم، لا والله ما رأينا رجلا منهم يسألكم عن الذى أرسل عليكم -انتهى- وليس فيه ما يدل على أنه كان لا يأخذ عن الإسرائيليات، إنما فيه أنه كان يستقبح سؤال أهل الكتاب عن شيء، والأخذ واستقباح السؤال أمران متغايران، فلم لا يجوز أن يكون الأخذ عن بنى إسرائيل جائزًا عند ابن عباس والسؤال عنهم قبيحًا.

أقول: هذا عجيب جدًا، فإنه لما ثبت من قوله المذكور فى كتاب الاعتصام من "صحيح البخارى"، وقوله المروى فيه فى موضع آخر عن عكرمة عنه: كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله، أقرب الكتب عهدا بالله تقرأونه محضًا لم يشب -انتهى- وقوله المروى فيه عن عبيد الله عنه: يا معشر المسلمين! كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذى أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الإخبار بالله محضا لم يشب، وقد حدّثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيّروا، فتكبوا بأيديهم، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلا، أو لاينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، فلا والله ما رأينا رجلا منهم يسألكم عن الذى أنزل عليكم -انتهى-.

إنه كان يمنع المسلمين عن الأخذ عن بنى إسرائيل وكتبهم، وسؤالهم عنهم، فكيف يجوز أن يكون ممن يأخذ عنهم، ولا فرق بين السؤال عنهم وبين الأخذ عنهم لا عرفا، ولا شرعا، وقد صرّح العلماء بأنه كان ممن لا يحدث عن أهل الكتاب، ولا يأخذ عنهم، بل ينكر على التحديث عنهم، وجعلوا أقواله فى حكم المرفوع عن النبى صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم.

قال السخاوى فى "فتح المغيث شرح ألفية الحديث": قد منع عمر رضى الله عنه كعبا عن التحديث بما فى الكتب المتقدمة قائلا: لتتركنّه أو لألحقنّك بأرض القردة، وأصرح به قول ابن عباس له، ولو وافق كتابنا، وقال: إنه لا حاجة بنا إلى غير ذلك، وكذا نهى عن مثله ابن مسعود وغيره من الصحابة -انتهى- وأخرج الحافظ ابن حجر فى "نتائج الأفكار بتخريج أحاديث الأذكار" بسنده عن ابن عباس قال: كانت تلبية موسى عليه السلام: لبيك لبيك عبدك وابن عبدك، وتلبية عيسى: لبيك لبيك عبدك وابن أمتك، ثم قال: هذا موقوف حسن الإسناد، وأخرجه البزار فى "مسنده" وكأنه عنده فى

حكم المرفوع؛ لأنه لا يقال: بالرأى، وابن عباس كان ينكر على من يأخذ عن أهل الكتاب، كما أخرجه البخارى عنه -انتهى-.

ومما يناسب ما نحن بصدده قول السيوطى فى "الإتقان فى علوم القرآن": نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابى بما يقوله كيف يقال أنه أخذه من أهل الكتاب وقد نهوا عن تصديقهم -انتهى-.

قلت فى "إبراز الغى": التاسع عشر: وهو الخامس بعد المائة: نقل فيها عن عبارة الجلالين فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرضِ مِثلَهُنَّ﴾ فى سورة الطلاق، ونسبها إلى السيوطى، وهو خطأ فاحش صدر بتقليد صاحب "كشف الظنون"، فإنه قال: تفسير الجلالين من أوله إلى آخر سورة الإسراء للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى المتوفى سنة أربع وستين وثمانمائة، ولما مات كمّله الشيخ جلال الدين عبد الرحمن السيوطى، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة -انتهى- وهو خطأ تعلمه الطلبة فضلا عن الكملة، والصحيح أن المحلى فسّر من أول الكهف إلى الآخر، وكمّله السيوطى من الأول إلى آخر سورة الإسراء.

قال ناصرك المختفى: كتب صاحب "الأبجد" ما فى الورقة مطابقًا لما فى "الكشف"، ثم بعد تحرير ما فى الورقة تنبه على خطأ صاحب "كشف الظنون" حيث قال فى "الإكسير" بعد نقل ما فى "الكشف": واين خطائى ست فاحش... إلخ.

أقول: هذا يدل على أنه لم يتيسر لك تحصيل "تفسير الجلالين" فى أيّام طلب العلم، بل لم تُرزق مطالعته أيضًا إلى زمان تأليف "الإكسير"، أو طالعته وحرمت عن الفهم، ولذلك لم تزل معتقداً لما فى "الكشف" إلى ذلك الزمان، ثم تبين لك خطأه بعد قرن مديد من الدوران، وهذا مما يتعجب عنه من يرى دعاويك، ويسمع مفاخرك ومناهيك، حيث خفى عليك إلى مدة مديدة ما لا يخفى على طلبة العلوم فى مدة قصيرة.

وقد كنت حكمت على خطأ صاحب "الكشف" فى أول مرة حين اطلعت على نسخته؛ لما كنت قرأت "تفسير الجلالين" قبل ذلك، ووقفت على ديباجه وخاتمته، وهكذا حال كل من يطالعه ويتعلمه، فإنه يحكم بمجرد الوقوف على [illegible]

"الكشف" بزلته وبخطئه، إلا أن يكون ساهيًا ناسيًا عاتيًا خاطئًا.

وإني أنصحك -والدين النصيحة- أن تزيل مثل هذه الأغلاط القطعية الكثيرة عن تصانيفك الشهيرة، لئلا تضلّ بها جماعة غفيرة من العوام الذين هم كجماعة الأنعام الحقيرة، وتمحوها وتخرجها من درجة اعتبار الطائفة الكبيرة من حملة رايات الشريعة.

قلت في "إبراز الغي": العشرون: وهو السادس بعد المائة: أنه ألّف شعرا فيه استمداد بالشوكاني، وأدرجه في نفح الطيب من ذكر المنزل والحبيب، حيث قال:

زمره راى در افتـاد بارباب سنن شيخ سنت مددے قاضيے شوكان مددے

وهذا عجيب منه فإنه ممن يجعل نداء الأموات والاستمداد بهم، لا سيما من المواضع البعيدة شركًا، ويجعل قولهم: يا رسول، ويا شيخ عبد القادر شيئًا لله ونحو ذلك كفرًا، فمن الذى حرّم الاستمداد بالغوث الصمدانى والرسول الربانى وأحل الاستمداد بالشوكانى، وقد صرّح والده الماجد مولانا السيد أولاد حسن القنوجى فى رسالته المشهورة بـ"راه سنت" المنظومة باللسان الهندية أن الاستمداد بالأموات بدعة.

قال ناصرك المختفى: قد ذكر الشاعر نفسه دفع هذا الدخل فى النفح، انظر فى صفحة ٦١ من النفح قد كتب على هامشه ما لفظه: هذا النداء وقع على طريقة الشعراء، وليس من باب النداء الذى ورد الشرع بتحريمه فى ورد ولا صدر -انتهى-.

وقد صنع مثل هذا الصنيع أهل العلم والمعرفة قبله، انظر فى كتاب الحالات والمقامات لمرزا مظهر من مؤلفات الشاه غلام على المجددى، ذكر فى صفحة ١٥٢: روزى گفتم يا شيخ عبد القادر شيئًا لله الهام شديگو يا ارحم الرحمين شيئًا، ثم أنشد بيتا فى ديوانه:

گفت مظهر غزلى بهر جگر گوشهء تو

غوث اعظم مددى قبلهء پاكان مددى

وهذا لا منافاة بينه وبين ما سبق، فإن الشعر ليس بفتيا المفتي، ولا بقضاء القاضى، إنما هو كلام موزون يتفنن بها أهل الطبع، وهذه الطريقة للشعراء المتقدمين والمتأخرين من غاية الشهرة مستغنية عن البيان.

أقول: لا يخفى عليك أن هذه النصرة من ناصرك ليست لك، بل عليك، ولو

سكت عن مثل هذا وخفت عن كذا وكذا لكان أسلم لك وله ، فإن صموت الرجل ناصرا كان أو منصورًا لا يضر ، بل ينفعه ، وإنما البلاء موكَّل بالمنطق ، به يؤخذ الرجل ويُطعن عليه ، ويعرف به مقدار فضله فى الكلام والمنطق ، ولنُلق عليك ما فى هذه النُصرة التى لا تعطيك شيئًا من المسرّة والنُضرة من البِطالات الرديئة ، والجهالات المنجرة إلى الرزية .

فاعلم أن ههنا كلامًا من وجوه مقبولة عند أرباب الشرف والوجوه : الأول : أن الإسناد بشعر مرزا مظهر وغيره من المشايخ غير مجد نفعًا ، فإن أكثرهم كانوا يجوزون الاستمداد بالأولياء والأنبياء ، ولا يرون فيه قدحًا ، ويجوزون الوظيفة بيا شيخ عبد القادر شيئًا لله ونحو ذلك جزمًا ، ويصرحون به نثرًا ونظمًا ، فهم غير مأخوذين بما نثروا ، ولا مطعونين بما نظموا ، وأما أنت أيها المنصور فمن المحرّمين ، وكذلك أبوك كان من المنكرين ، فلا يفيدك الاستناد بمنظوماتهم ، ولا الاعتماد على منثوراتهم .

الثانى : أن كون مثل هذا طريقة للشعراء المتقدمين والمتأخرين لا يفيدك شيئًا ، فإنهم إن كانوا نظموا ما جاز عندهم ، فلا يطعن عليهم ، وإن كانوا نظموا ما هو محرم عندهم ، أُخذوا بما أُخذت ، وطُعنوا بما طعنت .

الثالث : أنك من الذين لا يرون أفعال الصحابة وأقوالهم حجة ، فياللعجب مَن الذى سلب الحجية عن أقوال الصحابة أصحاب الهَدْى والحجة ، وجعل طريقة الشعراء حجة .

الرابع : أن تكلم الشاعر فى شعره بمثل هذا الشرك والبدعة فى زعمه ، لا يخلو إما أن يجوز شرعًا ، أو يكون ممنوعًا شرعًا ، فإن اخترت أولهما فحينئذٍ لا تحتاج إلى التشبث بأذيال الشعراء ، لكن يجب عليك إقامة الدليل على جوازه بحيث يكون مقبولا عند الكبراء ، وإن اخترتَ ثانيهما لم تحصل لك النجاة من المحن ، بالتمسك بطريقة شعراء الزمن ، فإن التقليد فى مثل هذا بمثل هذا ليس من شأن من هو ذو علم وعاقل ، بل من شأن الغافل الجاهل مختار اللغو والباطل .

الخامس : أن التكلم بأمر غير جائز شرعًا ليست حرمته مختصّة بالمفتى والقاضى ، ولا بما يتعلق بالقضاء والإفتاء ، بل هى عامة غير خاصة تشتمل العالم وغير العالم ، والحاكم وغير الحاكم ، والناثر وغير الناثر ، والشاعر وغير الشاعر ، ولذا صرّح العلماء

بأن الشعر المشتمل على ما لا يجوز شرعًا، قبيح شرعًا، لا يجوز إنشاده ولا سمعه قطعًا.

قال السيوطى فى "الإكليل فى استنباط التنزيل" عند قوله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ فيها ذم الشعر والمبالغة فى المدح والهجو وغيرهما من فنونه وجوازه فى الزهد والأدب ومكارم الأخلاق -انتهى-.

وقال الزمخشرى فى "الكشاف" فى تفسير هذه الآية: معناه أنه لا يتبعهم على باطلهم وكذبهم وفضول قولهم وما هم عليه من الهجاء، وتمزيق الإعراض والقدح فى الأنساب والنَّسيب بالجزم والغزل ومدح من لا يستحق المدح، ويستحسن ذلك منهم، ولا يطرب على قولهم إلا الغاوون والسفهاء والشطّار -انتهى-.

وقال الغزالى فى "إحياء العلوم" فى بحث السماع: إن كان فى الشعر شىء من الخنا والفحش والهجر، أو ما هو كذب على الله، وعلى رسوله ﷺ، أو على الصحابة كما رتبه الروافض فى هجو الصحابة وغيرهم، فسماعه حرام بإلحان وبغير إلحان، والمستمع شريك للقائل، وكذلك ما فيه وصف امرأة بعينها فإنه لا يجوز وصف المرأة بين يدى الرجال -انتهى-.

وقال أيضًا قبله: إن كان فيه أمر محظور حرم نظمه ونثره، وحرم النطق به، سواء كان بإلحان، أو بغير إلحان. وقال جعفر بن ثعلب الأدفوى فى رسالته "الإمتاع بأحكام السماع": إنشاء الشعر واستنشاده جائز، ومحل الوفاق إذا لم يكن فى المسجد، وليس فيه هجو ولا تشبيب امرأة، ولا كذب ولا وصف القدود والخدود والأصداغ ونحوها، ولا ذكر أمرد -انتهى-.

وقال ابن حجر فى "الزواجر عن اقتراف الكبائر": قال الأذرعى: قضية كلام المنهاج حرمة إنشاء الهجو والتشبيب المحرم، كما يحرم إنشاءهما -انتهى-.

السادس: أنه لو كفى هذا العذر من أن الشعر ليس بفتوى المفتى، ولا قضاء القاضى، إنما هو كلام موزون تفننا لما وقع الإنكار على أشعار الشعراء المشتملة على ما لا يجوز شرعًا، مع أنه قد وقع، وشاع فيما بينهم على ما لا يخفى على من طالع زبرهم.

انظر إلى قول القاضى عياض فى "الشفاء" فى بحث الازدراء بالأنبياء مع قول أحمد الشهاب الخفاجى فى شرحه المسمّى بـ "نسيم الرياض بشرح شفاء عياض": كقول

المتنبئ أبو الطيب أحمد بن الحسين الشاعر:

أنا فى أمة تداركها الله غريب كصالح فى ثمود

ونحوه أى نحو قول المتنبئ هذا، وما فى معناه مما وقع فى أشعار المتعجرفين فى القول والعجرفة تجاوز الحد والخروج عنه، وارتكاب ما لا يليق من غير مبالاة به المتساهلين فى الكلام، كقول أبى العلاء المعرى نسبة المعرة النعمان البلدة المشهورة، هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخى:

كنت موسى وآفته بنت شعيب غير أن ليس فيكما من فقير

على أن آخر البيت شديد عند تدبره وداخل فى باب الازدراء والتحقير وتفضيل حال غيره عليه. وكذلك قوله -أى المعرى- من قصيدة له فى سقط الزند:

هو مثله فى الفضل إلا أنه لم يأته برسالة جبريل

ونحو منه قول الآخر:

وإذا ما رفعت راياته خفقت بين جناحى جريل

وقول الآخر من أهل العصر:

فرّ من الخلد واستجار بنا فصبر الله قلب رضوان

وكقول حسان المصيصى فى محمد بن عباد المعروف بـ"المعتمد على الله"، وفى وزيره أبى بكر بن زيدون وابن زيدون:

كان أبا بكر أبو بكر الرضاء وحسان حسان وأنت محمد

إلى أمثال هذا، وإنما أكثرنا بشاهدها مع استثقالنا حكايتها لتعريف أمثلتها وتساهل كثير من الناس فى ولوج هذا الباب الضنك، أى الضيق الذى لا ينبغى دخوله لمن له دين وقلة علمهم بعظيم ما فيه من الوزر، وكلامهم فيه فيما ليس لهم به علم، ويحسبونه هينا وهو عند الله عظيم، لا سيما الشعراء، وأشدهم فيه تصريحا وللسانه تسريحا أى إطلاقا وإرسالا، أبين هانئ الأندلسى هو أبو الحسن محمد بن هانئ الأندلسى الإشبيلى. وأبو العلاء بن سليمان المعرى، بل قد خرج كثير من كلامهما إلى حد الاستخفاف والنقص -انتهى ملخّصا-.

وفى "الشفاء" أيضًا قد أنكر الرشيد على أبى نواس فى قوله:

فإن يك سحر فوعن فيكم فإن عصى موسى بكف خضيب

وقال له: يا ابن المخناء! أتستهزئ بعصا موسى، وأمر بإخراجه من ليلته من عسكره، وقال القنبى: إن مما أخذ عليه وكفر فيه، أو قارب قوله فى محمد الأمين، وتشبيهه بالنبى ﷺ:

تنازع الأحمدان فى الشبه فاشتبها خلقًا وخلقًا كما قُدّ الشرّكان

وقد أنكروا عليه قوله:

كيف لا يُدينك من أمل من رسول الله من نقره

انتهى

السابع: أنه لو كفى مثل هذا العذر عن مثل هذا الشعر، لما صحّ حكم الله تعالى فى كتابه بقبح الشاعر عند قبح الشعر فى قوله: ﴿وَالشّعَرَاءُ يَتّبِعُهُمُ الغَاوُونَ أَلَم تَرَ أَنّهُم فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ وَأَنّهُم يَقُولُونَ مَا لا يَفعَلُونَ إلا الّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحَاتِ وَذَكَرُوا الله كَثِيرًا وَانتَصَرُوا مِن بَعدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعلَمُ الّذِينَ ظَلَمُوا أيّ مُنقَلِبٍ يَنقَلِبُونَ﴾.

الثامن: أنه قد وردت فى الأخبار الملامة فى الأشعار، حيث قال ﷺ: «أعظم الناس فرية شاعر يهجو القبيلة بأسرها ورجل انتفى من أبيه»، أخرجه ابن ماجه وابن أبى الدنيا فى الغضب من حديث أبى هريرة، وقال ﷺ: «لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا خير له من أن يمتلئ شعرًا»، أخرجه البخارى ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة، وأحمد فى "المسند" من حديث أبى هريرة، وأحمد ومسلم وابن ماجه أيضًا من حديث سعد والطبرانى من حديث سليمان وابن عمر، وقال ﷺ: «امرؤ القيس صاحب لواء الشعراء إلى النار»، أخرجه أحمد من حديث أبى هريرة، وقال ﷺ: «امرؤ القيس قائد الشعراء إلى النار لأنه أول من أحكم قوافيها»، أخرجه أبو عروبة فى "كتاب الأوائل"، وابن عساكر من حديث أبى هريرة، وقال ﷺ: «لأن يمتلئ جوف رجل قيحًا حتى يريه خير له من أن يمتلئ شعرًا»، أخرجه أحمد وأصحاب الستة من حديث أبى هريرة، وقال ﷺ: «ما أُبالى ما أتيت إن أنا شربت ترياقًا أو تعلقت تميمة أو قلتُ الشعر من قبل نفسى»، أخرجه أحمد فى "مسنده"، وأبو داود من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

وقد حمل العلماء هذه الأحاديث على مذمة الشعراء المنهمكين فى الشعر، غير

مميزين بين الشر والخير، ومذمة الأشعار المشتملة على ما يمنع عنه شرعًا كالكذب والغيبة والفحش والفِرية والشرك والبدعة، ونحو ذلك مما يوجب إثمًا.

ولو كفى ذلك العذر عن أصحاب الشعر، ولو كان متضمنًا للشرك والهُجر لما كان لهذه المذمة وجهًا وجيهًا، ولم يعد شاعر، ولو تكلم بما هو شرك وبدعة على الظاهر سفيهًا، وهذا لا يقوله سفيه فضلا عن نبيه.

التاسع: أنه قد ورد في الأخبار تقسيم الأشعار إلى حَسَن وقبيح، ولطيف وشنيع، يدل عليه قوله ﷺ: «إن من الشعر حكمة»، أخرجه الشيخان وأحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أُبيّ، والترمذي من حديث ابن مسعود، والطبراني من حديث عمرو بن عوف وأبي بكرة، وأبو نعيم في "الحلية" من حديث أبي هريرة، والخطيب من حديث عائشة، وابن عساكر من حديث عمر رضي الله عنه.

وأخرج الطبراني في "الأوسط"، وأبو نعيم في "الحلية" من حديث ابن عمر وعبد الرزاق في "الجامع" من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «الشعر بمنزلة الكلام فحسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيح الكلام»، ولو صح عند التفنن والتخييل، لما صح هذا التقسيم والتفصيل.

العاشر: أنه قد صرّح العلماء بكون الشعراء مردودي الشهادة، إذا اشتملت أشعارهم على الأمور المنجرة إلى المعصية والجناية، ولو كفى ذلك العذر لما بلغ الأمر إلى هذه المرتبة من القباحة، قال ابن حجر المكي في "الزواجر عن اقتراف الكبائر": الكبيرة السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والخمسون بعد الأربعمائة الشعر المشتمل على هجو المسلم ولو بصدق، وكذا إن اشتمل على فحش أو كذب فاحش، وإنشاد هذا الهجو وإذاعته، وعدّ هذه كبائر هو ما يصرّح به قول الجرجاني في شافيه، ولا ترد شهادة من ينشد الشعر وينشئه ما لم يكن هجو مسلم، أو فحشًا، أو كذبًا فاحشًا، أي فإن كان هجو مسلم، أو فحشًا، أو كذبًا ردت شهادته -انتهى-.

وفيه أيضًا: أما إن آذى في شعره بأن هجى المسلمين، أو رجلا مسلمًا فسق به؛ لأن إيذاء المسلم فسق به -انتهى- فاحفظ هذه العشرة كالدرر المنتشرة، وآمِنْ بأن ناصرك وإن أخرجك من حيز المستثنى المذكور في القرآن، وأولجك في حيز المستثنى منه الذى

يتعوّذ منه كل إنسان، لكن مع ذلك لم تنفعك النصرة، ولم تُعطلك نضرة، بل صارت كالهباء المنثور، على ممر الأيّام والدهور، وبقى الراد والمردود عليه على حالهما إلى الآن كما كانا، أولهما منصور، وسعيه مشكور، وكلامه مبرور، وإيراده لن يبور، ثانيهما مكسور ومقهور، وديوانه مدحور، ونفحه منثور.

قلت فى إبراز الغيّ: الحادى والعشرون: وهو السابع بعد المائة: أنه ذكر فى رسالته الفرع النامى فى الأصل السامى فى ذكر نسبه الشريف أنه صديق حسن بن أولاد حسن بن أولاد على بن لطف الله بن عزيز الله بن لطف على بن على أصغر بن سيد كبير بن تاج الدين بن سيد جلال رابع بن سيد راجو بن سيد جلال ثالث بن سيد حامد كبير بن ناصر الدين محمود بن سيد جلال الدين مخدوم جهانيان جهان كشت بن سيد أحمد كبير بن سيد جلال أعظم بن سيد على مؤيد بن سيد جعفر بن سيد أحمد بن سيد محمود بن عبد الله بن على أشقر بن جعفر بن على نقى بن تقى بن على رضا بن موسى كاظم بن جعفر صادق بن محمد باقر بن زين العابدين بن حسين بن فاطمة رضى الله عنها، ثم ذكر لكل اسم من هذه الأسماء ترجمة، وابتدأ بالأصل الأعظم ﷺ، وذكر بعده على بن أبى طالب، وبعده فاطمة وبعده الحسين، ثم زين العابدين، ثم جعفر الصادق ثم موسى كاظم، ثم على رضا، ثم محمد تقى ثم محمد على نقى، ثم جعفر زكى ثم على أشقر ثم ابنه عبد الله، وذكر فى ترجمته: أنه كان له ابن واحد مسمّى بـ"محمد"، وجميع نسله منه، ثم ذكر سيد محمود بن عبد الله، وقال فى ترجمته: إن له خمسة أبناء: أبو القاسم ويحيى وعلى وعيسى ومحمود، ثم ذكر سيد أحمد بن سيد محمد، وذكر أنه كان له ابن واحد، بقى العقب منه اسمه محمد، ثم ذكر سيد محمد بن محمود، ثم ذكر سيد جعفر بن سيد محمد، ثم ذكر بقية الأسماء مرتبا متنازلا وغير خفى على كل سليم وغوى ما فى الأسامى التى ذكرها عند سرد أسماء نسبه، وما فى الأسامى التى أوردها عند ذكر تراجمهم من الاختلاط والاختلاف.

قال ناصرك المختفى: ليس فى أصل الكتاب شىء من الاختلاط والاختلاف... إلخ.

أقول: لا يفيد هذا شيئًا، ولا يدفع جوعًا، ولا يشفى عليلا، ولا يروى غليلا.

قلت في "إبراز الغي" : الثاني والعشرون : وهو الثامن بعد المائة : أنه ألّف أشعارًا رائقة مدرجة في نفح الطيب ، وذم فيها غاية الذم التقليد مطلقًا من غير فرق بين تقليد المريض ، وتقليد الطبيب ، ومن غير أن يفرق بين التقليد الجامد وغير الجامد ، وبين التقليد التعصبي والتقليد الإنصافي ، وهذا بعيد عن شأن العلماء المتدينين . قال ناصرك المختفي : نحن نحتاج هذه الأقسام للتقليد . . . إلخ .

أقول : نحن نفهمك على سبيل الإجمال يا ناصر أمير بهوفال بالمثال ، فإن لم تفهم ولن تفهم فاحضر عند واحد من منصفي الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب المتبوعة ، واقرأ عنده قدرًا كافيًا من الحديث والأصول ، وقدرًا ضروريًا من سائر كتب المنقول والمعقول ، فتبلغ إلى مرتبة الكمال ، وتخرج وساوس الطفولية والخرافة إلى مراتب الرجال ، ويظهر لك الفرق بين قسمي التقليد ، والامتياز بين الذهب والحديد ، وتتجلى لك جلية الحال ، فمثال التقليد الجامد والتعصبي وتقليد المريض كتقليد منصورك بمن استغاث به ، وناداه بعد موته وهو الشوكاني ، ومن قبله وهو ابن تيمية الحرّاني ، ومثال التقليد الغير الجامد والإنصافي وتقليد الطبيب كتقليدي وتقليد سائر محققي الحنفية لأبي حنيفة ، وتقليد سائر منصفي المقلدين من أصحاب المذاهب الحنيفة ، فاعرف الفرق ، وكن على بصيرة ، ولا تحكم بالمساواة بين الشريفة وبين الشريرة .

قلت في "إبراز الغي" : الثالث والعشرون : وهو التاسع بعد المائة : ذكر في المسائل الملحقة برسالته "الانتقاد الرجيح في شرح الاعتقاد الصحيح" مسألة التراويح وفصل في كيفيته وكميته ، وقال في أثناء كلامه : إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين ، وسماها بدعة ، وأما قوله نعم البدعة فليس في البدعة ما يمدح ، بل كل بدعة ضلالة .

وهذا فيه سوء أدب بالناطق بالصواب سيدنا عمر بن الخطاب ، وإيراد عليه ، وهو مبني على عدم فهم مرامه ، وقد كان عمر أعلم بحديث : «كل بدعة ضلالة» وطريقة نبيه ممن يشير بالإيراد عليه .

قال ناصرك المختفي : صاحب "الانتقاد" بريء من هذا ، فإنه ناقل عن سبل السلام ، والناقل لا يرد عليه شيء

أقول: لا يحل مثل هذا النقل عند أهل الفضل، والمنتحل لمثل هذا الحَدْل يكنى بـ "أبى جهل"، وصاحب السبل وإن كان فى نفسه من الأجلة، لكن كلامه هذا يشبه كلام الرفضة، انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال، فإن الواجب أن تعرف الرجال بالحق، لا أن يعرف الحق بالرجال، كما هو شأن أرباب الضلال، وقد فرغت عن ما يفيد فى هذا المقام فى رسالتى "تحفة الأخيار فى إحياء سنة سيد الأبرار" و "آكام النفائس فى أداء الأذكار بلسان الفارس"، و "ترويح الجنان بتشريح حكم شرب الدخان"، و "إقامة الحجة على أن الإكثار فى العبادة ليس ببدعة"، و "التحقيق العجيب فى مسألة التثويب"، وغير ذلك من رسائلى المتفرقة، ودفاترى المتشتة، من شاء الاطلاع عليه، فليرجع إليها.

قلت فى "إبراز الغى": الرابع والعشرون: وهو العاشر بعد المائة: قال بعيد ما مرّ بعد ذكر حديث: «عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين» أنه ليس المراد نسبة الخلفاء إلا طريقتهم الموافقة لطريقته من جهاد الأعداء وتقوية شعائر الدين ونحوها، ومعلوم من قواعد الشريعة أنه ليس لخليفة أن يشرع طريقة غير ما كان عليه النبى ﷺ، ثم إن عمر نفسه الخليفة الراشد، سمى ما رآه من تجميع صلاته بدعة، وهذا مأخوذ من كتب الشيعة، كمنهاج الكرامة للحلى الشيعى، والمتكفل لرده منهاج السنة لابن تيمية، وغيره من كتب أهل السنة.

قال ناصرك المختفى: هذا غلط صريح، بل هو مأخوذ من كلام صاحب السبل، وهو من أكابر أهل السنة.

أقول: هذا الكلام منه وإن كان فى نفسه من الطائفة الفاضلة، يشبه كلام الفرقة الرافضة شبه النبل بالنبل بالنعل والنعل، فيكفى لرده ما ذكرته أهل السنة فى رد أهل البدعة، فنقل مثل هذا الكلام، وإن صدر عن الإمام ليس من شأن أرباب القوة العاقلة، بل من شأن من انتظم فى سلك الفرقة الغافلة.

قلت فى "إبراز الغى": الخامس والعشرون: وهو الحادى عشر بعد المائة، ذكر فى ترجمة نفسه فى "إتحاف النبلاء" بالفارسية ألفاظًا لا تستحسنها مهرة الفارسية، كقوله كاتب سريع السير، فإن هذا لا يوصف المنشى والكاتب، بل البريد والمسافر، وكقوله:

در چشم ناتوان بين، فإن لفظ "ناتوان" بين فى عرفهم يستعمل بمعنى الحاسد.

قال ناصرك المختفى: وصف الكاتب بسرعة السير لا يخالفه عقل ولا نقل، واستعمال لفظ ناتوان بين ليس منحصر فى معنى الحاسد. . . إلخ.

أقول:

من ادعى شيئًا بلا شاهد لا بد أن تبطل دعواه

هذا كله مما ذكره ناصرك فى صفحة ٢٣١ وصفحة ٢٣٢ لإصلاح كلامك لا ينفعك، ولا يدفع إيراد موردك، فإن صحة استعمال سريع السير فى وصف الكاتب عقلا ونقلا من حيث المبالغة والاستعارة أمر آخر، وكونه موافقًا لعرف أهل الفارس أمر آخر، وكذلك عدم انحصار "ناتوان" بين فى معنى الحاسد أمر آخر، واستعماله فيه فى محاوراتهم أمر آخر، وعليك أن تحضر مجالس حذاق اللسان الفارسية، وتسأل عنهم عما يجوز فى محاوراتهم وما لا يجوز فى عباراتهم المتداولة، فتعرف صدق ما أسلفنا، وحقية ما أسبقنا، ولا ينفع فيه مجرد القيل والقال، وتطويل الكلام بالمِراء والجدال، وتسويد الأوراق بإيراد المثال، فإن نفس جواز الشىء فى ذاته أمر آخر، وقبحه من حيث الاستعمال أمر آخر، فكم من لفظ عربى جائز استعماله فى حد ذاته، غير جائز إيراده فى بعض مقاماته.

الباب الرابع:

فى رد أقوال صاحب «التبصرة» المتفرقة الواقعة فيها نصرة لما مرّ منها فى «شفاء العيّ» جوابًا عن إيراداتى التى أوردتُ عليك فى رسائلى، وجوابًا عن بعض الإيرادات التى ذكرتها فى «إبراز الغيّ» المتعلقة بعبارة رحلة الصديق فى بحث زيارة القبر النبوى، كل ذلك على سبيل الاختصار لئلا يحصل الانتشار بالتطويل الممل، والتفصيل المخلّ، ولنضم الإيرادات المقدمة فى العدّ مع الإيرادات المذكورة فى المقدمة والخاتمة

فمنها: وهو الثانى عشر بعد المائة ما ذكرت فى منهيات "النافع الكبير" لمن يطالع

"الجامع الصغير" عند ذكر ترجمة ابن الهمام قد ذكر بعض معاصرينا فى كتابه "إتحاف النبلاء" وغيره من تصانيفه أن ابن الهمام من المتعصبين المتصلبين فى المذهب الحنفى، وهو كذب وزور وحاشاه من ذلك يرد على كثير من المسائل لكونها مخالفة للأحاديث من غير تعصب مذهبى فقط.

وأجاب عنه فى "شفاء العى" بأن المعترض أيضًا أقر بتعصبه، حيث قال فى "الفوائد البهية": **قد سلك -يعنى ابن الهمام- فى أكثر تصانيفه لا سيما فى فتح القدير مسلك الإنصاف متجنبًا عن التعصب المذهبى والاعتساف إلا ما شاء الله، وبأنا لا نسلم أنه رغب فى مسألة فضلا عن المسائل الكثيرة فى المذهب الحنفى، وأخذ بمقابلته بالحديث النبوى، نعم إذا كانت فى المسألة روايات فى المذهب الحنفى ربما يرجح أقرب بالحديث، وبأن طائفة من مسائل الحنفية تخالف الأحاديث الصحيحة الصريحة مع أن ابن الهمام لا** يرد على شيء منها، وبأن العلماء صرحوا بكون ابن الهمام جدليًا، نصّ عليه الكفوى، والمجادلة هى المنازعة لا لإظهار الصواب، بل لإلزام الخصم، **وهذا تصريح بكونه** متعصبًا.

وذكرتُ فى "إبراز الغى" مجيبا عن الأول أنه لا ينكر وجود التعصب فى بعض المسائل والصلابة فى بعض الدلائل من ابن الهمام ولا إنصافه فى كثير من المواضع، وهذا لا يصحح إطلاق المتعصب والصلب الذى يؤدى مواده عليه، فإن مثل هذا اللفظ إنما يطلق على من كانت عادته ذلك، ويخفى الحق كثيرًا، وإلا فالتعصب أحيانًا أمر قلّ من خلى عنه.

قال ناصرك المختفى: إن أردت أنه كثيرًا ما ينصف ويرجح ما وافق الأحاديث، وإن خالفه الحنفية، فهذا غلط محض، وإن أردت أنه كثيرًا ما ينصف ويرجح من بين الروايات الخفية ما كان أقرب إلى الحديث قربًا إضافيًا، فهذا ليس من الإنصاف من شيء، بل هو عين التعصب.

أقول: الحكم على كون الشق الأول غلطا لا يصدر إلا ممن لم يطالع بنظر الإنصاف التحرير وفتح القدير قطعًا، ولو لا خوف التطويل لأوردت من ذلك الكثير الجزيل، وذكرتُ فى الجواب عن الثانى أنه لم يدع أحد أنه أعرض فى مسألة إعراضًا تامًا، وأخذ

بمقابلته بالحديث أخذًا كاملا ، حتى يفيد عدم تسليمه ، وترجيحه لما قرب من الحديث من بين الروايات الحنفية كافٍ لإثبات أنه غير متعصب .

قال ناصرك المختفى : مجرد الترجيح لما قرب من الحديث من بين روايات الحديث غير كافٍ لإثبات أنه مؤمن فضلا عن كونه محقّقًا غير متعصب فى نفس الأمر .

أقول : أُسكت يا غُندر ، ولا تتكلم بالسوء والهُجر ، أما دريت أن ابن الهمام كثيرًا ما يرجح قول غير الإمام أبى حنيفة من أقوال تلامذته إذا وافقتها الأخبار الصحاح ، ويشير إلى ضعف قول أبى حنيفة : إذا احتنفت الأحاديث الصحاح ، نعم لا يسبه ، ولا يشتمه ، ولا يطعن عليه بأمر قبيح ، ولا يتكلم فى حقه بالوصف الشنيع ، وهذا هو عين الإنصاف ، ويقابله التعصب والاعتساف ، وهو أن يجمد على قول إمامه وإن خالف الحديث الصريح ، ولا يفتى بقول غيره وإن كان تلميذه ، وإن وافق الحديث الصحيح ، فإن كان التحقيق والإيمان عندك منحصرًا فى طريقتك من التكلم فى حق أبى حنيفة بالكلمات الخبيثة ، فابن الهمام وسائر الأعلام وجميع الكرام ، وكل واحد من أهل الإسلام يتعوذون من هذه الطريقة ، ويعدونها من الذنوب الكبيرة ، وأما إنه لا يترك قول الحنفية مطلقًا ، وإن خالف الحديث صريحًا ، فهو قول خالٍ عن التحصيل لا يرتضى به رب التكميل ، فليس قول من أقوال الحنفية مخالفًا بالكلية لجميع الأحاديث الصحيحة . لا أقول : إنه ليس قول من أقوال المشايخ المدرجة فى كتب الحنفية ، لا سيما الفتاوى التى هى كالصحارى مخالفًا بالكلية ، بل أقول : ليس قول من أقوال أبى حنيفة وتلامذته ومستفيديه أرباب المناقب العلية مخالفًا لها بالكلية ، فكم من أقوالهم يخالف حديثا صحيحًا ، ويوافق حديثًا صحيحًا ، وكم من أقوالهم يخالفه عند الظاهرية الذين يرمون ظواهر المبانى ، ولا ينالون بواطن المعانى ، ولا يخالفه عند أرباب الحقيقة الذين يخوضون فى أنهار المعانى ، ويغوصون فى بحار المبانى ، فيستخرجون منها الدرر ، ويفوزون بالحظ الأوفر ، ومن ادعى أن قولا من أقوالهم يخالف جميع الأحاديث الصحيحة الصريحة ، ولا يوافقها بوجه من الوجوه المرضية ، وليست عنهم رواية أخرى توافق قول المصطفى ﷺ ، وبلّغه إلى المرتبة الكبرى ، فقد أتى بالفرية القصوى ، وارتكب جناية عظمى ، ولْيأتِ من يدعى ذلك بمثال يصدّق دعواه ، وليناد شهداءه وأنصاره لإثبات فحواه . فإن

لم يفعل ولن يفعل، فليتق الله النار التى هى مأوى الألدّ الخصم ومثواه.

وذكرتُ الجواب عن الثالث أن فى العبارة إيهام أن هذه المسائل متفق عليها، ومفتى بها عند الحنفية مع أن بعضها ليس كذلك. قال ناصرك المختفى: ليس فى العبارة ما يدل على ما ذكرت، أقول: لا شبهة فى وجود الإبهام، وهو أمر يلزم الاجتناب عنه على الكرام، وذكرتُ فى الجواب عن الثالث أن صفة كونه جدليا إنما يذكرونها فى أثناء مدحه، فكيف يكون المراد الجدل الذى هو موجب لنقصه، مع أنه ليس المراد بقولهم الجدلى ما توهمه، بل المراد به علم الجدل والخلاف، وهو من فروع أصول الفقه، وداخل تحت المناظرة والاتصاف به من الكمالات الإنسانية، وأيضًا حمل الجدلى على المتعصب والمجادل مطلقًا يرده قوله تعالى لنبيه: ﴿وَجَادِلهُم بِالّتِي هِيَ أحسَنُ﴾.

قال ناصرك المختفى: علم الجدل والخلاف الغرض منه إلزام الخصم، وهو أدل دليل على التعصب، أقول: ليس إلزام الخصم مطلقًا دليلا على التعصب والتصلب، بل قد يكون الإلزام مقتضى الإنصاف إذا كان الخصم ذا اعتساف ليُبهت ويُقر بالصدق، ويزهق السُّحت ويظهر الحق، ألا ترى إلى ما قصه الله فى كتابه بقوله: ﴿أَلَم تَرَ إِلَى الّذِي حَاجّ إبرَاهِيمَ فِي رَبّه أن آتَاهُ اللهُ الْمَلكُ إذ قَالَ إبرَاهِيمُ رَبّى الذِي يُحيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أحيِي وَأمِيتُ قَالَ إبرَاهِيمُ فَإنّ اللهَ يَأتِي بِالشّمسِ مِنَ الْمَشرِقِ فَأت بِهَا مِنَ الْمَغرِبِ فبُهِتَ الّذِي كَفَرَ﴾ وقد صرّح العلماء بأن غرض المناظرة التى تكون لإظهار الصواب لا ينافيه معية شىء آخر معه.

قال شارح آداب البحث شمس الدين السمرقندى: لا يخفى أن كون إظهار الصواب غرضًا من النظر المذكور لا يوجب وجوب حصوله عقيب ذلك النظر، ولا ينافى أيضًا كون شىء آخر غرضًا معه -انتهى- وقال أبو الفتح فى حواشيه: غرضيته إظهار الصواب لا ينافى غرضية التغليط -انتهى-.

وبالجملة إن كان إلزام الخصم وتغليطه قصد به إظهار الصواب لا يعدّ مرتكبه متعصّبًا عند أولى الألباب، وإن شئت زيادة التفصيل فى هذا المقام، فاستمع استماع الكرام، لا كاستماع اللئام أنه لا يخلو إما أن يكون المراد بالجدل الواقع فى توصيفهم ابن الهمام بالجدل معناه اللغوى، أى المنازعة والمخاصمة، وإما أن يكون المراد به علم الجدل

والخلاف، وإما أن يكون المراد به المجادلة المذكورة فى كتب المناظرة التى تكون لإلزام الخصم بإظهار الصواب الأتم، وأظهر الاحتمالات، بل الذى ليس ما سواه إلا باطلا عند الثقات هو وسطها، وخير الأمور أوساطها بوجوه: الأول: أن هذا الوصف يذكر فى المدائح، ومن المعلوم أن الثالث والأول لا يورد فى أثناء المدائح بل كثيرًا ما يذكر فى القبائح، وهذا ظاهر لمن له ممارسة بكتب المؤرخين وعباراتهم فى المناقب والوقائع، الثانى: أن الذى يتصف بالمجادلة الاصطلاحية يطلق عليه غالبًا المجادل لا الجدلى، وهذا أيضًا ظاهر على من له نظر فى العلم التاريخى.

الثالث: أنهم يذكرون فى أوصاف العلماء الجدلى والمنطقى والمتكلم والفقيه والماهر فى الموسيقى، والنظار والأصولى ونحو ذلك، ومن المعلوم أنه ليس المراد فى باقى الأوصاف المعنى اللغوى، فإنه لا يراد من المنطقى المتبحر فى المنطق اللغوى، بل فى المنطق الاصطلاحى، وكذا لا يراد من المتكلم والفقيه، والنظار والأصولى، والماهر فى الموسيقى، المتبحر فى الكلام والفقه، والمناظرة والأصول، والموسيقى بمعانيها اللغوية، بل بمعانيها الاصطلاحية والفنون الرسمية، فكذا لا يراد من الجدلى الموصوف بالمعنى اللغوى، ولا بمعنى المجادلة المصطلحة فى كتب المناظرة، بل الموصوف بالجدل الذى هو أحد الفنون المتداولة، وهذا الفن وإن كان الغرض منه حصول القدرة على إلزام المخالفين، لكنه لا يستلزم أن يكون مرتكبه من المتعصبين، فإن إلزام المخالفين قد يكون ذريعة إلى إظهار الحق وإحقاق الصدق، وحينئذٍ يكون معدودا فى طريق الإنصاف، منظوما فى سِلك مدائح الأوصاف.

وبالجملة فحمل الجدلى على المعنى الاصطلاحى لا يلزم منه التعصب المذهبى، وإن حمل ذلك على المعنى اللغوى، وإن كان ذلك غير ظاهر بحسب محاوراتهم فى الفن التاريخى، فلا يضر أيضًا، فإن المنازعة ليست قبيحة مطلقًا. قال السيد الشريف فى "شرح المواقف": أما المجادلة لإظهار الحق وإبطال الباطل فمأمور به، قال الله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ -انتهى-.

وقال النابلسى فى "الحديقة الندية شرح الطريقة المحمدية": الجدل إن كان للوقوف على الحق فمحمود وإلا فمذموم -انتهى- وأما حمله على المجادلة الاصطلاحية، كما

اختاره ناصرك فى شفاء الغى، فلا يخلو عن ضلال وغىّ، كما بسطناه فى "إبراز الغى"، وبهذا اندفع قول ناصرك المختفى علم الجدل مأخوذ من الجدل الذى هو أحد أجزاء المنطق والجدل الذى هو أحد أجزاء المنطق لا يعتبر فيه إحقاق الحق وإبطال الباطل . . . إلخ.

ولا يخفى على من له أدنى ممارسة بكتب المنطق أن هذا قول من لم تحصل له المهارة فى بحث القياس والمنطق، فليقرأ أولا الكتب المتداولة، ثم ليحضر فى ميدان المباحثة.

ومنها: وهو الثالث عشر بعد المائة الإيراد فى تلمذ السيوطى من ابن حجر العسقلانى، فإنك قد ذكرت فى رسائلك أنه تلميذ له، وذكرت فى تعليقات "النافع الكبير" لمن يطالع "الجامع الصغير"، وفى منهيات "التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد": أن وفاة ابن حجر فى السنة الثانية والخمسين بعد ثمانمائة، وولادة السيوطى سنة تسع وأربعين بعد ثمانمائة، فأنى يصح التلمذ.

ومنها: وهو الرابع عشر بعد المائة أن القوشجى شارح "تجريد" ذكرت: أنه نسبة إلى قوشج اسم موضع. وهذا لا أصل له، بل هو فى الأصل قوشجى بمعنى حافظ البازى.

ومنها: وهو الخامس عشر بعد المائة أن وفاة الإمام الرازى سنة ست وستمائة، لا سنة ستين وستمائة، كما ذكرته فى "الإكسير"، ومنها: أنك ذكرت فى "الإتحاف" وفاة البزدوى سنة أربع وثمانين وثمانمائة، وهو خطأ فاحش، وهذا هو السادس عشر بعد المائة.

ومنها: وهو السابع عشر بعد المائة: أنك أرّخت وفاة الخلاطى، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وستمائة فى سنة تسع وسبعين ومائتين.

ومنها: وهو الثامن عشر بعد المائة أنك ذكرت فى "الإتحاف": أن التقى السبكى كتب رقعة إلى الذهبى المتضمنة لمدائح ابن تيمية الحنبلى مع أنها لولده التاج السبكى.

ومنها: وهو التاسع عشر بعد المائة أنك أرّخت فى "الإكسير" وفاة الزمخشرى سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، مع أن وفاته سنة ثمان وثلاثين.

ومنها: وهو العشرون بعد المائة أنك ذكرت فى "الإكسير": أن تخريج أحاديث "الكشاف" لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى لخّص فيه كتاب الحافظ ابن حجر

العسقلانى، وهذا خطأ فاحش، بل الأمر بالعكس.

ومنها: أنك ذكرت فى "الإتحاف" فى اسم مخرج أحاديث "الهداية" الزيلعى أن اسمه يوسف، ثم ذكرتَ فى صفحة أخرى أن اسمه عبد الله، وهذه الإيرادات وإن أجاب عنها ناصرك فى "شفاء العىّ"، لكن لم يفد ذلك شيئًا، ولم يُزل عنك العى، كما لا يخفى على من طالع "إبراز الغىّ"، ولنرد منها ما فى "التبصرة" من السخافة على سبيل الاختصار والخلاصة المتعلق بـ "نصرة شفاء الغىّ"، ورحلة الصديق على وجه يحق الحق بالتحقيق، ويميز بين الصديق والزنديق.

قوله فى صفحة ١٥١: إنما أعرضتَ عن جواب ما أورد على كلامك الذى أوردته على الشوكانى، لأنك من صبيان الطلبة الذين جل همتهم إضاعة الوقت فى ما لا يغفى... إلخ.

أقول: إذا يئس الإنسان طال اللسان، وجعل العلماء ذوى الشأن من صغار أبناء الزمان، ولا تعجل أيها الناصر والمنصور مجدد الغلط والنسيان، فإن العجلة من الشيطان، وطالع تعليقاتِ إمام الكلام، فقد ردّ فيها على الشوكانى، وعلى مقلده الجامد، وهو الفاضل القنوجى القمقام بأحسن النظام.

قوله فى صفحة ١٥١: اترك المؤاخذات التاريخية واللفظية مما ليس فيه كثير فائدة.

أقول: هذا غلط قطعًا عند من اطلع على فوائد التاريخ ورزق مهارة، فلو لا تنقيد التواريخ لاجترأت الفراريخ، وأفسدوا فى الدين المتين، وخربوا الشرع المبين، فكم من كافر زوّر كذبًا وزورًا، وافترى على النبى ﷺ وأصحابه مكرًا وفجورًا، فبيّن مكيدته نقاد هذا الفن، ودفعوا عن أهل الإسلام المِحَن، وكم من ملحد ادعى رتبة الصحبة، فألقاه المهرة فى الفنون التاريخية فى الحُفرة، وكم من محدث سلك مسلك التدليس، فأزال أهل هذا الفن مكره، وبيّنوا كيده والتلبيس، وكم من كذّاب ظهر كذبه عند أصحاب هذا الفن، ولو لا ذلك لوقعوا فى الفتن.

انظر إلى قول أبى نعيم المروى فى "صحيح مسلم"، حيث رد على قول المعلّى أحد الرواة حين سمعه يقول: خرج علينا ابن مسعود رضى الله عنه بِصفّين... إلخ بقوله: تراه بعث الموت -انتهى- فلو لا الاطلاع الصحيح على تاريخ وفاة ابن مسعود أنه مات فى

زمان عثمان رضى الله قبل صفّين بسنين لوقعوا فى الفتنة، وصدقوا تلك الكذبة، بقول المعلى بن عرفان، وإلى ما فى "أخبار الدول": لا تخفى حكاية اليهود لما أظهروا كتابًا، وأظهروا أنه كتاب رسول الله بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة جمع من الصحابة، فإذاهم قد كتبوا فيه شهادة سعد ومعاوية، فظهر بذلك كذبهم، لأن فتح خيبر كانت سنة سبع وسعد مات يوم قريظة، ومعاوية إنما أسلم عام الفتح -انتهى-.

وفى شرح ألفية الحديث لمؤلفها الزين العراقى: الحكمة فى وضع أهل الحديث التاريخ بوفاة الرواة ومواليدهم وتواريخ السماع وتاريخ قدوم فلان مثلا البلد الفلانى ليختبروا بذلك من لم يعلموا صحة دعواه، كما روينا عن سفيان الثورى، قال: استعمل الرواة الكذب استعملناهم التاريخ، وروينا فى "تاريخ بغداد" للخطيب عن حسان بن يزيد، قال: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ، تقول للشيخ سنة كم ولدت، فإذا أقر بمولده عرفنا صدقه من كذبه، وقال حفص بن غياث القاضى إذا اتهم الشيخ، فحاسبوه بالسنين بفتح النون المشددة تثنية سنّ، وهو العمر، يريد احسبوا سنه وسن من كتب عنه، وسأل إسماعيل بن عياش رجلا اختبارًا: أىّ سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال: أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين، قال إسماعيل: مات خالد سنة ست، وقال سأل أبو عبد الله الحاكم محمد بن حاتم الكشى عن مولده لما حدث عن عبد بن حميد، فقال: سنة ستين ومائتين، فقال: سمع هذا من عبد بعد موته بثلاث عشرة -انتهى-.

وفى شرح ألفية العراقى المسمّى بـ"فتح الباقى" لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى: التاريخ التعريف بوقت يضبط به بإيراد ضبطه من نحو ولادة أو وفاة، وفائدته معرفة كذب الكذّابين -انتهى- وفى "مختصر بدر الدين ابن جماعة": هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه، وادعى قوم رواية عن ناس، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد سنين -انتهى-.

فعلم من هذه العبارات، والتى أسلفنا ذكرها، وغيرها مما هو مثبت فى محلها أن الأمور التاريخية من الأمور المهمة والتبحر فيه فضيلة مهتمة، وأنه مما يحتاج إليه صاحب الحديث والفقه وغيرهما احتياجًا شديدًا، ومن لم يرزق التبحر فيه ترك مسلكًا سديدًا،

ولم يعرف ذهبًا ولا حديدًا، ولم يشعر قديمًا ولا جديدًا، ووقع فى شعاب الكذب والفرية، وسقط فى أودية الشك والمِرية، ولا تظنن كما ظنّ الجهلاء أن فن التاريخ فن مهمل، ليس مما يحتاج إليه الأكمل، وإنما هو حِرفة السامرين، وشرعة القاصرين، ولا كما ظن السفهاء أن هذا الفن ليس فى أخذه وتحصيله ودرسه وتدريسه كثير منفعة، وليس فى المهارة فيه كبير مصلحة.

وبالجملة فالقول بأن فى المؤاخذات التاريخية ليس كثير فائدة قول أصحاب الطبائع الخامدة الذى يظنون الأمر الضرورى شيئًا فريّا، ويتخذون الشىء المهتم به عند كل ذكى ظهريّا، فهم كالحُبارى فى الصحارى، والحَيارى كالسكارى، يخبطون كخبط العشواء، ويركبون على ظهر العمياء.

قوله: اختر المناظرة فى أمهات المسائل الدينية... إلخ.

أقول: مَن ذا الذى أناظر معه فى أمهات المسائل وأصول الدلائل، وهل تليق المناظرة بمن فحشت أغلاطه، وكثرت مسامحاته، ومن كثرت المعارضات والمناقضات فى كلامه حتى قيل: إنه مجدد الأغلاط على رأس هذه المائة، لا يستحق أن يخاطب بمثل تلك الأبحاث الشريفة، فمن ضيّع الأمور التاريخية، ولم يفهم الأمور البديهية والجلية فهو لما سواها أضيع، وتحقيقه فى غيرها أشنع.

قوله: أى تعصب أكبر من أن لا يرجح مسألة من المسائل التى يوافق الحديث الصحيح، حتى يوافق رواية من الروايات الحنفية.

أقول: ترجيح مسألة بموافقة الروايات الصحيحة مع طلب رواية موافقة لها من روايات الحنفية ليس فيه شوب التصلب، ورَيب التعصب.

قوله: كل ما يذكر فى أثناء المدح لا يلزم أن يكون فى نفس الأمر محمودًا.

أقول: هذا عجيب جدّا، فإنا لسنا كلفنا بعلم ما فى نفس الأمر القطعى، بل غاية سعينا الأخذ بظاهر ما ذكره النقاد من وصف مدحى فى شأن العلماء، ولا يجوز أن نقول: يجوز أن لا يكون كذلك فى نفس الأمر، وإن أطلق عليه أوصاف المدح جمع من النبلاء، ولو صح هذا لارتفع الأمان عن تراجم ذوى الشأن، فلمتفوّه أن يتفوّه بأن ما ذكره المؤرخون فى مدح ابن تيمية الحرانى وتلامذته، والشوكانى وأتباعه والبخارى

وأمثاله لا يلزم منه أن يكونوا كذلك فى الواقع، لجواز أن يكون فيهم أمر قادح، ووصف جارح لم يذكره المادح.

قوله: قد بيّنا فى "شفاء الغي": أن مخالفة ابن الهمام للقوم فى تلك المسألة أى مسألة تقدم "الصحيحين" على غيرهما ليست مبينة على حجة ساطعة حرية بالقبول، بل الباعث عليها هو التعصب المذهبى.

أقول: إثبات أن الذى بعث ابن الهمام على عدم تسليم تقدم "الصحيحين" مطلقًا هو التعصب المذهبى فى ذمتك، وذمة ناصرك، فإن لم يفعل ولن يفعل فليتق مما عليك، وليختر ما لك، وعدم كون حجة ابن الهمام فى هذا المقام ساطعة عند المحققين، لايدل على أنه من المتعصبين، فكم من محقق يستند بشىء، وهو ظاهر البطلان ليس بشىء، ولا يلزم منه أن يكون متعصبًا غير محقق.

قوله: أما قوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ليس المراد بالجدل فيه الجدل المصطلح، بل المعنى اللغوى الذى هو المنازعة.

أقول: فكذلك ليس المراد بوصف الجدلى الواقع فى وصف ابن الهمام المجادلة بالمعنى المصطلح.

قوله: قد أقررت أن المراد بالجدل علم الجدل والخلاف، فكيف لا يصح حمل الجدلى على المجادل المتعصب.

أقول: قد مرّ أن المتبحر فى علم الجدل الاصطلاحى لا يلزم منه كونه متعصبًا مطلقًا.

قوله: كلامه أى ابن تيمية فى بحث الزيارة ليس مما يطعن به عليه.

أقول: هذا لا يقوله: إلا من هو مثله فى خفة الحُلم، وإن كان ذا سعة فى العلم، فإن كل عاقل مسلم يعلم علمًا ضروريا أن ما تفوّه به ابن تيمية فى بحث زيارة القبر النبوى باطل جزمًا، وقد فرغت عن هذه الأبحاث فى الرسائل التى ألّفتها ردًا على ناصرك المختفى الذى حج ولم يزر قبر النبى العربى صلّى الله عليه وسلّم، وعلى زوّار قبره المكرم.

قوله: ليس فيه -أى السعي المشكور- دليل جديد يثبت مطلوب الباغض الحاسد،

ومع ذلك قد علم يقينا أن صاحب إتمام الحجة سيكتب جوابه.

أقول: السعى المشكور مملوء من تحقيق الحق المنصور، وتنقيح القول المبرور. ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، فهو يغوص فى بحار القصور، ويخوض فى أفكار الفتور، واشتغال صاحب إتمام الحجة بكتابة جوابه اشتغال غير مفيد عند أصحاب الأفهام العالية، فما ذا أفادت تحريراته السابقة المتناقضة، وما ذا نفع تشبثه بعبارات الصارم المنكى المتساقطة، ألم يصر كل ذلك كالهباء المنثور، أو الهواء الدبور، فكذلك يصير ما يتفوّه فى جواب "السعى المشكور" فى مدة مديدة ضائعًا وباطلا فى عدة من الشهور.

قوله: لا ريب فى أن صاحب الحطة ناقل محض لم يلتزم صحته، ومن يدعى أنه التزم صحته فعليه البيان، وأما القول بأنه لابد فى النقل من إظهار أنه قول الغير وهو غير متحقق فيما نحن فيه فجوابه أن الإظهار أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، وقد مرّ تحقيقه بما لا مزيد عليه فى الباب الأول.

أقول: كل ذلك قد رُدّ فى الباب الأول، وأما ما لقبك به ناصرك من أنك ناقل محض لا لك التزام بالصحة، ولا لك من الحقّية غرض، فجفوة كبرى، وهفوة غير صغرى، وأعجب منه طلب الدليل عمن ينسب إليك التزام الصحة، ويجعلك سالكًا مسلك ثقة.

أما علمتَ أن النقل المحض إما أن يراد به النقل من غير اعتماد على صحة المنقول، ولا استناد لموافقته، أو مخالفته لتصريحات الفحول مع صحة مبناه، وفهم معناه، وإما أن يراد به النقل كنقل أهل النقش والنقل من دون ضم ضميمة العقل، وأيّا ما كان فهو وصف يأبى به عنه العُقول، ولا يتخذه أحد من أصحاب العُقول العَقول، ولا يرتضى به أحد من علماء المعقول وفضلاء المنقول، بل يلقبون من اتصف به بألقاب نافرة، وآداب عاهرة، كالجَهول والغفول، والنقّال والبطّال، والغافل والباقل، والناسى والواهب، وجامع الرطب واليابس، والناعس وحمّال الحَطب، والواقع فى العطب، وحاطب الليل، وكاسب الويل، ومجدد الغلَط، ومحدّد السَّقَط، والشيخ المُتصبّى، والزيغ المتنبى، والمخرّب والمترّب، والخابط فى الظُلمة، والساقط فى النقمة، والتارك مسلك

العلماء والخفاء، والبارك مبرك الجهلاء والسفهاء، أعاذك الله وأمثالك عن الوقوع فى هذه المهالك، والسلوك على هذه المسالك.

قوله: لا بد من إثبات أنه أى صاحب "الإتحاف" ذكره على سبيل الالتزام، ودونه خرط القتاد.

أقول: وثبوت أن صاحب "الإتحاف" ملتزم لصحة ما ينقله، ومهتم بقوة ما ينتحله مبنى على مقدمتين مصححتين، الأولى: أنه من العلماء العقلاء. والثانية: أن شأن العلماء العقلاء هو الالتزام المذكور، والاهتمام المسطور، أما المقدمة الأولى فثبوتها بالأخبار والآثار، فإن كان من لاقى صاحب "الإتحاف" أخبر أنه من أرباب العلم والعقل والإنصاف، وآثاره أيضًا تدل على أنه ليس من أرباب الاعتساف.

وبالجملة فكونه عالما عاقلا بلغ مبلغ التواتر، لا ينكره إلا ربُّ التشاجر، ومن يدعى أنه ليس كذلك، فهو مؤاخذ بإيراد الدليل على ذلك، ودونه خرط القتاد، وبيع سوق الكساد.

وأما الثانية: فلأن عدم التزام الصحة، وعدم الاهتمام بامتياز الضعف من القوّة، وبراءة عهدته بأنى نقّال صرف، وسلامة ذمته بأنى أكّال صرف، لا يكون إلا لأحد الأمرين، ولا يتصف به إلا الموصوف بأحد الحرفين، إما أن يكون الرجل أبا الجهل وأمّ الحَذْل، لا يعرف مجهولا من المعروف، ولا مقبولا من المشغوف، ولا صحيحًا من السقيم، ولا رجيحًا من الرجيم، ولا دُرّا من التُراب، ولا درّ من الحُباب، ولا العَذَب من المالح، ولا الطَرب من الكالح، وهو ملقب بالحقير والنقير، لا يشتريه أحد من التجّار فى سوق العلم بقِطمير تجرّد عن أثواب العلم، وتبعدّ عن أبواب الحِلم، لا يفهم كلمة، ولا يعلم حكمة، ولا يشعر الجلى، فضلا عن دقة، ولا يتصور البديهى فضلا عن نكتة.

فمن اتصف بهذه الأوصاف، لا يبالى من أن يركب مركب الاعتساف، كالأعمى يتصدى لرؤية الهلال، والمُقعد الأوهى يصعد إلى السحاب الثقال، وكالعطشان يستسقى من السّراب، والحَيران يسترزق من الخراب، فيؤلّف مؤلفا، ويذكر فيه صحيحًا ومحرفًا، إرادة أن يشتهر اسمه فى المصنفين، ويذكر رسمه فى المؤلفين، وإن كان ترصيفه أنجس من القاذورات، وأفحش من القارورات، فلا يقصد نفع الخليقة، ولا إحقاق

الحقيقة، ولا يتعبد بالتزام الصحة، ودرج الصحيحة، وطرح النقمة والسخيفة، ويقتدى فى هذا بالذين حرفتهم نقل صرف من غير فهم، ويقول: أنا ناقل صرف من غير علم، إنما مرصدي تكثير السواد، ولو كان منجرًا إلى السواد، ومقصدى تشهيرى بين العباد، ولو كان مورثا إلى البعاد، ولا يمكن لى أن أميّز بين الحق والباطل لكونى غير مميز، ولا لى صبر من الترصيف والتصنيف لكونى غير معزّز، فأنقل ما يمر عليه نظرى وإن لم أفهمه، وأنتحل ما يكرّ عليه بصرى وإن لم أُتقنه، إنما مرادى شهرتى بكثرة مجموعاتى، وغزارة مروياتى، وأن يشبهونى فى هذا الباب بالبلقينى والسيوطى، وبابن الملقن المصرى والقارى.

وإما أن يكون الرجل عالما قلّ عقله، وفاضلا ضلّ أصله، فيقصد الرياء والشهرة، والربا والسُمعة، ويكتفى عن الدُر بالحَصى، وعن العقبى بالدنيا، وعن الثواب الآجل بالثواب العاجل، ويولج نفسه فى زمرة الذين حُملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارًا، وفى زمرة الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فى الأخرى، وحَمَلوا أوزارًا، فلا يتأمل فى أن جمع كل يابس ورطب يشبهه بحمّالة الحطب، امرأة أبى لهب الواجة فى النار ذات شَرَر ولَهَب، وفى أن عدم التزامه الصحة والتنقيح يخرجه من عداد أرباب الترجيح، ويولجه فى عداد أصحاب التقبيح، وفى أن من يرتكب هذا الكسب يصير فى أعين العلماء من زمرة الجهلاء، فهم يطعنون ويعيبون ولا يلتفتون، بل يمقتون، وفى أن الاتصاف بهذا الوصف يوجب النَّكال، ويورث الوبال، ولا يرضى منه المليك المتعال، وماله من دونه من والٍ، وفى أن تصنيفه على هذه الطريقة مهلك للخليقة، ومفسد للشريعة، ومبطلٌ للحقيقة، ومُنزل عن الدرجة الرفيعة.

وبالجملة فهو بفضله وعلمه يبادر إلى التأليف والتدريس، وبخفة عقلة، وقلة فهمه لا يعلم الترصيف والتأسيس، ولا يصل فهمه إلى مفاسد الطريقة التى يسلكها، ولا يبالى بسقم الصفة التى اتصف بها، ولذلك تراه يفرح إذا علم أن تصانيفه نفعت نفعا، ولا يعلم ما بلغت شرّا، ويمرح إذا مدحه أحد بكثرة المعلومات، ولا يفهم ما أدت إليه المكذوبات، ويعجب بكثرة الهداية التى حصلت منه، ويتعجب ممن يطعن عليه،

ويكشف الضلالة التى نيعت منه .

فانظر أيها المنصور إلى هذا الدليل القوى المبرور ، الذى أقمته على براءتك من ذلك الوصف المهجور الذى لقبك به ناصرك المقصور ، ولابد لمن يصفك به من أن لا يسلم المقدمة الأولى ، فيخرجك من عداد أرباب الفضيلة والحجى ، أو لا يسلم المقدمة الثانية ، فيثبت بدلائل شافية كون شأن العلماء العقلاء عدم التزام الصحة . وإن فريقًا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ، فبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون .

قوله : أولا إن مراد صاحب الرحلة من الزيارة على طريق المهملة القدمائية لا الزيارة المطلقة ، ومطلق الشيء يتحقق بتحقق فرد ، وينتفى بانتفاءه ، فحيث قال : فذهب الجمهور إلى أنها مندوبة ، وذهب بعض المالكية إلى أنها واجبة ، وقالت الحنفية أنها قريبة من الواجبات ، أراد أن الأحكام المذكورة ثابتة لها ، ولو فى ضمن بعض الأفراد ، كالزيارة من بعض الأماكن القريبة التى ليست بينها وبين قبر النبى ﷺ مسافة السفر ، وحيث قال ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية : إلى أنها غير مشروعة أراد أن ذلك الحكم ثابت لها ، ولو فى ضمن بعض الأفراد ، وهو الزيارة من الأماكن النائية .

أقول : فيه كلام من وجوه عديدة ، تكشف لك أن نصرة ناصرك هذه غير سديدة :

الأول : أن هذه الدقيقة التى استخرجها ناصرك من القريحة الجريحة ، لا شبهة فى أنها من قبيل النكات بعد وقوع الواقعة ، والمدافعات بعد الابتلاء بالبلية ، ولتبين لى بيان صدق عن عيان حق ، هل مرّت فى خاطرك هذه الدقيقة وقت تأليف الرحلة ، كلا والله كنت غافلا عن الشيء المطلق ومطلقه ، فعلمك ناصرك ما لم تكن تعلمه بقوة منطقه .

الثانى : أن اعتبار هذا الاعتبار من وظائف أرباب المعقول ، فلا يليق بأرباب المنقول .

الثالث : أن الذين مرادهم الهداية والتنقيح لا يعتبرون مثل هذا فى حكم من أحكام التشريع ، وإلا لانعكست الهداية بالإضلال ، والإفادة بالإخلال ، كيف ولو صح هذا لجاز أن يكتب فقيه فى دفتره أن صلاة الظهر والصبح وغيرهما من الأوقات ، محرمة وممنوعة على المصلين والمصليات ، ويقول : مرادى به الحكم على مطلق الشيء باعتبار بعض أفراده ، وهو أداء الصلاة مع فقد شرائطه ، أو يكتب أن زيارة القبر النبوى ، بل قبر

كل مسلم حرام على كل مسلم، ويقول: مرادى الحكم عليه باعتبار بعض الصفات، وهو الزيارة مع ارتكاب المنهيات، أو يكتب وهو ممن يجوز السفر بقصد زيارة القبور إن شد الرحال بذلك القصد حرام على كل بالغ ذى شعور، ويقول: مرادى الحرمة باعتبار بعض ما صدق عليه، وهو السفر إليها فى أيّام العرس المتضمن لما نهى عنه، وشدّد عليه، أو يكتب عالم أن قراءة القرآن مكروة أو محرمة ويقول: مرادى الحكم باعتبار بعض أفراد القراءة وهو القراءة فى الركوع أو السجدة، أو يكتب أن شرب المسكر حلال، ويقول: مرادى به الحكم باعتبار بعض الأحوال، وهو الشرب عند الضرورة على قول من الأقوال، أو يكتب أن الزانى لا يجب عليه الحد، ويقول: مرادى به الزنا الذى عرضت فيه شبهة، فأسقط الحد، أو يكتب أن الرياسة والسلطنة والسيادة والإمارة موقعة فى المهلكة والضلالة، ويقول: مرادى به الحكم باعتبار بعض أفرادها، وهو ما قارن به الفسق، وبعد عن المعدلة، أو يقول: إن شهادة مسلم لا تقبل، ويقول: مرادى به الفاسق والمغفل، أو يكتب أن بيع الخمر شرعى، ويقول: مرادى به بيع الذمى، أو يقول: الصوم حرام على كل مسلم ومسلمة، ويقول: مرادى الحكم باعتبار بعض أفراده وهو الصوم فى الأيّام المنهية.

وبالجملة فمثل هذه الأحكام مختلة المرام، مبطلة النظام، مهلكة للانتظام، مخربة للعوام، مضلّلة للأنام، لا يجوز ارتكابها للأفاضل الكرام، والأماثل العظام، فلا يجوز لك إن كنت فاضلا كاملا معلّمًا منقحًا أن تقول: الزيارة واجبة عند فلان، ومحرمة عند فلان، وتريد به الحكم باعتبار بعض الأفراد من غير قرينة ملفوظة، أو مفهومة.

الرابع: أنك لما أردت من الزيارة التى حكمت بوجوبها عند المالكية، وندبها عند جمهور علماء الملة، وقرب وجوبها عند الحنفية فردا منها، ومن الزيارة التى حكمت بكونها غير مشروعة عند ابن تيمية فردا آخر منها، لم ينحلّ أمر النزاع، ولم يحصل ما فيه النزاع، بل صار النزاع بين المحرمين وبين غيرهم لفظيا، ومثله بعيد عمن كان من أهل العلم حنفيا كان أو مالكيا أو حنبليا.

الخامس: أن القائلين بالندب والوجوب، وقرب الوجوب لا يفرقون بين زيارة وزيارة، فما الذى أحوجك إلى أن تريد ذكر مذهبهم الزيارة من الأماكن القريبة.

السادس: أنك من الذين تكره المباحث العقلية، لا سيما فى الأمور النقلية، كما صرحت به فى بعض كتبك، وأوضحت نفرتك فى زبرك، ومن جهل شيئًا عاداه وهجره، ومن عجز عن شيء ضعّفه وزيّفه، فمالك اعتبرت هذا الاعتبار المنطقى فى البحث الشرعى.

قوله: وثانيًا: أنه يمكن أن يراد بالزيارة في المرجع، وفى بعض ضمائره نفس الزيارة، وفى بعض الضمائر السفر لها على طريقة الاستخدام.

أقول: فيه كلام من وجوه، تظهر لك أن هذه النصرة لا يقبلها أرباب الوجوه:

الأول: أن إمكان تأويل فى عبارة ما إمكانًا ذاتيًا أمر آخر، واستقامته بالنظر إلى السياق والسباق أمر آخر، وأحدهما لا يستلزم ثانيهما، والمفيد إنما هو ثانيهما لا أولهما، ومن يدعى وجود الثانى فى عبارة الرحلة، فليأت بالبينة، وهو غير ممكن إلى زمان الرحلة من دار الرحلة.

الثانى: أن مثل هذا الاستخدام، يجب على العلماء الأعلام الاجتناب عنه فى مقام الافهام، وهل هذا إلا كما لو قيل: الصلاة فريضة وهى محرمة، وأريد بمرجع الضمير الصلاة الفاقدة شروطها، وبالمصرح الصلاة مع شروطها.

الثالث: أن الاستخدام هو أن يراد من لفظ أحد معنييه، وعند رجوع الضمير إليه يراد به ثانيه، أو يراد عند رجوع ضمير إليه أحدهما، وعند رجوع ضمير آخر ثانيهما، وهذا لا يستحسن إلا فى لفظ مستعمل فى أمرين، وهذا مفقود فيما نحن فيه قطعا رأى العين، فإن الزيادة أمر آخر، والسفر بقصدها أمر آخر، وبينهما عموم وخصوص من وجه، كما بيناه فى "إبراز الغى" بأحسن وجه، وليست الزيارة تستعمل بمعنى السفر إليها، ولا السفر إليها بمعنى الزيارة، فما معنى هذه الصنعة فى مثل هذه اللفظة.

الرابع: أن استخدام ناصرك هذا جعل كلامك فى الرحلة مهملا؛ لكونه دالا على كون النزاع بين ابن تيمية وبين غيره لفظيًا معطّلا، مع أنه ليس كذلك، كما بسطناه فى "السعى المشكور" مفصّلا.

قوله: وثالثًا أنه يجوز أن يراد فى كل موضع من المرجع والضمائر السفر للزيارة، وما أورد عليه من أنه حينئذٍ لا يصح ذكر قول الحنفية بقرب الوجوب، وقول الظاهرية

بالوجوب، فإن هذين القولين إنما هما فى نفس الزيارة للمسافر، فلم يقل أحد بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة، وإن ذهب بعضهم إلى وجوب نفس الزيارة ففيه أن ذلك الحاسد قد نقل فى الكلام المبرور عبارة سنن الهدى هكذا: ونقل القاضى عن أبى عمر وقال: واجب شد الرحال إلى قبره -انتهى-.

وقال القاضى عياض فى "الشفاء": قال أبو عمر: وإنما كره مالك أن يقال طواف الزيارة، وزرنا قبر النبى ﷺ لاستعمال الناس ذلك فيما بينهم بعضهم بعض، فكره تسوية النبى بهذا اللفظ، وأيضًا قال: الزيارة مباحة وواجب شدّ الرحال إلى قبره، فقد علم بذلك أن أبى عمرو قائل بوجوب السفر إلى المدينة بقصد الزيارة.

أقول: ما أقبح قوله أبى عمرو، ولعله لم يقرأ الفوائد الضيائية أيضًا، فيعرف موضع أبا عمرو من مواضع أبى عمرو، ويا للعجب من رجل كثير المغلطة، وناصره قليل المعرفة بالعربية، ويقوم للطعن على الأئمة الأعلام، بمثل هذا المقام، ولا ينظر إلى ما يصدر عنه مما يستقبحه الكرام، ومثل هذا من ناصرك فى "التبصرة"، ومنك فى رسائلك المتشتة، كثير لكنى لستُ ممن يلتفت إلى مثل هذا الإيراد الحقير، وإنما يتشبث به من بضاعته فى العلم مزجاة، وجاريته فى الفهم مرساة، ثم كلامه هذا لا يفيدك أيضًا، فإن السفر بقصد الزيارة لا تدل على وجوبه عبارة أبى عمرو، ولو سلمت دلالته عليه، فقول الحنفية لا شبهة فى كونه واردًا فى نفس الزيارة لا فى السفر، فلا يمكن لك إرادة السفر بقصد الزيارة من لفظ الزيارة فى عبارتك المختطلة فى رحلتك.

قوله: فالظاهر أن من كان قائلا بوجوب الزيارة كان قائلا بوجوب شدّ الرحال للزيارة أيضًا على من لم يقدر على الزيارة إلا به، بيان ذلك من وجهين: الأول: أن العمدة فى ذلك الباب هو حديث من حج، ولم يزرنى فقد جفانى، والزيارة شاملة للسفر إليها، وإذا كانت الزيارة شاملة للسفر لها يكون السفر بها واجبًا.

أقول: لا يثبت منه وجوب السفر إلى الزيارة بقصد الزيارة، لجواز أن يسافر بقصد المسجد، وتحصل به الزيارة، وإن ثبت الوجوب ثبت وجوب السفر مطلقًا لا مقيدًا.

قوله: الثانى أن المذكور فى الحديث زيارة الحاجّ، والحاجّ من حيث هو حاجّ لا تتأتى منه الزيارة إلا بشد الرحل، وشد الرحل إلى المدينة لغير زيارة القبر، كزيارة المسجد

النبوى، وطلب العلم والتجارة وملاقاة الأحباب وسير البلاد ليس واجبًا باتفاق الأمة، حتى يكون ذريعة لأداء واجب الزيارة دائمًا. . . إلخ.

أقول: هذا لا يفيد ولا يغنى، بل هو غير مفيد ولا يعنى، وذلك لأن الحاجّ من حيث هو حاجّ، وإن توقفت زيارته على شدّ الرحل، لكن لا تتوقف على شد الرحل بقصد الزيارة لحصول ذلك بالسفر بنية غير الزيارة، وعدم وجوب السفر بنية غير الزيارة لا يقدح فى حصولها به، فإن الذريعة إلى الشىء ما يحصل هو به، لا أن يجب هو وجوبًا دائمًا.

قوله: نسبة عدم مشروعية نفس الزيارة إلى مالك، فمع أنها بعدما ذكرنا من مطلب الرحلة لا ثبوت لها من كلام صاحب الرحلة يمكن أن تكون مأخوذة من كراهية مالك قول القائل زرنا قبر النبى ﷺ.

أقول: قد مر أنّ تأويل عبارة الرحلة بما أول به ناصرك المختفى مردود عند كل ذكى، وأخذ ذلك من قول مالك دال على كراهية قولهم: زرنا قبر النبى ﷺ، مردود عند كل تقى، كما بسطناه فى "السعى المشكور فى رد المذهب المأثور".

قوله: إنا قد بيّنا آنفًا أن مراد صاحب الرحلة بقوله، وذهب شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنها غير مشروعة أن شيخ الإسلام ذهب إلى أن السفر للزيارة غير مشروع.

أقول: قد بينا تزييف هذا القول، وتضعيف ذلك الأول.

قوله: القول بأن الممتنع وغير المقدور ليس بمشروع صادق سلبًا بسيطًا، ولو كان غير صادق سلبًا ثبوتًا.

أقول: السلب البسيط ليس مما يكون مقصودًا للفقهاء الناقدين، فضلا عن ابن تيمية أحد رؤساء المتبحرين.

قوله: إنا إذا أفهمناك مراد صاحب الرحلة، فلا لزوم لما ألزمته، إذ على هذا لا مضادة بين كلام صاحب الصارم وصاحب الرحلة.

أقول: قد أفهمناك أن ذلك المراد مردود لا يختاره إلا العَنود.

قوله: انظر منسك شيخ الإسلام كيف ذكر فيه الزيارة النبوية وآدابها، ونقل عنه ذلك السيد العلامة فى بعض مؤلفاته.

أقول: قد نظرته فلم أجد فيه شيئًا مفيدًا، كما ذكرته فى "السعى المشكور" مشرحًا.

قوله: النزاع بين شيخ الإسلام وبين خصومه، إنما هو فى السفر إلى زيارة القبور لا فى نفس الزيارة، وقد استدل خصوم ابن تيمية بالأدلة المذكورة، فظهر أنهم استدلوا بها على السفر إلى زيارة القبور.

أقول: لم يكن خصوم ابن تيمية مثلك، بل كانوا أعرف منك، وهم إنما استدلوا بتلك الأدلة على نفس الزيارة، لظنهم أن ابن تيمية منكر نفس الزيارة، كما هو ظاهر من عباراته الزائدة.

قوله: يكتب جواب "السعى المشكور"، فانتظره.

أقول: أسمع بالمُعيدى خير من أراه

فما ذا أغنى المذهب المأثور، حتى يغنى جواب "السعى المشكور" كما ستراه.

قوله: يستفاد من هذا القول أن من الضعاف ما يصح الاحتجاج به مع أنه قد تحقق أن الضعيف لا يصح الاحتجاج فى الأحكام به أصلا.

أقول: هذا غلط مبيَّن، وشطط مبرهن، ففى "شرح الألفية" للسخاوى احتج أحمد بالضعيف حيث لم يكن فى الباب غيره، وتبعه أبو داود، وقدّماه على الرأى والقياس، ويقال عن أبى حنيفة أيضًا كذلك، وأن الشافعى يحتج بالمرسل إذا لم يجد غيره، وكذا إذا تلقت الأمة الضعيف بالقبول يعمل على الصحيح، حتى إنه ينزل منزلة المتواتر فى أنه ينسخ المقطوع به -انتهى-.

وفى "أذكار الإمام النووى": وأما الأحكام كالحلال والحرام، والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك، فلا يعمل فيها إلا بالحديث الصحيح، أو الحسن إلا أن يكون فى احتياط من شىء من ذلك -انتهى- وفى كتاب الجنائز من فتح القدير: الاستحباب يثبت بالضعيف غير الموضوع -انتهى- وقد بسطت الكلام فى هذه المسألة مع بسط الأقوال، وتنقيح قولهم الحديث الضعيف يعمل به فى فضائل الأعمال فى رسالتى "الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة"(١).

(١) طبع فى المصطفائى مع الرسائل الست الأخر مع "الهداية"، ويباع مجموع الرسائل السبعة فى المطبع المذكور على حدة أيضًا بقيمة.

قوله: حسن مثل حديث: «من زار قبرى وجبت له شفاعتى» لم يثبت بعد.

أقول: قد أثبتنا ذلك فى "السعى المشكور": ومن لم يجعل الله له نورًا فما له من نور.

قوله: الإمام مالك لما كره قول القائل زرنا قبر النبى ﷺ علم أنه ضعف أحاديث الزيارة، وإلا فمع الاعتراف بصحتها، أو حسنها لا معنى لكراهة قول القائل: زرنا، وأما إن الجوينى والقاضى عياض ذهبا إلى تضعيف أحاديث الزيارة، فإنى وإن لم أظفر بتصريحهما، لكن يمكن أن يكون مأخوذًا من أن الظاهر من أحاديث الزيارة العموم واستواء القرب والبعد فيها، فيظهر منها جواز شد الرحال للزيارة، ومذهبهما منع شد الرحال للزيارة، فعلم بدلالة الالتزام أنهما لم يروها قابلة للاحتجاج، على أن هذه النسبة يحتمل أن تكون مجازية من حيث إن شيخ الإسلام موافق للإمام مالك وللجوينى وقاضى عياض فى مسألة الزيارة، والشيخ قد احتج لهم بحديث لا تشد الرحال، وأجاب لهم عن أحاديث الزيارة بوجهين، الأول أنها ضعيفة، والثانى أنها لا تدل على المطلوب الذى هو شد الرحال إلى زيارة قبر النبى ﷺ، فلما كان تضعيف شيخ الإسلام أحاديث الزيارة تأييدًا لمذهبهما كان تضعيفه عين تضعيفهما.

أقول: أيها المنصور! بارك الله فيك وفى أمثالك لو نصرنى وصحح كلامى أحد بمثل هذا التقرير الردىء، لقلت له مستهزئًا به، ومتعجبًا من صنعه: فداك أبى وأمى يا ناصرى، يا من لم يزر قبر النبى ﷺ، ولقد تجشم فى تصحيح قولك فى الرحلة أن ما ذهب اليه ابن تيمية وأهل الحديث ومالك -إمام دار الهجرة- والجوينى والقاضى عياض ومن تبعه من المحققين من تضعيفها وردها، وعدم قبولها هو الصواب البحت -انتهى- تجشما لا يتيسر من غيره، إلا من مثله ممن حرم عن زيارة قبر شفيعه ﷺ.

ولا يخفى على أرباب النُهى ما فى كلامه من عدم الربط، وثبوت الخبط، الأول أنه لا ملازمة بين كراهة مالك قولهم: زرنا قبر النبى ﷺ وبين علم أنه ضعف الأحاديث الواردة فى خصوص زيارة قبر النبى المكرم، كحديث: «من زار قبرى وجبت له شفاعتى»، وحديث: «من جاءنى زائرًا لا تعمله إلا زيارتى كان حقًا علىّ أن أكون له شهيدًا وشفيعًا»، وحديث: «من حج ولم يزرنى فقد جفانى»، وغير ذلك ما بسطت

الكلام فيه فى رسائلى فى بحث الزيارة الكلام المبرم، والكلام المبرور والسعى المشكور، وذلك لأن لقول مالك المذكور وجوهًا وجيهة مذكورة فى كتب المالكية، وغيرهم من أصحاب المذاهب الثلاثة.

قال تقى الدين أبو الحسن على السبكى فى رسالته فى باب الزيارة النبوية، وهى أحسن ما صنف فى هذه المسألة المسمّى بـ "شفاء السقام فى زيارة خير الأنام": فإن قلت: قد كره مالك أن يقال: زرنا قبر النبى ﷺ، قلت: قال القاضى عياض فى "الشفاء": قد اختلف فى معنى ذلك، فقيل: كراهة الاسم لما ورد من قوله ﷺ: «لعن الله زوّرات القبور» وهذا يرده قوله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» وقوله: «من زار قبرى»، فقد أطلق اسم الزيارة، وقيل: لأن ذلك لما قيل أن الزائر أفضل من المزور، وهذا أيضًا ليس بشىء، إذ ليس كل زائر بهذه الصفة، وقد ورد فى حديث أهل الجنة زيارتهم ربهم، ولم يمنع هذا اللفظ فى حقه، والأولى عندى أن منعه وكراهة مالك له لإضافته إلى قبر النبى ﷺ، وأنه لو قال: زرنا النبى ﷺ لم يكرهه لقوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبرى وثنًا يعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، فنهى إضافة هذا اللفظ إلى القبر، والتشبه بفعل أولئك قطعًا للذريعة، وحسمًا للباب، هذا كلام القاضى.

وما اختاره يشكل عليه قوله: «من زار قبرى»، فقد أضاف الزيارة إلى القبر، إلا أن يكون هذا الحديث لم يبلغ مالكا، فحينئذٍ يحسن ما قاله القاضى فى الاعتذار عنه لا فى إثبات هذا الحكم فى نفس الأمر، وله أن يقول: إن ذلك من قول النبى ﷺ: «لا محذور فيه» والمحذور إنما هو فى قول غيره، وقد قال عبد الحق الصقلى عن أبى عمران المالكى: إنه قال: إنما كره مالك أن يقال: زرنا قبر النبى ﷺ لأن الزيارة من شاء تركها، وزيارة النبى ﷺ واجبة، قال عبد الحق: يعنى من السنن الواجبة، فينبغى أن لا يذكر الزيارة فيه، كما يذكر فى زيارة الأحياء الذين من شاء زارهم، ومن شاء ترك، والنبى ﷺ أشرف وأعلى من أن يسمى أنه يزار، وقد قال أبو الوليد محمد بن رشد المالكى فى البيان والتحصيل: قال مالك: أكره أن يقال: الزيارة للبيت الحرام، وأكره ما يقول الناس: زرت النبى ﷺ.

قال محمد بن رشد: ما كره مالك هذا -والله أعلم- إلا من وجه أن كلمة أعلى من كلمة، فلما كانت الزيارة تستعمل فى الموتى وقد وقع فيها من الكراهة ما وقع، كره أن يذكر مثل هذه العبارة فى النبى ﷺ، كما كره أن يقال: أيّام التشريق، واستحب أن يقال: الأيّام المعدودات، وكما كره أن يقال: العتمة، ويقال: العشاء الآخرة، ونحو هذا، وكذلك طواف الزيارة كأنه استحب أن يسمّى بـ"الإفاضة"، وقيل: إنه كره لفظ الزيارة فى الطواف بالبيت والمضى إلى قبر النبى ﷺ، لأن المضى إلى قبره ليس ليصله بذلك، ولا لينفع له، وكذلك الطواف بالبيت، وإنما يفعل تأدية لما يلزمه من فعله، ورغبة فى الثواب على ذلك من عند الله -انتهى كلام ابن رشد-.

وقد وقع فيه كراهة مالك؛ لقول الناس: زرت النبى ﷺ وهو يرد ما قاله القاضى عياض -انتهى كلامه ملخّصًا-.

فقد وضح بهذا وبان، من دون حاجة إلى توضيح وبيان، إن مالكًا إنما كره إطلاق لفظ الزيارة، مضافًا إلى قبر النبى ﷺ، أو إلى نفسه أيضًا لأحد هذه الوجوه المذكورة، وأمثالها المسطورة فى كتب أرباب البصارة، ولا يكره عنده إلا تلك العبارة، كما كره غيرها من العبارات المارّة، فأشهد بالله قد كذب والله، وافترى من نسب إليه بهذه الكراهة، حرمة شد الرحال بقصد الزيارة، وكذا كذب، وافترى من نسب إليه بهذه العبارة، عدم شرعية الزيارة، وكذا من نسب إليه بهذه الجملة.

تضعيفه أحاديث الزيارة: أو لا يرى الإنسان العالم بمحاورات اللسان، أن كراهة إطلاق الزيارة، لا يفهم منها تضعيف أحاديث الزيارة لا بالعبارة ولا بالإشارة.

فيجوز أن يكون لم تبلغه تلك الأحاديث الواردة بلفظ الزيارة، وتضعيفها، فرع بلوغها، ويجوز أن تكون بلغته وخص إطلاق ذلك بحضرة الرسالة، ونهى الأمة عن تلك الجملة.

ويجوز أن يكون يجوزها، ويحمل أحاديث الزيارة، على بيان جواز هذه العبارة، وينهى الأمة على طريق الكراهة التنزيهيّة، وأن يكون نهى عنها سدًّا للذريعة، مع كون الأحاديث عنده صحيحة.

وبما قلنا: حصحص بطلان قول ناصرك، فمع الاعتراف بصحتها، أو حسنها لا

معنى لكراهة قول الناس زرنا.

والحاصل أن نسبة تضعيف أحاديث الزيارة إلى إمام دار الزيارة، بمجرد تلك الكراهة، أشنع وأقبح مما صدر عن ابن تيميّة من نسبة حرمة شدّ الرحال، أو نفس الزيارة إليه بمجرد هذه العبارة.

الثاني: أن كون مذهب عياض والجويني، منع شدّ الرحال بقصد زيارة القبر النبوي، لا يفهم منه بوجه من وجوه الإفهام، تضعيفهما أحاديث الزيارة، فضلا عن تكون هناك دلالة الالتزام.

فيجوز أنهما صحّحاها وحملاها على الزيارة لغير البعيد غير ا لمحتاج إلى السفر المديد، ويجوز أنهما حملاها على العموم، وجوزا ا لزيارة للبعيد بالسفر بقصد المسجد النبوي دون العموم.

ولعمري نسبة أمثال هذا التضعيف إلى أمثال هذه العلماء من دون تصريحاتهم، لا يصدر إلا من متضعف عاجز عن الوصول إلى مدركاتهم.

الثالث: أن النسبة المجازية التي اخترعها الناصر، يضحك عليه كل كامل وقاصر.

أما علم أن نفسًا لا تحمل ذنب أخرى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ فكيف يلقى ما كسب ابن تيميّة الحنبلي، على ظهور عياض والجويني، على أن مثل هذه النسبة المخترعة، والعينية المبتدعة، يجب على العلماء الاحتراز عنه، حفظا للعوام عن اعتقاد ما هم بريئون منه.

وحاشا ثم حاشا لعياض والجويني وغيرهما، وإن كان ممن يفتي بحرمة شدّ الرحال كإفتاءهما، أن يكون سالكًا على مسلك ابن تيميّة، المهلك عند العقول المرضيّة.

قوله: كلام صاحب الرحلة بريئ من أن يكون فيه افتراء، فإن المدلول الصريح لعبادة صاحب الرحلة أي لم يتنازع الأئمة الأربعة والجمهور في أن السفر إلى غير المساجد الثلاثة ليس بمستحب، لا لقبور الأنبياء والصالحين، ولا غير ذلك... إلخ.

إنما هو أن الأئمة الأربعة والجمهور لم يقع فيهم نزاع في أن السفر إلى غير الثلاثة مستحب، أو غير مستحب، وهذا ليس من الافتراء في شيء، فإن عدم العلم كافٍ لهذا الحكم... إلخ.

أقول: هذا عَجَب عُجاب، لا يرتضى به أولو الألباب، فإن المدلول الصريح الذى ذكره لا تدل عليه عبارة الرحلة، بوجه من وجوه الدلالة، وإنما مدلوله ا لصريح نقى وقوع النزاع فى الأئمة والجمهور فى عدم استحباب السفر إلى غير المساجد الثلاثة كزيارة القبور، ووقوع الاتفاق منهم على عدم استحبابه، ولا شبهة فى كونه افتراء على كل من الأئمة وجمهور أتباعه، فإن جمهورهم اتفقوا على جواز السفر لغير المساجد الثلاثة، وعلى استحباب بعض جزئياته المتضمنة للأغراض الصالحة، وإن كنت فى شك من ذلك، فارجع إلى رسائل مؤلفة فى هذه المسألة، تجد ما ذكرنا هنالك.

قوله: لعلماء العصر أن يقولوا: إنا ما وافقنا ابن تيميّة فى مسألة الزيارة ونحوها، إلا لأنه وافق فيه جماعة من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين، وأما أنت فقد تبعت ابن تيميّة فى مسألة الاستواء حبّا بابن تيمية.

أقول: كيف يقولون: ذلك، وقد علموا أنى لست ممن يجب ابن تيمية حبّا يُعمى ويصم، وإنما اختار من قوله: ما وافق فيه غيره من السلف الصالح والسواد الأعظم، وأدَعُ من تحقيقاته ما تفرد فيها، وند[١]، وأتى بما يتعجّب منه كل من دأب فى العلم وجد[٢]، وكلامه فى مسألة الزيارة من هذا القبيل، كما لا يخفى على كل فاضل جليل، فأى صحابىّ، وأى تابعىّ، وأى مجتهد ولو واحدًا فضلا عن جماعة، أتى بما أتى به ابن تيمية.

لا ومقلّب القلوب، لقد تكلم فيها بما تتوحش به الصدور والقلوب، وتقشعرّ منه جلود الذين يخشون ربهم، ويحبون نبيهم، ولذلك صار بتحقيقه مثلا للأولين، ومثلا للآخرين، ولعبة للناظرين، وضحكة للماهرين، قد ضرب به المثل، واستنكره الآخر والأول، وليته سكت عن ما تفوه.

فإن لم يكن سكت فليت اتباعه سكتوا عن تحقيقه فى هذه المسألة، ودفنوه معه فى المقبرة، ومن شاء الاطّلاع على تفصيل فى هذا البحث المشهور، فليرجع إلى رسائلى فى بحث الزيارة الكلام المبرم والكلام المبرور والسعى المشكور.

قوله: عند قولى فى بحث تلمذ السيوطى عن ابن حجر العسقلانى: لا شبهة فى

(١) شرد وفرّ.

(٢) كوشش كرد.

أن التعلم والتعليم، ولو من وجه معتبر إن عرفا فى معنى التلمّذ. . . إلخ.

فيه كلام من وجوه: الأول: أن لفظ التعليم غلط، فإن المعتبر فى معنى ا لتلمّذ هو التعلّم لا التعليم.

أقول: هذا عجيب جدّا، فإن التعلّم والتعليم متضائفان جدعًا، فلا يمكن التعلّم الذى هو معنى التلمّذ إلا بالتعليم، وهذا هو معنى اعتبار التعليم.

قوله: والثانى: أن هذا ادّعاء بلا دليل فلا يسمع، أقول: هذا أعجب مما مضى، فإنه لو كفى مطلق الاستفادة، والملابسة فى معنى التلمّذ كما ذكره ناصرك فى "شفاء العيّى"، ولم يشترط فيه التعلّم والتعليم، ولو بوجه لزم أن يصح لى أن أقول: أنا تلميذ لأبى حنيفة، وأن تقول: أنا تلميذ لابن تيمية، بل يصح لى ولك أن نقول: نحن من تلامذة الصحابة، بل من تلامذة حضرة الرسالة، وصحته على الحقيقة مستنكرة، لغةً واصطلاحًا، وعرفًا عامّا وخاصّا.

قوله: الثالث: ما ذا أراد بقوله: إن الأخذ والتعلّم موقوف على التمييز إن أراد الكلية، فغير مسلم، فإن طرق الأخذ الإجازة، وهو غير متوقف على التمييز، وإن أراد الجزئية، فلا يتحقق كلية الكبرى، أقول: منع الكلية، باطل بلا شبهة.

انظر إلى قول السيوطى فى "تدريب الراوى شرح تقريب النواوى": الصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب، ورد الجواب كان مميزًا صحيح السماع، وإن لم يبلغ خمسًا، وإلا فلا، وإن كان ابن خمس، أو أكثر.

وإلى قول الحافظ ابن حجر فى "فتح البارى": الذى ينبغى فى ذلك ا عتبار الفهم، فمن فهم الخطاب سمع، وإن كان دون خمس، وإلا فلا، ومن أقدم ما يتمسّك به فى أن المردّ فى ذلك إلى الفهم، فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق ابن أبى عاصم، قال: ذهبت بابنى، وهو ابن ثلاث سنين إلى ابن جريج فحدثه.

قال أبو عاصم: ولا بأس بتعليم الصبى الحديث والقرآن، وهو فى هذا السن يعنى إذا كان فهمًا -انتهى-.

وإلى قوله فى "شرح نخبة الفكر": الأصح اعتبار سن التحمل بالتمييز، هذا فى السماع، وقد جرت عادة المحدّثين بإحضارهم الأطفال فى مجالس الحديث يكتبون لهم

أنهم حضروا، ولا بد في مثل ذلك من إجازة المسمع -انتهى-.

وإلى قول العماد إسماعيل بن كثير الدمشقي في "الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث": العادة المطّردة في هذه الأعصار، وما قبلها بمدة متطاولة أن الصغير يكتب له حضور إلى تمام خمس سنين من عمره، ثم بعد ذلك سمّي سماعًا -انتهى-.

وإلى قوله أيضًا بعد ذكر اختلافهم في سن التحمل والسماع: المدار في ذلك كله على السماع، متى كان الصبي ليعقل كتب له السماع -انتهى-.

وإلى قول الطيبي في "خلاصته": الصواب أن لا يعتبر كل صغير مجاله، فمتى كان فهما للخطاب ورد الجواب صححنا سماعه، وإن كان له دون خمس، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه، وإن كان ابن خمسين -انتهى-.

وأما صحة الإجازة للطفل الذي لا يميز مطلقًا، فلا يقدح فيما نحن فيه شيئًا؛ لأن مثل ذلك الأخذ لا يسمّى متعلّمًا ولا متلمّذًا، وإن دخل في الإجازة عمومًا، أو خصوصًا، ولعله ظاهر على كل ماهر، لا ينكره إلا مكابر، أو منافر.

قوله: الرابع: أنه قد اعترف بأن السيوطي حين وفاة ابن حجر كان ابن ثلاث سنين ونصف تقريبًا، وقد علم من العبارات المنقولة في "الشفاء": أن حصول التمييز ممكن في أدنى من هذا السن.

أقول: هذا إنما يكفي لإثبات إمكان التلمّذ لا لتحققه، وإنما يثبت ذلك لو ثبت ابن السيوطي أيضًا كان في ذلك السن مميزًا بمسموعة، وإذ ليس فليس.

قوله: الخامس: أن قولك: وهذا المعنى هو المقصود بالنفي لا يغني شيئًا إلا إذا كان هذا المعنى هو المقصود بالإثبات لصاحب الجنة.

أقول: يدل عليه ظاهر لفظ التلميذ الواقع في كلامه عرفًا عامًّا وخاصًّا، فلا حاجة إلى إثباته بدليل آخر جزمًا.

قوله: السادس: أن قولك: إما مجرد الانتساب بالإجازة العامّة ونحوها، وإن لم وجد التمييز، فلا كلام في ذلك، فيه أنه إذا لم يكن لك كلام في ذلك، فما وجه لتعقّب، فإن صاحب الجنة إنما قال: إن السيوطي تلميذ لابن حجر العسقلاني، ولم يدع نه أخذ عنه بطريق يجب فيه التمييز، ولا ريب في أن مجرد الانتساب كافٍ لتصحيح ما

قاله، أقول: هذا أول الكلام، وبدون إثباته يختلّ المرام.

قوله: عند بحثى بورود الإيراد على الناقل الملتزم للصحة، هذا مجرد دعوى لا دليل عليه، فلا بد من إثبات أنه أى صاحب "الإتحاف" ذكره أى تلمّذ السيوطى عن ابن حجر على سبيل الالتزام.

أقول: قد أثبتنا ذلك بأنك من العلماء العقلاء وشأنهم هو الالتزام، لا النقل المحض الذى هو ديدن اللئام.

قوله: ليس إظهار أنه قول الغير صراحة عند ما ذكره فى النقل والحكاية ضروريّا، بل الإظهار ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً كافٍ، وقد مر تحقيقه فى الباب الأول بما لا مزيد عليه.

أقول: قد مر ردّه غير مرة بما لا مزيد عليه.

قوله: سلمنا أن الناقل الملتزم الصحة لا ينجو من الإيراد، ولكن كون صاحب "الإتحاف" ملتزمًا للصحة غير مسلم.

أقول: برّأك الله مما اتهمك به الناصر، وحفظك الله عما وسمك به القاصر، فإن ظنىّ، بل ظن سائر علماء عصرى بك وبأمثالك، هو أنك تنقل ما تنقل بعد التنقيح والترجيح، وتنتحل ما تنتحل مع التهذيب والتصويب، ولا تسلك مسلك الجهلاء والسفهاء، من الاكتفاء بالسرقة والانتحال، غافلا عن صحة المبنى، واستقامة المعنى، وإنه ممكن، أو محال، تاركًا طريق النفع، بالتصفية عن النقع[1]، جامعًا بين المقبول والمردود، والمحصول والمطرود.

ولا أظنك مرتابًا فى كونه وصفًا خرابًا، يشبه سرابًا، ويفسد مآبًا، لا ينتج بردًا ولا شرابًا، بل عتابًا وعقابًا، من جميع العلماء تشافهًا وكتابًا، فلا يزيد إلا حسرة وعذابًا، ومؤاخذة وحسابًا، فالله الله من مثل هذه الصفة القبيحة، والسّمة الشنيعة.

قوله: النسب مما لا يقال من قبل الرأى: فهذا أقوى قرينة على أن هذه النسبة أى نسبة القوشجى إلى قوشج منقول عن الغير.

أقول: لو صح هذا لزم أن لا يردّ على من تفوّه بأن مكة والمدينة وبيت المقدس واقعة فى البلاد الهندية، أو أن الحجر الأسود موجود فى البلاد الشامية، أو أن أبا بكر

(١) أى الغبار.

الصديق وعمر وعثمان وعليًا دفنوا فى البلاد المصرية، أو أن الأئمة الأربعة أبا حنيفة والشافعى وأحمد ومالكًا ماتوا فى البلاد الرومية، أو أن الأنبياء كلهم من عهد آدم إلى نبيّنا صلّى الله عليهم وسلّم كلهم بعثوا فى دهلى، وهاجروا إلى بريلى، وماتوا فى موضع كَنديلى، ودفنوا فى رُوم إيلى، أو أن المنصور القنوجى من الشيوخ الصديقية، وراده اللكنوى من السادات المصطفية.

أو أن القنوجى نسبة إلى قنوج -بضم القاف والنون- قرية قرب خراسان، أو أن اللكنوى نسبة إلى لكهنؤ قرية بمازندان، أو أن الدهلوى نسبة إلى دهلى بلدة ببلاد الشام، أو أن البريلوى نسبة إلى بريلى بلدة ببلاد الأروام[1].

أو أن الثعلبى الذى اشتهر به المفسر المشهور، وهو لقب، نسبة إلى ثعلب: حيوان معروف فى العرب، أو أن البصرى نسبة إلى بصرة محلة بكانفور، أو أن الرومى نسبة إلى روم موضع بجونفور، أو أن الدولتابادى الذى يعرف به شارح "الكافية الهندية" نسبة إلى موضع فى بلدة حيدرآباد، أو أن الكفوى نسبة إلى كفة سِكّة بأكبر آباد، أو أن الچلپى الذى اشتهر به حسن چلپى ويوسف چلپى وغيرهما من الأفاضل الروميين، نسبة إلى چلپ بلدة بملك الصين.

أو أن شمس الأئمة الحلوانى نسبة إلى حلوان بلدة بالعراق، أو أن الكوفى نسبة إلى كوفة وهو رستاق، لا اسم بلدة على الوفاق.

أو أن اليهودى نسبة إلى يهودية محلة بإصفهان، التى يخرج منها الدجال الأعور كذاب الزمان، أو النصرانى نسبة إلى نصران قرية بإيران، أو أن المجوسى نسبة إلى مجوس بلدة بطابران، أو أن السهسوانى نسبة إلى سهسون قرية بلندن، دار إقامة كفرة الزمن، أو أن البهوپالى نسبة إلى بهوپال، اسم موضع من مواضع أرباب الضلال، إلى غير ذلك من الأعجوبات المضحكات، والأحدوثات المطربات، مما لا يعقل بالرأى والقياس.

ولا يتمشى فيه العقل والمقياس، فيلزم على ما ذكره ناصرك أن لا يخطّأ من تكلم بأمثال هذ الخرافات بعين التوجيه الذى ذكره لسلامتك من إيراد نسبة القوشنجى وغيره من الإيرادات، والتزام هذا من عجائبات الدهر، وغرائبات العصر، لم يقل به أحد مما

(١) أي الروم.

مضى، بل لا يمكن أن يقول به أحد من أرباب الحجى.

ولو كان هذا هكذا لما تعقّب العلماء على من أخطأ فى توجيه النسب، وليس كذلك على ما لا يخفى على ناظر كتب النسب كـ "كتاب الأنساب" لأبى سعد السمعانى، و "مختصره" لابن الأثير الجزرى، و "مختصره" للسيوطى المسمّى بـ "لب اللباب فى تحرير الأنساب".

وبالجملة فقولك: إن القوشجى نسبة إلى قوشج اسم موضع، وتشبثك بذيل ولى الله الفرخ آبادى أنه هكذا ذكره فى تفسيره واقع فى غير موقع.

والحل الرافع للإبهام فى هذا المقام، هو أن النسب وإن كانت مما لا تعقل بالرأى، لكن ذكرها من رجل يحتمل وجوهًا عند أهل الرأى، فيجوز أن يكون ذاكره قليل العلم، كليل الفهم، سيّئ العقل والرأى، فيتكلّم بالرأى فيما لا مدخل فيه للرأى، ويجوز أن يكون قد نسى أو ذهل، ويجوز أن يكون موصوفًا بالمغفل، ويجوز أن يكون زلّ قدمه، وضلّ قلمه، ويمكن غير هذه أيضًا من الاحتمالات، فمع هذه الاحتمالات كيف يستدل بمجرد كونه مما لا يعقل بالعقل، إنه منقول من غيره من أهل الفضل.

قوله: إيرادًا على قولى: أفرأيت لو تفوه مسلم بأن الله اتخذ شريكًا، أو ولدًا، فلما ورد عليه، قال: إنه مذكور فى الكتاب الفلانى، أو قال: إن مكة ليس بموجود، وقال: إنه كذلك فى الكتاب الفلانى، ونحو ذلك هل تحصل له النجاة، فكذا هذا.

فيه كلام وجهين: الأول: أنه فرق بين هذه الأقوال، وبين الأمور التاريخية المتعلقة بالمواليد والوفيات، فإن هذه معلومة علمًا يقينًا، إما بالضرورة الدينية أو بالبداهة العقلية بخلاف تلك، فإن غاية أمرها الظن إذ خبر الواحد لا يفيد اليقين.

أقول: قد مر أن خبر الآحاد أيضًا قد تفيد اليقين، ولا فرق بين تلك وبين هذه، فإن اليقين حاصل للعلماء بتلك كحصوله بهذه، فإن أرباب النقل وأصحاب الفضل يعلمون علمًا ضروريًا كعلمهم ببطلان اتخاذ الله ولدًا وشريكًا، وعدم كون مكة موجودة بطلان موت البزدوى والدارقطنى فى المائة التاسعة.

وموت ابن عساكر، وموت الباجى فى الثامنة، وموت ابن كثير فى المائة السابعة، وموت القضاعى فى المائة الرابعة، وموت بقى بن مخلد، ومؤلف "الحصن" فى المائة

الثامنة، إلى غير ذلك من الأباطيل المزخرفة الواقعة فى تصانيفك المتفرقة، على ما مر بسط ذلك سابقًا، فتذكره آنفًا.

ولا يقدح عدم حصول العلم القطعي ببطلانها لمن لم يتمهّر فى الأمور التاريخية، ولم يتبحّر فى الفنون العلمية، كما لا يقدح عدم حصوله ببطلان اتخاذ الولد والشريك، وعدم وجود مكة، ونحو ذلك، ولمن لم يسلك خير المسالك، وكان من الكفرة الفجرة، أو من الجهلة البطلة.

قوله: الثانى أن فى الأمور التاريخية قرينة قائمة على أنها منقولة عن الغير، فإن المواليد والوفيات مما ليس فيها مدخل للرأى، بخلاف الأقوال المسطورة، أقول: قد مرّ أن تلك القرينة قرينة سخيفة، لا يغتربها إلا أرباب القريحة الضعيفة.

قوله: فإن إظهار أنه منقول عن الغير، وإن كان لا بد منه فى النقل، ولكنه أعمّ من أن يكون صريحًا، أو ضمنًا، أو كنايةً، أو إشارةً، وقد تقدم تحقيقه بحيث لا يحوم حوله ريب.

أقول: قد مر ردّه فى الأبحاث السابقة غير مرة.

قوله: دعوى كون صاحب "الحطّة" ملتزمًا للصحّة لا دليل عليها فلا تقبل، والمؤمن لا يكذب.

أقول: ما هذا الذى يبرزه ناصرك مرة بعد أخرى، ويفرّ من كونك ملتزم الصحة إلى الغاية القصوى، ويطلب ممن نسب إليك التزم الصحة الدليل على تلك الدعوى، وللآخرة خير لك من الأولى[1]، ولسوف ينصرك ناصرك[2] بنصرة فتردى[3]، فعليك أن تخاطبه مخاطبة الآمر للمأمور، وتشافهه مشافهة القاهر بالمقهور.

قائلا: ناصرى طلبًا للثواب، وإظهارًا للصواب، ألم أجدك مسترزقًا فرزقتُك، ألم أجدك مسترحمًا فرحمتك، ألم أجدك عائلا فأغنيتك، ألم أجدك سائلا فأعطيتك، ألم أجدك مُهانًا فاستأجرتك، ألم أجدك مبانًا فاستأثرتك، ألم أفعل بك كذا وكذا، ألم أحسن عليك بكذا وكذا، فعليك أن تُحسن علىّ وعلى سائر من لدىّ قضاء للفرض،

(١) أى صفة الالتزام.

(٢) أى صفة عدمه.

(٣) أى تهلك.

ولا تَبغِ الفساد فى الأرض، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان، ومن أساء بعوض الإحسان، فهو خارج عن نوع الإنسان، فما لك تنصرنى، وتمكر لى بما لا ينفعنى، بل يضرنى، وتجيب عنى وتدفع عنى بما لا يَعنينى ولا يُغنينى.

أما سلكتَ مسلك الإنصاف، هلا تركت مسلك الاعتساف، فتقر على الخطأ فيما هو خطأ منى، ولا أبرّئ نفسى، إنّ النفس لأمّارة بالسوء إلا ما رحمنى ربّى، لِمَ التزمتَ رفعًا خامدًا، ودفعًا واحدًا، وهو إنك تخرجنى فى كل ما ورد علىّ من زمرة ملتزمى الصحة، وتثبت لى أنى لست بمتيقّظ، ولا ثقة، وتطلب ممن حسن الظن بى، وإن كان خصمى، بأن التزام الصحة ديدنى، الدليل على هذه النسبة، وتصرّ على إدخالى فى طوائف السنة.

ومع ذلك تظن أنك تحسن صنعًا، وتمنّ على بأنى نصرتك نصرًا، تكتب ما يعد هُجرًا مهجورًا، وتكسب ما يُعدّ حِجرًا محجورًا، والله لو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير، ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت لمنعتُ من هذا السير.

وما أحسن قول أبى الطيب المتنبئ حيث قال فى "ديوانه": وسددا، إذا أنت أكرمتَ الكريم ملكته، وإن أنت أكرمتَ اللئيم تمرّدا، ووضع الندى[1] فى موضع السيف بالعُلى، مخلّ كوضع السيف فى موضع الندا، ألا تستحيى من خصمى، ومن يرد على حيث تطلب الدليل منه على كونى ملتزمًا لصحة منقولى ومكتوبى.

وقد أحسن بى حيث نسب إلى ما هو من أوصاف أهل العلم العَلىّ، فإن التزامهم صحة مكتوباتهم أمر جلىّ، ولقد لطف بى، حيث أضاف إلىّ ما هو من أوصاف أهل العقل البهىّ، فإن اهتمامهم بصحة منقولاتهم أمر غير خفىّ، وأنت تنسب إلىّ ما هو من أوصاف الجاهلين الغافلين، النائمين الهائمين، السفيهين السخيفين، القبيحين الشنيعين، وتكسب لى ما أصبر به مطعونًا، وبما كسبتُه مرهونًا.

فإن العلماء إذا سمعوا أنى لست بملتزم الصحة، وقامت علىّ منهم فرقة بعد فرقة، وعيّرونى بهذا، وقالوا: ليس من شأن العلماء كذا وكذا، وضربوا بى المثل، بما يحصُل وما حَصَل، وخاطبونى بحاطب الليل، وكاسب الويل، وبجامع اليابس والرطب، وحمّال الحطب، وبملتقط الخِرَق، ومختبط الفِرَق، وبالخابط فى ظلماء الليال،

(١) بخشش

والهابط[١] فى صحراء الضّلال، وبمجمع التنقّل، ومنبع التغفّل.

وذكرونى عند ما تذكر الضعفاء، وسطرونى عند ما تُسطر السفهاء، وحكموا على كل تأليفاتى وتقريراتى، وهى قرة عينى وريحانتى، فى دنياى ودينى، نظمًا ونثرًا، بأنها لا تليق بأن يستفاد منها وتؤثر أثرًا، وإنها جامعة لما يحسب حِجرًا وهُجرًا، وجاوية لما يُكسب مَكرًا وفخرًا، فأنشد متلهّفًا ومتأسّفًا، ما أنشده المأمون عند فقد[٢] جارية الحسنى، بعداوة جواريه الأخرى:

اختلست ريحانتى من يدى أبكى عليها آخر الأبد
كانت هى الإنس إذا استوحشت نفسى من الأقرب والأبعد
وروضة كان بها مرتعى ومنهلا كان بها موردى
كانت يدى كان بها قوتى فاختلس الدهر يدى من يدى

وقالوا: والذى لا تدركه الأبصار، وهو يدرك الأبصار، هذه تصانيف من ليس بملتزم الصحة، بل جامع كل يابسة ورطبة، فليس لها الاعتبار، ولا لها قابلية أن تتوجه إليها الأنظار، وتشغل بها الأفكار، فإن من لا يكون بصحة ما ينقله ملتزمًا، ولا بعبرة ما يكتبه مهتمّا، لا يأمن الرجل من أن يقع بمطالعة كتبه فى المغلّطة، ويزل قدمه فى المزلقة، كما تدل عليه عبارة نصاب الاحتساب، فى الباب الثالث والثلاثين المعقود لبيان الاحتساب فى باب العلم والمعلّم.

فى "الظهيرية" قال الشيخ الإمام صدر الإسلام أبو اليسر: نظرت فى الكتب التى صنّفها المتقدّمون فى علم التوحيد، فوجدت بعضها للفلاسفة مثلا إسحاق الكندى والإسفرائينى وأمثالهما، وذلك كله خارج عن الدين المستقيم، وزائغ عن الطريق القويم، لا يجوز النظر فى تلك الكتب، ولا يجوز إمساكها؛ لأنها مشحونة من الشرك والضلال.

قال: وجدت أيضًا تصانيف كثيرة فى هذا الفن للمعتزلة مثل عبد الجبار والجبائى والكعبى والنظام وغيرهم، لا يجوز إمساك تلك الكتب، والنظر فيها لئلا يحدث الشكوك، ولا يتمكن الخلل فى العقائد، وكذلك المجسمة صنّفوا فى هذا الفن كتبًا مثل

(١) من الهبوط.
(٢) موت.

محمد بن الهيصم وأمثاله، لا يحل النظر فى تلك الكتب، ولا إمساكها.

وقد صنّف الأشعرى كتبًا كثيرة لتصحيح مذهب المعتزلة، ثم إن الله لما تفضل عليه بالهدى صنف كتابًا ناقضًا لما صنف لتصحيح مذهب المعتزلة، إلا أن أصحابنا من أهل السنة خطأه فى بعض المسائل، فمن وقف على المسائل التى أخطأ فيها أبو الحسن، وعرف خطأه، فلا بأس بالنظر فى كتبه وإمساكها.

قال العبد -أصلحه الله-: ولما اطلعت على هذه الرواية الناطقة، بأن كتب المعتزلة المشتملة على بيان اعتقادهم، وبيان مذهبهم الخبيث، لا يجوز إمساكها فى البيت، وكان عندى "الكشاف" للزمخشرى، وفيه مذهب الاعتزال فى كل صفحة وورق، فأخرجت عن بيتى، وما بعته بثمن مخافة أن يحرم ثمنه أيضًا، أو يكره كحرمة ثمن الخمر والميتة والخنزير -انتهى-.

فيا أيها الناصر القائم بانتصار الحق، والعازم باشتهار الصدق، انصرنى لا فضّض الله فاك، وادفع عنى وإن نفسى فداك، لكن لا تمكر لى مكرًا، يحمل علىّ وِزرًا، ولا تنسب إلىّ ما يستنكفه من هو من أهل العقل والفضل، ولا تنكر على من جعلنى موصوفًا بأوصاف أهل الفضل والعقل، ولا تختر الغدر والمكر، فالحذر، فإن المؤمن لا يُلدغ مرتين من جُحر.

ولقد نصحتك إن قبلت نصيحتى والنصح أرخص ما يباع ويوهب

ولئن لم تقبل لأوقعنك فى ما يكرب ويُتعب، وأجزينك كما جوزى مجير أم عامر[1]، وإنى على ذلك لقادر.

قوله: عند قولى: أرأيت لو كان فى "كشف الظنون"، أو فى كتاب آخر أن السماء

(١) كان من حديثه أن قومًا خرجوا إلى الصيد فى يوم حارّ، فعرضت لهم أم عامر -وهى كنية الضبع- فطردوها، فأتعبتهم حتى ألجأوها إلى خيمة أعرابى، فخرج إليهم الأعرابى، وقال: ما شأنكم؟ فقالوا: صدنا وطردتنا، فقال: كلا والذى نفسى بيده لا تصلون إليها ما ثبت قائم سيفى بيدى فرجعوا، وقام الأعرابى إلى لقحة له فحلبها، ثم قرب إلى الضبع ذلك اللبن والماء، فأقبلت مرة تلغ من هذا، ومرة من هذا، حتى عاشت واستراحت، فبينما الأعرابى نائم، إذا وثبت عليه، فبقر بطنه، وشربت دمه، وأكلت حشوته وتركته، فضرب به المثل، وقيل: فلان كمجير أم عامر، كذا أخرجه البيهقى فى آخر "شعب الإيمان" عن أبى عبيدة معمر بن المثنى عن يونس بن حبيب.

تحتنا، وأن الأرض فوقنا. . . إلخ، جوابه من وجوه:

الأول: أنه فرق بين هذه الأقوال المذكورة، وبين أخبار المواليد والوفيات، فإن الأول معلومة علمًا يقينًا بالضرورة العقلية أو الحسّية بخلاف الآخر.

الثاني: التزام أنه يجوز نقل أمثال الأقوال المذكورة من غير تنبيه، فإن بطلانها أجلى وأظهر من أن يحتاج إلى التنبيه عليه.

أقول: لا فرق بين هذه الأقوال، وتلك الأقوال فى حصول العلم القطعى بالبطلان، عند أرباب الشأن، ولا عبرة لوجود الفرق عند من ليس له تبحّر له فى الفنون، ولا علوّ الشأن، والتزام جواز نقل الباطل من غير تنبيه، عجيب عند كل وجيه، بل لا يقول به إلا السفيه غير النبيه.

قوله: لفظ "منى" يفيد أنك برىء من نفسك. . . إلخ، أقول: هذا مبنىّ على سوء الفهم، وقلة العلم، فإن لفظ "منى" فى قولى: لكنى إن شاء الله منى برىء، متعلّق بالمشيئة لا بالبراءة.

قوله: لا شك أن هذه الدعوى يعنى أن صاحب "الإتحاف" ملتزم للصحة لم تثبت بعدُ، أقول: بل تثبت بالحجة القاطعة والبينة الساطعة.

قوله: عند قولى: هل يجوز لفاضل أن يصدر فى كلامه أمور غير واقعيّة ومعارضات صريحة. . . إلخ، هناك أمران: أحدهما: نقل أمور غير واقعية متعارضة فى كلامه.

وثانيهما: التكلّم بأمور غير واقعية متعارضة، والمتحقّق فى كلام صاحب "الإتحاف" هو الأول دون الثانى، وغير الجائز هو الثانى دون الأول.

أقول: هذا لا يفيدك الخلاص، ولا يعطيك المناص، ولا يحفظك من تعاقب الناس، فإن كلا من الأمرين ممنوع بلا وسواس، ومن ارتكب أحدهما، يقال: إنه مُغَفّل وناسٍ[1]، ومضلّل وعاصٍ[2]، ولولا حرمة نقل أمور غير واقعيّة، وأمور متساقطة ومتعارضة، لم تحرم رواية الأحاديث الموضوعة، ونقلها من دون التنبيه على كونها موضوعة، وهو خلاف ما دلّت عليه كلمات الأئمة.

---

(١) من النسيان.

(٢) من العصيان.

قال ابن الصلاح فى "مقدمته المشهورة": اعلم أن الحديث الموضوع شرّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحد علم حاله فى أى معنى كان إلا مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التى يحتمل صدقها فى الباطن -انتهى-.

وقال العراقى فى "شرح الألفية": لم يجيزوا لمن علم أنه موضوع أن يذكره برواية، أو احتجاج، أو ترغيب إلا مع بيان أنه موضوع -انتهى-.

وقال النووى فى "تقريبه": تحرم روايته مع العلم به إلا مبيّنًا -انتهى-.

وقال مسلم بن الحجاج فى ديباجة "صحيحه": الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتّهمين أن لا يروى منها إلا ما عرف صحة مخارجة، والستارة فى ناقليه، وأن يتّقى منها ما كان منها عن أهل التهم، والمعاندين من أهل البدع -انتهى-.

وقال النووى فى شرحه: تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعًا، أو غلب على ظنه وضعه، فمن روى حديثًا علم، أو ظن وضعه، ولم يبين حال روايته ووضعه، فهو دخل فى هذا الوعيد مندرج فى جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ -انتهى-.

وقال أبو عبد الله الذهبى فى "ميزان الاعتدال" فى ترجمة أبى نعيم أحمد بن عبد الله الإصفهانى: لا أعلم لهما أى لأبى نعيم ومعاصره ابن مندة ذنبًا أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها -انتهى-.

وأما ما عرض لناصرك من الاستناد بقولهم المشتهر: نقل كفر كفر نباشد يعنى نقل الكفر ليس بداخل فى الكفر، فبطلانه ظاهر على كل ماهر، فإن عدم كون نقل الكفر كفرًا أمر آخر، وعدم حرمته أو كراهته أمر آخر.

ولا يجوّز أحد من المسلمين والمسلمات نقل الكفريات ساكتًا وصامتًا من دون أن تكون هناك قرينة مقالية، أو حالية، تدل على كونه باطلا وعاطلا.

قوله: المنقول نوعان: أحدهما: ما يكون إلى إثباته لنا سبيل مع قطع النظر عن النقل، وثانيهما: ما لا يكون لإثباته لنا سبيل مع قطع النظر عن النقل.

والقسم الأول مما يتأتّى من الناقل التزام صحة المنقول، والثانى مما لا يتأتّى من

الناقل التزام صحة المنقول، نعم! يجب على الناقل تصحيح النقل فى القسمين، أقول: قد مرّ ما يكفى لدفعه غير مرة.

قوله: ظاهر حديث: «لا تشدّ الرحال» وأقوال جماعة من المحقّقين كالإمام مالك والجوينى والقاضى توافق فى هذا البحث ابن تيمية، أقول: قد فصلنا ما يكفى لبطلانه فى السعى المشكور والكلام المبرور.

قوله: أى ذنب فى نقل الكفر والباطل بدون التزام الصحة، أقول: هذا لا يقوله مسلم ومسلمة، فضلا عن معلّم ومعلّمة، ومتعلّم ومتعلّمة.

قوله: أما صاحب "الإكسير" محقق لا يقلد أحدًا، بل يرى التقليد محرمًا، أقول: نعم! يرى تقليد حضرات الأئمة المجتهدين حرامًا، ويرى تقليد صاحب "الكشف" وغيره من غير الناقدين مباحًا، بل واجبًا.

قوله: كون صاحب "الإتحاف" ملتزمًا للصحة غير مسلم، والحاسد الباغض لم يقم دليلا على ذلك، أقول: سبحان من قسم القعول والأحلام، ورزق كلا من عباده حظًا من الأفهام، فمن مستكثر ومن مقلّ، ومن مستبصر ومن مُضلّ.

هلمّوا يا أهل النّهى! واستمعوا يا أهل الحِجى! هل قرع سمعكم خبر ناصر يكون ناسرًا وكاسرًا، وقاصرًا وقاشرًا، ينفخ أشداقه، ويقلّب أحداقه، ويصيح ويصول، وينيح ويحول، يتقوّل ويترفّل، ويتغوّل ويتمحّل، ينصُر فيمكر، ويُنكر فيغدر، ويغضب فيُهل، ويكرب فيُغرغِر، يجعل الرادّ على منصوره حاسدًا وباغضًا، ويعد نفسه ماجدًا وشاخصًا[1]، يحلف بالله العظيم، أن منصوره ليس بمختار لطريقة الكريم، ويخرجه من عَداد ملتزمى التصحيح والتلويح، ويهتمّ فى إخراجه من زمرة مهتمّمى الترجيح والتنقيح، ويعرّض عليه إنه لم يقرأ كتاب التهذيب والتقريب، والتنقيح والتوضيح، والتلويح والترجيح، لا يعرف الصحيح من المقصور، ولا المرفوع من المجرور، ولا المعروف من المنكر، ولا المعروف من المستنكر، ولا المعرب من المبنى، ولا الـمُعرَب من المرمِيّ، ويشهد بأنه ليس من أهل القوة والبأس، يدخل المضائق بعزم، ويرجع منكوس الرأس.

أفّ على مثل هذه النصرة التى تجعل منصوره من أهل الغُدرة، وكتابه كُدرة،

---

(١) مرتفعًا.

وتحقيقه مَدرة، والليل إذا أدبر[١]، والصبح إذا أسفر، إنها[٢] لإحدى الكُبر[٣]، تتعجّب منها أفاضل البشر، ألا تعجبون من صنيع هذا الطالب، يطلب دليلا على كون صاحب "الإتحاف" عالى المناقب، وغالى المناصب ملتزمًا للصحة، ومهتمّا بالثقة، ويسمّى من يعده من ملتزمى الصحة بالأسماء المستقبحة، والذى خلق الخلق فسوّى، والذى قدر فهدى، هذا لا يتيسّر إلا ممن يحج البيت، ولا يزور قبر المصطفى، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه ذوى المجد والعُلى، ويصير هاجيًا بعد ما يكون حاجيًا ومكابرًا، بعد ما يكون مناظرًا، فرحم الله الناصر والمنصور، ورحم الله الرادّ القاهر المبرور، وعفا الله عنهم القصور والفتور، وأزال عنهم الغدر والمكر والفخر والغرور، إنه عليم بذات الصدور، ومنه الهداية وإليه النشور، إعلام نختم به الكلام فى هذا الباب، متوكّلا على ملهم الصواب.

اعلم أن الباب الثانى من "التبصرة" مملوء من مثل هذه اللغويات التى رددناها، وليس فيه شىء سوى السبّ والشتم، والهمز واللمز، وقد أعرضنا عنها، فلا حاجة لنا إلى ردّ با قى الأقوال المذكورة فيها، لبطلانها بمثل ما ذكرناها.

ولستُ أنا ممن يكثر الكلام من غير فائدة، ويطيل المرام من غير منفعة، ولا يكون قصدى مجرد تسويد الأوراق، وإن كان بالشقاق و النفاق، ولا مجرد تكثير السواد، وإن كان موجبًا للبِعاد، ولا مجرد جعل التأليف كبير الحجم، وإن كان ماليّا لألف سقم، ولا التشهير بـ"اين العباد"، بأنى فاضل عِماد، ولا تحقير أحد من طوائف المردود والرادّ، وغير خافٍ على من طالع "التبصرة"، إن أكثر ما فيها من قبيل الأقوال المهملة، لا تفيد تذكرة، ولا تبصرة.

---

(١) اقتباس من سورة المدثّر.

(٢) أى النصرة.

(٣) جمع كبرى أى أحد الدواهى والبلايا العظيمة.

الباب الخامس
فى ردّ ما فى الباب الثالث من «التبصرة»

اعلم أن ناصرك المختفى بالملقّب بـ" الهاجى[١]" غير الزائر لقبر النبى الـمُقتفى، قد عقد بابًا فى ذكر أغلاطى، وأنا من أكثرها، بل من كلها برىء، لا أكون بمثل ذلك مطعونًا، ومرهونًا عند كل تقىّ وذكىّ، وأكثرها بل كلها مما يتعلق بالألفاظ والنقط والحروف، ولا يضيع أوقاته بمثله إلا الصبى الذى لا تمييز له بين العظم والغضروف، ولا له على محاورات العلماء ومباحثات العقلاء وقوف، بل له عند كل يابس ورطب وقوف، وعلى كل قشر ولُبّ عكوف.

وهو من أمثال الذين قال فيهم قعنب بن ضمرة الغطفانى:

إن يسمعوا ريبة طاروا بها فرحًا منى وما سمعوا من صالح دفنوا
صمّ إذا سمعوا خيرًا ذكرتُ به وإن ذكرتُ بشر عندهم أذِنوا[٢]

وأنا بفضل ربّ، ممن قال فى حقه المتنبّئ:

كم تطلبون لنا عيبًا فيعجزكم ويكره الله ما تأنون والكرم
ما أبعد العيب والنقصان من شيمى[٣] أنا الثريّا وذان الشيبُ والهرم

وأعجب منه خلطه فى سرد الإيرادات فتارة يرد علىّ، وتارة على والدى المرحوم، وينسبه إلىّ، ولقد ضحك كل من رأى كلامه المختبط، ومرامه المختلط، تعجبًا من صنيعه غير المرتبط، وطريقه غير المقتسط.

ولولا سفه السفهاء وحمق الحمقاء، وجهل الجهلاء الذين لا يميزون بين العقلاء وغير العقلاء، يظنون كل من تعمم بالعمامة، إنه من أصحاب النباهة، وإن كان على رأسه ألف حمل من الخباثة والجهالة، ويرون كل من تزيّى بزِىّ العلماء، إنه من العقلاء، وإن كان رئيس السفهاء، ورأس الحمقاء، لكان الإعراض عن الاشتغال بالجواب ههنا

---

(١) من الهجو.

(٢) أى استمعوا.

(٣) شيمة: عادت وخصلت.

حريًا، وطيّ الكشح عنها حفيًا.

وما أحسن قول أثير الدين أبى حيان محمد بن يوسف الغرناطى الأندلسى:

عداتى لهم فضل علىّ ومنّة ... فلا أذهب الرحمن عنى الأعاديا

هم بحثوا عن زلّتى فاجتنبتها ... وهم نافسونى فاكتسبت المعاليا

وكثيرًا أنشد قول المتنبئ الفرد فى ديوانه المفرد:

وأكبر نفسى من جزاء بغيبة[1] ... وكل اغتياب جهد من لا له جهد

وارحم أقوامًا من العيّى والغبا ... وأعذِرُ[2] فى بغضى لأنهم ضدّ

ولنذكر ههنا إيراداته التى أطال الكلام فيها من غير طائل، مع الجواب عنها على وجه اختصار غير عاطل، فإن التطويل من غير ضرورة، يعد عند الأفاضل قاذورة، لا يحبه إلا من عجز عن الأمهات والنكات، فاكتفى بالمزخرفات والمغلطات.

فاعلم أن من جملة إيراداته أنى عدّيت فعل التاريخ إلى المفعول الثانى بنفسه فى كثير من المواضع فى "إبراز الغى" بقولى: أرخ وفاته سنة كذا وكذا مع أنه متعدّ بالباء.

وهذا الإيراد قد كرره ناصرك بمواضع عديدة، وجعله إيرادات كثيرة، وهذا الصنيع عند النبلاء شنيع، ومن جملة إيراداته الإيرادات المتعلقة بصلات الأفعال غير فعل التاريخ.

والجواب عنها بوجوه:

أحدها: أن التسامح فى مثل هذا من العلماء شائع ذائع، لا يطعن عليهم بهذا ميلا منهم إلى جانب المعنى، من غير التقات إلى دقائق متعلقة بالمبنى.

والثانى: أن استعمال بعض الحروف فى موضع بعضها الآخر غير مستنكر، بل هو واقع فى كلام الرب الأكبر.

والثالث: أن التضمين باب واسع فى كلام العرب، وقد وقع كثيرًا فى كلام الرب، انظر إلى قول سعد الدين التفتازانى فى "التلويح" حاشية "التوضيح" عند قول صدر الشريعة.

وفقنى الله... إلخ التوفيق جعل الأسباب متوافقة، ويعدى بـ "اللام"، وتعديته

(١) بد گوئى.

(٢) معذور مى دارم.

بـ" الباء" تسامح، أو تضمين لمعنى التشريف، والمصنف كثيرًا ما يتسامح فى صلات الأفعال ميلا منه إلى جانب المعنى -انتهى- .

وإلى قوله فى موضع آخر: تعدية البلوغ بـ" إلى" لجعله بمعنى الوصول والانتهاء -انتهى- .

وإلى قوله فى موضع آخر: الإيداع متعدّ إلى مفعولين، وإنما عدّاه بـ" فى" تسامحا، أو تضمينًا بمعنى الإدراج والوضع -انتهى- .

وإلى قول عبد الله اللبيب فى حواشى "التلويح": للقوم فى التضمين مذهبان: ذهب بعضهم إلى أن الفعل المذكور فى معناه الحقيقىّ مع حذف حال مأخوذ من فعل آخر يناسبه بمعونة القرينة اللفظية، فهو من قبيل الحذف، واللفظ الذى هى قرينة المحذوف لما علق فى الظاهر بالمذكور، فكان المحذوف اعتبر فى ضمنه سمّى تضمينًا، هذا هو مختار الشارح فى حواشيه على "الكشاف" فى تفسير قوله تعالى: ﴿يؤمِنُونَ بِالغَيبِ﴾ اعلم أن التضمين قد يكون ليصير المتعدّى قاصرًا لقوله تعالى: ﴿فَلَيَحذَرِ الّذينَ يُخالِفُونَ عَن أمرِهِ﴾ فإنه يقال: يخالفونه، لكن ضمن معنى يخرجون، فصار قاصرًا، ثم عدّى بـ" عن"، وكقوله تعالى: ﴿أذَاعُوا بِهِ﴾ فإنه يقال: أذاعوه، لكن ضمن معنى تحدّثوا، فصار قاصرًا، ثم عدّى بـ" الباء"، وكذا أصلح لى فى ذريتى، ولا يسّمعون إلى الملأ الأعلىٰ، وسمع الله لمن حمده، وقوله:

تجرح فى عراقيها نَصلى

فإنها ضمنت بارك ولا يصغون واستجاب ويقصد، وإلا فالاستعمال أصحله، ويسمعون وسمعه ويجرحه .

وقد يكون لتعدية القاصر نحو ﴿سَفِهَ نَفسُهُ﴾ لتضمن معنى أهلك، وقد يكون لتعدية متعدّى إلى واحد فقط، إلى الثانى بلا واسطة كقوله تعالى: ﴿ومَا تَفعَلُوا مِن خَيرٍ فَلَن يّكفَرُوه﴾ أى لن يحرموا ثوابه، أو بواسطة الحرف كقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ الْمُفسِدَ مِنَ الْمَصلِحِ﴾ أى يميز .

وقد يكون لتعدية المتعدّى بنفسه بالحرف، وهو الذى يصير المتعدّى به قاصرًا، ثم يعدّى بالحرف، وأمثلته أمثلته، وقد يكون لتعدية المتعدّى بحرف بحرف آخر كقوله

تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَاءِهِمْ﴾ أى يمتنعون من وطء نساءهم بالحلف، إذ لا يقال: حلف من كذابل حلف عليه.

وقد يكون لتعدية المتعدّى بالحرف بنفسه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ أى لا تنووا، والاستعمال لا تعزموا عليه، كل ذلك ذكره ابن هشام فى "مغنيه"، وذهب آخرون إلى أن كلا المعنيين مراد فى الجملة على طريق الكناية.

وقال السيد الشريف: الأظهر أن اللفظ فى التضمين مستعمل فى معناه الأصلى، فيكون هو المقصود أصالةً، لكن قصد بتبعيته معنى آخر مناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ أو يقدر لفظ آخر -انتهى كلامه ملخّصًا-.

وإلى قول البيضاوى فى تفسيره المسمّى بـ"أنوار التنزيل" تحت قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ من سورة البقرة، تعديته بـ"الباء" لتضمنه معنى الاعتراف -انتهى-.

وإلى قوله فى تفسير ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ من تلك السورة: أو من خلوت به إذا سخرت منه، وعدّى بـ"إلى" لتضمين معنى الانتهاء -انتهى-.

وإلى قوله: فى تفسير ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَاءِهِمْ تَرَبُّص أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ من تلك السورة: الإيلاء الحلف، وتعديته بـ"على"، لكن لما ضمن هذا القسم معنى البعد عدىّ بـ"من" -انتهى-.

وإلى قوله: فى تفسير ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُم عَن شَيْءٍ﴾ من سورة النساء: عدّاه بـ"عن" لتضمين معنى التجافى والتجوّز -انتهى-.

ومثله فى هذا التفسير وغيره من كتب التفسير كثير، لا يخفى على ماهر التفسير، ولو شئت لأوردت منه القدر الكثير، لكنى لست ممن يقصد ازدياد حجم الكتاب بإيراد الشواهد الجزئيّة والأمثلة، مما لا ينفع إلا النفع اليسير.

وإلى قول ابن هشام النحوى فى "المغنى": مذهب البصريّين أن أحرف الجر لا تنوب بعضها عن بعض بقياس، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إما مأوّل تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى ﴿لأُصَلِّبَنَّكُم فِي جُذُوعِ النَّخلِ﴾: إن "فى" ليست بمعنى على، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحروف، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب

كله عند الكوفيّين وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقلّ تعسّفًا - انتهى - .

وإلى قوله في موضع آخر منه: قد يشرّبون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمّى ذلك تضمينًا، وفائدته إن تؤدّى كلمة مؤدّى كلمتين.

قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى قوله تعالى: ﴿وَلا تَعْدُ عَينَاكَ عَنهُم﴾ إلى قولك: "وَلا تَقتَحِمهم عيناك" مجاوزًا إلى غيرهم ﴿وَلا تَأكُلُوا أموَالَهُم إلى أموَالِكُم﴾ أي ولا تضمّوها إليها آكلين -انتهى- .

ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿الرّفَثِ إلى نِسَاءِكُم﴾ ضمن الرفث معنى الإفضا، فعدى بـ "إلى" مثل، وقد أفضى بعضكم إلى بعض، وإنما أصل الرفث أي يتعدّى بـ "الباء"، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفعَلُوا مِن خَيرٍ فَلَن يّكفَرُوه﴾ أي فلن تحرموا ثوابه، ولذا عدّى إلى اثنين، لا إلى واحد.

وقوله تعالى: ﴿وَلا تَعزِمُوا عُقدَةَ النّكَاحِ﴾ أي لا تنووا ولهذا عدّى بنفسه لا بـ "على"، وقوله تعالى: ﴿لا يَسْمعونَ إلَى المَلأ الأعْلى﴾ أي لا يصغون، وقولهم: "سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمدَه" أي استجاب يعدّى سمع بـ "إلى" وبالكلام، وإنما أصله أن يتعدّى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة، وقوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ المُصلحِ﴾ أي يميز، فعدّى بـ "مِن" لا بنفسه، وقوله تعالى: ﴿لِلّذِينَ يُؤلُونَ مِن نّسَاءِهِم﴾ أي يمتنعون من وطء نساءهم بالحلف، فلذا عدّى بـ "مِن"، قال أبو الفتح بن جنى فى "كتاب التمام": أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا -انتهى- .

فبهذا التحقيق الأنيق، الذى بالقبول حقيق، والعضّ عليه بالنواجذ يليق، طار كالطير الطيّار، وصار كالهباء المنثور والغبار، من جملة هفوات ناصرك الإيراد ا لأول المتعلق بقولي: قد كنت أوردت عليه فى بعض تصانيفى من أنه كان ينبغي أوردت عليه على ما صدر منه. . . إلخ.

والإيراد الثانى المتعلق بقولي: ما كان ردى له بغضًا وعنادًا. . . إلخ من أن الردّ صلته بـ "على"، والإيراد الثالث المتعلق بقولي: حسبما يرد بعض العلماء بعضًا من أن صلة الردّ بـ "على"، والإيراد السادس المتعلق بقولي: بل توجه إلى الإصرار بما فيها من

أن صلة الإصرار بـ" على "، والإيراد العاشر المتعلق بقولي: واقف بهذا الردّ من أن صلة الوقوف بـ" على "، والإيراد الحادى عشر المتعلق بقولي: ولئن قام هو، أو واحد من ناصريه إلى الجواب. . . إلخ من أن صلة قام بـ" الباء "، والإيراد ا لثانى عشر المتعلق بقولي: إنه يقلد تقليداً جامداً لابن تيمية وتلامذته من أن التقليد يتعدّى بنفسه، والإيراد الرابع عشر المتعلق بقولي: يأبى عنه العقل السليم من أن الإباء متعدّ بنفسه، والإيراد الخامس عشر المتعلق بقولي: إلا لردّه من أن الصواب للردّ عليه، والإيراد السادس عشر المتعلق بقولي: أحسن إحساناً عظيماً على أرباب التجارة من أن صلة الإحسان بـ" الباء "، أو " إلى ".

والإيراد التاسع عشر المتعلق بقولي: أن يجنبنى ويجنبه من أمثال. . . إلخ من أن لفظ " جنب " متعدّ بنفسه، والإيراد العشرون المتعلق بقولي: وأرّخ وفاته سنة اثنتين بعد تسعمائة من أن الصواب أن يقال: أرّخ وفاته بسنة. . . إلخ.

والإيراد الحادى والعشرون والثانى والعشرون، والسادس والعشرون، والثامن والعشرون والتاسع والعشرون والثلاثون، والثالث والثلاثون والخامس والثلاثون والسادس والثلاثون، والسابع والثلاثون والثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون والأربعون، والحادى والأربعون والثانى والأربعون والثالث والأربعون، والرابع والأربعون والسادس والأربعون، والسابع والثامن والتاسع بعد الأربعين، والخمسون والواحد والثانى والثالث والرابع والتاسع بعد الخمسين المتعلق كلها بتعدية فعل التاريخ بنفسه، والثامن والخمسون المتعلق بقولي: من بلغ إلى هذه المرتبة من أن بلغ متعدّ بنفسه.

والستون والثانى والستون المتلعق كلاهما بفعل التاريخ، والثالث والستون المتلعق بقولي: تضحك عليه الطلبة من أن صلة الضحك بـ" الباء " و " مِن "، لا بـ" على ".

والرابع والخامس والسابع والثامن بعد الستين، والخامس والسابع والثامن والتاسع بعد السبعين، والثمانون والحادى والثمانون والثالث والثمانون، والخامس والثمانون والثامن والتاسع بعد الثمانين، والتسعون والحادى والتسعون، والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع، والثامن والتاسع بعد التسعين المتلق كلها بفعل التاريخ،

والواحد والثاني والثالث والرابع بعد المائة المتلعق جميعها بالفعل المذكور، والسادس بعد المائة المتلعق بقولي: أشار ابن الهمام بقوة خلافها من أن صلة أشار بـ "إلى"، لا بـ "الباء"، والعاشر بعد المائة المتلعق بقولي: ظاهر كلامه ينادي على أنه . . . إلخ من أن النداء لا يتعدّى بـ "إلى"، والحادي عشر بعد المائة المتعلق بقولي: فرّ عن المطر قام تحت المئزاب من أن صلة فر بـ "من"، والثاني عشر بعد المائة المتعلق بقولي: وقام لنصرة هذا الرأي ابن تيمية، من أن صلة قام بالباء، والثالث عشر بعد المائة المتعلق بقولي: قد قام نقاد فن الحديث والفقه لإبطال هذا الرأي، والرابع عشر بعد المائة المتعلق بقولي: صنّف في رده، والخامس عشر بعد المائة المتعلق بقولي: ملأه بزوائد، من أن ملأ متعدّ بنفسه.

والسادس عشر بعد المائة المتعلق بقولي: أن يجيب عن ردها، والسابع عشر بعد المائة المتعلق بقولي: ويأتي في باب المنع الذي ذهب إليه شيخه دليلا كافيًا من الإتيان، بمعنى الإيتاء تعديته بالباء، والثامن عشر بعد المائة المتعلق بقولي: إن أرد كتابه، من أن الصواب على كتابه. والتاسع عشر بعد المائة المتعلق بقولي: ينكرون عن هذا الرأي، من أن الإنكار متعد بنفسه، والعشرون بعد المائة المتعلق بقولي: بلوغي إلى بحث شد الرحال، من أن البلوغ متعد بنفسه، والحادي والعشرون بعدها المتعلق بقولي: عن رد بعض الصارم، من أن الصواب على بعض، والثاني والعشرون بعدها المتعلق بقولي: لرد ما أخذ منه، والسادس والعشرون بعدها المتعلق بقولي: من تنبيه لما قال: من أن الصواب على ما قال، والثامن والعشرون بعدها المتعلق بقولي: أنا لست بمدع بالعصمة، من أن الادعاء متعد بنفسه، والثلاثون بعدها المتعلق بقولي: لزم علي أن أرده من أن الصواب أن أرد عليه، والرابع والثلاثون بعدما المتعلق بقولي: فقد رده على أحسن وجه.

والخامس والثلاثون بعدها المتعلق بقولي: رددت كثيرًا من مواضعه، والسادس والثلاثون المتعلق بقولي: الحوالة إلى "الكشف الظنون" من أن صلة الحوالة بـ "على"، والسابع والثلاثون المتعلق بقولي: من ذكر مخالفاته بما في "الكشف"، من أن صلة المخالفة باللام، والثامن والتاسع بعد الثلاثين والأربعون والواحد والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بعد الأربعين والمائة المتعلق بتعدية فعل التاريخ

بنفسه، والخمسون بعد المائة المتعلق، بقولى كيف يكون: دليلا لكون، من أن الصواب على كون، والثانى والخمسون بقولى: بعيد عن شأن العلماء لا سيما لمن يدعى الهداية، من أن الصواب ممن يدعى، والسادس والخمسون المتعلق بقولى: ولما بلغ الكلام إلى هذا المقام من أن البلوغ متعد بنفسه. والسابع والخمسون المتعلق بفعل التاريخ والثامن والخمسون المتعلق بقولى: وهذا مما يفضى العجب من أنه لابد من زيادة إلى قبل العجب.

والتاسع والخمسون والستون بعد المائة، والحادى والستون المتعلق كلها بفعل التاريخ، والثانى والستون المتعلق بقولى: بل له دلائل من أن الصواب عليه. والثالث والستون المتعلق بقولى: فقد رد إعراضه، والخامس والستون المتعلق بتعدية التاريخ والسادس والستون المتعلق بقولى: وقد وقع مثل هذا الخطأ عن الكفوى، من أن وقع لا يتعدى بعن، والسابع والستون المتعلق بقولى: كلمات تقشعر بالاطلاع، من أنه ليست صلة الاقشعرار على ما ينبغى بالباء، والسبعون بعد المائة المتعلق بتعدية التاريخ، والثانى والسبعون المتعلق بقولى: ليست المسألة مما يحكم فيها لأحد الطرفين بالكفر، من أن الصحيح على أحد الطرفين. والخامس والسبعون المتعلق بقولى: أدخله الله فى الدرجات العلية. من أن الإدخال لا يتعدى بـ "فى"، والسابع والسبعون المتعلق بقولى: ممن يشير بالإيراد عليه من أن صلة أشار بإلى لا بالباء، والثامن والسبعون بعد المائة المتعلق بقولى: والمتكفل لرده منهاج السنة من أن الصحيح للرد عليه.

فانظر إلى هذه الايرادات الكثيرة التى سوّدت بها الأوراق الكثيرة، كيف بطلت بكلمات يسيرة، ولم يبق لها أثر ولا خبر، وعدّت حقيرة، كيف لا ومثل هذه الايرادات لا يتحصل إلا من خيالات الأطفال، فدفعها سهل على الرجال، فإن خيال الأطفال سريع الزوال ليس له استقرار ولا استقلال.

ومن جملة إيراداته اللغوية الايراد الرابع المتعلق بقولى فى "إبراز الغى" فى صفحة: وأفادت الخلائق ونفعت مع قولى: ومن المعلوم أن مثل هذه الأمور مفسدة لخلق الله ومضلة لعباد الله... إلخ، ومع قولى: وهل هذه التسويدات المشتملة على أمور كاذبة كذبًا قطعيًا نافعة للبرية أم مخربة للخليقة، من أن هذا تناقض فاحش ومعارضة ظاهرة،

وجوابه ظاهر على كل ماهر، فإن الإفادة والنفع من وجه لا ينافي الإفساد والإضلال والتخريب من وجه، بل النفع اليسير أيضًا، قد يجتمع مع الضرر الكثير جزمًا، فتصح نسبة النفع والضرر إلى مثل هذا قطعًا.

ومن جملة إيراداته الطفلية ما أورده على قولي في "إبراز الغي": وما كان ردي له بغضًا وعنادًا، أن خبر كان ما ذا، فإن كان خبره متعلق الظرف فلا معنى لهذا الكلام، وإن كان خبره بغضًا وعنادًا لزم حمل البغض والعناد على الرد بالمواطاة. وأنت تعلم أنه مبني على غفلة ناصرك عن إن كان قد يكون ناقصة، وقد يكون تامة، وسيلان ذهنه الناقص إلى الناقصة دون التامة.

ومن إيراداته اللهوية الإيراد الخامس المتعلق بقولي: فينقد ما في تصانيفها. من أن تأنيث الضمير عجيب، ولا يخفى عليك أنه مبني على ظن أنه راجع إلى صاحب "الإتحاف"، وهو رجل لا امرأة، وليس كذلك بل هو راجع إلى التصانيف المذكورة في القول السابق: في تصانيفه المتفرقة. والتصانيف في القول السابق جمع تصنيف بمعنى المصنَّف، وفي القول الثاني جمع تصنيف بالمعنى المصدري الذي هو فعل المصنِّف.

ومن إيراداته المهملة السابع المتعلق بقولي: ألّفها الشيخ محمد بشير السهواني مؤلف الرسائل، من أن الموصوف معرفة، وصفته نكرة؛ لأن إضافة اسم الفاعل إلى معموله تكون لفظية، ولا يذهب عليك أنه مبني على الغفلة عن مختصرات الكتب النحوية، فضلا عن المطولات العلمية، فإنه ليس أن إضافة اسم الفاعل إلى معموله مطلقًا لفظية، بل هو مشروط بشروط، فلا تكون إضافته لفظية عند فقد تلك الشروط، وهذه المسألة يعلمها بتفاصيلها الأطفال عن الرجال، انظر كتب التفسير ما ذا وجّهوا به كون رب العالمين صفة للفظ الله الواقع في فاتحة كلام الرب القدير.

ومن إيراداته الباطلة الإيراد الثامن المتعلق بقولي: وأدرج فيه اسم أبي الفتح عبد النصير. من أن تذكير الضمير غلط فاحش، فإن الضمير عائد إلى الرسالة، والإيراد التاسع المتعلق بقولي: وأيّا ما كان ألّفه الشيخ السهواني... إلخ من أن التذكير غلط، وأنت تعلم أن إرجاع الضمير بتأويل المذكور في مثل هذا المذكور مذكور في دفاتر الجمهور، فالغفلة عنه خطأ وقصور.

قال أبو البقاء عبد الله العكبرى فى "شرح ديوان المتنبئ" فى شرح قوله فى مدح مساور بن محمد الرومى:

هذا الذى خَلتِ القرون وذكره وحديثه فى كُتبها مشروح

قال قوم: الضمير عائد إلى المذكور، كقول روبة:

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه فى الجلد توليع البهق

أى كان المذكور -انتهى- دع ذلك كله، وانظر إلى قول المنصور فى تفسيره المسمّى "فتح البيان" عند تفسير قوله تعالى فى سورة النحل: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النّخِيلِ وَالأعنَاب تتخِذُونَ منه سَكرًا ورزِقًا حَسَنًا﴾ الآية إنما ذكر الضمير فى منه لأنه يعود إلى المذكور - انتهى- فيا أيها المنصور! ازجر ناصرك على مثل هذا المذكور، وعزّره على هذا الفتور والقصور.

ومن إيرادته السخيفة الإيراد العاشر المتعلق بقولى: قد وقفت على بعض تحريرات صاحب "الإتحاف" كتبه إلى بعض الأحباب فيه ما يدل على أنه واقف بهذا الرد. من أن قوله: كتبه، وقوله: فيه إما صفة أو حال، على الأول يلزم عدم المطابقة بين الموصوف وصفته، فإن الموصوف معرفة، والصفة جملة فى حكم النكرة، وعلى الثانى لابد من اتحاد زمان الحال، وعامله مع أن زمان الوقوف وزمان الكتابة متغايران، وغير خافٍ على البصير أنه ليس حالا من فاعل وقفت، بل من فاعل التحرير.

ومن جملة إيراداته الضعيفة الثالث عشر المتعلق بقولى: مثل هذا الصنع غير جائز. من أن لفظ هذه غلط، إذ لفظ الصنيع مذكر، ومبناه على عدم نظره مسودة "إبراز الغى"، فإن الموجود فيه هذا لا هذه باللفظ التأنيثى.

ومن جملة إيرادته الخبيثة الإيراد السابع عشر المتعلق بقولى: وهناك مسائل كثيرة تبع فيها ابن تيمية والشوكانى مع ضعف أقوالهم فيها. من أن ضمير الجمع غلط، والصواب أقوالهما، وغير مخفى على النقى الذكى أن إيراد ضمير الجمع فى مقام ضمير التثنية جائز، إذا كان المقصود تعظيم الاثنين، وإرجاعه إلى الاثنين مع تبعهما وتلامذتهما المفهوم من الكلام حكمًا أيضًا جائزًا من غير شَين.

ومن إيراده الكثيفة الإيراد الثامن عشر المتعلق بقولى: إن عبارته هذه توهم أن

الحنفية مقتصرون على إثبات المعاصرة. لا محصل لها، والصواب متفردون بإثبات المعاصرة، وهو مبنى على عدم فهم الاقتصار والتفرد، وعدم ملاحظة سياقه الدال على نفى الاقتصار لا نفى التفرد.

ومن إيراداته القبيحة الإيراد الثالث والعشرون، والرابع والعشرون والخامس والعشرون، والواحد والثلاثون والثانى والثلاثون والرابع والثلاثون، والخامس والأربعون، والواحد والستون والتاسع والستون والسبعون، والثانى والسبعون، والرابع والسبعون والسادس والسبعون، والثانى والثمانون والسادس والثمانون، والموفى للمائة والخامس بعد المائة المتعلقة بقولى فى "إبراز الغى": أرّخ به من أنه وإن كان صحيحًا، لكنه مناقض لما مرّ غير مرة من تعدية فعل التاريخ بنفسه. ولا يخفى على الأطفال أيضًا، فضلا عن الرجال أولى النُهى أن تعدية فعل يكون أصله التعدية بحرف بذلك الحرف فى موضع، وتعديته بنفسه باعتبار تضمين ما يناسبه فى موضعه لا يعد مناقضة عند أرباب المحاورة:

أقِلّى اللوم عاذلُ والعتابن   وقولى إن أصبتُ لقد أصابن

ومن إيراداته الرذيلة السابع والعشرون المتعلق بقولى: وهذا مما يفضى العجب العجيب، من أنه غلط والصحيح يقضى، ولا يذهب على الذكى التقى أن هذا تصحيح لما لا يكتبه القائل، ولا يرتضى، وأى شناعة فهم فى لفظ يفضى حتى قضى بكونه غلطًا وصحة يقضى، إلا أن يكون غرضه أن الإفضاء يتعدى بإلى، وقد مرّ الجواب عنه مرارًا، فتذكره آنفًا يرفع عنك الوهم الأوهى.

ومن إيرادته القبيحة الخامس والخمسون المتعلق بقولى: وهذا يفضى منه العجب، والسادس والخمسون المتعلق بقولى: وهذا يفضى إلى العجب على العجب، من أنه غلط والصواب يقضى، وقد عرفت أنه باطل غير مرضى.

ومن إيراداته الشنيعة الإيراد السابع والخمسون المتعلق بقولى: فكيف يمكن فراغه. . .إلخ من أن الفاء لا تدخل فى جواب لما، ومبناه على الغفلة عن الكتب النحوية، فإن عدم دخول الفاء فى جواب لما ليس باتفاقى صرّح به فى المغنى.

ومن إيراداته الكريهة السادس والستون المتعلق بقولى: وقد ذكرنا ترجمته سابقًا

فتذكره، من أنه ينبغي أن يقال، فتذكرها. وقد عرفت أن إرجاع الضمير بتأويل المذكور صحيح من غير نكير.

ومن إيراداته البشيعة الإيراد الرابع والثمانون المتعلق بقولي: لما مات في تلك السنة، كيف ختم الفرائد في تلك السنة، من أنه مخالف لما تقدم من الجملة السابقة التي أتى فيها بالفاء في جواب لما، وغير مخفي على كل رجل وصبي أن إيراد الفاء في جواب لما أخذا بمذهب بعض النحاة، وعدم إيراده أخذا بمذهب جمهور النحاة لا يكون باعثا للطعن والعيب إلا عند الطعان اللعان مسوّد وجه الشيب.

ومن إيراداته المستقبحة السابع والثمانون المتعلق بقولي: وذلك هو المذكور في "طبقات الحنفية" للكفوي وغيره. من أن ضمير غيره إما أن يكون راجعًا إلى الطبقات، فلا يصح تذكيره، وإما أن يكون راجعًا إلى الكفوي، فيلزم أن يكون للتأليف الواحد أي طبقات الحنفية مؤلفان، أو أكثر.

وسخافته غير مخفية على من يطالع الكتب المختصرة فضلا عن المطولة، فإن رجوع الضمير إلى كل منهما جائز بلا شبهة، أما إرجاعه إلى الطبقات فباعتبار تأويله بالمذكور أو الكتاب أو نحو ذلك، ومثله في عباراتهم شهير وكثير، كما لا يخفى على الماهر الذي هو لازمة التبحر مالك، وأما إرجاعه إلى الكفوي، وهو الأولى المرضي، فلأن "طبقات الحنفية" ليس علمًا لكتاب واحد صنفه رجل واحد، بل هو يطلق على كل كتاب ألف في تراجم الحنفية، وليس كتاب الكفوي موسومًا بـ "طبقات الحنفية"، فلا يلزم ما فهمه الناصر بفهمه القاصر، ولعلمي هذا ظاهر على كل طالب العلم، فكيف خفي على هذا المدعي التبحر في العلم، ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم.

ومن إيراداته المستشنعة الإيراد السابع بعد المائة المتعلق بقولي: لكن هذا ليس من التعصب والصلابة من شيء، من أن المعروف في مثل هذا المثال لفظ في موضع من الثانية، وهو ليس بطعن مطلقًا، فإن إيراد غير معروف غير منكر لا شرعًا ولا عرفًا.

ومن إيراداته المستشنعة الإيراد الثامن بعد المائة المتعلق بقولي: من حرم سفر الزيارة أجازه أيضًا، من أن الإتيان بالفاء في جزاء من في هذا المقام واجب، فإن الجزاء فعل

ماض بتقدير قد لا تأثير للشرط فيه أصلا . . . إلخ ، وهذا مبنى على عدم فهم أن من فى هذه الجملة موصولة ، والتقدير أن الذى حرم سفر الزيارة أجازه أيضًا ، فلا أثر ههنا للجزاء ، ولا للفاء .

ومن إيراداته المستكرهة الإيراد التاسع بعد المائة المتعلق بقولى : مسألة زيارة خير الأنام كلام ابن تيمية فيه من أفاحش الكلام ، من أن الصواب فيها ، وهو مبنى على الغفلة عن رجوع الضمير بتأويل المسألة بالمبحث والمذكور ، كما مرّ غير مرة .

ومن إيراداته المستنكهة الثالث والعشرون بعد المائة المتعلق بقولى : فى رسالة أظنها هداية السائل إلى أجوبة المسائل . حيث وجد فى النسخ المطبوعة هدية السائل ، فقال : هذا غلط وأن اسمها هداية السائل ، وهو مبنى على الغفلة وقلة الفطنة ، فإن صاحب "الإبراز" غير غافل عن أن اسمها هداية السائل كتسمية الحبشى بالأبيض ، وتسمية العالم بالجاهل ، كما لا يخفى على من طالع مسودات التعليقات السنية على "الفوائد البهية" ، ومقدمة "التعليق الممجد على موطأ محمد" ، و "إبراز الغى" المكتوبة بخطه .

ومن إيراداته المسترذلة الرابع والعشرون المتعلق بقولى : ليس كل ناقل ينجى من الإيراد ، من أن الصواب ينجو بالواو ، وهو مبنى على عدم الواقفية على الصيغ الصرفية ، ومثله لا يصدر إلا من عريض القفا عريض الوسادة ، طويل اللحية طويل القامة ، فإن ينجى مضارع مجهول من التنجية ، أو من الإنجاء ، وهو صحيح بلا امتراء .

ومن إيراداته المكروهة الخامس والعشرون المتعلق بقولى : إن مكة ليس بموجود ، من أن الصواب ليست بموجودة ، وهو مبنى على عدم التأمل فى أن التذكير جائز فى أمثال هذا الموضع بتأويل المصر ونحوه من غير تمحل .

ومن إيراداته المهجورة السابع والعشرون بعد المائة المتعلق بقولى : وهل مثل هذه التسويدات المشتملة على أمور كاذبة كذبًا قطعيًا نافعة للبرية أم مخربة للخليقة ، من أن هذا غلط ، والصواب نافع أم مخرب ، فإن لفظ المثل مذكر ، وهو مردود بأن المضاف اكتسب تأنيثًا من المضاف إليه ، فجاز تأنيث خبره ، انظر إلى قول السيد أحمد الحموى فى حاشية "الأشباه والنظائر" لابن نجيم المصرى فى شرح قوله فى ديباجته والصدور انشراحًا : الصدر مذكر ، وأنث فى قول الأعشى :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته كما أشرقت صدر القناة من الدم

لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، وقد تقصيت عما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، وأوصلت ذلك إلى ثمانية عشر، ولم يسبقنى أحد إلى ذلك، إذ غاية ما أوصلها الجمال بن هشام فى المغنى إلى عشرة والجلال السيوطى فى "الأشباه والنظائر" النحوية إلى ثلاثة عشر، وقد نظمتها فى أبيات:

ثمان وعشر يكتسبها المضاف من مضاف إليه فاستمعا مفصلا
فتعريف تخصيص وتخفيف بعده بناء وإعراب وتصغير قد تلا
وتذكير تأنيث وتصدير بعده إزالة قبح والتجوز يا فلا
وظرفية جنسية مصدرية وشرط وتنكير فلاتك مهملا
وتثنية جمع وقد تم جمعنا صحيحًا من الأدواء على رغم من قلا

انتهى.

وإن شئت زيادة التفصيل فى هذا المرام، فارجع إلى رسالتى خير الكلام تصحيح كلام الملوك ملوك الكلام.

ومن إيراداته المدحورة الإيراد التاسع والعشرون المتعلق بقولى: ولست أنا ممن يصلح كلامه وإن كان خطأ فاحشًا، ويريد رفع الإيراد عن نفسه وإن لم يكن مرفوعًا، حيث وجد فى نسخته لفظ يزيد مقام يريد، فاعترض اعتراض البليد أن الصواب يزيد، ومثل هذا الإيراد لا يصدر إلا من يولع بالهمز واللمز ويزيد، ويصير متشبهًا بيزيد، ويقول لأنصاره وأعوانه: هل من مزيد، وإن كان موصوفًا بالـمَريد.

ومن إيراداته المطرودة الحادى والثلاثون المتعلق بقولى: لكنى إن شاء الله منى برىء من أن لفظ "منّى" غلط، والصواب منه، وهو مبنى على الغفلة عن أن "منّى" متعلق بالمشيئة لا بالبراءة، ومن إيراداته المزدولة الثانى والثلاثون بعد المائة المتعلق بقولى: عبارة الرقعة شاهدة على أنها مكتوبة من الخادم إلى المخدوم، ومن التلامذة إلى الأساتذة. من أن اختيار الجمع فى الموضعين غلط واضح، ومبناه على الغفلة عما تقرر فى كتب الأصول المرضية أن لام الجنس الداخلة على الجمع تبطل الجمعية.

ومن إيراداته المغسولة الثالث والثلاثون بعد المائة المتعلق بقولى: فإن اهتمام عالم

بقول تلميذه . . . إلخ، حيث وجد فى نسخته مقام بقول يقول فجعل يصيح ويصول، وقال: إنه غلط والصواب بقول بالباء الموحدة، ولا يخفى على أحد أن مثل هذا الإيراد لا يصدر إلا ممن تردّد ويتعد، وتشرّد وتمرّد، وتجهّل وتمحّل، وتطفّل وتغفّل.

ومن إيراداته المضعّفة الثامن والأربعون بعد المائة المتعلق بلفظة بَهجة الأعاريب، من أن هذا غلط، بل اسمه بَهجة الأريب كما فى "الكشف"، ولا ورود له مطلقًا على مؤلف "الإبراز"، فإن مسودة "الإبراز" المكتوبة بخطه ليس فيها بَهجة الأعاريب، بل بهجة الأريب.

ومن إيراداته المقبحة الإيراد التاسع والأربعون المتعلق بقولى: ولو طولع . . . إلخ حيث وجد فى نسخته تو فأخذ يشنع ويقبح، ويحكم بأن تو بالتاء الفوقية غلط والصواب، ولعمرى مثل هذا لا يصدر إلا ممن لا يعرف حروف الهجاء، ويغترف من موارد الهجاء، ويلقب بالهاجى والداجى، والغافل والجاهل، والطفل الغير البالغ والشيخ الغير البالغ إلى أعلى المبالغ، والمتعصب المنهمك فى الطعن والمُبالغ.

ومن إيراداته المزيّفة الحادى والخمسون بعد المائة المتعلق بقولى: فكل موضع ما لم يصرح فيه أنه من الكشف . . . إلخ، من أن الصواب فكل موضع لم يصرح فيه بإسقاط ما، وهذا إيراد من لا عرفان له بالفرق بين أنّى وأمّا، ولا وما، ولا علم له بمواقع استعمال ما، ألم يخطر فى قلبه أن ما فى هذه الجملة بمعنى ما دام، ولعله ظن أنها نافية، فوقع فى الإسقاط والانتقام.

ومن إيراداته المضللة الثالث والخمسون المتعلق بقولى: وما ذا يفعل فى الأقوال المتخالفة فيما ليس فيه للعلماء إلا قوال واحد على ما مرّ ذكره، حيث وجد فى نسخته المطبوعة قوال مكان القول، فأخذ يصُول ويجول قائلا: إن القوال غلط، والصواب قول، ولعمرى هذا طعن يشبه طعن القوالين النقالين الغفّالين البطّالين الطعّانين اللعّانين الهمّازين اللمّازين.

ومن إيراداته المشنعة الرابع والخمسون المتعلق بقولى: ولنمسك عنان القلم، حيث وجد فى النسخة المطبوعة: ولتمسك، فأخذ السلوك على مسلك من يطلق لسانه ولا يمسك قائلا: إن التاء المثناة الفوقية غلط، والصواب يمسك.

وهل مثل هذه الإيرادات يفيد عند من له عقل سديد، بل يورث إلى المضحكة، ويوجب المهلكة، ويكشف عن مقدار صاحبه فى الفنون الدرسية، وكيفية استعداده فى المناظرات العلمية.

ومن إيراداته المذلّلة الخامس والخمسون بعد المائة المتعلق بقولى: من شهر الجمادى الثانية، من أن الجمادى بالألف واللام غلط، فإن جمادى معرفة، ولا يخفى أن إدخال الألف واللام على المعارف غير مستنكر مطلقًا عند أهل النُهى، كما لا يخفى على من له نظر فى الكتب النحوية، والخطب العربية.

ومن إيراداته الواهية الإيراد الرابع والستون بعد المائة المتعلق بقولى: وهذا مما يفضى العجب، والإيراد التاسع والستون المتعلق بقولى: وهذا مما يفضى العجب من أن الصواب يقضى العجب، وهذا عجيب كل العجب، فإن الإفتاء بكون يفضى غلطًا، والقضاء بكون يقضى صحيحًا أمر عجب لا يعلم وجهه، ولا يعرف منشأه إلا سوء فهمه وعدم فهمه معني الإفضاء، والفرق بين القضاء والإفضاء.

ومن إيراداته الزائغة الثامن والستون بعد المائة المتعلق بقولى: أو يذكر من مدحه، وأثنى عليه أيضًا من أن مرجع ضمير مدحه هؤلاء الأكابر وهو جمع، وهذا إيراد دفعه سهل على البله والصبيان، فضلا عن العلماء ذوى الشأن، فإن إرجاع الضمير إلى كل واحد ليس بمستبعد عند أحد، ولا يحكم بامتناعه أحد.

ومن إيراداته الفاسدة الحادى والسبعون المتعلق بقولى: فإن لكل فاء ميم، من أن الصحيح ميما، وهو مبنى على جعله لفظ لكل فاء خبر مقدما لأن، ولفظ ميم اسما لأنّ، وهو خطأ على خطأ، بل الجملة بتمامها اسم، وخبره محذوف الرسم، وهو معروف، أو مشهور، أو نحو ذلك، فما يناسبه المقام، ويختاره السالك.

ومن إيراداته الكاسدة الثالث والسبعون والرابع والسبعون بعد المائة المتعلقان بقولى: أحدهما: الآيات البينات وآخرهما: دافع الوسواس، حيث وجد فى نسخته المطبوعة أحدهما وأخراهما، فتفوه بما تفوه من أن الصواب إحداهما وأخراهما، ومثل هذه الإيرادات لا يرتضى به إلا الطفل الحائز للخرافات.

ومن إيراداته الخافضة السادس والسبعون المتعلق بقولى: ولعمرى من فرعن مطلق

التقليد وقع فى الحيرة فى هلال العيد، من أنه غلط فاحش، فإن الإتيان بـ "الفاء" فى جزاء من إذا كان ماضيًا لفظًا ومعنًى واجب، ولا شك أن الجزاء ههنا ماض لفظًا ومعنًى، أما كونه ماضيا لفظًا ظاهر، وأما كونه ماضيًا معنى فلأن الواقع أن الوقوع فى الحيرة حصل قبل ذلك الكلام.

وهذا عجيب جدًا مبنى على جعله لفظ وضع ماضيًا لفظًا ومعنًى، فهو من قبيل بناء الفاسد على الفاسد مع أن وقع فى هذه الجملة، وكذا فرّ ماضٍ لفظًا، ومستقبل معنى، فهو نحو حديث: من آذى المسلمين فى طرقهم وجبت عليه لعنتهم، أخرجه الطبرانى من حيث حذيفة بن أسيد الغفارى، وحديث: من كنت خصمه خصمته يوم القيامة، أخرجه الخطيب، وحديث: من آوى يتيما أو يتيمن، ثم صبر واحتسب كنت أنا وهو فى الجنة كهاتين، أخرجه الطبرانى فى الأوسط. وحديث: «من ابتلى من هذه البنات فأحسن إليهن كن له سترًا من النار»، أخرجه الترمذى والبيهقى والحاكم، وحديث: «من أثقل ثلاثة من ولده وجبت له الجنة»، أخرجه الطبرانى، وحديث: «من أثنيتم عليه خيرًا وجبت له الجنة ومن أثنيتم عليه شرًا وجبت له النار»، أخرجه الحاكم وغيره إلى غير ذلك من الروايات النبوية، والمحاورات العربية، ووقوع واقعة الحيرة فى هلال عيد الفطر فى بلدة بهوفال فى السنة السادسة والتسعين قبل هذا الكلام، لا يستلزم كون وقع ماضيا معنى فى هذا الكلام، فإن هذا الكلام ليس خبرًا عن تلك الواقعة، بل أشير به إلى تلك الواقعة.

فانظر أيها المنصور! لا زلت فى فرج وسرور إلى هذه الإيرادات المعدودة بعدد مائة وثمان وسبعين، التى سود ناصرك عشرة أوراق من "التبصرة" بكتابتها، وصرف مدة مديدة فى استخراجها، وأتى فى زعمه بالعجب العجاب، وافتخر به على أولى الألباب، وزعم بخياله الفاسد، وجنانه الكاسدأن هذه الكثرة تورث أنى مُبرز أغلاطك، مزيل الغىّ، مؤلف "إبراز الغىّ"، معتبة ومضرة، ويجعله فى أنظار العوام والخواص، وسائر الجنة والناس مطعونًا ومعيوبًا، كيف صارت فى مدة قصيرة بكتابة أوراق غير كثيرة، كأعجاز نخل خاوية، هل ترى لها من باقية، وإن شئت قلتَ كأعجاز نخل مُنقعر بالجواب المنتصر.

وكيف صارت مشقة ناصرك الفاتر ضائعة وطاغية وباطلة وعاطلة، ولم يَعب أحد من أرباب العقل الذكى، والفهم النقى صاحب "إبراز الغى" بمثل هذه اللغويات التى لا يستحسنها إلا صبىّ، أو بالغ غبى، وشيخ غوى، ومن يضلل الله، فلا هادى له، ومن يهده الله، فهو المهتدى، وما أحسن قول بعضهم:

وكم فى البرية من عالم قوى الجدال دقيق الكلم
سعى فى العلوم فلم يفد سوى علمه أنه ما علم

ولعمرى لقد أتى ناصرك فى هذا الباب من "التبصرة"، بما صار به مثلا فى الأولى والآخرة اشتهر اسمه فيما بين الأمم كاشتهار البائل فى بئر زمزم، فلا بارك الله فيه وفى أشياعه، ولا كثّر الله فيه وفى أشباهه، ويعجبنى قول عبد الله بن سليمان بن وهب:

كفاية الله خير من توقينا وعادة الله فى الماضين تكفينا

كاد الأعادى فلا والله ما تركوا قولا ولا فعلا، وتلقينًا وتهجينًا، ولم نزد نحن فى سرّ وفى علن على مقالتنا يا ربّنا اكفينا، فكان ذلك و ردّ الله حاسدنا، بغيظه لم يَنَل تقديره فينا.

ثم ذكر ناصرك إيرادات أخرى على تحقيقاتى المتفرقة فى تأليفاتى المتشتة، وتدقيقات والدى الماجد فى ترصيفاته المختلفة، ولنُسمعك بطلانها مفصلا وطغيانها مشرحًا.

منها: الإيراد على قولى فى "التعليق الممجد على موطأ محمد" عند ذكر مشايخ السند: والسيد محمود أفندى الألوسى مفتى بغداد مؤلف التفسير المشهور بـ "روح البيان" من أن هذا تحريف، فإن اسم تفسير ذلك السيد روح المعانى لا روح البيان، ولا يخفى على ذى الفطنة أن التسمية غير الشهرة، فكونه مسمّى بـ "روح المعانى فى تفسير القرآن والسبع المثانى" لا ينافى شهرته بالثانى.

ومنها: الإيراد على أول الوجوه التى ذكرتها فى "التعليق الممجد" لترجيح "موطأ مالك" برواية محمد على "موطأ مالك" برواية يحيى الأندلسى، وهو أن يحيى الاندلسى إنما سمع الموطأ بتمامه من بعض تلامذة مالك، وأما مالك فلم يسمعه عنه بتمامه، بل بقى قدر منه، وأما محمد سمع منه بتمامه، ومن المعلوم أن سماع الكل من مثل هذا

الشيخ بلا واسطة أرجح من سماعه بواسطة بقوله: سمع يحيى المصمودى الموطأ من مالك كله بلا واسطة إلا بابين من كتاب الاعتكاف وشيئًا، وما فاته من سماع الموطأ بلا واسطة لم يسمعه محمد، فإنه ليس له وجود فى "موطأ محمد"، فلا يصلح ما ذكره وجها للترجيح.

وجوابه ظاهر على كل ماهر، فإن ما ليس له وجود فى "موطأ محمد" خارج عن البحث، وإنما البحث فيما هو الموجود فى "موطأ يحيى" و"موطأ محمد"، ومن المعلوم أن كل ما هو فى "موطئه" من رواياته عن مالك هو من مسموعاته بلا واسطة، وليس أن كل ما هو فى "موطأ يحيى" من رواياته عن مالك هو مسموعه بلا واسطة، بل قدر منها بواسطة، وهذا القدر يكفى للترجيح عند أرباب الأفهام الصائبة، فاستقام الوجه الأول من غير شبهة، واندفع ما أورد عليه بلا مُرية.

ثم أورد على الوجه الثانى الذى ذكرته وهو أنه قد مرّ أن يحيى الأندلسى حضر عند مالك سنة وفاته، وكان حاضرا فى تجهيزه، وأن محمدًا لازمه ثلاث سنين فى حياته، ومن المعلوم أن رواية طويل الصحبة أقوى من رواية قليل الملازمة. من أن بعد تأليف الموطأ قد وقع من مؤلفه كثير من المحو والنقصان، فأرجح الروايات ما كان آخرها، وهو رواية يحيى، فإنه حضر عند مالك سنة وفاته.

ولا يخفى على كل جامع أن ما ذكره ليس بضار ولا نافع، فإن ما ذكره وجه مستقل لترجيح "موطأ يحيى" على غيره، وهو لا يضر ما ذكرته، فإنى لا أدعى أن "موطأ محمد" مرجح من جميع الوجوه، وأنه ليس لـ"موطأ يحيى" ترجيح بوجه من الوجوه حتى يضرنى ذكر وجه الآخرية والأقدمية، وإنما غرضى ذكر ترجيح "موطأ محمد" على "موطأ يحيى" وغيره بوجوه ذكرتها، وإبداء وجه آخر لا يردّها، فبذكر حديث المحو والإثبات، لا يندفع ترجح رواية طويل الصحبة بالشيوخ الأثبات، وإنما يندفع لو ادعى أن محمدًا لم يكن طويل الصحبة، أو قيل: بعدم تسليم ترجح طويل الصحبة، وأنّى له ذلك، ومن تفوّه بذلك وقع عليه اسم الهالك.

انظر إلى قول الحازمى فى مفتتح "كتاب الناسخ والمنسوخ"، وهو من أجل كتب صنفت فى هذا الباب عند الشيوخ: الوجه الحادى عشر أن يكون أحد الراويين أكثر

ملازمة بشيخه، فإن المحدث قد ينشط تارة فيسوق الحديث بتمامه على وجهه، وقد يتكاسل فى الأوقات، فيقتصر على البعض، أو يرويه مرسلا إلى غير ذلك من الأسباب، وهذا الضرب يوجد كثيرًا فى حديث مالك بن أنس، ولهذا قدمنا يونس بن يزيد الأعلى فى الزهرى على النعمان بن راشد وغيره من الشاميين من أصحاب الزهرى، لأن يونس كان كثير الملازمة للزهرى حتى كان يزامله فى أسفاره، وطول الصحبة له زيادة تأثيرة، فيرجح -انتهى-.

ثم أورد على الوجه الثالث الذى ذكرته، وهو أن "موطأ يحيى" اشتمل كثيرًا على ذكر المسائل الفقهية، واجتهادات الإمام مالك المرضية، وكثير من التراجم ليس فيه إلا ذكر اجتهاده، واستنباطه من دون إيراد خبر، ولا أثر بخلاف "موطأ محمد"، فإنه ليست فيه ترجمة الباب خاليةعن رواية مطابقة لعنوان الباب، موقوفة كانت أو مرفوعة بقوله: إن "موطأ محمد بن الحسن" أيضًا مشتمل على كثير من آراء أهل الرأى.

ولا يخفى على صاحب الإنصاف ما فيه من الاعتساف، فإن اشتمال "موطأ محمد"، وكذا "صحيح البخارى" وغيرهما على الآراء والمسائل الاجتهادية لا ينكره أحد، وليس هو باعثًا للطعن عند أحد، إنما الكلام فى أن "موطأ يحيى" فيه آراء كثيرة، و موطأ محمد" فيه آراء غير كثيرة، أى بالنسبة إليها، وإن كانت كثيرة فى نفسها، وليست ترجمة فى "موطأ محمد" خالية عن خبر، أو أثر مطلقًا، وإن كان متضمنًا لرأى أيضًا، فكل موضع فيه قال محمد، أو قال أبو حنيفة: كذا، فالأثر أو الخبر موجود فيما بعده أو فيما مضى، ولا تجد فيه موضعًا من أوله إلى آخره ذكر فيه الرأى المجرد بنفسه إلا أن تجد قبله، أو بعده خبرًا أو أثرًا، ولا كذلك "موطأ يحيى الأندلسى"، فإن كون الآراء المالكية فيه كثيرة غير مخفى، وكم من باب ليس فيه إلا قال مالك: كذا وكذا، حتى إن ناظر أبواب المعاملات منه فى أول وقوع نظره على كذا وكذا، يتحير فى أنه من الكتب الحديثية أم من الكتب الفقهية، ولا شك أن اشتمال الكتب الحديثية على نفس الأخبار من دون خلط آراء الأخيار يرجحها على ما عداها من الكتب المختلطة المخلوطة بالأحاديث وآراء الأئمة المتبوعة.

ولذلك فضل جمع منهم صحيح مسلم النيسابورى على "صحيح البخارى"، وإن

كان "صحيح البخاري" مفضلا عليه بحسب الصحة، والجودة باتفاق الأئمة، انظر إلى قول الحافظ ابن حجر في مقدمة شرحه لـ"صحيح البخاري" المسمّى بـ"فتح الباري": الذي يظهر لي من كلام أبي علي النيسابوري أنه قدم صحيح مسلم لمعنى غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة في الصحة، وذلك فإن مسلما صنّف كتابه في بلده في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرر في الألفاظ، ويتحرى في السياق، ولا يتصدى لما يتصدى به البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها، ويلزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الشذوذ تبعًا لا مقصودًا -انتهى-.

وإلى قوله: قرأتُ في فهرست أبي محمد القاسم قال: كان أبو محمد بن حزم يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري؛ لأنه ليس فيه بعد خطبة إلا الحديث السرد -انتهى- وإلى قوله: ومن ذلك قول مسلمة بن قاسم القرطبي، وهو من أقران الدارقطني، قال: لم يصنع أحد مثله، فهذا محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب -انتهى-.

وإلى قول ابن حزم كما نقله الذهبي في "سير أعلام النبلاء"، والسيوطي في "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي": أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح سعيد بن السكن، والمنتقى لابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ، ثم بعد هذه الكتاب كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، ومصنّف قاسم، وتصنيف الطحاوي، ومسانيد أحمد والبزار وابني أبي شيبة أبي بكر وعثمان وابن راهويه، والطيالسي والحسن بن سفيان وابن سنجر ويعقوب بن شيبة، وما جرى مجراها التي أفردت بكلام رسول الله ﷺ صرفًا، ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره، ثم ما كان فيه الصحيح أكثر، فهو أجل -انتهى-.

ثم أورد على الوجه الرابع وهو: أن "موطأ يحيى" اشتمل على الأحاديث المروية من طريق مالك لا غيره، و"موطأ محمد" مع اشتماله عليه مشتمل على الأخبار المروية من شيوخ آخر غيره، ومن المعلوم أن المشتمل على الزيادة أفضل من العاري عنها، بقوله: إن هذا لا يصلح وجهًا لمزية "موطأ محمد" على "موطأ يحيى"، فإن مقتضى الرويه أن يروى ما يقصد روايته من غير زيادة ونقصان، وهو متحقق في "موطأ يحيى"،

فإنه رواه وبلغه كما رتبه مالك، وليس "موطأ محمد" بهذه المثابة، فإنه زاد على "موطأ مالك" من قبل نفسه زيادات، ونقص منه كثيرًا طيبًا، فلم يبقَ في الحقيقة "موطأ محمد"، فإن مالكًا قد رتبه وهذّبه بنفسه، فلما زيد عليه، ونقص منه لم يبقَ "موطأ مالك" نعم فيه روايات عن مالك، وهذا لا يوجب صحة إطلاق الموطأ عليه. . . إلخ.

وهذا اعتساف أيّ اعتساف، لا يرتضى به من له أدنى إنصاف، أما أولا فإن كون المشتمل على الزيادة، لا شبهة في كونه أفضل من الخالي عنها من هذه الحيثية، فلايشك أحد في كون "موطأ محمد" المشتمل على الروايات بطرق كثيرة أفضل من "موطأ يحيى" المقتصر على الطرق المالكية من هذه الحيثية، ولا أدرى كيف جعله غير صالح للمزيّة، فإن المزية بهذه الحيثية بديهية، لا ينكرها إلا من ينكر أمورًا جلية.

وأما ثانيًا: فلأن كون ترتيب يحيى هو ترتيب مالك بنفسه، ادعاها من غير وجود دليله، ومن ادعى ذلك، فعليه البيان، وبدونه التفوه به طغيان أيّ طغيان.

وأما ثالثًا فلأن نسبة النقصان إلى محمد غير مسدّد، فإنه يوهم أنه بلغته عن مالك روايات كثيرة، فحذف منها كثيرًا طيبًا، واقتصر على روايات قليلة، فإن كان مراده هذا، فلابد من إيراد دليل يدل على هذا.

وأما رابعًا: فلأن تفريع عدم كونه في الحقيقة "موطأ مالك" على ما ذكره غير صحيح عند صاحب الفهم النجيح، وذلك لأن العبرة في هذا الباب لأصل المقصود، لا لما يتبع المقصود، ألا ترى إلى أن "موطأ يحيى" معدود في الكتب الحديثية مع اشتمالها كثيرًا على المسائل الفقهية، فلما كان أصل مقصود محمد في تأليف هذا الكتاب هو جمع ما بلغه عن مالك لم يقدح في كونه "موطأ مالك" ما أورده تبعًا للباب.

وأما خامسًا: فلأنه لو كانت الزيادة والنقصان وتغيير الترتيب من موجبات عدم كونه "موطأ مالك"، لزم خروج كثير من الموطآت التي عدت "موطأ مالك"، وهو خلاف الإجماع بلا دفاع.

ألا ترى إلى قول السيوطي في "تنوير الحوالك على موطأ مالك": قال الحافظ صلاح الدين العلائي روى "الموطأ" عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص وأكثرها زيادة رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادة

رواية أبى مصعب -انتهى- .

وأما سادسًا: فلأن دعوى أن مالكًا رتب "الموطأ"، وهذبه بنفسه، ومشى من تلامذته يحيى على تهذيبه وترتيبه غير مسموعة من دون إقامة حجة.

وأما سابعًا: فلأن التردد فى صحة إطلاق الموطأ على "موطأ محمد بن الحسن"، أو إنكاره خرق لإجماع علماء الزمن، فقد ذكر العلماء محمد بن الحسن من رواة الموطأ عن مالك، وأدرجوا موطأه فى موطآت مالك.

أما رأيتَ قول السيوطى بعد نقل كلام الغافقى: قلت وقد وقفت على الموطأ من روايتين أخريين سوى ما ذكره الغافقى أحدهما رواية سويد بن سعيد، والأخرى رواية محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة، وفيها أحاديث يسيرة زائدة على سائر الموطآت.

منها: حديث إنما الأعمال بالنية، وبذلك يتبين صحة، قول من عزى روايته إلى الموطأ، يعنى ابن دحية ووهم من خطّأه فى ذلك وهو الحافظ ابن حجر العسقلانى: وقد بنيت الشرح الكبير على هذه الروايات الأربعة عشر انتهى، أما طالعتَ قول محمد بن عبد الباقى شارح "الموطأ" فى مقدمة شرحه: أما الذين رووا عنه الموطأ، فمن أهل المدينة معن بن عيسى القزاز إلى أن قال: ومن أهل العراق وغيرهم عبد الرحمن بن مهدى وسويد بن سعيد بن سهل الهروى وقتيبة بن سعيد بن جميل البلخى ويحيى بن يحيى التميمى النيسابورى وإسحاق بن عيسى الطباع ومحمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة. . . إلخ.

أما وقفت على كلام الحافظ العسقلانى فى "فتح البارى" فى شرح باب مسح الرأس كله من "صحيح البخارى" عند ذكر اختلاف رواة "موطأ مالك" فى تعيين السائل عن عبد الله بن زيد كيفية الوضوء: اختلفت رواة الموطأ فى تعيين هذا السائل. . . إلخ، إلى أن قال: وقال محمد بن الحسن الشيبانى عن مالك نا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد. . . إلخ.

ثم أورد على الوجه الخامس، وهو بالنسبة إلى الحنفية خاصة، وهو أن "موطأ محمد" مشتمل على اجتهادات مالك المخالفة لآراء أبى حنيفة وأصحابه، وعلى الأحاديث التى لم يعمل بها أبو حنيفة وأتباعهم بادعاء نسخ أو إجماع على خلافه، أو

إظهار خلل في السند، أو أرجحية غيره وغير ذلك، فيتحير الناظر فيها، ويبعث ذلك العامي على الطعن عليهم، أو عليها بخلاف "موطأ محمد"، فإنه مشتمل على ذكر الأحاديث التي عملوا بها بعد ذكر ما لم يعملوا بهما بقوله: هذا لا يصلح وجها للترجيح بالنسبة إلى الحنفية أيضًا، أما العامي فيظن ما لا يصلح لمعارضة الأحاديث الصحيحة التي رواها مالك معارضًا، فيقع في الجهل المركب، وأما الخاصي فيحتاج إلى تنقيد الطرفين، وهو لا يخلو عن الصعوبة... إلخ.

وكل أحد يعلم علما جزميًا، أن هذا لا ينفع شيئًا، ولا يقدح أمرًا، ولا يجرح وجها، ولا يدفع رجحانًا، ثم سود ناصرك الأوراق العديدة بذكر وجوه ترجيح "موطأ يحيى الأندلسي" أكثرها غير سديدة، واستفاد في أثناء ذكرها من تعليقي المتعلق بـ "موطأ محمد" المسمّى بـ "التعليق الممجد"، والحمد لله الذي شهر اسمه في العالمين، ونفع به خلقه أجمعين، وجعله مقبولا في أعين الناس من العوام والخواص، بحيث يستفيد منه كل موافق ومخالف، وينتحل منه كل مخاصم ومُلاطف، ولمثل هذا فليعمل العاملون، وبمثل هذا فليفرح العالمون.

ومن إيراداته اللغوية الإيراد المتعلق بقولي في مذيلة "الدراية" مقدمة "الهداية" الجمع بين الماء والحجر بعد الغائط ثابت من فعل رسول الله، وبه مدح الله أهل قباء... إلخ بقوله: الحديث الذي يدل على الجمع بين الماء والحجر، رواه البزار بسند ضعيف، قاله الحافظ في "البلوغ"... إلخ.

ولا يخفى على أهل النُهى وهنه وضعفه، فإن ضعف هذه الرواية بخصوصها، لا يضر من يستند بها.

وتفصيل ذلك أن الأخبار الواردة في شأن نزول هذه الآية النازلة في أهل مسجد قباء، وفي ذكر طريقتهم في الاستنجاء على ثلاثة أصناف.

فمنها: ما اكتفى فيه بذكر غسلهم الأدبار بعد الغائط، من دون التعرض بالجمع أو بالاكتفاء بالماء فقط، وذلك كحديث أبي هريرة: نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ قال: كانوا يستنجون بالماء، فأنزلت فيهم هذه الآية، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو الشيخ وابن مردويه، وحديث عويمر بن ساعدة

الأنصارى: أن النبىّ ﷺ أتاهم فى مسجد، فقال: إن الله قد أحسن عليكم الثناء فى الطهور فى قصة مسجدكم، فما هذا الطهور الذى تطهرون به، قالوا: والله يا رسول الله! ما نعلم شيئًا إلا أنه كان لنا جيران من اليهود، فكانوا يغسلون أدبارهم من الغائط، فغسلنا كما غسلوا، أخرجه أحمد وابن خزيمة والطبرانى والحاكم وابن مردويه، وحديث طلحة بن نافع عن أبى أيوب الأنصارى وجابر بن عبد الله وأنس: أن هذه الآية لما أنزلت قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الأنصار إن الله قد أثنى عليكم خيرًا فى الطهور، فما طهوركم هذا؟ قالوا: نتوضأ للصلاة، ونغتسل من الجنابة، قال: فهل مع ذلك غيره؟ قالوا: لا، غير أن أحدنا إذا خرج إلى الغائط أحب أن يستنجى بالماء، قال: هو ذاك فعليكموه» أخرجه ابن ماجة وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن الجارود فى المنتقى والدارقطنى والحاكم وابن مردوية وابن عساكر، وحديث مجمع عند ابن أبى شيبة فى مصنفه: أن رسول الله ﷺ قال لعويم بن ساعدة ما هذا الطهور الذى أثنى عليكم الله، قالوا: نغسل الأدبار، وحديث عبد الله بن سلام عند ابن أبى شيبة وأحمد والبخارى فى تاريخه وابن جرير والبغوى فى "معجمه"، والطبرانى وابن مردوية وأبى نعيم فى "كتاب المعرفة": لما أتى رسول الله ﷺ المسجد الذى أسس على التقوى مسجد قبا، قال: إن الله قد أثنى عليكم فى الطهور خيرًا، أفلا تخبرونى، فقالوا: يا رسول الله! إنا نجده مكتوبًا علينا فى التوراة يعنى الاستنجاء بالماء ونحن نفعله اليوم، وحديث عبد الله بن الحارث بن نوفل عند ابن مردوية وعبد الرزاق سأل النبى ﷺ أهل قباء، فقال: إن الله عليكم، فقالوا: إنا نستنجى بالماء، فقال: فدوموا، وحديث خزيمة بن ثابت عند ابن جرير وابن مردويه نزلت هذه الآية فى أهل قباء كانوا يغسلون أدبارهم من الغائط، وحديث أبى أيوب عند ابن المنذر وابن أبى حاتم والطبرانى وأبى الشيخ وابن مردوية: قالوا يا رسول الله من هؤلاء الذين قال الله فيهم يحبون أن يتطهروا، قال: كانوا يستنجون بالماء، وكانوا لا ينامون الليل كله، وهم على الجنابة، وحديث أبى هريرة عند ابن مردوية: قال رسول الله ﷺ لنفر من الأنصار أن الله قد أثنى عليكم فى الطهور، فما طهوركم، قالوا: نستنجى بالماء من البول والغائط.

وحديث ابن عمر عند ابن مردويه: سألهم رسول الله عن طهورهم الذى أثنى به

الله عليهم، قالوا: كنا نستنجي بالماء في الجاهلية، فلما جاء الله بالإسلام لم ندعه قال: فلا تدعوه، وحديث عند ابن مردويه: أن هذه الآية نزلت في أهل قباء، وكانوا يغسلون أدبارهم بالماء، وحديث موسى بن يعقوب عند ابن سعد: قال: بلغني أنه لما نزل فيه رجال قال رسول الله منهم عويمر بن ساعدة، وكان عويمر أول من غسل مقعدته بالماء فيما بلغني، وحديث سهل الأنصاري عند عمر بن شبّه في "أخبار المدينة": نزلت في أهل قباء كانوا يغسلون أدبارهم من الغائط.

ومنها ما يشير إلى الجمع بين الماء والحجر بعد الغائط، كرواية الطبراني وأبي الشيخ والحاكم وابن مردويه عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية بعث رسول الله إلى عويمر بن ساعدة، فقال: ما هذا الطهور الذي أثنى الله عليكم، فقالوا: يا رسول الله ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل فرجه، ورواية عبد الرزاق والطبراني عن أبي أمامة: قال رسول الله لأهل قباء: ما هذا الطهور الذي خصصتم به في هذه الآية؟ قالوا: ما منا أحد يخرج من الغائط إلا غسل مقعدته.

ومنها: ما يصرح بالجمع بعد الفراغ من الغائط، وهو مروي في مسند البزار، وبه صرّح جمع من الأخيار، كصاحب "الهداية" المرغيناني من الحنفية والرافعي من الشافعية، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في تخريج أحاديث "شرح الوجيز" للرافعي المسمّى بـ"تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير": البزار في "مسنده" حدثنا عبد الله بن شبيب ثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال: وجدت في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء ﴿فِيهِ رِجَالٌ يحِبّونَ أنْ يَتطَهّرُوا﴾ فسألهم رسول الله، فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء، قال البزاز: لا نعلم أحدًا رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز، ولا عنه إلا ابنه -انتهى- ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم، فقال: ليس له ولأخويه عمران وعبد الله حديث مستقيم، وعبد الله بن شبيب ضعيف أيضًا، وقد روى الحاكم من حديث مجاهد عن ابن عباس أصل هذا الحديث، وليس فيه إلا ذكر الاستنجاء بالماء حسب، ولهذا قال النووي في "شرح المهذب" المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستبحون بالماء، وليس فيها أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار، وتبعه ابن الرفعة، فقال: لا يوجد هذا في كتب

الحديث، وكذا قال المحب الطبرى نحوه، ورواية البزار واردة عليهم، وإن كانت ضعيفة -انتهى-.

وقال الحافظ أيضًا فى الكاف الشاف فى تخريج أحاديث "الكشاف": حديث لما نزلت: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبّونَ أَنْ يَتَطَهّرُوا﴾ مشى رسول الله ﷺ ومعه المهاجرون حتى وقف على باب مسجد قباء، فإذا الأنصار جلوس، فقال: أمؤمنون أنتم؟ فسكت القوم، ثم أعادها، فقال عمر: يا رسول الله! وإنهم لمؤمنون وأنا معهم، فقال: أترجون بالقضاء، قالوا: نعم، قال: أتصبرون على البلاء؟ قالوا: نعم، قال: أتشكرون فى الرخاء، قالوا: نعم، فقال: مؤمنون ورب الكعبة، فجلس ثم قال: يا معشر الأنصار! إن الله قد أثنى عليكم، فما الذى تصنعون عند الوضوء، أو عند الغائط، قالوا: يا رسول الله! إنا نتبع الغائط الأحجار الثلاثة، ثم نتبع الماء فتلا رسول الله ﷺ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبّونَ أَنْ يَتَطَهّرُوا﴾.

قلت: لم أجده هكذا، وكأنه ملفق من حديثين، ذكر المخرج أولهما من "الأوسط" للطبرانى، قال حدثنا الهيثم بن خلف بسنده إلى ابن عباس قال: دخل رسول الله على عمر، ومعه أناس من أصحابه، فقال: أمؤمنون أنتم؟ فسكتوا، فقال عمر: نؤمن بما أتيتنا به، ونحمد الله فى الرخاء، ونصبر فى البلاء، ونرضى بالقضاء، فقال مؤمنون ورب الكعبة، وأما الثانى فرواه ابن مردويه من طريق ابن عباس -انتهى-.

والذى يقتضيه النظر الدقيق السارح فى مرعى التحقيق أن فعل أهل قباء كان هو الجمع بين الحجر والماء اختياراً لكمال الإنقاء، ولذا مدحهم الله تعالى بما يفيد المبالغة فى التطهير، وخصّهم من بين أصحاب رسوله بالمدح الغزير، وإنما سكتت أكثر الروايات عن ذكر ذلك؛ لأن استعمالهم الحجر كان مشهوراً فيما بينهم، ومعلومًا من عاداتهم، فلم يحتج إلى ذكر ذلك، وذكر الأمر الآخر وهو الغسل بالماء المطهر لعدم شيوعه بينهم، حتى إن منهم من كان يكتفى بالحجر، ويستنكف عن استعمال الماء مجردا عن الحجر، كما بسطنا ذلك فى "التعليق الممجد على موطأ محمد"، فاحفظ ذلك، فإنه ينفعك.

ومن إيراداته الطفلية الإيراد المتعلق بقولى فى حاشية الهداية: قوله لقوله ﷺ: «لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول»، قال العينى: لا يقال: إنه إضمار قبل الذكر؛ لأن

القرائن تدل عليه .

أقول : لا حاجة إلى دلالة القرائن ، بل المرجع مذكور فى ضمن القول المتقدم على الضمير ، فإن القول لابد له من قائل ، فإن المشتقات كما تدل على المصادر ، كما فى قوله تعالى : ﴿إعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ كذلك المصادر أيضًا تدل على المشتقات ، بقوله فيه نظر من وجوه ، الأول : أن قوله بل المرجع مذكور فى ضمن القول المتقدم قول لا يقول به إلا صبى أو من يحذو حذوه ، فإنه يعلم كل من له أدنى عقل أن المشتق لا يكون مذكورًا فى ضمن المصدر .

الثاني : أن قوله كذلك المصادر أيضًا تدل على المشتقات قياس مع الفارق من جنس قياس الأطفال .

الثالث : أنه لابد من تقدم ذكر المرجع لفظًا ، أو معنًى ، أو حكمًا ، وليس فيما نحن فيه لفظا ، وهو ظاهر ولا حكمًا ، فإنه منحصر فى ضمير الشأن والقصة ، بقى التقديم معنى وهو ضربين : أحدهما : أن يكون ذلك المعنى مفهومًا من اللفظ السابق ، والثانى : أن يكون مفهومًا من سياق الكلام ، والأول أعم من أن يكون على طريق التضمن ، أو الالتزام عند الجمهور ، والعينى أنزل لفظ لقوله على الضرب الثانى من المعنوى ، والحاسد الباغض جعله من الضرب الأول . . . إلخ .

ولا يذهب عليك أن هذا كله مما يبين أن ناصرك لم يطالع الكتب الدرسية ، فضلا عن الكتب العلية ، وإلا لم يتفوّه بما تفوّه ، والذى ذكرته من أن ضميز قوله يرجع إلى القائل المفهوم من قوله مذكور فى حواشى حاشية السيد المتعلقة بالقطبى ، حيث قال السيد : قوله ورتبته على مقدمة . . . إلخ ، وأيضًا مذكور فى حواشى الجلال الدوانى الجديدة المتعلقة بشرح التجريد الجديد ، ومن لم يطالعها أو طالعها ولم يفهمها فليبك على [illegible]سه إلى أن يلحق برمثه .

ومن العجائب أن هذا الأمر مما يعلمه الأطفال ، فكيف خفى على هذا الذى يدعى أنه من الرجال :

وكم من عائب قولا صحيحًا وآفته من الفهم السقيم

ومن إيراداته المهملة الإيراد المتعلق بقول والدى العلام -أدخله الله دار السلام- فى

حاشية "الهداية": قوله لقوله عليه السلام: المتلاعنان... إلخ، هذا من أغلاط صاحب "الهداية"، فإنه قول الصحابة، ولم يروِ مرفوعًا من أنه ورد هذا مرفوعًا صراحة فى رواية الدارقطني.

وجوابه: أن هذا الذى ذكره الوالد الماجد فى الحقيقة قول العينى، حيث قال فى "البناية شرح الهداية": هو قول الصحابة ولم يروِ مرفوعًا -انتهى- ولا يبعد أن يراد بقولهما لم يروِ مرفوعًا حقيقة فى الكتب المتداولة، كالصحاح الستة ونحوها، فلا يضر وروده فى غيرها.

ومن الخرافات قول ناصرك: إن قلت ما ذكر لا يدل على طفولية الحاسد الباغض، بل على طفولية والده، وأنت بصدد ذكر أسباب طفولية الحاسد الباغض.

قلت: ذكره ههنا إنما هو ليدل على أن ذلك موروث له... إلخ، يا أصحاب العقول والنقول، ويا أرباب العلم المعقول والمنقول، تأملوا فيما يتفوه به هذا الناصر القاصر، واعتبروا بما يخرج من فى هذا المكابر المنافر، أرأيتم عالـمًا كاملا، سمّى نفسه مناظرًا ومناصرًا، تقعقع بمثل هذه الكلم، هل رأيتم عاقلا فاضلا يعد نفسه محقّقًا ومدقّقًا تزعزع بمثل هذه التهم، لا والله إنما هذه طريقة الجُبناء، وشريعة الأعداء، ويكفى قول بعض الأعيان فى شأن الجبان أن أحسن بعصفور طار فؤاده، وإن ظنَّتْ بعوضة طال سهاده، يفزع من صرير الباب، ويقلق من طَنين الذباب، إن نظرتَ إليه شزرًا أغمى عليه شهرًا، يحسب خفوق الرياح قعقعة الرماح، أبكوا على موت التهذيب الإنسانى، وفقده وتحسّروا على فوت التقريب الإسلامى وفقره، لقد صدق الصادق المصدوق، كما وصل إلينا برواية الصدوق: «بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا»، وأنشدوا إن شئتم قول الحريرى فى المقامة الحادية والأربعين إنشادًا يعظ البشير المعين:

يا ويح من أنذره شيبُه	وهو على غىّ الصبا منكمش
يعشو إلى نار الهوى بعد ما	أصبح من ضعف القوى يرتعش
يمتطى اللهو ويعتدّه	أوطأ ما يفترش المفترش

أخبرونى عن طريقة المناظرة التى تكون لإحقاق الحق لا للمكابرة، أهذه شريعتها أن يسب المناظر الأحياء والأموات، ويكبّ كإكباب الفاجر على سبّ العلماء والأثبات،

أهذه طريقتها أن يشدّ المناظر ميزره للطعن على من رد عليه أو على من نصره، ويُطلق عنان اللسان مع طغيان الأركان والجنان، غافلا عن قول الشاعر كبير الشأن:

وجرح السيف تاسوه فيبرأ ... وجرح الدهر ما جرح اللسان
جراحات السنان لها التئام ... ولا يلتأم ما جرح اللسان

أخبرونى هل كتب مثل هذه الجملة أحد من المتقين، هل خاطب بمثل هذه الكلمة خصمه أحد من المتدينين، كلا والذى لا إله غيره، ولا أمر إلا أمره، هذه كلمات الأراذل والأطفال الساقطين فى أودية الضلال والإضلال، لا كلمات الأماثل والرجال، ما أشبهها بمكالمات عوام الحائكين والنائكين، والزارعين والحارثين، والحجامين والقصادين، والخيّاطين والصوّاغين وغيرهم فى محاوراتهم ومخاصماتهم، وما أحسن قول بعض الأفاضل:

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخنا ... أصبت حليمًا أو أصابك جاهل

هل ارتكب أحد من علماء العالم عند المناظرة مع الخصم مثل هذه الخرافات، هل كتب أحد من فضلاء الدهر فى مخاطبة من رد عليه بالقهر مثل هذه الجهالات، كل أحد من أرباب العلم والفهم يعلم بالجزم، ويحكم بالحتم أن مثل هذا ليس من شأن الشرفاء، فضلا عن الفضلاء، وأن هذا خارج عن التهذيب الآدمى، فضلا عن التهذيب العلمى، وأن نسبة الطفولية إلى عالم كبير القدر شهير الذكر الذى ملأ المشارق والمغارب بفيضه، ومن على جميع الأقارب والأجانب بعلمه، وعلى ابنه الذى يسير بسيره، ويحذو حذوه فى مسيره، ليس إلا من شأن البله والصبيان، ولا يصدر مثله إلا ممن عد من أهل السفه والعُدوان، فما يضر شمس الضحى إن لم ينتفع بضوءها الأعلى الأعمى الغير المهتدى، وما يصل الضرر إلى ميت من أموات الدرجات العلى إن سرق كفنه السارق المختفى. فلا يضرنى ولا يضر أبى أذى ناصر، ولا يؤثّر فىّ ولا فى أبى هذى قاصر، ومن أحسن القول الجميل لفاضل جليل ليس الهرّ وإن اشتدّ انتفاخه كأسد الفيل، ولا الناموس وإن طال خرطومها كالفيل، وكثيرًا ما أنشد قول المتنبئ أبى الطيب تحدثا بفضل الرب الطيب:

أنا صخرة الوادى إذا ما زُوحمتْ ... وإذا نطقتُ فإننى الجوزاء
وإذا خفيت على الغبىّ فعاذرٌ ... ألا ترانى مُقلة عمياء

أيها المنصور! لا زلتَ فى مرح وسرور، تفكر فى تقريرات من يجيب عنك، وتبصر فى تحريرات من يدفع عنك، لقد نصر قبلك وقبله كثير من الأخيار كثيرًا من أرباب الرياسة والوقار، فما صنع أحد مثل صنعه، وما جنح أحد إلى مثل قبحه، سَله عما كسبه، وخذه بما كتبه، أظن أنه جمعت فيه خصال الكمال، ولُفّت على رأسه عمائم الجلال، كم من كبير ورئيس تناوله بلسانه الخسيس، كم من شريف ورفيع طعن عليه بقلمه الشنيع، من ذا الذى يتكبر على الناس، ويتكثر يتكلم الأنجاس، هل نزلت عليه الملائكة حافّين من حوله، خاشعين بقوله، فشهدوا أنه من أعلم أرباب الكمال، وإن من عداه من الأطفال، هل نادى له مناد من السماء أنه من أهل الاصطفاء والارتضاء حقٌ له أن يتفخر على الكملاء، ويتبختر على النبلاء، هل وجد صكًا مكتوبًا أُبيح له فيه أن يطعن على كل أحد، وإن كان موسومًا بـ" المعتمد"، ويظنه معيوبًا ومعتوبًا، هل ظن أن لا يؤاخذ على الهمز واللمز، وإكثار الطعن واللعن على ما هو عادة النسوان ذوات الكفران، وهى التى أدخلت أكثرهن فى النيران، كما أخبر به[1] سيد كل إنس وجان، على ما أخرجه أرباب الشأن، كذلك أخلاق النساء، وربما يضل بها الهادى، ويخفى بها الرشد، هل غفل عما ورد فى الخبر عن سيد البشر: «المؤمن ليس بطعّان ولا لعّان» هل نسى ما أمره ربه فى الكتاب بقوله: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ﴾ هل سهى عما نهاه عنه رسوله من إكثار الفحش والسباب، سَله عما حمله مثل هذا التقرير، وبعثه على هذا التحرير، وازجره على علوّه وسبّه، وأذاه وبذاه، وأنشد عنده ما ينسب إلى سيدنا على المرتضى رضى الله عنه وارتضى:

يا موثر الدين على دينه والتاءه الحيران فى قصده
أصبحت ترجو الخلد فيها وقد أبرز ناب الموت عن حده

وخاطبه مخاطبة الناصح القاهر، وكالمه مكالمة الصادع الكاهر، قائلا: أيها الناصر، أزال الله عنك وصف الفاجر والغادر، وأقال عنك كلف الماكر والفاخر، وبعّدك الله عن أن تسمّى بنصرنى بالمنازع والكابر، المخادع والمُفاخر، وعصمك الله عن أن تدمّى بإعانتى بأن تسمّى بالناسو والقاصر، ما لك استكبرت وأنت أجيرى لا وزيرى، ما لك

(١) فقد ورد أنه ﷺ أخبر أن أكثر أهل النار النساء، وذكر فى وجهه أنهن يكثرن اللعن ويكفرن العشير، أخرجه البخارى وغيره.

استنكرت وأنت معلّم صغاري لا كباري، ولقد صدق المتنبئ فيما أدرج فى ديوانه المشهور بين الورى:

ومن جهلت نفسُه قدره رأى غيره منه ما لا يرى

ما لك أكثرتَ من الشتم، المورث إلى الهم والغم، وتجاوزتَ عن الخصم إلى أبيه الذى هو البحر الأعظم، والحبر الأفحم، الذى شهدت الكملة والطلبة بكون عديم العديل فى عصره، فقيد المثيل فى دهره، ونادت جملة العلماء بأنه رئيس الفضلاء، رأس الكملاء، كل من فى الأرض من أهل العلم والفهم يغبطونه، ويشكرونه أداء لما هو الفرض، تصانيفه النافعة ملأت الأكوان، وتآليفه الرافعة اشتهرت فى البلدان، أنا وأنت بل وأكثر من سواى وسواك ممن علمتَ من المستفيدين من تحقيقاته، والمستسقين من تدقيقاته.

مالك تكلمت بكلمة ليست من شأن الأماثل، بل من شأن الأراذل، وليست كلمة واحدة بل تبصرتك كلها مملوءة من مثل هذه الكلمة، ما لك اخترت طريقة المكابرين، وتركت شريعة المناظرين، مالك طعنتَ الأولين والآخرين، وبغيتَ على المعاصرين والكابرين، ما لك تكلمت ككلام من إذا خاصم فجر، وإذا عاهد غدر، وكتبت بأقلام من إذا ناظر مكر، وإذا نصر هدر.

ما لهذا استأجرتك، إن تخاصم بإطلاق عنان اللسان، وتكالم ببيان العدوان، هب أنى استأجرتك، لكن لا لمثل هذا، بل لأن تُصلح ما صدر منّى فيما مضى، وتنصرنى نصرة فأرضى، وتحفظنى من أن أردى، وتُجيب عن إيرادات خصمى بما ينفعنى، ولا يضرنى مع سلامة الصدر والحذر عن الغدر، وتدفع عنى ما ألقاه علىّ خصمى مع إحقاق الحق، وإظهار الصدق، هب أنى وكّلتك بالجواب عنّى، لكن لا لأن تسب خصمى أو أباه وهو أفضل منى، وتصر على الإنكار فيما لا يتيسر فيه الإنكار، وتفر عن الإقرار بما لا مناص فيه عن الإقرار، وتؤذى بلسانك وأقلامك من يردّ علىّ وأعزته وأحبابه، وأصحابه وقبيلته وتلامذته، وأساتذته وطلَبته، ولا لأن تظهر مغالطات خصمى وإن كان هو بريئًا منها، وتسطر مسامحات والده، وهو أجلّ منى، وإن كان هو نقيّا منها.

لعمرك ما شىء علمت مكانه أحق بسجن من لسان مدلّل

على فيك مما ليس يَعنيك قوله بقفل شديد حيث ما كنت أقفل

فإن استعذرت بأن "إبراز الغى" الخصمى فيه ألفاظ كريهة، وتعليقاته المتفرقة فيها ألفاظ ثقيلة فى حقى، فلذلك اخترت التكلم بهذا الذى هو محرّم فى "التبصرة" التى هى جواب لـ "إبراز الغى"، ومبرز لما فيه من العىّ، فعُذرك هذا غير مقبول عندى، وقولك هذا مرذول عندى، فإنى أشهد، بل وكل من أهل العلم يشهد، بأن من يرد على برىء مما تنسبه إليه، وليس هو مرتكبًا لما تضيفه إليه، بل هو :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى وإذا ما لُمته لمته وحدى

وارث العلم كابرا عن كابر حارث الحلم ماهرا عن ماهر

نسيب حسيب، نجيب من الطرفين، لا يحتاج إلى تأليف رسالة فى أن النسب إلى أحد الأبوين حىٌ يحتاج إليه كل حىّ، وتشد إليه الرحال من كل حىّ.

كذبتَ أنت فيما افتريتَ أن تعليقاته المتفرقة التى رد فيها على تصنيفاتى المتشتة، ليس فيها ما يبعد عن شأن أهل العلم والحِلم، لم يذكرنى فيها أبدا إلا بأوصاف أهل العلم، لا بأوصاف أهلم الظلم، ثم إنك لما صنّفت شفاء العى لإزالة العى والغى عنّى، تجاوزت فيه عن الحد السُنى، واخترت فيه طريقة الرافض الشتمى، ورفضتَ شريعة السنّى، فصنّف خصمى فى رده "إبراز الغى"، وأتى فيه بما يعجز عن دفعه مثلى، وذكر فيه فى شأنى كلمات ثقيلة، لكن مع لطافة لطيفة، وشرافة شريفة، ونظافة نظيفة، كما هو شأن نفوس ظريفة، ولم يصرح فيه قط بسبّى، ولا سبّ أبى، ولم يلقبنى فيه قط بلقب الحاسد، والعاند والباغض والناقض، ونحو ذلك مما هو يهمّنى.

ولقد أعجب وأحسن وسلك المسلك المستحسن، وأفاض علىّ سَجال المِنن، وأزال عنى ثقال المحن، شهد بذلك كل متفخر

حلف الزمان ليأتينّ بمثله حنثت يمينك يا زمان فكفر

ولم يزل هذا شأن حملة الشريعة المحمدية، يردون على من ظهر خطأ قولهم وفعلهم عندهم بالحجة الجليلة، ويتلفظون فى حقهم بكلمات ثقيلة، لكن لا ككلمات الطوائف الرذيلة، بأن يسبّوا الرجل مع آباءه وأجداده وتلامذته وأساتذته وكل القبيلة،

بل ككلمات أرباب الشرافة المنيفة، واللطافة الشريفة، بحيث تنشط بها أذهان الناظرين، ويُكشَط صدى آذن الباصرين، وقد تأدب خصمى فى "إبراز الغى" بوالدى، حيث ذكره بوصف ما جدّى، ولم يتكلم فى حقه بما يسوءنى، ولم يرد عليه شيئًا بما يهُمّنى، فانظر ما ذا ترى يا ناصرى الذى يتمادى، هذه طريقته وهذه طريقتك، وهذه شريعته وهذه شريعتك، فما بينكما كما بين كلمتيكما، فله فى المجد سورة ليس غرابها[١] بمُطار، وأنت اكفر من حمار[٢].

وما أحسن قول بعض الأدباء:

أتهجوه ولستَ له بكفو فشرّكما لخيركما الفداء

تربت يمينك ما هذا صنيعك رغم أنفك، ماهذا طرزُك، والله لو كنت أعلم الغيب أنك همازٌ لـمّاز، لعان طعان فحاش نباش، لاستكثرت من الخير، وما استأجرتك لهذا السير المنجر إلى الضير، بل استعنت بالغير، واستغثت بمن يسلك مسلَك الخير، إنى صرتُ مغرورًا باشتهار فضلك، وانتشار علمك، فظننتُ أنى إن استأجرتك حصلت لى فوائد هى كالفرائد: منها: نشر العلوم المنيفة بالوعظ والنصيحة، ومنها تعليم الأطفال والأشبال، ومنها الجواب عن إيرادات العلماء الذين يخدشوننى ويتّهموننى، وكنتُ علمت أنك من العلماء المهذبين، والفضلاء المحمّدين، تختار فى الجواب عنى طريقة الإنصاف، وتجتاز فى الدفع عنى عن شريعة الاعتساف، كما هو شأن حملة الشريعة المحمدية، على صاحبها أفضل صلاة وتحية.

وإنك لستَ من الذين يسعون مسعى أرباب الرذالة، ويمشون ممشى أصحاب

---

(١) هو مثل كنى به عن الخصب وكثرة الثمار، بحيث إذا وقع الغراب والطير فيها لا يدفع عنها لكثرتها، وقيل: كناية عن رفعة الشأن، أى لا يصل إليه غراب حتى يطار، كذا فى حواشى "تفسير البيضاوى" للخفاجى عند تفسير ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ من مِّثْلِهِ﴾.

(٢) قوله: هو حمر بن موبلع، وقيل: حمار بن مالك، رجل من عاد كان مسلما، وكان له واد طوله مسيرة يوم فى عرض أربعة فراسخ، ولم يكن ببلاد العرب أخصب منه، فخرج بنوه يتصيدون، فأصابتهم صاعقة فهلكوا، فقال: لا أعبد من فعل هذا ببنىّ، ودعا قومه إلى الكفر، فأهلكه الله وخرب واديه، فضرب به المثل، كذا فى حواشى "تفسير البيضاوى" للخفاجى عند تفسير ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ الآية.

الجهالة، فعلمتُ الآن أنى كذبتُ فى ظنّى، وما صدقت، وتوهمت فى ذهنى وما تحققت، وأيقنت أنك من الذين أشار إليهم الشاعر، وهو من الذين نقّحوا:

إن الذين ترونَهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تُصرعوا

فإنك وإن دفعت عنى، لكنك أتيتَ بما لا يرضى به إنسى ولا جنى، أيها الناصر! تأدب بأخلاقى، وتهذّب بخلاقى، ولا تضيّع جِدّى ولا تقبّح جَدّى، ألا ترانى لا أتكلم إلا بحلم، ولا أترنّم إلا بفهم، ولا أنطق إلا بالعزّ والوقار، ولا أُطلق اللسان كإطلاق القهّار، ولا أكون من الذين قال فيهم نبينا: «من لم يرحم صغيرنا ولم يعرف كبيرنا ولم يبجّل عالمينا فليس منا».

واعلم علم اليقين أن ما تحتفره كسب مَهين لا مَعين، وما تكتسبه سبب لا يسلكه إلا المشبه بالطفل والجَنين، لا المنزّه من الغُل والغِل والمتين، فإن العالم كلما زاد علمه، زاد تواضعه، وكلما ساد فهمه، زاد تخاشعه، لقد ولّى بمثل وظيفتك عند من يماثلنى من هو أعزّ منك، وممن يشابهنى علمًا، وأغرّ فهمًا، وأعظم تقوى، وأكرم نجوى، وأعلى نسبًا، وأزكى حسبًا، وأنجب من الأبوين، وأعذب من البحرين، وأكبر منك جمعًا للمعقول والمنقول، وأكثر منك نفعا لأهل العقول والنقول، وأشد سطوةً، وأسد قوةً، فنصَر من ولاه نصرًا مؤزّرًا، ودفع عمن أولاه دفعًا مستمرّا، لكن لم يسرِ أحد منهم مثل سيرك، ولم يَضِر أحد منهم مثل ضَيرك، ولا تكلم بكلمات الفسق، ولا كتم كلمات الصدق، ولا مشى على مسلك الملاعَنة والمشاتمة، ولا سعى إلى مهلك الملاعنة المكاتمة، ولا قام على ثقات العلماء بالكَدّ واللدِّ، ولا نام عما له عند إثبات الفضلاء من الجِدّ والجَدّ، ولم يدنِّس عِرضه بالطعن على كل حى ومَيت، ولم ينجّس ذَيله باللعن على أهل البيت، فلم ينسب بنصرته ما نسب إليك وإلىّ، ولم يضَف بمجنته إليه ما أضيف إليك وإلىّ، حيث قال مهذبو الأخلاق من عقلاء الآفاق: أنصار النوّاب ليسوا من الطُلاب، ذوى شرافة الأنساب، فضلا عن أن يكونوا من أهل العلم خير الكُسّاب ذوى الأحساب، وأن فيهم من الرعونة ما لا يخفى، ومن الخشونة ما عليه يزجر وينهى، وأنه صدق عليهم المثل السائر عند ناقدى العلم وأهاليه، كلما حسنت أخلاق الرجل ساءت أخلاق مواليه، وأنهم لا ينزّلون الناس منازلهم، ولا يعرفون مراتبهم ومدارجهم، ولا

يعظمون الكبير، ولا يرحمون الصغير، ولا يفخمون ذا فضل خطير، ولا يتركون فى تحقير أهل العلم مقدار نقير وقطمير، وأنهم ممن طالت لحتيه، فتكوسج عقله، آثروا الدنيا على آخرتهم، فما ربحت تجارتهم:

أنتم أناس فيكم الغَدر شيِمة لكم أوجه شتى والسنة عشر

عجبت لقلبى كيف أصبو إليكم على عظم ما يلقى وليس أصبر

فيا أيها الناصر المشبّه فى العدوان، وحسن البيان بالساحر والعاشر، ما لهذا آويتك، وما لهذا واليتُك، ردّ علىّ صَكَّ الموالاة، وأعد على رقعة المواخاة، إنّى أهجرك، وأحجرك وأعضلك، وأعزلك، وأدعك وأذرُك، وأرجو بمتاركتك من الله الجليل الأجر الجزيل، ومن كل حقير، وجليل الثناء الجميل، فخذ أجرك[1] منى قبل أن يجفّ عَرقك، والزم بيتك، وارحل إلى موطنك، وتعجّل إلى مسكنك، وحبلك على غاربك، وأمسك عليك لسانك، ونصَل سِنانك، وابكِ على طغيانك وعدوانك، وتيقن حق الجزم، أن هذا جزاء تحقير علماء العالم، فإن شتّى ذلك عليك، ورَقّ ما لديك، وظننتَ أن فى ذلك هتك عزّتك، وفتك سترتك، فتب إلى الله ثم إلىّ، من هذا الذى حصّلتَ لدىّ توبة نصوحًا، لا يكون عنها عودًا، ولا رجوعًا، وأعطِنى العهد والميثاق على ترك سيّئ الأخلاق، وأطِعنى فيما آمرك إطاعة الرعية لأولى الأمر عملا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ﴾ واندم على ما كتبتَ ولا تشتم، واعزم على مَحو ما سطرتَ ولا تجزم، فإن فعلتَ ذلك أصلِك، وأُنزلِك خير منزل ومسلك، وأبرّ بك، وأحسن عليك، أزيد مما فعلت بك.

الله الله يا ناصرى حسبةً لله، اقبل نصيحتى لله، ولا تعجل فى فضيحتى لله، واتق الله فيما آمرك، وأنهاك، فإنى من أولاد رسول الله مع إنافةٍ، وأمارة الرياسة موافقتى فرض على كلّ مَن فى الأرض، ومخالفتى مرض منجرّا إلى القرض، لا ينفعه الدواء بجوهر، أو عرض مؤاخاتى فيها غنيمة، وموافاتى فيها منفعة عظيمة ملاقاتى سلامة، وموالاتى زعامة، لا أقسم بيوم القيامة، وأنه لقسم عظيم عند أصحاب الفطانة، لو لا كتاب منّى سبق لمسّك فى مسلكك عنّى ما يُرديك، فإن خالفت طريقى، وحالفت غير سبيلى، وعصبتنى قولا وفعلا، وبغَيتَ غير مسلكى علمًا وعملا، وما أطعتَنى لُطفًا

(١) إشارة إلى حديث: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه».

وخُلقًا، وما وافقتنى حُكمًا وحِلمًا:

عصيتَ مولاك بالبشير ما هكذا يفعل النصير

فراقب الله، واخشَ منه يا عبد سوء غدا السعير، ولو لا أنى أرجو منك الإنابة فى الأيّام الآتية، لفعلت وفعلت، وتعجّلت فيما هيّأت، ولو تقدمتُ إليك فى ذلك لعجّلت ونكّلتُ.

وبالجملة نعم الرجل أنتَ، ولكن بئس ما فعلتَ، فاندم على ما اقترحت، واعزم على أن لا تعود إلى ما اقترفت، عسى الله أن يعفو عنك ما قدمت، وما أخرت، وما أعلنت وما أسررتَ، أقول قولى هذا وأستغفر الله من كذا وكذا، وما أبرئُ نفسى، إن النفس لأمّارة بذا وهذا، وأنشدونى ما أنشده ابن عربى:

إلهى لا تؤاخذنى على ما كان من زللى ولا تنظر إلى فعلى، فإنى سيّئ العملى

وما لى غير حسن الظن، يا ثقتى ويا أملى

أيها الناصر! قلتُ ما قلتُ لك نصيحة، وما أردت بذلك فضيحة، فطوبى لرجل تنبه على ما منه صدر، وندم عليه وعنه صدر، وحفظ نفسه فى المستقبل عن العمل المضلِّ، وقبل نصح الناصح المشير، لا سيما إذا كان من الرؤساء والنقباء ملقبًا بالأمير الكبير -سلّمه الله القدير-.

ومن إيراداته المبطلة الإيراد المتعلق بقول الوالد الماجد الذى خضع له كل قاعد وساجد فى رسالته "نظم الدرر فى سلك شق القمر" افترقوا فى شأن محى الدين ابن العربى فرقتين... إلخ، من أن إدخال الألف واللام فى ابن عربى هذا ليس من شأن من له أدنى اعتناء بالعلم، فإنه يقال للقاضى أبى بكر بن العربى: بالألف واللام، وللشيخ ابن عربى: بغيره.

وهذا إيراد يشبه إيراد من لا يبصر قذى فى عينه، ويبصر فى عين غيره، ويستعجل فى أذى غيره، وإن لم يحصل له السير كسيره، انظر "اليواقيت والجواهر" وغيره من كتب الأكابر، يظهر لك كظهور النير الأنور أن كثير من العلماء أطلقوا المعرف فى شأن الشيخ الأكبر، واذكر قولك فى صفحة ٤٠٩ من "التبصرة" حيث قلتَ: ها أنا أذكر أسماء عصابة من المحققين أنكروا وردوا على ابن العربى وغيره من أهل وحدة

الوجود . . . إلخ .

دع ذلك كله، وانظر إلى قول من تشرفت بنصره وهو صاحب "الإتحاف" في "الإتحاف"، حيث يقول: جامع الأحكام في معرفة الحلال والحرام للشيخ محيي الدين محمد بن علي الحاتمي الطائي الشهير بـ "ابن العربي"، المتوفى سنة ثمانين وثلاثين وستمائة. . . إلخ، وقال أيضًا في كتابه "الجنة في الأسوة الحسنة بالسنة" في صفحة ٣٧: ومنهم الشيخ الأكبر ابن العربي . . . إلخ، وقال في صفحة ٤٨: كالشيخ ابن العربي لا يرى التقييد بمذهب واحد . . . إلخ، فعليك أن تسأل المنصور، من هذا الذنب والقصور، وتأخذه بما قدّمت يداه من العطب والفتور مع التخوف منه، والتحرّز منه، والتضرع والتخشع، لئلا يغضب عليك غضب أصحاب الجلال، فيُغرّ بك من بلدة بهوفال، والقول الفيصل أن الفرق المذكور، وإن كان صحيحًا صرح به جمع من أرباب الفضل، لكنه ليس بحيث لو خولف لزم طعن أو إنكار، فإن الطعن به لا يصدر إلا ممن لا يبصر في ضوء النهار.

ومن إيراداته على الوالد الماجد أنه قوى إيمان فرعون في "نظم الدرر"، ولم يرد عليه وعدم الرد عليه من علامات الطفولية وعهد الصبا.

ولا يخفى ما فيه من الغلط والجفاء، ومثله لا يصدر إلا ممن تعوّد المشاتمة والمخاصمة من عهد الصبا، ولم يتزين بزينة التهذيب والوفاء، فسحقًا سحقًا، وبعدًا بعدًا لمن أطال اللحى، ونال من العمر[1] ما يحصل له فيه الذكرى، وجاءه النذير من الأهوال الكبرى، ومع ذلك لم يترك التقعقع بالكلمات الرذيلة المستعملة في عهد الصبا:

شيئان عجيبان هما أبرد من يخ ... شيخ يتصبّى وصبيّ يتشيخ

لقد نصرتُ بالصبا[2]، وأهلك العادُ بدبور الافتراء، أيها المنصور، لا زلتَ في مرحَ وسرور، أنشدك بالله أن تطالع "نظم الدرر في سلك شق القمر"، وتعاين فيه قول والدي ذي الفضل الأبهر: شأن فرعون أقبح من شأن إبليس بوجوه: الأول: أنه من نسل آدم ومع هذه الشرافة قد طغى حيث ادعى الألوهية والربوبية، وإبليس كان من الجن،

---

(١) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أو لم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير فذوقوا فما للظالمين من نصير﴾.

(٢) تضمين لقوله في غزوة الأحزاب: «نصرت بالصبا وأهلكت عاد بالدبور».

ولا بعد فى صدور العصيان والطغيان من صنف الجن.

والثانى: أن إبليس يغوى الناس ليعبدوا غير المعبود الحقيقى، ولا يحكم أنهم يعبدوه، ويعلم أنى لست بمستحق للمعبودية، إنما المعبود ذات أخرى يدل عليه أنه جاء إلى موسى ليقبل توبته بجنابه تعالى بشفاعته، وأما فرعون فيقول: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ كذا قال على القارى فى "شرح الألفية الأكبر"، والشيخ محيى الدين بن العربى آمن بإيمان فرعون عند الغرق، وبيّن معانى آيات الكلام المجيد والفرقان الحميد على حسب معناه، كما لا يخفى على من طالع فصوصه، وقال فى الفص الموسوى: هذا هو الظاهر الذى ورد به القرآن، ثم إنا نقول بعد ذلك: والأمر فيه إلى الله لما استقر فى نفوس عامة الخلق من شقاءه، وليس لهم نص فى ذلك يستندون إليه -انتهى- وقد أوضح هذا المراد شراحه، فعليك بشروحهم، وسند الأولياء السيد محمد أشرف جهانگير السمنانى الكجوجوى كتب مكتوبًا إلى القاضى شهاب الدين الدولتابادى الجونفورى، وقال فيه: إنه مأمور بهذا القول، إذ جميع ما فى كتابه مسطور بأمر الرسول ﷺ، والمأمور معذور -انتهى-.

ولا تكن مرتابًا فى أن الأمر المنصور ما عليه الجمهور -انتهى كلامه-.

وقد نقلته من مسودته بخطه، أليس فيه الرد على ابن عربى فى إيمانه بإيمان فرعون، أليس فيه تصحيح مذهب الجمهور القائلين بكفر فرعون، أليس فيه تصريح تقبيح حال فرعون، أليس فيه إشعار بخطأ الشيخ الأكبر فى الحكم بقبول إيمان فرعون، واحفظ هذا كله واغلظ على ناصرك الفارّ من العَون، قائلا يا ناصرى ويا عَون! تُب مما افتريتَ على مؤلف "نظم الدرر" حيث قلت: إنه لم يردّ بل قوّى إيمان فرعون، لقد فرَّ العونُ ممن تفوّه بهذا و صار أسود اللون، لعلك من الذين قيل فى حقهم:

إن يسمعوا الخير يخفوه وإن سمعوا شرّا أذاعوا وإن لم يسمعوا كذبوا

أرِنى أىّ كلمة من كلمات "نظم الدرر" تدل على تقويته إيمان فرعون، أما وقع عينك على كلامه قبل نقل كلام القائل بإيمان فرعون، وكلامه بعده الصريح بتقويته كفرعون، فما هذا الافتراء يا من ينصرنى للحفظ والصَون، وما هذا الاجتراء يا من يمكُر لى مكرًا لا يفيدنى فى الحفظ والصون، ما ذا حملك على هذه الفرية، أظننتَ أنك

تصدّق فى هذه الكذِبة، ما ذا بعثك على هذه التهمة، أتوهمت أنك تصدق فى هذه الخُدعة، لعلك اغتررتَ بالحديث المشهور فيما بين الجمهور: «الحرب خدعة» فحصلت لك الجرأة، وغفلتَ عن الآيات والأحاديث الواردة فيما بين التشنيع على من يرتكب البهتان والتُهمة، والله لقد جئت شيئًا إِمرًا، وأتيت أمرًا نُكرًا، حُرِمتَ به أجرًا، وأوجبت على نفسك به زجرًا.

أما إنى أجّرتك للإجابة عنى لتحصيل المسرّة، لا لتحصيل المعرَّة، أما إنى أعنتُك لتعيننى بما يدفع عنى الكربة، لا بما يُوقع على الكُدرة، من ذا الذى أباح لك أن تتجاوز عن الخصم إلى الأب والجد، من ذا الذى أجاز لك أن تضيّع الجَدّ فى القدح والرد، بما لا يورث إلا العَناء والكَدَّ، بعثتك مجيبًا لا مريبًا، جعلتك ناصرًا لا فاجرًا، حملتُك على أن تكون مناظرًا لا مكابرًا، والله الذى يُدخل الهُمَزَة اللُّمَزَة فى أسفل الدرجة، ويوصل المنهمك فى التهمة والفرية، لا سيما على أهل القدر والعِزّة فى أسفل الطبقة، ويَعدل بين الأجلة وبين خصمهم يوم ينفع الصادقين صدقُهم عَدْلا يفتضح به ربُّ الغُدرة، ما أبحتُ لك أن تفترى على الأكابر، ما أجزتُ لك أن تؤذى الأصاغر:

كم عالم زل بالاقدام فى رجل يخوض فى عِرضه بالذم والكذب

علم بلا عمل يهوى بصاحبه إلى جهنم مع حمالة العطب، تجازف القول فى أهل العلوم، وهم سمّ لحومهم قد جرّبوا فتب، والذى نفسى بيده لئن لم تنته يا ناصرى غير المنتبه لنسفعن بناصيتك، ولنُغرقن جاريتك، ولو كنت علمتُ هذا من قبل أنك جرىء على مثل هذا العمل، لمنعتك وزجرتك، وهجرتك وتركتك، ولو رأيت جاريتك قبل هذا، ووقفت على كذا وكذا، لمحوت عن دفتر الملازمين الجارية، ولأغرقت صدقتك الجارية فى الجارية؛ لئلا ينتفع بها أحد، رجلا كان أو امرأة، حرة كانت أو جارية.

والله ما كنت أظن أن صدقتك الجارية مملوءة من مثل هذه الخرافات والجهالات السارية، وقد كنت أحسن بك وبتأليفاتك الظن، فبدا لى من الله ما لم أكن أحتسب، وكنتُ أمّن عليك بلطف المنّ، فبدا لى من الله أن أجتنب، بالله عليك يا أيها النصير البشير، لا تفتر على عالم جامع صغير، أو كبير، ولا تجترِ على الكذب والسبّ والتحقير، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون

إلى عذاب السعير، وما الله بغافل عما يعملونه من المكر والتزوير، ويعجبني قول محمد بن سعدون الجزيرى:

سجن اللسان هو السلامة للفتى　　من كل نازلة لها استئصال
إن اللسان إذا حللت عقاله　　ألقاك فى شنعاء ليس تُقال

ومن إيراداته المموهة الإيراد على قولى فى ترجمة الوالد الماجد فى رسالتى "حسرة العالم بوفاة مرجع العالم" ركب مطايا الانتقال، وتهيأ السفر دار الارتحال من أن القول بأن دار الآخرة دار ارتحال لا يتأتى إلا من صبى، أو من يحذو حذوه.

ولا يخفى على كل من له أدنى مسكة وإن كان صبيًا، أن مثل هذا لا يصدر إلا ممن كان غبيًا، فإن دار الآخرة يصح إطلاق دار الارتحال عليه، لأنه يرتحل من الدنيا إليه، والإضافة يكفى فيه أدنى ملابسة، على أن السفر من الدنيا ابتداء إلى المستقر البرزخى، وانتهاءً إلى المقر الأخروى، ولا شك فى كون البرزخ دار ارتحال، فإنه ليس دار إقامة أبدية بلا زوال، بل يرتحل منه إلى المحشر، ثم إلى خير مستقر:

كم من كلام قد تضمن حكمة　　نال الكساد بسوق من لا يفهم

ومن إيراداته المزوّرة الإيراد المتعلق بما ذكرته فى حسرة العالم، بعد ذكر واقعة كسف الشمس وظهور الظلمة على سماء العالم، الواقعة فى السنة الخامسة والثمانين، وهى سنة وفاة والدى من أن وقوعه كان إشارة إلى حوادث وقعت فى تلك السنة باليقين.

ومنها: وفاة الوالد المرحوم، فإنه كان شمس الدينا والدين، فبارتحاله وقعت الظلمة فى دار الدنيا، وظهرت النجوم على سماء الدنياء بقوله: هذه من عقائد المشركين الجاهلية؛ لما روى النسائى أن رسول الله ﷺ قال: «إن أهل الجاهلية كانوا يقولون إن الشمس والقمر لا ينخسفان إلا لموت عظيم من عظماء أهل الأرض وأن الشمس والقمر لا ينخسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما خليقتان من خلقه يحدث الله فى خلقه ما يشاء»، على أنه لا معنى لقوله: ظهرت النجوم على سماء الدنيا، وإن هى إلا شنشنة طفولية ومجازفة نسوانية.

ولا يخفى أن هذه الكلمة ليست من شأن العلماء، بل من شأن البله والنساء، وهل

هذا إلا دندنة كدندنة الأغبياء، وهسهسة كهسهسة الأغوياء، فإن سماء الدنيا فى قولى ظهرت النجوم على سماء الدنيا كناية عن الأرض التى عمرت بالدنيا، وظهور النجوم عليها كناية عن اشتهار كل صغير بموت ذلك الكبير، فإن الصغار يكبّرون بموت الكبار، ويحصل لهم بعدهم البروز والاشتهار، ومن لا يفهم ذلك المعنى النفيس فليبك على فهمه الخسيس، وما ادعاه من كون ما ذكرته مخالفًا للأحاديث النبوية، وموافقًا لأحاديث الجاهلية، مبنى على عدم فهم المرام، فإن مجرد الإشارة لا ينافى حديث سيّد الأنام، ولا يوافق عقائد الكفرة اللئام، وما من حادثة من الحوادث السماوية إلا وفيها إشارة إلى حوادث أرضية، يتنبه عليه من يتنبه، ويغفل عنه من يغفل، ومن يزعم أنه مخالف للنصوص، فليأت بدليل منصوص، ومجرد دعوى ذلك من غير فهم ما هنالك من فعل اللُصوص كبنيان غير مرصوص.

وما أحسنِ قول المتنبئ فى ديوانه شكاية عن زمانه:

أذم إلى هذا الزمان أهيله فاعلمهم قدم وأحزمهم وغدٌ
وأكرمهم كلب وأبصرهم عمى وزشهدهم فهد وأشجعهم قرد

ومن إيراداته الضائعة الإيراد على قولى فى تلك الرسالة عند الخاتمة: من هجرة من لولاه لما كان وجود الكونين. . . إلخ. بقوله: فيه إشارة إلى حديث: «لولاك لما خلقت الأفلاك» وهو حديث غير ثابت.

ولا يخفى على من له مهارة فى فنون الأخبار، ومطالعة لكتب الكبار أن هذا الحديث موضوع مبنى صحيح معنى، وقد وردت بهذا المعنى أحاديث أخر، فالإشارة إليه لا يورث الضرر.

قال على القارى فى "تذكرة الموضوعات": حديث «لو لاك لما خلقت الأفلاك»، قال العسقلانى: إنه موضوع، كذا فى "الخلاصة"، لكن معناه صحيح، فقد روى الديلمى عن ابن عباس مرفوعًا: أتانى جبريل فقال: يا محمد! لولاك ما خلقت الجنة، ولو لاك ما خلقت النار. وفى رواية ابن عساكر: لو لاك ما خلقت الدنيا -انتهى-.

ومن إيراداته الباطلة الإيراد المتعلق بقول والدى فى "نظم الدرر": وهو ما رواه واحد عن واحد ثم جمع عن جمع لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فمن أنكره كفر عند

الكل إلا عيسى بن أبان، فإن عنده يضلل ولا يكفر -انتهى- من أن كون إنكار الخبر المشهور كفرًا إنما هو مختار الجصاص فقط؛ لأنه يعده من المتواتر، وجمهور الفقهاء والمحدثين لما جعلوه قسيما للمتواتر خصوا ترتب الكفر بإنكار المتواتر، وضلّلوا لمن أنكر الخبر المشهور . . . إلخ.

ولا يخفى ما فيه من التعصب والتصلب، انظر أيها المنصور، حفظتَ عن جميع الشرور، عبارة والدى فى "نظم الدرر" وهى هذه: قال القارى فى "شرح الفقه الأكبر": وفى "المحيط": من أنكر الأخبار المتواترة فى الشريعة كفر، مثل حرمة لبس الحرير على الرجال، ومن أنكر أصل الوتر والأضحية كفر -انتهى- ولا يخفى أنه قيّده بقوله فى الشريعة: لأنه لو أنكر متواترًا فى غير الشريعة، كإنكار جود حاتم وشجاعة على رضى الله عنه وغيرهما لا يكفر، ثم اعلم أنه أراد بالتواتر ههنا التواتر المعنوى لا اللفظى، لعدم ثبوت تحريم لبس الحرير، وأصل الوتر والأضحية بالتواتر المصطلح، فإن الأخبار المروية منه ﷺ على ثلاث مراتب، كما بينته فى "شرح النخبة"، ونخبته ههنا أنه إما متواتر وهو ما رواه جماعة عن جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فمن أنكره كفر، أو مشهور وهو ما رواه واحد عن واحد، ثم جمع عن جمع لا يتصور توافقهم على الكذب، فمن أنكره كفر عند الكل إلا عيسى بن أبان، فإن عنده يضلل ولا يكفر، وهو الصحيح. أو خبر الواحد وهو أن يرويه واحد عن واحد، فلا يكفر جاحده غير أنه يأثم بترك القبول إذا كان صحيحًا أو حسنًا، وفى "الخلاصة" من رد حديثًا، قال بعض مشايخنا: يكفر، وقال المتأخرون: إن كان متواترًا كفر، أقول: هذا هو الصحيح إلا إذا كان رد حديث الآحاد من الأخبار على الاستخفاف والإنكار -انتهى- انتهت عبارة "نظم الدرر".

وتأمل فى قوله: فى الابتداء قال على القارى . . . إلخ، وفى الآخرة -انتهى- لتعلم أن التعريف المذكور للمشهور مع حكمه المسطور إنما هو منقول عن "شرح الفقه الأكبر"، وطالع أيضًا نسخ "شرح الفقه الأكبر" لعلى القارى، تجد هذا الذى نقله والدى فيه من غير اشتباه ردىء، وخاطب ناصرك مخاطب الآمر بالمأمور، والقاهر بالمقهور، واعظًا وعاتبًا وناصحًا ولائمًا، قائلا: يا ناصر، يا ماكر، يا غادر، يا فاخر، ما هذا الإيراد المنجر إلى الإبعاد ما هذه الطَنطَنة المورثة إلى الشيطنة، أأنتَ من الذين قال الله

تعالى فى حقهم: وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعُلوّا، أم أنت من الذين يبغون فسادًا فى الأرض وغُلوّا مع الغفلة عن قول رب العالمين: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾، أنشدك بالله هل طالعت عبارة "نظم الدرر" بعينك، أم كتبت ما كتبت بدون معاينتها فى نومك، أما علمتَ أن ما ذكره صاحب النظم ليس من تحقيق نفسه بالجزم، بل هو منقول فيه عمن تقدّم، وهو شارح فقه الإمام المقدّم، ما ذا أعددتَ جوابًا لمن يتعقبك بالذهول عما تفوهت فى النصرة عنّى، والغفول عما سطرت فى إصلاح ما صدر منّى.

ما ذا تقول: إن قال لك قائل: أنت من الذين يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وهو عاقل غير غافل، أنتَ من الذين يبصرون القذى فى عين الغير ولا يعاينون أذى أعينهم، وهو فاضل غير بافل، عجبًا منك أيها المسكين المُعين تبّا لك أيها المتين المُبين تدفع عنى فى كل مرة بأنى ناقل، والناقل لا يرد عليه إيراد فاضل، ثم تقوم للإيراد على غيرى على ما هو منقول عن غيره، وغيرى، وتصوم عن إظهار الحق الخيرى، فآه ثم... اهـ، على هذه الرزية المولجة فى البلية، لقد تعجبت من صنعك كل الأفاضل، وضحكت على قبحك كل الأماثل، فالحذر الحذر يا أيها الهاجى من طريقة اللاغى الطاغى، أقول: قولى هذا: نصحًا، وأستغفر الله لى ولك ذُكرا وذِكراَ، وما أبرئُ نفسى، إن النفس لأمّارة بالسوء إلا ما رحم ربّى.

ومن إيراداته العاطلة الإيراد المتعلق بقولى فى "تحفة الأخيار فى إحياء سنة سيد الأبرار": فإن قلت: من يصلى عشرين ركعة تلزم عليه مخالفة طريقة النبى؛ لأنه لم يصل إلا ثمان ركعات، فيلزم أن يكون آثمًا.

قلت: العشرون متضمن لثمان أيضًا، فأين المخالفة -انتهى- من أنه إنما يتم إذا كانت الثمانية داخلة فى عشرين، ومقومة لحقيقته، وهو فى حيز المنع لإطباق المحققين على أن العدد الأقل ليس جزء للأكثر، وسخافته لا تخفى على من تمهر فى المباحث العلمية، وله يد طولى فى العلوم العقلية؛ لأن عدم جزئية العدد الأقل للعدد الأكثر أمر آخر خارج عن البحث، فإنه لا أثر فى "التحفة" للجزئية حتى يكون موردًا للبحث، وإنما الغرض أن ثمان ركعات توجد بوجود عشرين، وأن أداء عشرين متضمن لأداء ما دون

العشرين، وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء فضلا عن الفضلاء، وهو مع ظهوره عند الكملاء مصرح به فى كلام النبلاء.

قال القطب الرازى فى "الرسالة القطبية": لما كان العدد الأكثر مستلزما للعدد الأقل، فعدم الأقل مستلزم لعدم الأكثر -انتهى- وقال السيد زاهد الهروى فى حواشي "القطبية": نعم، لو قال -أى المحقق جلال الدين الدوانى شارح "العقائد العضدية"-: بأن المجموع الأول مستلزم للمجموع الثانى، وذلك المجموع للمجموع الثالث، وهكذا لكان صحيحًا؛ لأنه إذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا يتحقق كل واحد واحد من آحاد الخمسة، وإذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة -انتهى-.

وقال أيضًا فى هوامشه: وبهذا يتم استلزام العدد الأكثر للعدد الأقل، كما قال المصنف -انتهى- وقال أيضًا فى موضع آخر من حواشيه: لا يخفى أن هذا يجرى فى إعدام المعدودات أيضًا، إذ كما أن الأكثر بالذات مستلزم للأقل بالذات، فكذا الأكثر بالعرض مستلزم للأقل بالعرض، وكما أن عدم الأقل بالذات مستلزم لعدم الأكثر بالذات كذا عدم الأقل بالعرض مستلزم لعدم الأكثر بالعرض -انتهى- وإن شئت زيادة التوضيح والهُدى فى هذا المطلب الأبهى، فارجع إلى حواشى المتعلقة بـ"لواء الهدى" المسمّامة بـ"مصباح الدجى".

ومن إيرادته الساقطة الإيراد على قولى فى "التحفة": قد تأيد ذلك بحديث أخرجه ابن أبى شيبة وغيره أن النبى ﷺ صلى فى رمضان بعشرين ركعة، والوتر بقوله: إن التمسك بهذا الحديث الضعيف المتروك والخبر المنكر المعلوم الذى رواه ابن أبى شيبة إبراهيم بن عثمان قاضى واسط، وقد ضعفه جماعة من أعيان المحدثين أدل دليل على طفولية المتمسك... إلخ.

ولا يخفى أن هذا الإيراد قد أجبت عنه فى "التحفة"، وتعليقاتها المسمّاة بـ"النخبة"، فمع ذلك ذكره فى سرد الإيرادات، لا يصدر إلا ممن أشرب فى قلبه حب الخُرافات، وبلغ إلى حد أرباب الخَرافات.

ومن إيراداته الطاغية الإيراد على ما حققته فى التحفة من أن رواية عشرين لا تخالف خبر عائشة ما كان رسول الله ﷺ يزيد فى رمضان، ولا فى غيره على إحدى

عشرة ركعة، وأنه قد ثبت من الروايات الكثيرة عنها، وعن غيرها أنه ﷺ قد زاد على ذلك فى بعض الأحيان، وقد نقص عنه أيضًا بقوله: ما روت أنه قد صلى ثلاث عشرة ركعة، فإنما هو مع ركعتى الفجر... إلخ.

ولا يخفى على من أوتى الحكمة أن كل ما دندن به ناصرك فى هذا البحث بقدر ورقة، يشبه اللغو واللهو بلا شبهة، فإنه لا شبهة فى ثبوت الأقل من إحدى عشرة ركعة، ، وأزيد منها، ولو أحيانًا من رسول الله ﷺ، فقد أخرج مسلم أنه صلى تسع ركعات سرد منهن ثمانيًا لم يجلس إلا فى آخر الثامنة، ثم ينهض ولا يسلم، ويصلى التاسعة، وثبت عنه كما فى "زاد المعاد" لابن القيم: أنه صلى سبعًا كالتسع المذكورة، ثم صلّى بعده ركعتين جالسًا، وثبت عنه برواية النسائى أنه صلّى سبعًا فى رمضان فى ليلة أربع ركعات، فأطال الركوع والجلوس، فما صلى إلا أربع ركعات حتى جاءه بلال يدعوه إلى الغداة، وعن عائشة: "أنه ﷺ كان يوتر بثلاث عشرة ركعة، فلما كبّر وضعف أوتر بتسع، وعنها أنه كان يصلّى من الليل تسعًا، فلما أسن وثقل صلى سبعًا"، وعنها: "لـمّا أسنّ رسول الله ﷺ وأخذ اللحم صلى سبع ركعات لا يقعد إلا فى آخرهن، وصلى ركعتين وهو قاعد بعد ما يسلم"، وعنها: "أنه كان يوتر بتسع ركعات، ثم يصلى ركعتين وهو جالس، فلما ضعف أوتر بسبع ركعات، ثم صلّى ركعتين وهو جالس"، أخرج هذه الروايات النسائى وغيره، وثبت عنه كما فى "زاد المعاد" أنه كان يصلى ثمان ركعات يسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بخمس سردًا متوالية، وبالجملة فثبوت الزيادة على إحدى عشرة وأداء الأقل منه ثابت من الرسول، لا ينكره إلا الجهول أو الغفول، فالعجب من ناصرك كيف ينكر هذا، وهو من ذوى العقول، وإن شئت زيادة التفصيل فى هذا المطلب الجليل، فارجع إلى تعليقاتى المتعلقة بـ"تحفة الأخيار" المسمّاة بـ"نخبة الأنظار".

ومن إيراداته الهالكة الإيراد المتعلق بقولى فى مذيلة "الدراية" لمقدمة "الهداية" عند ذكر العبادلة المراد بهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن عمر: كذا قال العينى.

وقال النووى فى "تهذيب الأسماء واللغات": اعلم أن عبد الله بن الزبير أحد العبادلة الأربعة وهم ابن الزبير وابن عباس وابن عمر وابن عمرو بن العاص، هكذا قال

غير واحد من المحدثين، وقيل لأحمد: فابن مسعود؟ قال: هو منهم، قال البيهقى: لأن وفاته قد تقدمت وهؤلاء عاشوا طويلا، حتى احتيج إلى علمهم، ويلتحق بهذا سائر المسلمين.

وأما قول الجوهرى فى "صحاحه": إن ابن مسعود أحد العبادلة الأربعة، وأخرج ابن عمرو بن العاص، فغلط ظاهر -انتهى-. قلت: قد غلط الجوهرى صاحب "القاموس" أيضًا فى إدخاله ابن مسعود فى العبادلة، والحق أنه لا وجه للتغليط، فإن فى العبادله مشربين: أحدهما: مشرب المحدثين وهو ما ذكره النووى وغيره، والثانى: مشرب الفقهاء، وهو إدخال ابن مسعود، وإخراج عبد الله بن عمرو، كيف لا، ولابن مسعود أيضًا فضائل وافرة ومناقب متكاثرة، وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ وعصاه، وقد ذكرنا نبذًا من ترجمته فى "غاية المقال فيما يتعلق بالنعال"، وقال ابن الهمام: ابن مسعود أيضًا مشتهر بالفقه، فكان أولى بأن يدخل فيهم -انتهى- وهذا هو الذى ذكره الجوهرى فى "صحاحه"، واكتفى عليه، ومن اكتفى على أحد المشربين فى أمر لا ينسب إليه الغلط، انتهى كلامى بقوله: يا حسرتاه على الحاسد الباغض حيث لم يراجع أصل "الصحاح"، حتى تتجلى له حقيقة الحال، ولو رآه لم يفتقر إلى هذا التوجيه.

ولا يذهب عليك أنه مع ما فيه من الغلط والجفاء الذى لا يختاره إلا أهل الصبا مبنى على عدم معاينة مذيلة "الدراية"، أو الإعراض عما فيها لقصد التزوير والضلالة، فإنى قد كتبت منهية على قولى: وهذا هو الذى ذكره الجوهرى... إلخ، بهذه العبارة، وهى موجودة فى جميع نسخ المذيلة موجودة بأيدى الطلبة، هذا على تقدير صحة نسبة الجوهرى إليه إدخال ابن مسعود فى العبادلة، والذى رأيته فى "صحاحه" هكذا: العبادلة الثلاثة عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص -انتهى كلامى فى المذيلة-.

فوا حسرتاه ووا عجباه من ناصرك المختفى ينسب إلى الغفلة مع عدم غفولى، ويضيف إلى عدم المراجعة مع مراجعتى، ألا تنهر ناصرك على مثل هذه الشنائع، ألا تزجره على مثل هذه القبائح، أما تقول له: أيها الناصر الماكر، ما لك تورد على العلماء ما لا يرد عليهم، وتنسب إليهم ما ليس فيهم، وتصفح النظر عن تصريحاتهم

وتقريراتهم، وتقوم فى ميدان الاعتراض قيام العُميان، وتحوم حول دائرة الاقتراض حوم الصبيان، وتلوم على خصمى ملامة السكران، وتعوم فى بحر السفه والطغيان عومَ أهل الخسران، فيا له من نقصان:

في الناس قوم أضاعوا مجد أولهم ... ما فى المكارم والتقوى لهم أرب
سوء التأدب أرداهم وأرذلهم ... وقد يزين صحيح المنصب الأدب

أيها المعين غير المتين، ما لك تفترى على العلماء بأكذب الفِرية، وتجترئ على الافتراء عليهم بلا مرية، ثم تغلظ عليهم القول غلظ أهل الصول، وتلقبهم بألقاب يبعد عن شأن أهل الأنساب تلقيب أهل الطَول، ولا تخشى من حساب الرب ذى العزة والحَول، أفهذا طريقة الكملة، أفهذا شريعة الطلبة، تركتَ فى نصرتى شِرعة السلف الصالحين، ومشيتَ على شِرعة الخلف الطالحين، كلما أوقدت نارًا للحرب أطفأه الرب[1]، كلما سعيتَ فى الأرض الفساد أبطله رب العباد، لعلك توهمتَ أن الافتراء لا تؤخذ به فى الابتداء ولا فى الانتهاء، ولا يظهر ما أبديتَ لا على العلماء ولا على الجهلاء، وما دريتَ أن لكل فرعون موسى، ولكل دجال عيسى، لعلك ظننتَ أن مثل هذا الكذب المزوّر يورث إلى خصمى نقصًا وعيبًا لا يغفر، وما علمت أنه يكون وبالا عليك، ونكالا بما لديك، لعلك تخيلتَ أن الإيراد على العلماء مع براءتهم منه يسرّنى ويوصل الفرح إلىّ ويحصل لى الفرج منه، وما شعرتَ أن هذا عندى من أكبر الجنايات، موجب للتعزيرات لا أفرح به، بل أغضب على من أتى به غضبًا لم أغضب قبله، ولا أغضب بعده مثله، وأعذبه[2] عذابًا لا أعذبه على أحد بعده، لعلك تصورتَ أنك تصير بمثل هذا الإيراد معزّزًا ومعظّمًا عند أرباب الإشهاد[3]، وما فهمتَ أن مثل هذا موجب للإبعاد، أن ربك لبالمرصاد.

وبالجملة ما أشنع ما أتيت، وما أقبح ما كتبتَ، بئس ما قدمتَ، وما أخرت وما

---

(١) تضمين بقوله تعالى ﴿كلما أوقدوا نارا للحرب أطفاها الله ويسعون فى الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين﴾.

(٢) تضمين لقوله تعالى فى أصحاب المائدة: ﴿فمن يكفر بعد منكم فإنى أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين﴾.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم﴾.

أسررتَ، وما أعلنتَ، وما أخفيت، وما أبرزتَ تب إلى الله ثم إليّ، وإلى من يردّ علىّ توبة تامة، وأشهد عليها الخاصة والعامة، فتوبة السر بالسر والعلانية بالعلانية، عسى الله أن يعفو عنك، ويرضى خصمك، ويحفظك من سوء خاتمتك، ويجنّبك من قبح دنياك وآخرتك.

ومن إيراداته الحالكة الإيراد على قولي في مذيلة "الدراية"، ومن عجائب بدرانها تضرب فيها طبل النصر من زمان الفتح إلى قيام الساعة... إلخ بقوله: لا شك أن التقول به والاعتماد على أمثال هذه الأمور المستبعدة المنافية للعقول السليمة والنقول الصحيحة من دون أن يكون فيها خبر، أو أثر أدل دليل على الطفولية، وعدم الفحولية.

ولا يخفى ما فيه من الخُرافة، فإن إنكار وجود ما شهدت بوجوده جمع من الأمثال، وأقرت بسماعه جمع من الأفاضل بعيد، وطلب خبر أو أثر فى مثل هذا غير سديد، انظر إلى قول العلامة محمد بن محمد بن مرزوق التلمسانى فى "شرح البردة": من آيات بدر الباقية ما كنت أسمعه من غير واحد من الحجاج أنهم إذا اجتازوا بذلك الموضع يسمعون هيئة الطبل طبل ملوك الوقت، ويرون أن ذلك لنصر أهل الإيمان، وربما أنكرت ذلك وربما تأولته بأن الموضع صلب، فتستجيب فيه حوافر الدواب، وكان يقال لى: إنه دهس رمل غير صلب، وغالب ما يسير هناك الإبل وأخفافها لا تصوت فى الأرض الصلبة، فكيف بالرمال، ثم لما منّ الله علىّ بالوصول إلى ذلك الموضع المشرق، نزلت عن الراحلة أمشى وبيدى عود طويل من شجر السعدان المسمّى بـ "أم غِيلان"، وقد نسيت ذلك الخبر الذى كنت أسمعه، فما راعنى وأنا سائر فى الهاجرة إلا واحد من عبيد الأعراب الجمالين، يقول: أتسمعون الطبل، فأخذتنى لما سمعت كلامه قشعريرة بينة، وتذكرت ما كنت أخبرت به، وكان فى الجو بعض ريح، فسمعت صوت الطبل وأنا دهش مما أصابنى من الفرح، أو الهيبة، أو ما الله أعلم به، فشككت وقلت: لعل الريح سكنت فى هذا العود الذى فى يدى أوجدت مثل هذا الصوت، وأنا حريص على طلب التحقيق لهذه الآية العظمى، فألقيت العود من يدى، وجلست على الأرض أو وثبت قائمًا، أو فعلت جميع ذلك، فسمعت صوت الطبل سماعًا محقّقًا، أو صوتًا لا أشك أنه صوت طبل، وذلك من ناحية اليمين، ونحن من ناحية اليمين، ونحن سائرون إلى مكة

المشرفة، ثم نزلنا ببدر فظللت أسمع ذلك الصوت يومئ أجمع المرة بعد المرة، ولقد أخبرت أن ذلك الصوت لا يسمعه جميع الناس -انتهى كلامه-.

وفى تاريخ الخميس: لما نزلت بدراً سنة ست وثلاثين وتسعمائة، وصليت بفجر يوم الأربعاء أوائل شعبان، وأقمنا يوما ابتكرت نحو ذلك الصوت يجيء من كثيب ضخم طويل مرتفع كالجبل شمالى بدر، فطلعت أعلاه وتتابع الناس لسماعه، وكانوا زهاء مائة من رجال ونساء، فما سمعت شيئًا، فنزلت أسفله فسمعت من سفح الكثيب صوتًا كهيئة الطبل الكبير سماعًا محقّقًا بلا شك مراراً متعددة، وسمعه الناس كلهم كما سمعت، وكان الصوت يجيء تارة من تحتنا، ثم ينقطع، وتارة من خلفنا، ثم ينقطع وتارة من قدامنا، وتارة من شمالنا، فسمعناه سماعًا محقّقًا، وكان الوقت صحواً رائقًا لا ريح فيه -انتهى-.

وقد نقل القسطلانى فى "المواهب اللدنية كلام التلمسانى" وأقره، وفى شرحها للزرقانى به صرح المرجانى فقال: وضربت طبل خانة النصر ببدر، فهى تضرب إلى يوم القيامة، ونقله الشريف فى تاريخيه والشامى وأقره -انتهى-.

وفى "وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى"[1]: قال المرجانى: وضربت فيها طبلخانة النصر، فهى تضرب إلى قيام الساعة -انتهى- ويقال: إنها تسمع بالموضع المذكور -انتهى-.

وفى "نور الإيمان بزيارة آثار حبيب الرحمن": قال الشيخ الدهلوى: إن صوت النقارة تسمع هناك -انتهى-.

فتأمل فى هذه الآثار من الكبار، كيف شهدت بسماع صوت النقارة فى موضع بدر وهو من آثار قدرة القادر المختار، ولا يستبعده إلا من لم يقف على دقائق حكمة الخالق القهار، ولم يدرك ما فى خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار، والفلك التى تجرى فى البحار، أو ليس الذى خلق السماوات ورفعها بغير عماد، وبسط بساط الأرضين، وسكّنها بالأوتاد، وزيّن السماء بالنجوم السيّارة، والجوّ بالحيوانات الطيّارة، والأرض بالزرع والأشجار، وحيوانات الضرع والأنهار، وعمّر السماوات بملائكة ذوى أجنحة، والأرضين بالإنس والأجنة، وأنزل من السماء المياه العذبة، فأنبت به حدائق

(١) مؤرخ المدينة نور الدين على السمهودى، المتوفى سنة ٩١١هـ.

ذات بَهجة :

وفى كل شىء له آية تدل على أنه الواحد

بقادر على إحداث صوت النقارة فى موضع نصر فيه سيد رسله على أعداءه الكفّارة، وإسماعه لعباده ليتذكروا ما أنعم عليهم، ويشكروا على لطفه وآلاءه.

وخلاصة المرام فى هذا المقام أن وجود هذا الصوت فى بدر، ووصوله إلى صماخ البشر ممكن بالذات غير ممتنع بالذات، وغير مستبعد أيضًا عند من أوتى الحكمة، وأعطى الفكر فى أمور الحكمة، وإن استبعده غبىّ، أو غوى، وأنكره غير الذكى والزكى، وقد شهد مَن قوله معتمد، ونقله مستند، بوجود ذلك وسماعه، فكيف يعتبر رد من لم يقبله، ويعتمد على إنكاره، فمن علم حجة على من لم يعلم، ومن سمع، وفهم حجة على من لم يفهم، فافهم واستقم على الطريق الأمم، وكن على حذر من إنكار ما أثبت وجوده جمع من أرباب الهِمَم الذين يعتمد على قولهم ونقلهم ويُسلّم.

تنبيه :

اعلم أن ناصرك المختفى قد أورد على بعض الإيرادات المتعلقة بتصانيفى فى المعقول، وهى مندفعة بأدنى نظر من ذوى العقول، كما لا يخفى على الطلبة، فضلا عن الكملة، فلا حاجة إلى ردها، والاشتغال بدفعها، والعجب منه من دخوله فى مضائق المعقول التى تزل فيها أقدام الفحول، ولا عجب فقد قيل : استَنّت الفصال حتى القرعى، وزاحمت الأطفال حتى الجرحى، أو لم يعلم أنى قد غلبت فى هذا الفن -بحمد الله ذى المنن- على من اشتهر باليد الطولى فى هذه الفنون، وحسُنت بتبحّره فى الفلسفة الظنون، فكيف بمن بضاعته فيها مزجاة، وجاريته على الطرف مرساة.

ثم فتح علىّ فى عدة أوراق لسان الطعن، ونفخ باللعن، وتقعقع كتقعقع الغضبان، وتكأكأ فى موارد الطغيان كتكأكؤ السكران، وافرنقع عن مشارع الاتصاف وجنح إلى مدارج الاعتساف، ودندن بكلمات يجتنب عنها الرجال، ولا يرتكب مثلها إلا النساء والأطفال، وتَلَسَّنَ بفقرات يحترز عنها أرباب الكمال، ولا يجترأ عليها إلا أصحاب الضلال، وأتى بما يتعجب منه الأماثل، ولا يكسب بمثله إلا الأراذل، ودنى

فتدلّى إلى براري الهوى، فتفوه بما يتفوه به من يتخذ إليه هوى، فعليك أن تنصحه نصح الصديق للصديق، وتزجره زجر الشفيق على الشفيق، وتغلظ عليه القول كغلظ الرفيق على الرفيق، وتهدده تهديدًا هو به حقيق، وتنكر عليه إنكارًا به يليق، وتُرشده إرشاد المرشد الخَليق وتهديه هداية السالك على سواء الطريق، وتخرجه من الظلمات المتراكمة في بحر لُجّي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب، ظلمات بعضها فوق بعض من السماء إلى التراب، إلى مشكاة فيها مصابح، ونورٍ تفرح به الأرواح إخراجَ الملاح الغارق في البحر العَميق، وتمنعه من الدخول في حُجر سحيق، والنزول في فجٍ عميق، وترحم عليه رحمة المولى المعتِق على العتيق، وتنحّيه من المسالك الوعِرة، والمبارك ذات أبعرة التي يختارها أرباب التلفيق، وتعزله عن عهدة النصرة التي يفرعنها أرباب التحقيق، وتسدّ عليه أبواب المجادلة والمنافرة التي تقر عليها أصحاب التحميق، وتلتفت إليه التفات الأسد إلى عِرق الغنم العَريق، وتسقيه كأسًا من شراب عتيق، ومدّ إليه لسانك مع الإرفاق، وارفع إليه رأسك بعد إطراق، تاليًا شعر أبي بكر بن عطية:

أيها المطرود من باب الرضا كم يراك الله تلهو معرضًا

كم إلى كم أنت في جهل الصبا قد مضى عمر الصبا وانقرضا

قائلا: يا من استأجرته للمدافعة عني، واستأثرته للمناصرة منّي، وواليتُه لحفظ عرضي وعَرضي في سمائي وأرضي، وواخيته للدفع عن نفسي، والرفع عن كسبي، وقرّبته من مأنس إنسي، ومجالس درسي، وعزرته بما لم يعزر به عندي جني وإسيّ، وأجلسته على عرشي وفرشي، مع كونه غير قرشي وأنا قرشي، وعززته بما لم أعزز به أحدًا من متعلقاتي، ووقرتُه بما لم أوقر به أحدًا من متطفّلاتي، وأغنيته بعد أن كان فقيرًا بلطفي، وأرويته بعد ما كان حقيرًا بأنسي، وملكته نواصي كتبي وخطبي، وفوضته خزائن يابسي ورطبي، جزاك الله عني خيرًا، وحماك الله عن ما كان ضيرًا، بما قمتَ في مقام الانتصار، وقعدتَ في مقعد الاعتذار، واضطجعتَ على مضجع الإعانة، وسكنت في مسكن الإبانة، وسافرتَ في قَفار النصرة، وركبتَ على السُفن في بحار المعذرة، وشددتَ النطاق على الإخفاق نصرة للأمير الكبير على الوفاق، قاصدًا المسرة والارتفاق، فلك الشكر ولك المنّة، أدخلك الله في النعيم والجنّة

لكن قد ارتكبت كثيراً من الأمور التى تجتنب عنها أصحاب الشعور، فسلكتَ مسلكًا منحرفًا، وطلبتَ مطلبًا معتسّفًا، فلم تحكم بما ثبت فى السنة، ولا اخترت طريق الجنة، وفررت من سنة المناظرين، وولجت فى سنّة المكابرين، وتجاوزت عن الحدّ، فضاع منك الجَدّ، وشددتَ المئزر لإيصال الأذى والضرر، غافلا عن قول سيد الأبرار: «كل مؤذٍ فى النار»، وجهدت فى السباب وتنابز الألقاب، وجحدت فضائل أولى الألباب، وبالغتَ فى الازدراء والتحقير غافلا عن أن المحقِّر فى السعير، وأبيتَ الإقرار بالحق الصُراح، وأنكرت الصدق الصحاح، وسعيت فى الإسكات بالخرافات، وارتكبت أعظم الجنايات، وما تركت دقيقة فى الانتقاء غافلا عن قول شديد الانتقام فى كلامه سيّد الكلام، فإن كلام الملوك ملوك الكلام: ﴿وَمِنَ النّاسِ مَن يّعجبُكَ قَولُه فِي الـحَيَاةِ الدّنيَا وَيُشهِدُ اللهُ عَلى مَا فِي قَلبِه وَهُوَ أَلَدّ الْخِصَام﴾.

وما قصرتَ على الإنصاف والإبرام، كما هو شأن الكرام، وحلفتَ بأن لا تذر ذرة فى قدح خصمى، وإن كان واهيا إلا ذكرتَه، ولا تدع نُطفة من جرح خصمى وإن كان لاغيا إلا سطرتَه، وغفلت عما قاله الشاعر المبتحر:

فلا تحقرن عدوا رماك ... وإن كان فى ساعديه قصر
فإن السيوف تحزّ الرقاب ... وتعجز عما تنال الإبر

وأكثرت من الصياح واللَغط، وخلطتَ بين الصواب والغلَط، وصعدتَ على مدارج البغى والفساد، وبلغتَ أقصى معارج العناد، ونسيتَ قول أبى القاسم الحريرى إذ أفاد فى قصصه، وأجاد فى نصحه:

عجبًا لراجٍ أن ينال ولايةً ... حتى إذا ما نال بغيته بغا
يُسدى ويلحم فى المظالم والغِا ... فى وردِها طَوراً وطوراً مُولغا
ما إن يبالى حين يتّبع الهوى ... فيها أ أصلح دينه أم أوتغا
يا ويحه لو كان يوقن أنه ... ما حالة إلا تحولٍ كما طغا

إنى متعجب منك، بل وكل من رأى تبصرتك متعجب على الوفاق، كيف سلكت مسلك الشقِاق، ومشيت سبيل النفاق، وصرتَ عَسِر الأخلاق، ولستَ من أهل العراق، حتى قيل: ومن أهل المدينة مردوا على النفاق، لم استأثرت منهاج أهل

الشموخ، وأنتَ من الشيوخ، لم استأهلت أن يقال لك: إنك مريض منحرف المزاج، ملتهب الامتزاج، عسير العلاج، كثير الاضطراب والانزعاج، أما دريتَ أن مثل هذا معيوب عند أجلة الناس، وصاحبه معتوب عند الأكياس، أما فهمتَ أن مثله يُشبَّه بمن سأل ابن عمر رضى الله عنه عن دم البَعوض، وكان ممن رضى بإراقة دم الحسين رضى الله وأهل بيته من غير شُخوص، ويلقَّب بالحاسد والعاند، والحاقد والكاسد، والشارد والمارد، والفاسد والبارد، أظننت أنى أفرح بمثل هذا الفرج، وإن كان مع المَرَح والهَرج.

أتوهمت أنى أشكرك على مثل هذا النصر، وإن كان مع الهدر والهذر، أتخيلت أنّى أعزّز بين الأنام، بمثل هذه الآلام، أتصورتَ أنى أوقّر فى الخَلق، بمثل هذا الخلق، أ أرتكز فى قلبك أن الناس يمدحونك، ويشكرونك على مثل هذا البأس، أخطر فى صدرك أنى أحسّن طورك هذا، وأثنى على طرزك هذا، كلا والله هذه كلها أضغاث أحلام، وأحاديث النيام، وأوهام العوام، ومقاصد الأنعام:

أحلام نوم أو كظلّ زائل أن اللبيب بمثلها لا يُخدع

لعلك علمتَ من استئجارك للانتصار، أنى أبحث لك ما حرّمه الواحد القهار، وقد أخطأت فيما علمتَ، وغفلتَ فيما عقلتَ، فإنى لستُ من غير المهذبين، ولا أمشى فى ممشى المجادلين، ولا أسعى فى مسعى المكابرين، ولا أطوف ببيت المنافرين، ولا أقف فى موقف المجاهرين، بل أرميهم بالجمرات، وأنحرهم طلبًا للقربات، وأودّعهم من مجلسى العتيق، وأرخصهم من ما فسى الرشيق.

أيها البصير البشير، النصير الكسير، اختر أحد السبيلين، وتخيّر أحد الطريقين، إما أن تأتينى فأسرّحك بالسراح الجميل، وأودّعك بالتوديع الجليل، وأقول لك أنت بتّة أنتَ بتلة، أنت خليّة، أنت بريئة، طلقتك، فارقتك، هجرتك، حجرتك، وأعطى لك أجر النصرة، وأودّى عقر الكلفة، فتفارقنى بالمفارقة الأبدية، وترحل إلى مساكنك القديمة الأزلية، وتعتد بيتك، وتحدّ على رحلتك، وإنى قد جرّبتك ومن جرّب المجرب حلّت به الندامة، وعلمتُ سوء خصلتك المنجر إلى الهاوية يوم القيامة، فلا أرضى بقيامك فى فنائى، ولا ببقاءك فى قبائى، فإن منكم منفرّين، وإن منكم منفّرين، وإما أن تعطينى الميثاق والعهد على ترك الشقاق والكدّ، وتتوب عما جنيت وعصيت، وعلى

علماء العصر بغيت، وافتريتَ، وطولتَ لسان الطعن والتشنيع، ووجهت الجنان إلى اللعن والتقبيح، وتحلف عندى حلفًا لا حنث بعده على أن تذر ما فعلت ولا تعود إليه بعده. واتل ما تلاه الحريرى فى "المقامات" تائبًا من الخرافات:

أستغفر الله من ذنوب أفرطت وفيهن واعتديت
كم خَضتُ بحر الضلال جهلا ورُحتُ فى الغىّ واغتديت
وكم أطعت الهوى اغترارًا واحتلت واغتَلتُ وافتريت
وكم خلعت العذار يركضا إلى المعاصى وما دنيتُ وكم تناهيت فى التخطّى
إلى الخطايا وما انتهيتُ فليت كنتُ قبل هذا نسيًا

ولم أحنْ ما جنيتُ، فالموت للمجرمين خير من المساعى الذى سعيت يا رب عفوًا، فأنت أهل للعفو عنى، وإن عصيتُ، هيهات يا ناصر، هيهات يا ناضر.

كنتُ أعلم أنك تدفع عنى كل غُمّة، وترفع عنى كل ظلمة، وتحفظنى من طعن الأمّة، وتُحرزنى من كل ثُلمة، وتسدّ عنى لسان كل معترض، وتردّ عنى سنان كل معترض، وإنك لستَ من الأغبياء الظانين أنهم من الأذكياء، الخائضين بقلة تقواهم فيما لا يعلمون الغائصين باتباع هواهم فيما لا يفهمون، ومع ذلك يحسبون أنهم يحسنون، فيحبط الله أعمالهم من حيث لا يشعرون، وإنك لست من الذين يكدحون فى كتم الحقّ، ويقدحون مَن هداهم إلى الحق، ويجرحون وإن كان على الحق، ويذرون قول الحق وهم من جوامع القول:

﴿لا يُحبّ اللهُ الجهرَ بِالسّوء مِنَ القَولِ﴾ وقوله تعالى فى موضع آخر من القرآن: ﴿بِئسَ الاسمُ الفُسُوقُ بَعدَ الإيمَانِ﴾ وقوله تعالى فى موضع آخر من الكتاب: ﴿وَلا تنابَزُوا بِالألقَابِ﴾ وقوله فى موضع آخر من كلامه المعلى: ﴿وَمَن يُشاقِقِ الرّسُولَ مِن بَعدِ مَا تَبيّنَ لَهُ الهُدَى وَيَتّبِعْ غَيرَ سَبِيلِ المُؤمِنِينَ نُوَلّه مَا تولّى﴾ وقوله فى أثناء آيات براءة سيدتنا عائشة رضى الله عنها: ﴿إنّ الذِينَ يُحِبّونَ أن تَشِيعَ الفَاحِشَةُ فى الّذِينَ آمَنُوا لَهُم عذابٌ أَلِيمٌ فِى الدّنيَا وَالآخِرَةِ﴾ وقوله: ﴿وَمَن أحسَنُ مِنَ اللهِ قِيلا﴾ ﴿وَلا تقفُ مَا لَيسَ لَكَ بِه علمٌ إنّ السّمعَ وَالبَصرَ وَالفُؤادَ كُلّ أُولئِكَ كَانَ عَنهُ مَسؤُولا﴾

إلى غير ذلك من الآيات الواضحات الزاجرات الباهرات القاهرات الكاهرات التى تقشعرّ منها جلود الذين يخشون ربهم، ويخافون ربهم من فوقهم، وإنك لستَ من الذين لا ينزلون الناس على منازلهم، وينزّلون الأكياس عن مراتبهم، ولا يفرقون بين الشريف والوضيع والنحيف والرفيع واللطيف والرقيع، والكثيف والمنيع، وإنك لست من الطاعنين الخائنين اللاعنين الخاطئين الجائرين الزائغين الحائرين الضائعين الشاتمين الغادرين الكاتمين الشاجرين، وإنك لست طويل اللسان عليل الجنان، السارع فى أودية العُدوان، البارع فى أدوية الخسران، وإنك لست من الذين يملأون كلامهم بذكر المعائب وسلب الأعراض، ويجعلون خطابهم مملوء بذكر المثالب وقلب الأعراض، يدخلون لحوم المسلمين فى جملة طعامهم وإدامهم، ويستغرقون فى اغتياب المؤمنين أوقات إفطارهم وصيامهم.

فواحسرتاه ووا أسفاه على أن بدأ لى خلاف من ظنونى، وظهر لى خلاف مكنونى، أعينونى يا عباد الله أعينونى، أيها الناصر! سلّمك الله القادر عن بلايا الماكر والغادر، هات بِالجواب وآت بِالحراب إن كنت من أهل الخطاب والسلاح:

إن بنى عمك فيهم رماح

هذا تذكرة لمن أراد أن يتذكر، وتبصرة لمن أراد أن يتبصر، وبالله ثقتى، وعليه توكلى، فطوبى لعبد تزود من دنياه لآخرته، واتخذ من عاجلته لآجلته، وكفّ لسانه وأمسك سنانه، وأصلح جنانه، وترك طغيانه، ولم يصر كالجوارح بإفساد الجوارح، ولا كالكواسب بشر المكاسب، وترك المرح والغرور، عملا بقوله تعالى حكاية عن ما نصح لقمان الحكيم لابنه ذوى العُلى: ﴿وَلا تَمشِ فِي الأرضِ مَرَحًا إنّ اللهَ لا يُحبّ كُلّ مُختَالٍ فَخُورٍ﴾، وتنزّه عن أعراض الناس خوفًا من سوء الأعراض، وشدّة البأس، وقصد جلْب المصالح ودرء المفاسد، وطلب المنافع وخير المقاصد، وتحلى بحسن الشمائل وتخلّى عن الرذائل، ولم يقم فى ميدان المناظرة كقيام شيطان المكابرة، ولم ينم فى وادى المباحثة كنوم الهاوى فى المجادلة، واختار فى مقابلة الخصوم، طريقة أصحاب العلوم، وأرباب الفهوم من اختيار الإنصاف، واتقاء الاعتساف، والتحرزّ عن الأذى والبذى واللمز والغمز، ونحو ذلك مما هو قبيح عند النبلاء، وهو من صنيع الجهلاء، وهذه

وصية شافية، ونصيحة كافية، وموعظة كافلة، ومعتبة كاملة.

فاقبل يا ناصرى نصيحتى، واعمل على وصيتى لتفوز بعطيتى، وتصل إلى خبيّتى، إنّ الذين اتقوا إذا مسّهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون، وإخوانهم يمدونهم فى الغيّ، ثم لا يُقصرون، يا ناصر الله يغفر لك كل غابر، كن موصوفًا باللائق والفائق، والناطق والسابق، والرائق والحاذق، والفارق والصادق، والطارق والوامق، وكن على حَذرٍ عن أن توصف بالسارق والآبق، والغاسق والفاسق، والزاهق والنافق، والناعق والناهق، والخارق والحالق، والعاتق والراشق، والمائق والفاتق، وإياك ثم إيّاك أن تلقب بكثرة السباب بالمرتاب، ويضرب بك المثل بكثرة الخطل، ويجعل لك لسان تحقير فى الأولين والآخرين، ويحصل لك تعزير فى الأولى والعقبى، وتوسم بالغدار والمكّار، وترجم بالأحجار من جميع الديار والأمصار، ويخاطبك أهل الفضل، بيا أبا جهل وأم الجدل، ويعاتبك أهل العلم بسوء الفهم، فتستحق الهَجر والزجر، والعضل والعزل، وفوق ذلك كل إنى أصير ملولا، بما تحترفه غُلولا، وكليمًا بما تكون كلمًا، وسقيمًا بما تكتسبه رجيمًا، وكئيبًا بما تكون به معتوبًا، فإن ضرب الغلام إهانة المولى، وطعن الناصر طعن على المنصور بطريق أولى.

أيها الناصر الباتر! لقد تركتَ اتباعى، وهجرتَ اقتفائى، وأبيتَ عن تقليدى، وفررتَ عن تسديدى، وكتمتَ الحق كثيرًا، وشتمت أهل الحق كبيرًا، وما تخلقتَ بأخلاقى، وتخلّفت عن إشفاقى، فإنى بمعزل عن الرد والقدح، والجِدّ والكدح فى الطرح والجَرح، ولستُ بذىّ اللسان، أقسّى الجَنان البالغ فى فضاء الطغيان، الوالغ فى إناء العدوان، أما ترى تصانيفى كيف أنطق فيها باللطف والعطف، وأتخلق بخُلق أهل النباهة والحذاقة، وأتجنّب عن شبهة أهل البهت والسحت، وأتجنب التخلّق بكرام العادات، فإنى من السادات، وعادات السادات سادات العادات:

إذا لم تكن نفس النسيب كأصله	فما ذا الذى تغنى كرام المناصب
وما قربت أشباه قوم أباعد	ولا بعدت أشباه قومٍ أقارب

فما لك حرّمت على نفسك موافقتى، وحلّلت مخالفتى، وآثرتَ خِلافى، واخترت شِقاقي، وا أسفا أسعدونى يا عباد الله أسعدونى، إنى قد وليت على جمع

منكم، ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى، وإن أسأت فقوّمونى، أما إن الصدق أمانة، والكذب خيانة، فصاحبونى فى ملامة هذا الناصر الغادر، خذوه فغلّوه، وفى سلسلة ذرعها سبعون ذراعًا أسلكوه، وقولوا له: قول الناصحين للزائغين، والهادين للطاغين، أيها الناصر الماهر الكابر! إنّك أحسنتَ وما أسأتَ و أجملتَ وما عصيتَ، حيث قمتَ للانتصار، ورُمت الاعتذار عن الأمير الكبير ذى العزة والفخار، والقوة والافتخار، لكن سلكتَ مسَلكا بغيّا، ومشيتَ سبيلا شقيّا، وترتبت على طريقتك مفاسد، يجتنب عنها كل مُجاهد، وذلك لأن الخصم المتبحر، إنما كان تعقب على المنصور المتبقر فى رسائله المتفرقة، بمواضع متشتتة لا يطلع عليها، إلا واحد بعد واحد، فلو اخترتَ في الجواب هذه الطريقة، ونصرتَ فى مواضع شَتيتة لكان أولى، وبالمولى أحرى، فلما جمعتَ أكثر إيراداته فى موضع واحد، وألّفت شفاء العى، وأجبتَ عن واحد بعد واحد، بما لا يزيل العيّ، اشتهرت تلك المسامحات غاية الاشتهار، لا كاشتهار الشمس على رابعة النهار، واطلعت على تلك المغالطات طائفة عظيمة من الصغار والكبار، فأدى ذلك إلى هتك أستار المنصور والأنصار.

ثم لـمّا ألّف الخصم "إبراز الغيّ الواقع فى شفاء العيّ"، ملأه بإيرادات جديدة، و ردّ ما أجَبتَ به عن الإيرادات القديمة بوجوه سديدة، حصلت لأغلاط المنصور ذى العزة شهرة زائدة، وتعلقت به الظنون الفاسدة.

ثم توجهت إلى تأليف تبصرة الناقد، وملأتها بكل كاسد، وأتيتَ فيها بما يتعجب منه كل فاضل، ويتكسبّ به كل جاهل، وأبيتَ عما يختاره كل كاسب وعاقل، ويعتاده كل راكب وراجل، حيث جعلت منصورك وهو من أعالى الكملة ماشيًا على ممشىً لا تمشى عليه أدانى الطلبة، ولقبتَه بألقاب يأبى عنه كل لبيب، فضلا عن أديب، فتارة قلت إنه ليس بملتزم الصحة، وتارة قلت: إنه من النَقلة، وتارة قلت إنه ناقل محض، وتارة قلت: إنه لا يفهم شيئًا، ولا يعلم أمرًا، ولا له بذلك غرض، ونسبتَ إليه غير مرة ما يحرّمه هو مع أحزابه بالمرة، وهو تقليد من مَضى كتقليدمن طغى، فهتكتَ بهذه النصرة الأستار، وأضحكت بها الأقارب والأغيار، ثم ما اكتفيت على هذا القدر، بل تعدّيت على أهل القدر، وطعنت على الأموات والأحياء، وسَبَبتَ الثقات والفضلاء، فصار

ذلك باعثا لما قيل أنصار الأمير البهوفالي كل منهم لا يخاف الله ، ولا يبالي يُرى أنه له والي ، وفي الحقيقة هو له قالي ، وإنه شرّ الموالي ، ينادي بأن بالي لا يخاف ولا يُبالي .

فانظر يا ناصر يا خالي ، ما ذا ترتب على نصرتك الأولى والآخرة من المفاسد المتواترة ، ونحن مع جميع النبلاء حتى الخصم ، وهو من الكملاء ، نصدّق بكذب ما نسبته إلى المنصور ، تصديقًا جازمًا لا شك فيه ولا فتور ، ونكذبك فيما اكتسبت واكتسبت ، ولئن لم تنته عن هذه لنسفعن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة ، فلتدع ناديه .

ولعلك تخيلت أن مثل هذه النصرة تعطى منصورك نُضرة ، وتُهدى إلى الخصم مضرّة ومعتبة ، وما علمتَ أن القضية منعكسة ، والجملة منقلبة ، فإن بنصرتك هذه مع النصرة السابقة ، انتشرت أغلاط المنصور في الأمصار ، واشتهرت في جميع الديار ، وبها أُخرج المنصور مع تأليفاته الكبار من حيز الاعتبار ، كترصيفات النقلة البطَلَة جامعي القشر واللُبّ ، حائزي الكبر والحُبّ .

وبها ظهر سوء تهذيب الناصرين لا سيما تهذيب المحروم عن زيارة سيد الأولين والآخرين ، وهذا وإن ظهر به فضل عظيم للمنصور ذى كرم فخيم ، فقد اشتهر بين الأنام ، كلما حسنت أخلاق المخدوم ، ساءت أخلاق الخُدّام ، لكنه فضل مغلوب بالمضرة ، وما اجتمعت في شيء المنفعة والمضرة ، إلا غلبت المضرة ، ومن ثم صرّح أرباب الأحكام : إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام .

وبها ظهرت على العلماء والفضلاء ملكة الخصم القاهر ، وطلعت بها شمس فضله الباهر ، والعجب منك كل العجب يا أبا العجب ، نسبتَ إلى منصورك مع كونك من محبيه وأحزابه ما لا يُجوّز نسبته خصمه إليه وهو من مناقشيه ونصائحه .

لعلك ظننتَ أن منصورك يرضى بهذا الانتصار المتضمن للاعتصار ، وما فهمت أن شأن المنصور أجلّ من أن يوافقك في مسلكك ، أليس هو متبحرًا في فنون المنقول الفروع والأصول ، أليس هو مشتهرًا بسلامة الفهم وذكاوة العقول ، أليس هو ممن أشار في تصانيفه المتشتة ، بأنه المجدد على رأس هذه المائة ، لا يعنى به مجدد الأغلاط والإسقاط ، بل مجدد الدين المبين والشرع المتين ، وقد وافقه عليه في إثبات هذه المرتبة ، جمع من أصحاب المنقبة ممن يطلب رضاءه ، ويجتنب سخطه ، ويقصد ثوابه بعد عقابه ، أليس هو

مشهورًا فى الآفاق بالحِلم والحُلم مأثورًا عنه ادعاء التنقيح والإحقاق، أليس هو مدعيًا لإشاعة مراسم السنة، وإماتة معالم البدعة، أليس هو مشتهرًا بمتبع السنن المؤكدة القولية والفعلية، إلا ما شذّ منها على سبيل الندرة، كأداء الصلوات بالجماعة وإعفاء اللحية.

أليس هو ممن يعرّض بنيله رتبة التنقيد والاجتهاد، ويُمرّض من تقلد بقلادة التقليد والانقياد، أليس هو موصوفًا بصيانة الفؤاد عن الحقد والحَسد والبِغضة والعناد، أليس هو موسومًا بـ " وقاية العباد عن الضدّ والكدّ والخصومة والفساد " ، أليس هو ممن اشتهر بحسن المعاشرة، ولطف المخالطة ذا خُلُق حَسَن، وكل عُنُق من أعناق أحزابه وأتباعه مرهون عنده بالمِنَن، فمن كانت هذه ألقابه، وهذه أوصافه، لا يرتضى من الطريق الذى سلكت عليه وأنتَ به حقيق، كالغريق يتشبث بكل شيء خسيس أو نفيس، حتى الحشيش الدقيق والحريق يستغيث بكل سقاية، ولو كان فيها الطل الرقيق، والمسافر من مكان سحيق يستعين بكل رفيق، ولو شر رفيق، والمشاجر، ويستبين كل ما يُسكت الخصم، وإن وصف بالعتِيق.

أيها الناصر الفاتر! انظر ما ذا ترتب على نصرتك الردئية من الرزية حيث توجه الخصم إلى تصانيف منصورك، وعزم بالجزم إبراز ما فى تضاعيف منصورك من الخرافات والجهالات لحفظ المخلوقات عن الوقوع فى مهالك المكذوبات، ولو لا ذلك لكانت الخاتمة بالخير من دون مشقة وضَير، فقد كان وَعَد بالسكوت وترك الردّ لو حصل السكوت من الجانب الآخر، وتركُ الكدّ، فيا ويلتى ليتك سكتَّ أنت، وما فَضَحت وصمتَ وما نصرتَ، وتركت النصرة، وما نطقت، وهجرتَ الغُدرة، وما ظلمتَ، وجلستَ فى بيتك، وما خرجتَ، وقعدت فى سكناك، وما سعيت، وأقررت بالحق، وما شتمت، واستقررت على الصدق، وما أبيتَ، وقبلت ما نقحه الخصم، وما سببتَ، وسلّمت ما حققه الخصم، وما بغيت، فلم يكن يتحسر من نصرتَ، وفى نصره اجتهدت على ما كسبت وكتبت، كحسرته الآن، ولم يكن يقرأ ما يقرأه الآن، وكان قولا ثقيلا، يا ويلتى ليتنى لم أتخذ فلانًا خليلا.

الخاتمة

في ذكر بعض مسامحات صاحب «الإتحاف» و «الحطّة» مما لم يذكر في «إبراز الغيّ الواقع في شفاء العيّ» ولنجعلها رسالة مستقلة مفيدة للأجلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه ومن تبعه.

وبعد: فهذه رسالة نفيسة وعجالة نظيفة، مشتملة على فوائد ظريفة، وفرائد طريفة، ومطالب مجيدة، ومأرب سديدة، ومسائل شريفة، ودلائل رشيقة، ومسائلك مطربة، ومناسك معجبة، اسمها يخبر عن رسمها، أعني:

«تنبيه أرباب الخبرة على مسامحات مؤلف الحطة»

الأول: أنه كتب في وفاة القضاعي عند ذكر أماليه في "إتحافه": توفي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة. وهو خطأ فاحش، فإن وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة، كما نصّ عليه اليافعي في "مرآة الجنان"، والذهبي في "تذكرة الحفاظ"، والسمعاني في "كتاب الأنساب" وغيرهم ممن تقدمهم، أو تأخر عنهم.

الثاني: أنه أرّخ وفاة عبد بن حميد عند ذكر مسنده في "إتحافه" بسنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وهو خطأ متفاحش يحكم به كل من قرأ "الصحيحين" وغيرهما من الكتب الحديثية، والصحيح أن وفاته كانت سنة تسع وأربعين ومائتين، صرّح به الذهبي واليافعي والسمعاني وغيرهم.

الثالث: أنه قال في ترجمة محمد بن أبي نصر الحميدي في المقصد الثاني من "إتحافه": وفاتش در سنة ثمان وهشتاد وأربعمائة -انتهى-.

وهذا زُخرف من القول، يضحك عليه العرب والعجم وأهل استنبول ممن له طول في بلاغة القول.

الرابع: أنه ذكر في ترجمة أبي نعيم أحمد الإصفهاني في المقصد الثاني من "إتحافه": أن ولادته في السنة السادسة والثلاثين بعد ثلاث مائة، ووفاته ثامن المحرم سنة

ثلاث بعد أربعمائة، وعمره أربع وسبعون سنة.

وهو مشتمل على خطئين تتنبه عليهما طلبة الثقلين: أحدهما: ولتجعله الرابع أن وفاة أبي نعيم ليست في السنة المذكورة، بل في سنة ثلاثين بعد أربعمائة، لما ذكره الذهبي واليافعي وغيرهما من الكملة، وثانيهما: ولنجعله الخامس أنه لا يمكن أن يكون عمره أربعا وسبعين بعد صحة تاريخي الولادة والوفاة المذكورتين، وقد شهد هذا الخطأ مع نظائره على عدم تبحره في الحساب، حيث خفي عليه ما لا يخفى على مطالعي خلاصة الحساب، وهذا في أمر يقف عليه البله والصبيان، فضلا عن علماء الشأن، فما بالك في دقائق فن الحساب وأسراره، ومسائله المعضلة وأستاره.

ولعله طبع على طبع الجلال السيوطي، فإنه أخبر في "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة" بعد ما أخبر عن تبحره في العلم النقلي والأدبي: أن فن الحساب أعسر الأشياء عليه، وإذا وردت مسألة متعلقة بالحساب، فكأنما يلقى الجبل عليه.

وقد قال معاصره الشمس السخاوي، وهو من طاعنيه في "الضوء اللامع بأخبار القرن التاسع" عند ترجمة السيوطي ما أحسن قول بعض الأستاذين في الحساب ما اعترف به عن نفسه مما يوهم أنه منصف أدلّ دليل على بلادته وبعد فهمه لتصريح أئمة الفن بأن الحساب فن ذكاء -انتهى-.

السادس: أنه أرّخ وفاة أبي نعيم في المقصد الأول من "إتحافه" عند ذكر دلائل النبوّة والحلية بسنة ثلاثين بعد أربعمائة، وهو مناقض لما في المقصد الثاني من "إتحافه" أنه مات سنة ثلاث بعد أربعمائة.

السابع: أنه ذكر في "مسك الختام شرح بلوغ المرام" في باب الوضوء نقلا عن ابن خلكان ما معربه: أن ولادة الدارقطني كانت سنة ست وثلاث مائة، ووفاته سنة خمس وثمانين وثمانمائة. وفيه خطأ تعلمه الطلبة، فضلا عن الكملة، فإن الدارقطني لم يدرك المائة التاسعة، بل ولا الثامنة، ولا السابعة، ولا السادسة، ولا الخامسة، فإنه مات سنة خمس وثمانين وثلاث مائة، صرّح به جمع من المحدثين، وأطبق عليه جمع من المؤرخين، بل أجمع علماء الإسلام على أن موته في المائة الرابعة، وأنه لم يدرك المائة الخامسة فضلا عن ما بعدها، وفضلا عن المائة التاسعة مع أنه لا وجود لما ذكره في "تاريخ

ابن خلكان" وغيره من تصانيفه، بل وتصانيف غيره، فهذا خطأ تامن، ومثله عجيب من لبيب، يتصدى للتأليف والترصيف.

قال السخاوى فى "الضوء اللامع" فى ترجمة السيوطى عند ذكر معائبه: ونقص السيد والرضى فى النحو بما لم يبدِ مستندًا فيه مقبولا بحيث إنه أظهر لبعض الغرباء الرجوع عنه، فإنه لما اجتمعا قال له: قلت: إن السبد الجرجانى قال إن الحرف لا معنى له أصلا، لا فى نفسه ولا فى غيره، وهذا كلام السيد ناطق بتكذيبك فيما نسبته إليه، فأوجدنا مستندك فيما زعمته، فقال: إننى لم أر له كلامًا، ولكننى لما كنت بمكة تجاريت مع بعض الفضلاء الكلام فى المسألة، فنقل لى ما حكيته، وقلدته فيه، فقال: هذا عجيب ممن يتصدى للتصنيف كيف يقلد فى مثل هذا -انتهى-.

التاسع: أنه ذكر فى شرح باب الآنية من "مسك الختام": أن أم سلمة زوج النبى ﷺ ماتت سنة ثمان وأربعين، وهو خطأ يشهد به من له نظر فى الكتب الحديثية، فقد أخرج البيهقى والحاكم عنها قالت: رأيت رسول الله ﷺ فى المنام وعلى رأسه ولحيته التراب، فقلت: ما لك يا رسول الله؟ قال: شهدت قتل الحسين آنفا، وهذا يشهد بكونها باقية إلى يوم شهادة الحسين رضى الله عنه، وكانت يوم عاشوراء سنة إحدى وستين اتفاقًا.

وأخرج مسلم فى "صحيحه": أن الحارث بن عبد الله بن أبى ربيعة وعبد الله بن صفوان دخلا على أم سلمة فى خلافة يزيد بن معاوية، فسألاها عن الجيش، وكان ذلك حين جهز يزيد مسلم بن عقبة بعسكر الشام إلى المدينة. وهذا يشهد ببقاءها إلى وقعة الحرة، وكانت سنة ثلاث وستين بإجماع الأمة.

وقد ذكرت الأقوال فى موتها مع تنقيح ما يصح منها وما لا يصح منها فى رسالتى تبصرة البصائر فى معرفة الأواخر، فلتطالع فإنها نفيسة فى بابها، لا يوجد عديلها فى أبحاثها.

العاشر: أنه ذكر فى المقصد الأول من "إتحافه" عند ذكر شراح "المصابيح" شمس الدين محمد الجزرى مؤلف "الحصن الحصين"، وأرّخ وفاته بسنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، وهو وإن كان صحيحًا فى نفسه، كما ذكرته فى "إبراز الغى"، لكنه مناقض لما

ذكره عند ذكر حصنه أنه توفى سنة أربع وثلاثين وسبعمائة.

الحادى عشر: أنه أرّخ فى المقصد الأول من "إتحافه" وفاة ابن القيم بسنة اثنتين وخمسين وسبعمائة عند ذكر حادى الأفراح، وذكر فى المقصد الثانى منه عند ترجمته أنه مات سنة إحدى وخمسين، وذكر فى "الإكسير فى أصول التفسير": وفاته سنة أربع وخمسين، وهذه أقوال يتناقض بعضها بعضًا، يورث ناظرها حيرةً واضطرابًا.

الثانى عشر: أنه ذكر فى "إتحافه" عند ذكر بشر المريسى: أن المريسى -بضم الميم وكسر الراء- نسبة إلى مريس قرية بمصر، وهو خطأ، فإن الميم فيه مفتوحة لا مضمومة، نصّ عليه السمعانى فى "الأنساب"، وابن الأثير الجزرى فى "اللباب"، والسيوطى فى "لب اللباب"، وقولهم: هو المعتبر فى هذا الباب عند أولى الألباب، لا قول غيرهم ممن لم يتمهر فى فن الأنساب.

الثالث عشر: ذكر فى المقصد الثانى من "إتحافه" فى ترجمة ابن أبى شيبة وفاته سنة خمس وثلاثين ومائتين، وذكر فى المقصد الأول منه عند ذكر "مسنده": أنه مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة، وهذا تناقض زائغ غير سائغ، يتعجب منه كل بالغ، وتعارض فاضح، يتجنب منه كل ناصح.

الرابع عشر: أنه ذكر وفاة ابن الجوزى فى ترجمته فى ثانى مقصديه سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وذكر فى أول مقصديه عند ذكر تحقيقه: أنه مات سنة تسع وتسعين، وهذه معارضة بينة ومناقضة غير حسنة، يضحك عليه كاتبا السيئة والحسنة.

الخامس عشر: ذكر هناك فى ترجمة الباجى سليمان المالكى وفاته سنة أربع وسبعين وأربعمائة، وذكر فى أول مقصديه: موته سنة أربع وسبعين وسبعمائة، وهذه مناقضة مستغربة، ومعارضة مستعجبة، تستنكرها جميع الكملة والطلبة.

السادس عشر: ذكر فى ثانى مقصديه عند ترجمة القسطلانى موته سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، وذكر فى أولهما عند ذكر إرشاد السارى موته سنة عشرين وتسعمائة، وهذا فيه تناقض فاضح، وتعارض لائح.

السابع عشر: أنه ذكر هناك فى ترجمة قطب الدين عبد الكريم الحلبى: موته سنة خمس وثلاثين وسبعمائة، وذكر فى أول مقصديه عند ذكر شروح "صحيح البخارى"

موته سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وهذا تعارض غير رائع، وتناقض ضائع.

الثامن عشر: أنه ذكر في المقصد الثاني في ترجمة على بن عساكر الدمشقى: أنه مات سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، وذكر في أول مقصديه عند ذكر تاريخ دمشق: أنه مات سنة إحدى وسبعين وسبعمائة، وهذه معارضة مستضحكة، ومخالفة مستعجبة.

التاسع عشر: أنه أرّخ وفاة على القارى في ترجمته في المقصد الثاني بسنة أربع عشرة بعد الألف، وذكر في أول مقصديه عند ذكر شراح أربعين النووى: موته سنة أربع وأربعين، وذكر في "الحطة": موته سنة ست عشرة وألف، وهذا تناقض منجر إلى التلف والأسف.

العشرون: أرّخ وفاة الذهبي في ترجمته في المقصد الثاني بسنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وذكر عند ذكر "تذكرة الحفاظ" في أول مقصديه: أنه مات سنة سبع وأربعين، وذكر عند ذكر تاريخه سنة ست وأربعين، وهذا تثليث مشتمل على التدليس، كتثليث أهل التلبيس.

الحادي والعشرون: ذكر في المقصد الثاني من "إتحافه" في ترجمة الدارقطني على بن عمر: أنه مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو مناقض لما ذكره في أول مقصديه عند ذكر سننه: أنه مات سنة خمس وثمانين وثمانمائة.

الثاني والعشرون: ذكر هناك في بدء ترجمة الدارقطني أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى البغدادى الدارقطني الحافظ المشهور در سنه ستين وثلاثمائة متولد شده... إلخ، وقال في صفحة أخرى قبيل ذكر وفاته: ولادت حافظ در سنه ست وثلاثمائة بوده -انتهى- وهذا تساقط عجيب، وتهافت غريب، يدعى في صفحة أن ولادته سنة ستين وثلاثمائة، وفي صفحة أخرى أن ولادته سنة ست وثلاثمائة.

الثالث والعشرون: أنه ذكر في ترجمة شمس الأئمة السرخسي محمد بن أحمد في المقصد الثاني من "إتحافه" بعد ذكر ترجمته: أن شمس الأئمة الحلواني فقيه آخر اسمه أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح البخارى، والحلواني نسبة إلى حُلون -بضم الحاء- بلدة، ويقال: بهمزة بدل النون نسبة إلى بيع الحلواء، وعلى هذا التقدير هو بفتح الحاء -انتهى ملخّصًا معربًا-.

وفيه مغلطة عظيمة، وخطيئة جسيمة، فإن نسبة الحلوانى ليست إلى بلدة حلوان، بل إلى بيع الحلواء، فكان أبوه يبيع الحلواء، سواء كان بالنون أو بالهمزة، وسواء كان بفتح الحاء أو ضمها، نص عليه السمعانى وغيره، وقد أوضحت الكلام فيه فى التعليقات السنية على "الفوائد البهية"، ومقدمة "السعاية فى كشف ما فى شرح الوقاية"، ومقدمة "عمدة الرعاية فى حل شرح الوقاية"، وقد سبقه إلى ذلك يوسف چلپى فى حواشى "شرح الوقاية"، واقتدى به صاحب "الإتحاف" من دون "السعاية" و "الرعاية"، فأخطأ الإمام وأخطأ المقتدى، ومن يضلل الله فلا هادى له، ومن يهده الله فهو المهتدى.

الرابع والعشرون: ذكر فى المقصد الثانى من "إتحافه" فى ترجمة أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى من جملة تصانيفه: تهذيب التهذيب، وهذا خطأ مشتمل على شرك فى التسمية، يعلمه كل من أوتى الحكمة، فإن "تهذيب التهذيب" علم لكتاب ألّفه الحافظ ابن حجر العسقلانى، لخّص فيه "تهذيب الكمال" لأبى الحجاج المِزّى، لم لخّص منه ملخّصًا سمّاه تقريب التهذيب، وأما تلخيص الذهبى للتهذيب فاسمه تذهيب التهذيب.

والذى يشهد عليه قول الصلاح الكتبى فى "فوات الوفيات" فى ترجمة الذهبى عند سرد أسماء تصانيفه: ميزان الاعتدال ثلاثة مجلدات، المثبت فى الأسماء والأنساب مجلد، نبأ الرجال مجلد، تذهيب التهذيب مجلد... إلخ.

وقد نقلت عبارته بتمامها فى "إبراز الغىّ"، وقول الحافظ ابن حجر فى ديباجة "تهذيب التهذيب": أما بعد: فإن كتاب "الكمال فى أسماء الرجال" الذى ألّفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن سرور المقدسى، وهذّبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكى المزى من أجلّ المصنّفات فى معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات فى بصائر ذوى الألباب وقعًا، ولا سيما التهذيب، فهو الذى وفّق بين اسم الكتاب ومسمّاه، وألّف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة، فقال: وأصاب ولكن قصرت الهمم عن تحصيله بطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من "الكاشف" الذى اختصره منه الحافظ أبو عبد الله الذهبى، ولما نظرت فى هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف، إنما هى كالعنوان تتشوف النفوس إلى الاطلاع على ما

وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابًا سمّاه تذهيب التهذيب، أطال فيه العبارة، ولم يعدُ ما في التهذيب غالبًا . . . إلخ، وقوله أيضًا بعد ورقتين: قد ألحقت في هذا المختصر -أي تهذيب التهذيب- ما التقطته من "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي، فإنه زاد قليلا . . . إلخ.

الخامس والعشرون: ذكر في المقصد الثاني من "إتحافه" في ترجمة الإمام أبي حنيفة ما حاصله أن مقلديه سلكوا مسلك المبالغة في مناقبه، حتى كتب بعضهم أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة، وختم القرآن في ركعة وختم القرآن في موضع وفاته سبعة آلاف ختمة، وصام ثلاثين سنة، وحج خمسًا وخمسين مرة. وهذا كله غلو قبيح -انتهى-.

وهذا شيء عجاب، يضحك عليه أولو الألباب، وليته سكت عن مثل هذا الذي يشبه الحُباب والسراب، وإن شئت قلت يشبه نعيق الغراب، وحديث الكذّاب، وما كيدُ المنكرين إلا في تَباب وخراب، والذي نفسي بيده وقلمي بقدرته، لو كتب مثل هذا أحد من العوام الذين هم كالأنعام، بل هم أضلّ من الأنعام، لم يكن فيه العجب بذلك العجب، لكونهم غير بالغين إلى مدارج الكمال، غير واقفين على معارج الرجال، غافلين عن تصريحات المحدثين والمحققين، نائمين عن تنقيحات المؤرخين والمدققين، مستعجلين في إنكار ما استبعدته أفهامهم، مسترسلين في إيثار ما استفهمته أوهامهم، يسلكون مسلك التعصب، وينسكون منسك التصلب، يتغنتون ولا ينصفون، ويخبطون ولا يتأملون، وما الله بغافل عما يعملون، ينبئهم بما كانوا يفعلون، هم الذي يقيسون أحوال الكبراء على أحوال نفوسهم الردية، ويسوّون بين أفعال الأولياء وبين أفعالهم الغويّة، ينكرون ما أقيمت عليه الدلائل، ولا يفهمون ويفرون مما شهدت به الأماثل، ولا يثبتون، تراهم سائحين في أودية الضلال وسابحين في حفرة الجدال، يكتفون بالقيل والقال، ولا يرتضون من خضبض المقال إلى قُلّة الحال، تراهم كلما سمعوا منقبة من مناقب المجتهدين، لا سيما منقبة أبي حنيفة سيّد المجتهدين، تحيروا وتجهلوا، تحمّقوا وأنكروا واستبعدوا، وكلما نظروا فضيلة من فضائل الأولياء الصالحين، وأماثل الكاملين استنفروا، واستقبحوا واستعجبوا، واستنكروا واستنكفوا واستكبروا، هم الذي لا

تخرج عن ربقة التعصب أعناقهم، حتى تسرح فى رياض التحقيق أحداقهم، ولا ترتفع غشاوة التصلب عن أبصارهم، حتى تنطبع دقائق التفكر فى أنظارهم، جلّ صناعتهم الاعتساف والعناد، وكل بضاعتهم الانحراف عن طريق الرشاد، اتخذوا الطعن على الأئمة أدامهم، وجعلوا اللعن على سلف الأمة شرابهم، هم الذين لا يقلدون أحدًا فى النظافات، ويقلدون كل أحد في الخرافات، لا يتبعون أحدًا من الأكياس فى التجنب عن الأدناس، ويتبعون كل أحد فى أخذ الأرجاس والأنجاس، هم الذين يجعلون السلَف كالخلَف، والدرّ كالحباب، والدُر كالسراب، والفضل كالجهل، والثواب كالعقاب، والبدعة كالسنّة، والقِشر كاللُب، والهجر كالحب، هم الذين يقيسون سير القدماء من الأولياء والصلحاء على سيرهم فى مآكلهم ومشاربهم، وصومهم وإفطارهم، ونومهم وإيقاظهم، ومشيهم وسعيهم، وعباداتهم وإطاعاتهم، وصحوهم وسهوهم، وحركاتهم وسكناتهم فى جلواتهم وخلواتهم، تراهم يشتغلون بتجسّس معائب الأئمة، ويتصرفون فى تحسس مثالب صدور الأمة، يظنونهم كسائر الناس، ويتخيلونهم كعوام الأكياس، ويجعلون الممكن محالا والمحال ممكنًا، ويحكمون على المنكر بكونه معروفًا، والمعروفِ بكونه منكرًا.

إنما العجب العجيب من أديب ونسيب، يدعى أنه إخبارى تبحر فى علوم الأخبار، وآثارى تمهر فى رسوم الآثار، ومحدّد ومحدّث، ومجدّد غير مُحدِث، حامل رايات التحقيق والاجتهاد، كافلَ أمارات التدقيق والانتقاد، قامع المُبدَعات الفاشية، قالع المحدثات الغاشية، حامى السُنن المرضية، ماحى جميع السَّنن المرمية، بحر زاخر رائق نهر وافر فائق، سالك مسالك أرباب العدل، ناسك مناسك أصحاب الفضل، صدّيق غير زنديق، عتيق غير عتيق، منج للحريق والغريق، مُهدٍ لكل رفيق إلى سواء الطريق، خاتِم المجددين خاتَم المنقدين، عالِم البداية والنهاية، عالَم الهداية والدراية، ذكى تقى، زكّى نقى، حسيب أريب، نسيب أديب، مصنّف مُنصِف مرصف غير معتسف، رافع أعلام الشرع، دافع آلام الجرح، كيف يقول فى المناقب المذكورة لأبى حنيفة حائز المناصب المأثورة: إنها من الغلو القبيح، والعلو الشنيع، وإنها من أكاذيب أرباب المبالغة، وأعاجيب أصحاب المجازفة، وإنها من مبالغات مقلديه وأحزابه،

ومرافعات متبعيه وأصحابه.

أما رأى عبارات المحدثين، أما درى كلمات المؤرخين الذين يعتمد على تحريراتهم، ويستند بتقريراتهم، كيف اتفقت على ذكر هذه المناقب، وما اختلفت، وائتلفت على سطر هذه المناقب، ولا تفرقت، وهم الذين اعتمد على تصريحاتهم فى مناصب البخارى رئيس المحدثين، واستند بتسطيراتهم فى مراتب سائر المحدثين، أفلا يعتبر كلامهم فى حق أبى حنيفة، ويعتبر مرامهم فى حق غيره من أهل المرتبة الشريفة، ولعمرى هذا غلو عظيم وعلو جسيم، لا يقول به: من له عقل سليم، وفهم غير سقيم، ولا يرتكب هذا، ولا يفرق بين ذا وهذا، إلا من هو رجيم زنيم، عقيم أثيم.

ولنذكر نبذًا من عبارات أئمة الفن الناصّة على كثرة مجاهدات أبى حنيفة وطريقه الحسن، قال النووى -وهو من أجلة المحدثين الثقات- فى كتابه "تهذيب الأسماء واللغات": قال الخطيب البغدادى أبو حنيفة التيمى فقيه أهل العراق، رأى أنس بن مالك، وسمع عطاء بن أبى رباح، وأبا إسحاق السبعى، ومحارب بن دثار، والهيثم بن حبيب الصواف، وقيس بن مسلم، ومحمد بن المنكدر، ونافعاً مولى ابن عمر، وهشام بن عروة، ويزيد الفقير، وسماك بن حرب، وعلقمة بن مرثد، وعطية العوفى، وعبد العزيز بن رفيع، وعبد الكريم وغيرهم، وروى عنه أبو يحيى الحمانى، وعباد بن العوام، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، وعلى بن عاصم، ويحيى بن نصير، وأبو يوسف القاضى، ومحمد بن الحسن، وعمرو بن محمد العنقرى، وهوذة بن خليفة، وأبو عبد الرحمن المقرئى، وعبد الرزاق بن همام وآخرون.

قال الخطيب: هو من أهل الكوفة، نقله أبو جعفر المنصور إلى بغداد، فأقام بها حتى مات، وروى الخطيب بإسناده إلى إسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة: قال: إن جدى من أبناء فارس الأحرار، ما وقع علينا رق قط، وبإسناده عن عبد الله بن عمرو الرقى: قال: كلم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلى القضاء، فأبى فضربه مائة سوط وعشرة أسواط، فى كل يوم عشرة، وهو على الامتناع، فلما رأى ذلك، خلّى سبيله، وكان ابن هبيرة عاملا على العراق فى زمان بنى أميّة، وعن أسد بن عمرو: قال: صلى أبو حنيفة بوضوء العشاء صلاة الفجر أربعين سنة، وكان عامة الليل يقرأ القرآن فى كل ركعة، وكان يسمع

بكاءه حتى يرحمه جيرانه، وحفظ عليه أنه ختم القرآن فى الموضع الذى توفى فيه سبعة آلاف مرة.

وعن الحسن بن عمارة أنه غسل أبا حنيفة حين توفى، وقال: غفر الله لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة، وعن ابن المبارك: أن أبا حنيفة صلّى خمسًا وأربعين سنة، والصلوات الخمس بوضوء واحد، وكان يجمع القرآن فى ركعتين، وعن أبى يوسف: قال: بينا أنا أمشى مع أبى حنيفة، إذ سمع رجلا يقول لرجل: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل. فقال أبو حنيفة: لا يتحدث عنى بما لا أفعله، فكان يحيى الليل صلاةً ودعاءً وتضرّعًا، وعن مسعر بن كدام: دخلت ليلة المسجد فرأيت رجلا يصلى، فقرأ سبعًا، فقلت: يركع ثم قرأ الثلث، ثم النصف، فلم يزل يقرأ حتى ختمه كله فى ركعة، فنظرت فإذا هو أبو حنيفة، وعن زائدة: قال: صليت مع أبى حنيفة فى مسجد العشاء، وخرج الناس ولم يعلم أنّى فى المسجد، فقام فافتتح الصلاة، حتى بلغ هذه الآية: ﴿فَمَنَّ اللهُ عَلَيْنَا وَوَقَانَا عَذَابَ السَّمُومِ﴾ فلم يزل يرددها، حتى أذّن المؤذن للصبح -انتهى ملخّصًا-.

وقال الحافظ أبو الحجاج يوسف المزّى الدمشقى أحد نقّاد الأخبار والرجال فى "تهذيب الكمال"، وهو ملخص من "الكمال فى معرفة الرجال" للحافظ عبد الغنى المقدسى، أحد ثقات أهل الكمال، فكل ما فيه مذكور فيه: النعمان بن ثابت التيمى أبو حنيفة الكوفى مولى بنى تيم الله بن ثعلبة، وقيل إنه من أبناء فارس، رأى أنسًا، وروى عن عطاء بن أبى رباح، وعاصم بن أبى النجود، وعلقمة بن مرثد، وحماد بن أبى سليمان، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأبى جعفر محمد بن على وعلى بن الأقمر، وزيادة بن علاقة، وسعيد بن مسروق الثورى، وعدى بن ثابت الأنصارى، وعطية بن سعيد العوفى، وأبى سفيان السعدى، وعبد الكريم أبى أمية، ويحيى بن سعيد الأنصارى، وهشام بن عروة فى آخرين، وعنه ابنه حماد وإبراهيم بن طهمان، وحمزة بن حبيب الزيّات، وزفر بن الهذيل، وأبو يوسف وأبو يحيى الحمانى، وعيسى بن يونس، ووكيع ويزيد بن زريع، وأسد بن عمرو البجلى، وحكام بن مسلم، وخارجة بن مصعب، وعبد المجيد بن أبى داود، وعلى بن مسهر ومحمد بن بشر العبدى، وعبد

الرزاق، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومصعب بن المقدام، وأبو عصمة نوح بن أبى مريم، و أبو عبد الرحمن وأبو نعيم وأبو عاصم، قال العجل: أبو حنيفة كوفى تيمى من رهط حمزة الزيات، وكان خزازا يبيع الخز، ويروى عن إسماعيل بن حمّاد بن أبى حنيفة، قال: نحن من أبناء فارس الأحرار.

قال محمد بن سعد العوفى: سمعت ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة فى الحديث لا يحدث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظه، وقال صالح بن محمد الأسدى عنه: كان أبو حنيفة ثقة فى الحديث، وقال أبو وهب محمد بن مزاحم: سمعت ابن المبارك: أفقه الناس أبو حنيفة ما رأيت فى الفقه مثله، وقال أيضًا: لو لا أنّ الله أعاننى بأبى حنيفة وسفيان كنت كسائر الناس، وقال ابن أبى خيثمة فى تاريخه: أنبأ سليمان قال: كان أبو حنيفة ورعا سخيا، وقال أبو نعيم: كان أبو حنيفة صاحب غوص فى المسائل، وقال أحمد بن على بن سعيد القاضى: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لا نكذب على الله ما سمعنا من رأى أبى حنيفة وقد أخذنا بأكثر أقواله، وقال الربيع وحرملة: سمعنا الشافعى يقول: الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة.

ويروى عن أبى يوسف بينما أنا أمشى مع أبى حنيفة إذ سمعت رجلا يقول لرجل: هذا أبو حنيفة لا ينام الليل، فقال أبو حنيفة: لا يتحدث عنى بما لم أفعل، فكان يحى الليل، يعنى بعد ذلك، وقال إسماعيل بن حماد بن أبى حنيفة عن أبيه قال: لما مات أبى سألنا الحسن بن عمارة أن يتولى غسله ففعل، فلما غسله قال: رحمك الله وغفر لك لم تفطر منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسد يمينك بالليل منذ أربعين سنة، وقال ابن أبى داود عن نصر بن على سمعت ابن داود يقول: الطاعن فى أبى حنيفة حاسد، أو جاهل له.

وفى كتاب الترمذى من رواية عبد الحميد الحمانى عنه: قال: ما رأيت أكذب من جابر الجعفى، وفى كتاب النسائى حديثه عن عاصم بن أبى ذر عن ابن عباس قال: ليس على من أتى بهيمة حد -انتهى ملخّصا- وقد نقل هذا كله الحافظ ابن حجر العسقلانى، وهو ممن وُهب العلم الربّانى، وأوتى القبول عند كل لبيب فى كتابه "تهذيب التهذيب"، وأقره عليه، وزاد عليه بقوله: قلت: هو فى رواية أبى على الأسيوطى، والمغاربة عن

النسائي، قال: حدثنا علي بن حجر ثنا عيسى هو ابن يونس عن النعمان عن عاصم فذكره، ولم يبين النعمان، وفي رواية ابن الأحمر -يعني أبا حنيفة- أورده عقيب حديث الدراوردي عن عمرو بن أبي عمر، وعن عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به» الحديث، وليس هذا الحديث في رواية ابن السنّي، ولا ابن حيوة عن النسائي، وقد تابع النعمان عليه عن سفيان الثوري، ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدًا -انتهى-.

وقد ذكر منقبة المجاهدة في العبادة وغيرها من الفضائل الوافرة في ترجمة أبي حنيفة، الذهبي في "تذكرة الحفاظ" و"الكاشف" و"العبر بأخبار من غبر"، وهو من نقاد رجال الحديث النبوي، وأفرد في مناقبه رسالة كافلة، وعجالة كاملة، وهو مع من ذكرنا قبله من الشافعية، معدودون في الطائفة العلية واليافعي الشافعي أحد المؤرخين المعتبرين عند أهل الشأن في كتابه "مرآة الجنان"، وابن خلكان في كتابه "وفيات الأعيان"، وهو من الشافعية المعتمدين عند علماء الزمان، وابن الأثير الجزري المحدث الشافعي في كتابه "جامع الأصول في أحاديث الرسول"، ومؤلف "المشكاة في أسماء رجال المشكاة"، وهو من المحدثين الشافعية، وابن عبد البر في كتابه "الانتقاء"، وهو من المالكية، وعبد الوهاب الشعراني الشافعي في "كشف الغمّة" و"يواقيته" و"ميزانه"، والإمام الغزالي في "إحياء العلوم" هو الشافعي، والسيوطي المحدث الشافعي في رسالته "تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة"، وابن حجر المكي الشافعي في رسالته "الخيرات الحسان في مناقب النعمان" وغيرهم ممن لا يعد، ولا يخفى عددهم، ولا تستقصى عدّتهم في رسائلهم ودفاترهم.

فيا أهل الفضل والعُلى! ويا أهل العقل والنُهى! انظروا لي مرام هذا الفاضل، وتعجبوا من مَلام هذا الكامل، حيث يقول أن هذا وأمثاله من غلو الحنفية، ولا يحول حول تصريحات غيرهم من الطوائف العلية، منهم الشافعية، ومنهم المالكية، ومنهم الحنبلية، ومنهم حملة الأحاديث المصطفية، والعجب أنه مع دعواه التبحر في علوم الحديث والأخبار، والتمهر في فهوم تواريخ الأخيار، يتفوّه بمثل هذا، ولا يتخذ شهادة الأكابر لواذًا، ولا عجب، فإن التعصب والتصلب يعمي ويصمّ عن الطلب، ويرمي في

حفرة الكرب والتعب، ويهدى إلى أودية العطب، ويدلى فى بير ذات شَرر ولَهَب، نجانا الله وأمثاله، ونجانا الله وأشباهه عن مثل هذه المجازفات والمغالطات، ونبّهنا الله وأشياعه، وأيقظنا الله وأحزابه من مثل هذه الغفلات والسقطات.

تنبيه :

قد اشتهر بين العوام كالأنعام، بل الخواص كالعوام أن أبا حنيفة لا رواية له فى الصحاح الستة، ولا ذكر له فى هذه الكتب البتة، وقد جعلوا هذا القول فيما بينهم شائعًا، وأرادوا به طعنا ضائعًا، فخابوا وخسروا وعابوا وهذروا، ولم يفهموا أن ذلك لا يقدح فى شأنه، ولا يجرح فى مكانه، فكم ممن لا ذكر له فى هذه الكتب المتداولة معدود فى الثقات والأثبات عند الطوائف الفاضلة، ولم يعلموا أن عبارة "التهذيب" و"تهذيب التهذيب" مكذبة لهم، ومخرّبة لقولهم، ناصّة على وجود روايته فى هذه الكتب، وعبرة مقالته عند أصحاب هذه الكتب، فليسكت العالم عن هذه المقالة، وليُسكِت الهائم عن هذه الجهالة، عصمنا الله وجميع خلقه بمنّه ولطفه من مثل هذه البطالات، ولَطَف الله بنا وبخلقه بكرمه وفضله بالحفظ عن مثل هذه الجهالات، إنه ولى الحسنات، ودافع السيئآت، ورافع الدرجات، ومجيب الدعوات.

السادس والعشرون: أنه أجاب فى ورقتين ملحقتين برسالته بالفارسية المسمّاة بـ"حل سؤالات مشكله عن سؤال حديث الأوادم"، وهو ما روى عن ابن عباس أنه قال فى تفسير قوله تعالى: ﴿اللهُ الّذِى خَلَقَ سَبعَ سَمَاوَاتٍ ومِنَ الأرض مِثلَهُنّ﴾ . . . إلخ فى كل أرض آدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيمكم، وعيسى كعيساكم، ونبى كنبيكم، بأنه ليس بحديث، بل أثر، يعنى ليس قول الرسول ﷺ، بل قول ابن عباس، والحجة فيما نحن فيه هو قول الرسول المعصوم لا أقوال الصحابة -انتهى معربًا- وهذه مغلطة مهلكة، لا ترتكبها حملة الشريعة المشرقة، فإن قول الصحابة فيما لا يعقل بالاجتهادات الصائبة فى حكم الأحاديث المرفوعة، فتكون حجة بلا شبهة.

قال الحافظ ابن حجر العسقلانى فى نكته فى مقدمة ابن الصلاح الشهرزورى: ما قاله الصحابى: مما لا مجال فيه للاجتهاد، فحكمه الرفع، كالأخبار عن الأمور الماضية

من بدء الخلق، وقصص الأنبياء، أو عن الأمور الآتية كالملاحم والفتن، وصفة الجنة والنار -انتهى- والمسألة بتفاصيلها وتفاريعها مبسوطة فى كتب الأئمة، وقد مرّ نبذ من تحقيقها فيما سبق بقدر ما يكشف الغمّة.

السابع والعشرون: أنه أجاب عنه أيضًا بأن ابن عباس متفرد فى هذا التفسير لا يوافقه أحد من الصحابة فمن بعدهم، ولا يبتنى حكم من أحكام الشرع على الرواية المتفردة والقول الشاذّ، وهذه مغالطة فاضحة، صدور مثلها من العلماء فى شأنهم قادحة، فإنه إن أراد من عد لموافقة وجود المخالفة، فهو قول بلا حجة، إذ لم يروِ عن أحد من الصحابة ما يخالف تفسيره البتة، ومن ادعى ذلك فليأتِ ببينة مُبينة، وليدع شهداءه من دون ربه يعينونه على إبداء المخالفة، وإن أراد مجرد عدم الموافقة، ومجرد تفرد ابن عباس بهذا التفسير من بين الصحابة، فهو لا يقدح فى المرام، ولا يُجرح به تفسير الأعلام، وذلك لأن الشذوذ المردود القادح هو ما يكون مخالفًا لروايات غيره من أرباب النقد الناصع، وأما مجرد التفرد فهو شذوذ مقبول عند أرباب المنقول، صرّح بهذا علماء الأصول فى كتب الأصول.

قال الزين العراقى فى "شرح الألفية" أخذًا من المقدمة: إذا انفرد الراوى بشىء نظر فيه، فإن كان مخالفًا لما رواه من هو أولى فيه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذًا مردودًا، وإن لم يكن مخالفًا لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر فى هذا، فإن كان عدلا حافظًا موثوقًا بإتقانه، وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد به، وإن لم يكن لمن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به، كان انفراده به مزحزحًا عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة، فإن كان المتفرد به غير بعيد عن درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسانًا حديثه، وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر -انتهى-.

وفى "إمعان النظر شرح نخبة الفكر" لأكرم بن عبد الرحمن السندى: استقراء موارد استعمالهم المنكر، والشاذ يدل على أن المنكر والشاذ لا يلزم أن يكون حديثًا مردود الرواية -انتهى- وسيأتى لهذا تفصيل جليل فيما يأتى.

الثامن والعشرون: أنه أجاب عنه أيضًا بأن التفسير المنقول عن ابن عباس سند

أكثره إليه ليس بمتصل، ولا مسلسل، فلا يعتبر به، وهذا أيضًا كأمثاله كصرير باب، أو كطنين ذباب، هلا يصدر مثله من الأنجاب، ولا يسطر مثله أحد من أولى الألباب، أما أولا فلأن التفاسير المأثورة عن ابن عباس بعض طرقها مقدوحة، وبعضها ممدوحة، فدعوى أن أكثرها سنده غير متصل، ولا مسلسل قول مهمل.

انظر إلى قول السيوطى فى "الإتقان فى علوم القرآن": وقد ورد عن ابن عباس فى التفسير ما لا تحصى كثرة، وعنه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها طريق على بن أبى طلحة الهاشمى عنه، قال أحمد بن حنبل: بمصر صحيفة فى التفسير، رواها على بن أبى طلحة لو رحل رجل فيها إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا، أسنده أبو جعفر النحاس فى "تاريخه"، قال ابن هجر: وهذه النسخة كانت لأبى صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن على بن أبى طلحةعن ابن عباس، وهى عند البخارى عن أبى صالح، وقد اعتمد عليها فى "صحيحه" كثيرًا فيما علّقه عن ابن عباس.

وأخرج ابن جرير وابن أبى حاتم وابن المنذر كثيرًا بوسائط بينهم، وبين أبى صالح، وقال قوم: لم يسمع ابن أبى طلحة من ابن عباس التفسير، وإنما أخذه عن مجاهد، أو سعيد بن جبير، قال ابن حجر: بعد أن عرفت الواسطة، وهى ثقة فلا ضير فى ذلك، وقال الخليلى فى "الإرشاد": تفسير معاوية بن صالح قاضى الأندلس عن على بن أبى طلحة، رواه الكبار عن أبى صالح كاتب الليث عن معاوية، قال: وهذه التفاسير الطوال التى أسندوها إلى ابن عباس غير مرضية، ورُواتها مجاهيل كتفسير جويبر عن الضحاك عن ابن عباس، وعن ابن جريج فى التفسير جماعة رووا عنه، وتفسير شبل بن عباد المكى عن ابن أبى نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قريب إلى الصحة، وتفسير عطاء بن دينار يكتب ويحتج به، وتفسير أبى روق نحو جزء صححوه، وتفسير إسماعيل السدى يورده بأسانيد إلى ابن مسعود وابن عباس، وروى عن السدى الأئمة مثل الثورى وشعبة، وتفسير مقاتل فمقاتل فى نفسه ضعفوه -انتهى كلام "الإرشاد"-.

ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس عن عطاء بن سائب عن سعيد بن جبير عنه، وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين، وكثيرًا ما يخرج منها الفريانى، والحاكم فى "مستدركه"، ومن ذلك طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبى محمد مولى

زيد بن ثابت عن عكرمة أو سعيد بن جبير، وهى طريق جيدة، وإسنادها حسن، وقد أخرج منها ابن أبى حاتم وابن جرير كثيرًا، وفى "معجم الطبرانى الكبير" منها أشياء، وأوهى طرقه طريق الكلبى عن أبى صالح عن ابن عباس، فإن انضم مع ذلك رواية محمد بن مروان السدى الصغير، فهى سلسلة الكذب، وكثيرًا ما يخرج منها الثعلبى والواحدى، وطريق الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطعة، فإن الضحاك لم يلقه، فإن انضم مع ذلك رواية بشر بن عمارة عن أبى روق عنه، فضعيفة لضعف بشر، وقد أخرج من هذه النسخة كثيرًا ابن جرير وابن أبى حاتم، وإن كان من رواته جويبر عن الضحاك، فأشد ضعفًا؛ لأن جويبرا شديد الضعف متروك، ولم يخرج ابن جرير، ولا ابن أبى حاتم من هذا الطريق شيئًا، وإنما أخرجها ابن مردويه وأبو الشيخ بن حيان -انتهى كلامه-.

وأما ثانيًا: فلأن مجرد كون أكثر طرق تفسير ابن عباس غير متصل، ولا مسلسل غير مفيد عند الأكياس، بل إذا ثبت أن الأثر المذكور المروىّ عنه معدود منه، حتى يتفرع عليه عدم اعتباره، وعدم جواز الاحتجاج به، وبدونه لا يثبت المقصود؛ لجواز أن يكون هذا الأثر من الطريق المتصل المحمود، ومن المعلوم أن ثبوت ذلك الأمر، لا أثر له عند أهل الخبر، ولا دليل عليه عند أهل الأثر، بل لم يقل: به معتبر.

وأما ثالثًا: فلأن الأثر المذكور قد اعتمد به جمع من أرباب التصحيح، واعتبر بسنده جمع من أصحاب الترجيح، فلا يضر إذن كون أكثر طرق تفسيره غير متصلة، وغير مسلسلة، انظر إلى عبارة "مستدرك الحاكم" نظر الفاهم، لا كنظر الهائم: حدثنا أحمد بن يعقوب الثقفى نا عبيد بن غنام نا على بن حكيم نا شريك عن عطاء عن أبى الضحى عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرضِ مِثلَهُنَّ﴾ قال: سبع أرضين فى كل أرض نبى كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى، هذا حديث صحيح الإسناد.

حدثنا عبد الله نا إبراهيم بن الحسين نا آدم نا شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبى الضحى عن ابن عباس قال: فى كل أرض نحو إبراهيم، هذا حديث على شرط البخارى ومسلم -انتهى-.

وفى "الدر المنثور" للسيوطى: أخرج ابن أبى حاتم والحاكم وصححه، والبيهقى فى "شعب الإيمان" و "كتاب الأسماء والصفات" من طريق أبى الضحى عن ابن عباس: سبع أرضين فى كل أرض نبى كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيم وعيسى كعيسى، قال البيهقى: إسناده صحيح، لكنه شاذّ بمرة، لا أعلم لأبى الضحى متابعًا عليه -انتهى-.

ونقل القاضى بدر الدين الشبلى فى كتابه "آكام المرجان فى أخبار الجانّ" عن شيخه أبى عبد الله الذهبى: أنه قال فى شأن الأثر المطول المخرج أولا فى "المستدرك": إسناده حسن -انتهى- وفى شأن المختصر المخرج ثانيًا فى "المستدرك": هذا حديث على شرط البخارى ومسلم، ورجاله أئمة -انتهى-.

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى، كما نقله الزرقانى فى "أجوبة الأسئلة فى شأن الرواية المختصرة": إسناده صحيح -انتهى- وإن شئت زيادة التفصيل فى هذا المبحث الجليل، فعليك برسالتى "زجر الناس على إنكار أثر ابن عباس".

التاسع والعشرون: أنه أجاب عنه أيضًا بأن متن ذلك الأثر مضطرب، فعند الحاكم باللفظ الذى مرّ ذكره، وعند عبد بن حميد وابن المنذر بلفظ ما يومنك أن أخبر بها فتكفر، وعند ابن جرير بلفظ: لو حدثتكم بتفسيرها لكفرتم، وكفركم تكذيبكم بها، واضطرب الرواية من أسباب الجرح -انتهى معربًا-.

وهذه سفسطة مضحكة وشنشنة مضعفة عند من أوتى الحكمة الشرعية، وأعطى الخبرة الأصلية والفرعية، فإنه ليس كل اختلاف اضطرابًا، ولا كل اضطراب قدحًا وجرحًا، انظر إلى قول العراقى فى "ألفيته" مع قول السخاوى فى شرحه المسمّى بـ "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث": مضطرب الحديث ما قدروا حال كونه مختلفًا من راوٍ واحد بأن رواه مرة على وجه، وأخرى على آخر مخالف له، فأزيد بأن يضطرب فيه كذلك راويان، فأكثر فى لفظ متن، أو فى صورة سند رواته ثقات، إما باختلاف فى وصل وإرسال، أو فى إثبات راوٍ وحذفه، أو غير ذلك، وربما يكون فى السند والمتن كليهما إن اتضح فيه تساوى الخلف، أى الاختلاف بحيث لم يترجح منه شيء، ولم يمكن الجمع، إما إن رجح بعض الوجوه، أو الوجهين على غيره بأحفظية، أو أكثرية ملازمة للمروى

عنه، أو غيرهما من وجوه الترجيح، لم يكن مضطربًا، والحكم للراجح منها وجبًا، إذ المرجوح لا يكون مانعًا من التمسك بالراجح، وكذا الاضطراب إن أمكن الجمع بحيث يمكن أن يكون المتكلم معبّرًا باللفظين، فأكثر عن معنى واحد، ولو لم يترجح شيء - انتهى - .

ومن المعلوم أن الروايات المختلفة، إنما جاءت عن ابن عباس من الرواة المتعددة، وأىّ بعد فى أن يكون قال: كل ذلك فى مجالس متشتتة، فروى كل من رواته ما سمعه فى مآنس متفرقة، قال العماد بن كثير فى "تفسيره الأثير": قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأرضِ مِثلَهُنّ﴾ أى سبعًا أيضًا، كما ثبت فى "الصحيحين": «من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه الله من سبع أرضين»، ومن حمل على سبعة أقاليم، فقد أبعد النجعة، وأغرق فى النزع، وخالف القرآن والحديث بلا مستند، وقد تقدم فى تفسير سورة الحديد عند قوله: ﴿هُوَ الأوّلُ وَالآخِرُ﴾ ذكر الأرضين السبع، وبعد ما بينهنّ، وكثافة كل واحد منهنّ خمسمائة، وهكذا قال ابن مسعود: وكذا الآخر ما بين السماوات السبع، وما فيهنّ، وما بينهنّ فى الكرسى، إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة.

وقال ابن جرير: نا عمرو بن على نا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأرضِ مِثلَهُنّ﴾ قال: لو حدثتكم بتفسيرها لكفرتم، وكفركم تكذيبكم بها، ونا ابن حميد نا يعقوب بن عبد الله بن سعد القمى الأشعرى عن جعفر بن أبى المغيرة الخزاعى عن سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: ﴿وَمِنَ الأرضِ مِثلَهُنّ﴾ فقال: ما يؤمنك أن أخبرك فتكفر، وقال ابن جرير حدثنا عمرو بن على ومحمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرّة عن أبى الضحى عن ابن عباس فى هذه الآية قال: فى كل أرض مثل إبراهيم، ونحو ما على الأرض من الخلق، وقد روى البيهقى فى "كتاب الأسماء والصفات": هذا الأثر عن ابن عباس أبسط من هذا السياق، فقال: حدثنا أبو عبد الله الحافظ، نا أحمد بن يعقوب، نا عبيد بن غنام النخعى، نا على بن حكيم، نا شريك عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: ومن الأرض مثلهن سبع أرضين، فى كل أرض نبى كنبيكم، وآدم كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى، ثم رواه البيهقى من طريق شعبة عن

عمرو بن مرة عن أبى الضحى عن ابن عباس، قال: فى كل أرض نحو إبراهيم، ثم قال البيهقى: هذا إسناد صحيح، وهو شاذ بمرة لا أعلم لأبى الضحى متابعًا، والله أعلم - انتهى -.

الثلاثون: أنه أجاب أيضًا بأن أحدًا من مخرجيه لم يصححه سوى الحاكم، وتصحيحه عند علماء الحديث ليس بشىء بدون شهادة أئمة الفن -انتهى معربًا-.

وهذه نَخِرة مموّهة، وجملة مخرّبة، فإن الأثر المختصر قد وافق فيه الحاكم فى قوله: على شرط الشيخين الذهبى، وحكم بصحة إسناده العسقلانى، وسكت عليه الشبلى والزرقانى، وأما المطول فحكم الحاكم عليه بالصحة، ووافقه عليه الذهبى حيث قال: إسناده حسن، وأقره عليه الشبلى، وكذا السيوطى فى كتابه "لقط المرجان فى أخبار الجانّ"، وشاركه البيهقى فى حكم الصحة إلا أنه أعلّه بأنه شاذّ بالمرة، وستعرف أنه ليس بعلّة معتدة، ونقل السيوطى فى "كتاب تخريج أحاديث شرح المواقف" للجرجانى كلام الحاكم، وسكت عليه كسكوت الجازم، فمع ذلك كله، القول: بأنه لم يصححه سوى الحاكم، غريب عن مثله.

فإن اختلج فى صدرك أن الذهبى لم يصححه، بل حسّنه، وبين الحسن والصحيح فرق بوجوه حسنة، فأين موافقة الذهبى لحكم الحاكم النيسابورى، فأزِحه بأن الفرق بينهما، إنما هو مذهب الخلف، والحاكم من السلف الذين كانوا لا يفرقون بين الحسن والصحة، فصح حكم الموافقة، وقد صرّح بذلك السيوطى فى "تدريب الراوى شرح تقريب النواوى".

الحادى والثلاثون: ذكر من جملة علل ذلك الأثر أن البيهقى أعلّه بالشذوذ وعدم المتابعة، ومع ذلك لا أثر للصحة، وهذا أيضًا كأمثاله قول واهى، لا يستند به إلا واهى، وذلك فإن بمطلق تفرد أحد الرواة، وعدم وجود المتابعات، لا يرتفع حكم الصحة عن الإسناد عند النقاد، بل إذا كان فى تفرده مخالفًا لغيره.

قال النووى فى "تقريبه" بعد ما خدش تعريف الشاذّ بتفرده الثقة فى روايته: فالصحيح التفصيل، فإن كان الثقة بتفرده مخالفًا أحفظ منه وأضبط، كان ما انفرد به شاذًا مردودًا، وإن لم يخالف الراوى، فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بضبطه، كان متفرده

صحيحًا، وإن لم يوثق بحفظه، ولكن لم يبعد عن درجة الضابط، كان ما انفرد به حسنًا، وأن بعد من ذلك كان شاذًا منكرًا مردودًا، فالحاصل أن الشاذّ المردود هو الفرد المخالف -انتهى-.

وقال السيوطى فى "تدريب الراوى شرح تقريب النواوى" عند البحث عن تعريف الصحيح الذى ذكره النووى، وشرط فيه السلامة من الشذوذ الردىء: لم يفصح بمراده من الشذوذ ههنا، وقد ذكر فى نوعه ثلاثة أقوال: مخالفة الثقة لأرجح منه، والثانى: تفرد الثقة مطلقًا، والثالث: تفرد الراوى مطلقًا، ورد الأخيرين، والظاهر أنه أراد ههنا الأول -انتهى-.

وقال الحافظ ابن حجر فى "نزهة النظر" شرح كتابه "نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر" بعد ما عرف الصحيح بما ينقله عدل تام الضبط متصل السند غير معلّل ولا شاذّ، الشاذّ لغةً: الفرد، واصطلاحًا: ما يخالف فيه الراوى من هو أرجح منه -انتهى- وقال فى بحث زيادات الرواة: اشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقًا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح أن لا يكون شاذًا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه -انتهى-.

وقال فى بحث الشاذّ والمنكر: فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله وهو المرجوح، يقال له: الشاذّ -انتهى-.

وقال أيضًا: عرف من هذا التقرير أن الشاذّ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذّ بحسب الاصطلاح -انتهى-.

وقال السخاوى فى "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" فى بحث تعريف الصحيح: لأنهم فسّروا الشذوذ المشروط نفيه ههنا بمخالفة الراوى فى روايته من هو أرجح منه عند تفسير الجمع بين الروايتين، ووافقهم الشافعى -انتهى-.

وقال أيضًا: على أن شيخنا -أى الحافظ ابن حجر- مال إلى النزاع فى ترك تسمية الشاذّ صحيحًا، وقال: غاية ما فيه رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافى الصحة، وأكثر ما فيه أن يكون هناك صحيح وأصح، فيعمل بالراجح، ولا يعمل

بالمرجوح -انتهى- .

وأمثال هذه العبارات كثيرة فى كتب الأصول شهيرة ، ومن المعلوم أن الشذوذ فيما نحن فيه ليس إلا بمعنى عدم المتابعة ، لا بمعنى المخالفة ، فلا يقدح ذلك فى الصحة ، فإن الراوى المتفرد بالأثر المذكور ، وهو أبو الضحى مسلم بن صبيح لا شبهة فى كونه ثقة ، فتفرده لا يضر البتة ، ويدل على ذلك دلالة واضحة أن البيهقى الذى أعلّه بالشذوذ نص على الصحة ، حيث قال : إسناد هذا عن ابن عباس صحيح ، وهو شاذ بمرة ، لا أعلم لأبى الضحى عليه متابعًا -انتهى- فلو كان الشذوذ بمعنى التفرد مطلقًا قادحًا فى باب الصحة ، أو كان وجد ههنا الشذوذ المضر بالصحة ، لما حكم البيهقى مع اعترافه بالشذوذ ، وعدم وجدان المتابعة بالصحة .

الثانى والثلاثون : أنه استند فى تضعيف ذلك الأثر بقول السيوطى فى "تدريب الراوى" : لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم ، حتى رأيت البيهقى قال : إسناده صحيح ، لكنه شاذّ بمرة .

وهذا الاستناد لا يخلو عن مغالطة لا تخفى على النقاد ، بل مثله لا يصدر عمن هو لبيب ، وطالع التدريب ، فإن النووى قال فى "تقريبه" فى بحث الشاذّ : قال الحافظ أبو يعلى الخليلى : والذى عليه حفاظ الحديث أن الشاذّ ما ليس له إلا إسناد واحد يسنده ثقة أو غيره ، فما كان منه عن غير ثقة فمتروك ، وما كان عن ثقة توقف فيه ، ولا يحتج .

وقال الحاكم : وهو ما انفرد به ثقة ، وليس له أصل بمتابع الثقة -انتهى- ثم رده بقوله ما ذكراه : يشكل بإفراد العدل الضابط الحافظ كحديث : «إنما الأعمال بالنيات» وكحديث النهى عن بيع الولاء وغير ذلك -انتهى- ثم قال : فالصحيح التفصيل ، فإن كان الثقة تبقروه ، إلى آخر ما نقلناه سابقًا ، وقال السيوطى فى تدريب الراوى فى شرح بحث تعريف الحاكم قبل قوله ويشكل : ومن أوضح أمثلته ما أخرجه الحاكم فى "المستدرك" من طريق عبيد بن غنام النخعى عن على بن حكيم عن شريك عن عطاء بن السائب عن أبى الضحى عن ابن عباس ، قال : فى كل أرض نبى كنبى ، وآدم كآدم ، ونوح كنوح ، وعيسى كعيسى ، وقال صحيح الإسناد ، ولم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم حتى رأيت البيهقى قال : إسناده صحيح ، ولكنه شاذ بمرة -انتهى- فضمير قوله :

ومن أمثلته إنما هو إلى الشاذ بالمعنى الذى فسّره الحاكم، وهو ما يتفرد به الثقة، أو إليه وإلى تعريف الخليلى، وتعريف الحاكم أخص من تعريف أبى يعلى الخليلى، فإنه فسّره بما وقع فيه تفرد الرواية، وتعجب السيوطى بحكم الحاكم بالصحة، إنما هو على تفسير مطلق التفرد، أو تفرد الثقة لوجود هذا المعنى فى الأثر المذكور بلا شبهة.

وقد عرفت أن التعريفين المذكورين غير صحيحين عند الناقدين، وأن المعتبر عندهم هو التفصيل الذى ذكره ابن الصلاح والنووى والعراقى وغيرهم من الماجدين، وأن الشذوذ المشروط نفيه فى تعريف الصحيح، إنما هو الشذوذ بمعنى المخالفة، لا بمعنى عدم المتابعة على الصحيح، فلا يفيد إذا ذكر حديث تعجب السيوطى فى مقام التضعيف، ولا اختيار رأى الحاكم فى باب التزييف.

الثالث والثلاثون: ذكر من وجوه تزييف ذلك الأثر: أقل قليل از أهل تفسير اين اثر در تفسير آيه كريمه گرفته اند واكثر مفسرين بدان اعتنا نموده واين دليل بين برسقوط اين اثر وعدم قبول اوست . . . إلخ، وتعريبه: أن أقل القليل من المفسرين ذكروا هذا الأثر فى تفسير الآية، وأكثر المفسرين اعتنوا بشأنه، وهذا دليل بيّن على سقوط ذلك الأثر وعدم قبوله، وفيه خطأ ظاهر، لا يخفى على قاصر، فضلا عن ماهر، فإنه لما أقرّ بأن أكثر أهل التفسير اعتنوا بشأنه، ومالوا إلى الاستناد به، كيف يصح جعله دليلا بيّنا على سقوطه، وعدم قبوله، فإن اعتناء أكثرهم، وذكره فى تفاسيرهم، دليل على عدم سقوطه، لا على سقوطه.

ولو قال: اعتناء نه نمودن يعنى أن الأكثر لم يعتنوا بشأنه لصح جعله دليلا على عدم قبوله على حسب مزعومه، لكنه أيضًا باطل، عند كل من يرسم بالفاضل؛ لأن المفسرين على طريقتين، منهم من لم يلتزم التفسير بالآثار، ولم يهتم بنقد الأخبار، بل اكتفى على قول الأخيار، وهم الأكثرون من القبيلتين، حتى إن منهم من أدرج الأحاديث الموضوعةفى فضائل سورة سورة كالزمخشرى والبيضاوى، ومنهم وهم الأقلون من الطائفتين من توجه إلى ذلك، وسلك على أحسن المسالك، كالسيوطى وابن كثير الدمشقى والشوكانى والبغوى، وغيرهم ممن تقدمهم أو تأخر عنهم، وهذه الطائفة قد أوردت هذا الأثر فى تفسير الآية، وبحثت عن صحتها وسقمها، وسلكت أحسن

الجادة، فلا يدل عدم اعتناء أكثر المفسرين به على ضعفه وسقمه لكون أكثرهم غير ملتزمين لإيراد الأحاديث المرفوعة أو الموقوفة، مكتفين بذكر الأقوال المقطوعة والمباحث المتفرقة، ولذا قال بعض الظرفاء فى شأن تفسير الفخر الرازى المعروف بـ "التفسير الكبير" : كل شيء فيه إلا التفسير.

الرابع والثلاثون: ذكر من وجوه تزييفه: أن الأثر المذكور مجمل غير معين، فإنه لا يعلم منه أن الأوادم والخواتم الستة فى الطبقات السفلية كانوا قبل أبى البشر وسيد البشر، أو فى عصرهم أو بعدهم، والمجمل لا يعتمد عليه بدون بيان المجمل.

وغير خفى على كل طالب العلم النقلى، فضلا عن الماهر فى العلم الفرعى والأصلى ما فيه من السخافة والشناعة، فإن من طالع كتب الأصول، وهو من ذوى العقول، يعلم بأن الأثر المذكور ليس بمجمل، والقول به مهمل، فإن المجمل الذى لا يؤخذ به بدون بيان المجمل هو ما خفى المراد منه بسبب ازدحام المعانى، أو لوجه آخر متعلق بالمبانى، بحيث لا يطلع على المقصود منه، إلا ببيان من صدر منه، أو من ناب عنه، ووجود هذا الأمر فى هذا الأثر ممنوع، لكون المراد منه فى غاية الوضوح، ولا يقدح فيه عدم بيان زمان الأوادم والخواتم، لكونه أمرًا زائدًا خارجا عن مراد المتكلم، ولو كان مثل هذا الإجمال مضرًا فى الاستدلال، للزم إجمال أكثر الآيات والأحاديث، ووقوعها فى حيز الإشكال، واللازم باطل بإجماع أهل الكمال، فالملزوم مثله فى الإبطال، ولعلمى هذا ظاهر على من يطالع "المنار" و"نور الأنوار"، فضلا عن غيرهما من كتب الأخيار، فكيف خفى على هذا الذى يدعى المجددية فى الأمصار، ويرمى المقلدية فى الديار.

والخامس والثلاثون: ذكر من وجوه تزييفه: أن عطاء بن السائب أحد رُواته من المختلطين، فكيف يكون صحيحًا لكونه مشروطًا بضبط الراويين، وهذا أيضًا كأمثاله شاهد على عدم مهارة أمثاله، فإن هذا النقصان على تقدير تسلبمه ينجبر برواية أخرى مختصرة جليلة الشأن، فإن لم يكن صحيحًا، فلا أقل من أن يكون حسنًا، وليطلب تفصيل هذه المباحث من رسائلى: "دافع الوسواس فى أثر ابن عباس" و"الآيات البينات على وجود الأنبياء فى الطبقات"، و"زجر الناس على إنكار أثر ابن عباس"، فإنى قد

جهدت فيها في دفع وجوه تزييف هذا الأثر التي ولعت بها علماء العصر، وبالغت في تبيين المراد، بحيث يهتدي كل من ضلّ فيه ومنه.

السادس والثلاثون: ذكر في المقصد الأول من "إتحافه": مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل، ولطائف الأخبار للشيخ الفاضل الماهر شمس الفضائل والمفاخر محمد بن طاهر الصديقي الفتني، المتوفى سنة ست وثمانين وتسعمائة. . . إلخ، وفيه خطأ جلي لا يصدر إلا ممن لم يطالع كتب الفتني، فإن اسمه محمد طاهر، لا محمد بن طاهر، صرّح بذلك هو بنفسه في مفتح قانون الموضوعات وشرح الشافية، وهو موجود عندي بخطه، وغيرهما من تصانيفه، وبه صرّح غيره ممن ترجمه كمؤلف "سبحة المرجان في آثار هندوستان"، ومؤلف "النور السافر في أخبار القرن العاشر" وغيرهما من الأكابر.

السابع والثلاثون: ذكر في تفسيره المسمّى بـ"فتح البيان في مقاصد القرآن" عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لا تَدخُلُوا مِن بَابٍ واحِدٍ وادخُلُوا مِن أبوَابٍ متَفَرِّقَةٍ﴾ من سورة يوسف، قد أنكر بعض المعتزلة كأبي هاشم والبلخي أن للعين تأثيرًا، وقالا: لا يمتنع أن صاحب العين إذا شاهد الشيء، وأعجب به، كانت المصلحة له في تكليفه أن يغيّر الله ذلك الشيء حتى لا يبقى قلب ذلك المكلف به معلّقًا به. . . إلخ.

وهذه فرية بلا مرية، فإن أبا هاشم والبلخي لم ينكرا العين وتأثيره، بل أقرا بتأثيره العادي، يدل عليه قول الإمام الرازي في تفسيره: إن أبا علي الجبائي أنكر هذا المعنى إنكارًا بليغًا، ولم يذكر في إنكاره شبهة فضلا عن حجة، وأما الذين اعترفوا به وأقروا بوجوده فقد ذكروا فيه وجوهًا: الأول: قال الحافظ أنه يمتد من العين أجزاء، فتتصل بالشخص المستحسن، فتؤثر فيه، وتسري كتأثير اللسع والسم والنار، الوجه الثاني: قال أبو هاسم وأبو القاسم البلخي أنه لا يمتنع أن تكون العين حقّا، ويكون معناه أن صاحب العين إذا شاهد الشيء وأعجب به، استحسانًا كانت المصلحة له في تكليفه أن يغيّر الله ذلك الشخص، وذلك الشيء حتى لا يبقى قلب ذلك المكلف متعلقا به، فهذا المعنى غير ممتنع -انتهى ملخّصًا-.

الثامن والثلاثون: ذكر في تفسيره عند تفسير قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائكَةُ كُلّهُم أجمعُونَ إلا إبليسَ أبى أن يكُونَ مَعَ السّاجِدِينَ﴾ قال المبرد:

كلهم أزال احتمال أن بعض الملائكة لم يسجد، فظهر أنهم بأسرهم سجدوا، ثم عند هذا بقى احتمال، وهو أنهم هل سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد فى وقت، فلما قال أجمعون ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة، وهو إيضاح لما سبق، ورجح هذا الزجاج، قال النيسابورى : وذلك لأن أجمع معرفة، فلا يقع حالا، ولو صح أن يكون حالا لكان منتصبًا . . . إلخ .

ولا يخفى على ماهر التفسير ما فيه من التزوير، أما أولا فلأن قوله : وهو إيضاح لما سبق غير صحيح ؛ لأن التوجيه الذى ذكره عن المبرد ليس فيه إيضاح لفظ أجمعون لكلهم، بل كلهم يدل على عدم خروج أحد منهم، وأجمعون يدل على اجتماعهم، فكل منهما دال على فائدة جديدة، لا أن تكون الكلمة الأخرى للأولى موضحة .

وأما ثانيًا وهو التاسع والثلاثون : فلأن نسبة ترجيح الزجاج قول المبرد المذكور سابقًا افتراء قطعًا، فإن الزجاج لم يرجح ذلك القول، بل قول سيبويه والخليل : وهو التأكيد بعد التأكيد فى إثبات الفعل، ولم يذكر فى فتح البيان هذا القول قبل نسبة الترجيح إلى الزجاج، حتى ترجع الإشارة إليه، وتصح النسبة إلى الزجاج .

وأما ثالثًا وهو الأربعون فلأن التعليل الذى ذكره عن النيسابورى لا يستقيم تعليلا للقول الماضى، فإن الذى ذكره قبله ليس إلا قول المبرد المنبئ عن الحالية، والنيسابورى يزيف الحالية، فأين الدليل من الدعوى، وأين المبدأ من المنتهى .

فانظر إلى هذه الأغلاط المتتالية فى كلمات متتابعة، وتعجب منه كيف لم يفهمها مع ظهورها، وكيف لم يعلمها مع وضوحها، ولا ينفع فى مثل هذه الفواحش القول بأنى ناقل من الشوكانى، أو غيره، سائر بسيره، آذكر ما أجد فى كلامهم وإن كان الأفاحش، فإن هذا بعيد عن شأن الجهلاء، فضلا عن شأن الكملاء .

والذى يوضح هذه الأغلاط قول الإمام الرازى فى تفسير تلك الآية، قال الخليل وسيبويه : قول ﴿كُلُّهُم أَجمَعُونَ﴾ توكيد بعد توكيد، وسئل المبرد عن هذه الآية، فقال : لو قال : فسجد الملائكة، احتمل أن يكون سجد بعضهم، فلما قال : كلهم زال هذا الاحتمال، ثم بعد هذا بقى احتمال آخر، وهو أنهم سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد منهم فى وقت آخر، فلما قال : أجمعون ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة، ولما

حكى الزجاج هذا القول عن المبرد قال: وقول الخليل وسيبويه أجود؛ لأن أجمعين معرفة، فلا يقع حالا -انتهى- وقول البيضاوى فى تفسيره: أكّد بتأكيدين للمبالغة فى التعميم ومنع التخصيص، وقيل: أكّد بالكل للإحاطة، وبأجمعين للدلالة على أنهم سجدوا دفعة، وفيه نظر، إذ لو كان الأمر كذلك كان الثانى حالا، لا تأكيداً -انتهى- .

ثم ههنا خبط آخر، وهو الحادى والأربعون، وبيانه: أنه قال فى "تفسير الجلالين" تحت تلك الآية: فيه تأكيدان -انتهى- وقال سليمان الجمل فى حواشيه: قوله: فيه تأكيدان، أى للمبالغة وزيادة الاعتناء، وعبارة الكرخى فيه تأكيدان لزيادة تمكين المعنى وتقريره فى الذهن، ولا يكون تحصيلا للحاصل؛ لأن نسبة أجمعون إلى كلهم كنسبة كلهم إلى أصل الجملة، أو أجمعون يفيد معنى الاجتماع، وسئل المبرد عن هذه الآية، فقال: لو قال فسجد الملائكة، احتمل أن يكون سجد بعضهم، فلما قال: كلهم زال هذا الاحتمال، فظهر أنهم بأسرهم سجدوا، ثم بقى احتمال آخر، وهو أنهم هل سجدوا دفعة واحدة، أو سجد كل واحد فى وقت، فلما قال: أجمعون، ظهر أن الكل سجدوا دفعة واحدة. . . اهـ، وهو إيضاح لما سبق -انتهت عبارة الجمل- .

ففى هذه العبارة انتهت عبارة الكرخى إلى قوله: دفعة واحدة، وجملة: وهو إيضاح لما سبق، من كلام الجمل، ومعناه أن الذى نقله الكرخى عن المبرد إيضاح لما سبق من قوله: أو أجمعون يفيد معنى الاجتماع، والغرض منه دفع توهم متوهم عسى أن يتوهم أن الكرخى ذكر فيه ثلاثة أقوال: أحدها: بقوله: فيه تأكيدان، وثانيها: بقوله: أو أجمعون. . . إلخ، وثالثها: بقوله: قال المبرد. . . إلخ، فصرّح الجمل دفعًا أن الكرخى لم يذكر إلا قولين، وقوله: قال المبرد. . . إلخ: إيضاح للثانى من القولين، وصاحب "الإتحاف" لما لم يفهم هذا المعنى الظاهر، وقع فى الغلط الباهر، وانتحل كلام الجمل على وجه مهمل، فضم قول الجمل: وهو إيضاح لما سبق، إلى قول المبرد المنتحل، ولعلمى مثل هذا لا يصدر عن صاحب فهم، ولو كان سارقًا، فضلا عن صاحب علم إذا كان لائقًا.

فإن قال قائل: هكذا وقع فى تفسير الشوكانى المسمّى بـ "فتح القدير"، ومنه أخذ صاحب "الإتحاف" فى التفسير، قلنا: على تقدير تسليمه هذا دال على أن نظر الشوكانى

أوسع من فهمه، وعلمه أكبر من عقله، ومثل هذا الرجل تقليده حرام على جميع الأنام، خصوصًا على من بسط بساط الهداية، وكان من الأعلام.

الثاني والأربعون: قال هناك: ثم استثنى إبليس من الملائكة فقال تعالى: ﴿إِلا إِبْلِيسَ﴾ قيل: هذا الاستثناء متصل لكونه كان من جنس الملائكة، ولكنه أبى أن يكون مع الساجدين استعظامًا واستكبارًا، وقيل: إنه لم يكن من الملائكة، ولكنه كان معهم وبينهم، فغلب اسم الملائكة عليه، قلت: غير المأمور لا يصير بالترك ملعونًا -انتهى-.

وأنت تعلم أن هذا الإيراد الذى ذكره بقوله: قلت... إلخ: نصرة لإبليس، لا يخلو عن تلبيس، فإن القائل بالتغليب لا يقول: إن إبليس لم يكن مأمورًا، حتى يرد عليه بأن غير المأمور لا يكون ملعونًا، بل يقول: هو ليس من جنس الملائكة حقيقة، لكنه داخل فيهم بالتغليب، فأمرهم أمره، وحكمهم حكمه، فلزمه السجود كما لزمهم، ووجب عليه امتثال أمر السجود، كما وجب عليهم.

الثالث والأربعون: قال: فى تفسير قوله تعالى فى قصة لوط من سورة الحجر: ﴿وَامضُوا حَيثُ تُؤمَرُونَ﴾ أى إلى الجهة التى أمركم الله سبحانه بالمضى إليها، وزعم بعضهم أن حيث ظرف زمان مستدلا بقوله: ﴿بِقَطعٍ مِّنَ اللّيلِ﴾ ثم قال: ﴿وَامضُوا حَيثُ تُؤمَرُونَ﴾ أى فى ذلك الزمان، وهو ضعيف، ولو كان كما قال، لكان التركيب: وامضوا حيث أمرتم، على أنه لو جاء التركيب، هكذا لم يكن فيه دلالة -انتهى-.

ولا يخفى أن الجملة الأخيرة من هذه العبارة المنتحلة من حواشى "تفسير الجلالين" لسليمان الجمل قول مهمل، فإنه لا يعلم منها مدلول الدلالة لا بالصراحة ولا بالإشارة، ومثل هذا الانتحال غير جائز عند أرباب الكمال، وإنما هو صنع الجهال الذين لا يفهمون ما ينقلون، ولا يعلمون ما يكتبون، ويكتفون بـ"قيل" و"يقال".

الرابع والأربعون: قال: فى تفسير قوله تعالى فى سورة النحل: ﴿وَمَا يَشعُرُونَ أَيّانَ يُبعَثُونَ﴾ قيل: معناه ما يشعر هذه الأصنام أيّان تبعث، ومتى يبعثها الله، وبه بدء القاضى تبعًا للكشاف، ويؤيد ذلك ما روى أن الله يبعث الأصنام، ويخلق لها أرواحًا معها شياطينها، فيؤمر بكلها إلى الله... إلخ، وهذه زلّة فاحشة، منجرة إلى ذلّة فاضحة، والصحيح فيؤمر بكلها إلى النار، كيف لا وليست للكفار مع أصنامهم أهلية

الحضور عند الملك الجبار.

وتوضيحه: رواية الشيخين والدارقطني والحاكم عن أبي سعيد الخدري: قال: "قلنا: يا رسول الله! هلى نرى ربنا يوم القيامة؟ قال: هل تضارون في رؤية الشمس في الظهيرة حضوا، قلنا: لا، قال: فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم، إذا كان يوم القيامة ينادي منادٍ: ليذهب كل قوم ما كانوا يعبدون، فيذهب أهل الصليب مع صليبهم، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم، وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم، زاد الحاكم حتى يتساقطون في النار، ويبقى من كان يعبد الله وحده من بر وفاجر" الحديث.

وفي الباب أخبار كثيرة مبسوطة في البدور السافرة في أحوال الآخرة وغيره من كتب أحوال الآخرة، ومثله في التفسير الكبير وغيره من التفاسير المتداولة.

الخامس والأربعون: قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الّذِينَ أوتُوا العِلمَ إنّ الخزيَ اليومَ وَالسّوءَ عَلَى الكَافرينَ﴾ الآية الواقعة في سورة النحل، قيل: هم العلماء، قالوا: لأنهم الذين كانوا يعظمونهم، ولا يلتفتون إلى وعظهم، وقيل: هم الأنبياء، وقيل: الملائكة، والظاهر الأول، لأن ذكرهم بوصف العلم يفيد ذلك، وإن كان الأنبياء والملائكة هم من أهل العلم، لكن لهم وصف يذكرون به، هو أشرف من هذا الاستدلال على الظهور فقط -انتهى-.

ولا يخفى على اللبيب الأديب ما فيه من الخبط وعدم الربط، فإن قوله: هو أشرف من هذا الاستدلال على الظهور فقط، قول كتبه حالة عطش الصوم، أو حالة بطش النوم، فإنه لا يدري محصله، وربطه بما سبقه، ولا يهتدي إلى انكشاف المقصود منه، والمراد منه.

ومنشأه سوء الانتحال من تفسير الشوكاني، وعدم الانتقال إلى تحرير الشوكاني، فإن عبارته في تفسيره هكذا: لكن لهم وصف ينكرون به هو أشرف من هذا الوصف، وهو كونهم أنبياء أو كونهم ملائكة، ولا يقدح في هذا جواز الإطلاق؛ لأن المراد الاستدلال على الظهور فقط -انتهت- فانظر إلى هذا الانتحال المنجر إلى الإضلال والارتحال المورث إلى الإخلال، وتعجب من هذه السرقة الموقعة في التهلكة، عصمنا الله وإياه من مثل هذه المهلكة.

السادس والأربعون: نقل في تفسير قوله تعالى: ﴿أو يَأخُذُهُم عَلى تَخَوّفٍ﴾ من سورة النحل عبارة البيضاوي بقوله: وعبارة البيضاوي: روى أن عمر قال على المنبر، ما تقولون فيها؟ فسكتوا، وقال شيخ من هذيل، فقال هذه لغتنا التخوف التنقص، فقال: تعرف العرب ذلك في أشعارها، فقال نعم، قال شاعرنا أبو بكر يصف ناقته:

تخوّف الرحل منها نامكا قردًا كما تخوف عودا كنبعة السَّفَن

. . . . إلخ.

وهذا نقل يحتاج إلى تصحيحه، ومطابقته لأصله، وأنى له ذلك، فإن الموجود في نسخ تفسير البيضاوي فيما هنالك قال شاعرنا أبو كبير: يصف ناقته، لا قال شاعرنا أبو بكر: يصف ناقته.

السابع والأربعون: قال في تفسير ﴿أوَ لَم يَرَوا إلى مَا خَلَقَ اللهُ مِن شَيءٍ يَتَفَيّأُ ظِلالُه عَنِ اليَمِينِ وَالشّمَائِلِ سُجّدًا للهِ﴾ الآية الواقعة في سورة النحل، قيل: المراد باليمين النقطة التي هي مشرق الشمس، وأنها واحدة، والشمائل عبارة عن الانحراف في فلك الاظلال بعد وقوعها على الأرض، وهي كثيرة -انتهى- وغير خفي على كل غبيّ، ومبتدئ، فضلا عن ذكيّ ومنتهى ما في قوله: في فلك الإظلال من السقم الرديء، بحيث يضحك عليه كل شيخ وصبي، فإن فلك الإظلال مجرد لفظ لا مصداق له، وتلفظ لا معنى له، وقد خلص الأولون من أرباب الشريعة والفلسفة في بحار علم الشريعة والفلسفة، وغاص الآخرون في أنهار علم الأفلاك، حتى صعدوا معارج الإدراك، فلم يظهر لهم إلى الآن هذا الفلك، لا يدرى أهو مسكن للإنس، أو الجن، أو الملك، ولم يجدوا له أثرًا ولا خبرًا في كتب علم الهيئة، ولا له في كتب الشريعة ذكرًا، فهو ليس إلا شيئًا نُكرًا، وأمرًا هُجرًا، ووصفًا هَدرًا، ولفظاً قِشرًا.

وقد وقع هذا الخبط أولا من الشوكاني في تفسيره، وقلده هذا المقلد القاني في تسطيره من دون أن يتفكر في معناه، ويتبصر في مبناه، وآفة العلم هو مثل هذا التقليد، وهو الذي نص على حرمته أهل العلم والتنقيد، وهو الذي يوصف بأنه تقليد جامد، وفاسد كاسد، يجب الاجتناب عنه على كل ناصح وعابد، وراكع وساجد، ويحرم ارتكابه على كل عالم وزاهد، وكل حالم وماجد، وقد زجر العلماء عن مثل هذا النقل،

الموجب للجَدل، و زبر الفضلاء عن مثل هذا الحمل، الموجب للجهل، ولعمرى من لا يميّز بين لفظ تلك وبين لفظ الفلك، ويتفوه بما يتعجب منه ساكن الأرض والفلك، ويتلفظ بما يضحك عليه كل إنسى وجنّى وملك، شوكانيّا كان أو غيره ممن قلده فى الحلك، كيف يستأهل لأن يؤلف سفرًا، ويرصّف دفترًا:

لعينى يوم منك حظ تحيّر منه فى أمر عُجاب

الثامن والأربعون: قال فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَللهِ يَسجُدُ مَا فِي السّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأرضِ مِن دَابّة﴾ الآية الواقعة فى السورة المذكورة إنما خصّ الدابة بالذكر لأنه قد علم من قولهم: ﴿أوَ لَم يَرَوا إلى مَا خَلَقَ اللهُ مِن شَيْءٍ﴾ انقياد الجمادات. . . إلخ. وفيه خطأ غير مخفى على كل شاب وصبى، والصواب قد علم من قوله: كما لا يخفى على من له أدنى تمييز بين قولهم. وقوله.

التاسع والأربعون: قال فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللهُ لا تَتّخِذُوا إلٰهَينِ اثنَينِ إنّمَا هُوَ إلٰهٌ واحِدٌ فَإيّاىَ فَارهَبُونَ﴾ الواقع فى السورة المذكورة قدره ابن عطية: ارهبوا إياى فارهبون، قال الشيخ: وهو ذهول عن القاعدة النحوية، وقد يجاب عنه، والريب مخافة مع حزن واضطراب -انتهى- وفيه ما لا يخفى على النساء والرجال من الإخلال والإهمال، يتبرّأ منه أهل الكمال، ويتنزّه منه أهل الجلال، ومنشأه السرقة من حواشى الجلالين لسليمان الجمل مع تلخيص مخلّ ومهمل، وعبارته هكذا: قدره ابن عطية ارهبوا إياى فارهبون، قال الشيخ: هو ذهول عن القاعدة النحوية، وهى أن المفعول إذا كان ضميرًا منفصلا، والفصل متعدٍ لواحد، وجب تأخير الفعل، نحو ﴿إيّاكَ نَعبُدُ﴾ ولا يجوز أن يتقدم إلا عن ضرورة، وقد يجاب عن ابن عطية بأنه لا يقبح فى الأمور التقديرية ما يقبح فى اللفظية. . . إلخ سمين -انتهى-.

الخمسون: أنه أنكر ثبوت حرمة نكاح ما فوق الأربع من النساء من الآية الواقعة فى سورة النساء، حيث قال فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَإنْ خِفتُم ألا تُقسِطُوا فِي اليَتَامى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النّسَاءِ مَثنى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإنْ خِفتُم أن لا تَعدِلُوا فَوَاحِدَةً أوْ مَا مَلَكَتْ أيْمَانُكُم﴾ قد استدل بالآية على تحريم ما زاد على الأربع، وبيّنوا ذلك بأنه خطاب لجميع الأمة، وأن كل ناكح له أن يختار ما أراد من هذا العدد، كما يقال للجماعة:

اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم، أو هذا المال الذى فى البدرة درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، وهذا مسلم إذا كان المقسوم قد ذكرت جملته أو عين مكانه، أما لو كان مطلقًا كما يقال: اقتسموا الدراهم، ويراد به ما كسبوه، فليس المعنى هكذا -انتهى- وفيه ما لا يخفى على أرباب العُلى، فلنذكر ههنا نبذًا من عبارات المفسرين لتحقيق الحق المبين.

قال محى السنة البغوى فى "معالم التنزيل": اختلفوا فى تأويلها، فقال بعضهم: معناه إن خفتم يا أولياء اليتامى أن لا تعدلوا فيهن إذا نكحتموهن فانكحوا غيرهن من العزاب مثنى وثلاث ورباع، وقال الحسن: كان الرجل من أهل الجاهلية تكون عنده الأيتام، وفيهن من يحل له نكاحها، فيتزوجها لأجل مالها، وهى لا تعجبه، كراهية أن يدخلها غريب فيشاركه فى مالها، ثم يسىء صحبتها، ويتربص أن تموت فيرثها، فعاب الله ذلك، وقال عكرمة: كان الرجل من قريش يتزوّج العشر من النساء فأكثر، فإذا صار معدمًا من مؤن نساءه مال إلى مال يتيمه الذى فى حجره، فأنفقه، فقيل لهم: لا تزيدوا على أربع، حتى لا يخرجكم إلى أخذ أموال اليتامى، وهذه رواية طاوس عن ابن عباس.

وقال بعضهم: كانوا يتحرجون عن أموال اليتامى، ويترخصون فى النساء، فيتزوجون ما شاؤوا، وربما عدلوا، وربما لم يعدلوا، فلما أنزل الله فى أموال اليتامى، وآتوا اليتامى أموالهم أنزل الله هذه الآية، يقول: كما خفتم أن لا تقسطوا فى اليتامى فكذلك خافوا من النساء أن لا تعدلوا فيهن، فلا تتزوجوا أكثر مما يمكنكم القيام بحقهن، وهذا قول سعيد بن جبير وقتادة والضحاك، ثم رخص فى نكاح أربع، وقال مجاهد: معناه إن تحرجتم من ولاية اليتامى فكذلك تحرجوا من الزنا، فانكحوا النساء الحلال، ثم بيّن لهم عددًا، وكانوا يتزوجون ما شاؤوا من غيرعدد، وروى أن قيس بن الحارث كان تحته ثمان نسوة، فلما نزلت هذه الآية قال له رسول الله ﷺ: «طلّق أربعًا وأمسك أربعًا» -انتهى-.

وفى "الدر المنثور" للسيوطى: أخرج ابن جرير عن عكرمة فى الآية كان الرجل يتزوج الأربع والخمس والست والعشر، فيقول الرجل: ما يمنعنى أن أتزوج كما تزوج

فلان، فيأخذ مال يتيمة، فيتزوج به، فنهوا أن يتزوجوا فوق الأربع، وأخرج الفريابى وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم عن ابن عباس قال: قصر الرجال على أربع نسوة من أجل أموال اليتامى، وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم عن سعيد بن جبير، قال: بعث الله محمداً ﷺ والناس على جاهليتهم إلا أن يؤمروا بشيء، أو ينهوا عن شيء، فكانوا يسألون عن اليتامى، ولم يكن للنساء عدد ولا ذكر، فأنزل الله هذه الآية، فقصرهم على الأربع، وأخرج الشافعى وابن أبى شيبة وأحمد والترمذى وابن ماجة والنحاس فى ناسخه والدارقطنى والبيهقى عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وتحته عشره نسوة، فقال له النبى ﷺ: اختر منهن، وفى لفظ امسك أربعًا، وفارق سائرهن، وأخرج ابن أبى شيبة والنحاس فى ناسخه عن قيس بن الحارث الأسدى قال: أسلمت وكان تحتى ثمان نسوة، فأتيت رسول الله، فأخبرته، فقال: اختر منهن أربعًا، وخلّ سائرهن، ففعلت -انتهى ملخّصًا-.

وفى "التفسيرات الأحمدية": قوله: ﴿فَانكِحُوا﴾ أمر، والأمر للوجوب، والنكاح مباح لا واجب، فيصرف الوجوب إلى قيد بعده، وهو مثنى وثلاث ورباع، فكان غير هذه المعدودات حرامًا.

فإن قلت: ما فائدة إيراد مثنى وثلاث ورباع بألفاظ دالة على التكرار ومعطوفات بالواو؟ قلت: أما إيراد الألفاظ الدالة على التكرار فظاهر، لأنه خطاب للجميع، فكان تقسيم الأعداد بمتابله حمع من المخاطبين من قبيل انقسام الآحاد بالآحاد، كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لكان المعنى لينكح جميع من فى العالم اثنين معينين -انتهى-.

وفى "التفسير المظهرى": لا يجوز أن يتزوج ما فوق الأربعة من النساء عند الأئمة الأربعة وجمهور المسلمين، وحكى عن بعض الناس إباحة أى عدد شاء بـ [illegible]، لأن قوله: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ﴾ يفيد العموم، ولفظ مثنى تعداد، ولو سلمنا كونه قيدا. فالمعنى إباحة نكاح ما طاب من النساء حال كونهن مثنى وثلث ورباع، وذا لا يدل على نفى الحكم عما زاد على الأربع إلا بمفهوم العدد، ولا عبرة للمفهوم، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ لا يدل على

أنه تعالى لم يجعل من الملائكة رسولا ذى أجنحة زائدة على أربعة جناح، كيف وقد صحّ أنه ﷺ رأى جبريل وله ستمائة جناح، والأصل فى النكاح الحمل على العموم لقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾.

ولنا: أن الآية نزلت فى قيس بن الحارث، قال البغوى: روى أن قيس بن الحارث كانت تحته ثمانى نسوة، فلما نزلت هذه الآية قال له رسول الله ﷺ: «طلّق أربعًا وامسك أربعًا» قال: فجعلت أقول للمرأة التى لم تلد منى: يا فلانة ادبرى، والتى قد ولدت يا فلانة اقبلى، فكان هذا من النبى ﷺ بيانًا للآية، وهو أعلم بمراد الله، فظهر أن الأصل فى النكاح الحرمة والتضييق، كما ذكرنا فى تفسير سورة البقرة فى مسألة حرمة إتيان النساء فى أدبارهن فى تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وما قيل من أن الأصل فيه الحل ممنوع، وقوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ المراد به ما وراء المحرمات من الأمهات وغيرهن من المذكورات، وذا لا يدل على العدد عموما، ولا خصوصًا، بل على حل كل واحدة منهن، فظهر أن الآية ما سيقت إلا لبيان العدد المحلل لا لبيان نفس الحل؛ لأنه عرف من غيرها قبل نزولها كتابًا وسنة، فكان ذكره ههنا مقيدًا بالعدد ليس إلا لبيان قصر الحل عليه، أو هى لبيان الحل المقيد بالعدد لا مطلقا، كيف وهو حال مما طاب من النساء، فيكون قيدا فى العامل، وهو الإحلال المفهوم من فانكحوا، وأيضًا عدم جواز ما فوق الأربع من النساء ثبت بحديث ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفى أسلم وله عشرة نسوة فى الجاهلية، فأسلمن معه، فقال النبى ﷺ: «امسك أربعًا وفارق سائرهن»، رواه الشافعى وأحمد والترمذى وابن ماجه، وحديث نوفل بن معاوية: "أسلمت وتحتى خمس نسوة، فسألت النبى ﷺ، فقال: فارق واحدة وامسك أربعًا، فعمدت إلى أقدمهن صحبة عندى منذ ستين سنة، ففارقتها"، رواه الشافعى والبغوى فى "شرح السنة"، وعلى حصر الحل فى أربع انعقد الإجماع، وقول بعض الناس فى مقابلة الإجماع باطل، ولم يذهب إلى التعميم أحد من أهل البدع أيضًا، فإنه حصر الخوارج فى ثمان عشرة والروافض فى تسع -انتهى- ومثله فى الكتب المعتبرة كثير، وفى الزبر المعتمدة شهير.

فظهر بهذا أن الآية سيقت لبيان العدد لا لبيان نفس الحل، وأن جمعا من الصحابة

ومن بعدهم حملوه على بيان العدد لا نفس الحل، وأن شأن نزولها حاكم بحكمها بالاقتصار على هذا العدد، وحرمة ما زاد على هذا العدد، فمع هذا كله عدم تسليم دلالة هذه الآية على هذا المرام، مختل النظام، لا تلتفت إليه الأعلام، ولا تصغى إليه الكرام، وستقف على تفصيل هذه المسألة فى المباحث الآتية.

الحادى والخمسون: قال بعيد العبارة السابقة: معنى قوله ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثنى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين، وثلاثًا ثلاثًا، وأربعًا أربعًا، هذا ما يقتضيه لغة العرب، فالآية تدل على خلاف ما استدلوا به عليه -انتهى- وفيه ما لا يخفى على أهل الحجى، فإن دلالة الآية على خلاف ما استدلوا به عليه غير صحيحة عند أهل الأفهام الصحيحة، فإن الآية لما ثبت كونها مسوقة لبيان العدد ثبت المطلوب بلا احتياج إلى المدد.

الثانى والخمسون: قال: فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُم مفرَطُونَ﴾ من سورة النحل فى القاموس أفرط فلانًا تركه، وتقدمه وجاوز الحد، وأعجل بالأمر. وفيه انتحال زائغ، وارتحال سائغ، فإن معنى جاوز الحد، وأعجل بالأمر لا يتعلق بأفرط فلانًا، بل هو متعلق بأفرط عليه، كما لا يخفى على من طالع القاموس، لا كنظر السارق الجاسوس، ومثل هذه السرقة ليس من شأن الطلبة، فضلا عن الكملة، بل هو من شأن الجهلة البطلة.

الثالث والخمسون: قال فى تفسير قوله تعالى فى سورة النحل ﴿تَتَّخِذُونَ مِنهُ سَكَرًا وَرِزقًا حَسَنًا﴾ هو الخلال من الخل والزبيب والنبيذ وأشباه ذلك... إلخ، ولا يخفى على أصحاب العلم ما فى لفظ الخلال بالخاء المعجمة من السقم، ومثل هذه الأغلاط فى تفسيرك وكتبك كثيرة، لا مخلص لك منها، إلا أن تتهم بها الناسخين والطابعين والناقلين والكاتبين، وتلقى على ظهورهم المبرأة أوزارك الكبيرة، وإنى وإن كنت لست أحسن مثل هذا الإيراد، فإن مثل هذا لا يستحسنه إلا أصحاب العناد، ولعمرى لو توجهت إلى جمع مثل هذا من تصانيفك القصار والطوال لأشكل عليك الأمر كل الإشكال، ولو أعانك جميع أهل الكمال، واجتمع لك كل ناصر ووال، لكن أورد ما أورد من مثل هذه الخرافات، إسكاتًا لناصرك جامع الخرافات.

الرابع والخمسون: قال: فى تفسير قوله تعالى من سورة النحل ﴿فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيكَ البَلاغُ المُبِينُ يَعرِفُونَ نِعمَةَ اللهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ الآية أى أعرضوا عن الإسلام ولم يقبلوا ما جئت به، وجواب الشرط محذوف، أى فلا لوم عليك، ثم استأنف لبيان توليهم فقال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيكَ البَلاغُ﴾ لما أرسلت به إليهم، وقد فعلت ذلك بهم المبين، أى الواضح وليس عليك غير ذلك. . . إلخ، وفيه خطأ متفاحش يعلمه كل ممارس، فإن قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيكَ البَلاغُ﴾ لا يمكن أن يكون مستأنفة لبيان التولى، إنما هو دال على الجواب الشرطى، والاستئناف لبيان التولى، إنما هو بقوله التالى.

الخامس والخمسون: قال: فى تفسير قوله تعالى من سورة النحل: ﴿وَلا تَنقُضُوا الأَيمَانَ بَعدَ تَوكِيدِهَا﴾ يخص أيضًا من هذا العموم يمين اللغو لقوله تعالى: ﴿لا يُؤاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغوِ فِى أَيمَانِكُم﴾ ويمكن أن لا يكون التقييد بالتوكيد ههنا لإخراج أيمان اللغو. . . إلخ، وفيه غلط ظاهر، وخبط باهر، والصواب حذف لا، كما لا يخفى.

السادس والخمسون: قال: فى تفسير قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمسِ إِلى غَسَقِ اللَّيلِ﴾ من سورة بنى إسرائيل استدل بهذه الغاية من قال أن صلاة الظهر يتمادى وقتها من الزوال إلى الغروب، وروى ذلك عن الأوزاعى وأبى حنيفة، وجوّزه مالك والشافعى فى حال الضرورة -انتهى- وفيه افتراء على أبى حنيفة فإنه لا أثر فى كتب مذهبه وغيره لهذه الرواية.

السابع والخمسون: اختار فى تفسير سورة الكهف فى تفسير قصة موسى مع الخضر على نبينا وعليهما الصلاة والسلام فى باب الخضر موته وعدم بقاءه على ما هو رأى البخارى وابن الجوزى وابن تيمية مع أحزابه، وهو قول شاذّ مردود، مخالف لجمهور السلف والخلف مطرود، لا يمكن إيراد دليل صحيح نجيح على هذا الإنكار، وكل ما ذكرته أصحاب الإنكار باطل عند الأخيار، ومهمل عند الكبار، ولا عبرة لما يقال: إنه تمذهب به ابن تيمية الحنبلى والبخارى وابن الجوزى وابن العربى، فإن العبرة لما يدل عليه الدليل، لا لما اختاره هؤلاء من غير دليل،

قال العفيف عبد الله بن أسعد اليافعى فى كتابه: "روض الرياحين فى حكايات الصالحين": الصحيح عند الجمهور أنه الآن حى، وبهذا قطع الأولياء، ورجحه الفقهاء

والأصوليون وأكثر المحدثين، وممن نقل ذلك عن المذكورين الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، ونقله عنه الشيخ محي الدين النووي وقرره، وسأل جماعة من الفقهاء الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام قالوا له: ما تقول: في الخضر؟ أ حيّ هو؟ فقال: ما تقولون: لو أخبركم ابن دقيق العيد أنه رآه بعينه أكنتم تصدقونه أم تكذبونه؟ فقالوا: نصدقه، فقال: قد -والله- أخبر عنه سبعون صديقًا أ م رأوه بأعينهم، وكل واحد منهم أفضل من ابن دقيق العيد -انتهى-.

وقال على القارى فى رسالته "كشف الحذر عن أمر الخضر" قال النووى فى "شرح صحيح مسلم": قال جمهور العلماء: إنه حى موجود بين أظهرنا، وذلك متفق عليه عند أهل الصلاح والمعرفة، وحكاياتهم فى الرواية، والاجتماع به، والأخذ عنه فى سؤاله وجوابه، ووجوده فى أماكن الخير والمواطن الشريفة أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن يذكر، وقال ابن الصلاح: هو حى عند جماهير العلماء والعامة معهم فى ذلك -انتهى-.

وفيه أيضًا: قال آخرون أنه ميت لقوله تعالى: ﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد﴾ وبقوله عليه السلام بعد ما صلى العشاء ليلة: أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد، ولو كان الخضر حيا لكان لا يعيش بعده، وأجيب عن الآية بأنه لا يلزم من طول الحياة الخلد بمعنى عدم الممات، وعن الحديث بأنه يمكن أنه لم يكن فى ذلك الزمان على ظهر الأرض، بل كان على متن الهواء، أو ظهر الماء، والأظهر فى الجواب أنه مستثنى للعلم بأنه طويل الحياة -انتهى-.

وفيه أيضًا: سئل البخارى عن الخضر وإلياس هل هما حيان؟ فقال: كيف هذا وقد قال النبى ﷺ: «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد»، وسئل عن ذلك غيره فقرأ ﴿وَمَا جَعَلنَا لِبَشَرٍ مِن قَبلِكَ الـخُلدَ﴾ والجواب عن الثانى ظاهر، إذ المخلد من لا يموت أبدا، ولم يقل بهذا أحد، وأما خبر البخارى فلم يوجب نفى حياته فى زمانه عليه السلام، وإنما يفيد مضى مائة سنة من الأيّام، وأجيب عنه بأنه لم يكن حينئذٍ على ظهر الأرض، وبأن الحديث عام فيمن شاهده من الناس بدليل استثناء الملائكة والشيطان، وحاصله انخرام القرآن الأول نعم هو نص على بطلان المدعين من المعمرين

كرتن العندى وغيره من الكذّابين -انتهى- .

وفيه أيضًا قال -أى ابن القيم- : سئل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال : لو كان الخضر حيّا لوجب عليه أن يأتى النبى ﷺ، ويجاهد بين يديه ويتعلم منه، وقد قال النبى ﷺ يوم بدر : «اللهم إن تُهلك هذه العصابة لا تُعبد فى الأرض» وكانوا ثلاث مائة وثلاثة عشر رجلا معروفين بأسماءهم وأسماء آباءهم وقبائلهم، فأين كان الخضر حينئذٍ .

قلت هذا الكلام غريب من شيخ الإسلام، فإنه لم يقل به أحدمن علماء الإسلام، فهذا خير التابعين أويس القرنى لم تتيسر له الصحبة والمرافقة فى المجاهدة، ولا التعلم من غير واسطة، على أنا نقول : إن الخضر كان يأتيه ويتعلم منه، لكن على وجه الخفاء لعدم كونه مأمورًا بإتيان العلانية لحكم آلهية اقتضت ذلك، وأما الحديث فمعناه : أنه لا تعبد فى الأرض على وجه الظهور والغلبة وقوة الأمة، وإلا فكم من مؤمن كان فى المدينة وغيرها حينئذٍ، ولم يحضر بدرًا .

ثم قال أى ابن القيم عن أبى الفرج ابن الجوزى : الدليل على أن الخضر ليس بباقٍ فى الدنيا أربعة أشياء : القرآن والسنة وإجماع المحققين من العلماء والمعقول، أما القرآن فقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَر مِّن قَبلِكَ الخلدَ﴾ .

قلت : قد سبق الجواب عنه على وجه الصواب، وليس المراد به طول العمر، فإن عيسى كان قبل نبينا، وقد طال عمره بإجماع الأنام، قال : وأما النقل فذكر حديث أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن على رأس مائة سنة لا يبقى على ظهر الأرض ممن هو اليوم متفق عليه، وفى صحيح مسلم عن جابر أن رسول الله قال قبل موته بقليلَ : ما من نفس منفوسة يأتى عليها مائة سنة، وهى يومئذٍ حية، ثم ذكر عن البخارى وعلى بن موسى الرضا أن الخضر مات، أقول : لو صح عنهما هذا يقال لهما متى مات -انتهى ملخّصًا- .

ومن أراد أن يقف على تفصيل وتحقيق وتنقيح وتدقيق، فليطالع رسالة القارى وغيرها يظهر له ما قيل : فى هذا الباب من أقوال الإقرار والإنكار مع أدلتها مع مالها وما عليها، ولو لا خوف الإطناب لطولّت الكلام فى هذا الباب .

وخلاصة المرام فى المقام أن قول من ادعى مماته، وأنكر حياته قول بلا دليل، ليس له أصل أصيل، وكل ما استدلوا به عليه من الآيات والأحاديث، فلا يدل عليه، وأما

الاستدلال بالمعقول ففاسد من أصله، وفساد الأصل ينبئ عن فساد فرعه عند ماهرى المنقول، إذ لا دخل للعقل فى النقل، ولا مجال للرأى فى الأمر الخارج عن الرأى، وأوهن منه الاستدلال بالإجماع، إذ لا إجماع مع ثبوت الخلاف والنزاع، فمع ذلك كله القول بأن الحق هو ما ذهب إليه البخارى وابن تيمية قول بلا حجة وبينة، ومثله مردود على قائله، ومطرود على ناقله.

الثامن والخمسون: ذكر فى تفسير قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكمٌ عُمىٌ﴾ من سورة البقرة شعراً بهذه العبارة:

صم إذا سمعوا خيراً ذكرت به وإن ذكرت بسوء كلهم أذن

انتهى.

وفيه خطأ يظهر مما ذكرته فى الباب الخامس من هذا الكتاب، وهو شاهد على عدم مهارته فى فن العروض وعدم اهتداءه إلى الصواب.

التاسع والخمسون: قال: فى تفسير قوله تعالى: ﴿إنّكَ لا تُسمعُ الْمَوتى وَلا تُسمعُ الصّمّ الدّعَاءَ﴾ من سورة النمل، أى موتى القلوب وهم الكفار، شبّه الكفار بالموتى الذين لا حس لهم ولا عقل، وبالصم الذين لا يسمعون الوعظ ولا يجيبون الدعاء إلى الله، وظاهره نفى سماع الموتى على العموم، فلا يخص منه إلا ما ورد بدليل -انتهى ملتقطًا-.

وهذا وإن قالت به ثُلّة من الأولين، وثلة من الآخرين، لكنه مردود عند الناقدين، ومطرود عند الماهرين، وقد وردت أخبار وآثار بسماع كل ميت ولو كان من المفار والفجار، فقوله: بالموتى الذين لا حس لهم، ولا عقل سفسطة، وقوله: ظاهره نفى سماع الموتى مغلطة، وقوله: لا يخص منه إلا ما ورد بدليل مزخرفة، فإن الدلائل تدل على ثبوت السماع والإدراك فى كل ميت، ولو كان من الفئة المضللة، لا فى بعضهم، حتى يخص من دليل العموم، وتخصيص العام بالعام لا معنى له عند أصحاب الفهوم:

يأبى الفتى إلا اتباع الهوى ومنهج الحق له واضح

أما بيان أن الاستدلال بهذه الآية على نفى السماع للأموات، غير صحيح عند الأثبات، فهو أن الله تعالى قال فى سورة النمل:

﴿إنّ هذَا القُرْآنَ يَقُصّ عَلى بَنِي إسرَائِيلَ أكثَرَ الّذِي هُم فِيهِ يَختَلِفُونَ وَإنّه لَهُدًى وَرَحمَةً للمُؤمِنِينَ إنّ رَبّكَ يَقضِي بَينَهُم بِحُكمِهِ وَهُوَ العَزِيزُ العَلِيمُ فَتوكّلْ عَلَى الله إنّكَ عَلَى الْحَقّ الْمُبِينِ إنّكَ لا تُسمِعُ الْمَوتى وَلا تُسمِعُ الصّمّ الدّعَاءَ إذَا وَلّوا مُدبِرِينَ وَمَا أنتَ بِهَادِي العُميِ عَن ضَلالَتِهِم أن تُسمِعَ إلا مَن يؤمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُسلِمُونَ﴾ وقال فى سورة الروم: ﴿وَلَئن أرسَلنَا رِيحًا فَرَأوهُ مُصفَرّا لَظَلّوا مِن بَعدِهِ يَكفُرُونَ فَإنّكَ لا تَسمَعُ الْمَوتى وَلا تُسمِعُ الصّمّ الدّعَاءَ إذَا وَلّوا مُدبِرِينَ وَمَا أنتَ بِهَادِي العُميِ عَن ضَلالَتِهِم إنْ تَسمَعُ إلا مَن يؤمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُسلِمُونَ﴾، وقال فى سورة فاطر: ﴿وَمَا يَستَوِى الأحيَاءُ وَلا الأمْوَاتُ إنّ الله يَسمَعُ مَن يشَاءُ وَمَا أنتَ بِمُسمِعٍ من فِي القُبُورِ إن أنتَ إلا نَذِيرٌ﴾.

فتعلق منكرو السماع بهذه الآيات، فأنكروا السماع، وأثبتوا عدمه بطريقتين مموهّتين عندَ حمَلة أسرار الآيات: الأولى: إن المراد بالموتى وبمن فى القبور الأموات حقيقة، وقد نفى عنهم السماع رأسًا.

وهو مردود بوجوه مقبولة عند أصحاب الوجوه: الأول: إنا لا نسلم أن المراد بها هو الميت الحقيقى والعرفى، بل المراد به هو الكافر المتصف بالموت القلبى، كما فى قوله تعالى: ﴿أوَ مَن كَانَ مَيتًا فَأحيَينَاهُ وَجَعَلنَا لَه نُورًا يَمشِي بِهِ فِي النّاسِ كَمَن مثلُه فِي الظّلُمَاتِ لَيسَ بِخَارِجٍ مّنهَا﴾ ونظيره قوله تعالى فى شأنهم: ﴿صُمّ بُكمٌ عُميٌ فَهُم لا يَرجَعُونَ﴾ وقوله تعالى فى حقهم: ﴿وَمَثَلُ الّذينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الّذِي يَنعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمّ بُكمٌ عُميٌ فَهُم لا يَعقِلُونَ﴾ وقوله تعالى فى وصفهم: ﴿وَلا تُسمِعُ الصّمّ الدّعَاء﴾ وقوله تعالى فى صفتهم: ﴿أولئِكَ كَالأنعَامِ بَل هُم أضَلّ﴾ إلى غير ذلك من الآيات التى وصفهم الله فيها بأوصاف الحيوانات والجمادات، وأطلق عليهم ما يطلق على فاقد المشاعر والإدراكات على سبيل التشبيه والاستعارات، فهل يصح لأحد أن يقول أن المراد بالصم والعمى والبكم وغيرها معناها الحقيقى، أو العرفى، كلا والله لا يقول به إلا من يكون عمها وأعمى، ومن كان فى هذه أعمى، فهو فى الآخرة أعمى، ولا يتفوّه به إلا من يكون جاهلا عن المحاورات العربية، وعاريًا عن فهم الاستعارات الأدبية، ولو تتبعت القرآن بنظر بصير، لوجدت فيه من مثل هذا أكثر بكثير.

وبالجملة فهذه الآيات التى فيها نفى سماع الأموات واردة فى حق الكفار المشبهين بالأموات، فهى نظائر قوله تعالى: ﴿إنّكَ لا تَهدِى مَن أحبَبتَ وَلكِنّ اللهَ يَهدِى مَن يشَاءُ﴾ وغير ذلك من الآيات، ويدل على ما ذكرنا دلالة لا خفاء فيها سباق تلك الآيات وسياقها، وكل من له أدنى وقوف بأسرار الآيات القرآنية ومناسباتها، لا يكاد يتوقف فى بطلان أخذ المعنى الحقيقى فيها، المخالف بسياقها.

الوجه الثانى: أنا سلّمنا أن المراد بالميت ومن فى القبر هو معناه العرفى، لكن لا أثر فى تلك الآيات لنفى السماع البشرى، وإنما نفى فيها الإسماع النبوى، فإنه خوطب النبى ﷺ فيها بأنك لا تسمعهم، أى لا تقدر على إسماعهم، ولا يلزم فيها نفى سماعهم بإسماع ربهم، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيتَ إذ رَمَيتَ وَلكنّ اللهَ رَمى﴾ وقوله تعالى: ﴿إنّكَ لا تَهدِى مَن أحبَبتَ وَلكِنّ اللهَ يَهدِى مَن يشَاءُ﴾ وقوله تعالى: ﴿أأنتُم تَزرَعُونَه أم نَحنُ الزّارِعُونَ﴾ ويويده قوله تعالى: ﴿إنّ اللهَ يَسمَعُ مَن يَشاءُ وَمَا أنتَ بِمُسمِعٍ من فِي القُبُورِ﴾.

الوجه الثالث: سلّمنا أن المقصود من هذه الآيات نفى سماع الأموات، لكن كثيرًا ما يحكم بعدم شىء باعتبار عدم تحقيق أثره بقوته، ولا يلزم منه عدمه عن رأسه، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيتَ إذ رَمَيتَ﴾ حيث نفى الرمى عن النبى ﷺ مع ثبوته عنه لعدم ترتب أثره، وهو وصول قبضة من تراب فى أعين جمع من أعداءه بقوة نفسه، بل بقدرة ربه.

فظهر بهذا كله أن قوله ظاهره نفى سماع الموتى باطل من أصله، فإن هذا الظاهر إنما يحكم بكونه ظاهرًا من يكون جاهلا عن أسرار كلام ربه، وأما الغائص فى بحار دقائق العربية، والخائض فى حقائق الآيات القرآنية، فيعلم علم اليقين، إنه ليس بظاهر، بل باطل باليقين.

الطريقة الثانية: وهى بعد تسليم أن الآيات محمولة على الكفار، أن الكفار لما شبّهوا فيها بالأموات، دل ذلك على عدم سماع الأموات، فإن وجه الشبه لابد أن يتحقق فى المشبه به بوجه أتم، وإن هو ههنا إلا نفى السماع الأعم، وفيه خدشة لا تخفى على أرباب الحجى، فإن من المعلوم أن وجه الشبه يكون مشتركا بين المشبه به والمشبه، وعدم

السماع ليس متحققًا ههنا فى المشبه، فكيف يصح جعله وجه الشبه، بل الصحيح أن وجه الشبه ههنا، هو عدم إجابة الحق، ونفع السماع باختيار الحق، ولا شبهة فى كونه أتم فى الميت الحقيقى من الميت القلبى، لكونه مرتحلا من الدار التكليفى إلى الدار البرزخى، ولا يلزم منه نفى سماعه بالكلية، وعدم إحساسه وإدراكه وشعوره لكل جزئية وكلية. وبالجملة فهذه الطريقة أوهن من الأولى، وأضعف وأخزى، لا يمشى عليها أحد من أرباب العُلى والنُهى.

وأما بيان أن قوله: الذين لا حس لهم ولا عقل سفسطة، وأن قوله لا يخص منه... إلخ مزخرفة، فهو أنه قد وردت كثير من الأخبار المرفوعة الصحيحة بإثبات العقل والإدراك والسماع لكل ميت، ولو كان من الطوائف القبيحة، وشهدت بذلك آثار موقوفة على الصحابة ومن بعدهم من حَمَلَة الشريعة، والموقوفة فى هذه المسألة فى حكم المرفوعة، وليس ذلك خاصا بوقت عود الروح إلى الجسد فى القبر عند سؤال نكير ومنكر، بل هو حاصل له فيما تقدم وما تأخر، فأخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة قال: "لا يقبض المؤمن حتى يرى البشرى، فإذا قبض نادى فليس فى الدار دابة صغيرة ولا كبيرة إلا وهى تسمع صوته إلا الثقلين من الإنس والجنّ، تعجّلوا بى إلى أرحم الراحمين، فإذا وضع سريره قال: ما أبطأ ما تمشون" الحديث.

وأخرج أيضًا عن ربعى قال: قيل لى: مات أخوك، فجئت سريعًا، وقد سجى بثوبه، فأنا عند رأسه أستغفر له وأسترجع، إذ كشف الثوب عن وجهه، فقال: السلام عليكم، فقلنا: وعليكم السلام سبحان الله، فقال: سبحان الله إنى قدمت على الله، فتلقيت بروح وريحان ورب غير غضبان، وإنى استأذنت ربى أن أخبركم وأبشركم، واحملونى إلى رسول الله ﷺ، فإنه عهد إلىّ أن لا يبرح حتى آتيه -انتهى-.

وأخرج جويبر عن أبان قال: "حضرنا وفاة مورِّق العجلى، فلما سجى رأينا نورًا ساطعًا قد سطع من عند رأسه حتى خرق السقف، ثم رأينا نورًا سطع من وسطه، ثم إنه كشف الثوب عن وجهه، فقال: هل رأيتم شيئًا فقلنا نعم، وأخبرناه بالذى رأيناه، فقال: تلك سورة الم سجدة قد كنت أقرأها فى كل ليلة" الحديث.

وأخرج ابن أبى الدنيا عن الحارث قال: آلى ربيع بن حراش أن لا يفتر أسنانه

ضاحكًا حتى يعلم أين مصيره، فما ضحك إلا بعد موته، وآلى ربعى بعده أن لا يضحك، حتى يعلم أ فى الجنة هو أم فى النار، قال: فلقد أخبرنى غاسله أنه لم يزل مبتسمًا على سريره ونحن نغسله -انتهى-.

وأخرج أيضًا عن مغيرة بن خلف: "أن روية ماتت فغسلوها وكفنوها، ثم إنها تحركت، فنظرت إليهم، فقالت: أبشروا، فإنى وجدت الأمر أيسر مما كنتم تخوفون به" الحديث.

وأخرج عن خلف بن حوشب قال: "مات رجل بالمدائن وسجى، فحرك الثوب، فكشف عنه، وقال قوم مخضبة لحاهم فى هذا المسجد يلعنون أبا بكر وعمر، ويتبرئون منهما الذين جاؤونى يقبضون روحى يلعنونهم ويتبرئون منهم" -انتهى-.

وأخرج أيضًا عن عطاء الخراسانى قال: استقضى رجل من بنى إسرائيل أربعين سنة، فلما حضرته الوفاة، قال: إنى أرى أنى هالك فى مرضى هذا، فإن هلكت فاحبسونى عندكم أربعة أيام، أو خمسة أيام، فإن رأيتم منى شيئًا، فليناديني رجل منكم، فلما قضى جعل فى تابوت، فلما مضت ثلاثة أيام إذا هم بريحة، فنادى رجل منهم: يا فلان! ما هذه الريح؟ فقال: قد وليت القضاء فيكم أربعين سنة، فما رابنى شىء إلا رجلان أتيانى فكان لى فى أحدهما هوى، فكنت أسمع منه بأذنى التى تليه أكثر مما أسمع بالأخرى، فهذه الريح منها -انتهى-.

وأخرج أحمد فى "مسنده"، والطبرانى فى "الأوسط"، وابن أبى الدنيا وغيرهم عن أبى سعيد الخدرى قال، قال رسول الله ﷺ: «إن الميت يعرف غاسله ومن يحمله ويكفنه ومن يدليه فى حُفرته» -انتهى-.

وأخرج ابن أبى الدنيا عن مجاهد قال: "إذا مات الميت، فما من شىء إلا وهو يراه عند غسله، وحمله حتى يوصله إلى قبره" -انتهى-.

وأخرج أيضًا عن عمرو بن دينار وبكر بن عبد الله وسفيان وحذيفة رضى الله عنه نحوه.

وأخرج أيضًا عن ابن أبى ليلى: قال: "الروح بيد ملك، يمشى به مع الجنازة، فيقول له: اسمع ثناء الناس عليك -انتهى-.

وأخرج البخاری ومسلم عن أنس : "أن النبی ﷺ وقف علی قتلی بدر ، فقال : يا فلان! يا فلان! يا فلان! هل وجدتم ما وعد ربكم حقا؟ فإنی وجدت ما وعدنی ربی حقّا ، فقال عمر : يا رسول الله! كيف تكلم أجسادًا لا أرواح فيها؟ فقال : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، غير أنهم لا يستطيعون أن يردوا شيئًا" -انتهی- .

وأخرج أبو الشيخ عن عبيد بن مرزوق : كانت امرأة تقم المسجد ، فماتت فلم يعلم بها رسول الله ﷺ ، فمرّ علی قبرها ، فقال : ما هذا القبر؟ قالوا : قبر أم محجن ، فقال : أی العمل وجدتِ أفضل؟ قالوا : يا رسول الله : أتسمع؟ فقال : ما أنتم بأسمع منها ، فذكر أنها أجابت قم المسجد -انتهی- .

وأخرج البخاری ومسلم وغيرهما عن أبی سعيد الخدری ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال علی أعناقهم فإن كانت صالحة قالت قدّمونی وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها أين تذهبون يسمع صوتها كل شیء إلا الإنسان ولو سمعه لصعق» -انتهی- .

وأخرج ابن أبی الدنيا عن عمر بن الخطاب مرفوعًا : "ما من ميت يوضع علی سريره ، فيخطأ به ثلاث خطوات إلا تكلم بكلام يسمعه من شاء الله إلا الجنّ والإنس ، يقول : يا إخوتاه يا حملة نعشاه ، لا تغرنّكم الدنيا كما غرّتنی ، ولا يلعبن بكم الزمان كما لعب بی" الحديث .

وأخرج أحمد فی "كتاب الزهد" عن أم الدرداء قالت : "إن الميت إذا وُضع علی سريره فإنه ينادی يا أهلاه يا جيراناه ، يا حملة سريره ، لا تغرنّكم الدنيا كما غرتنی" الحديث .

وأخرج الطبرانی فی "الأوسط" ، وابن أبی شيبة وابن جرير وابن حبان وابن مردويه والحاكم والبيهقی ، وهنّاد فی "كتاب الزهد" مرفوعًا : «والذی نفسی بيده إن الميت إذا وُضع فی قبره إنه ليسمع خفق نعالهم حتی يولون عنه» الحديث .

وأخرج البخاری ومسلم وغيرهما مرفوعًا : «إن العبد إذا وضع فی قبره وتولی عنه أصحابه وأنه يسمع قرع نعالهم» الحديث .

وأخرج مسلم : أن النبی ﷺ مرّ علی موسی ليلة الإسراء وهو قائم يصلی فی قبره

-انتهى-.

وأخرج أبو نعيم فى "الحلية": أن ثابتًا البنانى رأوه قائمًا يصلى فى قبره -انتهى-.

وأخرج أبو نعيم وابن جرير فى "تهذيب الآثار" عن إبراهيم: قال: حدثنى الذين كانوا يمرون بالمقابر، قالوا: كنا إذا مررنا بجنبات قبر ثابت البنانى سمعنا قراءة القرآن -انتهى-.

وأخرج الترمذى وحسّنه، والحاكم والبيهقى عن ابن عباس قال: قال: ضرب بعض أصحاب النبى ﷺ خباءه على قبر، وهو لا يحسب أنه قبر، فإذا فيه إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها، فأتى النبى ﷺ فأخبره، فقال: هى المانعة، هى المنجية تنجيه من عذاب القبر -انتهى-.

وأخرج ابن عدى والبيهقى والترمذى وابن ماجة والعقيلى والخطيب وغيرهم مرفوعًا: أنهم يتزاورون فى أكفانهم -انتهى-.

وأخرج ابن أبى الدنيا فى القبور عن عائشة مرفوعًا: ما من رجل يزور قبر أخيه، ويجلس عليه إلا استأنس ورد عليه حتى يقوم -انتهى-.

وأخرج البيهقى فى "شعب الإيمان" عن أبى هريرة قال: إذا مرّ الرجل بقبر أخيه يعرفه، فسلّم عليه عرفه، ورد عليه السلام، وإذا مرّ بقبر لا يعرفه، فسلّم عليه رد عليه السلام -انتهى-.

وأخرج ابن عبد البر فى "الاستذكار" و "التمهيد"، وصححه عبد الحق عن ابن عباس مرفوعًا: "ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه فى الدنيا، فيسلم عليه إلا عرفه، و ردّ عليه السلام" -انتهى-.

وفى رواية ابن أبى الدنيا فى "كتاب القبور" والصابونى فى المائتين من طريق أبى هريرة مرفوعًا: ما من عبد مرّ على قبر رجل يعرفه فى الدنيا، فيسلم عليه إلا عرفه، ورد عليه السلام -انتهى- وعند العقيلى عنه قال: قال أبو رزين: "يا رسول الله! إن طريقى على الموتى، فهل من كلام أتكلم به إذا مررت عليهم، قال: قل: السلام عليكم يا أهل القبور من المسلمين والمؤمنين، أنتم لنا سلف ونحن لكم تبع، وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون، قال: يا رسول الله! يسمعون؟ قال: يسمعون -انتهى-.

وأخرج أحمد والحاكم عن عائشة قال: كنت أدخل البيت، فأضع ثوبى، وأقول: إنما هو أبى وزوجى، فلما دفن عمر معهما ما دخلته إلا وأنا مشدودة على ثيابى حياء من عمر رضى الله عنه -انتهى-.

وفى الباب حكايات كثيرة، وروايات غفيرة، توافق ما سطرناها، ولو لا خوف التطويل المُمِلّ، والتفصيل المخلّ، لأشبعنا الكلام بذكرها مع أن الحيّ العاقل يكفيه ما ذكرنا، وصاحب الغى الباقل، لا ينفعه شيء وإن زدنا.

فانظر إلى هذه الأموات كيف أنكروا سماع الأموات، وحسّهم ونطقهم، وشعورهم وإدراكهم، وشبهوهم بالجمادات الخالية عن مطلق الإدراكات مع ثبوت ذلك بما يبلغ بمجموعه إلى حد التواتر المعنوى، وإن لم يكن شيء منه متواتر بعينه بالتواتر اللفظى.

ومن أردا إزاحة شبهاته الركيكة، فليرجع إلى كتب الأئمة الشريفة كـ "كتاب الروح" لابن القيم الجوزى تلميذ ابن تيمية الحنبلى، و "الصارم المنكى على نحر ابن السبكى" من مؤلفات ابن عبد الهاد الحنبلى، و "شفاء السقام فى زيارة خير الأنام" للسبكى، و "ارتياح الأكباد بفقد الأولاد" للسخاوى، و "شرح الصدور بشرح حال الموت والقبور" للسيوطى، و "تذكرة القرطبى" وشروح "صحيح البخارى" كـ "فتح البارى" للعسقلانى، و "عمدة القارى" للعينى، و "الكواكب الدرارى" للكرمانى، و "شرح مسلم" للنووى إلى غير ذلك من كتب المحدثين، وزبر المتقدمين والمُحْدَثين من المتكلمين والمفسرين، ومن لم يفتح بصره، ولم يرفع كدرِه، فليبك على نفسه إلى أن يدخل فى رمثهِ، فيسمع فيه خطابات الأحياء، ويبدو له ما لم يكن يحتسب حين كونه من الأحياء، ويحصل له علم اليقين بسماع الميت الدّفين، فيتحسر على ما فات منه من الاعتقاد واليقين، عصمنا الله وجميع خلقه من مثل هذه الحسرة بعد فوته، وحفظنا الله وجميع عباده من مثل هذه التِّرة بعد مماته.

الستون: قال فى تفسير سورة النمل عند ختام قصة بلقيس وسليمان عليه الصلاة والسلام: أخرج ابن المنذر وعبد بن حميد ابن أبى شيبة وغيرهم عن ابن عباس فى أثر طويل أن سليمان تزوّجها بعد ذلك، قال أبو بكر بن أبى شيبة: ما أحسنه من حديث.

قال ابن كثير فى تفسيره بعد حكاية هذا القول: بل هو منكر، والأقرب فى مثل هذه السياقات أنها متلقاة من أهل الكتاب مما يوجد فى صحفهم، كروايات كعب ووهب فيما نقلا إلى هذه الأمة من بنى إسرائيل من الأوابد والغرائب والعجائب مما كان، ومما لم يكن ومما حرف وبدل ونسخ -انتهى- وكلامه هذا هو شعبة مما قد كررناه فى هذا التفسير، ونبّهنا عليه فى عدة مواضع، وكنتُ أظن أنه لم ينبه على ذلك غيرى، فالحمد لله على هذه الموافقة لمثل هذا الحافظ المنصف -انتهى-.

وأنت تعلم أن هذه الموافقة فى مثل هذا المقام، ليس مما يحمد عليه أرباب الأفهام، فإن قول ابن كثير هذا فيما رواه ابن عباس، أو أفتى به، لا يعتد به لثبوت أن ابن عباس لم يكن يأخذ عن أحبار أهل الكتاب، بل يجتنب عنه أشد الاجتناب، وقد مرّ بحثه سابقًا، فتذكره آنفًا.

الحادى والستون: قال: فى تفسير سورة الطلاق عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأرضِ مِثلَهُنّ﴾ بعد ذكر أثر ابن عباس المشتمل على تعدد الأوادم مع ما قيل فى تأويله وتضعيفه الحاصل أن الأثر المذكور وإن صح فهو موقوف شاذ، والشاذ لا يحتج به، والموقوف ليس بحجة -انتهى-.

وهو قول باطل لا يصدر، إلا ممن هو غافل عن تصريحات الأماثل، فليس كل شاذّ مردودا ولا كل موقوف غير محتج به عند الأفاضل، كما بسطت ذلك فى رسائلى المؤلفة فى هذه المسألة، وقد تقدم نبذ منه فى المباحث المتقدمة.

الثانى والستون: ذكر فى رسالته "البلغة فى أصول اللغة" فائق الزمخشرى، وأرّخ وفاته بسنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وهو مخالف لما ذكره فى المقصد الأول من "إتحافه"، وفى "إكسيره" عند ذكر "كشافه": أنه مات سنة ثمان وعشرين وخمسمائة.

الثالث والستون: قال فى رسالته "حضرات التجلى من نفحات التحلّى والتخلّى" عند البحث عن معجزة شق القمر للشيخ رفيع الدين الدهلوى فى هذا رسالة فارسية: أتى فيها بإثبات هذه المعجزة بما يشفى، ويكفى لكل أحد، ولوالده الشيخ مسند الوقت أحمد ولى الله المحدث الدهلوى طريقة أخرى أنيقة فى بيان هذا الإعجاز، تفرد بها فى كتابه "التفهيمات الإلهية"، حيث أوضحه بكلام بليغ فى غاية المتانة واللطافة والتحقيق،

ولم يشعر به بعض من يدعى الفضل الذى هو من الفضول، لا من الفضيلة، ونسب إلى جنابه المعلى إنكار تلك المعجزة، وحاشا بابه العلى أن يرمى بهذه المساءة فى الفهم والعقل، بل أتى الآتى به من قبل نفسه الأمّارة بالسوء. . . إلخ.

وقد أشار بهذه العبارة الركيكة، والجملة الخبيثة إلى ما أورده الوالد العلام، أدخله الله دار السلام، على عبارة التفهيمات، يعنى: أما شق القمر فعندنا ليس من المعجزات. . . إلخ، فى رسالته "نظم الدرر فى سلك شق القمر"، وقد أساء الأدب بحضرته على حسب عادته من ذكره كبراء أهل السنة بألفاظ لا تختارها إلا أهل الجنة، ولم يفهم مراد المورد المحقق، ولم يعلم مقصد الراد المدقق، ولنعم ما قال الذهبى فى "سير النبلاء" فى ترجمة ابن حزم الظاهرى عائبًا وطاعنًا: لم يتأدب مع الأئمة فى الخطاب، بل فجج العبارة، وسبّ وجدع، فكان جزاءه من جنس فعله، بحيث إنه أعرض عن تصانيفه جماعة من الأئمة، وهجروها ونفروا منها، وأحرقت فى وقت - انتهى -.

وقد فصلت المرام فى هذا المقام فى رسالتى "جمع الغرر فى رد نثر الدرر"، فعليه أن يطالعها لتتميز عنده الحصى من الدرر، ويعرف الفرق بين صوت الأسود وصوت الهرر، وقد ردّ على عباراته الواقعة فى حضرات التجلى المتعلقة بهذا المبحث النقى الصدوق الشفوق، حاوى الكمالات الإنسية، حامى الطريقة السنية، من أرشد تلامذة والدى وأذكاهم، وأفضلهم وأولاهم المولوى الحكيم وكيل أحمد السكندرفورى، لازال موصوفًا بالفضل المعنوى والصورى، فألّف رسالة سنية سمّاها بـ"السجية الرضية"، من شاء الاطلاع على التحقيق، فليطالعها بعين التصديق، وقد أغنتنا تلك الرسالة عن تطويل المقالة فى هذه العجالة.

الرابع والستون: قال فى رسالته "التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول" فى ترجمة الإمام أبى حنيفة: سيد كل ثقة، قال الخطيب فى "تاريخه": أدرك أبو حنيفة أربعة من الصحابة، وهم أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلقَ أحدًا منهم، ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقى جمعًا من الصحابة وروى عنهم،

ولم يثبت ذلك عند أهل النقل -انتهى- .

وفيه افتراء على الخطيب يعرفه كل ماهر نسيب، فلا أثر لهذه العبارة أصلا فى تأليفات الخطيب، ومن يدعى ذلك فليصحح النقل من كتب الخطيب. بل هذه العبارة مسروقة من "مرآة الجنان" لليافعى، وعبر الذهبى. ونسبتها إلى الخطيب كيد خفى.

انظر إلى كلام اليافعى فى "مرآة الجنان" فى ترجمة أبى حنيفة عند ذكر وفاته من حوادث سنة خمسين ومائة بعد ذكر قدر من مآثر ومناقبه: وكان قد أدرك أربعة من الصحابة، هم أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، قال بعض أصحاب التواريخ: لم يلقَ أحدًا، ولا أخذ عنه. وأصحابه يقولون: لقى جماعة من الصحابة وروى عنهم، قال: ولم يثبت ذلك عند أهل النقل، وذكر الخطيب فى "تاريخ بغداد": رأى أنس بن مالك -انتهى- .

الخامس والستون: قال فى ذلك الكتاب فى ترجمة السيدة: نفيسة قبرها معروف بإجابة الدعاء عنده، وهو مجرب -انتهى- وعلق عليه منهية بهذه العبارة لكن لا يصح مثل هذا الدعاء، فإنه خلاف السنة المطهرة -انتهى- .

ولا يخفى ما فيه على كل أهل حجى، فإن الدعاء من الله تعالى عند قبر أحد من أولياء الله تعالى، ليس ممنوعًا فى الشريعة المشرفة، ولم ترد بمنعه السنة المطهرة، فدعوى كونه خلاف السنة مخالفة لأقوال أهل السنة.

السادس والستون: قال فيه فى ترجمة محمد بن على كمال الدين الزملكانى: صنّف أشياء: منها: رسالة فى الرد على ابن تيمية فى مسألة الطلاق، ورسالة فى الرد عليه فى بحث الزيارة، ولكن الحق فيهما مع ابن تيمية نظرًا إلى الدليل -انتهى- .

وهو كلام عليل، ومرام كليل، فإن كلام ابن تيمية فى أمثال هذه المسألة من الأباطيل بالنظر إلى الدليل، يعلمه كل من أعطى العلم والفهم، وخلّى عن سقم الفهم، ومن كان عقله أنقص من علمه، وفهمه أقل من فضله، فليبك على نفسه إلى أن يحتف بآفته.

السابع والستون: إنه قال فى ذلك الكتاب فى ترجمة شهاب الدين محمود

الخفاجي: قلت: الذى وضعه رسول الله ﷺ على القبر هو الجريدة لا الريحان، ولا غيره، وهذا فعله رسول الله مرة، ولا عموم للفعل، فالذى ذهب إليه ابن الحاج فى المدخل، لعله هو الصواب -انتهى- وهذه مغلطة واضحة، ولا يقف عليها كل من أعطى الأنظار الواسعة، حيث جعل ما صدر عن رسول الله ﷺ غير مرّة، صادرًا مرة واحدة.

قال البدر العينى فى "عمدة القارى شرح صحيح البخارى" تحت حديث ابن عباس: مرّ النبى ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة، فسمع صوت إنسانين يعذبان فى قبورهما، فقال النبى ﷺ: «يعذبان وما يعذبان فى كبير»، ثم قال: بلى كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشى بالنميمة ثم دعى بجريدة فكسرها كسرتين، فوضع على كل قبر منهما كسرة، فقيل له: يا رسول الله! لمَ فعلتَ هذا؟ قال: لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا، الذى أخرجه البخارى فى باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله، وهذا لفظه فيه. وفى كتاب الجنائز وكتاب الحج والأدب وغيرها، ومسلم والترمذى وابن ماجه فى كتاب الطهارة، والنسائى فيه وفى التفسير: منها أن فى متن هذا الحديث: ثم دعى بجريدة فكسرها كسرتين، يعنى أتى بها فكسرها كسرتين، وفى حديث أبى بكرة رواه أحمد والطبرانى أنه الذى أتى بها إلى النبى ﷺ، وفى حديث جابر، رواه مسلم أنه الذى قطع الغصنين، فهل هذه قضية واحدة، أو قضيتان، الجواب إنهما قضيتان، والمغايرة بينهما من أوجه: الأول: أن هذه كانت فى المدينة، وكان مع النبى ﷺ جماعة، وقضية جابر كانت فى السفر، وكان خرج لحاجته، فتبعه جابر وحده، الثانى: أن فى هذه القضية أنه عليه السلام غرس الجريدة بعد شقهما نصفين، كما فى رواية الأعمش الآتية فى الباب الذى بعده، وفى حديث جابر أمر النبى جابرًا بقطع غصنين من شجرتين، كان النبى ﷺ استتر بهما عند قضاء حاجته، فرمى الغصنين عن يمينه ويساره حيث كان النبى ﷺ جالسًا، وأن جابرًا سأله عن ذلك، فقال: إنى مررت بقبرين يعذبان، فأحببت بشفاعتى أن يرفع عنهما مادام الغصنان رطبين، الثالث: أنه لم يذكر فى قضية جابر ما كان السبب فى عذابهما.

الرابع: لم يذكر فيها كلمة الترجّى، فدل ذلك كله على أنهما قضيتان مختلفتان، بل روى ابن حيان فى "صحيحه" عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم مرّ بقبر فوقف

عليه، فقال: ائتونى بجريدتين، فجعل أحدهما عند رأسه، والأخرى عند رجليه، فهذا بظاهره يدل على أن هذه قضية ثالثة، فسقط بهذا كلام من ادعى أن القضية واحدة، كما مال إليه النووى والقرطبى -انتهى-.

وقال الحافظ ابن حجر فى "فتح البارى شرح صحيح البخارى": قوله: فكسرها، أى فأتى بها فكسرها، وفى حديث أبى بكرة عند أحمد والطبرانى أنه الذى أتى بها إلى النبى ﷺ، وأما ما رواه مسلم فى حديث جابر الطويل أنه الذى قطع الغصنين فهو فى قصة أخرى غير هذه، والمغايرة بينهما من أوجه: منها: أن هذه كانت فى المدينة، وكان معه جماعة، وقصة جابر كانت فى السفر، وكان خرج لحاجته، فتبعه جابر وحده. ومنها: أن فى هذه القضية أنه غرس الجريدة بعد أن شقها بنصفين، وفى حديث جابر أنه أمر جابرًا فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره، حيث كان جالسًا، وأن جابرًا سأل عن ذلك، فقال: إنى مررت بقبرين يعذبان، ولم يذكر فى قصة جابر السبب الذى كانا يعذبان، ولا الترجى فى قوله: لعله، فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر، وأنهما كانا فى قضيتين مختلفتين، وقد روى ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى هريرة أنه ﷺ مرّ بقبر فوقف عليه، فقال: ائتونى بجريدتين، فجعل أحدهما عند رأسه، والأخرى عند رجليه، فيحتمل أن تكون هذه قضية ثالثة -انتهى-.

الثامن والستون: إنه سمّى الشهاب الخفاجى مؤلف حواشى تفسير البيضاوى المسمّاة بـ "عناية القاضى"، وحواشى شفاء عياض المسمّاة بـ "نسيم الرياض"، وحواشى "شرح الكافية" للرضى، وحواشى "شرح الفرائض الشريفى"، و "ريحانة الألباء فى ذكر الأدباء"، وغير ذلك من التصنيف الكثيرة، والرسائل الشهيرة، المتوفى فى رمضان سنة تسع وستين وألف بمحمود الخفاجى، وهو خطأ جلى عند من طالع تصانيف الخفاجى، و "خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر" للمجنى الدمشقى، فإن اسمه أحمد بن عمر شهاب الدين الخفاجى المصرى.

التاسع والستون: إنه سمى فى ذلك الكتاب وغيره والده الماجد بحسن وجده بعلى، وهو خطأ يشهد به كل هندى، لا سيما القنوجى، فإن اسم والده أولاد حسن، واسم جده أولاد على، لا حسن وعلى.

والسبعون: قال فى ذلك الكتاب فى ترجمة ابن الفارض عمر المصرى عند ذكر ديوانه طبع ديوانه فى بيروت وفى الديار المصرية، وعليه شروحات كثيرة... إلخ، وهذه العبارة مما تتعجب منه الأطفال فضلا عن الرجال.

الحادى والسبعون: ذكر فى كتابه "تقصار جيود الأحرار من تذكار جنود الأبرار فى ترجمة غوث الثقلين الشيخ عبد القادر الجيلانى: أن لفظ غوث الثقلين قطب الأقطاب، والغوث الأعظم فى شأنه لا يخلو عن كراهة وبدعة، بل عن نوع شرك - انتهى معربًا ملخّصًا-.

وهذا عجيب عند كل لبيب، لا يدرى له محصل عند كل من يعقل، ولا يعلم ما وجه الشرك، ولعله ظن أن إطلاق الغوث لا يجوز على غير الله، ولا تصح نسبة الاستغاثة إلى غير الله، فإطلاقه على غيره نوع شرك، وهو ظن باطل عند كل فاضل، انظر إلى حديث ابن عمر برواية البخارى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الشمس لتدنوا حتى يبلغ العرق نصف الأذن فبينما هم كذلك فاستغاثوا بآدم» الحديث.

وإلى حديث زيد بن أسلم عند الحكيم الترمذى فى نوادر الأصول قال: إن الأشعريين أبا موسى وأبا عامر وأبا مالك فى نفر منهم لما هاجروا قدموا على رسول الله، وقد ارملوا من الزاد، فأرسلوا قاصدهم إلى النبى ﷺ يسأله، فلما انتهى إليه سمعه يقرأ: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأرضِ إلا عَلَى اللهِ رِزقُهَا﴾، فقال الرجل: ما الأشعريون بأهون على الله من الدواب، فرجع ولم يدخل على النبى ﷺ، فأتى أصحابه وقال لهم: أبشروا فقد جاءكم الغوث، فظنوا أنه قد أعلم بالنبى ﷺ، فبينما هم كذلك، إذ أتاهم رجلان معهما قصعة مملوءة خبزًا ولحمًا، فأكلوا ما شاء الله، ثم قال بعضهم لبعض: ردوا بقية هذا الطعام على رسول الله، فردوه، ثم إنهم أتوه، فقالوا: يا رسول الله! لم نر طعامًا أكثر، ولا أطيب من طعام أرسلته إلينا، فقال: ما أرسلت إليكم شيئًا، فأخبروه أنهم أرسلوا صاحبهم إليه، فسأله ﷺ، فأخبره بما صنع، فقال ﷺ: «ذلكم شىء رزقكموه الله».

والحاصل أنه لا كراهة فى إطلاق هذه الألفاظ، ولا ابتداع، ولا شرك، ولا اختراع، ومن ادعى ذلك، فليأت بحجة قاطعة، وبينة ساطعة.

الثانى والسبعون: أنه ذكر فى الفصل الأول من تقصاره تراجم ابن تيمية وأيمن بن

محمد وإسماعيل بن أبى بكر الشرجى، وصديق المزجاجى، ومحمد بن إبراهيم اليمنى المعروف بـ "ابن الوزير"، ومحمد بن إسماعيل الأمير، وشمس الدين ابن القيم، ومحمد بن على الشوكانى وغيرهم.

وهو خلاف موضوع كتابه، فإن وضع كتابه لذكر تراجم الصوفية الصافية، وهؤلاء ليسوا بمدرجين فى الصوفية الصافية، وليس كل محدث ولا كل عالم ولا كل زاهد بصوفى، وليس كل شيخ حرانيًا كان أو شوكانيًا بولى.

قال عبد الله بن أسعد اليافعى فى خاتمة كتابه "روض الرياض فى حكايات الصالحين":

القسم الأول الصوفية، وهم أهل الحب والشوق والحال والذوق، وهم مجذوب وسالك.

والقسم الثانى الفقهاء المشتغلون بالدرس والتدريس والبحث فى العلم الشريف المبرزون من محاسنه كل فقه دقيق المعنى اللطيف، ولكنهم فيهم جمود على ظاهر الفقه، ويبس لم يدخل فى قلوبهم عند ذكر الأحباب والأوطان لين هوى، كما دخل فى قلوب القسم.

والقسم الثالث: متوسط بين القسمين المذكورين أعنى بتوسطهم أن مزجوا شغل القسم الثانى، وهو العلم بشغل الأول، وهو الزهد والورع والعبادة، فجمعوا بين العلم والعمل، ودخلهم الخوف والوجل، ودخل فى قلوبهم الشجية لين هوى نجد، ولكن لم يتمكن منها تمكنه من قلوب الصوفية الذين خلعوا العذار ومال بهم الوجد عن ذكر الأحباب والديار، وحنّت قلوبهم وأنّت.

قلت: والقسم الثالث المذكور المتوسط بين القسمين المذكورين على طريقة حسنة محمودة عند كلا القسمين ليس عليها اعتراض، ولا فيها طعن من الطرفين، وعليها أكثر السلف الصالح السادة من لزوم العلم والعمل الذى هو الورع والزهد وأنواع العبادة، وهذه الطريقة الوسطى المذكورة، وإن كانت بالحسن المذكور مشهورة، فليست كطريقة الصوفية التى هى بالجمال العالى مشهورة؛ لأنهم خرجوا لله عن نفوسهم بالكلية، ورضوا بكل مقدور وصبروا على كل بلية، أعنى الصادقين منهم والصديقين -انتهى-.

الثالث والسبعون: ذكر في ذلك الكتاب ترجمة مؤلف مجمع البحار، وسمّاه بمحمد بن طاهر. وهو باطل عند كل ماهر، فليس اسمه محمداً، بل طاهر، صرح به هو بنفسه في كتبه وغيره من الأكابر.

الرابع والسبعون: ذكر في ذلك الكتاب في ترجمة الشيخ مجد الدين البغدادي منام مولانا جمال الدين الحلبي، وهو أنه رأى رسول الله ﷺ في المنام، فقال: ما تقول: يا رسول الله في ابن سينا، فقال رجل: أضله الله على علم، ثم قال: ما تقول: في المقتول شهاب الدين، فقال: هو متبعيه، ثم قال: ما تقول: في حق الفخر الرازي، فقال: هو رجل معاتب، ثم قال: ما تقول: في حجة الإسلام الغزالي، فقال: هو رجل وصل إلى مقصوده، ثم قال: ما تقول: في حق إمام الحرمين الجويني، فقال: ممن نصر ديني، ثم قال: ما تقول: في حق أبي الحسن الأشعري، فقال: أنا قلت: وقولي: صدق الإيمان يمان، والحكمة يمانية، ثم قال مؤلف التقصار ما معربه: يخطر ببالي إني رأيت في موضع زيادة في هذه الحكاية، وهي أنه قال: ما تقول: في الجنيد وأصحابه،؟ فقال أولئك هم الفلاسفة حقّا.

وغير خفي على كل تقي أن هذه الزيادة كان عليه عدم ذكرها إلا بسندها، وتعيين من سطرها، والظاهر أن هذه الزيادة مكذوبة من عند نفسه، أو ممن قبله ممن يمشي على مسلكه، وكتب الثقات التي ذكرت فيها تلك السؤالات والجوابات، لا أثر فيها لمثل هذه الخرافات.

الخامس والسبعون: ذكر في ترجمة حسين بن منصور الحلاج الشهيد بقوله: أنا الحق كويم متقدمين او را ملحد مى دانند ومتاخرين موحد شيخ الاسلام ابن تيمية از متقدمين است -انتهى- يعني أقول: المتقدمون يحكمون عليه بأنه ملحد، والمتأخرون بأنه موحد، وابن تيمية من المتقدمين.

وفيه جسارة عظيمة وخيانة جسيمة، ومغلطة واضحة، وسفسطة فاضحة، ومكيدة مهلكة، وكبيرة مزلقة، استحق بها أن يقال في حقه ما قال الذهبي في "سير النبلاء" في شأن أبي القاسم عبد الرحمن بن مندة الإصبهاني: هو في تواليفه حاطب ليل يروي الغث والسمين، وينظم رديء الخرز مع الدر الثمين -انتهى- وما قاله في ترجمة

عبد الله البكرى: أما البكرى القصاص الكذاب فهو أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن محمد البكرى طرقى مفترٍ لا يستحيى من كثرة الكذب الذى شحن به مجاميعه وتواليفه، وهو أكذب من مسيلمة -انتهى-.

وذلك لوجوه:

الأول: أن الغرض من ذكر أن المتقدمين يحكمون بإلحاده، والمتأخرين بتوحيده إن كان مجرد البيان الواقعى، فهو وإن كان غير مذموم، وذاكره غير ملوم، لكنه بيان غير واقعى، بل هو كذب قطعى، فكم من متقدم زمانًا، ورتبة أدرجوه فى الموحدين، وذكروه فى المتقين، وبسطوا فى تراجمه وأحواله عند ذكر تراجم الصوفية، وأدخلوه فى الطبقات العلية، ولو لا خوف التطويل لأدرت عباراتهم فى هذا السفر بالتفصيل، وإن كان الغرض منه الإشارة إلى ترجح قول إلحاده لكون الفضل والاعتبار للمتقدم، فهو غير مسلم، فليس كل قول متقدم مقبولا، ولا كل قول كل متأخر مرذولا، فكم من مباحث رجحت فيها أقوال المتأخرين على أقوال المتقدمين لوثاقتها ونظافتها، وقوة دلائلها، وصحة وسائلها، كما أوضحته فى رسالتى الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة.

الثانى ولتجعله السادس والسبعين: أن هاتين القضيتين اللتين تفوه بهما إن كانتا كليتين، فهما باطلتان عند كل من له قلب وعين، فإن كثيرًا من المتقدمين أيضًا جعلوه من الموحدين المصلحين، وكثيرًا من المتأخرين أدرجوه فى الملحدين المضلين، وإن كانتا جزئيتين أو مهملتين، فإيرادهما مهمل عند كل من فاز بإزالة الغين والرَّين، لا يليق ارتكابه، بل يحرم اكتسابه عند علماء الثقلين، وموجب للذلة والمندمة فى النشأتين.

الثالث ولتجعله السابع والسبعين: أن إيراد حديث كون ابن تيمية من المتقدمين لا يخلو إما أن يكون المقصود به البيان النفس الأمرى، وإما أن يكون المقصود به ترجح الحكم الإلحادى، فإن كان الأول، فهو مهمل، فأى فائدة وأى مناسبة فى قصة تقدم ابن تيمية، وإن كان الثانى، فهو غرض جانى؛ لما عرفت أنه ليس كل قول كل متقدم مقبولا عند الأعلام، لا سيما قول ابن تيمية الذى له تشدد وتساقط فى حق الصوفية الكرام.

الرابع ولتجعله الثامن والسبعين: أن الحكم بكون ابن تيمية من المتقدمين حكم يشبه أحكام المجانين، ويجب عليه أن يحدد أولا التقدم والتأخر بحسب الزمان، أو

بحسب الشأن، ثم يثبت كونه من القدماء بالبرهان أو بالعيان، ودونه التفوّه به من ضلالات أرباب الخسران، وجهالات أصحاب العدوان، ولعلمي كيف يكون ابن تيمية، وهو ممن توفى فى المائة الثامنة من الطائفة العلية المتقدمة، وقد صرّح الذهبى فى ديباجة "ميزان الاعتدال" فى نقد الرجال: أن الفارق بين المتقدمين والمتأخرين رأس ثلاثمائة.

التاسع والسبعون: أنه ذكر فى ذلك الكتاب فى ترجمة الحلاج أيضًا عند ذكر قصة محضر قتله، وحكم العلماء بقتله أن الجنيد البغدادى أيضًا كتب على ذلك المحضر، وأفتى بقتله.

وهو قول باطل عند من له تبحر فى وقائع الأواخر والأوائل، صرّح به خواجه پارسا فى فصل الخطاب وغيره، كيف لا وقد صرح الجامى فى "نفحات الإنس" وغيره: أن وفاة الجنيد البغدادى فى سنة سبع وتسعين ومائتين، كذا فى "كتاب الطبقات" و "الرسالة القشيرية"، وفى "تاريخ اليافعى": أنه مات سنة ثمان وتسعين، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين -انتهى معربًا- ومن المعلوم أن واقعة قتل الحلاج كانت بعد ذلك.

الثمانون: أنه مال فى كتابه "ظفر اللاضى بما يجب على القاضى" تقليدا للشوكانى الذى ليس له فى كثرة التفرد ثانى، إلى جواز نكاح ما فوق الأربع من النساء لكل أحد من الرجال.

وهو قول باطل عند نقاد الرجال، تضحك عليه الصبيان والنساء، فضلا عن الرجال، ولا بأس علينا لو ذكرنا العبارات الشوكانية المنقولة عن كتابه "وبل الغمام" فى الرسالة المذكورة، ونرد عليها بوجوه منصورة، بل هذا هو الواجب علينا وعلى جميع العلماء من الطوائف المقلدة وغير المقلدة.

قال رحمه الله : الذى نقله إلينا أئمة اللغة والإعراب، أن العدل فى الأعداد يفيد أن المعدود لما كان متكثرًا يحتاج استيفاءه إلى أعداد كثيرة كانت صيغة العدل المفردة فى قوة تلك الأعداد، فإن كان مجىء القوم مثلا اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة، وكانوا ألوفًا مؤلفة، فقلت جاءنى القوم مثنى أفادت هذه الصيغة أنهم جاؤوا اثنين اثنين، حتى تكاملوا، فإن قلت: مثنى وثلاث ورباع، أفاد ذلك أن القوم جاؤك تارة اثنين،

وتارة ثلاثة ثلاثة، وتارة أربعة أربعة، فهذه الصيغ بينت مقدار عدد دفعات المجيء، لا مقدار عدد جميع القوم، فإنه لا يستفاد منها أصلا، بل غاية ما يستفاد منها أن عددهم متكثر تكثرًا تشق الإحاطة به، ومثل هذا إذا قلت: نكحت النسا مثنى، فإن معناه نكحتهن اثنتين اثنتين، وليس فيه ما يدل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل فى نكاحه إلا بعد خروج الأولى، كما أنه لا دليل فى قولك: جاءنى القوم مثنى أنه لم يصل الاثنان الآخران إلا وقد فارقك الاثنان الأولان. إذا تقرر هذا فقوله تعالى: ﴿مَثْنى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ يستفاد منه جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا، والمراد جواز تزوّج كل دفعة من هذه الدفعات فى وقت من الأوقات، وليس فى هذا تعرض لمقدار عددهن، بل يستفاد من الصيغ الكثرة من غير تعيين، كما قدمنا فى مجيء القوم، وليس فيه أيضًا دليل على أن الدفعة الثانية كانت بعد مفارقة الدفعة الأولى - انتهى -.

أقول: هذا كله مزخرف ومزيّف، ومحرَّف ومضعف، أما أولا: فلأن استعمال هذه الأعداد المعدولة، ليس مختصًا بالكثرة التى يحتاج استيفاءها إلى أعداد كثيرة، بل قد تستعمل فى الأعداد القليلة لأغراض عديدة، مثلا إذا كان فى موضع عشرون من الرجال، وكان دخولهم فى دار باختلاف الحال، فتارة دخلوه اثنتين اثنتين، وتارة دخلوه ثلاثًا ثلاثًا، وتارة دخلوه أربعًا أربعًا، واردت الأخبار عن كيفية دخولهم من أنه كان مجتمعًا أو متفرّقًا، وعلى الثانى اتحدت كيفية دخولهم، أو اختلفت كيفية دخولهم، جاز لك بلا دفاع أن تقول: دخلوا دارى مثنى وثلاث ورباع، وكذا يجوز فيما إذا كان دخول بعضهم اثنتين اثنتين، وبعضهم ثلاثًا ثلاثًا، وبعضهم أربعًا أربعًا أن تقول: دخلوا مثنى وثلاث ورباع.

وبالجملة هذه الألفاظ وضعت للاختصار، ولا مدخل فيه لقلة الأعداد، وكثرتها بالحقيقة أو بالاعتبار، فقوله: يفيد أن المعدود لما كان متكثرًا. . . إلخ باطل قطعًا.

وأما ثانيًا: فلأن استعمال جاءنى القوم مثنى وثلاث ورباع ليس منحصرًا فيما إذا كان مجيئهم تارة اثنين اثنين، وتارة ثلاثة ثلاثة، وتارة أربعة أربعة، كما يفيده قوله أفاد ذلك أن القوم جاؤك تارة. . . إلخ، بل هو يستعمل فيه، وفيما إذا كان مجيئهم فى وقت

واحد مع اختلاف حالاتهم بأن يكون دخول بعضهم اثنين اثنين، وبعضهم ثلاثًا وثلاثًا، وبعضهم أربعًا أربعًا أيضًا.

وأما ثالثًا: فلأن قوله فهذه الصيغ بينت مقدار عدد دفعات المجيء... إلخ من الخرافات، فإنها قد تبين عدد الدفعات، وقد تبين كيفية الدخولات، وإن كانت دفعة واحدة لا بدفعات.

وأما رابعًا فلأن قوله: لا مقدار عدد جميع القوم كلام يشبه كلام المتكلم فى النوم، فإنه لم يقل أحد: بأن هذه الأعداد تدل على مقدار عدد جميع المعدودات، حتى يفيد نفى ذلك فى مقام الإثبات.

وأما خامسًا: فلأن قوله بل غاية ما يستفاد منها أن عددهم متكثر تكثرًا تشق الإحاطة به باطل بكله، فإن تكثر الأعداد بحيث تشق الإحاطة، لا مدخل له فى استعمال هذه الصيغ المعدولة، فلك أن تقول: جاءنى القوم مثنى مثنى فيما إذا كان ستة رجال، وكان مجيئهم اثنين اثنين على الاتصال، أو الانفصال.

وأما سادسًا: فلأن قوله يستفاد منه جواز النكاح اثنتين اثنتين وثلاثًا ثلاثًا وأربعًا أربعًا... إلخ، لا يصح إلا إذا حمل أمر فانكحوا على الجواز المقابل للوجوب، وهو عدول عن حقيقة الأمر من غير صارف، فإنه للوجوب.

وأما سابعًا: فلأن قوله: ليس فى هذا تعرض لمقدار عددهن... إلخ إن أراد به أنه لا يدل على مقدار عدد النساء مطلقًا، فهو صحيح، لكنه لا يجدى نفعًا، وإن أراد به أنه لا يدل على مقدار عدد ما يجب نكاحهن أو يجوز نكاحهن فهو غير صحيح حتمًا، وذلك لأن قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ لا يخلو إما أن يكون الأمر فيه للوجوب، أو للإباحة، فإن كان للوجوب فالوجوب لا يتعلق بنفس النكاح، لظهور عدم وجوبه، بل بهذه الزيادة، فتفيد الآية وجوب النكاح على هذه الصفة، وحرمة ما لم يكن على تلك الصفة، يعنى ما زاد على الأربعة، وإن كان للإباحة، ومن المعلوم أن إباحته كانت ثابتة قبل نزول هذه الآية، فلا يكون إلا للإباحة المقيدة، فتفيد الآية حرمة ما زاد على الأربعة، على أن الآية إن كانت مسوقة لبيان مطلق الحل، كان ذكر هذا القيد لغوا، وإن كانت مسوقة لبيان عدد ما يتعلق به الحل، أفادت

حرمة ما زاد عليه قطعًا، ويشهد للثاني سياق الآية، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفتُم أن لا تَعدِلُوا فوَاحِدَةً﴾ ومن ثم وضحت صحة قول أهل الأصول فى كتبهم أن الآية ظاهر فى جواز النكاح نص فى العدد، لكونه مسوقًا لبيان العدد، والمنع عليه لا يصدر إلا من جاهل عن الأسرار الربانية، أو غافل عن المحاورات اللسانية.

ثم قال: وابن عباس إن صح عنه ما نقل فى الآية أنه قصر الرجال على أربع، فهو فرد من أفراد الأمة.

أقول: نعم هو فرد من أفراد الأمة، لكنه ليس مثلى ومثلك بل هو حبر الأمة، وهو رأس المفسرين، ورئيس المتبحرين، فقوله فى مثل هذا واجب الانقياد، ولا يستنكف عن قوله إلا ذو غباوة أو عناد، مع أنه ليس متفردًا فى قوله: بل قال به غيره، ورواه عن ابن عباس غير واحد، ووافقه فى نفس المسألة غير واحد.

فأخرج ابن جرير عن عكرمة قال: كان الرجل يتزوج الأربع والخمس والست والعشر، فيقول الرجل: ما يمنعنى أن أتزوج كما تزوج فلان، فيأخذ مال يتيمة فيتزوج به، فنهوا أن يتزوجوا فوق الأربع، وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر، وابن أبى حاتم عن سعيد بن جبير قال: بعث الله محمدًا ﷺ، والناس على جاهليتهم إلا أن يؤمروا بشىء، وينهوا عن شىء، فكانوا يسألون عن اليتامى، ولم يكن للنساء عدد ولا ذكر، فأنزل الله هذه فقصرهم على الأربع.

وأخرج الفريابى وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم عن ابن عباس، قال: قصر الرجال على أربع نسوة من أجل أموال ليتامى.

وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبى حاتم عن قتادة فى قوله تعالى: ﴿قَد عَلِمنَا مَا فَرَضنَا عَلَيهِم﴾ الآية، قال: فرض الله أن لا ينكح امرأة إلا بولى وصداق وشهداء، ولا ينكح الرجل إلا أربعًا.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم عن مجاهد فى تفسير قوله: ﴿قَد عَلِمنَا مَا فَرَضنَا عَلَيهِم فِي أزوَاجِهِم﴾ قال: لا يجاوز الرجل أربع نسوة.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر نحوه فى تفسير هذه الآية، ثم قال: وأما القعقعة بدعوى الإجماع، فما أهونها وأيسر خطبها عند من لم تفزعه هذه الجلبة -انتهى-.

أقول: هذه قعقعة واهية، وقلقلة لاغية، وقولة باغية، وصولة طاغية، تشبه أعجاز نخل خاوية، فهل ترى لها من باقية، وإن شئت قلت: هى مقولة خاطئة، خالية زائغة، ضائعة خافضة، خارجة عارية، عادية لاهية غاربة، فاضحة فاسقة، ساهية ذاهلة، داهية ناسية، فإن الإجماع فى هذه المسألة على حرمة ما زاد على الأربعة، وعلى عدم حل الجماعة الغير المتناهية، مذكور فى كتب كثير من مهرة الشريعة المشرقة، وحملة الطريقة المستوية ممن يعتمد على تحريراته، ويستند بتقريراته.

ثم قال: وكيف يصح إجماع خالفته الظاهرية وابن الصباغ والعمرانى والقسم بن إبراهيم وجماعة من الشيعة وثلة من محققى المتأخرين، وخالفه أيضًا القرآن الكريم، وخالفه أيضًا فعل الرسول كما صح ذلك تواترًا من جمعه بين تسع أو أكثر من هذه الأوقات.

أقول: هذا كله لهو ولعب، ولغو وخرب، أما أولا: فلأن الإجماع فى هذه المسألة منقول ممن تقدم الظاهرية وغيره ممن ذكره، والخلاف المتأخر لا يرفع الإجماع الذى سبقه، نعم الإجماع اللاحق يرفع خلافًا سلفه.

وأما ثانيًا: فلأن المخالفين فى هذه المسألة مع كثرتهم لا مقدار لهم بالنسبة إلى المجمعين، ومثل هذا الإجماع حجة عند المنصفين.

قال ابن الحاجب فى "مختصره الأصولى": لو ندر المخالف مع كثرة المجمعين كإجماع غير ابن عباس على العول، غير أبى موسى على أن النوم ينقض الوضوء لم يكن إجماعًا قطعيًا، والظاهر أنه حجة لبعد أن يكون الراجح متمسك المخالف -انتهى-.

وفى "شرحه العضدى": لا ينعقد الإجماع مع وجود المخالف، وإن قل؛ لأن الدليل لا ينهض، إلا فى كل الأمة، نعم لو ندر المخالف مع كثرة المجمعين كإجماع من عدا ابن عباس على العول، ومن عدا أبى موسى الأشعرى على أن النوم ينقض الوضوء، ومن عدا أبى طلحة على أن البرد يفطر لم يكن إجماعًا قطعيًا، لكن الظاهر أنه حجة؛ لأنه يدل ظاهرًا على وجود راجح، أو قاطع -انتهى-.

وفى حواشى السعد التفتازانى على "الشرح العضدى": قوله: لو ندر أى قل غاية القلة، لم يكن اتفاق من عداه إجماعًا قطعيًا بمعنى أنه لا يكفر جاحده، لكن يكون

إجماعًا ظنيًا يجب على المجتهد العمل به -انتهى-.

وأما ثالثًا: فلأن مخالفة الظاهرية السفهاء لا تقدح فى مثل هذه الإجماعات من الفقهاء المؤيدة بالحجج الساطعة والبراهين القاطعة، انظر إلى قول النووى فى "تهذيب الأسماء واللغات" فى ترجمة رئيس الظاهرية داود الظاهرى: اختلف العلماء هل يعتبر قوله فى الإجماع، فقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائنى: اختلف أهل الحق فى نفاة القياس يعنى داود وشبهة، فقال الجمهور: إنهم لا يبلغون رتبة الاجتهاد، ولا يجوز تقليدهم القضاء، وهذا ينفى الاعتداد بهم فى الإجماع، ونقل الأستاذ أبو منصور البغدادى من أصحابنا عن أبى على بن أبى هريرة، وطائفة من الشافعيين أنه لا اعتبار بخلاف داود وسائر نفاة القياس فى الفروع، ويعتبر خلافهم فى الأصول. وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بعد ما ذكره ما ذكرته: أو معظمه الذى اختاره الأستاذ أبو منصور، وذكر أنه الصحيح من المذهب أنه يعتبر خلاف داود.

قال الشيخ: والذى أجيب به بعد الاستغاثة بالله أن داود يعتبر قوله، ويعتد به فى الإجماع إلا فيما خالف فيه القياس الجلى، وما أجمع عليه القياسيون من أنواعه، أو بناه على أصوله التى قام الدليل القاطع على بطلانها، فاتفاق من سواه على خلافه منعقد، وقوله المخالف حينئذٍ خارج عن الإجماع، كقوله فى التغوط فى الماء الراكد، وتلك المسائل الشنيعة، وقوله: لا ربا إلا فى الستة المنصوص عليها وشبهه -انتهى-.

وفى "القواصم والعواصم" للحافظ أبى بكر بن العربى عند ذكر الظاهرية: هى أمة سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها، وتكلمت بكلام لم تفهمه تلقفوه من إخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين، فقالت: لا حكم إلا لله، وكان أول بدعة ألقيت فى رحلتى القول بالباطن، فلما أعدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب، سخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم نشأ، وتعلق بمذهب الشافعى. ثم انتسب إلى داود، ثم خلع الكل، واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأئمة يضع، ويرفع ويحكم، ويشرع ينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا: تنفيرًا للقلوب منهم، وخرج عن طريق المشبهة فى ذات الله وصفاته، فجاء فيه بطوام، واتفق كونه من قوم لا بصر لهم إلا بالمسائل، فإذا طالبتهم بالدليل كاعوا، فيتضاحك مع

أصحابه منهم -انتهى-.

وفى "دراسات اللبيب فى الأسوة الحسنة بالجليب" فى الدراسة التاسعة المعقدة لبيان الفرق بين أهل الظواهر والظاهرية: لا شك أن فى علماء الأمة ممن تعلق بالحديث الكريم طائفة تسمى ظاهرية، وهو فى التحقيق عبارة عن أصحاب داود الظاهرى خاصة، وعن كل من كان على الظاهرية المحضة التى تسمى جامدة فى إطلاق العلماء، وذلك لعدم قولهم بالقياس مطلقًا، حتى فى العلة المنصوصة والجلية، بل ما يتراءى من قولهم: هو أنهم لا يقولون بالاستنباط رأسا، وهو مما لا يعبأ بهم، ولا بأقوالهم أئمة الحديث والفقه، حتى قال الشيخ الإمام السيوطى وغيره أن الإجماع لا ينخرق بخلافهم، ومذهبهم مردود بالكتاب والسنة الناطقين بجواز الاستنباط وإعمال الفكر والفهم فى كتاب الله وسنة رسول الله، فأهل الظاهر الذين قال فيهم بعض أهل الأصول من الحنفية: إن حكمهم حكم البغاة إن أرادوا به تلك الطائفة المخصوصة. فلكلامهم وجه على معنى أنه كما لا يخرق الإجماع خروج أهل البغى عن حكمه، كذلك خروج هولاء -انتهى-.

وأما رابعًا: فلأن المعتبر فى الإجماع موافقة ومخالفة إنما هو قول المجتهد، ولا عبرة لقول غير المجتهد، إلا فيما لا يحتاج إلى الرأى، صرّح به أهل الأصول والرأى، ففى "تحرير الأصول لابن الهمام سيد الفحول": الإجماع لغة العزم والاتفاق، واصطلاحًا اتفاق مجتهدى عصر من أمة محمد ﷺ على أمر شرعى -انتهى-.

وفى "مختصر ابن الحاجب المالكى": فى الاصطلاح اتفاق المجتهدين من هذه الأمة فى عصر على أمر -انتهى- وفى "شرحه العضدى": فى الاصطلاح اتفاق خاص، وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد فى عصر فى أمر فى زمان ما قل أو كثر -انتهى- وفى تنقيح الأصول هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد فى عصر واحد على حكم شرعى -انتهى- وفى مرقاة الوصول إلى علم الأصول: عرفا اتفاق المجتهدين من أمة محمد فى عصر واحد على أمر شرعى -انتهى- وفى شرح المنار لابن مالك: فى الشريعة اتفاق مجتهدى أمة محمد فى عصر على أمر، وهذا التعريف إنما يصح على قول من لم يعتبر موافقة العوام، وأما من اعتبرها فيما لا يحتاج فيه إلى الرأى، فقال هو اتفاق أهل عصر من هذه الأمة على أمر من الأمور -انتهى-

وفي "التحقيق شرح المنتخب الحسامي": هذا التعريف -أي تعريف الإجماع باتفاق المجتهدين- إنما يصح على قول من لم يعتبر موافقة العوام، ومخالفتهم في الإجماع أصلا، فأما من اعتبر موافقتهم فيما لا يحتاج فيه إلى الرأي، وشرط اجتماع الكل فالحد الصحيح عنده هو الاتفاق في كل عصر على أمر من الأمور من جميع من هو أهله من هذه الأمة -انتهى- وفيه أيضًا: أما اشتراط الاجتهاد فيما يحتاج فيه إلى الرأي، كتفصيل أحكام النكاح والطلاق والبيع، فينعقد باتفاق أهل الرأي والاجتهاد، ولا يشترط اتفاق غيرهم حتى لو خالفهم بعض العوام فيما أجمعوا عليه لا يعتد بخلافه الجمهور -انتهى- ومن المعلوم أن الذي نحن فيه ليس مما لا يحتاج فيه إلى الاجتهاد، فلا تضر في الإجماع فيه مخالفة العمراني والقاسم وغيرهم ممن ليس من أهل الاجتهاد.

وأما خامسًا: فلأن الإجماع إنما ينعقد باتفاق أهله، وهو من يكون مجتهدًا غير فاسق ولا مبتدع، صرّح به في مرقاة الوصول وغيره، فلا يعتبر فيه موافقة الشيعة، وهم من المبتدعة، ولا تقدح مخالفتهم في ثبوت المسألة الإجماعية، فاعتبار مخالفتهم والقدح في الإجماع بها، ليس من شأن ناقد السنة وأهلها، بل لا يتفوّه به إلا من حسن طريقة الشيعة، أو كان من الزيدية.

وأما سادسا: فلأن مخالفة ثلة من المتأخرين، لا يرفع إجماع المتقدمين.

وأما سابعًا: فلأن كون القرآن مخالفًا لما أجمعوا عليه من عدم حل ما زاد على الأربع في حيز المنع، بل هو باطل عند مهرة الأسرار، وحملة الأخبار لا يتفوه به إلا من لم يفهم معاني القرآن، ولم يعلم محاورات اللسان.

وأما ثامنا: فلأن اعتبار مخالفة فعل الرسول عجيب جدًا، لا يصدر مثله من عالم جدعا، فقد اتفقوا على أن ذلك كان خصوصية للنبي ﷺ وكرامة، ولا مجال للقياس، والمخالفة فيما كان خصوصية.

ثم قال: ودعوى الخصوصية مفتقرة إلى دليل، والبراءة الأصلية مستصحبة لا ينقل عنها إلا ناقل صحيح.

أقول: الذي يدل على الخصوصية ما أخرجه ابن سعد عن محمد بن كعب القرظي في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا

من قبلُ﴾ قال: يعني يتزوج من النساء ما شاء هذا فريضة، وكان ما كان من الأنبياء هذا سنتهم، وقد كان لسليمان بن داود ألف امرأة، وكان لداود مائتا امرأة، وأخرج ابن سعد وابن أبي حاتم عن أم سلمة، قالت: لم يمت رسول الله ﷺ، حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم.

وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن سعد وأحمد وعبد بن حميد، وأبو داود في ناسخه، والترمذي وصححه، والنسائي وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه، وابن مردويه والبيهقي عن عائشة قالت: لم يمت رسول الله ﷺ، حتى أحل الله له أن يتزوج من النساء ما شاء إلا ذات محرم.

فائدة:

قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير المسمّى بـ "تلخيص الحبير": ذكر في حكمة تكثير نساءه وحبه فيهن أشياء، الأول: زيادة في التكليف حتى لا يلهو بما حبب إليه منهن عن التبليغ. الثاني: ليكون مع من نشاهده، فيزول عنه ما يرميه به المشركون من كونه ساحرا. الثالث: الحث لأمته على تكثير النساء. الرابع: ليشرف به قبائل العرب لمصاهرته فيهم. الخامس لكثرة العشيرة من جهة نساءه عونا على أعداء الله. السادس: نقل الشريعة التي لا يطلع عليها إلا الرجال. السابع: نقل محاسنه الباطنة - انتهى -.

ثم قال: وأما حديث أمره ﷺ لغيلان لما أسلم وتحته عشر نسوة، بأن يختار منهن أربعا، ويفارق سائرهن، كما أخرجه الترمذي، فهو وإن كان له طرق، فقد قال ابن عبد البر كلها معلولة، ومن صحح لنا هذا الحديث على وجه تقوم الحجة. أو جاءنا بدليل فجزاه خيرا.

أقول: هذا كله من الواهيات المزخرفات، لا يعبأ به الأثبات والثقات، فقد كثرت في هذا الإخبار، وصحّت فيه الآثار، واستند بها جمع من الأخيار، واعتمد عليها جمع من الأبرار، فأين قول هذا الذي يدعي الاجتهاد من أقوال الجمع الذين عليهم الاعتماد، حتى يصغى إليه، ويعتمد عليه، فأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن

ماجة والنحاس في ناسخه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر : أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ : اختر منهن، وفي لفظ : أمسك أربعًا، وفارق سائرهن، وأخرج ابن أبي شيبة والنحاس عن قيس بن الحارث الأسدي : قال : أسلمت وكان تحتي ثمان نسوة، فأتيت رسول الله ﷺ، فأخبرته، فقال : اختر منهن أربعًا، وخلّ سائرهن، ففعلت.

وأخرج الشافعي : أنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهيل عن عون بن الحارث عن نوفل بن معاوية، قال : أسلمت وتحتي خمس نسوة، فقال النبي ﷺ : أمسك أربعًا، وفارق الأخرى، قال : فعمدت إلى أقدمهن صحبة عجوز عاقر معني منذ ستين سنة فطلقتها.

وقد أطال الحافظ ابن حجر في "تلخيصه الكلام في خبر غيلان" بحيث يعلم منه الاعتماد على قبوله، لا سيما مع ما في بابه من غيره، حيث قال : حديث أن غيلان أسلم وتحته عشر نسوة، فقال له النبي ﷺ : اختر أربعًا منهن، وفارق سائرهن، الشافعي عن الثقة عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه نحوه. ورواه ابن حبان بهذا اللفظ وبألفاظ أخر، ورواه أيضًا الترمذي وابن ماجة كلهم عن معمر من طرق، منهم ابن علية وغندر ويزيد بن زريع وسعيد وعيسى بن يونس، وكلهم من أهل البصرة، قال البزار : جوده معمر بالبصرة، وأفسده باليمن فأرسله، وقال الترمذي : قال البخاري هذا الحديث غير محفوظ، والمحفوظ ما رواه شعيب عن الزهري، قال : حُدثتُ عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان أسلم، الحديث. قال البخاري : أما حديث الزهري عن سالم عن أبيه فإنما هو أن رجلا من ثقيف طلّق نساءه، فقال له عمر : لترجعن نساءك أو لأرجمنّك، وحكم مسلم في التمييز على معمر بالوهم فيه، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيع وأبي زرعة المرسل أصح، وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما وهم فيه بالبصرة، قال : فإن رواه عنه ثقة خارج البصرة، حكمنا له بالصحة، وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر هذا الحكم، فأخرجوه من طرق عن معمر من حديث أهل الكوفة، وأهل خراسان واليمامة عنه، قلت : ولا يفيد ذلك شيئا، فإن هؤلاء كلهم إنما سمعوا منه بالبصرة، وإن كانوا من غير أهلها، وعلى تقدير أنهم سمعوا منه لغيرها فحديثه الذي

حدث به في غير بلده مضطرب؛ لأنه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة، وأما إذا رحل فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها، اتفق على ذلك أهل العلم به كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم، وقد قال الأثرم عن أحمد هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه، وأعله بتفرد معمر بوصله وتحديثه في غير بلده، وقال ابن عبد البر طرقه كلها معلولة، وقد أطال الدار قطني في العلل تخريج طرقه، ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري مرسلا، وكذا رواه عبد الرزاق عن معمر، وقد وافق معمرًا على وصله بحر بن كثير السقا عن الزهري، لكنه ضعيف، وكذا وصله يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف، وقال النسائي: ثنا أبو بريد عمرو بن يزيد الحرمي، أنا سفيان بن عبد الله نا سرّار بن مجشّر عن أيوب عن نافع وسالم عن ابن عمر أن غيلان الثقفي أسلم وعنده عشر نسوة فأسلمن معه، وفيه فلما كان زمن عمر طلقهن، فقال له عمر: راجعهن، ورجال إسناده ثقات، ومن هذا الوجه أخرجه الدارقطني، واستدل به ابن القطان على صحة حديث معمر، قال ابن القطان: وإنما اتجهت تخطيتهم حديث معمر؛ لأن أصحاب الزهري اختلفوا عليه، فقال مالك وجماعة: عنه بلغني، وقال: يونس عنه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد.

وقيل: عن يونس عنه بلغني عن عثمان بن أبي سويد، وقال شعيب عنه عن محمد بن أبي سويد: ومنهم من رواه عن الزهري قال: أسلم غيلان فلم يذكروا واسطة، قال فاستبعدوا أن يكون عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعًا، ثم يحدث به على تلك الوجوه الواهية، وهذا عندي غير مستبعد، قلت: ويقوى نظر ابن القطان أن الإمام أحمد، أخرجه في مسنده عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعا عن معمر بالحديثين معا حديثه المرفوع، وحديثه الموقوف على عمر، ولفظه أن ابن سلمة الثقفي أسلم وتحته عشر نسوة، فقال النبي ﷺ: اختر منهن أربعًا، فلما كان في عهد عمر طلّق نساءه، وقسم ماله بين بنيه، فبلغ ذلك عمر، فقال: إني لأظن الشيطان مما يسترق من السمع، سمع بموتك فقذفه في نفسك وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلا، وأيم الله لتراجعن نساءك، ولترجعن مالك، أو لاورثهن منك، ولآمرن بقبرك فيرجم، كما رجم قبر أبي رغال.

قلت: والموقوف على عمر هو الذي حكم البخاري بصحته عن الزهري عن سالم

أبيه، وفي الباب عن قيس بن الحارث، أو الحارث بن قيس عند أبي داود وابن ماجه، وعن عروة بن مسعود صفوان بن أمية ذكرهما البيهقي -انتهى كلامه-.

فهذا الكلام لو تأملت فيه حق التأمل لوضح لك أن حديث قصة غيلان مع كثرة العلل ليس بخارج عن حيز الحسن، وعن حيز الاعتماد عليه، والاحتجاج به على الطريق الحسن، فاحفظ هذا كله ينفعك في دنياك وآخرك، وينجيك في حياتك وعاقبتك.

تنبيه:

يدل على لغوية ما تفوّه به الشوكاني في "وبل الغمام" أيضًا قول الشوكاني في نفسه في السيل الجرار: أما الاستدلال على تحريم الخامسة، وعدم جواز الزيادة على أربع بقوله عزوجل: ﴿مَثنى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ فغير صحيح، كما أوضحته في شرحي للمنتقى، ولكن الاستدلال على ذلك بحديث قيس بن الحارث، وحديث غيلان الثقفي، وحديث نوفل بن معاوية هو الذي ينبغي الاعتماد عليه، وإن كان في كل واحد منها مقال، لكن الإجماع على ما دلت عليه قد صارت به من المجمع العمل به، وقد حكى الإجماع صاحب "فتح الباري" والمهدي في "البحر"، والنقل عن الظاهرية لم يصح، فإنه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بمذهبهم، وأيضًا قد ذكرت في تفسيري الذي سمّيته فتح القدير تصحيح بعض هذه الأحاديث -انتهى كلامه-.

ولعلك تتفطن من ههنا أن كلام الشوكاني في "وبل الغمام"، مما لا يحل نقله للأعلام، إلا للرد عليه وإبطاله، وإظهار ما فيه من الظلام، وإن نقله ساكتًا، وذكره صامتا لا يجوز للكرام، لا سيما ممن تفرد بدعوى المجددية على رأس هذه المائة فيما بين الأنام.

الحادي والثامون: أنه وصف في ديباجة كتابه "دليل الطالب على أرجح المطالب" في صفحة ٣ أستاذ أستاذه محمد بن علي الشوكاني، ولقبه بمجدد المائة الثالثة عشر، وهو خطأ ظاهر عند أفاضل البشر، لا يتفوّه به إلا مجدد المسامحات والمناقضات على رأس المائة الثالثة عشر، وذلك لأن الشوكاني كانت وفاته سنة خمسين، أو خمس وخمسين من

المائة الثالثة عشر ١٢٥٥، والمجدد الذى أشار إليه النبى ﷺ بقوله: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينا» أخرجه أبو داود وغيره لابد أن يدرك آخر المائة، ولن ينال هذا الفضل من مات فى وسط المائة، وإن كان له فضل بوجوه أخر متكثرة.

قال السيوطى فى "مرقاة الصعود شرح سنن أبى داود" نقلا عن "جامع الأصول" لابن الأثير الجزرى: الذى ينبغى أن يكون المبعوث على رأس المائة رجلا مشهورًا معروفا مشارا إليه فى فن من هذه الفنون، وقد كان قبل كل مائة أيضًا من يقوم بأمر الدين، وإنما المراد بالذكر من انقضت المائة وهو حى عالم مشهور مشار إليه -انتهى-.

وقال أيضًا نقلا عن "الرسالة المرضية فى نصرة الأشعرية" لابن الأهدل: ثم قد يكون فى أثناء المائة من هو أفضل من المجدد، وإنما كان التجدد على رأس المائة لا تمام علماء الأمة غالبا، واندراس السنن وإظهار البدع، فيحتاج حينئذٍ إلى تجديد الدين -انتهى- وإن شئت زيادة التفصيل فى هذه المسألة، فارجع إلى "الفوائد الجمّة فيمن يبعثه الله لهذه الأمة" لابن حجر العسقلانى، و "التنبيه بمن يبعثه الله على رأس المائة".

ومن ههنا حصحص أن ما اشتهر بين العوام، بل الخواص كالعوام أن مولانا إسماعيل الشهيد الدهلوى ومرشده السيد أحمد البريلوى الذى كانت ولادته سنة إحدى من المائة الثالثة عشر من مجددى المائة الثالثة عشر قول خالٍ عن التحصيل، لا يقوله: صاحب التكميل.

الثانى والثمانون: قال فى ذلك الكتاب عند البحث فى حديث اختلاف أمتى رحمة فى صفحة ١٣١: عراقى گفته مرسل ضعيف ست، وگفته كه شيخ ما يعنى ابن حجر مى گويد كه اين حديث مشهور بر السنة است -انتهى- يعنى قال العراقى: هذا مرسل ضعيف، وقال: كان شيخنا ابن حجر يقول: هذا حديث مشهور على الألسنة، وفيه ما لا يخفى على كل محدث وفقيه، ومؤرخ ونبيه، فإن أهل العلم كافة جازمون بأن العراقى شيخ ابن حجر العسقلانى، وليس ابن حجر شيخًا للعراقى، وإن كنت فى ريب فى هذا الأمر الجلى، فارجع إلى كتب ابن حجر والسيوطى.

الثالث والثمانون: ذكر فى ذلك الكتاب فى تلك الصفحة أن السبكى من الفقهاء

لا من أهل الحديث، وهو قول خبيث صدر بسبب عدم الواقفية على مراتب السبكى، أو بسبب التعصب لكونه معاصرًا ومخاصمًا بابن تيمية الحنبلى، وإلا فمن أعطى الفهم الثاقب، والعلم الصائب، وخُلّى من الحب الذى يُعمى ويُصم، والتعصب الذى يُردى ويهم، يعلم بالجزم أن التقى عليًا السبكى من أعاظم المحدثين وأكابر المجتهدين، وإن كنت فى ريب وشك فى هذا الأمر الذى ليس بقابل للشك، فارجع إلى "الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة" للحافظ ابن حجر العسقلانى، و"حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة" للسيوطى، و"طبقات الشافعية" للتاج السبكى، وغيرها من دفاتر المحدثين والمؤرخين.

ويكفيك أن الذهبى وهو من أهل النقاد عند حفاظ الحديث، ذكره فى حفاظ الحديث، حيث قال فى كتابه "تذكرة الحفاظ": وسمعت من العلامة ذى الفنون فخر الحفاظ تقى الدين على بن عبد الكافى السبكى الشافعى صاحب التصانيف، ولد سنة ثلاث وثمانين، وسمع من يحيى بن الصواف والدمياطى وبدمشق من أبى جعفر، جم الفضائل حسن الديانة صادق اللهجة، قوى الذكاء من أوعية العلم، مات سنة ست وخمسين وسبعمائة -انتهى-.

الرابع والثمانون: ذكر هناك أن السبكى تمسك فى مسألة الزيارة النبوية بالأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة -انتهى معربًا- وهو افتراء جلى، صدر بتقليد ابن تيمية الحنبلى، وفى مثل هذا التقليد، قال بعض من له رأى سديد: إن كان للضلال أمّ فالتقليد أمّه، والجاهل يؤمه، والفاضل يحترز عنه، ويفر عنه، وقد فرغت عن هذا البحث فى رسائلى فى بحث الزيارة، فارجع إليها لتحصل لك الحسنى والزيادة.

الخامس والثمانون: أنه أنكر فى ذلك الكتاب فى صفة ١٤ حجية الإجماع والقياس، وحصر أصول الدين فى الكتاب والسنة، وهو قول مخالف لأهل السنة، كما مر بحثه فى المباحث المتقدمة، ومخالف لطريقته أيضًا فى كتبه، حيث يستند بالإجماع فى أكثر مباحثه، ومناقض لما حققه فى كتابه "ظفر اللاضى بما يجب على القاضى".

السادس والثمانون: أنه رجّح فى ذلك تبعًا للشوكانى حل ذبيحة كل ذابح ذكر اسم الله عند الذبح، ولو وصف بالمشرك الجانى، وهو قول مخالف لجمهور أهل السنة

والجماعة، لا يقول به إلا من هو ذو غباوة.

السابع والثمانون: أنه رجح فى ذلك الكتاب تبعًا للشوكانى حل تحلى الرجال بالفضة، وهو قول مخالف لجمهور أهل السنة.

الثامن والثمانون: أنه رجح فيه تبعًا له طهارة الخمر، وهو قول مستنكر عند حذاق البشر، ولا عبرة فى أمثال هذه المباحث معركة الآراء بقول الظاهرية السفهاء.

التاسع والثمانون: أنه قسم فى كتابه "الإكسير فى أصول التفسير" المفسرين على ثلاث عشرة طبقة بقسمة مبتدعة مخترعة، وأدرج تحت كل طبقة ما شاء من أسامى المفسرين والمحشين من دون لحاظ التقدم العصرى أو التفوق الرتبى، وأبدى ما أضمره فى هذه القسمة فى الطبقة الثانية عشر حيث أدرج والده الماجد مولانا أولاد حسن القنوجى الذى لم يؤلف فى التفسير شيئًا إلا ورقات عديدة فى تلك الطبقة، وأدرج فيما بعدها شيخ شيخه الشوكانى مع نفسه المشرفة، ولعمرى مثل هذا لا يصدر عمن له فى العلوم قدم راسخ، وعَلَم شامخ.

التسعون: ذكر فى كتابه "دليل الطالب" فى صفحة ٦١٩ عبارة من "تفسير الجلالين" فى تفسير سورة الطلاق، ونسبها إلى السيوطى، وهو خطأ جلى، يشهد به كل رجل وصبى، فإن تلك العبارة من جلال الدين المحلّى لا من السيوطى، وقد مر هذا البحث سابقًا، فتذكره آنفًا.

الحادى والتسعون ذكر فى كتابه "الحطة" عند ذكر شراح "جامع الترمذى" العلامة ابن رجب الحنبلى، وأرّخ وفاته بسنة خمس وتسعين وسبعمائة، مع أنه أرّخ وفاته فى ذلك الكتاب عند ذكر شراح "صحيح البخارى" بسنة خمس وتسعين وتسعمائة، وهذا تناقض مستعجب، وتعارض مستغرب، يضحك عليه كل من فى العجم، ومن فى العرب، ومن أهل العلم وأهل الطلب.

الثانى والتسعون: ذكر فى صفحه ١٩١ من كتابه "منهج الوصول فى اصطلاح أحاديث الرسول": وفاة الدارقطنى فى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وهو مناقض لما ذكره فى شرحه لـ "بلوغ المرام" المسمّى بـ "مسك الختام"، أنه مات فى المائة التاسعة.

الثالث والتسعون: ذكر فى "منهج الوصول": وفاة أبى نعيم الإصفهانى فى سنة

ثلاثين وأربعمائة، وهو مناقض لما ذكر فى "إتحافه": أنه مات سنة ثلاث وأربعمائة.

الرابع والتسعون: قال فى صفحه ٢٠٦ من "منهج الوصول" عند ذكر الاقتراح فى أصول الحديث لتقى الدين محمد المعروف بـ "ابن دقيق العيد"، المتوفى سنة اثنتين وسبعمائة أن الحافظ زين الدين العراقى نظمه فى ست وثمانمائة، ثم ذكر فى ذلك السطر ألفية العراقى، وأرّخ وفاته بسنة خمس وثمانمائة، وهذا عجب من أمثاله. حيث خفى عنه ما لا يخفى على أمثاله، فإن الذى توفى فى سنة خمس وثمانمائة، هل يصح أن ينظم كتابا فى سنة ست وثمانمائة، إلا أن يختار أنه نظمه فى قبره، وألّفه بعد دفنه، وما مثل هذه المزخرفات المردودة، إلا كمثل صحيفة اليهود المكذوبة.

قال الذهبى فى "سير أعلام النبلاء" فى ترجمة الخطيب البغدادى: أظهر بعض اليهود كتابا ادعى أنه كتاب رسول الله بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة، وذكروا أن خط على رضى الله فيه، وحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، فعرضه على الخطيب، فتأمله وقال: هذا مزوّر، قيل: من أين قلت: قال: فيه شهادة معاوية رضى الله عنه، وهو أسلم عام الفتح، وفتحت خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ ومات يوم بنى قريظة قبل خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه -انتهى-.

الخامس والتسعون: ذكر فى "منهجه" فى ورقة أخرى: تقريب النووى، وذكر عند ذكر شروحه شرح الحافظ زين العراقى، وأرّخ وفاته بسنة ست وثمانمائة، وهو مخالف لما قدمت يداه فى الورقة السابقة أنه توفى سنة خمس وثمانمائة.

السادس والتسعون: ذكر فى "الإكسير فى أصول التفسير" عند ذكر حواشى "تفسير الجلالين": أن وفاة القارى على المكى كانت سنة عشرة بعد الألف، وهو خطأ جلى، كما لا يخفى على من طالع "إبراز الغى".

السابع والتسعون: ذكر فى حرف اللام من أول مقصدى "إتحاف النبلاء" اللباب فى تحرير الأنساب منسوبا إلى السيوطى، وهو غلط يشهد به كل من طالع رسالة السيوطى، فإن اللباب لابن الأثير الجزرى، ومختصره "لب اللباب فى تحرير الأنساب" للسيوطى، قال السيوطى بعد الحمد والصلاة: هذا ما اشتدت إليه حاجة المحدث اللبيب، من مختصر فى الأنساب، واف بالمقصود كاف عن التطلاب، خال عن التطويل، نقحت.

فيه اللباب لابن الأثير. واستوفيت فيه ضبط ألفاظه مع مزيد عليه، وسمّيته لب اللباب في تحرير الأنساب . . . إلخ.

الثامن والتسعون: ذكر في "إتحافه" عند ذكر "الجامع الصغير" للسيوطي وذيله أن للشيخ علي بن حسام الدين المتقي مرتب الأصل والذيل معًا سماه بمنهاج العمال في سنن الأقوال، وهو غلط، فإن اسمه منهج العمال، لا منهاج العمال، كما لا يخفى على من طالعه من النساء والرجال، والشيوخ والأطفال.

التاسع والتسعون: ذكر في صفحة ٨١ من كتابه "لقطة العجلان مما تمس إلى معرفته حاجة الإنسان": أن الإمام مالك منع السفر للزيارة إلى مشاهد الأنبياء والأولياء، وهو افتراء بلا امتراء، صرّح به كبار العلماء.

الموفّي للمائة ذكر عند ذكر المبهمات في أول مقصدي "إتحافه": وفاة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي سنة ست وثمانمائة، وهو مع كونه غير صحيح في نفسه معارض بما ذكره عند ذكر شرحه لـ سنن أبي داود: أنه مات سنة ست وعشرين وثمانمائة.

هذا ولنمسك عنان القلم، ونختم الرقم، فإن خير الكلام ما قل ودلّ، وشره ما طال وأملّ، ولقد كان يخطر في خلدي بإصرار بعض أحبابي أن أذكر من مسامحات صاحب "الإتحاف" ثلاثمائة مع الألف؛ ليكون برهانًا على كونه مجددًا على رأس المائة الثالثة من هذا الألف، ولو شئت لفعلت فإن تصانيفه أكثرها بل كلها مملوءة من ألوف المسامحات، والمعارضات، حتى قيل: هي بحار موّاجة، وأنهار سيّالة بالمزخرفات، ولكن قلة الفرصة، وخوف الملال بتطويل الرسالة منعني من ذلك، فاقتصرت على ما سطرت من ذلك، وفيه كفاية لمن هو على سواء السبيل سالك، ولأزمّة التحقيق مالك، مختار لخير المسالك، مجتنب من شر المعارك، وهداية لمن يمشي في الليل الحالك من غير مرشد ودليل ينحّيه من شر المبارك، ووقاثة لطلبة العلوم، وكملة الفهوم عن الوقوع في المهالك، والاتصاف بالهالك.

ولئن قام أحد من الأنصار للانتصار مرة أخرى، لوجد من مسامحاته أضعافا مضعفة، تبلغ آلاف مترتبة في المرة الأخرى.

ولنا إن شاء الله لعودة بعد عودة إلى إظهار مزخرفاته وخرافاته، ومناقضاته ومعارضاته، وسقطاته وفلتاته، وشواذه ومنكراته، وفوادِه ومهملاته وأغلاطه وأشطاطه، نصرة للدين المتين على رأس هذه المائة التى خلعوه فيها بخلعة المجددية، وكفى له بها شرفا وفخراً، أعطى الله له مثوبة وأجراً، وفقنا الله وإياه لإصلاح المصنفات، وإطراح المضعفات، وعصمنا الله وإياه من تواتر السيئات، وتكاثر الخطيئات، وحفظنا الله وإياه من الخصومات والجدال، ولغويات النساء والأطفال غير البالغين مبلغ الرجال، ومموعات المنهمكين فى الغىّ والضلال، ووفّقنا الله وإياه على قبح النعوت المستقبحة، والصفات المستشنعة، كعدم التزام الصحة، واختيار مسلك غير الثقة، ونبّه الله إياه وأعوانه على حسن طريقة المناظرة، وقبح شريعة المكابرة، وحفظه إياه وأنصاره من التكلم بكلام الفسقة الفجرة، الجهلة البَطَلة، الهَمزة الُّلمزة، وهداه الله وأتباعه إلى التجنب عن السباب والفسوق الذى نهى عنه الكتاب، والنبى الصّدوق، وعن إصلاح ما أفسده الدهر، وإفساد ما أصلحه الدهر.

وكان ختام هذه الرسالة الجامعة النافعة، الكافية الشافية، الساقية الوافية، الرافعة الناصحة فى ليلة الثلاثاء التاسع من ربيع الأول من شهور السنة الحادية بعد المائة الثالثة الواقعة فى دورة الألف الثانية من هجرة من لو لاه لما وجدت الأفلاك الدائرة، ومدة تأليفها شهور عديدة مع طفرات وقعت فى هذه المدة، وآخر كلامنا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه أجمعين.

فهرس نفائس
«تذكرة الراشد»



تأليف

المحدث الناقد العلام مولانا ظفر احمد العثمانى التهانوى رحمه الله

على ضوء ما أفاده

حكيم الأمة الإمام الفقيه الداعية الكبير مولانا الشيخ أشرف على التهانوى رحمه الله

أول طبعة على الكمبيوتر مزينة بترقيم الأحاديث، وعنوان البحث فى أعلى كل صفحة، مع تصحيح الأخطاء المطبعية الواقعة فى الطبعة السابقة

الجزء الثامن عشر





للعلامة زين الدين بن ابراهيم المعروف بابن نجيم الحنفي

المتوفى سنة ٩٧٠هـ

المسمى بـ

غمز عيون البصائر

للعلامة الشيخ السيد احمد بن محمد الحموي المصري رحمه الله

اعتنى باخراجه وتقديمه

نعيم اشرف نور احمد

الجزء الثالث

نشر وتوزيع

ادارة القرآن والعلوم الاسلامية

٤٣٧، دي گاردن ايست كراتشي، باكستان

وسيصدر إن شاء الله تعالى

الموسوعة العظيمة نادرة الوجود للفقه الإسلامي

المحيط البرهاني

جمع فيه مسائل المبسوط والجامعين والسير والزيادات ومسائل النوادر
والفتاوى والواقعات مدللة بدلائل المتقدمين رحمهم الله

تأليف

الإمام العلامة الصدر برهان الدين أبو المعالي محمود بن صدر الشريعة تاج الدين أحمد
ابن الصدر البرهان الكبير عبد العزيز بن مازه الشهيد البخاري رحمهم الله
المجتهد في المسائل من الطبقة الثانية في الفقهاء

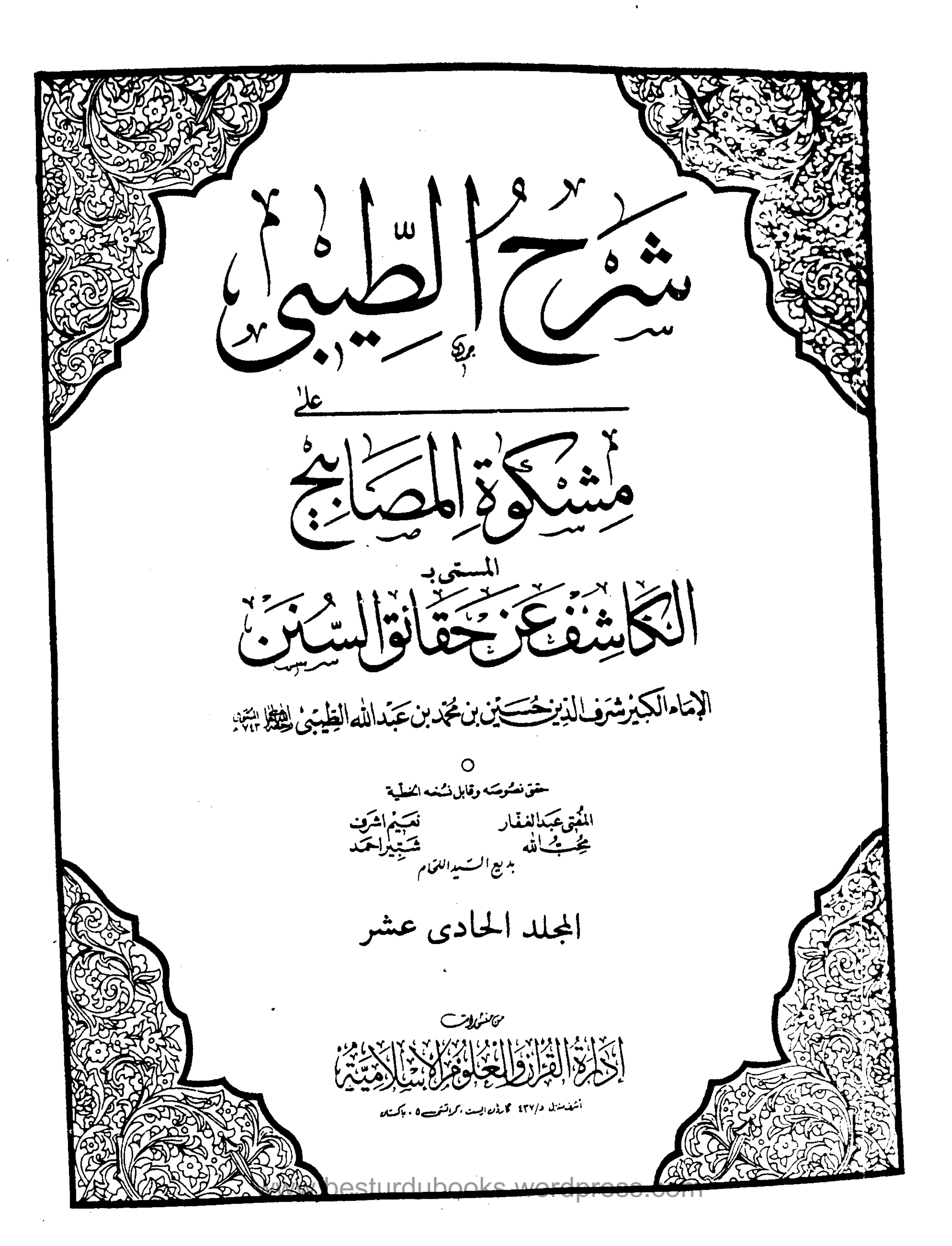
٥٥١ هـ — ٦١٦ هـ
١١٥٦ م — ١٢١٩ م

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

أشرف منزل د/٤٣٧ گارڈن ایسٹ، کراتشی ٥، باکستان

تلفون ٧٢١٦٤٨٨



شرح الطيبي

على

مشكوة المصابيح

المسمى بـ

الكاشف عن حقائق السنن

الإمام الكبير شرف الدين حسين بن محمد بن عبد الله الطيبي رحمه الله المتوفى ٧٤٣ م

○

حقق نصوصه وقابل نسخه الخطية

المفتي عبد الغفار — نعيم اشرف

محب الله — شبير احمد

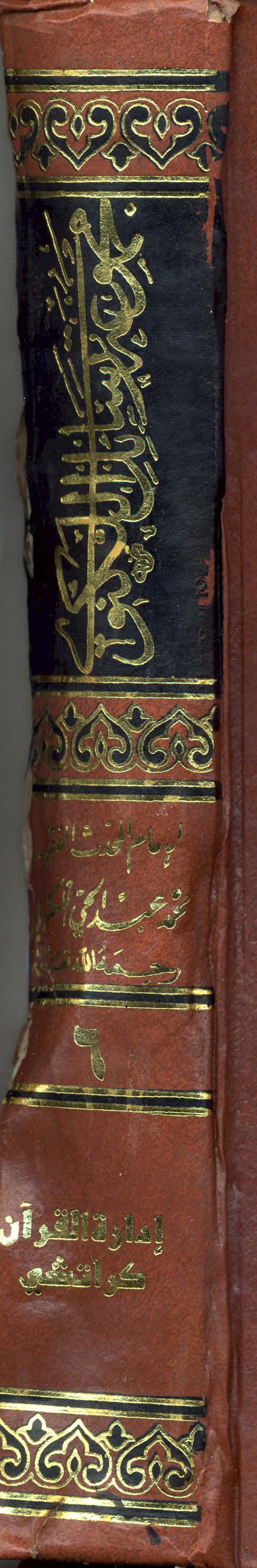
بديع السيد اللحام

المجلد الحادي عشر

من منشورات

إدارة القرآن والعلوم الإسلامية

أشفعه منزل د/٤٣٧ گارڈن ايست، كراتشي ٥ . پاكستان


٦
إدارة القرآن
كراتشي

0005001721